إقــــــــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"منهج الإمام النووي في تحسين الأسانيد، من خلال كتابه (المجموع شرح المهذب)، دراسة تطبيقية"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: Adel I. M. Ahmed — اسم الطالب: عادل إبراهيم محمد أحمد

Signature: — التوقيع:

Date: 2015/10/02 — التاريخ:

الجــامعــة الإســـلاميـــة – غــزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كـــليـــــة أصـــــول الـــــديـــــن
قســم الحــديث الشــريف وعلومــه



منهج الإمام النووي في تحسين الأسانيد من خلال كتابه (المجموع شرح المهذب)

-دراسة تطبيقية-

Al-Imam Al-Nawawy's approach for approving Al-Asaneed as Hasan in his book (Al-Majmoo' Sharh Al-Muhadhab)
-Applied Study-

إعداد الطالب

عادل إبراهيم أحمد

إشراف الأستاذ الدكتور

إسماعيل سعيد رضوان

قُدِّمت هذه الأطروحة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في الحديث الشريف وعلومه

1436 هـ - 2015 م





الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref

التاريخ: 02/09/2015 Date

نتيجة الحكم على أطروحة الدكتوراه

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عادل ابراهيم محمد أحمد** لنيل درجة الدكتوراه في **كلية *أصول الدين*/ قسم الحديث الشريف وعلومه** وموضوعها:

منهج الإمام النووي في تحسين الأسانيد
من خلال كتابه (المجموع شرح المهذب)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 18 ذو القعدة 1436هـ، الموافق 2015/09/02م الساعة الواحدة ظهراً في قاعة طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. إسماعيل سعيد رضوان	**مشرفاً و رئيساً**	....
أ.د. نعيم أسعد الصفدي	**مناقشاً داخلياً**	....
أ.د. طالب حماد أبو شعر	**مناقشاً داخلياً**	....
د. سالم أحمد سلامة	**مناقشاً خارجياً**	....

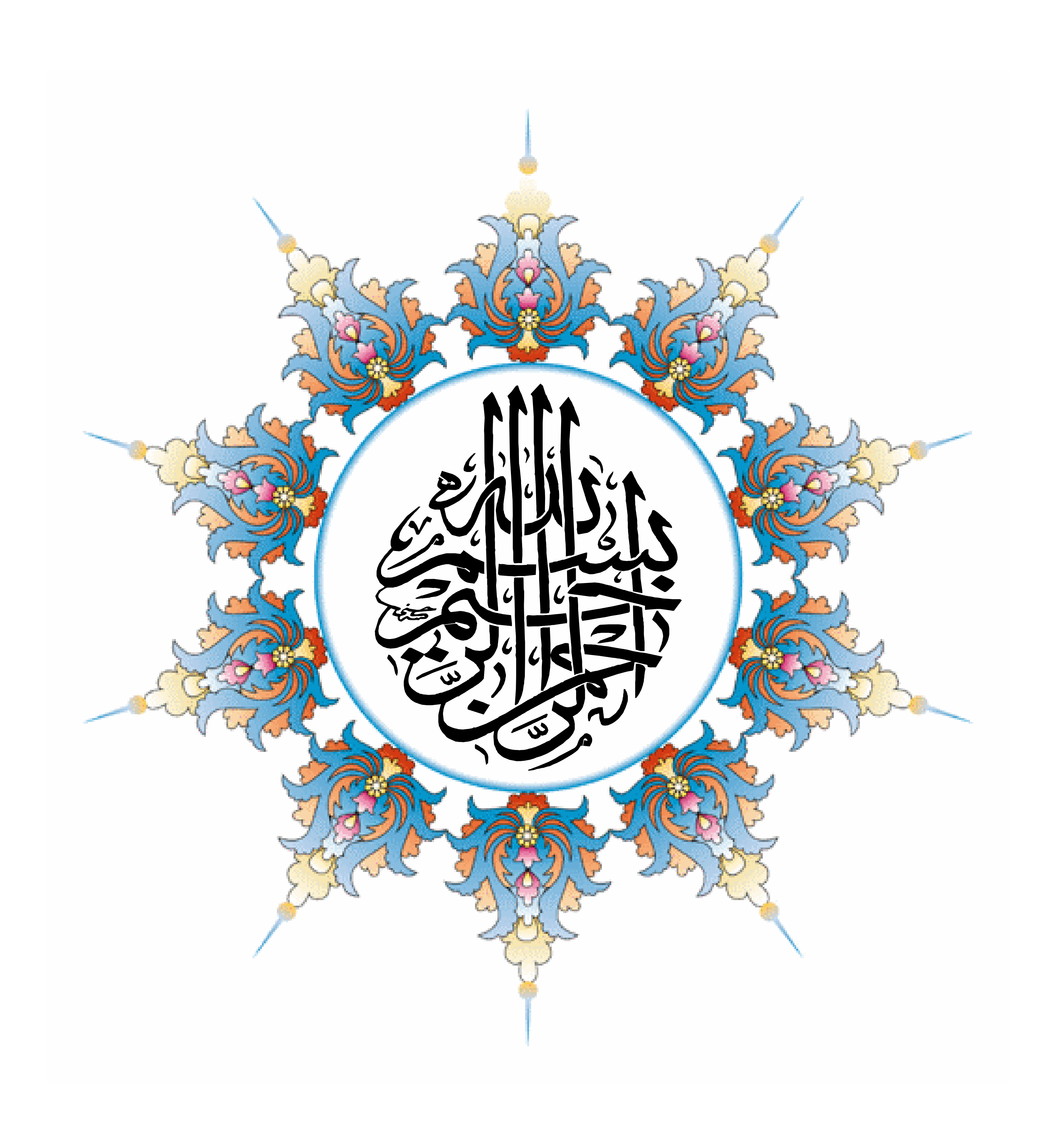
وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراه في **كلية *أصول الدين*/ قسم الحديث الشريف وعلومه.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء



✍ إلى من أنجبا وسهرا وأنفقا وربيا وعلما ودعوا الله لي..

✍ إلى من بذلا الغالي والنفيس وضحيا بزهرة شبابهما..

✍ إلى من حصرتُ وأحصر ثمار جهدهما وتضحياتهما..

والديَّ العزيزين.. حفظهما الله

✍ إلى من عشت معهم أسعد لحظات حياتي..

إخواني .. الأحباء

✍ إلى من بادرت وشجعت وتابعت وراجعت وسهرت..

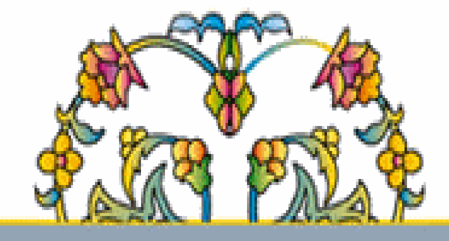
زوجتي .. الغالية.

✍ إلى من علماني معنى الأبُّوة والعطاء..

ثمرتي فؤادي.. ولديَّ

✍ إلى كل من علمني وأرشدني إلى النهل من ميراث الأنبياء.

أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع سائلاً المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم يوم القيامة.



شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً والشكر لله العلي القدير الذي وفقني لإتمام هذا البحث.

امتثالاً لقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ**﴾[1]، واستجابةً لهدي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القائل: **{مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ لا يَشْكُرُ اللَّهَ}**[2]، فإنني أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى شيخي فضيلة الأستاذ الدكتور إسماعيل سعيد رضوان حفظه الله، على تفضله بقبول الإشراف على هذا البحث، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة:-

فضيلة الدكتور/سالم أحمد سلامة.

وفضيلة الأستاذ الدكتور/طالب حماد أبو شعر.

وفضيلة الأستاذ الدكتور/نعيم أسعد الصفدي.

وذلك لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث ليسهموا بتوجيهاتهم النافعة وملاحظاتهم القيمة، فجزاهم الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

والشكر موصول إلى الجامعة الإسلامية بغزة -حفظها الله- إدارةً وعاملين، وأخص بالشكر عمادة الدراسات العليا، وكلية أصول الدين وجميع أساتذتي فيها.

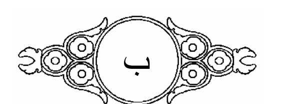
ولا يفوتني أن أشكر كل من كان له فضل عليَّ عامةً وفي هذا البحث خاصة، ابتداءً بوالديَّ اللذَين ما خفضا أبداً أكف الضراعة من الدعاء لي، ومروراً بزوجتي ووالديها الذين لم يألوا جهداً في مساعدتي لإتمام دراستي، وانتهاءً بجميع أساتذتي وإخواني وزملائي خاصة في كلية الدعوة الإسلامية، حفظهم الله جميعاً.

وصلى الله على معلم الناس الخير محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(1) سورة لقمان: من الآية (12).

(2) أخرجه الترمذي في سننه (339/4)، برقم (1954)، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ المَرْوَزِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ المُبَارَكِ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ"، وأخرجه أبو داود في سننه (255/4)، برقم (4811)، وأحمد بن حنبل في مسنده (472/12)، برقم (7504)، من طريق الربيع بن مسلم به بنحوه، وإسناد الترمذي صحيح رجاله ثقات.



ملخص البحث

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا بحث بعنوان: "**منهج الإمام النووي في تحسين الأسانيد، من خلال كتابه (المجموع شرح المهذب)، دراسة تطبيقية**".

اشتمل على مقدمة وبابين وخاتمة.

أما المقدمة: فتضمنت أهمية البحث، وبواعث اختياره وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وطبيعة عمل الباحث فيه، وخطة البحث.

وأما الباب الأول: فاشتمل على فصلين:

أولهما: ترجمة الإمام النووي.

والآخر: التعريف بكتاب المجموع ومنهج الإمام النووي فيه.

وأما الباب الثاني: فاشتمل على تمهيد وفصلين:

التمهيد: مقدمة في الحديث الحسن.

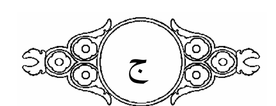
والفصل الأول: تضمن دراسة الأحاديث التي حكم عليها الإمام النووي بالحسن وما يشبهه، وقد بلغت مائتين وسبعة وسبعين حديثاً.

والفصل الأخير: تضمن مصطلحات النووي وقواعده في التحسين، ومراتب الرواة الذين حَسَّنَ أحاديثهم.

وأما الخاتمة: فاشتملت على أهم النتائج التي توصلتُ إليها، والتوصيات.

ووضعتُ فهارس متنوعة لتسهل الاستفادة من البحث.

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



Research Summary

Praise be to Allah, and peace and blessings be upon Mohammad the leaders prophets and messengers, and his family andcompanions.

This research is entitled "**Al-Imam Al-Nawawy's approach for approving Al-Asaneed as Hasan in his book (Al-Majmoo' Sharh Al-Muhadhab) , Applied Study**".

Research includes the Introduction, two parts and aconclusion.

Introduction includes the importance of the topic chosen, objectives, approach of the study, previous studiesand plan of research

As for part one, it has two chapters:

The first chapter is about biography of Imam Al-Nawawi.

The second chapter is an introduction to book Al-Majmou' and Imam Al-Nawawi approach.

As for part two, it includes introduction and two chapters.

The introduction is about good Hadith.

The first chapter includes a study of the Hadiths that Imam Al-Nawawi classified to good, etc. which are (227) Hadiths.

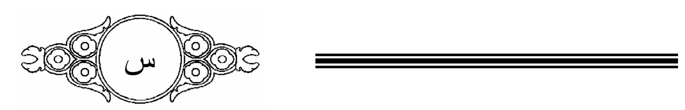
The last chapter includes the term of Imam Al-Nawawi, his rules of classifying and grades of Hadith narrators.

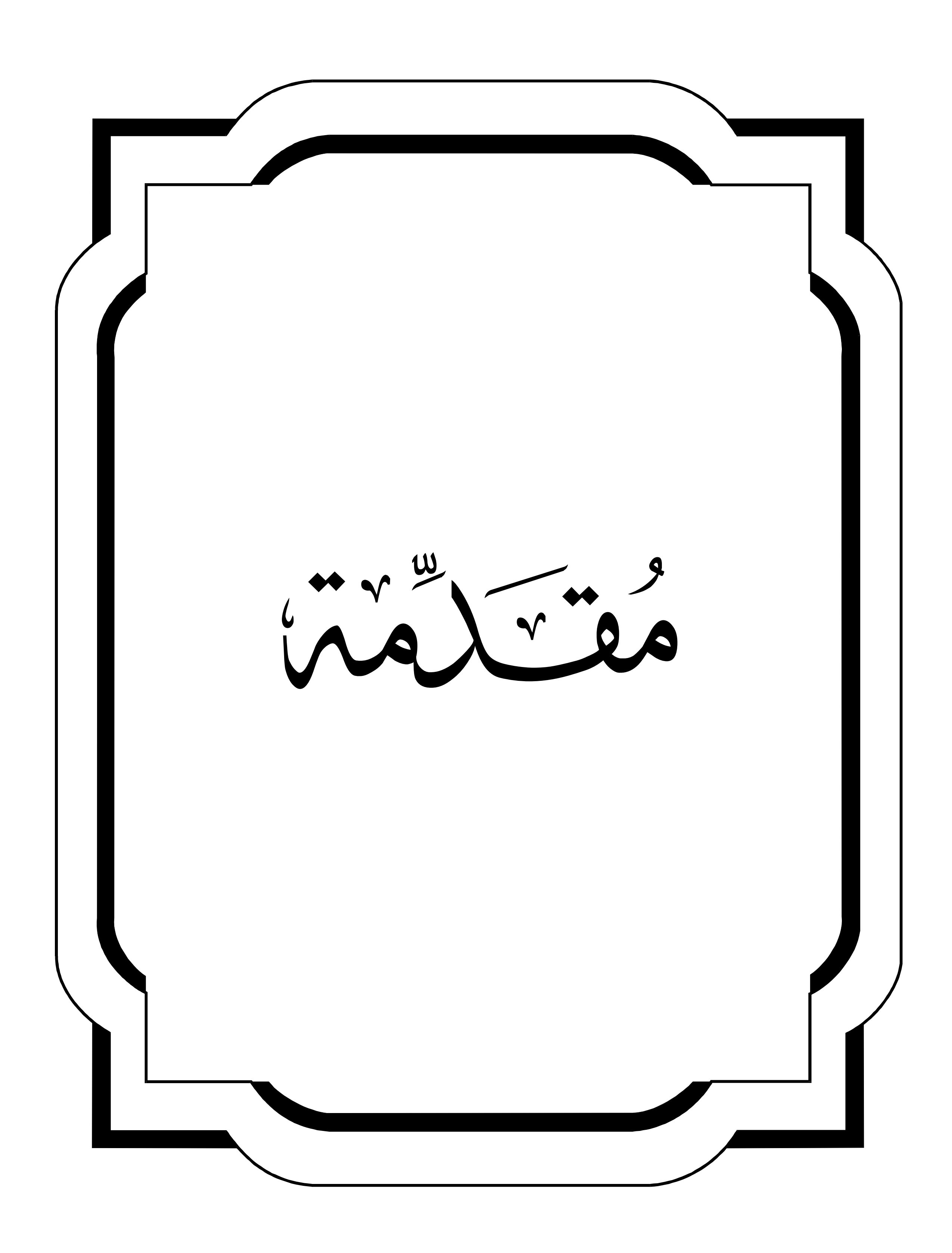
Conclusion includes the most important findings andrecommendations.

I made a list of various indexesto facilitate making use of the research.

Peace and blessings be upon our prophet Mohammad, and his family andcompanions. Praise be to Allah.

فهرس الموضوعات





مُقَدِّمَة

مُقَدِّمَة

إنَّ الحمد للَّه، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهدِ اللَّه فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلل فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللَّهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهد أَنَّ محَمَّداً عبدُهُ ورسولُهُ، عليه وعلى آله وصحبه أفضلُ الصلاةِ وأتمُّ السلامِ، أَمَّا بعد:

فمن نعم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على الأمة الإسلامية حفظ دينها بحفظ كتابه العزيز، وسنة نبيه الكريم محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّم، فأمّا الكتابُ العزيزُ فإنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَولّى حِفظَهُ بنفسِهِ ولم يَكِلْ ذلك إلى أَحَدٍ من خَلْقِهِ، وأما السُّنَّةُ، فإنَّ الله تَعَالَى وَفَّق لها حُفَّاظًا عارفين، وجهابذةً عالمين، وصيارفةً ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المُبْطلين، وتأويل الجاهلين؛ فَتَنَوَّعوا في تصنيفها، وتَفَنَّنوا في تدوينها على أنحاءَ كثيرةٍ وضروبٍ عديدة، هذا ما تنطق به آلاف المُصَنَّفات التي تَعمُر المكتبة الإسلامية، فجزاهم اللهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- عن الإسلامِ والمسلمين خيرَ الجزاءِ.

وقد كان حقًا على طلبة العلم إظهارُ علومِهم، ودراسةُ مناهجِهم في حِفظِ السُّنَّةِ وعلومِها، ومن أولئكَ الحُفَّاظ الجهابذة، الإمام أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت:676هـ)، صاحب الآثار العلمية العظيمة في كل المجالات من تفسير وحديث وفقه ولغة، فصنَّف الكتب الكثيرة، وكان من أبرزها وأهمها كتاب "المجموع" الذي شرح فيه كتاب "المهذب" للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت:476هـ)، وهو من أمهات كتب الفقه الشافعي، وقد وقع اختياري على الإمام النووي في كتابه هذا -علاوة على كونه من أساطين علم الحديث- لأن كتابه بحق كما وصفه بقوله: "وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ وَإِنْ سَمَّيْتُهُ شَرْحَ الْمُهَذَّبِ فَهُوَ شَرْحٌ لِلْمَذْهَبِ كُلِّهِ بَلْ لِمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِمْ وَلِلحَدِيْثِ وَجُمَلٍ مِنَ اللُّغَةِ وَالتَّارِيْخِ وَالْأَسْمَاءِ وَهُوَ أَصْلٌ عَظِيمٌ فِي مَعْرِفَةِ صَحِيحِ الْحَدِيثِ وَحَسَنِهِ وَضَعِيفِهِ: وَبَيَانِ عِلَلِهِ وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَارِضَاتِ".[1]

لذلك أخذتُ بالبحث عن أحكام الإمام النووي على أحاديث كتابه فإذا بها تزيد على ألف وخمسمائة، وقد حكم عليها ما بين الصحة والحسن والضعف، فانتقيت منها ما حكم عليه

(1) المجموع شرح المهذب (6/1).



بالحُسن وما يشبهه، لأدرسها وقد بلغت مائتين وسبعة وسبعين حديثاً، وجعلتُ عنوان هذا البحث: "**منهج الإمام النووي في تحسين الأسانيد من خلال كتابه (المجموع شرح المهذب) – دراسة تطبيقية–**".

أولًا: أهمية البحث وبواعث اختياره.

تكمن أهمية البحث وبواعث اختياره في النقاط التالية:–

1. كونه يعالج موضوعاً مهماً ألا وهو نقد الأحاديث ومناهج الأئمة فيه.
2. أنَّ تصحيح الأحاديث وتحسينها وتضعيفها هو ثمرة علوم الحديث، والهدف الذي وضعت من أجله.
3. أن التعرف على مناهج الأئمة في نقد الأحاديث يمنح الطالب الملكة اللازمة لخوض غمار هذا الفن.
4. أن كتاب المجموع شرح المهذب يعد من أهم كتب الفروع في المذهب الشافعي التي يعتمد عليها، ويشتمل على أكثر أحاديث الأحكام التي استدل بها الشافعية ومخالفوهم، فهو وجهة المتفقهين في هذا المذهب.
5. إثراء المكتبة الإسلامية بهذا البحث والمتعلق بموضوع النقد الحديثي لما له من أهمية عند أهل هذا الشأن.

ثانيًا: أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:–

1. إبراز منهج الإمام النووي في تحسين الأسانيد من خلال كتابه المجموع.
2. الوقوف على مدى التشدد أو التساهل أو الاعتدال في أحكام الإمام النووي على الأحاديث.
3. توضيح مدى العلاقة بين الدراسة النظرية في علم المصطلح، وتطبيق الأئمة لهذه القواعد.
4. التوصل لخلاصة مهمة عن منهج المتأخرين –الذين يعد الإمام النووي واحدًا منهم– في كيفية حكمهم على الأحاديث.

ثالثًا: الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة علمية شاملة لجميع مفردات البحث، إلا بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث ومنها:-

- كتاب "اللؤلؤ المصنوع في الأحاديث التي حكم عليها الإمام النووي في كتابه المجموع"، لأبي عبد الله محمد بن شومان الرملي، وقد طبعته دار رمادي، طبعة أولى، (1417هـ - 1997م)، واقتصر عمله في الكتاب بجمع كل الأحاديث التي حكم عليها النووي، وبيان حكمه فقط، ولم يدرس أي حديث منها، بل لم يخرج هذه الأحاديث ولو تخريجًا بسيطًا.
- كتاب "الأحاديث والآثار التي حكم الإمام النووي عليها في كتبه"، للدكتور: ناصر بن سعود السلامة، المطبوع بدار أطلس بالرياض، الطبعة الأولى، (1420هـ- 1999م)، وقد جمع فيه أحكام الإمام النووي من أربعة عشر كتابًا منها كتاب المجموع، وقد رتبه على حروف الهجاء، وكان كالذي سبقه يقتصر على حكم النووي، واسم الكتاب الذي حكم فيه على الحديث، وقد أفدت من هذين الكتابين في مرحلة الجمع للأحكام الحديثية.
- "الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه"، وهي رسالة ماجستير للطالب: أحمد عبد العزيز الحداد، بإشراف: د.عبد العزيز الحميدي، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام 1409هـ، حيث ذكر في المبحث الخامس نماذج من حكم الإمام النووي على الأحاديث بالصحة أو الحسن أو الجودة أو الضعف، ودرس فيها أربعة وعشرين حديثًا من خلال كتب الإمام النووي المختلفة، حيث كان يذكر الحديث، ثم حكم الإمام النووي عليه، ثم يخرجه، ويدرس إسناده، ثم يطابق حكم الإمام النووي مع ما حكم عليه.
- "منهج الإمام النووي (ت:676هـ) في تضعيف الأسانيد من خلال كتابه المجموع"، وهي رسالة دكتوراه للطالب: عطوة محمد القريناوي، بإشراف: أ.د. طالب حماد أبو شعر، ود.سالم أحمد سلامة، في الجامعة الإسلامية بغزة عام 1436هـ، حيث درس فيها ثلاثمائة إسناد حكم عليها الإمام النووي بالضعف.

رابعًا: منهج البحث، وطبيعة عملي فيه:

اتبعت المنهج الاستقرائي مستفيداً من المنهج الاستنباطي والنقدي في الدراسة، وتتمثل طبيعة عملي في النقاط التالية:-

❖ **جمع الأحاديث وترتيبها:**

1. جمعت الأحاديث التي حكم الإمام النووي عليها بالحُسْن وما يشبهه، في كتابه المجموع وقد بلغت مائتين وسبعة وسبعين حديثاً قمت بدراستها كلها.
2. تابعت الإمام النووي في إيراد الأحاديث في المباحث حسب ورودها في كتابه "المجموع".
3. وضعت نص عبارة الإمام النووي في كتابه المجموع أولاً، ثم أتيتُ بالرواية التي حكم عليها الإمام النووي، وإن لم يحدد الإمام النووي الرواية اعتمدت الرواية الأقرب للفظ الرواية التي حكم عليها.

❖ **منهجي في تخريج الأحاديث:**

1. الاختصار في تخريج الحديث إذا كان في الصحيحين أو أحدهما، والتوسع في التخريج إذا كان الحديث خارج الصحيحين من الكتب الستة وغيرها، والتوسع أكثر عند الحاجة.
2. تخريج المتابعات التي تعالج مشكلات الحديث، مع مقارنة الألفاظ، وتخريج المتابعات للراوي الثقة الذي فيه علة.
3. إيراد الشواهد إذا تعذر تبرير حكم الإمام النووي على الحديث بالمتابعات.
4. ترتيب مصادر التخريج حسب تواريخ وفيات المصنفين بحسب الأقدمية مع مراعاة تقديم الكتب الستة مرتبةً حسب الصحة.

❖ **منهجي في دراسة رجال الإسناد:**

1. الترجمة للصحابة غير المشهورين.
2. إذا كان الراوي من رجال الكتب الستة اكتفيتُ بنقل الحكم عليه من تقريب التهذيب، إلا إذا كان من المرتبة الرابعة أو الخامسة أو السادسة من مراتب التعديل عند ابن حجر، فأتوسع قدر الحاجة في الترجمة لرجالها، وكذا رجال غير الكتب الستة، كل ذلك للخروج بخلاصة القول في الراوي من خلال المقارنة بين كلام النقاد فيه.
3. إذا كان الراوي من الثقات الذين توجد فيهم بعض العلل كالتدليس أو الإرسال أو الاختلاط، قمت بدراسة هذه العلل.

❖ منهجي في الحكم على الإسناد:

1. حكمتُ على أسانيد الأحاديث بما يناسبها من الصحة والحسن والضعف حسب قواعد علوم الحديث، مستأنساً بأحكام العلماء المتقدمين والمتأخرين إن وجدت.
2. إذا كان إسناد الحديث ضعيفًا ممكن ارتقاؤه؛ اجتهدت في العثور على متابعات له، وإلا فشواهد للحديث.
3. إذا كان في الإسناد أو المتن علة قمت بدراستها، وبيان القول الراجح فيها، وهل تقدح في صحة الحديث، أم لا.

❖ منهجي في استنباط منهج الإمام النووي في التحسين:

حاولتُ إيجاد الأسباب التي تبرر حكم الإمام النووي على أحاديثه، فإن لم أجد مسوغاً لحكم الإمام النووي، قمتُ بتحديد الحكم المناسب.

منهجي في خدمة متن الحديث:

1. بيان غريب الحديث.
2. ضبط الكلمات الغريبة.
3. التعريف بالأعلام الواردة.
4. التعريف بالبلدان.

❖ منهجي في توثيق المصادر والمراجع:

ذكرتُ اسم الكتاب ومؤلفه أو ما اشتهرا بهِ، والجزء والصفحة ورقم الحديث، في الحاشية، مراعياً ترتيب المراجع في الحاشية الواحدة حسب سنيِّ وفياتِ مصنفيها، ثم أوردتُ المعلومات التفصيلية عن الكتاب في فهرس المصادر والمراجع.

خامسًا: خطة البحث.

اشتملت خطة البحث على مقدمة وبابين وخاتمة.

المقدمة: تضمنت أهمية البحث وبواعث اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وطبيعة عمل الباحث فيه، وخطة البحث.

الباب الأول: ترجمة الإمام النووي ومنهجه في كتابه.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام النووي.

وفيه خمسة مباحث:-

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

المبحث الثاني: مولده ونشأته وطلبه للعلم وعقيدته ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته العلمية.

المبحث الخامس: آثاره العلمية.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المجموع ومنهج الإمام النووي فيه.

وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الثاني: أهمية الكتاب وثناء العلماء عليه.

المبحث الثالث: منهج الإمام النووي في كتابه.

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية لتحسين الإمام النووي للأسانيد.

وفيه تمهيد وفصلان:-

التمهيد: مقدمة في الحديث الحسن.

وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن وأقسامه.

المبحث الثاني: الحديث الجيد والثابت تعريفهما ومرتبتهما.

المبحث الثالث: حجية الحديث الحسن.

الفصل الأول: الدراسة التطبيقية.

وفيه سبعة مباحث:-

المبحث الأول: ما قال فيه النَّوَوِيُّ: "حديث حسن".

المبحث الثاني: ما قال فيه النَّوَوِيُّ: "إسناده حسن".

المبحث الثالث: ما قال فيه النَّوَوِيُّ: "إسناده جيد".

المبحث الرابع: ما قال فيه النَّوَوِيُّ: "حسن عند أبي داود".

المبحث الخامس: ما جمع فيه النووي بين الحُسْن وغيره.

المبحث السادس: ما اختلف فيه حكم النووي بين الحُسْن وغيره.

المبحث السابع: ما وصفه النووي بالثبات.

الفصل الثاني: مصطلحات النووي وقواعده في التحسين، ومراتب الرواة الذين حَسَّنَ أحاديثهم.

وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: مصطلحات الإمام النووي في التحسين وما يشبهه.

المبحث الثاني: مراتب الرواة الذين حَسَّنَ النووي أحاديثهم.

المبحث الثالث: قواعد التحسين عند الإمام النووي.

الخاتمة: واشتملت على خلاصة الدراسة، وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

الفهارس: قمت بإعداد الفهارس التالية:-

1. فهرس الأحاديث والآثار.
2. فهرس الصحابة المترجمين.
3. فهرس الرواة والأعلام المترجمين.
4. فهرس الكلمات الغريبة.
5. فهرس الأماكن والبلدان.
6. فهرس المصادر والمراجع.



الباب الأول

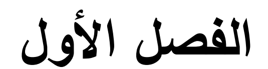
ترجمة الإمام النووي ومنهجه في كتابه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام النووي

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المجموع

ومنهج الإمام النووي فيه



الفصل الأول

ترجمة الإمام النووي

وفيه خمسة مباحث:-

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

المبحث الثاني: مولده ونشأته وطلبه للعلم وعقيدته ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته العلمية.

المبحث الخامس: آثاره العلمية.

المبحث الأول

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه[1]

اسمه:

هو الإمام يحيى بن أبي يحيى شرف بن مُرِّي[2] بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعةبن حزِام الحِزَامي النَّوَوِيّ الدمشقي.[3]

نسبه:

أما (الحِزَاميّ) فالصواب أنها نسبة إلى جده حِزَام، وقد ذكر الإمام النووي أن بعض أجداده كان يزعم أن (الحِزَامي) نسبة إلى الصحابي حزام أبي حكيم –رضي الله عنه– وتَعَقَّبَ ذلك بقوله: "وهو غلط"[4].

(1) لقد صنف الكثير من العلماء والباحثين المصنفات والأبحاث في ترجمة الإمام النووي، بل ومنهم من صنف كتباً خاصة بترجمته رحمه الله، وأول هذه الكتب تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، لتلميذه الأول علاء الدين ابن العطار (ت:724هـ)، ثم بغية الراوي ترجمة الإمام النواوي، لكَمَال الدين ابن إمام الكاملية (ت:874هـ)، والمنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي، للسخاوي (ت:902هـ)، والمنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي، للسيوطي (ت:911هـ)، والإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين لعبد الغني الدقر، والإمام النووي لأحمد فريد، والإمام النووي وجهوده في التفسير، لشحادة العَمري، والإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه لأحمد عبد العزيز الحداد، الإمام النووي وأثره في الفقه الإسلامي، لمحمود رجا، وأعذب الرَّوي في ترجمة الإمام النووي، لعبد الحميد الغامدي، هذا كله علاوة على ما ترجم له العلماء في مصنفاتهم كالذهبي في تاريخه، والسبكي والأسنوي وابن كثير في طبقاتهم، ولذا آثرتُ الاختصار في الترجمة لهذا العلم الشهير.

(2) قال السيوطي: "مُرِّي بضم الميم، وكسر الراء؛ كما رأيتُه مضبوطاً بخطه –أي النووي–". المنهاج السَّوي (ص:25)، وأفاد محقق تحفة الطالبين مشهور آل سلمان في (ص:39) أن الجمهور يقولون بضبطه كذلك.

(3) انظر: تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:39).

(4) انظر: المرجع السابق والصفحة نفسها.

وأما (النووي) أو (النواوي) فنسبة إلى قرية (نوى)[1] في الجولان من أرض حوران[2] من أعمال دمشق، والتي نزل بها جده حِزَام وأقام بها، ورزقه الله ذرية، إلى أن صار منهم خلق كثير [3].

وأما (الدمشقي) فقد أقام بدمشق نحواً من ثمانية وعشرين عاماً[4].

كنيته:

يُكْنى أبا زكريا جرياً على العادة فيمن كان اسمه يحيى؛ ولم يكن له ولد أصلاً؛ لأنه لم يتزوج[5].

لقبه:

أجمع من ترجم له على تلقيبه بمحيي الدين، ولكنه كان يكره ذلك اللقب، فقد نقل السخاوي عن اللخمي[6] قوله: "وصح عنه –أي النووي– أنه قال: لا أجعل في حلٍّ من لقّبني محيي الدين"[7].

وذلك تواضعاً منه رحمه الله، والحق أنه أهلٌ لهذا اللقب لما أحيا الله تعالى به من السنن التي هُجرت، وأمات به من البدع التي انتشرت، وما كان من أمره بالمعروف، ونهيه عن المنكر، وجهره بالحق في وجه السلطان الجائر.

---

(1) وهي بلدة عامرة في هذا الزمان وهي تتبع للجمهورية العربية السورية، وعلى مقربة من مدينة درعا جهة الشمال، وجنوب دمشق على الجانب اليمين بطريق درعا. تحقيق تحفة الطالبين، لمشهور آل سلمان (ص:41).

(2) وهي كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة، وهي منطقة معروفة اليوم تقع جنوب أرض سورية. معجم البلدان، لياقوت الحموي (317/2)، وتحقيق تحفة الطالبين، لمشهور آل سلمان (ص:41).

(3) انظر: تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:41).

(4) انظر: المرجع السابق (ص:42).

(5) انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (395/8).

(6) هو مُحَمَّد بن الْحسن بن عِيسَى اللَّخْمِيّ تَقِيّ الدّين ابن الصَّيْرَفِي، (ت:738هـ). انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (163/5).

(7) المنهل العذب الروي، للسخاوي (ص:11).

المبحث الثاني

مولده ونشأته وطلبه للعلم وعقيدته ووفاته

مولده:

ولد -رحمه الله- في العَشْر الأوسط من شهر محرم سنة (631هـ)[1].

نشأته:

قال ابن العطار[2]: "ذكر لي بعض الصالحين الكبار أنه ولد وكُتِبَ من الصادقين"[3]. وهذا يظهر جليًّا مما امتن الله به على الإمام النووي من كرامات، فقد ذكر والدهُ أنه كان نائماً إلى جنبه، وقد بلغ من العمر سبع سنين ليلة السابع والعشرين من رمضان؛ قال: "فانتبه نحو نصف الليل، وأيقظني، وقال: "يا أبة! ما هذا الضوءُ الذي قد ملأ الدار؟!". واستيقظ أهلهُ جميعاً، فلم نر كلُّنا شيئاً". قال والده: "فعرفتُ أنها ليلة القدر".[4]

وقد تحدث الشيخ ياسين بن يوسف المراكشي[5] عن زهد النووي منذ طفولته في الدنيا وزينتها، وإقباله على كتاب الله، فقال: "رأيت الشيخ محيي الدين -وهو ابن عشر سنين- بنوى، والصبيان يكْرِهونه على اللعب معهم، وهو يهرب منهم، ويبكي لإكراههم، ويقرأ القرآن في تلك الحال، فوقع في قلبي محبته. وجعله أبوه في دُكَّان، فجعل لا يشتغل بالبيع والشِّراء عن القرآن". قال: "فأتيتُ الذي يُقْرِئُه القرآن، فوصيتُه به، وقلتُ له: هذا الصبيُّ يُرْجى أن يكون أعلم أهل

---

(1) تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:42).

(2) هو الشيخ الإمام العالم علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن سليمان بن العطار، شيخ دار الحديث النُّورِيَّةِ، أَخُوهُ لأمه من الرضَاعَة الإمام الذَّهَبِيّ، ولد ابن العطار سنة (654هـ)، وسمع الحديث، واشتغل على الشيخ الإمام العالم العلامة محيي الدين النواوي، ولازمه حتى كان يقال له: مُخْتَصَرُ النَّوَاوِيِّ، وله مصنفات، وفوائد ومجاميع، وتخاريج، وتوفي سنة (724هـ). انظر: البداية والنهاية، لابن كثير (251/18)، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (4/4).

(3) تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:42).

(4) المرجع السابق (ص:42، 43).

(5) هو الشيخ ياسين بن عبد الله، المغربي، الحَجّام، الأسود، الصّالح. تاريخ الإسلام، للذهبي (601/15).

زمانه، وأزهدهم، وينتفع الناس به. فقال لي: أمنجِّمٌ أنت؟ فقلتُ: لا، وإنما أنطقني الله بذلك. فذكر ذلك لوالده، فحرص عليه، إلى أن ختم القرآن وقد ناهز الاحتلام".[1]

وقد اجتمع الشيخ المراكشي بوالد الإمام النووي الحاجّ شرف ووصّاه بِهِ وحرّضه عَلَى حفظ القرآن والعلم. فكان الإمام النووي فيما بعد يخرج إِلَيْهِ ويتأدب معه ويزوره ويرجو بركته ويستشيره فِي أموره.[2]

طلبه للعلم:

قال الإمام النووي: "لما كان عمري تسع عشرة سنة؛ قدم بي والدي إلى دمشق في سنة تسع وأربعين –يعني وستمائة–، فسكنتُ المدرسة الرّواحية[3]، وبقيتُ نحو سنتين لم أضع جنبي إلى الأرض، وكان قُوْتِي فيها جراية المدرسة[4] لا غير"[5].

وقال حين سُئل عن نومه: "إذا غلبني النومُ؛ استندتُ إلى الكتب لحظةً ثم أنتبه"[6].

وقال رحمه الله: "حفظتُ كتاب "التنبيه[7]" في نحو أربعة أشهر ونصف، وحفظتُ رُبعَ العبادات من "المهذب[8]" في باقي السنة، وجعلتُ أشرح وأصحح على شيخنا الإمام العالم الزاهد الورع ذي الفضائل والمعارف أبي إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي الشافعي[9]

---

(1) تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:44).

(2) تاريخ الإسلام، للذهبي (601/15).

(3) أُنشئت المدرسة الرواحية الشافعية نحو سنة (600هـ)، شرقي مسجد ابن عروة بالجامع الأموي بدمشق، بانيها زكي الدين بن رواحة الحموي التاجر الغني المعدّل (ت:622هـ). انظر: الدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي (199/1)، وخطط الشام، لمحمَّد كُرْد عَلي (79/6).

(4) الجِراية: هي الرزق الراتب الذي يُفرض للجند وطلبة العلم وغيرهم. انظر: جمهرة اللغة، لابن دُريد (707/2)، والمعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية (119/1، 135).

(5) تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:45).

(6) المنهل العذب الروي، للسخاوي (ص:43).

(7) هو كتاب التنبيه، في فروع الشافعية، للشيخ أبي إسحاق الشيرازي (ت:476هـ) وهو أحد الكتب المشهورة، بين الشافعية، وأكثرها تداولاً، وقد طبعته دار عالم الكتب ببيروت طبعةً أولى سنة 1403هـ – 1983م. انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (489/1).

(8) المهذب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي أيضًا وسيأتي الحديث عنه خلال التعريف بشرحه المجموع، وقد طبعته دار الكتب العلمية ببيروت طبعة أولى سنة 1416هـ – 1995م.

(9) توفي سنة (ت:650هـ). انظر ترجمته في طبقات الشافعية، للإسنوي (75/1)، وطبقات الشافعية، لابن قاضى شهبة (102/2).

رحمه الله ولازمته، فأعْجِبَ بي لما رأى من اشتغالي وملازمتي وعدم اختلاطي بالناس، وأحبَّني محبَّة شديدةً، وجعلني أعيد الدروس في حلقته لأكثر الجماعة. فلما كانت سنة إحدى وخمسين -يعني وستمائة-؛ حجَجْتُ مع والدي، وكانت وقفة جمعةٍ، وكان رحيلنا من أول رجب، فأقمتُ بمدينةِ رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نحواً من شهر ونصف".[1]

قال ابن العطار: "قال لي والده رحمه الله: لما توجَّهْنا من نوى للرحيل؛ أخذتْهُ الحُمَّى، فلم تفارقه إلى يوم عرفة، ولم يتأوَّه قط، فلما قضينا المناسك، ووصلنا إلى نوى، ونزلنا إلى دمشق؛ صبَّ الله عليه العلم صبّاً، ولم يزل يشتغل بالعلم، ويقتفي آثار شيخه المذكور-يعني إسحاق بن أحمد المغربي - في العبادة؛ من الصلاة، وصيام الدهر، والزهد، والورع، وعدم إضاعة شيء من أوقاته إلى أن توفي. فلما توفي شيخُه المذكور؛ ازداد اشتغاله بالعلم والعمل".[2]

ويصف الإمام النووي شدة اجتهاده في طلب العلم على مدار اليوم فقال: "كنتُ أقرأ كلَّ يومٍ اثني عشر درساً على المشايخِ؛ شرحاً وتصحيحاً: درسين في "الوسيط[3]"، ودرساً في "المهذَّب"، ودرساً في "الجمع بين الصحيحين[4]"، ودرساً في "صحيح مسلم"، ودرساً في "اللُّمَع[5]" لابن جُنِّي في النحو، ودرساً في "إصلاح المنطق[6]" لابن السِّكِّيت في اللغة، ودروساً في التصريف، ودرساً في أصول الفقه؛ تارة في "اللُّمَع[7]" لأبي إسحاق،

---

(1) تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:46، 47).

(2) المرجع السابق (ص:48).

(3) هو الوسيط في المذهب: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت:505هـ)، وهو أحد الكتب المتداولة بين الشافعية، وقد اعتنى به العلماء عناية فائقة من شرح وتهذيب واختصار، وقد طبعته دار السلام بالقاهرة بتحقيق: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، طبعة أولى سنة 1417هـ.

(4) يعني صحيحي البخاري ومسلم، صنفه أبو عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الحميدي (ت:488هـ)، وقد طبعته دار ابن حزم ببيروت، بتحقيق: د.علي حسين البواب، طبعة ثانية، سنة 1423هـ - 2002م.

(5) هو اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جُنِّي الموصلي (ت:392هـ، وقد طبعته دار الكتب الثقافية بالكويت، بتحقيق: فائز فارس.

(6) إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السِّكِّيت (ت:244هـ)، وقد طبعته دار إحياء التراث العربي بتحقيق: محمد مرعب، طبعة: أولى، سنة 1423هـ، 2002م.

(7) هو اللُّمَع في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت:476هـ)، وقد طبعته دار الكتب العلمية ببيروت، طبعة ثانية سنة 1424هـ - 2003م.

وتارة في "المنتخب[1]" لفخر الدين الرازي، ودرساً في أسماء الرجال، ودرساً في أصول الدين، وكنتُ أعلِّق جميع ما يتعلق بها؛ من شرح مُشْكِل، ووضوح عبارة، وضبط لغة، وبارك الله لي في وقتي، واشتغالي، وأعانني عليه".[2]

وقد سمع رحمه الله الكثير من أمهات الكتب منها: صحيحي البخاري ومسلم، والسنن الأربعة، وموطأ مالك، وسنن الدارمي، ومن المسانيد: مسند الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي عوانة الإسفراييني، وأبي يعلى الموصلي، وغيرها الكثير من الكتب والأجزاء[3].

عقيدته:

قال الذهبي: "كان مذهبه فِي الصِّفات السَّمْعية السُّكوت، وإمرارها كما جاءت، وربَّما تأوَّل قليلًا فِي شرح مسلم، والنووي رجل أشعري العقيدة، معروف بذلك، يُبَدِّعُ من خالفه، ويبالغ في التغليظ عليه"[4]، ونص اليافعي[5]، والتاج السبكي[6] كذلك أنه كان أشعري العقيدة.

وفاته:

توفي -رحمه الله- في الثلث الأخير من ليلة الأربعاء، الرابع والعشرين من رجب، سنة (676هـ)، بنوى، ودُفِن بها صبيحة الليلة المذكورة، وكانت وفاته عقب واقعة جرت لبعض الصالحين بأمره لزيارة القدس الشريف، والخليل -عليه أفضل الصلاة والسلام-، فامتثل الأمر، وتوفي عقبها.[7]

---

(1) هو المنتخب من المحصول، والمحصول اسمه المحصول في علم أصول الفقه، كلاهما لأبي عبد الله محمد بن عمر التَّيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت:606هـ)، وقد حقق المنتخب عبد المعز بن عبد العزيز حريز في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

(2) تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:49).

(3) المرجع السابق (ص:60).

(4) تاريخ الإسلام، للذهبي (332/15).

(5) المنهل العذب الروي، للسخاوي (ص:44). واليافعي هو عبد الله بن أسعد بن عَليّ الْيَمَانِيّ اليافعي، توفي سنة (767هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (33/10).

(6) انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (19/2).

(7) انظر: تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:43)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (331/15)، وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (156/2).

المبحث الثالث

شيوخه وتلاميذه

أولاً: شيوخه:

شيوخه الذين أخذ عنهم الفقه: قال الإمام النووي[1]: أخذتُ الفقه قراءة، وتصحيحًا، وسماعًا، وشرحًا، وتعليقًا، عن جماعاتٍ:-

1. أوَّلهم: شيخي: أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد المَغْرِبِيُّ ثم المَقْدِسِيُّ (ت:650هـ)[2].
2. ثم شيخنا: أبو محمد عبد الرحمن بن نوح المَقْدِسِيُّ ثم الدمشقيُّ (ت:654هـ)[3].
3. ثم شيخنا: أبو حفص عمر بن أسعد بن أبي غالب الرَّبَعي[4] الإِرْبِلِيُّ[5] (ت:675هـ)[6].
4. ثم شيخنا: أبو الحسن سَلاَّر بن الحسن الإِرْبِلِيُّ ثم الحلبيُّ ثم الدمشقيُّ (ت:670هـ)[7].

ومن الشيوخ الذين أخذ عنهم أصول الفقه[8]: أبي الفتح عمر بن بُنْدار بن عمر بن علي بن محمد التفليسي[9] الشافعي (ت:672هـ)[10].

---

(1) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (18/1)، وتحفة الطالبين، لابن العطار (ص:53 وما بعدها)، بتصرف.

(2) انظر: طبقات الشافعية، للإسنوي (75/1)، وطبقات الشافعية، لابن قاضى شهبة (102/2).

(3) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (758/14)، والوافي بالوفيات، للصفدي (175/18).

(4) الرَّبَعي: بفتح الراء والباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى ربيعة بن نزار الأنساب، للسمعاني (43/3).

(5) الإِرْبِلِيّ: بكسر الألف وسكون الراء، وكسر الباء الموحدة، وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى إربل، وهي قلعة على مرحلة من الموصل. الأنساب، للسمعاني (105/1).

(6) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (293/15)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (308/8).

(7) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح (476/1)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (182/15).

(8) تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:58).

(9) التَّفْلِيسِيّ: بفتح التاء المنقوطة من فوقها باثنتين، وسكون الفاء وكسر اللام، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبة إلى تفليس وهي آخر بلدة من بلاد أذربيجان مما يلي الثغر. الأنساب، للسمعاني (471/1).

(10) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (246/15)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (309/8).

أما شيوخه الذين أخذ عنهم اللغة والنحو والتصريف فهم[1]:-

1. فخر الدين محمد بن عُمَر بن عبد الكريم المالكي (ت:643هـ).[2]
2. أحمد بن سالم المصري النحوي اللغوي التصريفي (ت:664هـ)[3].
3. محمد بن عبد الله بن مالك الجيَّاني، وهو ابن مالك صاحب الألفية المشهورة (ت:672هـ)[4].

وأما شيوخه الذين أخذ عنهم الحديث وعلومه فهم[5]:-

1. قرأ على الشيخ أبي البقاء خالد بن يوسف بن سعد النابلسي الحافظ (ت:663هـ)[6]، كتاب "الكمال في أسماء الرجال" للحافظ عبد الغني المقدسي، وعلق عليه حواشي، وضبط عنه أشياء حسنة.
2. الشيخ المحقق أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادي الأندلسي الشافعي (ت:668هـ)[7]، شرح عليه "صحيح مسلم"، ومعظم "صحيح البخاري"، وجملة مستكثرة من "الجمع بين الصحيحين" للحميدي.

وسمع من عدد من الشيوخ منهم[8]:-

1. أبو محمد عبد الرحمن بن سالم بن يحيى الأنباري (ت:661هـ)[9].
2. أبو محمد عبد العزيز بن محمد ابن عبد المحسن الأنصاري (ت:662هـ)[10].

---

(1) انظر: تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:58).

(2) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (476/14).

(3) انظر: ذيل مرآة الزمان، لليونيني (349/2)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (97/15).

(4) انظر: ذيل مرآة الزمان، لليونيني (76/3)، وطبقات الشافعية، للإسنوي (250/2).

(5) انظر: تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:59، 60).

(6) انظر: تاريخ إربل، لابن المستوفي (327/1)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (84/15).

(7) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح (311/1)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (139/15).

(8) تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:62).

(9) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (39/15)، والوافي بالوفيات، للصفدي (88/18).

(10) انظر: ذيل مرآة الزمان، لليونيني (239/2)، والعبر في خبر من غبر، للذهبي (304/3).

3. أبو الفضائل عبد الكريم بن عبد الصمد (ت:662هـ)[1].

4. أبو الفضل محمد بن محمد بن محمد البكري (ت:665هـ)[2].

5. أبو العباس أحمد بن عبد الدَّائِم (ت:668هـ)[3].

6. أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد بن فضل الواسطي (ت:672هـ)[4].

7. أبو محمد إسماعيل بن أبي إسحاق إبراهيم بن أبي اليُسْر (ت:672هـ)[5].

8. أبو زكريا يحيى بن أبي الفتح الصَّيْرفي الحرَّاني (ت:678هـ)[6].

9. أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد المقدسي (ت:682هـ)[7].

ثانياً: تلاميذه:

تتلمذ على يدي الإمام النووي عدد من كبار علماء ذلك العصر منهم[8]:-

1. الشيخ شهاب الدّين أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَبَّاس بن جَعْوان (ت:699)[9].

2. العلامة النحوي شمس الدين محمد بن أبي الفتح البَعْلِيّ الحنبلي (ت:709هـ)[10].

3. الشيخ علاء الدّين عليّ بن العطّار (ت:724هـ)[11].

---

(1) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (56/15)، والوافي بالوفيات، للصفدي (54/19).

(2) انظر: ذيل مرآة الزمان، لليونيني (372/2)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (120/15).

(3) انظر: ذيل مرآة الزمان، لليونيني (436/2)، والعبر في خبر من غبر، للذهبي (317/3).

(4) انظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي (378/3).

(5) انظر: ذيل مرآة الزمان، لليونيني (38/3)، والعبر في خبر من غبر، للذهبي (325/3).

(6) انظر: ذيل مرآة الزمان، لليونيني (34/4)، والعبر في خبر من غبر، للذهبي (339/3).

(7) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (469/15)، والوافي بالوفيات، للصفدي (143/18).

(8) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (327/15)، وطبقات الشافعيين، لابن كثير (ص:911).

(9) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (895/15)، وأعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي (379/1).

(10) انظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي (21/4).

(11) انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (198/4). والوافي بالوفيات، للصفدي (10/20).

4. القاضي صدر الدين سليمان بن هلال الجعفري (ت:725هـ)[1].
5. أمين الدين سالم بن أبي الدُّر عبد الرحمن بن عبد الله، الدمشقي (ت:726هـ)[2].
6. القاضي شهاب الدّين أَحْمَدُ بن أَبِي بَكْرِ بن حِرْزِ الله الإربِديّ (ت:727هـ)[3].
7. شيخ الإسلام بدر الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكناني الحموي (ت:733هـ)[4].
8. قَاضِي الْقُضَاةِ سُلَيْمَانُ بن عُمَرَ بن سَالِمٍ جَمَالُ الدِّينِ الأَذْرِعِيّ الزَّرْعِيّ (ت:734هـ)[5].
9. الحافظ أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت:742هـ)[6].
10. قاضي القضاة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن النقيب (ت:745هـ)[7].

(1) انظر: فوات الوفيات، للكتبي (82/2)، وطبقات الشافعية، لابن قاضى شهبة (262/2).
(2) انظر: أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي (395/2)، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (256/2).
(3) انظر: معجم الشيوخ الكبير، للذهبي (115/1)، وأعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي (195/1).
(4) انظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي (96/4).
(5) انظر: معجم الشيوخ الكبير، للذهبي (271/1).
(6) انظر: أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي (647/5).
(7) انظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي (137/4).

المبحث الرابع

مكانته العلمية

لا شك أن خير من يُعَرِّفنا بالمكانة العلمية للإمام النووي هم العلماء الذين عاصروه، واطلعوا على أحواله عن قرب، بل وعاصروا غيره من العلماء والصالحين، فتكون شهادتهم شهادة الخبير الذي لا تغره المظاهر الزائفة، ولا تعتري كلماته المبالغات والمجاملات، وهذه جملة من شهادات العلماء بعلو مكانة الإمام رحمه الله:-

- قال القاضي أبو المفاخر الأنصاري(1): "لو أدرك القشيريُّ(2) صاحب "الرسالة" شيخَكُم وشيخَه(3)؛ لما قَدَّمَ عليهما في ذكره لمشايخها أحداً؛ لما جُمع فيهما من العلم، والعمل، والزهد، والورع، والنُّطق بالحِكَم، وغير ذلك".(4)
- قال ابن العطار: "كتب شيخنا أبو عبد الله محمد بن الظهير الحنفي الإِرْبِلِيُّ شيخ الأدب في وقته(5) كتاب "العمدة في تصحيح التنبيه" للشيخ -قدس روحه-، وسألني مقابلته معه بنسختي؛ ليكون له روايةً عنه مني، فلما فرغنا من ذلك؛ قال لي: "ما وصل الشيخ تقي الدين ابن الصلاح(6) إلى ما وصل إليه الشيخ محيي الدين من العلم والفقه والحديث واللغة وعذوبة اللفظ والعبارة"(7).

---

(1) هو مُحَمَّدُ بن عبد الْقَادِرِ بن عبد الْخَالِقِ بن خَلِيلِ بن مُقَلِّدِ بن جَابِرِ بن أَبِي مُحَمَّدٍ، قَاضِي الْقُضَاةِ الْحَاكِمُ الْعَادِلُ عِزُّ الدِّينِ أُبو الْمَفَاخِرِ الأَنْصَارِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ ابن الصَّائِغِ، (ت:683هـ). انظر: معجم الشيوخ الكبير، للذهبي (220/2).

(2) هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد المُلْك بن طَلْحَة بن محمد، الْإِمَام أبو القاسم القُشَيْرِيّ النَّيْسابوري الزاهد الصُّوفيّ، (ت:465هـ). تاريخ الإسلام، للذهبي (217/10).

(3) يعني الإمام النووي وشيخَهُ أبا إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي.

(4) تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:49)، ومسالك الأبصار في ممالك الأمصار، للعمري (683/5، 684).

(5) هو مجد الدين محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن أبي شاكر، (ت:677هـ). تاريخ الإسلام، الذهبي (345/15).

(6) هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشَّهْرُزُورِيُّ، المعروف بابن الصلاح، (ت:643هـ). انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (243/3).

(7) تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:69).

- وقال ابن العطار: "وقال لي المحدّث أبو الْعَبَّاس بن فرح[1]، وكان له ميعادان فِي الجمعة على الشَّيْخ يشرح عليه فِي الصحيحين، قَالَ: كان الشَّيْخ محيي الدّين قد صار إليه ثلاث مراتب، كلّ مرتبة منها لو كَانَتْ لشخصٍ شُدّت إليه الرحال؛ المرتبة الأولى: العِلم. والثانية: الزُّهد. والثالثة: الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر".[2]
- وقال شمس الدين ابن الفخر[3]: "كان إمامًا، بارعًا، حافظًا، مُفْتيًا، أتقن علومًا شتّى، وصنَّف التّصانيف الجمّة. وكان شديد الورع والزهد، ترك جميع مَلاذّ الدُّنيا من المأكول إلّا ما يأتيه به أَبُوهُ من كعك يابس وتين حَورانيّ، والملبس إلّا الثياب الرّثّة المرقَّعة، ولم يدخل الحمّام، وترك الفواكه جميعها. وكان أمّارًا بالمعروف، ناهيًا عن المنكر على الأمراء والملوك والناس عامّة، فنسأل الله أن يرضى عَنْهُ وأن يرضى عنّا به".[4]
- قال الإمام الذهبي: "مفتي الأمَّة، شيخ الإِسْلَام، محيي الدّين، أبو زكريّا النّواويّ، الحافظ الفقيه الشّافعيّ الزّاهد".[5]
- قال الإمام السبكي: "الشَّيْخ الإِمَام الْعَلامَة محيي الدّين أَبُو زَكَرِيَّا، شيخ الْإِسْلَام، أستاذ الْمُتَأَخِّرين، وَحجَّة الله على اللاحقين، والداعي إِلَى سَبِيل السالفين، كَانَ يحيى رَحمَه الله سيداً، وَحَصُورًا، وليثاً على النَّفس هصورًا، وزاهدًا لم يبالِ بخراب الدُّنْيَا، إِذا صيَّر دينه ربعاً معموراً، لَهُ الزّهْد والقناعة، ومتابعة السالفين من أهل السّنة وَالْجَمَاعَة، والمصابرة على أَنْوَاع الْخَيْر، لَا يصرف سَاعَة فِي غير طَاعَة، هَذَا مَعَ التفنن فِي أَصْنَاف الْعُلُوم، فقهاً ومتون أَحَادِيث، وَأَسْمَاء رجال، ولغة، وتصوفاً وَغير ذَلِك"[6].

---

(1) هو أحمد بن فرح بن أحمد بن محمد، شهاب الدين، أبو العباس اللخمي، الإشبيلي الشافعي، (ت:699هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (894/15).

(2) تاريخ الإسلام، للذهبي (331/15).

(3) هو شمس الدين محمد بن الإمام فخر الدين عبد الرحمن بن يوسف البعلبكي الحنبلي المفتي المتفنن، (ت:699هـ). انظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي (402/3).

(4) تاريخ الإسلام، للذهبي (331/15).

(5) المرجع السابق (324/15).

(6) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (395/8).

المبحث الخامس

آثاره العلمية

يصف لنا الإمام السخاوي مصنفات الإمام النووي فقال: "عمّ النفع بتصانيفه وانتشر في الأقطار ذكرها، وأكبوا على تحصيلها، حتى رأيت من كان يشنؤها في حياته، مجتهداً في تحصيلها والانتفاع بها بعد مماته، قلت: قال اليافعي: وقد بلغني أنه حصلت له نظرة جمالية من نظرات الحق سبحانه وتعالى بعد موته، فظهرت بركتها على كتبه، فحظيت بقبول العباد، والنفع في سائر البلاد"[(1)].

وهذه جملة من أهم مصنفات الإمام وأشهرها[(2)]:-

1. الأذكار[(3)].
2. الأربعين[(4)].
3. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق[(5)].
4. الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات[(6)].
5. الإيجاز في شرح سنن أبي داود، ولم يكمله[(7)].

---

(1) المنهل العذب الروي، للسخاوي (ص:24).

(2) للتوسع انظر: تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:70 وما بعدها)، والإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، لأحمد الحداد (ص:206 وما بعدها).

(3) وقد سماه حاجي خليفة: حلية الأبرار، وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار في الحديث. انظر: كشف الظنون (688/1). طبعته دار الفكر ببيروت، بتحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، سنة (1414هـ)، وكذا دار ابن حزم سنة (1425هـ).

(4) طبعته دار المنهاج ببيروت، بعناية: قصي محمد الحلاق، أنور بن أبي بكر الشيخي، سنة (1430هـ).

(5) طبعته مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة، بتحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، سنة (1408هـ)، وكذلك طبعته دار البشائر الإسلامية، بتحقيق: الدكتور نور الدين عتر سنة (1411هـ).

(6) طبعته المطبعة الدفانية بلاهور بالهند، سنة (1331هـ)، وطبعته مطبعة الخانجي بالقاهرة بتحقيق: د.عز الدين علي السيد، سنة (1405هـ).

(7) طبعته الدار الأثرية بعَمَّان، بتحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، سنة (1428هـ).

6. الإيضاح في المناسك[1].

7. بستان العارفين[2].

8. التبيان في آداب حملة القرآن[3].

9. التحرير في ألفاظ التنبيه[4].

10. الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام[5].

11. التقريب والتيسر لمعرفة سنن البشير النذير[6]، وهو مختصر إرشاد طلاب الحقائق.

12. تهذيب الأسماء واللغات[7].

13. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام[8].

14. الروضة في مختصر شرح الرافعي[9].

15. رياض الصالحين[10].

16. المجموع شرح المهذب، وسيأتي الحديث عنه والتعريف به.

17. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج[11].

18. المنهاج في مختصر المحرر، وهو الكتاب المعروف بـ "منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه".[12]

---

(1) طبعته المكتبة الجمالية في القاهرة سنة (1329هـ).

(2) طبعته دار الكتاب العربي ببيروت، بتحقيق: عبد الغني نكمي، سنة (1405هـ).

(3) طبعته دار ابن حزم ببيروت، بتحقيق: محمد الحجار، سنة (1414هـ).

(4) طبعته دار القلم بدمشق، بتحقيق: عبد الغني الدقر، سنة (1408هـ).

(5) طبعته دار الفكر بدمشق، بتحقيق: أحمد راتب حَمُّوش، سنة (1402هـ).

(6) طبعته دار الكتاب العربي، ببيروت، بتحقيق: محمد عثمان الخشت، سنة (1405هـ).

(7) طبعته المطبعة المنيرية بالقاهرة، سنة (1927م).

(8) طبعته مؤسسة الرسالة ببيروت، بتحقيق: حسين إسماعيل الجمل، سنة (1418هـ).

(9) طبع لأول مرة بدلهي سنة (1307هـ)، وطبعه المكتب الإسلامي بدمشق سنة (1966م).

(10) له طبعات عديدة، منها: طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، سنة (1419هـ).

(11) طبع لأول مرة في مصر سنة (1283هـ) ثم انتشر وصارت له طبعات عدة، منها طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت سنة (1392هـ).

(12) طبعته دار الفكر ببيروت، بتحقيق: عوض قاسم أحمد عوض، سنة (1425هـ).



الفصل الثاني

التعريف بكتاب المجموع ومنهج الإمام النووي فيه

وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الثاني: أهمية الكتاب وثناء العلماء عليه.

المبحث الثالث: منهج الإمام النووي في كتابه.

المبحث الأول

سبب تأليف الكتاب

عرَّف الإمام النووي في مقدمته للمجموع بكتاب المهذب، وكشف النقاب عن أهميته، وما شحذ همته إلى تناوله بالشرح فقال: "إنَّ أَصْحَابَنَا الْمُصنِّفِينَ أَكْثَرُوا التَّصَانِيفَ وَتَنَوَّعُوا فِيهَا، وَاشْتَهَرَ مِنْهَا لِتَدْرِيسِ الْمُدَرِّسِينَ وَبَحْثِ الْمُشْتَغِلِينَ، الْمُهَذَّبُ وَالْوَسِيطُ وَهُمَا كِتَابَانِ عَظِيمَانِ صَنَّفَهُمَا إمَامَانِ جَلِيلَانِ: أَبُو إسْحَاقَ إبْرَاهِيمُ بن عَلِيِّ بن يُوسُفَ الشيرازي[1]، وأبو حامد محمد بن مُحَمَّدُ بن مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيُّ -رَضِيَ الله عَنْهُمَا وَتَقَبَّلَ ذَلِكَ وَسَائِرَ أَعْمَالِهِمَا مِنْهُمَا-، وَقَدْ وَفَّرَ الله الْكَرِيمُ دَوَاعِيَ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمْ الله على الِاشْتِغَالِ بِهَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ، وَمَا ذَاكَ إلَّا لِجَلَالَتِهِمَا، وَعِظَمِ فَائِدَتِهِمَا، وَحُسْنِ نِيَّةِ ذَيْنِكَ الْإِمَامَيْنِ، وَفِي هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ دُرُوسُ الْمُدَرِّسِينَ وَبَحْثُ الْمُحَصِّلِينَ الْمُحَقِّقِينَ، وَحِفْظُ الطُّلَّابِ الْمُعْتَنِينَ فِيمَا مَضَى وَفِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ فِي جَمِيعِ النَّوَاحِي وَالْأَمْصَارِ، فَإِذَا كَانَا كَمَا وَصَفْنَا وَجَلَالَتُهُمَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ كَمَا ذَكَرْنَا؛ كَانَ مِنْ أَهَمِّ الْأُمُورِ الْعِنَايَةُ بِشَرْحِهِمَا، إذْ فِيهِمَا أَعْظَمُ الْفَوَائِدِ، وَأَجْزَلُ الْعَوَائِدِ، فَإِنَّ فِيهِمَا مَوَاضِعَ كَثِيرَةً أَنْكَرَهَا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ، وَفِيهَا كُتُبٌ مَعْرُوفَةٌ مُؤَلَّفَةٌ، فَمِنْهَا مَا لَيْسَ عَنْهُ جَوَابٌ سَدِيدٌ، وَمِنْهَا مَا جَوَابُهُ صَحِيحٌ مَوْجُودٌ عَتِيدٌ، فَيَحْتَاجُ إلَى الْوُقُوفِ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لَمْ تَحْضُرْهُ مَعْرِفَتُهُ، وَيَفْتَقِرُ إلَى الْعِلْمِ بِهِ مَنْ لَمْ تُحِطْ بِهِ خِبْرَتُهُ، وَكَذَلِكَ فِيهِمَا مِنْ الْأَحَادِيثِ، وَاللُّغَاتِ، وَأَسْمَاءِ النَّقَلَةِ وَالرُّوَاةِ، وَالِاحْتِرَازَاتِ، وَالْمَسَائِلِ الْمُشْكِلاَتِ، وَالأُصُولِ الْمُفْتَقِرَةِ إلى فُرُوعٍ وَتَتِمَّاتٍ، مَالاَ بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ وَتَبْيِينِهِ بِأَوْضَحِ الْعِبَارَاتِ"[2].

---

(1) هو الإمام المحقق المتقن المدقق ذو الفنون من العلوم المتكاثرات والتصانيف النافعة المستجادات الزاهد العابد الورع المعرض عن الدنيا المقبل بقلبه على الآخرة، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الشيرازي الفيروزاباديّ، ولد سنة (393هـ) وتفقه بفارس على أبى الفرج ابن البيضاوى وبالبصرة، ثم دخل بغداد، كان إمام الشافعية والمدرس ببغداد في النظامية، شيخ الدهر وإمام العصر رحل إليه الناس من الأمصار وقصدوه من كل الجوانب والأقطار صنف في الأصول والفروع والخلاف والجدل والمذهب كتباً أضحت للدين أنجماً وشهباً، وقد بدأ بتصنيف المهذب سنة (455هـ)، وفرغ منه سنة (469)، وتوفي ببغداد سنة (476هـ) رحمه الله. انظر: الأنساب، للسمعاني (417/4)، والمجموع شرح المهذب (14/1- 16).

(2) المجموع شرح المهذب (3/1)، بتصرف.

وقد شرع الإمام النووي في شرح المهذب فلما بلغ باب الربا من كتاب البيوع وافته المنية ولم يتمه[1]، ولعله رحمه الله فطن لذلك فأوعز لتلميذه ابن العطار إتمامه، قال ابن العطار: "ودفع إليَّ دُرْجاً فيه عدة الكتب التي كان يكتب منها، ويصنف بخطه، وقال لي: إذا انتقلت إلى الله تعالى فأتمم شرح المهذب من هذه الكتب، فلم يقدر ذلك لي" [2].

وشرع تقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبْكِيُّ (ت:756هـ) بإكماله بناءً على رغبة بعض أصحابه وأحبابه بعدما تردد كثيراً في ذلك، فقد وصف لنا حاله فقال: "وأنا في ذلك أقدم رجلاً وأؤخر أخرى، وأستهون الخطب، وأراه شيئاً إمراً، وهو في ذلك لا يقبل عذراً، وأقول: قد يكون تعرضى لذلك مع تقعدى عن مقام هذا الشرح إساءة إليه، وجناية منى عليه، وأنى أنهض بما نهض به" ثم قال: "وقد استخرتُ الله تعالى وفوضتُ الأمر إليه، واعتمدت في كل الأمور عليه، وقلت في نفسي: لعل ببركة صاحبه ونيته يعيننى الله عليه، إنه يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم"[3].

لكنه لم يتمه فقد وافته المنية حين بلغ باب بيع المُصَرَّاةِ[4] والرَّدِ بالعَيْبِ من كتاب البيوع، قال السخاوي: "لم يتهيأ إكماله لأحد ممن انتدب لذلك، لا العماد إسماعيل الحُسباني[5]، ولا التاج السبكي، ولا الشهاب ابن النقيب[6]، ولا السراج البلقيني[7]؛ وسماه " الينبوع في تكملة

---

(1) أفاد بهذا ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية (156/2)، ويؤكده ما بين أيدينا من الكتاب المطبوع.

(2) تحفة الطالبين، لابن العطار (ص:53).

(3) تكملة المجموع شرح المهذب، للسبكي (3/10).

(4) المُصَرَّاة من الْإِبِل وَالْغنم: الَّتِي قد اجْتمع اللَّبن فِي ضرْعهَا. جمهرة اللغة، لابن دُريد (70/1).

(5) هو إِسْمَاعِيل بن خَلِيفَة بن عبد العالي النابلسي الأَصْل الحسباني (ت778هـ). انظر: طبقات الشافعية، لابن قاضى شهبة (83/3).

(6) هو أبو العباس، أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله، المعروف بابن النّقيب، (ت:769هـ). انظر: طبقات الشافعية، للإسنوي (289/2).

(7) هو سراج الدَّين أَبُو حَفْص عمر بن رسْلَان بن نصير بن صَالح الْعَسْقَلَانِي الأَصْل، البُلْقِينِيّ، (ت:805هـ) انظر: طبقات الشافعية، لابن قاضى شهبة (36/4).

المجموع"، كتب منه مجلداً من النكاح، ولا الزين العراقي[1]، ولا ولده[2]، رحمة الله عليهم أجمعين، وعُدّ ذلك من كرامات مؤلفه"[3].

وقد طبع الكتاب في مصر عن مطبعة التضامن، سنة (1344هـ - 1920م) في تسعة مجلدات، وفي القاهرة، عن زكريا علي يوسف، سنة (1393هـ -1970م) في سبعة عشر مجلداً[4].

وبقي المجموع حتى جاء الشيخ محمد نجيب المطيعي[5] فشرع في تكملته من حيث وقف السبكي، وكتب الله له التوفيق فأتم شرح المهذب، وصدر الكتاب عن دار النصر بتحقيق المطيعي، في عشرين مجلد، وعنها صُوِّر في بيروت عدة مرات[6].

لكن شرح المطيعي تعرض لكثير من الانتقادات والاتهامات[7]، فنشط جماعة من المشايخ والأساتذة فقاموا بإعادة شرح ما شرحه المطيعي، وصدر الكتاب عن دار الكتب العلمية ببيروت، سنة (1423هـ) في سبعة وعشرين مجلد.

---

(1) هو زين الدِّين أَبُو الْفضل عبد الرَّحِيم بن الْحُسَيْن الْعِرَاقِيّ، (ت:806هـ). انظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (29/4).

(2) هو ولي الدَّين أَبُو زرْعَة أَحْمد بن عبد الرَّحِيم بن الْحُسَيْن الْعِرَاقِيّ، (ت:826هـ). انظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (80/4).

(3) المنهل العذب الروي، للسخاوي (ص:30).

(4) انظر: تحقيق تحفة الطالبين، لشهور آل سلمان (ص:80).

(5) الشيخ محمد نجيب بن إبراهيم بن عبدالرحمن المطيعي الطوابي الأسيوطي المصري، (ت:1406). انظر: الموسوعة الحرة على الإنترنت (ويكيبيديا)، (محمد_نجيب_المطيعي).

(6) انظر: تحقيق تحفة الطالبين، لشهور آل سلمان (ص:80).

(7) انظر: مقدمة تحقيق المجموع شرح المهذب، للشيخ عادل عبد الموجود وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م، (269/1 - 336).

المبحث الثاني

أهمية الكتاب وثناء العلماء عليه

لخص لنا الإمام النووي مدى أهمية مجموعه في كلمات جامعات فقال: " وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ وَإِنْ سَمَّيْتُهُ شَرْحَ الْمُهَذَّبِ، فَهُوَ شَرْحٌ لِلْمَذْهَبِ كُلِّهِ، بَلْ لِمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِمْ، وللحديث، وَجُمَلٍ مِنْ اللُّغَةِ، وَالتَّارِيخِ، وَالْأَسْمَاءِ، وَهُوَ أَصْلٌ عَظِيمٌ فِي مَعْرِفَةِ صَحِيحِ الْحَدِيثِ، وَحَسَنِهِ، وَضَعِيفِهِ، وَبَيَانِ عِلَلِهِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَارِضَاتِ، وَتَأْوِيلِ الْخَفِيَّاتِ، وَاسْتِنْبَاطِ الْمُهِمَّاتِ"[1].

وما بالغ رحمه الله في وصف كتابه، بل تواترت أقوال العلماء بأعظم آيات المدح والثناء عليه فهذا الإمام أبو الفداء ابن كثير (ت:774هـ) يقول: "أَبْدَعَ فِيهِ وَأَجَادَ وَأَفَادَ، وَأَحْسَنَ الِانْتِقَادَ، وَحَرَّرَ الْفِقْهَ فِيهِ فِي الْمَذْهَبِ وغيره، وَحَرَّرَ الْحَدِيثَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، وَالْغَرِيبَ، وَاللُّغَةَ، وَأَشْيَاءَ مُهِمَّةً لَا تُوجَدُ إِلَّا فِيهِ، وَقَدْ جَعَلَهُ نُخْبَةً عَلَى مَا عَنَّ لَهُ، وَلَا أَعْرِفُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ أَحْسَنَ مِنْهُ"[2].

وقال في موضع آخر: "سلك فيه طريقة وسطة حسنة مهذبة سهلة، جامعة لأشتات الفضائل، وعيون المسائل، ومجامع الدلائل، ومذاهب العلماء، ومفردات الفقهاء، وتحرير الألفاظ، ومسالك الأئمة الحفاظ، وبيان صحة الحديث من سقمه، ومشهوره من مكتمله، وبالجملة فهو كتابٌ ما رأيت على منواله لأحد من المتأخرين، ولا حذا على مثاله متأخِّر من المصنفين"[3].

---

(1) المجموع شرح المهذب (6/1).

(2) البداية والنهاية، لابن كثير (540/17).

(3) طبقات الشافعيين، لابن كثير (ص:911).

قال السخاوي: "لم يصنف في المذهب على مثل أسلوبه، قال الأسنوي[1] وابن الملقِّن[2]: ليته أكمله، وانخرمت باقي كتبه، وبه عُرف مقداره. وقال الذهبي: إنه في غاية الحسن والجودة"[3].

وقال العثماني قاضي صفد[4]: "إنه –يعني شرح المهذب– لا نظير له، لم يصنّف مثله، ولكنه ما أكمله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، إذ لو أكمله ما احتيج إلى غيره، وبه عُرف قدره، واشتهر فضله"[5].

(1) هو عبد الرَّحِيم بن الْحسن بن على بن عمر بن على بن إِبْرَاهِيم الْأمَوِي الأسنوي، (ت:772هـ). انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (147/3).

(2) هو عمر بن عَليّ بن أَحْمد بن مُحَمَّد سراج الدَّين أَبُو حَفْص الْأَنْصَارِيّ الأندلسي الأَصْل الْمصْرِيّ الْمَعْرُوف بِابن الملقن، (ت:804هـ). انظر: طبقات الشافعية، لابن قاضى شهبة (43/4).

(3) المنهل العذب الروي، للسخاوي (ص:29).

(4) هو محمد بن عبد الرحمن بن الحسين، أبو عبد الله صدر الدين الدمشقيّ العثماني الصفدي، (ت:بعد 780هـ). انظر: الأعلام، للزركلي (193/6).

(5) المنهل العذب الروي، للسخاوي (ص:29).

المبحث الثالث

منهج الإمام النووي في كتابه

بدأ الإمام النووي المجموع بمقدمة نفيسة وافية، وضح فيها الأسباب التي دفعته لتصنيفه، ومدى أهمية كتاب المهذب وجلالة صاحبه، ثم انتقل للحديث عن المنهج الذي سيسير عليه في شرحه، فلخص ذلك بأوجز العبارات وأدق الإشارات، ثم ضمَّن مقدمته موضوعات لا غنى لطالب العلم عنها فقال: "أُقَدِّمُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ أَبْوَابًا وَفُصُولًا تَكُونُ لِصَاحِبِهِ قَوَاعِدَ وَأُصُولًا"(1)، وأهم هذه الموضوعات:-

- بَابٌ فِي نَسَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ الله: وَطَرَفٌ مِنْ أُمُورِهِ وَأَحْوَالِهِ.
- فَصْلٌ فِي أَحْوَالِ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ مُصَنِّفِ الْكِتَابِ.
- أَحْرُفٌ مِنْ كَلَامِ الْعَارِفِينَ فِي الْإِخْلَاصِ وَالصِّدْقِ.
- بَابُ أَقْسَامِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ.
- باب آداب المعلم.
- بَابُ آدَابُ الْفَتْوَى وَالْمُفْتِي وَالْمُسْتَفْتِي.
- بَابٌ فِي فُصُولٍ مُهِمَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْمُهَذَّبِ وَيَدْخُلُ كَثِيرٌ مِنْهَا، وَأَكْثَرُهَا فِي غَيْرِهِ أَيْضًا -منها ما يتعلق بمصطلح الحديث-.

وإذا شرعت في قراءة كتاب المجموع؛ تجد أن الإمام النووي رحمه الله اتبع طريقة في الشرح وترتيب العرض في غاية الإتقان والإبداع، فهو يبدأ بذكر جملة من نص المهذب، ثم يشرع بشرحها فيبدأ بالأحاديث التي وردت، فيذكر الصحابي راوي الحديث، ويُخَرِّج الحديث، ويحكم عليه، وقد يعرض لأحوال رواته، ثم يأتي على بيان الأسماء التي ساقها الشيرازي من رواة وغيرهم، فيضبط لفظها، ويترجم لأصحابها، ثم يتعرض للألفاظ المذكورة في المتن؛ فيبين مدلولها من حيث اللغة، ويشرح معناها، وبعد ذلك يشرع في بيان الأحكام الفقهية، ويذكر زيادات وفروعاً لم ترد في المهذب.

---

(1) المجموع شرح المهذب (6/1).

وبالمثال تضح المقال: فبعدما ذكر النووي[1] جملة من نص المهذب عن حكم المضمضة والاستنشاق، وما جاء من أحاديث في فضلهما، وما يتعلق بهما من أحكام، قال رحمه الله: "هَذَا الْفَصْلُ فِيهِ جُمَلٌ وَبَيَانُهَا بِمَسَائِلَ: إحداها في الأحاديث: أما حديث عمرو بن عَبَسَةَ فَصَحِيحٌ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ[2] فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ قُبَيْلَ صَلَاةِ الْخَوْفِ، وَلَفْظُهُ فِي مُسْلِمٍ "مَا مِنْكُمْ رَجُلٌ يَقْرَبُ وُضُوءَهُ فَيَتَمَضْمَضُ وَيَسْتَنْشِقُ فَيَنْتَثِرُ إلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ وَفِيهِ وَخَيَاشِيمِهِ"، وَأَمَّا حَدِيثُ لَقِيطِ بن صَبِرَةَ فَصَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد[3]، وَالتِّرْمِذِيُّ[4]، وَالنَّسَائِيُّ[5] وَغَيْرُهُمْ بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ مِنْ رِوَايَةِ لَقِيطٍ، وَهَذَا الْمَذْكُورُ فِي الْمُهَذَّبِ لَفْظُ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ، ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ..." وبنفس الطريقة أتى على بقية الأحاديث.

ثم قال: "المسألة الثانية في الأسماء: أما عمرو بن عَبَسَةَ: فَبِعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ، ثُمَّ بَاءٍ مُوَحَّدَةٍ، ثُمَّ سِينٍ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَاتٍ، وَلَيْسَ فِيهِ نُونٌ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَمَّا قول ابن الْبَزْرِيِّ[6] فِي أَلْفَاظِ الْمُهَذَّبِ أَنَّهُ يُقَالُ: عَنْبَسَةُ بالنون، فغلط صريح، وتحريف قبيح، وكنية عَمْرُو: أَبُو نَجِيحٍ السُّلَمِيُّ، قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ ثُمَّ الْمَدِينَةَ، وَكَانَ رَابِعَ أَرْبَعَةٍ فِي الْإِسْلَامِ، وَهُوَ أَخُو أَبِي ذَرٍّ لِأُمِّهِ، سَكَنَ حِمْصَ حَتَّى تُوُفِّيَ بها، وأما لَقيط بن صَبِرَةَ: فَهُوَ بِفَتْحِ اللَّامِ، وَصَبِرَةُ بِفَتْحِ الصَّادِ، وكسر الباء، وهو لقيط ابن عامر ابن صَبِرَةَ الْعُقَيْلِيُّ، أَبُو رَزِينٍ، وَقِيلَ: لَقِيطُ بن عَامِرٍ غَيْرُ لَقِيطِ بن صَبِرَةَ، قَالَ ابن عبد الْبَرِّ وَغَيْرُهُ: وَهَذَا غَلَطٌ بَلْ هُمَا واحد، وقد أوضحت حاله فِي تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ[7]...". وبنفس الطريقة أتى على بقية الأسماء.

ثم قال: "الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ فِي اللُّغَاتِ وَالْأَلْفَاظِ: الْخَيَاشِيمُ: جَمْعُ خَيْشُومٍ، وَهُوَ أَقْصَى الْأَنْفِ، وَقِيلَ: الْخَيَاشِيمُ: عِظَامٌ رِقَاقٌ فِي أَصْلِ الْأَنْفِ بَيْنَهُ وبين الدماغ، وقيل غير ذَلِكَ، وَأَمَّا الِاسْتِنْثَارُ بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ: فَهُوَ طَرْحُ الماء والأذى من الأنف بعد الاستنشاق، هذا هُوَ الْمَشْهُورُ

---

(1) المجموع شرح المهذب (351/1، وما بعدها).

(2) صحيح مسلم (569/1)، برقم (832).

(3) سنن أبي داود (35/1)، برقم (142).

(4) سنن الترمذي (146/3)، برقم (788). والحديث: عن لَقِيطِ بن صَبِرَةَ، قَالَ: "قُلْتُ يَا رَسُولَ الله، أَخْبِرْنِي عَنِ الوُضُوءِ؟"، قَالَ: "أَسْبِغِ الوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الأَصَابِعِ، وَبَالِغْ فِي الِاسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا". والحديث صحيح كما قال النووي.

(5) سنن النسائي (66/1)، برقم (87).

(6) هو عُمَر بن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عِكْرَمة، أبو القاسم ابن البَزْرِيّ، الشّافعيّ، توفي سنة (560هـ)، صنَّف كتابًا كبيرًا شرح فِيهِ إشكالات "المهذَّب". انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (174/12).

(7) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (72/2).

الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ وَالْفِقْهِ..." وبنفس الطريقة أتى على بقية اللغات والألفاظ الواردة.

ثم قال: "الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ فِي الْأَحْكَامِ: فَالْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ سُنَّتَانِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: كَمَالُ الْمَضْمَضَةِ أَنْ يَجْعَلَ الْمَاءَ فِي فِيهِ وَيُدِيرَهُ فِيهِ، ثُمَّ يَمُجَّهُ، وَأَقَلُّهَا يَجْعَلَ الْمَاءَ فِي فِيهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْمَجُّ، وَهَلْ تُشْتَرَطُ الْإِدَارَةُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، أَصَحُّهُمَا لَا تُشْتَرَطُ، هَذَا مُخْتَصَرُ مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ، وَأَمَّا تَفْصِيلُهُ، فَقَالَ الْمَاوَرْدِيُّ[1]: الْمَضْمَضَةُ إِدْخَالُ الْمَاءِ مُقَدَّمَ الْفَمِ...". وأتى ببقية أقوال الفقهاء في المسألة.

ثم قال: "فَرْعٌ: الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ سُنَّةٌ بِلَا خِلَافٍ..." وناقشه وذكر فروعاً أخرى.

ثم قال: "الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ: وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهُمَا سُنَّتَانِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ هَذَا مَذْهَبُنَا، وَحَكَاهُ ابن الْمُنْذِرِ[2] عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَالزُّهْرِيِّ، وَالْحَكَمِ[3]، وَقَتَادَةَ، وَرَبِيعَةَ، وَيَحْيَى بن سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَرِوَايَةٌ عَنْ عطاء، وأحمد. والمذهب الثَّانِي: أَنَّهُمَا وَاجِبَتَانِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَشَرْطَانِ لِصِحَّتِهِمَا وَهُوَ مَذْهَبُ ابن أَبِي لَيْلَى... وَالثَّالِثُ: وَاجِبَتَانِ فِي الْغُسْلِ دُونَ الْوُضُوءِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالرَّابِعُ: الِاسْتِنْشَاقُ وَاجِبٌ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ دُونَ الْمَضْمَضَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي ثَوْرٍ[4]...". وسرد بعد ذلك أدلة كل مذهب واعترض وأجاب.

في ضوء هذا المثال وما نص عليه النووي في المقدمة؛ يمكن تلخيص منهجه في شرحه للمهذب في النقاط التالية:-

- يخرِّج الأحاديث ذاكراً الراوي الأعلى، وأحياناً يحدد الكتاب والباب الذي ورد فيه الحديث.

---

(1) هو عليّ بن محمد بن حبيب، القاضي، أبو الحسن البصْريّ الماوَرْديّ، الفقيه الشّافعيّ، توفي سنة (450هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (751/9).

(2) هو محمد بن إبراهيم بن المنذر، أبو بَكْر النَّيْسابوريّ الفقيه، توفي سنة (318هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (344/7).

(3) هو الْحَكَمُ بن عُتَيْبَةَ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْكِنْدِيُّ مَوْلاهُمُ، الْكُوفِيُّ الْفَقِيهُ، توفي سنة (114هـ) على الأصح. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (224/3).

(4) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليَمَان، الكلبي البَغْداديُّ، الفقيه، ولقبه أبو ثور، توفي سنة (240هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (772/5).

- أما تخريجه أحاديث الصحيحين فإنه كما قال: "إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي صَحِيحَيْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا اقْتَصَرْتُ عَلَى إضَافَتِهِ إلَيْهِمَا، وَلَا أُضِيفُهُ مَعَهُمَا إلَى غَيْرِهِمَا إلَّا نَادِرًا؛ لِغَرَضٍ فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ، لِأَنَّ مَا كَانَ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا غَنِيٌّ عَنْ التَّقْوِيَةِ بِالْإِضَافَةِ إلَى مَا سِوَاهُمَا"[1].
- ويتوسع في تخريج أحاديث غير الصحيحين كما قال: "وَأَمَّا مَا لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَأُضِيفُهُ إلَى مَا تَيَسَّرَ مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ وَغَيْرِهَا، أَوْ إلَى بَعْضِهَا، فَإِذَا كَانَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، الَّتِي هِيَ تَمَامُ أُصُولِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ أَوْ فِي بَعْضِهَا؛ اقْتَصَرْتُ أَيْضًا عَلَى إضَافَتِهِ إلَيْهَا، وَمَا خَرَجَ عَنْهَا أُضِيفُهُ إلَى مَا تَيَسَّرَ إنْ شَاءَ الله تَعَالَى"[2].
- يحكم على الأحاديث بما يناسبها، قال: "مُبَيِّنًا صِحَّتَهُ أَوْ ضَعْفَهُ، وَمَتَى كَانَ الْحَدِيثُ ضَعِيفًا بَيَّنْتُ ضَعْفَهُ، وَنَبَّهْتُ عَلَى سَبَبِ ضَعْفِهِ إنْ لَمْ يَطُلْ الْكَلَامُ بِوَصْفِهِ"[3]، ومثال بيانه لسبب الضعف قوله: "احْتَجُّوا بِحَدِيثٍ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ[4] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا تَقُولُوا رَمَضَانَ، فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الله تَعَالَى، وَلَكِنْ قُولُوا شَهْرُ رَمَضَانَ"، وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، ضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَالضَّعْفُ فِيهِ بَيِّنٌ، فَإِنَّ مِنْ رُوَاتِهِ نَجِيحَ السندي، وهو ضعيف سيئ الْحِفْظِ"[5].
- يحكم على رجال الإسناد جرحاً وتعديلاً، كما جاء في المثال السابق[6].
- يضبط أسماء الصحابة والرواة والعلماء والأعلام الواردة في الكتاب عامة والأحاديث خاصة، ذاكراً الأقوال المختلفة في الضبط ويعارض ويرجح، وفي ذلك يقول: "وَأُبَيِّنُ فِيهِ مَا وَقَعَ فِي الْكِتَابِ مِنْ أَلْفَاظِ اللُّغَاتِ، وَأَسْمَاءِ الْأَصْحَابِ وَغَيْرِهِمْ، مِنْ الْعُلَمَاءِ، وَالنَّقَلَةِ، وَالرُّوَاةِ، مَبْسُوطًا فِي وَقْتٍ، وَمُخْتَصَرًا فِي وَقْتٍ، بِحَسْبِ الْمَوَاطِنِ وَالْحَاجَةِ"[7].

---

(1) المجموع شرح المهذب (4/1).

(2) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(3) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (339/4)، برقم (7904).

(5) المجموع شرح المهذب (248/6).

(6) وانظر أمثلة أخرى: المجموع شرح المهذب (192/2)، و(346/3)، (348/6).

(7) المرجع السابق (4/1).

- يترجم للصحابة[1] والعلماء ترجمة مختصرة، قال رحمه الله: "وَإِذَا مَرَرْتُ بِاسْمِ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا أَصْحَابِ الْوُجُوهِ، أَوْ غَيْرِهِمْ، أَشَرْتُ إِلَى بَيَانِ اسْمِهِ، وَكُنْيَتِهِ، وَنَسَبِهِ، وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ مَوْلِدَهُ وَوَفَاتَهُ، وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ طَرَفًا مِنْ مَنَاقِبِهِ، وَالْمَقْصُودُ بِذَلِكَ التَّنْبِيهُ عَلَى جَلَالَتِهِ"، ومثاله قوله: "وَأَبُو حَنِيفَةَ اسْمُهُ النُّعْمَانُ بن ثَابِتٍ، وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانِينَ مِنْ الْهِجْرَةِ، وَتُوُفِّيَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ، وَفِيهَا وُلِدَ الشَّافِعِيُّ"[2].
- يتوسع في بيان ألفاظ الأحاديث وغيرها مما ورد في الكتاب، ذاكراً ضبطها ولغاتها والمراد منها، ويسرد أقوال العلماء فيها مناقشاً ومرجحاً[3].
- يتوسع في ذكر آراء العلماء في المسائل الفقهية التي نص عليها الشيرازي، ويعرض مسائل وفروع إضافية مهمة لم يطرحها الشيرازي، ويذكر مذاهب السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم في المسألة، يسرد أدلتهم مناقشاً ومرجحاً، يقول في ذلك: "وَأَذْكُرُ فِي هَذَا الْكِتَابِ إنْ شَاءَ الله تَعَالَى مَذَاهِبَ السَّلَفِ مِنْ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ رَضِيَ الله عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، بِأَدِلَّتِهَا مِنْ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَالْقِيَاسِ، وَأُجِيبُ عَنْهَا مَعَ الْإِنْصَافِ إنْ شَاءَ الله تَعَالَى، وَأَبْسُطُ الْكَلَامَ فِي الْأَدِلَّةِ فِي بَعْضِهَا، وَأَخْتَصِرُهُ فِي بَعْضِهَا، بِحَسْبِ كَثْرَةِ الْحَاجَةِ إلَى تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ وَقِلَّتِهَا، وَأُعْرِضُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَنْ الْأَدِلَّةِ الْوَاهِيَةِ وَإِنْ كَانَتْ مَشْهُورَةً"[4].
- منهجه في النقل ألا يُعين أصحاب الأقوال التي ينقلها غالباً، وأحياناً يعينهم، وقد قال موضحاً السبب: "وَحَيْثُ أَنْقُلُ حُكْمًا، أَوْ قَوْلًا، أَوْ وَجْهًا، أَوْ طَرِيقًا، أَوْ لَفْظَةَ لُغَةٍ، أَوْ اسْمَ رَجُلٍ، أَوْ حَالَةً، أَوْ ضَبْطَ لَفْظَةٍ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَهُوَ مِنْ الْمَشْهُورِ، أَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ قَائِلِيهِ لِكَثْرَتِهِمْ؛ إلَّا أَنْ أُضْطَرَّ إلَى بَيَانِ قَائِلِيهِ لِغَرَضٍ مُهِمٍّ، فَأَذْكُرُ جَمَاعَةً مِنْهُمْ ثُمَّ أَقُولُ وَغَيْرُهُمْ، وَحَيْثُ كَانَ مَا أَنْقُلُهُ غَرِيبًا أُضِيفُهُ إلَى قَائِلِهِ فِي الْغَالِبِ، وَقَدْ أُذْهَلُ عَنْهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ"[5].

---

(1) انظر أمثلة أخرى زيادة على المثال المذكور: المجموع شرح المهذب (91/3، 408)، و(87/4، 97).

(2) المجموع شرح المهذب (489/6)، وانظر أمثلة أخرى: (230/1)، و(489/6)، و(115/9).

(3) انظر أمثلة أخرى زيادة على المثال المذكور: المجموع شرح المهذب (79/1، 269)، و(87/2)، و(370/3).

(4) المرجع السابق (5/1).

(5) المرجع السابق والصفحة نفسها.

- وقد وضح منهجه عند تكرر ورود مسألة أو حديث أو نحوه فقال: "إِذَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ، أَوْ الْحَدِيثُ، أَوْ الِاسْمُ، أَوْ اللَّفْظَةُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، لَهُ مَوْضِعَانِ يَلِيقُ ذِكْرُهُ فِيهِمَا؛ ذَكَرْتُهُ فِي أَوَّلِهِمَا، فَإِنْ وَصَلْتُ إِلَى الثَّانِي، نَبَّهْتُ عَلَى أَنَّهُ تَقَدَّمَ فِي الْمَوْضِعِ الْفُلَانِيِّ"، ومثال هذا قوله: "عَنْ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: (صَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ...)"، ثم خرَّج الحديث وحكم عليه، ثم قال في موضع آخر: "حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ، ... سَبَقَ بَيَانُهُ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ"[1].
- ومن منهجه أيضاً تفسير الآيات القرآنية الواردة وشرح معانيها وذكر أقوال العلماء المختلفة في ذلك، ومثاله تفسيره لقَوْله تَعَالَى: {كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ} [الذاريات: 17] حيث قال: "قَالَ الْمُفَسِّرُونَ وَأَهْلُ اللُّغَةِ: الْهُجُوعُ: النَّوْمُ فِي اللَّيْلِ، وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى الْآيَةِ فَقِيلَ: إنَّ (مَا) صِلَةٌ، وَالْمَعْنَى: كَانُوا يَهْجَعُونَ قَلِيلًا مِنْ الليل ويصلون أكثره، وقيل: معناه: كان الليل الذى ينامونه قَلِيلًا، وَقِيلَ بِالْوَقْفِ عَلَى قَلِيلًا: أَيْ كَانُوا قَلِيلًا مِنْ النَّاسِ، ثُمَّ يُبْتَدَأُ: مِنْ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ، أَيْ لَا يَنَامُونَ شَيْئًا مِنْهُ، وَضُعِّفَ هَذَا الْقَوْلُ، وَالْأَسْحَارُ جَمْعُ سَحَرٍ وَهُوَ آخِرُ اللَّيْلِ"[2].
- كما ويستشهد بالأبيات الشعرية خلال الشرح، ومثاله استشهاده[3] على جواز وصف الماء بـ(مالح) بقول عُمَرَ بن أَبِي رَبِيعَةَ[4]:

وَلَوْ تَفَلَتْ فِي البَحْرِ وَالبَحْرُ مَالِحٌ ... لَأَصْبَحَ مَاءُ الْبَحْرِ مِنْ رِيْقِهَا عَذْبًا[5]

---

(1) انظر الحديث رقم (257) من أحاديث الدراسة، وأحاديث المبحث السادس كلها أمثلة كذلك.

(2) انظر: المجموع شرح المهذب (44/4)، وانظر أمثلة أخرى: (147/2)، و(269/4، 322)، و(170/6).

(3) المجموع شرح المهذب (86/1)، وانظر أمثلة أخرى: (220/1، 475)، و(395/9).

(4) هو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، المخزومي الشاعر المشهور؛ لم يكن في قريش أشعر منه، توفي سنة (93هـ). انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (436/3).

(5) البيت من البحر الطويل. المعجم المفصل في شواهد العربية، لإميل يعقوب (114/1).

الباب الثاني

الدراسة التطبيقية لتحسين الإمام النووي للأسانيد

وفيه تمهيد وفصلان:-

التمهيد: مقدمة في الحديث الحسن.

الفصل الأول: الدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني: مصطلحات النووي وقواعده في التحسين،

ومراتب الرواة الذين حَسَّنَ أحاديثهم.



التمهيد

مقدمة في الحديث الحسن

وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن وأقسامه.

المبحث الثاني: الحديث الجيد والثابت تعريفهما ومرتبتهما.

المبحث الثالث: حجية الحديث الحسن.

المبحث الأول

تعريف الحديث الحسن وأقسامه

الحديث لغة:

قال ابن فارس: "الحاء والدال والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن، يقال: حَدَثَ أمرٌ بعد أن لم يكن، والرجلُ الْحَدَثُ: الطَّرِيُّ السِّنِّ، والحديث من هذا؛ لأنه كلام يَحْدُثُ منه الشيءُ بعد الشيء، ورجل حِدْثٌ: حسن الحديث"[1]، وقال الخليل: "الحديث: الجديد من الأشياء، ورجل حِدْث: كثير الحديث"[2]، وقال الفيروزآبادي: "الحَديثُ: الجديدُ، والخَبَرُ... ورجُلٌ حَدُثٌ وحَدِثٌ وحِدْثٌ وحِدِّيثٌ: كَثِيْرُهُ"[3].

وعليه تطلق كلمة حديث ويراد بها في اللغة ثلاثة معانٍ: الكلام، والجديد، والخبر.

الحديث اصطلاحاً:

عرَّفه السخاوي فقال: "الحديث: المضافُ إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولًا أو فعلًا أو تقريرًا أو وصفًا حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام"[4]، وزاد في الفتح: "وأَيَّامًا"[5].

وعرَّفه المُلاَّ علي القاري فقال: "ما صدر، وظهر عنه عليه الصَّلاة وَالسَّلام قولاً، وفعلاً، أَو تقريراً، ووصفاً خَلْقياً، أَو نعتاً خُلقياً"[6].

وعليه ظهر التعريف الحديث المشهور عند المعاصرين وهو: "ما أُضِيفَ إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خَلْقِيَّةٍ، أو خُلُقِيَّةٍ، أو سيرةٍ سواء كان قبل البعثة، أو بعدها"[7].

---

(1) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (36/2).
(2) العين، للخليل (177/3).
(3) القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ص:167).
(4) التوضيح الأبهر، للسخاوي (ص:29).
(5) فتح المغيث، للسخاوي (26/1).
(6) شرح نخبة الفكر، للمُلاَّ علي القاري (ص:154).
(7) انظر: السنة ومكانتها، للسباعي (47/1)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لمحمد أبو شهبة (ص:15)، والميسر في علوم الحديث، أ.د.أحمد أبو حلبية وأ.د.نعيم الصفدي (ص:10).

الحسن لغةً:

قال ابن فارس: الحاء والسِّين والنون أصلٌ واحدٌ، فالحُسْنُ ضِدُّ الْقُبْحِ، يُقَال: رجلٌ حَسَنٌ، وامرأةٌ حسناء وحُسَّانَةٌ[1]، وقَالَ اللَّيْث بن المظفر: الحَسَنُ: نعت لما حَسُنَ، تَقول: حَسُنَ الشيءُ حُسْناً، وَقَالَ الله جلّ وعزّ: {وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا} (البَقَرَة: 83)[2].

الحديث الحسن اصطلاحاً وأقسامه:

تنوعت واختلفت أقوال العلماء في تعريف الحديث الحسن في الاصطلاح، ما بين مطول، ومختصر، وما بين جامع مانع مستوفٍ، وناقص مخل، وهذا التنوع ناتج عن كون الحديث الحسن متوسط بين الصحيح والضعيف، وهذه أشهر تلك التعاريف:-

1. **تعريف الترمذي للحديث الحسن:** قال: "كلُ حَدِيثٍ يُرْوى لَا يكون فِي إِسْنَاده مَنْ يُتهم بِالْكَذِبِ، وَلَا يكون الحَدِيث شاذًّا، ويُروى من غير وَجه نَحْو ذَاك، فَهُوَ عندنَا حَدِيث حسن"[3]. وقد وضح الزركشي التعريف فقال:

- قَوْله: "أَلا يكون فِي إِسْنَاده من يتهم بِالْكَذِبِ": احْتَرز بِهِ عَمَّا فِي سَنَده مُتَّهم فَإِنَّهُ ضَعِيف.
- وَقَوله: "من لَا يتهم بِالْكَذِبِ": يتنَاوَل مَشْهُور الْعَدَالَة، لكنه غير مُرَاد، بل المُرَاد المستور.
- وَاحْترز بقوله: "وَلَا يكون حَدِيثا شاذًّا" عَن الشاذ: وَهُوَ مَا خَالف فِيهِ الثِّقَة رِوَايَات الثِّقَات.
- وَقَوله: "ويروى من غير وَجه": عَمَّا لم يرد إِلَّا من وَجه وَاحِد؛ فَإِنَّهُ لَا يكون حسناً لِأَن تعدد الرِّوَايَات يُقَوي ظن الصِّحَّة واتحادها مِمَّا يُؤثر ضعفاً، فَإِنَّهُ إِذا رُوِيَ من وَجْهَيْن مُخْتَلفين علم أَنه مَحْفُوظ لَهُ أصل، إِذا لم يكن إِحْدَى الطَّرِيقَيْنِ آخذة عَن الْأُخْرَى، ثمَّ قد يكون غَرِيب الْإِسْنَاد، فَيكون ذَلِك الْإِسْنَاد غَرِيباً، وَقد يكون مَعَ ذَلِك يرْوى من وَجه ثَالِث صَحِيح، فَيكون صَحِيحاً حسناً غَرِيباً، وَحَاصِله اعْتِبَار ثَلَاثَة شُرُوط لِلْحسنِ.[4]

---

(1) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (57/2).

(2) تهذيب اللغة، للأزهري (182/4).

(3) سنن الترمذي، كتاب العلل (758/5).

(4) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (307/1، 308).

2. **تعريف الخطابي للحديث الحسن:** قال: "مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ، واشتَهَرَ رِجَالُهُ، وعليهِ مَدَارُ أكثَرِ الحديْثِ، وهوَ الذي يَقْبَلُهُ أكثَرُ العلماءِ، ويستعمِلُهُ عامَّةُ الفقهاءِ"(1). وقد وضح الزركشي التعريف فقال:

- احْتَرز بقوله: "عُرِفَ مَخْرَجُهُ" عَن الْمُنْقَطع الَّذِي لم يُعرف مَخْرَجُهُ.
- وَبِقَوْلِهِ: "واشتَهَرَ رِجَالُهُ" عَن حَدِيث المدلِّسِ قبل أَن يتَبَيَّن تدليسُه، وَالْمرَاد بالاشتهار السَّلامَة من وصمة التَّكْذِيب(2).

3. **تعريف ابن الجوزي للحديث الحسن:** قال: "مَا فِيهِ ضَعْفٌ قريبٌ مُحْتَملٌ، وَهَذَا هُوَ الْحسن، وَيصْلح الْبناء عَلَيْهِ وَالْعَمَل بِهِ"(3).

4. **تقسيم ابن الصلاح للحديث الحسن وتعريفه:**

اعترض ابن الصلاح على التعريفات الثلاثة السابقة قائلاً: "كُلُّ هذا مُسْتَبْهَمٌ لا يَشْفِي الغليلَ، وليسَ فيما ذَكَرَهُ التِّرمذيُّ والخطَّابيُّ ما يَفْصِلُ الحسَنَ مِنَ الصحيحِ".

ثم وضع تقسيماً للحديث الحسن فقال: "وقدْ أمعَنْتُ النَّظَرَ في ذلكَ، والبحثَ جامعاً بينَ أطرافِ كلامِهِم، ملاحظاً مواقعَ استعمالِهِم؛ فتنَقَّحَ لي واتَّضَحَ أنَّ الحديثَ الحسَنَ قِسْمانِ:

(الحسن لغيره): قال: أحدُهُما: الحديثُ الذي لا يخلو رجالُ إسنادِهِ مِنْ مستورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أهليَّتُهُ، غيرَ أنَّهُ ليسَ مُغَفَّلاً كثيرَ الخطأِ فيما يَرْويهِ، ولا هوَ متَّهَمٌ بالكذبِ في الحديثِ، أي: لَمْ يَظهرْ منهُ تَعمُّدُ الكذبِ في الحديثِ ولا سببٌ آخرُ مفسِّقٌ، ويكونُ متنُ الحديثِ معَ ذلكَ قد عُرِفَ بأنْ رُوِيَ مِثْلُهُ أو نحوُهُ مِنْ وجهٍ آخرَ أو أكثرَ، حتَّى اعتضَدَ بمتابعةِ مَنْ تابعَ راوِيَهُ على مثلِهِ، أو بما لَهُ مِنْ شاهِدٍ، وهوَ ورُودُ حديثٍ آخرَ بنحوِهِ، فيَخْرُجُ بذلكَ عَنْ أنْ يكونَ شاذّاً ومُنْكَراً. وكلامُ الترمِذِيِّ على هذا القسمِ يتَنَزَّلُ.

(الحسن لذاته): قال: القسمُ الثاني: أنْ يكونَ راوِيْهِ مِنَ المشهورينَ بالصدقِ والأمانةِ، غيرَ أنَّهُ لَمْ يبلغْ درجَةَ رجالِ الصحيحِ؛ لكونِهِ يقصُرُ عنهم في الحفظِ والإتقانِ، وهو معَ ذلكَ يرتفِعُ عَنْ حالِ مَنْ يُعَدُّ ما ينفرِدُ بهِ مِنْ حديثِهِ مُنكراً، ويُعْتَبَرُ في كلِّ هذا معَ سلامةِ الحديثِ مِنْ أنْ يكونَ شاذّاً ومُنكَراً: سلاَمَتُهُ مِنْ أنْ يكونَ معلَّلاً. وعلى القسمِ الثاني يتَنَزَّلُ كلامُ الخطَّابيِّ.

---

(1) معالم السنن، للخطابي (6/1).

(2) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (304/1).

(3) الموضوعات، لابن الجوزي (35/1).

ثم قال ابن الصلاح: فهذا الذي ذكرناهُ جامعٌ لِمَا تفرَّقَ في كلامِ مَنْ بَلَغنا كلامُهُ في ذلكَ، وكأنَّ الترمذيَّ ذَكَرَ أحدَ نَوْعَيِ الحسَنِ، وذَكَرَ الخطَّابيُّ النوعَ الآخرَ، مُقْتَصِراً كلُّ واحدٍ منهما على ما رأى أنَّهُ يُشْكِلُ، مُعْرِضاً عمَّا رأى أنَّهُ لا يُشْكِلُ أو أنَّهُ غَفَلَ عَنْ البعضِ وذهلَ، واللهُ أعلمُ[1].

5. **تعريف ابن جَمَاعة[2] للحديث الحسن:** قال بعدما اعترض على من سبقه: "وَلَو قيل: الْحسن كل حَدِيث خَال من الْعِلَل، وَفِي سَنَده الْمُتَّصِل مَسْتُور لَهُ بِهِ شَاهد، أَو مَشْهُور قَاصِر عَن دَرَجَة الإتقان، لَكَانَ أجمع لما حددوه وقريبا مِمَّا حاولوه، وأخصر مِنْهُ: مَا اتَّصل سَنَده، وانتفت علله، فِي سَنَده مَسْتُور، وَله شَاهد، أَو مَشْهُور غير متقن"[3].

6. **تعريف الطيبي[4] للحديث الحسن:** قال: "هو مسند من قَرُبَ من درجة الثقة، أو مرسل ثقة، ورُوِيَ كلاهما من غير وجه، وسَلِمَ عن شذوذ وعلة"[5].

7. **تعريف الذهبي للحديث الحسن:** قال: "الحَسَنُ: ما ارتَقَى عن درجة الضعيف، ولم يَبلُغ درجةَ الصحَّة. وإن شِئتَ قلتَ: الحَسَنُ: ما سَلِمَ من ضعفِ الرُّواة. فهو حينئذٍ داخلٌ في قِسْم الصحيح. وحينئذٍ يكونُ الصحيحُ مراتب كما قدَّمناه، والحسَنُ ذو رتْبةٍ دُونَ تلك المراتب، فجاء الحسَنُ مثلاً في آخِرِ مراتب الصحيح"[6].

8. **تعريف ابن حجر للحديث الحسن:** قال عند تعريفه للحديث الصحيح: "وخبرُ الآحادِ: بنقلِ عدلٍ تامِّ الضبطِ، متصل السَّنَدِ، غير مُعَلَّل ولا شاذٍّ هو الصحيحُ لِذاته"[7]، **ثم قال:** "فإنْ خَفَّ الضبطُ، أي قَلَّ -يُقال: خَفَّ القومُ خُفوفاً: قَلُّوا- والمُرادُ معَ بقيَّةِ الشُّروطِ المُتقدِّمَةِ في حدِّ الصَّحيحِ، فهُو الحسنُ لذاتِهِ، لا لشيء خارجٍ وهو الذي يكون حُسْنُه بسببِ الاعتضاد، نحو حديث المستُور إذا تعَدَّدَتْ طُرُقُه"[8]. وهذا تعريف الحسن لغيره، وقد عرف الحسن

---

(1) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص:100، 101).

(2) هو مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن سعد الله بن جَمَاعَة، قَاضِي الْقُضَاة، بدر الدّين، أَبُو عبد الله الْكِنَانِيّ الْحَمَوِيّ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (139/9).

(3) المنهل الروي، لابن جماعة (ص:36).

(4) هو الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (185/2).

(5) الخلاصة في أصول الحديث، للطيبي (ص:46).

(6) الموقظة، للذهبي (ص:26، 27).

(7) نزهة النظر، لابن حجر (ص:67).

(8) المرجع السابق (ص:78).

لذاته في موضع آخر فقال: "الحديث المتصل السند برواة معروفين بالصدق في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون الحديث معلولاً، ولا شاذاً"(1).

الخلاصة: مما سبق يمكن تعريف الحديث الحسن لذاته بأنه: ما اتصل إسناده بنقل العدل الذي خفَّ ضبطه، من غير شذوذ ولا علة.

أما الحديث الحسن لغيره: فهو الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، وينجبر ذلك الضعف باعتضاد الحديث بطرق أخرى.

(1) الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، لابن حجر (ص:63).

المبحث الثاني

الحديث الجيد والثابت تعريفهما ومرتبتهما

أولاً: الحديث الجيد:-

الجيد لغةً:

قال ابن فارس: "الجيم والواو والدال أصل واحد، وهو التَّسَمُّحُ بالشيء، وكثرة العطاء"[1]، وقال الفيروزآبادي: "الجَيِّدُ، ككَيِّسٍ: ضِدُّ الرَّدِيءِ"[2]، وقال ابن دُرَيد: "شَيْء جيد: بَيِّنُ الْجَوْدَة"[3].

وعليه يظهر التردد في معنى الجيد لغةً بين درجات القبول، من كون الموصوف به الأفضل والأحسن، إلى كونه ليس رديئاً سيئًا.

الحديث الجيد اصطلاحاً ومرتبته:

اختلفت أقوال العلماء في المراد بالحكم على الأحاديث بالجودة:-

- فقد قال عبد الله بن المبارك: "ليس جَوْدَةُ الحديث في قُرْبِ الإسناد، ولكنَّ جَوْدَةَ الحديث صِحَّةُ الرِّجَالِ"[4].
- ونقل السيوطي عن ابن حجر أنه قال عند تنكيته على ابن الصلاح في أجود الأسانيد: "وهذا يدل على أَنَّ ابن الصَّلَاحِ يرى التَّسْوِيَةَ بين الْجَيِّدِ وَالصَّحِيحِ"[5].

---

(1) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (493/1).

(2) القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ص:275).

(3) جمهرة اللغة، لابن دُرَيد (452/1).

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (101/2).

(5) تدريب الراوي، للسيوطي (194/1).

- وقال الزركشي: "وقع فِي عبارَة بَعضهم الْجيد، كالترمذي فِي الطِّبّ من جَامعه[1]، ومرَاده الصَّحِيح"[2]، وبه قال البلقيني[3].
- وقال البقاعي: "إنْ قيلَ: يكونُ الإسناد جيداً باعتبارِ اشتهارِ رواتهِ بالعلمِ، أوِ الصلاحِ، أو نحوِ ذَلِكَ، ومعَ ذَلِكَ فقدْ يكونُ غيرهمْ أضبطَ منهمْ، وأحفظَ، قيلَ: ليسَ الأمرُ كذلكَ، وإنما هذا تفننٌ في العبارةِ، لا مغايرةَ بينهما عندَ منْ تتبع مواقعَ استعمالهمْ، فهم إذا قالوا: هذا حديثٌ جيدٌ، أرادوا أنَّهُ قويٌّ، فلا يريدونَ الجودةَ إلا بمعنى أمرٍ يرجعُ إلى الضبطِ، وإنْ كانَ الجهبذُ منهمْ لا يعدل عنْ صحيحٍ إلى جيدٍ إلا لنكتةٍ، كأنْ يرتقيَ الحديثُ عندهُ عن الحسنِ لذاتهِ، ويترددَ في بلوغهِ الصحيح بلا مِرية... فالوصف بجيد، وإنْ كانَ أنزلَ رتبةً مِنَ الوصفِ بصحيحٍ، فإنَّ أفعلَ التفضيل منهُ، مساويةٌ لأقوى، وأثبتَ، ونحوِ ذَلِكَ، وهو بمعنى أصحَّ سواء، كذا قالَ شيخُنا –ابن حجر–، وفيهِ نظرٌ لا يخفى، واللهُ أعلمُ."[4].

والذي يتبين من أقوالهم أن التعبير بالجودة على وجهين: أحدهما: قولهم (أجود الأسانيد) ويريدون به أصحها كما قال ابن حجر، والآخر: قولهم (إسناد جيد) أو (حديث جيد) فقد تباينت استخدامات المتقدمين والمتأخرين لهذا الوصف، فمهنم من أطلقه وأراد به الصحة، ومنهم من أراد به الحسن، ولا شك أنهم يعنون أن الموصوف به في حيز القبول، ولكن كما قال البقاعي فإنه لا يُعدل عن صحيح إلى جيد إلى لنكتة والله أعلم.

---

(1) انظر: الجامع الكبير، للترمذي (561/3) برقم (2037)، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1996م.

(2) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (382/1).

(3) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، للبلقيني (ص:154).

(4) النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي (99/1، 100).

ثانياً: الحديث الثابت:-

الثابت لغةً:

قال ابن فارس: "الثاء والباء والتَّاء كلمة واحدة، وهي دوامُ الشيءِ، يُقَالُ: ثَبَتَ ثَبَاتًا وَثُبُوتًا"[1]، وبالنظر في استعمالات الوصف بالثبات في كتب اللغة[2] نجد أنه يطلق ويراد به الدوام، والاحتجاج، والاستقرار، والصحة، والصدق، والقوة.

الحديث الثابت اصطلاحاً ومرتبته:

اختلف العلماء في المراد بالحكم على الأحاديث بالثبات، وقد تناول الزركشي هذا الخلاف فقال: "وقد كان الحافظان قطب الدين عبد الكريم الْحلَبِي[3]، وَفتح الدّين ابن سيد النَّاس[4] يَقُولَانِ: إن الثَّابِت يخْتَص بِالْحَدِيثِ الصَّحِيح دون الْحسن، ونازعهم مُحَمَّد بن الْحسن بن عَليّ اللَّخْمِيّ الْمَعْرُوف بِابن الصَّيْرَفِي[5]، وصنف فِي ذَلِك جُزْءاً وقفتُ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ، وَقَالَ: لا يخْتَص به، بل يَشْمَل الْحسن أَيْضا؛ لأَنَّ الحسن يُحْتَج به كما يُحْتَج بِالصَّحِيحِ، وَإِن كَانَ دونه فِي الْقُوَّة، وَاعْترض على نَفسه بِأَن الْحفاظ قد استعملوا فِي مصنفاتهم الثَّابِت الصَّحِيح، وَالصَّحِيح الثَّابِت، فَقَالُوا: هَذَا حَدِيث صَحِيح ثَابت، وَهَذَا حَدِيث ثَابت صَحِيح، وَلم يجْعَلُوا الصَّحِيح تَأْكِيدًا لِلْحسنِ، وَلَا الْحسن تَأْكِيدًا للثبوت، فَلم يَقُولُوا: هَذَا حَدِيث حسن ثَابت، أَو ثَابت حسن، وَأجَاب أَنه لَا يلْزم من عدم استعمالهم أَلا يجوز، وَلَا شكَّ أَن الثُّبُوت يَشْمَل الصِّحَّة وَالْحسن؛ لِأَن اللَّفْظ يحتملهما"، وذكر أن الدارقطني وابن الصلاح ومن قبلهما الترمذي وصفوا أحاديث حسنة بالثبات، ثم علل جوازَ وصفِ الأحاديث الحسنة مع الصحيحة بالثبات بقوله:

---

(1) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (399/1).

(2) انظر: المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي (ص:65)، والمصباح المنير، للفيومي (80/1)، وتاج العروس، للزَّبيدي (472/4).

(3) هو عبد الكريم بن عبد النور بن مُنِيرٍ الحافظ المصنف، أبو محمد الحلبي ثم الْمِصْرِيُّ، توفي سنة (735هـ). انظر: معجم الشيوخ الكبير، للذهبي (412/1).

(4) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد ابن يحيى بن سيد النَّاس، فتح الدّين أبو الفتح، الْيَعْمرِي الأندلسي الأشبيلي ثم الْمصْرِيّ، توفي سنة (734). انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (268/9)، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (358/1).

(5) محمد بن الحسن بن علي بن عيسى اللَّخْمِيُّ، تَقِيُّ الدين المعروف بابن الصيرفي، توفي سنة (738هـ). انظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لأبي الطيب الفاسي (115/1)، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (163/5).

"وَهَذَا الَّذِي قُلْنَاهُ فِي تَسْمِيَة الثُّبُوت لِلْحسنِ؛ يَنْبَنِي على اتِّحَاد حكم الصَّحِيح وَالْحسن فِي وجوب الْعَمَل بهما فِي الْأَحْكَام، فَمن نظر إِلى حكم الْحسن جَازَ أَن يُسَمِّيه صَحِيحاً مجَازاً اعْتِبَاراً بِحكمِهِ، كَمَا فعل غير واحد من الْأَئِمَّة، وَمن لم يسمه صَحِيحاً وهم الْأَكْثَرُونَ نظرُوا إِلَى حَقِيقَة إِسْنَاد الْحسن، فعلى هَذَا الْإِشْكَال فِي جَوَاز تَسْمِيَة الْحسن بالثابت اعْتِبَاراً بِحكمِهِ"[1].

وأيده السيوطي فقرر أن الثابت يشمل الصحيح والحسن[2]، وهو المختار.

---

(1) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (383/1، 387).

(2) تدريب الراوي، للسيوطي (195/1).

المبحث الثالث

حجية الحديث الحسن

يرى جمهور المحدثين أن الحديث الحسن لذاته حجة كالحديث الصحيح وإن كان دونه في المرتبة، ومن أقوالهم:-

- **قال الخطابي:** "وعليه مَدَارُ أكثر الحديث، وهو الذي يَقْبَلُهُ أكثَرُ العلماءِ، ويستعمِلُهُ عامَّةُ الفقهاءِ"(1).
- **وقال ابن الصلاح:** "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح؛ لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته، وإليه يومئ في تسميته كتاب الترمذي بالجامع الصحيح"(2).
- **وقال النووي:** الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة؛ ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح(3).

أما الحسن لغيره فقد استشكل ابن دقيق العيد وابن حجر اطلاق الاحتجاج به، واعتباره كالصحيح في الحجية:

قال ابن دقيق العيد: "وأما ما قيل من أن الحسن يحتج به ففيه إشكال، وذلك أن ههنا أوصافاً يجب معها قبول الرواية إذا وجدت في الراوي، فإما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول أو لا، فإن وُجدتْ فذلك حديث صحيح، وإن لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به وإن سمي حسناً، اللهم إلا أن يرد هذا إلى أمر اصطلاحي، وهو أن يقال أن الصفات التي يجب قبول الرواية معها لها مراتب ودرجات، فأعلاها: هي التي يسمى الحديث الذي اشتمل رواته عليها صحيحاً، وكذلك أوساطها مثلاً، وأدناها: هو الذي نسميه حسناً، وحينئذ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح، ويكون الكل صحيحاً في الحقيقة، والأمر في الاصطلاح قريب، لكن من أراد هذه الطريقة فعليه أن يعتبر ما

---

(1) معالم السنن، للخطابي (6/1).

(2) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص:110، 111).

(3) التقريب والتيسير، للنووي (ص:29).

سماه أهل الحديث حسناً، ويحقق وجود الصفات التي يجب معها قبول الرواية في تلك الأحاديث"[1].

أما ابن حجر فقال: "المصنف –أي ابن الصلاح– وغير واحد نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح وإن كان دونه في المرتبة، فما المراد على هذا بالحديث الحسن الذي اتفقوا فيه على ذلك؟ هل هو القسم الذي حرره المصنف وقال: إن كلام الخطابي ينزل عليه، –أي الحسن لذاته–، أو القسم الذي ذكرناه آنفاً عن الترمذي–أي الحسن لغيره–، أو ما هو أعم من ذلك؟ لم أر من تعرض لتحرير هذا".

ثم قال: "والذي يظهر لي أن دعوى الاتفاق إنما تصح على الأول –الحسن لذاته– دون الثاني، وعليه أيضاً يتنزل قول المصنف أن كثيراً من أهل الحديث لا يفرق بين الصحيح والحسن كالحاكم... وكذا قول المصنف: "إن الحسن إذا جاء من طرق ارتقى إلى الصحة"... فأما ما حررناه عن الترمذي أنه يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع إذا اعتضد، فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه، ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق، ويؤيد هذا قول الخطيب: "أجمع أهل العلم أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به". وقد صرح أبو الحسن ابن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه بيان الوهم والإيهام بأن هذا القسم لا يحتج به كله، بل يعمل به في فضائل الأعمال، ويتوقف عن العمل به في الأحكام؛ إلا إذا كَثُرتْ طرقُه، وعضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن. وهذا حسن قوي رايق، ما أظن منصفاً يأباه والله الموفق"[2].

ولكن الإشكال الذي طرحه ابن دقيق العيد وابن حجر لا يتجاوز الناحية الاصطلاحية في الاحتجاج بالحديث الحسن أما من الناحية العملية التطبيقية فإنهم يحتجون بالحسن لغيره علاوةً على الحسن لذاته، قال ابن تيمية: "قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه إذاً الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به، والاعتضاد به؛ فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً حتى قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فُجَّاراً فُسَّاقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثر في حديثهم الغلط؟!"[3]، وقال في موضع آخر: "الحديثان إذا كان فيهما ضعف قليل، مثل أن يكون ضعفهما إنما هو من جهة سوء الحفظ ونحو ذلك، إذا كانا

---

(1) الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد (ص:7، 8).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (401/1، 402)، بتصرف.

(3) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (26/18).

من طريقين مختلفين عضد أحدهما الآخر، فكان في ذلك دليل على أن للحديث أصلاً محفوظاً عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[1].

وقال ابن حجر: "ومتى تُوبعَ السيئُ الحفظ بمُعْتَبَرٍ، كأن يكون فوقه، أو مِثله، لا دونه، وكذا المختلِط الذي لم يتميز، والمستور، والإسنادُ المُرسَل، وكذا المدلَّس إذا لم يُعْرف المحذوفُ منهُ، صارَ حديثُهم حَسناً، لا لذاتِهِ، بل وصْفُهُ بذلك باعتبارِ المَجْموعِ، مِن المتابِع والمتابَع؛ لأن كلَّ واحدٍ منهم احتمالُ أن تكون روايته صواباً، أو غير صوابٍ، على حدٍّ سواءٍ، فإذا جاءت من المُعتبَرِين روايةٌ موافِقةٌ لأحدِهِم رَجَحَ أحدُ الجانِبينِ من الاحتمالين المذكورين، وَدَلَّ ذلك على أَنَّ الحديثَ محفوظٌ؛ فارْتَقى مِن درَجَةِ التوقف إلى درجة القبول. ومعَ ارْتِقائِهِ إلى دَرَجَةِ القَبولِ فهُو مُنحَطٌّ عنْ رُتْبَةِ الحَسَنِ لذاتِه، ورُبَّما تَوَقَّف بعضُهم عنْ إطلاقِ اسمِ الحَسَنِ عليه"[2].

---

(1) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (241/6).

(2) نزهة النظر، لابن حجر (ص:129، 130).

الفصل الأول

الدراسة التطبيقية

وفيه سبعة مباحث:-

المبحث الأول: ما قال فيه النَّوَوِيُّ: "حديث حسن".

المبحث الثاني: ما قال فيه النَّوَوِيُّ: "إسناده حسن".

المبحث الثالث: ما قال فيه النَّوَوِيُّ: "إسناده جيد".

المبحث الرابع: ما قال فيه النَّوَوِيُّ: "حسن عند أبي داود".

المبحث الخامس: ما جمع فيه النووي بين الحُسْن وغيره.

المبحث السادس: ما اختلف فيه حكم النووي بين الحُسْن وغيره.

المبحث السابع: ما وصفه النووي بالثبات.



المبحث الأول

ما قال فيه النَّوَوِيُّ:

"حديث حسن"

وفيه (48) حديثاً

الحديث الأول

(1) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث الْحَسَنِ بن عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "دع مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ". حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ[1]. [2]

قال النسائي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بن أَبَانَ[3]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن إِدْرِيسَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ[4]، عَنْ بُرَيْدِ بن أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الْحَوْرَاءِ السَّعْديِّ[5]، قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ بن عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُمَا: مَا حَفِظْتَ مِنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: حَفِظْتُ مِنْهُ: "دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[7]، وأحمد بن حنبل[8]، من طريق شعبة به بزيادة.

دراسة رجال الإسناد: كلهم ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، صححه ابن الملقن[9]، وابن حجر[10]، وشعيب الأرنؤوط[11]، والألباني وقال: "سكت عليه الحاكم"[12].

---

(1) وجدته في السنن (668/4) يقول: "حديث صحيح"، وليس: "حديث حسن صحيح".
(2) المجموع شرح المهذب (181/1).
(3) هو مُحَمَّدُ بن أَبَانَ بن وزير البَلْخِيُّ، أبو بكر. تهذيب الكمال (296/24).
(4) هو شُعبة بن الحَجَّاجِ بن الوَرْدِ العَتَكِيُّ الأَزْدِيُّ، أبو بِسْطَامَ. تهذيب الكمال (479/12).
(5) هو ربيعة بن شَيْبان البَصْرِيّ. تهذيب الكمال (117/9).
(6) سنن النسائي (327/8)، برقم (5711).
(7) سنن الترمذي (668/4)، برقم (2518).
(8) مسند أحمد (248/3)، برقم (1723).
(9) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (42/14).
(10) انظر: تغليق التعليق، لابن حجر (211/3).
(11) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط وآخرين (249/3).
(12) انظر: إرواء الغليل، للألباني (44/1)، وصحيح الجامع الصغير وزيادته، للألباني (637/1).

ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسن الحديث لأنه يتوسط في أبي الْحَوْرَاءِ؛ فإنه لم يوثقه قبل ابن حجر [1] –فيما وقفتُ عليه– سوى العجلي[2] والنسائي[3]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4].

الحديث الثاني

(2) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث عَائِشَةِ رَضِيَ الله عَنْهَا، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ". حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوَطَّأِ، وَأَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ وَآخَرُونَ، بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ[5].

قال مالك: عَنْ يَزِيدَ بن عَبْد اللهِ بن قُسَيْطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عبد الرَّحْمَنِ بن ثَوْبَانَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[7]، والنسائي[8]، وابن ماجه[9]، وأحمد بن حنبل[10]، من طريق مالك به بلفظه، وأخرجه النسائي[11]، والطحاوي[12]، من طريق الأسود بن يزيد، عن عائشة به بمعناه.

---

(1) تقريب التهذيب (ص:207).
(2) معرفة الثقات، للعجلي (357/1).
(3) تهذيب الكمال (117/9).
(4) (229/4).
(5) المجموع شرح المهذب (218/1).
(6) موطأ مالك (498/2)، برقم (18).
(7) سنن أبي داود (66/4)، برقم (4124).
(8) سنن النسائي (176/7)، برقم (4252).
(9) سنن ابن ماجه (1194/2)، برقم (3612).
(10) مسند أحمد (251/41)، برقم (24730).
(11) سنن النسائي (174/7)، برقم (4247).
(12) شرح معاني الآثار، للطحاوي (470/1)، برقم (2708).

دراسة رجال الإسناد:

أم محمد والدة محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان:

ذكرها ابن حِبَّانَ في الثقات[1]، وقال ابْنُ حجر: "مقبولة"[2]. قال عَبْد اللهِ بن أحمد بن حنبل: "سألتُ أبي عن حديث مالكٍ عن ابن قُسَيْطٍ، عن محمد بن عبد الرَّحمن بن ثَوْبَانَ، عن أمِّهِ، عن عائشة، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ، فقلتُ: ما تَرَى في هذا الحديث؟ فقال: فيه أُمُّهُ؟ مِنْ أُمِّهِ؟ كأنه يكرهها فِي الْحديث"[3]، وفي موضع آخر قال عَبْد اللهِ: "كأنه أَنْكَرَهُ مِنْ أجل أُمِّهِ"[4].

خلاصة القول فيها: مقبولة إذا تُوبعت؛ وإلا فلينة الحديث، وقد تابعها الأسود في هذا الحديث.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لأجل أم محمد، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها النسائي والطحاوي، وقد حسَّن الألباني الإسناد بالمتابعات[5]، وضعَّفه شعيب الأرنؤوط وصحح الحديث[6].

---

(1) تهذيب التهذيب (484/12).

(2) تقريب التهذيب (ص:758).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (48/3).

(4) المرجع السابق (192/3).

(5) انظر: تحقيق مشكاة المصابيح، للألباني (158/1).

(6) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط وآخرين (504/40).

الحديث الثالث

(3) قال النَّوويُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِي والْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِمَا، مِنْ رِوَايَةِ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، قَالَ: "مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ، فَقَالَ: هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَابِهَا[1]؟! قَالُوا: يَا رَسُولَ الله إِنَّهَا مَيْتَةٌ، قال: إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا، أَوَلَيْسَ فِي الْمَاءِ وَالْقَرَظِ[2] مَا يُطَهِّرُهَا؟!"[3].

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: أخبرنا أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بن هَارُونَ الْحَضْرَمِيُّ، نا مُحَمَّدُ بن سَهْلِ بن عَسْكَرٍ، (ح) ثنا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ[4]، ثنا إِبْرَاهِيمُ بن هَانِئٍ، قَالَا: ثنا عَمْرُو بن الرَّبِيعِ بن طَارِقٍ، ثنا يَحْيَى بن أَيُّوبَ، عَنْ يُونُسَ، وَعَقِيْلٍ[5] جَمِيعًا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْد اللهِ[6]، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ، فَقَالَ: "هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَابِهَا؟!"، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله إِنَّهَا مَيْتَةٌ، قَالَ: "إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا" –زَادَ عَقِيلٌ– "أَوَلَيْسَ فِي الْمَاءِ وَالدِّبَاغِ مَا يُطَهِّرُهَا؟!"، –وَقال ابْنُ هَانِئٍ– "أَوَلَيْسَ فِي الْمَاءِ وَالْقَرَظِ مَا يُطَهِّرُهَا؟!"[7].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[8] من طريق ابن هانئ به بنحوه، وأخرجه البخاري[9] من طريق يونس الأيلي، ومسلم[10] من طريق ابن عيينة، كلاهما عن الزهري به مختصراً.

---

(1) الإهاب: الجلد قبل أن يُدبغ، والجمع: أَهَبٌ. جمهرة اللغة، لابن دُرَيد (1029/2).

(2) القَرَظُ: ورق السَّلَم، يدبغ به الأدم، والسَّلَم شَجَر من الغَضَى له شوك، ويعسُر خَرْط وَرَقه لِكَثْرَة شَوْكه. انظر: العين، للخليل (133/5)، وتهذيب اللغة، للأزهري (30/2).

(3) المجموع شرح المهذب (222/1)، بتصرف.

(4) هو عَبْد اللهِ بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون. تاريخ بغداد، للخطيب (339/11).

(5) هو عَقِيْل بن خالد بن عَقِيْل الأَيْلِيُّ، أبو خالد الأُمَوِي. تهذيب الكمال (242/20).

(6) هو عُبَيْد اللهِ بن عَبْد اللهِ بن عتبة بن مسعود الهذلي. تهذيب الكمال (73/19).

(7) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (57/1)، برقم (98).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (31/1)، برقم (64).

(9) صحيح البخاري (128/2)، برقم (1492).

(10) صحيح مسلم (276/1)، برقم (363).

دراسة رجال الإسناد:

1. يحيى بن أيوب الغَافِقِيُّ المصريُّ:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[1]، والعجلي[2]، والدَّارَقُطْنِي[3]، وقال مَرَّة: "في بعض أحاديثه اضطراب"[4]. وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال ابْنُ مَعِين[6] مرة والنسائي[7]: "ليس به بأس"، وقال البخاري: "صدوق"[8]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "لا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة، أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به"[9]، وقال أبو حاتم: "محل يحيى الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به"[10]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق ربما أخطأ"[11]، وقال الساجي: "صدوق يهم"[12]، وقال أحمد بن حنبل: "كان سيئ الحفظ"[13]، وقال ابْنُ سعد: "منكر الحديث"[14].

خلاصة القول فيه: صدوق ربما أخطأ –كما قال ابن حجر–، وهو صدوق في هذا الحديث؛ فقد تابعه ابن وهب عن يونس الأَيْلِيِّ.

---

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (98/1).
(2) معرفة الثقات، للعجلي (347/2).
(3) علل الدَّارَقُطْنِي (95/14).
(4) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (113/1).
(5) (600/7).
(6) من كلام أبي زكريا يحيى بن مَعِين في الرجال، رواية ابن طَهْمَانَ (ص:57).
(7) تهذيب الكمال (236/31).
(8) العلل الكبير، للترمذي (ص:118).
(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (59/9).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (128/9).
(11) تقريب التهذيب (ص:588).
(12) تهذيب التهذيب (187/11).
(13) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (52/3).
(14) الطبقات الكبير، لابن سعد (523/9).

2. **يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأَيْلِيُّ**[(1)]: قال ابْنُ حجر: "ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ"[(2)]. وليس هذا الحديث مما وهم فيه، وقد تابعه عَقيل وهو أوثق الرواة في الزهري.

3. **محمد بن مسلم بن عُبَيْد اللهِ بن عَبْد اللهِ بن شهاب الزهري:**

قال ابْنُ حجر: "متفق على جلالته وإتقانه"[(3)]، وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وقال: "وصفه الشافعي والدَّارَقُطْنِي وغير واحد بالتدليس"[(4)]، لكن العلائي قال: "مشهور به، وقد قبل الأئمة قوله "عن"[(5)]، وعَدَّه مثالاً للطبقة الثانية من طبقات المدلسين التي ذكرها[(6)]. وقال الذهبي: "كان يدلس في النادر"[(7)]، بل يبدو أن ابن حجر تغير اجتهاده في الزهري، فقال في فتح الباري: "قليل التدليس"[(8)]، ومن المعاصرين الذين احتملوا عنعنة الزهري صاحب كتاب منهج المتقدمين في التدليس والذي قال: "أرادوا مطلق الوصف بالتدليس غير القادح، بمعنى أنه قد وقع منه أحياناً؛ لأن التدليس بمعناه الخاص منه قليل جداً بالمقارنة إلى مجموع رواياته، ولم يتردد أحد من الأئمة في قبول روايته مطلقاً، بل هو أحد أعمدة الحديث النبوي... وهو من أهل المدينة والتدليس لا يعرف في المدينة"[(9)]. وهذا هو رأي الدَّارس لمرويات الزهري في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه [(10)].

خلاصة القول فيه: ثقة ثبت له مراسيل[(11)]، وليس هذا الحديث منها.

---

(1) الأَيْلِيُّ: بفتح الألف، وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، وفي آخرها اللام، هذه بلدة –يعني أيلة– على ساحل بحر القلزم –يعني الأحمر– مما يلي ديار مصر. الأنساب، للسمعاني (237/1).

(2) تقريب التهذيب (ص:614).

(3) المرجع السابق (ص:506).

(4) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:45).

(5) جامع التحصيل، للعلائي (ص:109).

(6) جامع التحصيل، للعلائي (ص:113).

(7) ميزان الاعتدال، للذهبي (40/4).

(8) فتح الباري، لابن حجر (427/10).

(9) منهج المتقدمين في التدليس، لناصر الفهد (ص:85).

(10) انظر: مرويات الزهري المُعَلَّة في كتاب العلل للدَّارَقُطْنِيِّ، لعَبْد اللهِ دمفو (ص:54).

(11) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:189)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:269)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:287).

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأن يحيى بن أيوب صدوق، لكن الإسناد يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الرابع

(4) قال الشِّيْرَازِيُّ: لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ: "إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حِلٌّ لِإِنَاثِهَا".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا، مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد وَالنَّسَائِيِّ "حِلٌّ لِإِنَاثِهَا"[1]. **ثم قال:** حَدِيثُ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بن سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ[3]، عَنْ يَزِيدَ بن أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي أَفْلَحَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْد اللهِ بن زُرَيْرٍ يَعْنِي الْغَافِقِيَّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ، يَقُولُ: إِنَّ نَبِيَّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَخَذَ حَرِيرًا فَجَعَلَهُ فِي يَمِينِهِ، وَأَخَذَ ذَهَبًا فَجَعَلَهُ فِي شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي"[4].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[5] عن قتيبة به بلفظه، وأخرجه النسائي[6] بنحوه، وابن ماجه[7] بزيادة، من طريق محمد بن إسحاق، والنسائي[8] من طريق الليث بن سعد، كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبد العزيز بن أبي الصَّعْبَةِ، عن أبي أَفْلَح الْهَمْدَانِيِّ به.

---

(1) المجموع شرح المهذب (254/1).

(2) المرجع السابق (440/4).

(3) هو لَيْث بن سَعْد بن عبد الرَّحْمَنِ الفهمي، أَبُو الْحَارِث المِصْرِي. تهذيب الكمال (255/24).

(4) سنن أبي داود (50/4)، برقم (4057).

(5) سنن النسائي (160/8)، برقم (5144).

(6) المرجع السابق (160/8)، برقم (5147).

(7) سنن ابن ماجه (1189/2)، برقم (3595).

(8) سنن النسائي (160/8)، برقم (5145)، و(5146).

دراسة رجال الإسناد:

1. **يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء:** قال ابْنُ حجر: "ثقة فقيه، وكان يرسل"[1]، وحديثه عن أبي أفلح مرسل، بينهما عبد العزيز بن أبي الصَّعْبَةِ، كما جاء في روايات النسائي وابن ماجه.

2. **أبو أَفْلَح الْهَمْدَانِيُّ المصري:**

وثقه العجلي[2]، وقال الذهبي: "صدوق"[3]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[4]، وقال ابْنُ القَطَّان: "مجهول"[5].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. **عَبْد اللهِ بن زُرَيْرٍ الْغَافِقِيُّ المصري:** قال ابْنُ حجر: "ثقة رمي بالتشيع"[6].

قال ابْنُ سعد: "شهد مع علي صفين"[7]، وقال ابْنُ يونس المصري: "كان من شيعة علي رضي الله عنه"[8]، وقال البرقي: "نسب إلى التشيع ولم يضعف"[9].

خلاصة القول فيه: ثقة، نسب إلى التشيع لاتباعه علياً رضي الله عنه؛ لا لابتداعه، فلا ضير.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده منقطع ضعيف لإرسال يزيد بن أبي حبيب؛ لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالتابعات المتصلة آنفة الذكر.

---

(1) تقريب التهذيب (ص:600)، وبالنسبة لمراسيله انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:239)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:300)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:349).

(2) معرفة الثقات، للعجلي (383/2).

(3) الكاشف، للذهبي (408/2).

(4) تقريب التهذيب (ص:619).

(5) ميزان الاعتدال، للذهبي (493/4).

(6) تقريب التهذيب (ص:303).

(7) الطبقات الكبير، لابن سعد (515/9).

(8) تاريخ ابن يونس المصري (269/1).

(9) تهذيب التهذيب (216/5).

الحديث الخامس

(5) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى عَلِيٌّ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الحرير والذهب: "إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حِلٌّ لاناثها".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد مِنْ رِوَايَةِ عَلِيٍّ إِلَّا قَوْلَهُ "حِلٌّ لِإِنَاثِهَا"؛ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ رِوَايَةِ عُقْبَةَ بن عَامِرٍ[1] بِلَفْظِهِ فِي الْمُهَذَّبِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ يُحْتَجُّ بِهِ. [2]

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بن الْحُسَيْنِ بن الْفَضْلِ الْقَطَّان بِبَغْدَادَ، أنبأ عَبْد اللهِ بن جَعْفَرِ بن دَرَسْتَوَيْهِ، ثنا يَعْقُوبُ بن سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بن أَبِي مَرْيَمَ، ثنا يَحْيَى بن أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بن ثَوْبَانَ، وَعَمْرُو بن الْحَارِثِ، عَنْ هِشَامِ بن أَبِي رُقَيَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ مَسْلَمَةَ بن مُخَلَّدٍ يَقُولُ لِعُقْبَةَ بن عَامِرٍ: قُمْ فَأَخْبِرِ النَّاسَ بِمَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَامَ عُقْبَةُ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ جَهَنَّمَ"، وَسَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "الْحَرِيرُ وَالذَّهَبُ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، وَحَلَالٌ لِإِنَاثِهِمْ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه الطحاوي[4] من طريق سعيد بن أبي مريم به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **يحيى بن أيوب الغَافِقِيُّ المصري:** ضعيف في هذا الحديث إذ لم أجد له متابعاً.
2. **الحسن بن ثوبان بن عامر الهَوْزني، أبو ثوبان المصري:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال أبو حاتم: "لا بأس به"[6]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[7].

---

(1) هو عُقْبَةُ بن عَامِرِ بن نَابِئِ بن زَيْدِ بن حَرَامِ بن كَعْبٍ، شهد الْعَقَبَةَ الأولى، وشهد يوم اليَمَامَةِ، وقُتِلَ يَوْمَئِذٍ شَهِيدًا سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (526/3).

(2) المجموع شرح المهذب (440/4).

(3) السنن الكبرى، للبيهقي (390/3)، برقم (6113).

(4) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (368/1)، برقم (416)، و(308/12)، برقم (4821).

(5) (162/6).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/3).

(7) تقريب التهذيب (ص:159).

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. **هشام بن أبي رُقَيَّةَ اللَّخْمِيُّ المصري:** وثقه العجلي[1]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[2]، وذكره يعقوب بن سفيان الفَسَوِيّ من ثقات التابعين في أهل مصر[3].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف يحيى بن أيوب، ولكن الحديث يرتقي إلى الحسن لغيره بشواهده، ومنها حديث علي بن أبي طالب الذي سبق هذا الحديث.

الحديث السادس

(6) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى أَنَسٌ قَالَ: "كَانَ نَعْلُ سَيْفِ[4] رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ فِضَّةٍ، وَقَبِيعَةُ[5] سَيْفِهِ فِضَّةً، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ حِلَقُ الْفِضَّةِ".

قال النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْآخَرُ فَحَسَنٌ، رَوَى أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْهُ "كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ فِضَّةٍ"، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بن سَعْدٍ كَاتِبُ الْوَاقِدِيِّ فِي الطَّبَقَاتِ الْقَدْرَ الْمَذْكُورَ فِي الْمُهَذَّبِ كُلَّهُ، بِالطَّرِيقِ الَّذِي رَوَاهُ مِنْهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ، فَجَمِيعُ الْحَدِيثِ عَلَى شَرْطِ أَبِي دَاوُد وَالتِّرْمِذِيِّ، فَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ[6].

قال ابْنُ سعد: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بن عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ، وَجَرِيرُ بن حَازِمٍ، (ح) وَأَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بن إِبْرَاهِيمَ، وَيُونُسُ بن مُحَمَّدٍ الْمُؤَدِّبُ، وَالْأَسْوَدُ بن عَامِرٍ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بن حَازِمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ قَالَ: "كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِضَّةً"، قَالَ عَمْرُو بن عَاصِمٍ فِي حَدِيثِهِ: "وَكَانَتْ نَعْلُ سَيْفِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِضَّةً، وَقَبِيعَتُهُ فِضَّةً، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ حِلَقُ فِضَّةٍ"[7].

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (328/2).

(2) (501/5).

(3) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ (506/2).

(4) نَعْلُ السيف: الحديدة التي في أسفل جَفْنِهِ –غمده–. العين، للخليل (143/2).

(5) قَبِيعَةُ السَّيْف: الحديدة التي على طرف قائمه –مَقبِضه– تكون من حَدِيد أَو فضَّة. جمهرة اللغة، لابن دُرَيد (365/1).

(6) المجموع شرح المهذب (256/1، 257).

(7) الطبقات الكبير، لابن سعد (418/1)، برقم (1473).

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[1] من طريق عمرو بن عاصم به بنحوه، وأخرجه أبو داود[2] عن مسلم بن إبراهيم، والترمذي[3] من طريق وهب بن جرير، كلاهما عن جرير به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عمرو بن عاصم بن عُبَيْد اللهِ القيسي، أبو عثمان البصري:**

وثَّقَه ابنُ سعد[4]، وابن مَعِين[5]، والبيهقي[6]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "أراه كان صَدُوقًا"[7]، وقال النَّسَائي: "ليس به بأس"[8]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق في حفظه شيء"[9]، وقال أبو داود: "لا أنشط لحديثه"، قال بُندار: "لولا فرقي من آل عمرو بن عاصم لتركت حديثه"[10].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **هَمَّامٌ بن يحيى بن دينار العَوْذِي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ربما وهم"[11]، وهذا الحديث ليس من أوهامه.

3. **جَرِيْرُ بن حازم بن زيد بن عَبْد اللهِ الأزدي، أبو النضر البصري:**

قال ابْنُ حجر: "ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه"[12]، وعَدَّه في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[13].

(1) سنن النسائي (219/8)، برقم (5374).
(2) سنن أبي داود (30/3)، برقم (2583).
(3) سنن الترمذي (201/4)، برقم (1691).
(4) الطبقات الكبير، لابن سعد (307/9).
(5) تاريخ بغداد، للخطيب (109/14).
(6) السنن الكبرى، للبيهقي (681/2).
(7) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:177).
(8) تهذيب الكمال (89/22).
(9) تقريب التهذيب (ص:423).
(10) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (359/1).
(11) تقريب التهذيب (ص:574).
(12) المرجع السابق (ص:138).
(13) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:20).

وقال ابْنُ مهدي: "اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه، حجبوه فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً"[1]، فعده العلائي من القسم الأول من المختلطين الذين لم يوجب ذلك لهم ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبتهم[2].

خلاصة القول فيه: ثقة له أوهام، يخطئ في حديث قتادة، وهذا الحديث ليس من أوهامه؛ فقد تابعه هَمَّامٌ العَوْذِي.

4. قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ: قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت"[3].

قوله بالقدر: رماه بالقدر ابن سعد[4]، والجُوْزْجَانِيُّ[5]، وابن حِبَّانَ[6]، وزاد العجلي: "كان لا يدعو إليه ولا يتَكَلَّم فيه"[7]، وبنحوه قال الذهبي وزاد: "ومع هذا الاعتقاد الردي ما تأخر أحد عن الاحتجاج بحديثه، سامحه الله"[8].

إرساله: قال أبو داود: "حدث قتادة عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم"[9]، وقال العلائي: "يكثر من الإرسال"[10]، فقد روى قتادة عَنْ الصحابة ولم يسمع إلَّا من أنسٍ وعَبْد اللهِ بن سَرْجِسَ، وأبي الطُّفَيْلِ عامر بن وَاثِلَةَ، وروى عَنْ عدد كبير من الشيوخ لم يسمع منهم[11].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (505/2).

(2) المختلطين، للعلائي (ص:3).

(3) تقريب التهذيب (ص:453).

(4) انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (228/9).

(5) انظر: أحوال الرجال، للجُوْزْجَانِيِّ (ص:310).

(6) انظر: الثقات، لابن حِبَّانَ (322/5).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (215/2).

(8) تذكرة الحفاظ، للذهبي (93/1).

(9) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (138/2).

(10) جامع التحصيل، للعلائي (ص:254).

(11) انظر: تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (100/4، 140)، وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:165)، والتاريخ الكبير، للبخاري (79/2)، (12/4)، وسؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (435/1)، (47/2، 159)، وسنن الترمذي (160/4)، والمراسيل، لابن أبي حاتم (ص:169 – 175) وتهذيب الكمال (439/7)، (500/23 – 513)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:255)، وتهذيب التهذيب، (355/8).

تدليسه: وصفه بالتدليس شعبة[1]، والنَّسَائي[2]، وابن حِبَّانَ[3]، والذهبي وقال: "هو حجّةٌ بالإجماعِ إذا بَيَّنَ السَّمَاعَ، فإِنَّهُ مُدَلِّسٌ مَعْرُوْفٌ بِذَلِكَ"[4]، والعلائي[5]، وابن حجر وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[6].

قال شُعْبَةُ: "كُنْتُ أَعْرِفُ حَدِيثَ قَتَادَةَ مَا سَمِعَ مِمَّا لَمْ يَسْمَعْ، فَإِذَا جَاءَ مَا سَمِعَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بن مَالِكٍ، وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ، وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ، وَحَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، وَإِذَا جَاءَ مَا لَمْ يَسْمَعْ كَانَ يَقُولُ: قَالَ سَعِيدُ بن جُبَيْرٍ، وَقَالَ أَبُو قِلاَبَةَ"[7]، وقال شُعْبَة أَيْضاً: "كُنْتُ أَتَفَقَّدُ فَمَ قَتَادَةَ، فَإِذَا قَالَ: حَدَّثَنَا وَسَمِعْتُ، حَفِظْتُهُ، وَإِذَا قَالَ: حَدَّثَ فُلَانٌ، تَرَكْتُهُ"[8]، وقال أَيْضاً: "كَفَيْتُكُمْ تَدْلِيسَ ثَلَاثَةٍ: الْأَعْمَشِ، وَأَبِي إِسْحَاقَ، وَقَتَادَةَ"[9].

قال البَرْدِيْجِيُّ: "أحاديث قتادة، التي يرويها الشيوخ، مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأَوْزَاعِيّ، فينظر في الحديث: فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن أنس بن مالك، وجه آخر، لم يدفع، وإن كان لا يعرف عَنْ أحد عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا من طريق عَنْ أنس إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك كان منكراً"[10].

لكن كثيراً من الدارسين[11] لمرويات قتادة دراسة تطبيقية؛ يرون أن حق قتادة أن يكون

---

(1) انظر: معرفة السنن والآثار، للبيهقي (152/1 برقم 204).
(2) انظر: ذكر المدلسين، للنسائي (ص:121).
(3) انظر: الثقات، لابن حِبَّانَ (322/5).
(4) سير أعلام النبلاء (271/5).
(5) انظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص:108، 254).
(6) انظر: طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:43).
(7) الطبقات الكبير، لابن سعد (228/9).
(8) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (151/1)، برقم 203).
(9) المرجع السابق (152/1)، برقم 204).
(10) شرح علل الترمذي، لابن رجب (697/2).
(11) منهم الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (614/5)، والدكتور حاتم العوني في محاضرات صوتية بعنوان دراسة منهجية لسنن النسائي وابن ماجه، الشريط الثالث، والدكتور عادل الزرقي في أطروحته للدكتوراه "مرويات الإمامين قتادة بن دِعَامَةَ ويحيى بن أبي كَثِيرٍ المُعَلَّةُ في كتاب العلل للدَّارَقُطْنِيِّ" (ص:101، وما بعدها)، وناصر الفهد في منهج المتقدمين في التدليس (ص:74، وما بعدها)، وأحمد شراب في أطروحته للماجستير "شيوخ قتادة بن دعامة السدوسي المتكلم في سماعه منهم دراسة تطبيقية" (ص:28، وما بعدها).

في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، الذين احتمل الأئمة عنعنتهم، وبهذا قال ابْنُ عبد البر، وهو ظاهر عمل النووي في هذا الحديث وغيره، وقد استدلوا على ذلك بعدة أدلة أبرزها:-

1. أنَّ البخاريَّ ومسلماً والتِّرمذيَّ وابن خزيمة وابن حِبَّانَ والحاكم وغيرهم - ممن ألَّف في الصَّحيح أو تميَّز بالحكم على كثير من الأحاديث - صحَّحوا كثيراً من أحاديث قَتادة التي عنعن فيها.

2. أنَّ كلَّ من وصف قتادة بالتَّدليس، لم يذكر اشتهاره به، سوى ما نقله ابن حجر عن النَّسائي، ولم يحكِ لفظه، فيضعف الاحتجاج به نوعاً ما، ولا يلزم من الاشتهار بالشيء الإكثار منه، فالإكثار أخص من الاشتهار، والذي يظهر لمن سبر أحاديثه وعللها، أنَّ تدليسه قليل في جنب ما روى.

3. أنَّ من وصفه بالتَّدليس من العلماء -كشعبة- ذكر أسماء مَعِينة كان قَتادة يفعل ذلك معهم، لا مع كل راوٍ، فكيف إذا كان شيخه أنس، وقليلٌ أن يصرح عنه في جنب ما روى عنه.

4. أن قَتادة من أئمَّة الحديث، وهذا متفق عليه بينهم، وهو ممن تدور عليه الأسانيد، ففي اشتراط تصريحه ردٌّ لكثير من الأحاديث الصحيحة.

بالتالي فإن صفات المرتبة الثَّانية منطبقة عليه تماماً، وعنعنته مقبولة بشُروط:-

1. سلامة المتن من الشذوذ أو النَّكارة.
2. سلامة السَّند من الشذوذ أو المخالفة للأرجح.
3. وجود قرائن تدلُّ على ثبوت سماعه من الراوي، كذكره في شيوخه ونحو ذلك، قال ابْنُ عبد البرِّ في بيان هذين الشرطين: "وقَتادة إذا لم يقل سمعت، وخولف في نقله فلا تقوم به حجَّة لأنه يدلِّس كثيراً عمن لم يسمع منه، وربَّما كان بينهما غير ثقة"[(1)]، فبقوله: "وخولف"، وقوله: "عمَّن لم يسمع منه"، يتبين لنا الشَّرطان الأخيران.
4. ألا يوجد تعليل أو تضعيف لإمام حافظ من السَّابقين لتلك الرِّواية التي لم نجد فيها علة تذكر -سوى عنعنة قَتادة- لم نطَّلع نحن على ما اطَّلع عليه من سبب يوجب القدح في تلك الرِّواية.

(1) التمهيد، لابن عبد البر (307/3).

فإذا فُقِد أحد هذه الشُّروط جاز التَّوقف للعالم بالحديث في صحة الرِّواية لاحتمال تدليس قَتادة، دون أن يجزم بلا علم بأنَّ في الحديث تدليس قَتادة كذا بدون برهان قاطع، أما ردُّ حديثه بمجرد عنعنته، فقد حكم عليه ابن عبد البر بأنه تعسُّف[1].

خلاصة القول فيه: لا يضر حديثَ قتادة قولُهُ بالقدر، بل هو ثقة ثبت، يرسل، وتُحتمل عنعنته بشروط. وقتادة ثقة في هذا الحديث؛ لانتفاء علتي الإرسال والتدليس عنه.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناد عمرو بن عاصم حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات الصحيحة عن مسلم بن إبراهيم، ويونس المُؤَدِّب، والأسود بن عامر، ووهب بن جرير.

الحديث السابع

(7) قال الشِّيْرَازِيُّ: عن عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا "أَنَّهَا نَهَتْ أَنْ تُضَبَّبَ[2] الْأَقْدَاحُ بِالْفِضَّةِ".

قال النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا الْأَثَرُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا فَحَسَنٌ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِمَعْنَاهُ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ.[3]

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ[4]، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن يَعْقُوبَ، ثنا يَحْيَى بن أَبِي طَالِبٍ، أنبأ عبد الْوَهَّابِ بن عَطَاءٍ، أَنَا سَعِيدٌ، عَنِ ابن سِيرِينَ[5]، عَنْ عَمْرَةَ[6] أَنَّهَا قَالَتْ: "كُنَّا مَعَ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا، فَمَا زِلْنَا بِهَا حَتَّى رَخَّصَتْ لَنَا فِي الْحُلِيِّ، وَلَمْ تُرَخِّصْ لَنَا فِي الْإِنَاءِ الْمُفَضَّضِ[7]"[8].

---

(1) المرجع السابق (287/19).

(2) التضبيب: إلباس الإناء المكسور ونحوه الحديد ونحوه. معجم لغة الفقهاء، لقلعه جي (ص:133).

(3) المجموع شرح المهذب (256/1، 257).

(4) هو أبو عَبْدِ اللهِ الحاكم محمد بن عَبْدِ اللهِ، صاحب المستدرك. تاريخ بغداد، للخطيب (509/3).

(5) هو محمد بن سيرين الأَنْصارِيّ، أبو بكر بن أبي عمرة البَصْرِيّ. تهذيب الكمال (344/25).

(6) هي عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن بن سعد الأَنْصاريّة المدنية. تهذيب الكمال (241/35).

(7) شيءٌ مُفَضَّضٌ: مُمَوَّه بِالْفِضَّةِ أَو مُرَصَّعٌ بِالْفِضَّةِ. لسان العرب، لابن منظور (208/7).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (46/1)، برقم (111).

تخريج الحديث: أخرجه معمر بن راشد، والبيهقي، من طريق بنت أبي عمرو[1] بنحوه، ومن طريق القاسم بن محمد[2] بمعناه، كلاهما عن عائشة به.

دراسة رجال الإسناد:

1. يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزِّبْرِقَانِ البَغْدَادِيُّ:

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: "لا بأسَ بِهِ عندي، ولم يطعن فِيهِ أحد بِحجة"[3]. وقال أبو حاتم: "محله الصدق"[4]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين"[5]، وقال الآجري: "خَطَّ أبو داود على حديثه"[6]، وقال موسى بن هارون: "أشهدُ عَلَى يحيى بن أبي طالب أَنَّهُ يكذب"[7]، وتعقبه الذهبي فقال: "عنى في كلامه، ولم يعن في الحديث، فالله أعلم، والدَّارَقُطْنِي فمِنْ أَخبرِ الناس به"[8].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. عبد الوهاب بن عطاء الخَفَّاف:

كان يحيى بن سعيد حسن الرَّأْي فِيه، وَكَانَ يعرفهُ معرفَة قديمَة[9]، وقال أحمد بن حنبل: "كان عبد الوهاب بن عطاء من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة"[10]، وقال: "أما أنا فأروي عنه"[11].

---

(1) جامع معمر بن راشد مع مصنف عبد الرزاق (69/11)، برقم (19933)، شعب الإيمان، للبيهقي (382/8)، برقم (5966).

(2) جامع معمر بن راشد مع مصنف عبد الرزاق (72/11)، برقم (19946)، شعب الإيمان، للبيهقي (382/8)، برقم (5967).

(3) تاريخ بغداد، للخطيب (323/16).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (134/9).

(5) تاريخ بغداد، للخطيب (323/16).

(6) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (314/2).

(7) تاريخ بغداد، للخطيب (323/16).

(8) ميزان الاعتدال، للذهبي (387/4).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (354/2).

(10) تاريخ بغداد، للخطيب (276/12).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (72/6).

ووثَّقَه ابنُ مَعِين[1]، والدَّارَقُطْنِي[2]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ليس به بأس"[3]، وتبعه ابن نمير[4]، والنسائي[5] مرة، وابن عَدِيٍّ[6]، وقال الذهبي: "صدوق وثق"[7]، وقال ابْنُ سعد: "صدوق إن شاء الله"[8]، قال أبو حاتم: "يكتب حديثه، محله الصدق"، فقال ابْنُه: "هو أحب إليك، أو أبو زيد النحوي في ابن أبي عروبة؟" فقال: "عبد الوهاب، وليس عندهم بقوي الحديث"[9]، وقال الساجي: "صدوق، ليس بالقوي عندهم"[10]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في العباس، يقال: دلسه عن ثور"[11].

وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "يُكْتَبُ حديثه"[12]، وقال البُخَارِيُّ: "يُكْتَبُ حديثه"، فقيل له: "يحتج به؟" قال: "أرجو"[13]، وقال مَرَّة: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدهم، وهو يُحْتَمل"[14]، وتبعه النسائي[15]، والبزار[16]، وقال صالح بن محمد: "أنكروا على الخفاف حديثاً رواه لثور بن يزيد، عن مكحول، عن كريب، عن ابن عباس، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حديثاً في فضل العباس، وما أنكروا عليه غيره، فكان يحيى بن مَعِين يقول: هذا موضوع، وعبد الوهاب لم يقل فيه: حَدَّثَنَا ثور، ولعله دلس فيه وهو ثقة"[17]، وقال أحمد بن حنبل: "ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، مُضْطَرِبٌ"[18].

---

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (83/4).

(2) تاريخ بغداد، للخطيب (276/12).

(3) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:150).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (72/6).

(5) تهذيب التهذيب (452/6).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (517/6).

(7) من تُكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص:128).

(8) الطبقات الكبير، لابن سعد (335/9).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (72/6).

(10) تاريخ بغداد، للخطيب (276/12).

(11) تقريب التهذيب (ص:368).

(12) تاريخ بغداد، للخطيب (276/12).

(13) تهذيب التهذيب (452/6).

(14) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص:92).

(15) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:68).

(16) مسند البزار (399/13).

(17) تاريخ بغداد، للخطيب (276/12).

(18) الضعفاء الكبير، للعقيلي (77/3).

تدليسه: وصفه البخاري بالتدليس فقال: "كان يدلس عن ثورٍ، وأقوامٍ أحاديثَ مناكير"[1]، وعَدَّه العلائي من المدلسين وقال: "قال الخطيب: كان يدلس"[2]، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[3].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، ويدلس فلا بد من تصريحه بالسماع؛ إلا في روايته عن سعيد بن أبي عروبة وذلك لأنه لزمه وعُرف بصحبته، وكتب عنه كتبه –كما قال ابنُ سعد[4]–وأكثر من الرواية عنه، حتى صار عالماً به؛ بل من أعلم الناس بحديثه –كما قال أحمد بن حنبل[5]. وهو صدوق في هذا الحديث؛ لأنه يرويه عن ابن أبي عروبة وقد صَرَّحَ بالسَّمَاع منه، وتُوبع على الحديث.

3. **سعيد بن أبي عَرُوبَة:** قال ابْنُ حجر: "ثقة حافظ، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة"[6].

تدليسه: وصفه بالتدليس النسائي[7]، والعلائي وزاد: "مشهور به"[8]، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[9].

إرساله: ذكر يحيى القَطَّان، وابن مَعِين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي، والنسائي وغيرهم، أن سعيد بن أبي عروبة روى عن عدد من الشيوخ لم يسمع منهم[10].

(1) تهذيب التهذيب (452/6).
(2) جامع التحصيل، للعلائي (ص:108).
(3) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:41).
(4) الطبقات الكبير، لابن سعد (335/9).
(5) تاريخ بغداد، للخطيب (276/12).
(6) تقريب التهذيب (ص:239).
(7) ذكر المدلسين، للنسائي (ص:122).
(8) جامع التحصيل، للعلائي (ص:106).
(9) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:31).
(10) انظر: تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (184/2)، ورواية الدوري (93/4، 99، 161)، والعلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (331/2)، و(198/3)، والمراسيل، لابن أبي حاتم (ص:77–79)، والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (449/4)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:182)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:126).

اختلاطه[1]: اتفق النقاد على أن سعيد اختلط بأخرة، وقال أحمد بن حنبل: "كان يحيى بن سَعِيد يُوقّتُ فِي مَنْ سمع مِنْ سَعِيد بن أبي عرُوبَة قبل الْهَزِيمَة[2] فسماعه صَالح، والهزيمة كَانَت سنة خمس وَأَرْبَعين وَمِائَة"، وقَالَ: "وهذه هزيمَة إِبْرَاهِيم بن عَبْد اللهِ بن الْحسن الَّذِي كَانَ خرج على أَبِي جَعْفَر "[3].

قوله بالقدر: رماه بالقدر بُنْدار محمد بن بشار[4]، ابن المديني[5]، وابن قتيبة[6]، وأحمد بن حنبل وزاد: ويكتمه[7]، والعجلي وزاد: "ولا يدعو إليه"[8].

خلاصة القول فيه: ثقة، يرسل، اختلط بأخرة، ولا يضر حديثه ما رمي به من القول بالقدر. وهو ثقة في هذا الحديث، فقد انتفت علة اختلاطه؛ لأن عبد الوهاب الخفاف سمع منه قبل الاختلاط.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل يَحْيَى بن أَبِي طَالِبٍ وعبد الْوَهَّابِ الخفاف فهما صدوقان، لكن الإسناد يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

---

(1) انظر: تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (171/4)، والتاريخ الكبير، للبخاري (505/3)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي (ص:448، وما بعدها)، والكواكب النيرات، لابن الكيال (ص:190)، وبحث: الرواة عن سعيد بن أبي عروبة ممن ورد فيهم ما يميز حديثم عنه أهو قبل اختلاطه أم بعده، لحاتم بن عارف العوني (ص:195، 196).

(2) يقصد بالهزيمة: هزيمة جند إبراهيم بن عَبْد اللهِ بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب، وهو أخو محمد بن عَبْد اللهِ، الذي كان قد غلب العباسيين على المدينة ومكة، وأرسل أخاه إبراهيم فغلب على البصرة، فلما قُتل محمد أراد إبراهيم الخروج لقتال أبي جعفر المنصور بالكوفة، فالتقى الجيشان بباخمرا –وهي على ستة عشر فرسخاً من الكوفة– فاقتتلوا قتالا شديداً، انتهى بمقتل إبراهيم وهزيمة جيشه. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (538/7، وما بعدها).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (355/2).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (448/4).

(5) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:46).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (329/5).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (448/4).

(8) معرفة الثقات، للعجلي (403/1).

الحديث الثامن

(8) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا تَنْتِفُوا الشَّيْبَ، فَإِنَّهُ نُورُ الْمُسْلِمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ". حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمْ، بِأَسَانِيدَ حسنة، قال الترمذي: حديث حَسَنٌ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ[2]، حَدَّثَنَا يَحْيَى[3]، (ح) وحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، الْمَعْنَى، عَنِ ابن عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَنْتِفُوا الشَّيْبَ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشِيبُ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ"، قَالَ عَنْ سُفْيَانَ: "إِلَّا كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، وَقَالَ فِي حَدِيثِ يَحْيَى: "إِلَّا كَتَبَ الله لَهُ بِهَا حَسَنَةً، وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً"[4].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[5]، والنسائي[6]، من طريق عُمَارَةَ بن غَزِيَّةَ بمعناه، وابن ماجه[7] من طريق محمد بن إسحاق بمعناه، وأحمد بن حنبل[8] من طريق محمد بن عَجْلَانَ بنحوه، ثلاثتهم عن عمرو بن شعيب به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سفيان بن عيينة أبو محمد الكوفي ثم المكي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات"[9].

اختلاطه: قال يحيى بن سعيد: "اشهدوا أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين- يعني بعد المائة-، فمن سمع منه في هذه السنة وبعد هذا؛ فسماعه لا شيء"[10]، وقد أنكر هذا القول الذهبي فقال: "هذا منكر من القول، ولا يصح، ولا هو بمستقيم، فإن يحيى القَطَّان مات

---

(1) المجموع شرح المهذب (292/1).

(2) هو مُسَدَّدُ بن مُسَرْهَدِ بن مُسَرْبَلٍ الأَسَدِيُّ، أَبُو الْحَسَن البَصْرِيّ. تهذيب الكمال (443/27).

(3) هو يحيى بن سَعِيد بن فَرُّوْخٍ القَطَّان التميمي. تهذيب الكمال (329/31).

(4) سنن أبي داود (85/4)، برقم (4202).

(5) سنن الترمذي (125/5)، برقم (2821).

(6) سنن النسائي (136/8)، برقم (5068).

(7) سنن ابن ماجه (1226/2)، برقم (3721).

(8) مسند أحمد (256/11)، برقم (6675).

(9) تقريب التهذيب (ص:245).

(10) تاريخ بغداد، للخطيب (244/10).

في صفر، سنة ثمان وتسعين، مع قدوم الوفد من الحج، فمن الذي أخبره باختلاط سفيان، ومتى لحق أن يقول هذا"[1]، وقال: "فسُفيان حُجّة مطلقًا بالإجماع مِن أرباب الصَّحاح، وقد حجّ سُفْيان سبعين حَجّة، وكان يَقُولُ ليلة الموقف: اللهمّ لا تجعله آخر العهد منك، فلمّا كَانَ عام موته لم يَقُلْ ذَلِكَ، وقال: قد استحييت مِن الله تعالى. وروى سليمان بن أيوب عَنْ سُفْيان قَالَ: سمعته يَقُولُ: شهدت ثمانين موقفًا. قلت-يعني الذهبي-: هذا أشبه"[2].

وقال العلائي: "عامة من سمع منه؛ إنما كان قبل سنة سبع، ولم يسمع منه متأخر في هذه السنة إلا محمد بن عاصم الأصبهاني، ولم يتوقف أحد من العالمين في الاحتجاج بسفيان، فهو من القسم الأول، بل لعل هذا لا يصح عن يحيى بن سعيد؛ لأنه مات في صفر سنة ثمان وتسعين، ولم يكن حينئذٍ بالحجاز، والله أعلم"[3].

تدليسه: وصفه النسائي[4] بالتدليس، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "يُدَلس عَن الثِّقَات[5]"، وتبعه العلائي[6] والذهبي[7]، وقال أبو زُرْعَةَ ابن العراقي: "مشهور بالتدليس، لكن اتفقوا مع ذلك على قبول عنعنته كما حكاه غير واحد"[8]، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[9].

إرساله: قال سُفْيَانُ: "ذَكَرُوا عَنْ آدَمَ بن عَلِيٍّ، قَالَ: وَقَدْ رَأَيْتُهُ وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ"، وقال أبو زُرْعَةَ: "لم يلق عُبَيْد اللهِ بن أَبِيْ بَكْرِ بن أَنَسٍ، إِنَّمَا يَرْوِي عَنْ عَبْد اللهِ بن أَبِي بَكْرِ بن حَزْمٍ"[10]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "لم يسمع سفيانُ من بهزِ بن حكيم شيئاً"، وقال العلائي: "ما رواه عن

(1) سير أعلام النبلاء (465/8).
(2) تاريخ الإسلام، للذهبي (1115/4).
(3) المختلطين، للعلائي (ص:45-47).
(4) ذكر المدلسين، للنسائي (ص:124).
(5) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:175).
(6) جامع التحصيل، للعلائي (ص:186).
(7) سير أعلام النبلاء (465/8).
(8) المدلسين، لأبي زرعة ابن العراقي (ص:53).
(9) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:32).
(10) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:85، 86).

عبد الملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة -رضي الله عنه- حديث: (اقتدوا باللذين من بعدي)، وإنما سمعه من زائدة عن عبد الملك، كما جاء عنه في رواية"[1].

خلاصة القول فيه: ثقة يرسل، ولا يضر حديثَه تدليسُه، ولا اختلاطُه إلا ما رواه عنه محمد بن عاصم الأصبهاني.

2. محمد بن عَجْلَانَ القرشي المدني، أبو عَبْد اللهِ:

قال ابْنُ المبارك: "لم يكن بالمدينة أحد أشبه بأهل العلم من ابن عَجْلَانَ، كنتُ أشَبِّهُهُ بالياقوتة بين العلماء"[2]، ووثَّقَه ابنُ عيينة[3]، وابن سعد[4]، وابن مَعِين[5] مرة، وأحمد بن حنبل[6]، والعجلي[7]، ويعقوب بن شَيْبَة والنسائي[8]، وأبو حاتم وأبو زُرْعَةَ[9]، وقال مَرَّة: "صدوق وسط"[10]، وقال أحمد بن حنبل مَرَّة: "ليس به بأس"[11]، وسُئل مرةً عنه فقَالَ: "ثِقَة"، فقيل: "إن يحيى قد ضعفه"، قَالَ: "كَانَ ثِقَة إِنَّمَا اضْطربَ عَلَيْهِ حَدِيث المَقْبُرِي، كَانَ عَن رجل، جعل يصيره عَن أبي هريرة"[12]، وقيل ليحيى بن مَعِين: "من تقدم داود بن قيس[13]، أو محمد بن عَجْلَانَ؟" قال: "محمد"، وقال: "محمد بن عَجْلَانَ ثقة، أوثق من محمد بن عمرو بن علقمة ما يشك في هذا أحد، وكان داود بن قيس يجلس إلى ابن عَجْلَانَ يتحفظ عنه، ويقال: أنها اختلطت على ابن عَجْلَانَ، يعني في حديث سعيد المَقْبُرِي"[14].

---

(1) جامع التحصيل، للعلائي (ص:186).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (49/8).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (198/1)، و(154/2).

(4) الطبقات الكبير، لابن سعد (526/7).

(5) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (195/3).

(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (19/2).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (247/2).

(8) تهذيب الكمال (106/26).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (50/8).

(10) تهذيب الكمال (106/26).

(11) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:205).

(12) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي (ص:77).

(13) هو داود بن قيس الفراء الدباغ، أبو سليمان القرشي مولاهم، المدني، ثقة فاضل. تقريب التهذيب (ص:199).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (50/8).

وقال الذهبي: "صدوق"[1]، وتبعه ابن حجر وزاد: "إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة"[2]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "عنده صحيفة عن سعيد المَقْبُرِي، بعضها عن أبيه عن أبي هريرة، وبعضها عن أبي هريرة نفسه، قال يحيى القَطَّان: سمعت محمد بن عَجْلَانَ يقول: كان سعيد المَقْبُرِي يحدث عن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة، فاختلط عليَّ فجعلتها كلها عن أبي هريرة"، ثم قال ابْنُ حِبَّانَ: "وقد سمع سعيد المَقْبُرِي من أبي هريرة، وسمع عن أبيه عن أبي هريرة، فلما اختلط على ابن عَجْلَانَ صحيفته، ولم يميز بينهما، اختلط فيها وجعلها كلها عن أبي هريرة، وليس هذا مما يهي الإنسان به؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابْنُ عَجْلَانَ: عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فذاك مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال: عن سعيد عن أبي هريرة، فبعضها متصل صحيح، وبعضها منقطع؛ لأنه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة، فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض؛ لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً على حسب ما ذكرناه"[3].

وقال يحيى بن سعيد: "كان ابن عَجْلَانَ مُضْطَرِبَ الْحديثِ، في حَدِيثِ نَافِعٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ تِلْكَ الْقِيمَةُ عِنْدَهُ"[4]، وقال مَرَّة: "ابن عَجْلَانَ لم يقف على حديث سعيد المَقْبُرِي، مَا كَانَ عَن أَبِيه عَن أبي هُرَيْرَة وَمَا روى هُوَ عَن أبي هُرَيْرَة، أضعفهم عَنهُ حَدِيثاً أَبُو معشر"[5]، وقيل لمالك بن أنس: "إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُحَدِّثُونَ"، فَقَالَ: "مَنْ هُمْ؟"، فَقِيلَ لَهُ: "مُحَمَّدُ بن عَجْلَانَ"، فَقَالَ: "لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ ابن عَجْلَانَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا"[6]، وقيل للدارقطني: "سَمِعَ ابن عَجْلَانَ مِنَ النُّعْمَانِ بن أَبِي عَيَّاشٍ؟" قَالَ: "لَا، إِنَّمَا سَمِعَ من سُمَي"[7].

---

(1) من تُكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص:165).

(2) تقريب التهذيب (ص:496).

(3) الثقات، لابن حِبَّانَ (386/7، 387).

(4) الضعفاء الكبير، للعقيلي (118/4).

(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (334/1).

(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (118/4).

(7) علل الدَّارَقُطْنِي (86/10).

تدليسه: قال العلائي: "ذكر ابن أبي حاتم حديثه عن الأعرج عن أبي هريرة: حديث "المؤمن القوي خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف"[1]، فقال: إنما سمعه من ربيعة بن عثمان عن الأعرج. قلتُ: رواه عَبْد اللهِ بن إدريس عن ربيعة بن عثمان عن محمد بن عثمان بن حبان عن الأعرج، وذكر غير ابن أبي حاتم أيضاً أنه كان يدلس أعني ابن عَجْلَانَ"[2].

وعده ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين وقال: "وصفه ابن حِبَّانَ بالتدليس"[3].

خلاصة القول فيه: ثقة إذا صَرَّحَ بالسَّمَاع، ضعيف إذا عنعن، أما حديثه عن سعيد المَقْبُرِي فيحتج بما رواه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، ويُتَوقف فيما رواه عن سعيد عن أبي هريرة حتى يتبين حاله. وهو ثقة في هذا الحديث فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية أحمد بن حنبل.

3. عمرو بن شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:

قال البخاري: "سمع أباه، وسعيد بن المسيب، وطاوساً"[4]، وقال: "رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن عَبْد اللهِ، والحميدي، وإسحاق بن ابراهيم، يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه"[5]، ووثَّقَه ابنُ مَعِين[6]، والعجلي[7]، وأحمد بن سعيد الدارمي، والنسائي[8]، وقال ابْنُ المديني: "عمرو بن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح"[9]، وقال مَرَّة: "ما روى عَنهُ أَيُّوب وَابْن جُرَيْجٍ فَذَلِك كُله صَحِيح، وَمَا روى عَمْرو عَن أَبِيه عَن جده فَذَلِك كتاب وجده؛ فَهُوَ ضَعِيف"[10].

وقال ابْنُ مَعِين: "إِذا حدث عَمْرو بن شُعَيْب عَن أَبِيه عَن جده فَهُوَ كتاب، هُوَ عَمْرو بن شُعَيْب بن مُحَمَّد بن عَبْد اللهِ بن عَمْرو بن الْعَاصِ، وَهُوَ يَقُول: أبي عَن جدي عَن

(1) سنن ابن ماجه (1395/2)، برقم (4168).
(2) جامع التحصيل، للعلائي (ص:109).
(3) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:44).
(4) التاريخ الكبير، للبخاري (342/6).
(5) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (192/3).
(7) معرفة الثقات، للعجلي (177/2).
(8) تهذيب الكمال (72/22).
(9) تهذيب التهذيب (55/8).
(10) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:104).

النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمن هَا هُنَا جَاءَ ضعفه... فَإِذا حدث عَمْرو بن شُعَيْب عَن سعيد بن الْمسيب، أَو عَن سُلَيْمَان بن يسَار، أَو عَن عُرْوَة فَهُوَ ثِقَة عَن هَؤُلَاءِ"[1]، وقال مَرَّة: "يكتب حديثه"[2]، وقال في موضع آخر: "ليس بذاك"[3]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[4]، وقال الذهبي: "صدوق في نفسه لا يظهر تضعيفه بحال وحديثه قوي"[5]، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي يكتب حديثه، وما روى عنه الثقات فيذاكر به"[6]، وقال يحيى القَطَّان: "عندنا واهي"[7]، وقال ابْنُ حجر: "ضعفه ناس مطلقاً، ووثقه الجمهور، وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جده حسب، ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه عن جده، فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ "عن"، فإذا قال: "حدثني أبي" فلا ريب في صحتها"[8]، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[9]، وحديثه عن عمر بن الخطاب وأم كرز مرسل[10].

خلاصة القول فيه: صدوق، له مراسيل.

4. شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[11]، وقال الذهبي: "صدوق"[12]، وتبعه ابن حجر وزاد: "ثبت

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (462/4).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (239/6).
(3) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(4) تقريب التهذيب (ص:423).
(5) من تُكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص:145).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (239/6).
(7) المرجع السابق (238/6).
(8) تهذيب التهذيب (51/8).
(9) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:35).
(10) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:148)، وتهذيب الكمال (65/22).
(11) (357/4).
(12) الكاشف، للذهبي (488/1).

سماعه من جده"[1]، ونفى أحمد[2] وابن حِبَّانَ[3] سماعه من جده. وأثبته البخاري[4]، وأبو داود[5]، والمزي[6]، وغيرهم وهو الراجح.

خلاصة القول فيه: صدوق، ثبت سماعه من جده عبد الله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل عمرو بن شعيب وأبيه فهما صدوقان، والحديث حسنه الألباني[7].

الحديث التاسع

(9) قال النَّوَوِيُّ: روَى أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ[8] رَضِيَ الله عَنْهَا قَالَتْ: "رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَدْبَرَ، وَصُدْغَيْهِ[9] وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً"[10]. **وقال النَّوَوِيُّ في موضع آخر:** فِي إسْنَادِهِ عَبْد اللهِ بن محمد بن عَقِيلٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي الِاحْتِجَاجِ بِهِ، وَاحْتَجَّ بِهِ الأكثرون، حَسَّنَ التِّرْمِذِيُّ أَحَادِيثَ مِنْ رِوَايَتِهِ، فَحَدِيثُهُ هَذَا حَسَنٌ[11].

---

(1) تقريب التهذيب (ص:267).

(2) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:90).

(3) الثقات، لابن حِبَّانَ (437/6)، و(357/4).

(4) التاريخ الكبير، للبخاري (218/4).

(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:175).

(6) تهذيب الكمال (535/12).

(7) انظر: تحقيق مشكاة المصابيح، للألباني (1266/2).

(8) هي الرُّبَيِّعُ بنت مُعَوِّذِ بن الحارث بن رِفَاعَةَ، الأنصارية، من بني عدي بن النجار. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (415/10)، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (79/8).

(9) الصُّدْغ: ما بين لِحَاظِ العين إلى أصل الأذن. العين، للخليل (371/4).

(10) المجموع شرح المهذب (397/1).

(11) المرجع السابق (339/1).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بن سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ يَعْنِي ابن مُضَرَ، عَنِ ابن عَجْلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مُحَمَّدِ بن عَقِيلٍ، أَنَّ رُبَيِّعَ بِنْتَ مُعَوِّذِ ابن عَفْرَاءَ، أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ قَالَتْ: "فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَدْبَرَ، وَصُدْغَيْهِ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً"[1].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[2] والترمذي[3] بزيادة وفيه (مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ)، من طريق بِشْر بن الْمُفَضَّلِ، وأبو داود[4] بنحوه، والترمذي بمثله[5] من طريق ابن عَجْلَانَ، وابن ماجه[6] بمعناه من طريق شَرِيك، كلهم عن ابن عَقِيل به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن عَجْلَانَ:** لم أجد له تصريحاً بالسماع من ابن عقيل في هذا الحديث، لكنه تُوبع عليه.

2. **عَبْدِ اللهِ بن محمد بن عَقِيل:**

قال العجلي: "ثِقَة جَائِز الحَدِيث"[7]، وقال ابْنُ عبد البرِّ: "هو أوثق من كل من تكلم فيه"، وتعقبه ابن حجر بقوله: "وهذا إفراط"[8]، وقال أبو عَبْدِ اللهِ الحاكم: "مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ مُقَدَّمٌ فِي الشَّرَفِ"[9]، وقال الترمذي: "صَدُوقٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ، وسَمِعْت مُحَمَّدَ بن إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بن إِبْرَاهِيمَ، وَالْحُمَيْدِيُّ، يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بن مُحَمَّدِ بن عَقِيلٍ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ"[10].

وقال عَمْرُو بن عَلِيٍّ: "سَمِعْتُ يَحْيَى -بْنُ سَعِيدٍ-، وَعبد الرَّحْمَنِ -بْنُ مهدي- جَمِيعًا يُحَدِّثَانِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مُحَمَّدِ بن عَقِيلٍ وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، وقال بِشْرُ بن عُمَرَ: كَانَ مَالِكٌ لَا

---

(1) سنن أبي داود (32/1)، برقم (129).
(2) المرجع السابق (31/1)، برقم (126).
(3) سنن الترمذي (48/1)، برقم (33).
(4) سنن أبي داود (31/1)، برقم (128).
(5) سنن الترمذي (49/1)، برقم (34).
(6) سنن ابن ماجه (138/1)، برقم (390).
(7) معرفة الثقات، للعجلي (57/2).
(8) تهذيب التهذيب (15/6).
(9) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (253/1).
(10) سنن الترمذي (9/1).

يَرْوِي عَنْ عَبْد اللهِ بن مُحَمَّدِ بن عَقِيلٍ، وَكَانَ يَحْيَى بن سَعِيدٍ لَا يَرْوِي عَنْهُ"[1]، وقال أحمد بن حنبل عنه ومعه غيره: "مَا أقربهم من السوَاء، ننقاد بهم"[2]، وقال مَرَّة: "منكر الحديث"[3]، وقال الذهبي: "حديثه في مرتبة الحسن"[4]، وقال الساجي: "كان من أهل الصدق ولم يكن بمتقن في الحديث"[5]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة"[6]، وقال أبو زُرْعَةَ: "يُختلف عنه في الأسانيد"[7]، وقال الجُوْزْجَانِيُّ: "تُوُقِّفَ عنه، عامة ما يروي غريب"[8]، وقال أبو حاتم: "لين الحديث، ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه، يكتب حديثه"[9]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "يكتب حديثه"[10]، وقال الخطابي: "ليس بذاك"[11]، وَقَال الحاكم أَبُو أَحْمَد: "لَيْسَ بذاك المتين المعتمد"[12].

وقال ابْنُ عيينة: "كَانَ ابن عَجْلَانَ حدثنا عَنِ ابن عَقِيلٍ، عَنِ الرُّبَيِّعِ، فزَادَ فِي الْمَسْحِ،[13] قَالَ: (ثُمَّ مَسَحَ مِنْ قَرْنَيْهِ إِلَى عَارِضَيْهِ حَتَّى بَلَغَ لِحْيَتَهُ)، فَلَمَّا سَأَلْنَا ابن عَقِيلٍ عَنْهُ قَصَّرَ لَنَا فِي الْمَسْحِ، وَكَانَ فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ فَكَرِهْتُ أَنْ أُلَقِّنَهُ"، وكان يقول ابن عيينة: "أَرْبَعَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُمْسَكُ عَنْ حَدِيثِهِمْ". ويذكره منهم[14]. وقال ابْنُ خزيمة: "لا أحتج بِهِ لسوء حفظه"[15]، وقال الخطيب البغدادي: "سيئ الحفظ"[16]، قال ابْنُ حِبَّانَ: "كان رَدِيء الْحِفْظ، كَانَ يحدث عَن

(1) الضعفاء الكبير، للعقيلي (299/2)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (154/5).
(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:206).
(3) تاريخ دمشق، لابن عساكر (265/32).
(4) ميزان الاعتدال، للذهبي (485/2).
(5) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (178/8).
(6) تقريب التهذيب (ص:321).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (154/5).
(8) أحوال الرجال، للجُوْزْجَانِيِّ (ص:235).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (154/5).
(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (209/5).
(11) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (179/8).
(12) تهذيب الكمال (84/16).
(13) يقصد حديث الدراسة هذا.
(14) الضعفاء الكبير، للعقيلي (299/2).
(15) تهذيب الكمال (84/16).
(16) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (179/8).

التَّوَهُّم؛ فَيَجِيء بالْخبر على غير سنَنه، فَلَمَّا كثر ذَلِك فِي أخباره وَجب مجانبتها والاحتجاج بضدها"[1].

وضعفه مطلقاً ابن المديني[2]، والنَّسَائي[3]، وابن مَعِين[4]، وقال: "هالك دامر"[5]، وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق، وفي حديثه ضعف شديد جدًا"[6]، وقال ابْنُ سعد: "مُنْكَر الْحَدِيثِ لاَ يَحْتَجُّونُ بِحَدِيثِهِ"[7].

اختلاطه: قال سفيان بن عيينة: "رأيته يعني ابن عقيل يحدث نفسه، فحملته على أنه قد تغير"[8]، وقال أبو عَبْد اللهِ الحاكم: "عَمَّر فساء حفظه فحدث على التخمين"[9].

خلاصة القول فيه: صدوق حديثه حسن إلا إذا خالف.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل ابن عقيل، وقد حسنه الألباني[10]، والحديث يرتقي إلى الصحيح لغيره بشواهده الصحيحة، ومنها ما أخرجه البخاري في صحيحه[11]: "أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْد اللهِ بن زَيْدٍ[12]، وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بن يَحْيَى: أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِيَنِي، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ عَبْد اللهِ بن زَيْدٍ: نَعَمْ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلاَثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاَثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ

---

(1) المجروحين، لابن حِبَّانَ (3/2).

(2) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:88).

(3) تهذيب الكمال (84/16).

(4) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (72/1)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (154/5).

(5) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (113/1).

(6) تاريخ دمشق، لابن عساكر (261/32).

(7) الطبقات الكبير، لابن سعد (481/7).

(8) تاريخ دمشق، لابن عساكر (261/32).

(9) سؤالات السِّجْزِيِّ للحاكم (ص:104).

(10) انظر: صحيح سنن أبي داود، للألباني (215/1).

(11) (48/1)، برقم (185).

(12) هو عَبْد اللهِ بن زَيْدِ بن عَاصِمِ الْمَازِنِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ، يُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ، شَهِدَ بَدْرًا، وَقُتِلَ يَوْمَ الْحَرَّةِ سَنَةَ (63هـ). انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1655/3).

رَدَّهُمَا إِلَى المَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ"، وفي رواية: "فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً"[1].

الحديث العاشر

(10) قال الشِّيْرَازِيُّ: روى الْمِقْدَامُ بن مَعْدِي كَرِبَ[2]: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا، وَأَدْخَلَ أُصْبُعَيْهِ فِي جُحْرَيْ أُذُنَيْهِ".

قال النَّوَوِيُّ: أَمَّا حَدِيثُ الْمِقْدَامِ فَحَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ بِمَعْنَاهُ، بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بن خَالِدٍ، وَهِشَامُ بن خَالِدٍ، الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ –الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ، عَنْ حَرِيزِ بن عُثْمَانَ، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن مَيْسَرَةَ، عَنِ الْمِقْدَامِ بن مَعْدِي كَرِبَ، قَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ– قَالَ: "وَمَسَحَ بِأُذُنَيْهِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا"، زَادَ هِشَامٌ "وَأَدْخَلَ أَصَابِعَهُ فِي صِمَاخِ[4] أُذُنَيْهِ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[6] بزيادة، من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، وأبوداود[7] والبيهقي[8] بمعناه، وابن ماجه[9] مختصراً، من طريق الوليد بن مسلم، كلاهما عن حريز به.

---

(1) صحيح البخاري (49/1)، برقم (186).

(2) هو الْمِقْدَامُ بن مَعْدِي كَرِبَ بن عَبْد اللهِ بن عَصَمَ، أبو كريمة، ويقال: أبو يحيى. انظر: معجم الصحابة، للبغوي (299/5)، ومعجم الصحابة، لابن قانع (105/3).

(3) المجموع شرح المهذب (410/1، 411).

(4) الصِّمَاخُ: خرق الأذن إلى الدماغ. العين، للخليل (192/4).

(5) سنن أبي داود (31/1)، برقم (123).

(6) المرجع السابق (30/1)، برقم (121).

(7) المرجع السابق (30/1)، برقم (122).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (98/1)، برقم (272).

(9) سنن ابن ماجه (151/1)، برقم (442).

دراسة رجال الإسناد:

1. **هشام بن خالد بن زيد بن مروان الأزرق، أبو مروان الدمشقي:**

وثقه مسلمة بن القاسم[1]، والذهبي[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3].

وقال أبو حاتم[4] وابن حجر[5]: "صدوق".

خلاصة القول فيه: ثقة.

2. **الوليد بن مُسْلِمٍ، أبو العباس الدمشقي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية[6]"[7]، وصفه بالتدليس غير واحد من أهل العلم، بل وأكثر من تدليس التسوية خاصة في حديث الأَوْزَاعِيِّ[8]، قال صالح جَزَرَة: "سَمِعْتُ الهيثم بن خارجة يَقُولُ: قلت للوليد: قد أفسدتَ حديث الأَوْزَاعِيِّ. قَالَ: وكيف؟ قلت: تروي عَنْ الأَوْزَاعِيِّ عَنْ نافع، وعن الأَوْزَاعِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَعَنْهُ: عَنْ يحيى، وغيرك يُدخل بين الأَوْزَاعِيِّ ونافع عَبْدالله بن عامر الأسلميّ، وبينه وبين الزُّهْرِيّ قُرَّة وغيره، فما يحملك عَلَى هذا؟ قَالَ: أُنَبِّلُ الأَوْزَاعِيَّ أن يروي عن مثل هَؤلاءِ. قلت: فإذا روى الأَوْزَاعِيُّ عَنْ هَؤلاءِ الضُّعفاء مناكير، فأسقطتَهم أنتَ وصيَّرتَهَا مِن رواية الأَوْزَاعِيِّ عَنْ الثقات ضَعُفَ الأَوْزَاعِيُّ. فَلَمْ يَلْتَفِتْ إلى قَولِي"[9]، وقال

---

(1) تهذيب التهذيب (37/11).

(2) الكاشف، للذهبي (336/2).

(3) (233/9).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (57/9).

(5) تقريب التهذيب (ص:572).

(6) تدليس التسوية: هو أن يسمع المدلس حديثاً من شيخ ثقة، والثقة سمعه من شيخ ضعيف، وذلك الضعيف يرويه عَنْ ثقة، فيسقط المدلس شيخ شيخه الضعيف، ويجعله من رواية شيخه الثقة عَنْ الثقة الثاني، بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها، فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه؛ لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل، الشذا الفياح، للأَبْنَاسِيِّ (174/1).

(7) تقريب التهذيب (ص:584).

(8) انظر: الضعفاء والمتروكين، للدَّارَقُطْنِيِّ، (ص:265)، وسير أعلام النبلاء (212/9)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:111)، والمدلسين، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:99).

(9) تاريخ الإسلام، للذهبي (1242/4).

الذهبي: "ثقة لكنه مدلس عَنْ الضعفاء، فلا بد أن يصرِّح بالسماع إذا احتج به، أما إذا قال: (عن)، فليس بحُجَّة"[1]، لذا عده ابن حجر في المرتبة الرابعةمن مراتب المدلسين.[2]

خلاصة القول فيه: ثقة إذا صَرَّحَ بالسَّمَاع، ضعيف إذا عنعن، وهو ثقة في هذا الحديث؛ فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية ابن ماجه.

3. **حَرِيز بن عثمان الرَّحبي الحمصي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت، رُمي بالنصب"[3].

ذكر أحمد بن حنبل وعمرو بن علي[4]، والعجلي[5]، أنه كان يحمل على علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ونقل ابن مَعِين[6] والعقيلي[7] إنكار حريز ذلك، وتَرَحُّمَهُ على عليٍّ، ويتضح الأمر بقول أبي اليمان[8]: "كَانَ حريز يتناول من رجل ثم ترك". يعني علياً رضي الله عَنْهُ[9].

خلاصة القول فيه: ثقة رجع عن النصب.

4. **عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي، أبو سلمة الحمصي:**

وثقه العجلي[10]، والذهبي[11]، وقال أبو داود: "شيوخ حريز كلهم ثقات"[12]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[13]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[14]، وقال ابْنُ المديني: "مجهول، لم يرو عنه غير حريز"[1].

---

(1) من تُكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص:191).
(2) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:51).
(3) تقريب التهذيب (ص:156).
(4) تهذيب الكمال (572/5).
(5) معرفة الثقات، للعجلي (291/1).
(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (419/4).
(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (321/1).
(8) هو الْحَكَمُ بن نافع، أبو اليَمَان الحِمْصِيّ البَهْرَانيّ، مولاهم. تاريخ الإسلام، للذهبي (557/5).
(9) تهذيب الكمال (572/5).
(10) معرفة الثقات، للعجلي (88/2).
(11) الكاشف، للذهبي (646/1).
(12) تهذيب التهذيب (284/6).
(13) (109/5).
(14) تقريب التهذيب (ص:351).

خلاصة القول فيه: ثقة.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، صححه الألباني[2]، ولعل النووي يتوسط في هشام بن خالد، أو عبد الرحمن بن ميسرة، أو الوليد بن مسلم فحسَّن الإسناد.

الحديث الحادي عشر

(11) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث أَبِي بَكْرَةَ[3]، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَ: لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ". وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، قال البَيْهَقِيُّ: قَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ[4].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ[5] وَأَبُو سَعِيدِ بن أَبِي عَمْرٍو[6] قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن يَعْقُوبَ، ثنا الْحَسَنُ بن عَلِيِّ بن عَفَّانَ، ثنا زَيْدُ بن الْحُبَابِ، حَدَّثَنِي عبد الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فَقَالَ: "لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ"[7].

تخريج الحديث: أخرجه أبو نُعيم الأصبهاني[8] من طريق زيد بن الْحُبَابِ به بلفظه، وأخرجه ابن ماجه[9] وابن أبي شيبة[10]، وابن خزيمة[11]، من طريق عبد الوهاب الثَّقَفِيِّ، عن المهاجر أبي مَخْلَدٍ، عن عبد الرحمن بن أبي بَكْرَةَ به بنحوه.

---

(1) تهذيب الكمال (450/17).

(2) انظر: صحيح سنن أبي داود، للألباني (208/1).

(3) أَبُو بَكْرَةَ: نُفَيْعٌ، وقيل: مَسْرُوحٌ، وقيل: اسْمُهُ نُفَيْعُ بن الْحَارِثِ، وقيل: نُفَيْعُ بن مَسْرُوحٍ، وهو أَخُو زِيَادِ بن أَبِي سُفْيَانَ لِأُمِّهِ، كان عَبْدًا لبعض أهل الطَّائِفِ، فَتَدَلَّى إلى رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَكَرَةَ، فَكَنَّاهُ أَبَا بَكْرَةَ، فكان يقول: أَنَا مَوْلَى رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2680/5).

(4) المجموع شرح المهذب (484/1).

(5) هو أبو عَبْدِ اللهِ الحاكم محمد بن عَبْدِ اللهِ، صاحب المستدرك. تاريخ بغداد، للخطيب (509/3).

(6) هو محمد بن موسى بن الفضل بن شَاذَانَ، أَبُو سَعِيدٍ النَّيْسابوريّ. سير أعلام النبلاء (350/17).

(7) السنن الكبرى، للبيهقي (415/1)، برقم (1308).

(8) تاريخ أصبهان، لأبي نُعيم (156/1).

(9) سنن ابن ماجه (184/1)، برقم (556).

(10) مصنف ابن أبي شيبة (163/1)، برقم (1878).

(11) صحيح ابن خزيمة (96/1)، برقم (192).

دراسة رجال الإسناد:

1. الحسن بن علي بن عفان العامري، أبو محمد الكوفي:

وثقه مسلمة بن قاسم[1]، والدَّارَقُطْنِي[2]، والذهبي[3]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4]. وقال أبو حاتم[5] وابن حجر[6]: "صدوق".

خلاصة القول فيه: ثقة.

2. زيد بن الحُبَاب، أبو الحسين العُكْلِي[7]:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[8]، وابن المديني[9]، والعجلي[10]، والدَّارَقُطْنِي[11]، وأحمد بن حنبل وزاد: "ليس به بأس"[12]، والذهبي وزاد: "غيره أقوى منه"[13]، وقال مَرَّة: "لم يكن به بأس قد يهم"[14]، وقال أبو حاتم: "صدوق صالح الحديث"[15]، وقال أحمد بن حنبل مَرَّة: "كان صَدُوقًا، وَكَانَ يضْبط الْأَلْفَاظ عَن مُعَاوِيَة بن صَالح، وَلَكِن كَانَ كثير الْخَطَأ"[16]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "كان يقلب حَدِيث الثَّوْرِيّ، وَلم يكن به بأس"[17]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "هو من أثبات مشايخ الكوفة ممن

---

(1) تهذيب التهذيب (301/2).

(2) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:108).

(3) سير أعلام النبلاء (24/13).

(4) (181/8).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (22/3).

(6) تقريب التهذيب (ص:162).

(7) العُكْلِيّ: بضم العين المهملة، وسكون الكاف، وكسر اللام، هذه النسبة إلى عُكْل، وهو بطن من تميم. الأنساب، للسمعاني (223/4).

(8) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:112).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (562/3).

(10) معرفة الثقات، للعجلي (377/1).

(11) المؤتلف والمختلف، للدَّارَقُطْنِيِّ (480/1).

(12) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (101/2).

(13) تذكرة الحفاظ، للذهبي (256/1).

(14) الكاشف، للذهبي (415/1).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (561/3).

(16) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:319).

(17) تاريخ بغداد، للخطيب (447/9).

لا يشك في صدقه، والذي قاله ابن مَعِين: إن أحاديثه عن الثَّوْرِيّ مقلوبة، إنما له عن الثَّوْرِيّ أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث، يستغرب بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه ولاَ يرفعه غيره، والباقي عن الثَّوْرِيّ وعن غير الثَّوْرِيّ مستقيمة كلها"[1]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق، يخطئ في حديث الثوري"[2]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان ممن يخطئ، يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير"[3].

خلاصة القول فيه: صدوق، يخطئ في حديث الثوري.

3. **عبد الوهاب بن عبد المجيد الثَّقَفِيُّ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين"[4].

قال عُقْبَةُ بن مُكْرَمٍ: "اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعِ سِنِينَ"، وقال أَبُو دَاوُدَ: "جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ تَغَيَّرَا فَحَجَبَ النَّاسُ عَنْهُمْ".[5] فعده العلائي من القسم الأول الذين لم يوجب اختلاطهم لهم ضعفاً أصلاً[6].

خلاصة القول فيه: ثقة.

4. **خالد بن مهران الحذاء:** ثقة يرسل، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان[7].

أما تغير حفظه: فلا يعد اختلاطاً ولم يقل بذلك أحد من العلماء السابقين، ولا يحتمل قول حماد بن زيد أكثر من الشك، فقد قيل له: "مَا لِخَالِدٍ الْحَذَّاءِ فِي حَدِيثِهِ؟" قَالَ: "قَدِمَ عَلَيْنَا قَدْمَةً مِنَ الشَّامِ فَكَأَنَّا أَنْكَرْنَا حِفْظَهُ"[8].

وأما إرساله: فقد قال أحمد بن حنبل: "لم يسمع من أبي عُثْمَان –النهدي– شَيْئاً"[9]، وقال:"مَا أعلم خَالِداً سمع من الْكُوفِيّين من رجل أقدم من أبي الضُّحَى، وَقد حدث عَن الشّعبِيّ

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (167/4).
(2) تقريب التهذيب (ص:222).
(3) الثقات، لابن حِبَّانَ (250/8).
(4) تقريب التهذيب (ص:368).
(5) الضعفاء الكبير، للعقيلي (75/3).
(6) المختلطين، للعلائي (ص:79).
(7) تقريب التهذيب (ص:191).
(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (4/2).
(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (541/2).

وَمَا أرَاهُ سمع مِنْهُ"[1]، وقال: "لم يسمع من أبي العالية"، وقال غيره: "لم يسمع من عراك بن مالك بينهما خالد بن أبي الصَّلْتِ" [2]، قال العلائي: "رُوي عن خالد الحذاء عن عراك بن مالك حديث "حولي مقعدي نحو القبلة"، وكأنه وهمٌ من بعض الرواة عنه"[3]، وقد عده ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[4].

خلاصة القول فيه: ثقة يرسل.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره بمجموع الطرق، وبشواهده الصحيحة الكثيرة، ومنها ما أخرجه مسلم[5] عن شُرَيْحِ بن هَانِئٍ، قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ بِابْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَسَلْهُ فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: "جَعَلَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ".

الحديث الثاني عشر

(12) قال الشِّيْرَازِيُّ: روى عَلِيٌّ كَرَّمَ الله وَجْهَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الْعَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ[6]، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَابْنُ مَاجَهْ وَغَيْرُهُمَا، بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ[7].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بن شُرَيْحٍ الْحِمْصِيُّ، فِي آخَرِينَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنِ الْوَضِينِ بن عَطَاءٍ، عَنْ مَحْفُوظِ بن عَلْقَمَةَ، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن عَائِذٍ، عَنْ عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ الله

---

(1) المرجع السابق (158/2).

(2) تهذيب التهذيب (121/3).

(3) جامع التحصيل، للعلائي (ص:171).

(4) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:20).

(5) صحيح مسلم (232/1)، برقم (276).

(6) السَّهِ: حَلْقَة الدُّبر، وَهُوَ مِنَ الأسْت، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أنَّ الإنسانَ مهْما كَانَ مُسْتَيْقظاً كَانَتِ اسْتُه كالمشْدُودة المَوْكِيِّ عليها، فَإِذَا نامَ انحَلَّ وِكاؤُها. كَنَى بِهَذَا اللَّفْظِ عَنِ الحَدَث وخُرُوج الرِّيح، وَهُوَ مِنْ أحْسَن الكِناياَت وألْطَفها. انظر: النهاية، لابن الأثير (429/2، 430).

(7) المجموع شرح المهذب (12/2، 13).

عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وِكَاءُ السَّهِ الْعَيْنَانِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[2] عن علي بن بحر، وأحمد بن حنبل[3] عن محمد بن المُصَفَّى، كلاهما عن بَقِيَّة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. بَقِيَّةُ بن الْوَلِيدِ بن صَائِدِ بن كعب الْحِمْصِيُّ الْكَلَاعِيُّ[4]، أَبُو يُحْمِدَ:

كان بَقِيَّةُ يشتهي الحديث، حتى أمسى حاطب ليل، يروي كل ما سمع من ثقة أو غيره من الضعفاء والمجاهيل والمتروكين، بل ويُكثر عنهم، كما أفاد ابن المبارك[5]، وابن عيينة[6]، وابن مَعِين[7]، وأبو زُرْعَةَ[8]، والدَّارَقُطْنِيُّ[9]، وبالتالي صار في حديثه الكثير من المناكير، منها ما يرويه عَنْ الثقات كما قال أحمد بن حنبل[10]، والذهبي[11]، وأكثرها يرويه عَنْ المجاهيل كما قال الخطيب[12]، لذا نجد النقاد يعدلونه بشروط وهي:-

---

(1) سنن أبي داود (52/1)، برقم (203).

(2) سنن ابن ماجه (161/1)، برقم (477).

(3) مسند أحمد (227/2)، برقم (887).

(4) الكَلاَعِيّ: بفتح الكاف وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى قبيلة، يقال لها: كَلاَع، نزلت الشام، وأكثرهم نزل حِمْص. الأنساب، للسمعاني (118/5).

(5) الضعفاء الكبير، للعقيلي (162/1).

(6) المجروحين، لابن حِبَّانَ (200/1)، والعلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عبدالله (232/3).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (263/2).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (435/2).

(9) سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:144).

(10) المجروحين، لابن حِبَّانَ (200/1).

(11) من تُكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص:54).

(12) تاريخ بغداد، للخطيب (623/7).

منهم من قال: ثقة إذا حدث عَنْ الثقات المعروفين، ضعيف إذا حدث عَنْ غيرهم، قال به ابن سعد[1]، وابن مَعِين[2]، وأحمد بن حنبل[3]، والعِجْلِيُّ[4]، وأبو زُرْعَةَ[5]، وابن عَدِيٍّ[6].

ومنهم من قال: صالحٌ فيما روى عَنْ أهل الشام، ضعيف جداً في غيرهم، قال به ابن المديني[7]، وابن عَدِيٍّ[8].

ومنهم من قال: ثقة فيما وافق الثقات، ضعيف إذا انفرد، قال به ابن حِبَّانَ[9]، وقال أبو حاتم الرازي: "يُكتب حديث بَقِيَّةَ ولا يحتج به"[10].

تدليسه: اشتهر بَقِيَّةُ بتدليس الشيوخ، قال ابْنُ الْمُبَارَكِ: "أَعْيَانِي بَقِيَّةُ كَانَ يُكَنِّي الْأَسَامِيَ وَيُسَمِّي الْكُنَى قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْوُحَاظِيُّ، إِنَّمَا هُوَ عَبْدُالْقُدُّوسِ"[11]، وبنحوه قال ابْنُ مَعِين[12].

ووصف بَقِيَّةَ بكثرة التدليس عَنْ الضعفاء والمجاهيل، وتدليس التسوية العلائي[13]، وابن حجر[14]، وعَدَّه في المرتبة الرابعةمن مراتب المدلسين[15].

---

(1) الطبقات الكبير، لابن سعد (474/9).
(2) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (79/1)، (240/2).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (435/2).
(4) معرفة الثقات، للعجلي (250/1).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (435/2).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (276/2).
(7) تاريخ بغداد، للخطيب (627/7).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (276/2).
(9) المجروحين، لابن حِبَّانَ (200/1).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (435/2).
(11) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ (424/2).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (435/2).
(13) جامع التحصيل، للعلائي (ص:105، 150).
(14) تقريب التهذيب (ص:126).
(15) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:14، 49).

إرساله: قال أبو حاتم: "لَمْ يَسْمَعْ مِنَ ابن عَجْلَانَ شَيْئًا"[1].

خلاصة القول فيه: صدوق بشرط أن يُحدِّثَ عن المعروفين، وألاَّ يعنعن، ولا يكون ما يُحدِّثَ به منكراً، وهو صدوق في هذا الحديث فقد رواه عن الْوَضِين وهو معروف، وصَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية أحمد بن حنبل.

2. الْوَضِينُ بن عطاء بن كِنَانَة، أبو عبدالله، أو أبو كِنَانَة، الخُزَاعِيُّ:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[2]، وأحمد بن حنبل[3]، والذهبي[4]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "لا بأس به"[5]، وبنحوه قال أحمد بن حنبل مَرَّة[6]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "ما أدري بأحاديثه بأسًا"[7]، وقال أبو داود: "صالح الحديث"[8]، وقال أبو حاتم: "تعرف وتنكر"[9]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق سيئ الحفظ"[10]، وضعَّفَهُ ابن سعد[11]، والجُوْزْجَانِيُّ[12]، وقال السَّاجِيُّ: "عنده حديث واحد منكر... (العينان وكاء السَّه)"، قال: "ورأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب السنن، ولا أراه وضعه فيه إلا وهو عنده صحيح"[13].

قوله بالقدر: رماه بالقدر أحمد بن حنبل[14]، وأبو داود[15]، وابن حجر[16].

---

(1) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:19).
(2) تاريخ دمشق، لابن عساكر (51/63).
(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عبدالله (115/3)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (50/9).
(4) الكاشف، للذهبي (349/2).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (50/9).
(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عبدالله (537/2).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (377/8).
(8) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (206/2).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (50/9).
(10) تقريب التهذيب (ص:581).
(11) الطبقات الكبير، لابن سعد (470/9).
(12) أحوال الرجال، للجُوْزْجَانِيِّ (ص:288)، والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (376/8).
(13) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (220/12).
(14) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عبدالله (537/2).
(15) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (206/2).
(16) تقريب التهذيب (ص:581).

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ، وقدري، وهو ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له متابعاً.

3. محفوظ بن علقمة الحضرمي، أبو جُنَادة الحمصي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[1] ودُحيم[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3]، وقال أبو زُرْعَةَ: "لا بأس به"[4]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[5]، وقال المزي:" روى عن سلمان الفارسي، يقال: مرسل"[6].

خلاصة القول فيه: ثقة.

4. **عبد الرحمن بن عَائِذ الثُّمَالِي ويقال: الكندي الحمصي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة، ووهم من ذكره في الصحابة، قال أبو زُرْعَةَ: لم يدرك معاذاً"[7]، وسئل أبو زُرْعَةَ عن هذا الحديث فقال: "ابنُ عائذٍ، عن عليٍّ، مرسَلٌ"[8].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف الْوَضِين، وإرسال ابن عائذ، والحديث يرتقي إلى الحسن لغيره بشواهده الصحيحة في الوضوء من النوم، منها ما أخرجه البخاري[9] عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ، ثُمَّ لِيَنْثُرْ، وَمَنِ اسْتَجْمَرَ[10] فَلْيُوتِرْ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لاَ يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ".

---

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:213).

(2) تهذيب الكمال (288/27).

(3) (520/7).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (422/8).

(5) تقريب التهذيب (ص:522).

(6) تهذيب الكمال (288/27).

(7) تقريب التهذيب (ص:343).

(8) علل الحديث، لابن أبي حاتم (563/1).

(9) صحيح البخاري (43/1)، برقم (162).

(10) الاسْتِجْمَار: التَّمَسُّح بالجِمَار، وَهِيَ الأحْجار الصِّغَارُ. النهاية، لابن الأثير (292/1).

الحديث الثالث عشر

(13) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ جَابِرٍ "أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَرَسَا الْمُسْلِمِينَ لَيْلَةً فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، فَقَامَ أَحَدُهُمَا يُصَلِّي، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ الْكُفَّارِ فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ، فَوَضَعَهُ فِيهِ فَنَزَعَهُ، ثُمَّ رَمَاهُ بِآخَرَ، ثُمَّ بِثَالِثٍ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ، وَدِمَاؤُهُ تَجْرِي". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَبُو دَاوُد[1]. **وقال في موضع آخر:** هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ سَبَقَ بَيَانُهُ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بن نَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابن الْمُبَارَكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي صَدَقَةُ بن يَسَارٍ، عَنْ عَقِيلِ بن جَابِرٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: "خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –يَعْنِي فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ– فَأَصَابَ رَجُلٌ امْرَأَةَ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَحَلَفَ أَنْ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أُهَرِيقَ دَمًا فِي أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، فَخَرَجَ يَتْبَعُ أَثَرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْزِلًا، فَقَالَ: مَنْ رَجُلٌ يَكْلَؤُنَا؟ فَانْتَدَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: "كُونَا بِفَمِ الشِّعْبِ"، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلَانِ إِلَى فَمِ الشِّعْبِ اضْطَجَعَ الْمُهَاجِرِيُّ، وَقَامَ الْأَنْصَارِيُّ يُصَلِّي، وَأَتَى الرَّجُلُ فَلَمَّا رَأَى شَخْصَهُ عَرَفَ أَنَّهُ رَبِيئَةٌ[3] لِلْقَوْمِ، فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ فَوَضَعَهُ فِيهِ فَنَزَعَهُ، حَتَّى رَمَاهُ بِثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ، ثُمَّ انْتَبَهَ صَاحِبُهُ، فَلَمَّا عَرَفَ أَنَّهُمْ قَدْ نَذِرُوا بِهِ هَرَبَ، وَلَمَّا رَأَى الْمُهَاجِرِيُّ مَا بِالْأَنْصَارِيِّ مِنَ الدَّمِ، قَالَ: سُبْحَانَ الله أَلَا أَنْبَهْتَنِي أَوَّلَ مَا رَمَى، قَالَ: كُنْتَ فِي سُورَةٍ أَقْرَؤُهَا فَلَمْ أُحِبَّ أَنْ أَقْطَعَهَا"[4].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[5]، وابن خزيمة[6]، وابن حِبَّانَ[7]، والحاكم[8]، من طريق محمد بن إسحاق به بنحوه.

---

(1) المجموع شرح المهذب (55/2).

(2) المرجع السابق (136/3).

(3) الرَّبِيئَةُ: هو العين والطَّلِيعَةُ الذي ينظر للقوم لَئلاَّ يَدْهَمَهم عدوٌّ، ولا يكون إلاَّ على جَبل أو شَرَف ينظر منه. النهاية، لابن الأثير (179/2).

(4) سنن أبي داود (50/1)، برقم (198).

(5) مسند أحمد (51/23)، برقم (14704).

(6) صحيح ابن خزيمة (24/1)، برقم (36).

(7) صحيح ابن حِبَّانَ (375/3)، برقم (1096).

(8) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (258/1)، برقم (557).

دراسة رجال الإسناد:

1. محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المُطَّلِبِيُّ[1] مولاهم، المدني:

قال شعبة: "محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث"[2]، وقال ابْنُ عيينة: "جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة، وما يتهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئاً"[3].

ووثَّقَه ابنُ سعد[4]، وابن مَعِين وزاد: "حسن الحديث"[5]، وقال شعبة مرة: "صدوق"[6]، وتبعه ابن المبارك[7]، أبو زُرْعَةَ[8]، والذهبي[9]، وابن مَعِين مَرَّةً: وزاد: "ولكنه ليس بحجة"[10]، وقال في موضع آخر: "ما أحب أن أحتج به في الفرائض"[11]، وقال مَرَّةً: "ليس بذاك هو ضعيف"[12]، وقال ابْنُ حجر: "إمام المغازي، صدوق، يدلس، ورمي بالتشيع والقدر"[13]، وقال ابْنُ المديني: "صالح وسط"[14]، وقال: "نظرتُ في كتب ابن إِسْحَاق، فما وجدت عليه إلا في حديثين، ويمكن أن يكونا صحيحين"[15]، وقال أحمد بن حنبل: "حسن الحديث"[16]، وقال مَرَّةً: "أما في المغازي، وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا"، ومد يده وضم

(1) المُطَّلِبِيُّ: هذه النسبة إلى المطلب بن عبد مناف، وهو بضم الميم، وتشديد الطاء المهملة وفتحها، وكسر اللام. الأنساب، للسمعاني (326/5).

(2) تاريخ بغداد، للخطيب (26/2).

(3) المرجع السابق (17/2).

(4) الطبقات الكبير، لابن سعد (323/9).

(5) تاريخ بغداد، للخطيب (12/2).

(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (214/3).

(7) الثقات، لابن حِبَّانَ (383/7).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (192/7).

(9) من تُكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص:159).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (192/7).

(11) المرجع السابق (194/7).

(12) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(13) تقريب التهذيب (ص:467).

(14) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:89).

(15) تهذيب الكمال (417/24).

(16) تاريخ بغداد، للخطيب (20/2).

أصابعه[1]-يعني دعامة-. وقال أبو حاتم: "ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، وهو أحب إلي من أفلح بن سعيد[2]، يكتب حديثه"[3].

وقال عنه مالك: "دجال من الدجاجلة"[4]، ورد الذهبي بأن هذا من كلام الأقران، بل طعن في صحة الأثر أصلاً[5]، وقال ابْنُ حجر: "كذبه سُليمان التيمي، ويحيى القَطَّان، ووهيب بن خالد، فأما وهيب والقَطَّان فقلدا فيه هشام بن عُروَة ومالكاً، وأما سُليمان التيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث، لان سُليمان ليس من أهل الجرح والتعديل... فأما قول هشام فليس مما يجرح به الانسان... وأما مالك فإن ذلك كان منه مرة واحدة، ثم عاد له إلى ما يحب، ولم يكن يقدح فيه من أجل الحديث، إنما كان ينكر تتبعه غزوات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا"[6].

تدليسه: وصفه بالتدليس أحمد بن حنبل وقال: "كثير التدليس جداً، فكان أحسن حديثه عندي، ما قال: أخبرني، وسمعت"[7]، وقال العلائي: "أكثر من التدليس وخصوصاً عن الضعفاء"[8]، وقال ابْنُ حجر: "مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم" وعَدَّه في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين[9].

قوله بالقدر: قال دحيم: "اتهمه مالك بالقدر"، وقال الدَّرَاوَردي[10]: "جُلِدَ ابن إسحاق". يعني في القدر[11]، وقال الجُوْزْجَانِيُّ: "كان يرمى بغير نوع من البدع"[12]، وقال معقل: "أتيت

(1) يعني دعامة. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (193/7).

(2) قال أبو حاتم عنه: شيخ صالح الحديث. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (324/2).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (192/7).

(4) المرجع السابق (193/7).

(5) سير أعلام النبلاء (40/7).

(6) تهذيب التهذيب (44/9).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (194/7).

(8) جامع التحصيل، للعلائي (ص:109).

(9) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:51).

(10) هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد، ويكنى أبا محمد، توفي سنة (187هـ)، وأصله من دراورد: قرية بخراسان. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (602/7).

(11) تهذيب التهذيب (41/9).

(12) أحوال الرجال، للجُوْزْجَانِيِّ (ص:232).

مُحَمَّد بن إسْحَاق فَسَمعته يتكَلَّم فِي الْقدر فَلم أعد إِلَيْهِ"[1]. أما ابن نمير فقال: "كان محمد بن إسحاق يرمى بالقدر، وكان أبعد الناس منه"[2].

تشيعه: قال الخطيب البغدادي: "كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدق فليس بمدفوع عنه"[3].

إرساله: نص ابن مَعِين، وأحمد بن حنبل وأبو زُرْعَةَ وأبو حاتم أنه لم يسمع من مجاهد، ولا أبي سفيان طلحة بن نافع ولا حكيم بن حكيم ولا حديث بئر بُضَاعَةَ سَلِيطِ بْنِ أَيُّوبَ.[4]

خلاصة القول فيه: إمام المغازي، صدوق، يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، وهو صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.

2. عَقِيلُ بن جابر بن عَبْد اللهِ الأنصاري المدني:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[6]، وقال أبو حاتم: "لا أعرفه"[7].

خلاصة القول فيه: الظاهر أنه حسن الحديث، لأنه تابعي وقد صحح حديثه ابن خزيمة وابن حِبَّانَ والحاكم والذهبي، فهو في حكم مستوري التابعين الذين يحتج بحديثهم ما لم يظهر خطؤهم فيه.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل ابن إسحاق وعَقيل، قال الحاكم: "حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ"[8]، وقال الألباني: "إسناده حسن، وكذا قال النووي، وصححه ابن خزيمة وابن

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي (ص:173).
(2) تاريخ بغداد، للخطيب (23/2).
(3) المرجع السابق (21/2).
(4) انظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص:261)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:274).
(5) (272/5).
(6) تقريب التهذيب (ص:396).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (218/6).
(8) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (258/1).

حبان، والحاكم، ووافقه الذهبي"[1]، وقال محمد مصطفى الأعظمي: "إسناده حسن"[2]، وقال شعيب الأرنؤوط: "حديث حسن"[3].

الحديث الرابع عشر

(14) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيبًا مِنْ رَمْلٍ فَلْيَسْتَتِرْ به".

قال النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَحَسَنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ وَأَبُو دَاوُد وَابْنُ مَاجَهْ بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ[4].

قال أحمد بن حنبل: حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بن يُونُسَ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنِ الْحُصَيْنِ – كَذَا قَالَ– عَنْ أَبِي سَعْدِ الْخَيْرِ –وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ عُمَرَ– عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنِ اكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ، وَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ، وَمَنِ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ، وَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ أَكَلَ فَمَا تَخَلَّلَ فَلْيَلْفِظْ، وَمَنْ لَاكَ بِلِسَانِهِ فَلْيَبْتَلِعْ[5]، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيبًا فَلْيَسْتَدْبِرْهُ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[7] من طريق عيسى بن يونس بلفظه، وابن ماجه[8] من طريق عبد الملك بن الصَّبَّاحِ مختصراً، والدارمي[9] عن أبي عاصم بنحوه، ثلاثتهم عن ثور به، وأخرج

(1) صحيح سنن أبي داود، للألباني (357/1).

(2) انظر: تحقيق صحيح ابن خزيمة (24/1).

(3) انظر: تحقيق: مسند أحمد (53/23).

(4) المجموع شرح المهذب (77/2)، وانظر: (95/2).

(5) قال صاحب مجمع بحار الأنوار: "يستحب لفظ ما أخرج من بين أسنانه بعود لما فيه من الاستقذار وابتلاع ما خرج بلسانه، ويحتمل أن يريد بما لاك ما بقي من آثار الطعام على لحم الأسنان وسقف الحلق وأخرجه بإدارة لسانه ويرمي ما بين الأسنان مطلقًا لأنه حصل له تغير ما". مجمع بحار الأنوار، للفَتَّنِيِّ (515/4).

(6) مسند أحمد (432/14)، برقم (8838).

(7) سنن أبي داود (9/1)، برقم (35).

(8) سنن ابن ماجه (121/1)، برقم (337).

(9) سنن الدارمي (524/1)، برقم (689).

البخاري[1] ومسلم[2] بعضه المتعلق بالإيتار في الاستجمار، عن أبي إدريس الخَوْلاني، وأحمد بن حنبل[3] بعضه المتعلق بالإيتار في الاكتحال، عن أبي يونس، كلاهما عن أبي هريرة به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سُرَيْج بن النعمان بن مروان الجوهري، أبو الحسن البغدادي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة يهم قليلاً"[4]. وليس هذا الحديث من أوهامه.

2. **ثور بن يزيد، أبو خالد الحمصي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت؛ إلا أنه يرى القدر"[5].

قوله بالقدر: رماه بالقدر يزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وعيسى بن يونس[6]، والعجلي[7]، والذهبي[8] وغيرهم.

خلاصة القول فيه: ثقة قَدَرِي، ولا تضر بدعته في هذا الحديث.

3. **حُصَيْنٌ الْحِمْيَرِيُّ الْحُبْرَانِيُّ:** قال ابْنُ حجر: "مجهول"[9].

4. **أبو سَعْدِ الْخَيْرِ:**

قال المِزِّيُّ: "أبو سعيد الحُبْرَانِيُّ الحِمْيَرِيُّ الشامي الحمصي، ويُقال: أَبُو سعد الخير الأَنْمَاري، ويُقال: أنهما اثنان"[10]، قال ابْنُ حجر: "الصواب التفريق بينهما، فقد نص على كون أبي سعد الخير صحابياً البخاريُّ، وأبو حاتم، وابن حِبَّانَ[11]، والبغوي، وابن قانع[12] وجماعة، وأما أبو سعيد الحُبْرَانِيُّ فتابعيٌّ قطعاً، وإنما وهم بعض الرواة فقال في حديثه: عن أبي سعد

---

(1) صحيح البخاري (43/1)، برقم (161).

(2) صحيح مسلم (212/1)، برقم (237).

(3) مسند أحمد (262/14)، برقم (8611).

(4) تقريب التهذيب (ص:229).

(5) المرجع السابق (ص:135).

(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (178/1، 179).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (261/1).

(8) الكاشف، للذهبي (285/1).

(9) تقريب التهذيب (ص:171).

(10) تهذيب الكمال (353/33).

(11) الثقات لابن حبان (271/3).

(12) معجم الصحابة، لابن قانع (100/1).

الخير، ولعله تصحيف وحذف، والله تعالى أعلم"[1]، وقال عنه في التقريب: "مجهول"[2]، تبعاً للذهبي الذي قال: "ولا يدري من ذا ولا من حصين"[3].

لكن العجلي قال: "أَبُو سعيد الحُبْرَانِيُّ شَامي تَابِعِيّ ثِقَة"[4]. وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع؛ وإلا فلين الحديث، وقد توبع على بعض هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لجهالة حُصين، لكنه توبع على بعض الحديث وهو الإيتار في الاكتحال والاستجمار فيرتقي إلى الحسن لغيره.

الحديث الخامس عشر

(15) قال النَّوَوِيُّ: عن جَابِرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "نَهَى نَبِيُّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا". حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ وَهَذَا لَفْظُهُمَا، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ[6].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بن جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بن إِسْحَاقَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبَانَ بن صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بن عَبْد اللهِ، قَالَ: "نَهَى نَبِيُّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا"[7].

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بن الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بن جَرِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بن صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بن عَبْد اللهِ، قَالَ: "نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا"[8].

---

(1) تهذيب التهذيب (109/12).

(2) تقريب التهذيب (ص:644).

(3) ميزان الاعتدال، للذهبي (530/4).

(4) معرفة الثقات، للعجلي (404/2).

(5) (568/5).

(6) المجموع شرح المهذب (82/2).

(7) سنن أبي داود (4/1)، برقم (13).

(8) سنن الترمذي (15/1)، برقم (9).

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[1] وأحمد بن حنبل[2] بنحوه، من طريق محمد بن إسحاق به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **جرير بن حازم بن زيد بن عَبْد اللهِ الأزدي، أبو النضر البصري:** ثقة في هذا الحديث.
2. **محمد بن إسحاق بن يسار:** صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية أحمد بن حنبل، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.
3. **مجاهد بن جَبْر، أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة إمام في التفسير وفي العلم"[3]، وله مراسيل[4]، وليس حديثه هذا منها.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل محمد بن إسحاق، وقد حسنه الألباني[5] وشعيب الأرنؤوط[6].

الحديث السادس عشر

(16) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يَخْرُجْ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ، كَاشِفَيْنِ عَنْ عَوْرَتِهِمَا، يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَمْقُتُ عَلَى ذَلِكَ".

قال النَّوَوِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُمَا، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ[7].

---

(1) سنن ابن ماجه (117/1)، برقم (325).

(2) مسند أحمد (157/23)، برقم (14872).

(3) تقريب التهذيب (ص:520).

(4) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:203)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:273)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:294).

(5) انظر: صحيح سنن أبي داود، للألباني (36/1).

(6) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأنؤوط وآخرين (157/23).

(7) المجموع شرح المهذب (87/2، 88).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عُبَيْد اللهِ بن عُمَرَ بن مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابن مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بن عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالِ بن عِيَاضٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا يَخْرُجْ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَنْ عَوْرَتِهِمَا يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يَمْقُتُ عَلَى ذَلِكَ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا لَمْ يُسْنِدْهُ إِلَّا عِكْرِمَةُ بن عَمَّارٍ[1].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[2]، والنسائي[3]، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، والنسائي[4] والحاكم[5]، من طريق سفيان الثوري، وابن ماجه[6] من طريق عَبْد اللهِ بن رجاء، ثلاثتهم عن عكرمة بن عمار به بنحوه، وأخرجه الحاكم[7] من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً.

دراسة رجال الإسناد:

1. عكرمة بن عَمَّار العجلي، أبو عَمَّار اليمامي:

وثقه وكيع بن الجراح[8]، وابن مَعِين[9]، والعجلي[10]، والدَّارَقُطْنِي[11]، وقال ابْنُ المديني: "كان عند أصحابنا ثقة ثبت"[12]، وقال الذهبي: "ثقة إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطرب"[13]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "صدوق، ليس به بأس"[14]، وقال أبو حاتم: "كان صدوقاً، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط"[15]،

(1) سنن أبي داود (4/1)، برقم (15).
(2) مسند أحمد (412/17)، برقم (11310).
(3) السنن الكبرى، للنسائي (86/1)، برقم (37).
(4) المرجع السابق (86/1)، برقم (36).
(5) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (260/1)، برقم (559).
(6) سنن ابن ماجه (123/1)، برقم (342).
(7) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (260/1)، برقم (560).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (10/7).
(9) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (123/4).
(10) معرفة الثقات، للعجلي (144/2).
(11) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:56).
(12) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:133).
(13) الكاشف، للذهبي (33/2).
(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (11/7).
(15) المرجع السابق والصفحة نفسها.

وتبعه ابن حجر[1]، وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[2]، وقال أحمد بن حنبل: "مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس بن سلمة صالح"[3].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، وحديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب، وهو مدلس لا بد من تصريحه بالسماع، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تابعه الأوزاعي وإن كانت متابعته مرسلة، فقد أثبتت أن الحديث من حديث يحيى بن أبي كثير.

2. **يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت؛ لكنه يدلس ويرسل"[4]، وعَدَّه في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وقال: "كثير الارسال، ويقال: لم يصح له سماع من صحابي، ووصفه النسائي[5] بالتدليس"[6].

   خلاصة القول فيه: ثقة يرسل كثيراً[7]، وليس حديثه هذا من مراسيله.

3. **هلال بن عِيَاضٍ:** قال ابْنُ حجر: "عِيَاض بن هلال، وقيل: ابن أبي زهير الأنصاري، وقال بعضهم: هلال بن عِيَاض، وهو مرجوح، مجهول، تفرد يحيى بن أبي كثير بالرواية عنه"[8].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لجهالة هلال بن عياض، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسن الإسناد تبعاً للحاكم والذهبي في تصحيحها للحديث، وقول الحاكم: "عِيَاضُ بن هِلَالٍ الْأَنْصَارِيُّ شَيْخٌ مِنَ التَّابِعِينَ مَشْهُورٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ"[9]. وجزء من الحديث حسن لغيره؛ ألا وهو النهي عن كشف العورة، وذلك لشواهده الصحيحة، منها ما أخرجه مسلم[10] عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ

---

(1) تقريب التهذيب (ص:396).
(2) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:42).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (10/7).
(4) تقريب التهذيب (ص:596).
(5) ذكر المدلسين، للنسائي (ص:121).
(6) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:36).
(7) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:240)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:299)، تُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:346).
(8) تقريب التهذيب (ص:437).
(9) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (260/1).
(10) صحيح مسلم (266/1)، برقم (338).

رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ".

الحديث السابع عشر

(17) قال الشِّيْرَازِيُّ: عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مُغَفَّلٍ[1] رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ[2]، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ[3] مِنْهُ".

قال النَّوَوِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمْ، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.[4]

قال أحمد بن حنبل: حَدَّثَنَا عبد الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مُغَفَّلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[6] بنحوه، وابن ماجه[7] مختصراً، من طريق عبد الرزاق، والترمذي[8] والنسائي[9] مختصراً، من طريق عَبْدِ اللهِ بن المبارك، كلاهما عن معمر به،

---

(1) هو عَبْدِ اللهِ بن مُغَفَّلِ بن عبد نَهْمِ بن عَفِيفٍ، يُكنى أَبَا سَعِيدٍ، وَقِيلَ: أَبُو زِيَادٍ، وكان ممن بايع تحت الشجرة يوم الحديبية، فِيهِ نَزَلَتْ: {وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ...}الْآيَةَ، [التوبة: 92]، ولم يزل بالمدينة، ثم تحول إلى البصرة، فنزلها حتى مات بها سنة (60هـ) وقيل: (61هـ). انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (13/9)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1780/4).

(2) المُسْتَحَمّ: الْمَوْضِعُ الَّذِي يُغْتَسل فِيهِ بالحَميم، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: الْمَاءُ الحارُّ، ثُمَّ قِيلَ للاغتِسال بأيِّ مَاءٍ كَانَ: اسْتِحْمَامٌ. وَإِنَّمَا نُهي عَنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْلَك يَذْهَب فِيهِ البَوْل، أَوْ كَانَ الْمَكَانُ صُلْبا فيُوهِم المُغْتَسِلَ أَنَّهُ أَصَابَهُ مِنْهُ شَيْءٌ فيَحْصُل مِنْهُ الوَسْواس. النهاية، لابن الأثير (445/1).

(3) الْوَسْوَاس: حَدِيثُ النَّفْسِ، وَفِى مَعْنَاهُ تَأْوِيلَانِ، قِيلَ: لِأَنَّهُ يُخَيَّلُ إِلَى الْمُتَوَضِّىءِ أَنَّهُ تَرَشَّشَ عَلَيْهِ، فَلَا يَزَالُ مَعَهُ الْوَسْوَاسِ مِنْ ذلِكَ، وَقِيلَ: إِنَّهُ بِنَفْسِهِ يُثْبِتُ الْوَسْوَاسِ فِي الْقَلْبِ. النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ، لبَطَّالِ الرَّكْبِيِّ (38/1).

(4) المجموع شرح المهذب (91/2).

(5) مسند أحمد (180/34)، برقم (20569).

(6) سنن أبي داود (7/1)، برقم (27).

(7) سنن ابن ماجه (111/1)، برقم (304).

(8) سنن الترمذي (32/1)، برقم (21).

(9) سنن النسائي (34/1)، برقم (36).

وأخرجه ابن أبي شيبة[1]، وأبو يعلى المَوْصِلِيّ[2]، من طريق عُقْبَةَ بن صَهْبَانَ، عن عَبْد اللهِ بن مُغَفَّلٍ به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد الرزاق بن هَمَّام بن نافع الحِمْيَرِيُّ مولاهم، أبو بكر الصنعاني:** قال ابْنُ حجر: "ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع"[3].

تغيره: قال أحمد بن حنبل: "أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع"[4]، وقال: "وزاد من سمع من الكتب فهو أصح"[5].

تشيعه: رماه بالتشيع العجلي[6] وابن حِبَّانَ[7] وغيرهما، لكن تشيعه لم يسقط الاحتجاج به كما ورد عن ابن مَعِين[8] وأحمد بن حنبل[9]، بل إن عبد الرزاق نفسه قال: "الرافضي كافر"، وقال: "أفَضِّلُ الشيخين بتفضيل عليٍّ إياهما على نفسه، ولو لم يفضلهما لم أفضلهما، كفى بي إزراء أن أحب عَلِيًّا ثم أخالف قوله"[10]، لذا قال ابْنُ عَدِيٍّ: "رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم، وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً، إلاَّ أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به، إلاَّ أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير"[11].

---

(1) مصنف ابن أبي شيبة (106/1)، برقم (1201).

(2) معجم أبي يعلى الموصلي (ص:62)، برقم (36).

(3) تقريب التهذيب (ص:354).

(4) تاريخ دمشق، لابن عساكر (169/36).

(5) تهذيب التهذيب (311/6).

(6) معرفة الثقات، للعجلي (93/2).

(7) الثقات، لابن حِبَّانَ (412/8).

(8) تهذيب التهذيب (313/6).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (59/2).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (540/6).

(11) المرجع السابق (545/6).

تدليسه: قال ابْنُ حجر: "متفق على تخريج حديثه، وقد نسبه بعضهم إلى التدليس، وقد جاء عن عبد الرزاق التَّبَرِّي من التدليس"، وعَدَّه في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[1].

خلاصة القول فيه: ثقة تغير بأخرة، وله مناكير في التشيع، وهو ثقة في هذا الحديث فقد رواه عنه أحمد بن حنبل.

2. **معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت فاضل؛ إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة"[2].

خلاصة القول فيه: ثقة له أوهام. وليس هذا الحديث منها.

3. **أشعث بن عَبْد اللهِ بن جابر الحُدَّانِيُّ الأَزْدِيُّ البصري:**

وثَّقَه ابنُ مَعِين، والنسائي[3]، والذهبي[4]، وقال أحمد بن حنبل: "ما أرى به بَأْساً"[5]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[6]، وقال أبو حاتم: "شيخ"[7]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "يُعتبر به"[8].

خلاصة القول فيه: صدوق.

4. **الحسن بن أبي الحسن البصري:** قال ابْنُ حجر: "ثقة[9]، من سادات التابعين رأى عثمان وسمع خطبته، ورأى علياً ولم يثبت سماعه منه، كان مكثراً من الحديث، ويرسل كثيراً[10] عن كل أحد، وصفه بتدليس الإسناد النسائي[11] وغيره"، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[12].

---

(1) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:34).

(2) تقريب التهذيب (ص:541).

(3) تهذيب الكمال (273/3).

(4) الكاشف، للذهبي (253/1).

(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (484/2).

(6) تقريب التهذيب (ص:113).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (274/2).

(8) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:17).

(9) تقريب التهذيب (ص:160).

(10) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:31 وما بعدها)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:162 وما بعدها).

(11) انظر: ذكر المدلسين، للنسائي (ص:41).

(12) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:29).

خلاصة القول فيه: ثقة يرسل كثيراً، وذكر أحمد بن حنبل أنه سمع من عَبْد اللهِ بن مغفل[1].

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون أشعث بن عبد الله صدوقاً، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة التي أخرجها ابن أبي شيبة وأبو يعلى المَوْصِلِيّ.

الحديث الثامن عشر

(18) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيْثٌ حَسَنٌ، عن سَهْلِ بن سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ[2] رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الِاسْتِطَابَةِ فَقَالَ: "أَوَلَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ، حَجَرَيْنِ لِلصَّفْحَتَيْنِ وَحَجَراً لِلْمَسْرُبَةِ[3]". رواه الدَّارَقُطْنِي وَالْبَيْهَقِيُّ وَقَالَا: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ[4].

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: أخبرنا عَلِيُّ بن أَحْمَدَ بن الْهَيْثَمِ الْعَسْكَرِيُّ، نا عَلِيُّ بن حَرْبٍ، نا عَتِيقُ بن يَعْقُوبَ الزُّبَيْرِيُّ، نا أُبَيُّ بن الْعَبَّاسِ بن سَهْلِ بن سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ سَهْلِ بن سَعْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الِاسْتِطَابَةِ فَقَالَ: "أَوَلَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ، حَجَرَيْنِ لِلصَّفْحَتَيْنِ وَحَجَراً لِلْمَسْرُبَةِ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني[6]، والبيهقي[7]، من طريق عَتِيق بن يعقوب به بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

أُبَيُّ بن العباس بن سهل بن سعد الأنصاري السَّاعِدِيُّ: قال ابْنُ حجر: "فيه ضعف"[8].

---

(1) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:45).

(2) هو سَهْلُ بن سَعْدِ بن مَالِكٍ السَّاعِدِيُّ، يُكنى أَبَا الْعَبَّاسِ، وَقِيلَ: أَبُو يَحْيَى، وكان اسْمُهُ حَزْنًا فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَهْلًا، وكان عمره يوم تُوُفِّيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسَةَ عَشَرَ سَنَةً، وَتُوُفِّيَ سَنَةَ (88هـ) وقيل: (91هـ)، وهو آخِرُ الصَّحَابَةِ مَوْتًا بِالْمَدِينَةِ. انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1312/3).

(3) الصَّفْحتان: ناحِيَتا المَخرَج، وصَفْحَةُ كُلّ شيء جَانِبُه، والمَسْرُبَةُ مَجْرَى الغَائط، وسُمّي مَسْرُبةً لأنّهُ مُمِرُّ الحَدَثِ ومُسِيلُه. غريب الحديث، للخطابي (650/1).

(4) المجموع شرح المهذب (106/2).

(5) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (88/1)، برقم (153).

(6) المعجم الكبير، للطبراني (121/6)، برقم (5697).

(7) السنن الكبرى، للبيهقي (183/1)، برقم (553).

(8) تقريب التهذيب (ص:96).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لأن أُبَيّ بن العباس متفق على ضعفه، والحديث ضعيف يرتقي إلى الحسن لغيره بشواهده الصحيحة، ومنها ما أخرجه البخاري[1] عن عَبْد اللهِ بن مسعود قال: "أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الغَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلاَثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ" وَقَالَ: "هَذَا رِكْسٌ".

الحديث التاسع عشر

(19) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ "كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا أَتَى الْخَلَاءَ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ، فَاسْتَنْجَى، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِإِنَاءٍ آخَرَ فَتَوَضَّأَ". رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَغَيْرُهُمْ وَهُوَ حَدِيْثٌ حَسَنٌ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بن خَالِدٍ، حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بن عَامِرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ –وَهَذَا لَفْظُهُ– (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عَبْدِ اللهِ يَعْنِي الْمُخَرِّمِيَّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ[3]، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ، أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فِي تَوْرٍ[4] أَوْ رَكْوَةٍ[5] فَاسْتَنْجَى"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: "ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِإِنَاءٍ آخَرَ فَتَوَضَّأَ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُ الْأَسْوَدِ بن عَامِرٍ أَتَمُّ[6].

---

(1) صحيح البخاري (43/1)، برقم (156).

(2) المجموع شرح المهذب (112/2).

(3) هو وكيع بن الجَرَّاحِ بن مَلِيْحِ الرُّؤَاسِيُّ. تهذيب الكمال (462/30).

(4) التَوْرُ: إناء صغير من صُفْرٍ –يعني نُحَاس– أو حجارة، يُشرب منه، وقد يُتوضأ منه، ويؤكل منه الطعام. انظر: مجمع بحار الأنوار، للفَتَّنِيِّ (275/1).

(5) الرَّكوةُ: شبه تَوْرٍ تكون من أدم يُسقى فيها، ويُحلب، ويتوضأ. انظر: العين، للخليل (402/5).

(6) سنن أبي داود (12/1)، برقم (45).

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[1]، وابن ماجه[2]، وأحمد بن حنبل[3]، من طريق شريك به بنحوه، وأخرجه أحمد[4] من طريق أَبَان الْبَجَلِيِّ، عن مولى لأبي هريرة، عن أبي هريرة به بزيادة.

دراسة رجال الإسناد:

1. شَرِيكُ بن عَبْد اللهِ النَّخْعِيُّ الكوفي القاضي:

قال ابْنُ المبارك: "شريك أعلم بحديث الكوفيين من سفيان الثوري"[5]، وقال مَرَّة: "ليس حديثه بشَيْءٍ"[6]، ووثَّقَه ابنُ مَعِين[7] وزاد: "من يسأل عنه؟"[8]، وقال مَرَّة: "ثقة، إلا أنه كان لا يتقن ويغلط، ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة"[9]، وقال مَرَّة: "هو صدوق ثقة، إلا أنه إذا خولف فغيره أحب إلينا منه"[10]، ووثقه العجلي وزاد: "حسن الحَدِيث"[11]، وقال النَّسَائي: "ليس به بأس"[12]، وقال ابْنُ سعد: "ثِقَة مَأْمُون، كَثِيرُ الْحَدِيثِ، وَكَانَ يَغْلَطُ كَثِيرًا"[13]، وقال أبو داود: "ثقة، يخطئ على الأعمش، زهير وإسرائيل فوقه"[14]، وقيل لابن مَعِين: "شريك أحب إليك في أبي إسحاق أو إسرائيل؟" فقال: "شريك أحب إليَّ، وهو أقدم"، فقيل: "فشريك أحب إليك في

(1) سنن النسائي (45/1)، برقم (50).

(2) سنن ابن ماجه (128/1)، برقم (358).

(3) مسند أحمد (467/13)، برقم (8104).

(4) المرجع السابق (319/14)، برقم (8695).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (366/4).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (11/5).

(7) من كلام أبي زكريا يحيى بن مَعِين في الرجال، رواية ابن طَهْمَانَ (ص:36).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (367/4).

(9) تاريخ بغداد، للخطيب (384/10).

(10) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(11) معرفة الثقات، للعجلي (453/1).

(12) تهذيب الكمال (472/12).

(13) الطبقات الكبير، لابن سعد (499/8).

(14) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (173/1).

منصور أو أبو الأحوص؟" فقال: "شريك أعلم به"[1]، وقال مَرَّة: "إِسْرَائِيل أثبت حَدِيثاً من شريك"[2].

وقال أحمد بن حنبل: "سمع شريك من أبي إسحاق قديماً، وشريك في أبي إسحاق أثبت من زهير، وإسرائيل، وزكريا"[3]، وقال مَرَّة: "شريك عَن أبي إِسْحَاق، قَالَ: كَانَ ثبتاً فِيهِ"[4].

وقال أبو حاتم: "صدوق، وقد كان له أغاليط"[5]، وقال مَرَّة: "لا يحتج بحديثه"[6]، وسئل أبو زُرْعَةَ عن شريك: "يحتج بحديثه؟" فقال: "كان كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحياناً"، فقيل له: "إن شريكاً حدث بواسط بأحاديث بواطيل"، فقال أبو زُرْعَةَ: "لا تقل: بواطيل"[7]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه؛ فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة"[8]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "الغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة؛ إنما أتي فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف"[9].

وقال صالح جزرة: "صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، وقلما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتج به"[10]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "ليس بِالْقَوِيِّ فِيمَا يَتَفَرَّدُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[11]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة"[12]، وقَالَ أَبُو عُبَيْد اللهِ وزير المهدي لِشَرِيك القَاضِي: "أردْت أَن أسمع مِنْك أَحَادِيث"، فَقَالَ: "قد اخْتلطت عَليّ أحاديثي،

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (367/4).

(2) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (65/4).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (366/4).

(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (251/1).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (367/4).

(6) تاريخ بغداد، للخطيب (384/10).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (367/4).

(8) الثقات، لابن حِبَّانَ (444/6).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (35/5).

(10) تاريخ بغداد، للخطيب (384/10).

(11) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (150/2).

(12) تقريب التهذيب (ص:266).

وَمَا أَدْرِي كَيفَ هِيَ"، فألح عَلَيْهِ أَبُو عُبَيْد اللهِ، فَقَالَ: "حَدثنَا بِمَا تحفظ ودع مَا لَا تحفظ"، فَقَالَ: "أَخَاف أَن تجرح أحاديثي، وَيضْرب بهَا وَجْهي"[1].

وقال يَحْيى القَطَّان: "رأيتُ تخليطاً في أصول شَرِيك"[2]، وقيل له: "إنما خلط شريك بآخرة"، فقال: "ما زال مخلطاً"[3]، وقال ابْنُ مَعِين: "أتيته بالكوفة فإذا هو لا يدري"[4]، وقال أبو الوليد الطيالسي: "كان شريك يحدث بشيء يسبق إلى نفسه، لا يرجع إلى كتاب"[5]، وقال إبْرَاهِيم بن سَعِيد الْجَوْهَرِيُّ: "أخطأ شَرِيك في أربع مِئَة حديث"[6].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ، وهو ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له متابعة تنفعه، ومتابعة أبان البجلي ضعيفة لأن مولى أبي هريرة لا يُعرف.

2. إبراهيم بن جرير بن عَبْد اللهِ الْبَجَلِيُّ:

اتفق ابن مَعِين[7] وأبو حاتم[8] وغيرهم أنه لم يسمع من أبيه، بل قال ابْنُ سعد: "وُلد بعد موت جرير"[9]، وهو يروي عن أبيه بالعنعنة لكن جاءت روايات عنه يصرح فيها بالسماع فضُعِّف لأجل ذلك، قال ابْنُ عَدِيٍّ: "لم يضعف في نفسه، إنما قيل: لم يسمع من أبيه شيئاً، وأحاديثه مستقيمة تكتب"[10]، وقال الذهبي: "صدوق، ضعف حديثه جاء من جهة الانقطاع لا من قبل الحفظ"[11]، وبنحوه قال ابْنُ حجر[12]. وذكر أبو زُرْعَةَ أن روايته عن علي مرسلة[13].

خلاصة القول فيه: صدوق، روايته عن علي وأبيه مرسلة.

---

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (69/4)، وتاريخ بغداد، للخطيب (384/10).
(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (10/5).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (366/4).
(4) تاريخ بغداد، للخطيب (384/10).
(5) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (12/5).
(7) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (69/4).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (91/2).
(9) الطبقات الكبير، لابن سعد (414/8).
(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (419/1).
(11) ميزان الاعتدال، للذهبي (25/1).
(12) تقريب التهذيب (ص:88).
(13) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:11).

3. **أبو زُرْعَةَ بن عمرو بن جَرِير بن عَبْد اللهِ البَجَلِيُّ الكوفي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة"[1].

قال أبو حاتم: "لا أظن أبا زُرْعَة أدرك سعداً"[2] يعني ابن أبي وقاص، وذكر المزي أن حديثه عن عمر بن الخطاب وأبي ذر الغفاري مرسل[3].

خلاصة القول فيه: ثقة له مراسيل، وحديثه هذا ليس منها.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، والحديث ضعيف يرتقي إلى الحسن لغيره بشواهده الصحيحة، منها ما أخرجه البخاري[4] عن أَنَس بن مَالِكٍ، قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، أَجِيءُ أَنَا وَغُلاَمٌ، مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ، يَعْنِي يَسْتَنْجِي بِهِ"، وما أخرجه[5] عن مَيْمُونَةَ قَالَتْ: "وَضَعْتُ لِرَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ مَذَاكِيرَهُ، ثُمَّ دَلَكَ يَدَهُ بِالأَرْضِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ...".

الحديث العشرون

(20) قال الشِّيْرَازِيُّ: رُوِيَ "أَنَّهُ أَسْلَمَ قَيْسُ بن عَاصِمٍ[6]، فَأَمَرَهُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَغْتَسِلَ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ قَيْسِ بن عَاصِمٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، مِنْ رِوَايَةِ قَيْسِ بن عَاصِمٍ هَذَا، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.[7]

---

(1) تقريب التهذيب (ص:641).

(2) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:126).

(3) تهذيب الكمال (323/33).

(4) صحيح البخاري (42/1)، برقم (150).

(5) صحيح البخاري (61/1)، برقم (265).

(6) هو قَيْسُ بن عاصم بن سِنَانِ من بني تَمِيمٍ، يُكنى أَبَا عَلِيٍّ، ويُقَالُ: أَبو قَبِيصَةَ، سَيِّدُ أَهْلِ الْوَبَرِ وَأَكْثَرُهُمْ مَالًا وَوَلَدًا، وكان قد حَرَّمَ الخمر في الجاهلية. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (35/9)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2302/4).

(7) المجموع شرح المهذب (152/2).

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الأَغَرِّ بن الصَّبَّاحِ، عَنْ خَلِيفَةَ بن حُصَيْنٍ، عَنْ قَيْسِ بن عَاصِمٍ، "أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[2] بنحوه، والنسائي[3] بلفظه، من طريق سفيان الثوري به.

دراسة رجال الإسناد:

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري: قال ابنُ حجر: "ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس"[4]، وصفه النسائي[5]، والعلائي[6] بالتدليس، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، بعدما نقل قول البخاري: "ما أقل تدليسه"[7].

خلاصة القول فيه: ثقة حجة.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسَّن الحديث لتوسطه في خَليفة بن حُصَين، لأنه لم يوثقه قبل ابن حجر[8] -فيما وقفتُ عليه- سوى النسائي[9]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[10].

الحديث الحادي والعشرون

(21) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ تَنَاشُدِ الْأَشْعَارِ فِي الْمَسْجِدِ". حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

---

(1) سنن الترمذي (502/2)، برقم (605).
(2) سنن أبي داود (98/1)، برقم (355).
(3) سنن النسائي (109/1)، برقم (188).
(4) تقريب التهذيب (ص:244).
(5) ذكر المدلسين، للنسائي (ص:123).
(6) جامع التحصيل، للعلائي (ص:106).
(7) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:32).
(8) تقريب التهذيب (ص:195).
(9) تهذيب الكمال (313/8).
(10) (209/4).

قال النسائي: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ[2] قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بن سَعْدٍ، عَنِ ابن عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ تَنَاشُدِ الْأَشْعَارِ فِي الْمَسْجِدِ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[4]، والترمذي[5]، وابن ماجه[6]، وأحمد بن حنبل[7]، من طرق عن محمد بن عَجْلَانَ به بزيادة.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن عَجْلَانَ:** ثقة في هذا الحديث فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية أحمد بن حنبل.
2. **عمرو بن شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:** صدوق.
3. **شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:** صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، حسنه شعيب الأرنؤوط[8].

الحديث الثاني والعشرون

(22) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا قَالَتْ: "كَانَتْ النُّفَسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا". حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا[9].

قال الترمذي: حَدَّثَنَا نَصْرُ بن عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا شُجَاعُ بن الوَلِيدِ أَبُو بَدْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بن عبد الأَعْلَى، عَنْ أَبِي سَهْلٍ[10]، عَنْ مُسَّةَ الأَزْدِيَّةِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: "كَانَتْ النُّفَسَاءُ تَجْلِسُ

---

(1) المجموع شرح المهذب (177/2).

(2) هو قُتَيْبَةُ بن سَعِيد بن جميل الثقفي، أبو رجاء البَلْخِيُّ. تهذيب الكمال (523/23).

(3) سنن النسائي (48/2)، برقم (715).

(4) سنن أبي داود (283/1)، برقم (1079).

(5) سنن الترمذي (139/2)، برقم (322).

(6) سنن ابن ماجه (247/1)، برقم (749).

(7) مسند أحمد (257/11)، برقم (6676).

(8) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأنؤوط وآخرين (257/11).

(9) المجموع شرح المهذب (525/2).

(10) هو كَثِيرُ بن زِيَاد البُرْسَانِيُّ الأَزْدِيُّ الْعَتَكِيُّ البَصْرِيُّ. تهذيب الكمال (112/24).

عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَكُنَّا نَطْلِي وُجُوهَنَا بِالوَرْسِ[1] مِنَ الكَلَفِ[2]"[3].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[4] من طريق زهير بن معاوية، وابن ماجه[5] من طريق شجاع بن الوليد، كلاهما عن علي بن عبد الأعلى به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **شجاع بن الوليد بن قيس، أبو بدر السَّكُوْنِيُّ الكوفي:**

وثَّقَه ابنُ مَعِين[6]، وابن نُمير[7]، وقال أحمد بن حنبل: "كان شيخاً صالحاً، صدوقاً كتبنا عنه قديماً"[8]، وقال مَرَّة: "أَرْجُو أَن يكون صَدُوقًا"[9]، وقال العجلي[10] وأبو زُرْعَةَ[11]: "لا بأس به"، وقال ابْنُ حجر: "صدوق ورع له أوهام"[12]، وقال أبو حاتم: "لين الحديث، شيخ ليس بالمتين، لا يحتج به، إلا أن عنده عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح"، وقال: "روى حديث قابوس في العرب، هو حديث منكر"[13].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

(1) الوَرْس: صِبْغٌ أصفر يُؤتى به من اليمن، وهو حار يابس في الدرجة الثانية، وإذا لطخ على الجسد أذهب الكلَفَ، والبَهَقَ الأبيض، والحَكَّة. شمس العلوم، لنشوان الحِمْيَرِيِّ (7123/11).

(2) الكَلَفُ: شَيْءٌ يَعْلُو الوجه فَيُغَيِّرُ بَشَرَتَهُ. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (136/5).

(3) سنن الترمذي (256/1)، برقم (139).

(4) سنن أبي داود (83/1)، برقم (311).

(5) سنن ابن ماجه (213/1)، برقم (648).

(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (270/3).

(7) تهذيب التهذيب (314/4).

(8) تاريخ بغداد، للخطيب (342/10).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي (ص:94).

(10) معرفة الثقات، للعجلي (450/1).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (379/4).

(12) تقريب التهذيب (ص:264).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (379/4).

2. علي بن عبد الأعلى الثَّعْلَبِيُّ الكوفي، أبو الحسن الأَحْوَلُ:

وثقه البخاري[1]، والترمذي[2]، وذكرهِ ابن حِبَّانَ في الثقات[3]، وقال أحمد بن حنبل[4]، والنسائي[5]: "ليس به بأس"، وقال ابْنُ حجر: "صدوق ربما وهم"[6]، وقال أبو حاتم[7] والدَّارَقُطْنِي[8]: "ليس بقوي".

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. مُسَّةُ الأَزْدِيَّةُ، أم بُسَّةَ:

قال الخطابي: "حديث مُسة أثنى عليه محمد بن إسماعيل –البخاري– وقال: مسة هذه أزدية، واسم أبي سهل كثير بن زياد وهو ثقة، وعلي بن عبد الأعلى ثقة"[9]، وقال ابن الملقن عن حديثها هذا: "أَقل أَحْوَاله أَن يكون حسناً"[10]، قال ابْنُ حجر: "مقبولة"[11]، وذكرها الذهبي في المجهولات في ميزان الاعتدال، ونقل عن الدَّارَقُطْنِي قوله فيها: "لا يُحتج بها"[12].

خلاصة القول فيها: حديثها حسن.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل مُسَّة، وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي[13]، وقال الألباني: "إسناده حسن صحيح"، ثم قال: "هذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى"[14].

---

(1) سنن الترمذي (257/1).
(2) المرجع السابق (20/5).
(3) (214/7).
(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (283/3).
(5) تهذيب الكمال (45/21).
(6) تقريب التهذيب (ص:403).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (196/6).
(8) علل الدَّارَقُطْنِي (185/1).
(9) معالم السنن، للخطابي (95/1).
(10) البدر المنير، لابن الملقن (141/3).
(11) تقريب التهذيب (ص:753).
(12) ميزان الاعتدال، للذهبي (610/4).
(13) انظر: المستدرك على الصحيحين، للحاكم (282/1).
(14) صحيح سنن أبي داود، للألباني (117/2).

الحديث الثالث والعشرون

(23) قال الشِّيْرازِيُّ: لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَنَزَّهُوا مِنْ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ"

قال النَّوَوِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عبد بن حُمَيْدٍ، شَيْخُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي مُسْنَدِهِ، مِنْ رِوَايَةِ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، بِإِسْنَادٍ كُلُّهُمْ عُدُولٌ ضَابِطُونَ بِشَرْطِ الصَّحِيحَيْنِ، إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا وهو أبو يحيى الْقَتَّاتُ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَجَرَّحَهُ الْأَكْثَرُونَ، وَوَثَّقَهُ يَحْيَى بن مَعِين فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ، وَقَدْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَلَهُ مُتَابِعٌ عَلَى حَدِيثِهِ، وَشَوَاهِدُ يَقْتَضِي مَجْمُوعُهَا حُسْنَهُ، وَجَوَازَ الِاحْتِجَاجِ بِهِ.[1]

قال عبد بن حُمَيْد: أَخْبَرَنَا عُبَيْد اللهِ بن مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ[2]، عَنْ أَبِي يَحْيَى، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْبَوْلِ، فَتَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه الطحاوي[4]، والحاكم[5]، من طريق إسرائيل بن يونس به بنحوه، وأخرجه الطبراني[6] من طريق العوام بن حَوْشَبٍ، عن مجاهد به بنحوه، وأخرجه البخاري[7] من طريق مجاهد، ومسلم[8] من طريق طاوس، كلاهما عن ابن عباس به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. أبو يحيى الْقَتَّاتُ الكوفي:

وثقه ابن معين[9]، وقال مرة: "لم يكن به بأس، ثقة"[10]، وقال البزار: "لا نَعْلَمُ به

---

(1) المجموع شرح المهذب (547/2، 548)، وانظر: (132/3).

(2) هو إسرائيل بن يونس بن أَبي إسحاق الهمداني السبيعي. تهذيب الكمال (515/2).

(3) المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص:215)، برقم (642).

(4) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (189/13)، برقم (5194).

(5) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (293/1)، برقم (654).

(6) المعجم الكبير، للطبراني (79/11)، برقم (11104).

(7) صحيح البخاري (53/1)، برقم (216).

(8) صحيح مسلم (240/1)، برقم (292).

(9) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص:247).

(10) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (97/1).

بَأْسًا"[1]، وبنحوه قال الفسوي[2]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[3]، وسئل أحمد بن حنبل عنه فقال: "رَوَى عَنْهُ إِسْرَائِيلُ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ جِدًّا، وَأَمَّا حَدِيثُ سُفْيَانَ عَنْهُ فَمُقَارِبَةٌ"، فقيل له: "فَهَذَا مِنْ قِبَلِ إِسْرَائِيلَ؟"، فقَالَ: "أَيَّ شَيْءٍ أَقْدِرُ أَقُولُ لِإِسْرَائِيلَ؟"، ثُمَّ قَالَ: "إِسْرَائِيلُ مِسْكِينٌ، مِنْ أَيْنَ يَجِيءُ بِهَذِهِ؟"، ثُمَّ قَالَ: "هُوَ ذَا حَدِيثُهُ عَنْ غَيْرِهِ، أَيْ أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ أَبِي يَحْيَى، فَلَمْ يَجِئْ بِمَنَاكِيرَ، أَيْ هَذَا مِنْ قِبَلِ أَبِي يَحْيَى"[4]، وقال الذهبي: "فيه لين"[5]، وقال ابن حجر: "لين الحديث"[6]، وقال ابن سعد: "فيه ضعف"[7]، وضعفه ابن معين[8] مرة، وأحمد بن حنبل[9]، والذهبي[10] مرة.

خلاصة القول فيها: مقبول إذا تُوبع؛ وإلا فلين الحديث، وقد تُوبع في هذا الحديث.

2. مجاهد بن جَبْر، أبو الحجاج المكي: ثقة، حديثه عن ابن عباس متصل.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لأجل أبي يحيى القتات، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات التي أخرجها البخاري ومسلم والطبراني.

---

(1) مسند البزار (168/11).

(2) المعرفة والتاريخ، للفسوي (102/3).

(3) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:116).

(4) الضعفاء الكبير، للعقيلي (330/2).

(5) ميزان الاعتدال، للذهبي (559/2).

(6) تقريب التهذيب (ص:684).

(7) الطبقات الكبير، لابن سعد (458/8).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (361/3).

(9) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (51/2).

(10) ميزان الاعتدال، للذهبي (30/2).

الحديث الرابع والعشرون

(24) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى عَلِيٌّ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي بَوْلِ الرَّضِيعِ: "يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الجَارِيَةِ، وَيُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الغُلَامِ".

قال النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ، فَحَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَالْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.[1]

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بن هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَرْبِ بن أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ[2]، عَنْ عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي بَوْلِ الغُلَامِ الرَّضِيعِ: "يُنْضَحُ بَوْلُ الغُلَامِ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الجَارِيَةِ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[4]، وابن ماجه[5]، والحاكم[6]، من طريق معاذ بن هشام، وأحمد بن حنبل[7] عن عبد الصمد بن عبد الوارث، كلاهما عن هشام به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **معاذ بن هشام بن أبي عَبْد اللهِ الدَّسْتُوَائِيُّ[8] البصري:**

وثَّقَه ابنُ قانع[9]، وسئل ابن مَعِين: "معاذ بن هشام في شعبة أثبت أو غندر؟"، فقال:

---

(1) المجموع شرح المهذب (589/2).

(2) هو أَبُو الأسود الدِّيْلِيُّ، ويُقال: الدُّؤَلِيُّ البَصْرِيّ، قاضيها، اسمه: ظالم بن عَمْرو، وقيل غير ذلك. تهذيب الكمال (37/33).

(3) سنن الترمذي (509/2)، برقم (610).

(4) سنن أبي داود (103/1)، برقم (378).

(5) سنن ابن ماجه (174/1)، برقم (525).

(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (270/1)، برقم (587).

(7) مسند أحمد (7/2)، برقم (563).

(8) الدَّسْتُوَائِيُّ: بفتح الدال وسكون السين المهملتين، وضم التاء ثالث الحروف، وفتح الواو، وفي آخره الألف، ثم الياء آخر الحروف، هذه النسبة إلى بلدة من بلاد الأهواز يقال لها: دَسْتُوَا، وإلى ثياب جلبت منها. الأنساب، للسمعاني (476/2).

(9) تهذيب التهذيب (196/10).

"ثقة وثقة"[1]، وقال مَرَّة: "صدوق ليس بحجة"[2]، وقال مَرَّة: "ليس بذاك القوي"[3]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان من المتقنين"[4]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق ربما وهم"[5]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "لمعاذ بن هشام عَن قَتَادَة حديث كثير، ولمعاذ عن غير أبيه أحاديث صالحة، وهو ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه صدوق"[6]، وقال أحمد بن حنبل: "كان في كتاب أبيه ليس المعاصي من القدر، قال: فحج، فقال الحميدي: لا تسمعوا من هذا القدري شيئاً"[7].

خلاصة القول فيه: صدوق ربما وهم، رُمي بالقدر لأجل أبيه، ولا يضر حديث أبيه قوله بالقدر، ومعاذ مثله، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تابعه عبد الصمد بن عبد الوارث.

2. **هشام بن أبي عَبْد اللهِ سَنْبَرِ، الدَّسْتُوَائِيُّ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر"[8].

قوله بالقدر: قال ابْنُ عُلَيَّةَ: "إنه يرى شَيْئًا من الْقدر"[9]، وزاد ابن مَعِين[10]، والجُوْزْجَانِيُّ[11]، والعجلي[12] أنه لم يكن يدعو إليه، ولا يؤثر ذلك على حديثه، ونفى ابن المديني[13] رجوعه عَنْ القدر قبل موته، واكتفى ابن سعد[14] والذهبي[15] بذكر "أنه كان يُرمى بالقدر"، وكلهم اتفقوا على توثيقه.

خلاصة القول فيه: ثقة ثبت، ولا يضر حديثه قوله بالقدر.

3. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (250/8).
(2) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (263/4).
(3) تهذيب التهذيب (196/10).
(4) الثقات، لابن حِبَّانَ (177/9).
(5) تقريب التهذيب (ص:536).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (186/8).
(7) تهذيب التهذيب (196/10).
(8) تقريب التهذيب (ص:573).
(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عبدالله (68/2).
(10) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (139/4).
(11) أحوال الرجال، للجُوْزْجَانِيِّ (ص:310-313).
(12) معرفة الثقات، للعجلي (330/2).
(13) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:45).
(14) الطبقات الكبير، لابن سعد (279/9).
(15) تاريخ الإسلام، للذهبي (245/4).

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون معاذ بن هشام صدوقاً، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة التي أخرجها أحمد بن حنبل.

الحديث الخامس والعشرون

(25) قال النَّوَوِيُّ: عن أبى أيوب رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ لِعُقْبَةَ بن عَامِرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ وَقَدْ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ: أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ –أَوْ قَالَ: عَلَى الْفِطْرَةِ– مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عُبَيْد اللهِ بن عُمَرَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بن أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بن عَبْد اللهِ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو أَيُّوبَ غَازِيًا وَعُقْبَةُ بن عَامِرٍ يَوْمَئِذٍ عَلَى مِصْرَ فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ فَقَامَ إِلَيْهِ أَبُو أَيُّوب، فَقَالَ: لَهُ مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ يَا عُقْبَةُ، فَقَالَ: شُغِلْنَا، قَالَ: أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ – أَوْ قَالَ: عَلَى الْفِطْرَةِ – مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[3]، وابن خزيمة[4]، من طريق محمد بن إسحاق به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.
2. **محمد بن إسحاق بن يسار:** صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) المجموع شرح المهذب (35/3).

(2) سنن أبي داود (113/1)، برقم (418).

(3) مسند أحمد (564/28)، برقم (17329).

(4) صحيح ابن خزيمة (174/1)، برقم (339).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، لأجل محمد بن إسحاق، وقال الألباني: "إسناده حسن صحيح"[1].

الحديث السادس والعشرون

(26) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى عَبْد اللهِ بن مُغَفَّلٍ الْمُزَنِيّ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ[2] الْإِبِلِ، فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ الشَّيَاطِينِ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَبْد اللهِ بن مُغَفَّلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ هَكَذَا مِنْ رِوَايَةِ ابن مُغَفَّلٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[3].

قال البَيْهَقِيُّ: أنبأ أَبُو الْحَسَنِ الْمُقْرِئُ، أنبأ الْحَسَنُ بن مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، ثنا يُوسُفُ بن يَعْقُوبَ، ثنا أَبُو الرَّبِيعِ[4]، ثنا هُشَيْمٌ، أنبأ يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْد اللهِ بن مُغَفَّلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ، فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه بلفظه ابن أبي شيبة[6] عن هُشَيْمٍ به، وابن ماجه[7] عن ابن أبي شيبة، وأخرجه النسائي[8] من طريق أشعث عن الحسن به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. أبو الحسن المقرئ علي بن محمد بن علي الإسفراييني:

قال الذهبي: "المُجَوِّد، أكثر عنه أبو بكر البيهقي في كتبه"[9].

---

(1) صحيح سنن أبي داود، للألباني (290/2).

(2) الْعَطَنُ وَالْمَعْطِنُ: وَهُوَ مَبْرَكُ الْإِبِلِ، وَيُقَالُ: إِنَّ إِعْطَانَهَا أَنْ تُحْبَسَ عند الماء بعد الْوِرْدِ. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (352/4).

(3) المجموع شرح المهذب (159/3، 160).

(4) هو سليمان بن داود العَتَكِيُّ، أَبُو الربيع الزهراني البَصْرِيّ. تهذيب الكمال (423/11).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (629/2)، برقم (4357).

(6) مصنف ابن أبي شيبة (337/1)، برقم (3877).

(7) سنن ابن ماجه (253/1)، برقم (769).

(8) سنن النسائي (56/2)، برقم (735).

(9) تاريخ الإسلام، للذهبي (323/9).

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **هُشَيْمُ بن بَشِيرٍ بن القاسم الواسطي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت، كثير التدليس، والإرسال الخفي[1]"[2]، وصفه بالتدليس النسائي[3]، والعلائي وقال: "مشهور بالتدليس مكثر منه"[4]، وذكر ابن حجر قصةً له مع أصحابه وقال: "هذا ينبغي أن يسمي تدليس العطف"، وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[5].

خلاصة القول فيه: ثقة إذا صَرَّحَ بالسَّمَاع، وإلا فضعيف، وله مراسيل كثيرة[6]، وقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في هذا الحديث.

3. **يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت"[7]، وقال: "وصفه النسائي[8] بالتدليس، وكذا ذكره السلمي عن الدَّارَقُطْنِي"، وعَدَّه في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[9].

خلاصة القول فيه: ثقة، حديثه عن نافع، وعطاء بن أبي رباح مرسل[10].

4. **الحسن بن أبي الحسن البصري:** ثقة، ذكر أحمد بن حنبل أنه سمع من عَبْد اللهِ بن مغفل[11].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) الإرسال الخفي: هو أن يروي الراوي عمن عاصره، ولم يسمع منه شيئاً. انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لمحمد أبو شهبة (ص:229).

(2) تقريب التهذيب (ص:574).

(3) ذكر المدلسين، للنسائي (ص:122).

(4) جامع التحصيل، للعلائي (ص:111).

(5) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:47).

(6) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:232)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:294)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:333).

(7) تقريب التهذيب (ص:613).

(8) انظر: ذكر المدلسين، للنسائي (ص:122).

(9) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:36).

(10) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:249)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:305).

(11) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:45).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون أبي الحسن صدوقاً، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث السابع والعشرون

(27) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى سَلَمَةُ بن الْأَكْوَعِ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إنَّا نَصِيدُ أَفَنُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ؟ فَقَالَ: "نَعَمْ، وَلْتَزُرَّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ سَلَمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.[1]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ[2]، حَدَّثَنَا عبد الْعَزِيزِ يَعْنِي ابن مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَلَمَةَ بن الْأَكْوَعِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي رَجُلٌ أَصِيدُ أَفَأُصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ؟ قَالَ: "نَعَمْ وَازْرُرْهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[4] من طريق الْعَطَّاف بن خالد، والحاكم[5] من طريق عبد العزيز بن محمد، كلاهما عن موسى بن إبراهيم به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدَّرَاوَرْدِي:

قال ابن المديني: "هو عندنا ثقة ثبت"[6]، وقال ابن مَعِين: "ثقة حجة"[7]، ووثقه مالك[8] وابن سعد وزاد: "يغلط"[9]، وقال مَعِين مَرَّة: "صالح ليس به بأس"[10]، والعجلي[11].

---

(1) المجموع شرح المهذب (173/3، 174).

(2) هو عَبْد اللهِ بن مَسْلَمَةَ بن قَعْنَب الْقَعْنَبِيّ الحارثي، أَبُو عبد الرحمن المدني. تهذيب الكمال (136/16).

(3) سنن أبي داود (170/1)، برقم (632).

(4) سنن النسائي (70/2)، برقم (765).

(5) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (379/1)، برقم (913).

(6) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:127).

(7) تهذيب الكمال (194/18).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (395/5).

(9) تهذيب الكمال (194/18)، وانظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (602/7)، وليس فيه قوله "ثقة".

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (396/5).

(11) معرفة الثقات، للعجلي (97/2).

وقال أبو حاتم: "محدث"[1]، وقال ابْنُ بشكوال: "شيخٌ لا بأس به"[2]، وقال الساجي: "كان من أهل الصدق والامانة إلا أنه كثير الوهم"[3]، وقال الذهبي: "صدوق من علماء المدينة، غيره أقوى منه"[4]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ"[5].

وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "كان يخطئ"[6]، وقال أحمد بن حنبل: "كِتَابه أصح من حفظه، عَامَّة أَحَادِيث الدَّرَاورْدِي عَن عُبَيْد اللهِ أَحَادِيث عَبْد اللهِ الْعمريّ مَقْلُوبَة وَرُبمَا لم يذكر مَقْلُوبَة وَلَا عَامَّة"، وقال: "عِنْده عَن عُبَيْد اللهِ مَنَاكِير"[7]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال في موضِعٍ آخر: "ليس به بأس، وحديثه عن عُبَيْد اللهِ بن عمر منكر"[8]، وقال أبو زُرْعَةَ: "سيئ الحفظ فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ"[9].

خلاصة القول فيه: صدوق، روى عن عُبَيْد اللهِ بن عمر مناكير، وهو صدوق في هذا الحديث وقد تابعه الْعَطَّاف بن خالد.

2. موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عَبْد اللهِ بن أبي ربيعة المخزومي:

وثقه الذهبي[10]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[11]، وقال ابْنُ المديني: "كان صالحاً وسطاً"[12]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[13].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (396/5).
(2) شيوخ ابن وهب، لابن بشكوال (ص:180).
(3) تهذيب التهذيب (354/6).
(4) ميزان الاعتدال، للذهبي (633/2).
(5) تقريب التهذيب (ص:358).
(6) (116/7).
(7) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:222).
(8) تهذيب الكمال (194/18).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (396/5).
(10) الكاشف، للذهبي (301/2).
(11) (402/5).
(12) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:98).
(13) تقريب التهذيب (ص:549).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون عبد العزيز وموسى صدوقين، وقد حسنه الألباني[1].

الحديث الثامن والعشرون

(28) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الوِتْرِ فِي الْأُولَى: {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ}، وَفِي الثَّانِيَةِ: {قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ}، وَفِي الثَّالِثَةِ: {قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ} وَالمُعَوِّذَتَيْنِ". رواه أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ"[2]. **ثم قال النَّوَوِيُّ:** حَدِيثٌ حَسَنٌ[3].

قال الترمذي: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بن إِبْرَاهِيمَ بن حَبِيبِ بن الشَّهِيدِ البَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن سَلَمَةَ الحَرَّانِيُّ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ عبد العَزِيزِ بن جُرَيْجٍ، قَالَ: سَأَلْنَا عَائِشَةَ، بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يُوتِرُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَتْ: "كَانَ يَقْرَأُ فِي الأُولَى: بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ، وَفِي الثَّالِثَةِ بِقُلْ هُوَ الله أَحَدٌ، وَالمُعَوِّذَتَيْنِ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[5]، وابن ماجه[6]، من طريق محمد بن سَلَمَةَ به بنحوه، وأخرجه الطحاوي[7]، وابن حِبَّانَ[8]، من طريق عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن، والطبراني[9] من طريق زُرَارَةَ بن أَوْفَى، كلاهما عن عائشة به بنحوه.

---

(1) انظر: تحقيق مشكاة المصابيح، للألباني (237/1).
(2) المجموع شرح المهذب (17/4).
(3) المرجع السابق (23/4).
(4) سنن الترمذي (326/2)، برقم (463).
(5) سنن أبي داود (63/2)، برقم (1424).
(6) سنن ابن ماجه (371/1)، برقم (1173).
(7) شرح معاني الآثار، للطحاوي (285/1)، برقم (1694)، و(1695).
(8) صحيح ابن حِبَّانَ (188/6)، برقم (2432).
(9) المعجم الأوسط، للطبراني (325/4)، برقم (4334).

دراسة رجال الإسناد:

1. خُصَيْفُ بن عبد الرحمن الجَزَرِيُّ، أبو عَوْنٍ:

وثَّقَه ابنُ سعد[1]، وأبو زُرْعَةَ[2]. وقال ابْنُ مَعِين: "ليس به بأس"[3]، وقال مَرَّة: "صالح"[4]، وقال أبو حاتم: "صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه"[5]، وقال الذهبي: "صدوق سيئ الحفظ"[6]. وتبعه ابن حجر وزاد: "خلط بأخرة، ورُمي بالإرجاء"[7]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان يخطئ كثيراً فيما يَرْوِي، وينفرد عن المشاهير بما لا يُتَابع عليه، وهو صَدُوق في رِوَايَته؛ إلَّا أَن الإِنصاف في أمره قبول ما وافق الثِّقَات من الرِّوَايَات، وَترك ما لَم يُتَابع عليه"[8]، وقال أحمد بن حنبل مَرَّة: "ليس هو بقوي في الحديث"[9]، وتبعه النسائي[10]، وضعفه يحيى القَطَّان، وأحمد بن حنبل[11]، ورماه جرير بن عبد الحميد بالإرجاء[12].

خلاصة القول فيه: مرجئ صدوق سيئ الحفظ، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع شيخه.

2. عبد العزيز بن جُرَيْجٍ المكي مولى قريش:

ذكره ابن حبان في الثقات[13]، وقال الْبُخَارِيُّ: "عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَائِشَةَ، فِي الْوِتْرِ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ"[14].

---

(1) الطبقات الكبير، لابن سعد (487/9).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (404/3).

(3) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:106).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (403/3).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (404/3).

(6) الكاشف، للذهبي (373/1).

(7) تقريب التهذيب (ص:193).

(8) المجروحين، لابن حِبَّانَ (287/1).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (484/2).

(10) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:37).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (403/3).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (523/3).

(13) (114/7).

(14) الضعفاء الكبير، للعقيلي (12/3).

وقال ابْنُ حجر: "ليّن، قال العجلي: لم يسمع من عائشة، وأخطأ خُصَيْف فصرح بسماعه"[1]، وذهب أحمد بن حنبل إلى أنه لم يَلْقَ عائشة، وحديثه عن أبي بكر الصديق، وأبي الزناد مرسل[2].

خلاصة القول فيه: له مراسيل مقبول إذا تُوبع، وإلا فلين الحديث، وقد تُوبع على هذا الحديث، ولكنه من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لإرسال عبد العزيز بن جُرَيْجٍ، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات التي أخرجها الطحاوي، وابن حِبَّانَ، والطبراني.

الحديث التاسع والعشرون

(29) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إذا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ". حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن بَحْرِ بن بَرِّيٍّ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بن إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عَجْلَانَ، عَنْ نَافِعٍ[4]، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ[5]، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه أبو يعلى المَوْصِلِيّ[7] بلفظه، وأبو عوانة[8] بنحوه، من طريق حاتم بن إسماعيل به، وأخرجه مسلم[9] من طريق قتادة، عن أبي نَضْرَةَ، عن أبي سعيد به بمعناه.

---

(1) تقريب التهذيب (ص:356).

(2) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:131).

(3) المجموع شرح المهذب (390/4)، بتصرف.

(4) هو نافع، مولى عَبْد اللهِ بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي،. تهذيب الكمال (298/29).

(5) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزُّهْرِيّ المدني. تهذيب الكمال (370/33).

(6) سنن أبي داود (36/3)، برقم (2608).

(7) مسند أبي يعلى الموصلي (319/2)، برقم (1054).

(8) مسند أبي عَوانة (514/4)، برقم (7538).

(9) صحيح مسلم (464/1)، برقم (672).

دراسة رجال الإسناد:

1. حاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي مولاهم:

وثَّقَه ابنُ سعد[1]، وابن مَعِين[2]، وابن المديني[3]، والعجلي[4]، والدَّارَقُطْنِي[5]، وابن بشكوال[6]، والذهبي[7]، وقال النَّسَائي: "ليس به بأس"[8]، وقال ابْنُ حجر: "صحيح الكتاب، صدوق يهم"[9]، وقال أحمد بن حنبل: "حاتم أحب إلي من الدراوردي، زعموا أن حاتماً كان رجلاً فيه غفلة إلا أن كتابه صالح"[10]، وقال ابْنُ المديني: "روى عن جعفر، عن أبيه أحاديث مراسيل أسندها"[11].

خلاصة القول فيه: ثقة له أوهام، وروايته عن محمد بن الْمُنْكَدِرْ، وزيد بن أسلم، وعَوْنَ بن عَبْد اللهِ بن عُتْبَة مرسلة[12]، وهو ثقة في هذا الحديث.

2. محمد بن عَجْلَانَ: ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح ابن عَجْلَانَ بالسماع؛ لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها مسلم.

---

(1) الطبقات الكبير، لابن سعد (603/7).
(2) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:95).
(3) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:118).
(4) معرفة الثقات، للعجلي (275/1).
(5) علل الدَّارَقُطْنِي (168/2).
(6) شيوخ ابن وهب، لابن بشكوال (ص:86).
(7) الكاشف، للذهبي (300/1).
(8) تهذيب الكمال (190/5).
(9) تقريب التهذيب (ص:144).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (259/3).
(11) تهذيب التهذيب (128/2).
(12) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:51).

الحديث الثلاثون

(30) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إذا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ". حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن بَحْرٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بن إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عَجْلَانَ، عَنْ نَافِعٍ[2]، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ[3]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ" قَالَ نَافِعٌ: فَقُلْنَا لِأَبِي سَلَمَةَ: فَأَنْتَ أَمِيرُنَا[4].

تخريج الحديث: أخرجه أبو عوانة[5]، والبيهقي[6]، من طريق حاتم بن إسماعيل به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **حاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي مولاهم:** ثقة في هذا الحديث.
2. **محمد بن عَجْلَانَ:** ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح ابن عَجْلَانَ بالسماع؛ لكن الحديث يرتقي إلى الحسن لغيره بالشاهد الذي أخرجه مسلم، وقد تقدم في الحديث السابق.

---

(1) المجموع شرح المهذب (390/4)، بتصرف.

(2) هو نافع، مولى عَبْد اللهِ بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي. تهذيب الكمال (298/29).

(3) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزُّهْرِيّ المدني. تهذيب الكمال (370/33).

(4) سنن أبي داود (36/3)، برقم (2609).

(5) مسند أبي عَوانة (514/4)، برقم (7539).

(6) السنن الكبرى، للبيهقي (421/5)، برقم (10349).

الحديث الحادي والثلاثون

(31) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى الْحَكَمُ بن حَزْنٍ[1] رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "وَفَدْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَشَهِدْنَا مَعَهُ الجُمْعَةَ، فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى قَوْسٍ، أَوْ عَصًا، فَحَمِدَ الله وَأَثْنَى عَلَيْهِ، كَلِمَاتٍ خَفِيفَاتٍ طَيِّبَاتٍ مُبَارَكَاتٍ".

قال النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَكَمِ بن حَزَنٍ فَحَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ.[2]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بن مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا شِهَابُ بن خِرَاشٍ، حَدَّثَنِي شُعَيْبُ بن رُزَيْقٍ الطَّائِفِيُّ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى رَجُلٍ لَهُ صُحْبَةٌ مِنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُقَالُ لَهُ: الْحَكَمُ بن حَزْنٍ الْكُلَفِيُّ، فَأَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا، قَالَ: وَفَدْتُ إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَابِعَ سَبْعَةٍ -أَوْ تَاسِعَ تِسْعَةٍ- فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله، زُرْنَاكَ فَادْعُ الله لَنَا بِخَيْرٍ، فَأَمَرَ بِنَا، أَوْ أَمَرَ لَنَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّمْرِ، وَالشَّأْنُ إِذْ ذَاكَ دُونٌ، فَأَقَمْنَا بِهَا أَيَّامًا شَهِدْنَا فِيهَا الْجُمُعَةَ مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصًا، أَوْ قَوْسٍ، فَحَمِدَ الله وَأَثْنَى عَلَيْهِ، كَلِمَاتٍ خَفِيفَاتٍ طَيِّبَاتٍ مُبَارَكَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ لَنْ تُطِيقُوا -أَوْ لَنْ تَفْعَلُوا- كُلَّ مَا أُمِرْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ سَدِّدُوا، وَأَبْشِرُوا"[3].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[4]، وابن خزيمة[5]، من طريق شهاب بن خِرَاشٍ به بنحوه.

---

(1) هو الْحَكَمُ بن حَزْنٍ الْكُلْفِيُّ النَّصْرِيُّ مِنْ بَنِي نَصْرِ بن مُعَاوِيَةَ بن بَكْرِ بن هَوَازِنَ. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (76/8)، ومعجم الصحابة، لابن قانع (207/1).

(2) المجموع شرح المهذب (526/4، 527).

(3) سنن أبي داود (287/1)، برقم (1096).

(4) مسند أحمد (399/29)، برقم (17856)، و(17857).

(5) صحيح ابن خزيمة (352/2)، برقم (1452).

دراسة رجال الإسناد:

1. شهاب بن خِرَاشِ بن حَوْشَبِ الشَّيْبَانِيُّ أبو الصَّلْتِ الواسطي:

وثَّقَه ابنُ المبارك[1]، وابن المديني[2]، والعجلي[3]، وأبو زُرْعَةَ[4] مرة، وابن عَمَّارٍ[5]، قال ابْنُ مَعِين: "ليس به بأس"[6]، وبه قال أحمد بن حنبل[7]، وأبو زُرْعَةَ[8] مرة، وأبو حاتم وزاد: "صدوق"[9]، والنسائي[10]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[11]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "لشهاب أحاديث ليست بكثيرة، وفي بعض أحاديثه ما ينكر عليه"[12]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان رجلاً صالحاً، وكان مِمَّن يخطئ كثيراً، حَتَّى خرج عن حد الاحتجاج به إلَّا عند الاعتبار"[13].

خلاصة القول فيه: صدوق له مناكير. وليس هذا الحديث منها.

2. شُعَيْبُ بن رُزَيْقٍ الطَّائِفِيُّ الثَّقَفِيُّ:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[14]، وقال ابْنُ مَعِين: "ليس به بأس"[15]، وتبعه ابن حجر[16]، وقال أبو حاتم: "صالح"[17]، وقال الذهبي: "صدوق"[18].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (362/4).

(2) تاريخ دمشق، لابن عساكر (214/23).

(3) معرفة الثقات، للعجلي (461/1).

(4) تهذيب الكمال (570/12).

(5) تاريخ دمشق، لابن عساكر (214/23).

(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:130).

(7) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:253).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (362/4).

(9) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(10) تهذيب الكمال (570/12).

(11) تقريب التهذيب (ص:269).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (53/5).

(13) المجروحين، لابن حِبَّانَ (362/1).

(14) الثقات، لابن حِبَّانَ (355/4).

(15) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:130).

(16) تقريب التهذيب، تحقيق: أبي الأشبال الباكستاني، دار العاصمة، الطبعة الأولى، 1416هـ (ص:437).

(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (346/4).

(18) الكاشف، للذهبي (487/1).

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، والحديث يرتقي إلى الصحيح لغيره بشواهده الصحيحة، منها ما أخرجه البخاري[1] عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ".

الحديث الثاني والثلاثون

(32) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى سَمُرَةُ[2] أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.[3]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَهُوَ أَفْضَلُ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[5]، والنسائي[6]، وابن خزيمة[7]، من طريق شعبة، عن قتادة، والطبراني[8] من طريق خالد بن يحيى، عن يونس بن عبيد، كلاهما عن الحسن به بنحوه.

---

(1) صحيح البخاري (16/1)، برقم (39).

(2) هو سَمُرَةُ بن جُنْدُبِ بن هِلَالِ بن حَرِيجِ الفَزَارِيُّ، شهد مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُحُد. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (364/4)، ومعجم الصحابة، للبغوي (207/3).

(3) المجموع شرح المهذب (532/4، 533).

(4) سنن أبي داود (97/1)، برقم (354).

(5) سنن الترمذي (369/2)، برقم (497).

(6) سنن النسائي (94/3)، برقم (1380).

(7) صحيح ابن خزيمة (128/3)، برقم (1757).

(8) المعجم الكبير، للطبراني (223/7)، برقم (6926).

دراسة رجال الإسناد:

1. **هَمَّامٌ بن يحيى بن دينار العَوْذِي:** ثقة في هذا الحديث، وقد تابعه شعبة.
2. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.
3. **الحسن بن أبي الحسن البصري:** ثقة، واختلف النقاد في سماع الحسن من سَمُرَةَ، فذهب ابن المديني[1]، والحاكم[2] ومن وافقهما إلى أنه قد سمع منه، وذهب ابن مَعِين[3] والنسائي[4] ومن وافقهما إلى أنه لم يسمع منه شيئاً، واستثنى النسائي حديث العقيقة وهو ثابت في صحيح البخاري[5]، وقال يحيى القَطَّان في مروياته عن سَمُرَةَ: "سمعنا أنها من كتاب"[6]، وقال العلائي: "وذلك لا يقتضي الانقطاع"[7]، أما الذهبي فقال: "اختلف النقاد في الاحتجاج بِنُسْخَةِ الحسن عن سَمُرَةَ، وهي نَحْوٌ من خمسين حديثاً، فقد ثَبَتَ سَمَاعُهُ من سَمُرَةَ، فذكر أنه سمع منه حديث العَقِيْقَةِ، فَإِنَّنَا وإن ثَبَّتْنَا سماعه من سَمُرَةَ، يجوز أن يكون لم يسمع فيه غالب النُّسْخَةِ الَّتِي عن سَمُرَةَ، وَاللهُ أَعْلَمُ"[8].

خلاصة القول فيه: لم يسمع الحسن من سَمُرَةَ إلا بضعة أحاديث، وهذا الحديث ليس منها.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم سماع الحسن من سَمُرَةَ، والحديث يرتقي إلى الحسن لغيره بشواهده الصحيحة، منها ما أخرجه البخاري[9] عن عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا قَالَتْ: "كَانَ النَّاسُ مَهَنَةَ أَنْفُسِهِمْ، وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا إِلَى الجُمُعَةِ، رَاحُوا فِي هَيْئَتِهِمْ فَقِيلَ لَهُمْ: لَوِ اغْتَسَلْتُمْ".

---

(1) العلل، لابن المديني (ص:53).
(2) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (335/1).
(3) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (130/1).
(4) سنن النسائي (94/3).
(5) صحيح البخاري (85/7).
(6) الطبقات الكبير، لابن سعد (158/9).
(7) جامع التحصيل، للعلائي (ص:165).
(8) سير أعلام النبلاء (587/4، 588).
(9) صحيح البخاري (7/2)، برقم (903).

الحديث الثالث والثلاثون

(33) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى أَبُو سَعِيدٍ وأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاسْتَنَّ[1]، وَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ، وَلَبِسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ، وَلَمْ يَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ، ثُمَّ رَكَعَ مَا شَاءَ الله أَنْ يَرْكَعَ، وَأَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ، كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ، وَأَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ وَغَيْرُهُمَا، بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ، وَهُوَ مِنْ رواية مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ صَاحِبِ الْمَغَازِي، عَنْ مُحَمَّدِ بن إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، ومُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، إِذَا قَالَ: (أَخْبَرَنِي، أَوْ حَدَّثَنِي، أَوْ سَمِعْتُ)، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا قَالَ: (عَنْ)؛ لِأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى تَدْلِيسٍ، وَقَدْ قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد: (عَنْ مُحَمَّدِ بن إِبْرَاهِيمَ)، وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَالْبَيْهَقِيِّ: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ)، فَثَبَتَ بِذَلِكَ سَمَاعُهُ، وَصَارَ الْحَدِيثُ حَسَنًا، وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ أَحَادِيثُ بِمَعْنَى بَعْضِهِ.[2]

قال أحمد بن حنبل: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ[3]، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ بن الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ بن سَهْلِ بن حُنَيْفٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاسْتَاكَ، وَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ، وَلَبِسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ، فَلَمْ يَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ، ثُمَّ رَكَعَ مَا شَاءَ أَنْ يَرْكَعَ، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ، كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا" قَالَ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: "وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ زِيَادَةٌ، إِنَّ الله جَعَلَ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا"[4].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[5]، والحاكم[6]، والبيهقي[7]، من طريق محمد بن إسحاق بنحوه

---

(1) الِاسْتِنَانُ: اسْتعمال السِّواك، وَهُوَ افْتِعَال مِنَ الْأَسْنَانِ: أَيْ يُمِرُّه عَلَيْهَا. النهاية، لابن الأثير (411/2).

(2) المجموع شرح المهذب (537/4).

(3) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي. تهذيب الكمال (308/32).

(4) مسند أحمد (292/18)، برقم (11768).

(5) سنن أبي داود (94/1)، برقم (343).

(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (419/1)، برقم (1046).

(7) السنن الكبرى، للبيهقي (345/3)، برقم (5958).

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن إسحاق بن يسار:** صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.
2. **محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التَّيْمِيُّ، أبو عَبْد اللهِ المدني:** قال ابْنُ حجر: "ثقة له أفراد"[1]. وله مراسيل[2]، وحديثه هذا ليس منها.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، والحديث يرتقي إلى الصحيح لغيره بشواهده الصحيحة، منها ما أخرجه البخاري[3] عن سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لاَ يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ، وَيَدَّهِنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلاَ يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الإِمَامُ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجُمُعَةِ الأُخْرَى".

الحديث الرابع والثلاثون

(34) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى أَوْسُ بن أَوْسٍ[4] رَضِيَ الله عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَبَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ وَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ أَجْرُ عَمَلِ سَنَةٍ، صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا".

قال النَّوَوِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، وَأَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ وَغَيْرُهُمْ، بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.[5]

قال أحمد بن حنبل: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابن الْمُبَارَكِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ حَسَّانَ بن عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ أَوْسِ بن أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ

---

(1) تقريب التهذيب (ص:465).

(2) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:188)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:261)، تُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:273).

(3) صحيح البخاري (3/2)، برقم (883).

(4) هو أَوْسُ بن أَوْسِ بن رَبِيعَةَ بن مَالِكِ بن كَعْبِ الثَّقَفِيُّ. معجم الصحابة، لابن قانع (26/1).

(5) المجموع شرح المهذب (542/4، 543).

رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَبَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، فَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ وَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ أَجْرُ سَنَةٍ، صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا"[1].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[2]، وابن ماجه[3]، من طريق عَبْد اللهِ بن المبارك به بنحوه، وأخرجه الترمذي[4]، والنسائي[5]، من طريق يحيى بن الحارث، والنسائي[6] من طريق عبد الرحمن بن زيد، كلاهما عن أبي الأشعث به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد: كلهم ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسَّن الإسناد لتوسطه في أبي الْأَشْعَث الصَّنْعَانِيِّ؛ لأنه لم يوثقه قبل الذهبي[7] وابن حجر[8] -فيما وقفتُ عليه- سوى العجلي[9]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[10].

الحديث الخامس والثلاثون

(35) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى بُرَيْدَةُ[11] رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يَرْجِعَ فَيَأْكُلَ مِنْ نَسِيكَتِهِ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ بُرَيْدَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ ماجه، والدَّارَقُطْنِي، وَالْحَاكِمُ، وَأَسَانِيدُهُمْ حَسَنَةٌ؛ فَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: "هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ".[12]

---

(1) مسند أحمد (161/28)، برقم (16962).
(2) سنن أبي داود (95/1)، برقم (345).
(3) سنن ابن ماجه (346/1)، برقم (1087).
(4) سنن الترمذي (367/2)، برقم (496).
(5) سنن النسائي (95/3)، برقم (1381).
(6) المرجع السابق (97/3)، برقم (1384).
(7) الكاشف، للذهبي (482/1).
(8) تقريب التهذيب (ص:264).
(9) معرفة الثقات، للعجلي (382/2).
(10) (365/4).
(11) هو بُرَيْدَةُ بن الْحُصَيْبِ بن عَبْد اللهِ بن الْحَارِثِ، ويُكْنَى أَبَا عَبْد اللهِ، وَأَسْلَمَ حين مَرَّ به رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليَهْ وَسَلَّمَ إلى الهجرة، وأَقْرَأَهُ صَدْرًا من سورة مَرْيَمَ، ثم قَدِمَ عَلَيْهِ الْمَدِينَةَ مُهَاجِرًا بعد أُحُدٍ. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (8/9).
(12) المجموع شرح المهذب (5/5، 6).

قال أحمد بن حنبل: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ، حَدَّثَنَا ثَوَابُ بن عُتْبَةَ، عَنْ عَبْد اللهِ بن بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفِطْرِ لَا يَخْرُجُ حَتَّى يَطْعَمَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ لَا يَطْعَمُ حَتَّى يَرْجِعَ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[2]، وابن ماجه[3]، وأحمد بن حنبل[4]، والدَّارَقُطْنِي[5]، والحاكم[6]، من طريق ثَوَابِ بن عُتْبَةَ، وأحمد[7] من طريق عُقْبَة بن عَبْد اللهِ، كلاهما عن عَبْد اللهِ بن بُرَيْدَةَ به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

ثَوَابُ بن عُتْبَةَ المَهْرِيُّ البصري:

وثَّقَه ابنُ مَعِين مَرَّة[8]، وأنكر أبو حاتم وأبو زُرْعَةَ عليه ذلك[9]، وقال الدُّورِيُّ: "سمعت يحيى يَقُول: "ثَوَاب بن عتبَة شيخ صدق""، ثم قال الدُّورِيُّ: "فَإِن كنتُ كتبتُ عَن أبي زَكَرِيَّا فِيهِ شَيْئاً أَنه ضَعِيف؛ فقد رَجَعَ أَبُو زَكَرِيَّا، وَهَذَا هُوَ القَوْل الْأَخير من قَوْله"[10]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[11].

وقال أبو داود: "ليس به بأس"[12]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[13].

---

(1) مسند أحمد (87/38)، برقم (22983).

(2) سنن الترمذي (426/2)، برقم (542).

(3) سنن ابن ماجه (558/1)، برقم (1756).

(4) مسند أحمد (149/38)، برقم (23042).

(5) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (380/2)، برقم (1715).

(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (433/1)، برقم (1088).

(7) مسند أحمد (88/38)، برقم (22984).

(8) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (135/4).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (471/2).

(10) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (272/4).

(11) (130/6).

(12) تهذيب التهذيب (30/2).

(13) تقريب التهذيب (ص:134).

وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "ثواب يعرف بهذا الْحَدِيث وحديث آخر... ففي الحديثين اللذين يرويهما ثواب لا يلحقه ضعف"[1]، وقال العجلي: "يكْتب حَدِيثه، وَلَيْسَ بِالْقَوِيّ"[2]، وقال الذهبي: "فيه لين"[3].

خلاصة القول فيه: صدوق، وهذا اختيار شعيب الأرنؤوط حيث قال: "صدوق حسن الحديث".

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، ولا تنفعه متابعة عقبة لأنه ضعيف[4]، ولقد قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده حسن من أجل ثَوَّاب بن عُتبة المَهْري البصري، فهو صدوق حسن الحديث، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح"[5]، كما صححه الألباني[6]، والحديث يرتقي إلى الصحيح لغيره بشواهده، منها ما أخرجه البخاري[7] عن أَنَسِ بن مَالِكٍ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاَ يَغْدُو يَوْمَ الفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ"، وما أخرجه الطبراني[8] عن ابن عَبَّاسٍ قَالَ: "مِنَ السُّنَةِ أَنْ لَا تَخْرُجَ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى تَطْعَمَ، وَلَا يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى تَرْجِعَ".

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (309/2).

(2) معرفة الثقات، للعجلي (261/1).

(3) الكاشف، للذهبي (285/1).

(4) قال ابْنُ حجر: "عقبة بن عَبْد اللهِ الأصم الرفاعي البصري، ضعيف وربما دلس". تقريب التهذيب (ص:395).

(5) تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط وآخرين (87/38).

(6) انظر: تحقيق مشكاة المصابيح، للألباني (452/1).

(7) صحيح البخاري (17/2)، برقم (953).

(8) المعجم الأوسط، للطبراني (143/1)، برقم (451).

الحديث السادس والثلاثون

(36) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَتْ عَائِشَةُ "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَسَلُوهُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ، يَصُبُّونَ عَلَيْهِ الْمَاءَ وَيُدَلِّكُونَهُ مِنْ فَوْقِهِ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيْحٍ إِلاَّ أَنَّ فِيْهِ مُحَمَّدَ بن إِسْحَاقَ صَاحِبَ المَغَازِي قَالَ: "حَدَّثَنِي يَحْيَى بن عَبَّادٍ"، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي الِاحْتِجَاجِ بِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ احْتَجَّ بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَرَّحَهُ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ أَوْ أَكْثَرِهِمْ: أَنَّ حَدِيثَهُ حَسَنٌ إِذَا قَالَ: "حَدَّثَنِي"، وَرَوَى عَنْ ثِقَةٍ، فَحَدِيثُهُ هَذَا حَسَنٌ وَاَللَّهُ أَعْلَمُ.[1]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ[2]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بن عَبَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ عَبَّادِ بن عَبْدِ اللهِ بن الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، تَقُولُ: لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَدْرِي أَنُجَرِّدُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ثِيَابِهِ كَمَا نُجَرِّدُ مَوْتَانَا، أَمْ نَغْسِلُهُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ؟ فَلَمَّا اخْتَلَفُوا أَلْقَى الله عَلَيْهِمُ النَّوْمَ حَتَّى مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ إِلَّا وَذَقْنُهُ فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ مُكَلِّمٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ لَا يَدْرُونَ مَنْ هُوَ: "أَنْ اغْسِلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ، فَقَامُوا إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَغَسَلُوهُ وَعَلَيْهِ قَمِيصُهُ، يَصُبُّونَ الْمَاءَ فَوْقَ الْقَمِيصِ وَيُدَلِّكُونَهُ بِالْقَمِيصِ دُونَ أَيْدِيهِمْ"، وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: "لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا غَسَلَهُ إِلَّا نِسَاؤُهُ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[4] مختصراً، وأحمد بن حنبل[5] بنحوه، وابن حِبَّانَ[6] بنحوه، من طريق محمد بن إسحاق به.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن إسحاق بن يسار: صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّماع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

---

(1) المجموع شرح المهذب (155/5 – 158).
(2) هو عَبْد اللهِ بن محمد بن عَلِيّ، أَبُو جَعْفَر النُّفَيْلِيُّ الحراني. تهذيب الكمال (88/16).
(3) سنن أبي داود (196/3)، برقم (3141).
(4) سنن ابن ماجه (470/1)، برقم (1464).
(5) مسند أحمد (331/43)، برقم (26306).
(6) صحيح ابن حِبَّانَ (595/14)، برقم (6627).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، وقد حسنه الألباني[1].

الحديث السابع والثلاثون

(37) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى مَالِكُ بن هُبَيْرَةَ[2]، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أَوْجَبَ[3]".

قال النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكِ بن هُبَيْرَةَ فَحَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ"، وَقَالَ الْحَاكِمُ: "هُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ"[4].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ[5]، عَنْ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بن أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدٍ الْيَزَنِيِّ، عَنْ مَالِكِ بن هُبَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أَوْجَبَ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[7] مختصراً، من طريقي ابن المبارك ويونس بن بُكَيْرٍ، والرُّوْيَانِيّ[8] بنحوه، من طريق محمد بن أبي عَدِيٍّ، والحاكم[9] بنحوه، من طريقي يزيد بن هارون وإسماعيل بن عُلَيَّةَ، كلهم عن محمد بن إسحاق به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن إسحاق بن يسار:** صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية الرُّوْيَانِيّ، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.
2. **يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

---

(1) انظر: تحقيق مشكاة المصابيح، للألباني (1675/3).

(2) هو مَالِكُ بن هُبَيْرَةَ بن خَالِدِ بن مُسْلِمٍ السَّكُونِيُّ الْحِمْصِيُّ، كان سكن مصر. انظر: معجم الصحابة، للبغوي (212/5)، ومعجم الصحابة، لابن قانع (43/3).

(3) مَعْنَاهُ إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ، أَوْ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ الرَّحْمَةُ. النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ، لبَطَّالِ الرَّكْبِيِّ (129/1).

(4) المجموع شرح المهذب (211/5، 212).

(5) هو حمَّاد بن زيد بن درهم الأزدي الجَهْضَمِيُّ، أَبُو إسماعيل البَصْرِيّ. تهذيب الكمال (239/7).

(6) سنن أبي داود (202/3)، برقم (3166).

(7) سنن الترمذي (338/3)، برقم (1028).

(8) مسند الرُّوْيَانِيّ (503/2)، برقم (1537).

(9) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (516/1)، برقم (1341).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، والحديث يرتقي إلى الصحيح لغيره بشواهد الصحيحة، منها ما أخرجه مسلم[1] عن عَبْد اللهِ بن عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَّعَهُمُ الله فِيهِ".

الحديث الثامن والثلاثون

(38) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى ابن عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ كِتَابَ الصَّدَقَةِ، فَقَرَنَهُ بِسَيْفِهِ، فَعَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ الله عَنْهُمَا"، وَكَانَ فِيهِ: "لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ[2] مَخَافَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ[3] فَإِنَّهُمَا يتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ".

قال النَّوَوِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا.[4]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن مُحَمَّدٍ النُّفَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بن الْعَوَّامِ، عَنْ سُفْيَانَ بن الْحُسَيْنِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ[5]، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَتَبَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَابَ الصَّدَقَةِ فَلَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى عُمَّالِهِ حَتَّى قُبِضَ، فَقَرَنَهُ بِسَيْفِهِ، فَعَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى قُبِضَ، ثُمَّ عَمِلَ بِهِ عُمَرُ حَتَّى قُبِضَ، فَكَانَ فِيهِ: "فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ، وَفِي عَشْرٍ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ، وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ابْنَةُ مَخَاضٍ[6] إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَإِنْ

---

(1) صحيح مسلم (655/2)، برقم (948).

(2) الْجَمْعُ بَيْنَ الْمُتَفَرِّق فَهُوَ الخِلَاطُ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ مَثَلًا، وَيَكُونُ لكُلّ وَاحِدٍ أَرْبَعُونَ شَاةً، وَقَدْ وجَب عَلَى كُلِّ واحدٍ مِنْهُمْ شَاةٌ، فَإِذَا أظَلَّهُم المُصَدّق جَمَعُوهَا لِئَلَّا يكُون عَلَيْهِمْ فِيهَا إلاَّ شَاة وَاحِدَةٌ. وَأَمَّا تَفْرِيقُ المُجْتَمع فَأَنْ يَكُونَ اثْنان شريكان، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةُ شَاةٍ وشَاةٌ، فَيَكُونُ عَلَيْهِمَا فِي مَالَيْهما ثلاثُ شيَاه، فَإِذَا أظَلَّهُما المُصَدّق فَرَّقَا غَنَمهما، فَلَمْ يَكُنْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ. النهاية، لابن الأثير (62/2).

(3) الْخَلِيطُ: الْمُخَالِطُ، وَيُرِيدُ بِهِ الشَّرِيكَ الَّذِي يَخْلِطُ مَالَهُ بِمَالِ شَرِيكِهِ. النهاية، لابن الأثير (63/2).

(4) المجموع شرح المهذب (432/5).

(5) هو سَالِم بن عَبْد اللهِ بن عُمَر بن الخطاب القرشي، العدوي. تهذيب الكمال (145/10).

(6) بِنْتُ الْمَخَاضِ وَابْنُ الْمَخَاضِ: مَا دَخل فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، لأنَّ أمَّه قَدْ لَحِقت بِالْمَخَاضِ:أَيِ الحَوامِل، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا. النهاية، لابن الأثير (306/4).

زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ[1] إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا حِقَّةٌ[2] إِلَى سِتِّينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا جَذَعَةٌ[3] إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا حِقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِنْ كَانَتِ الْإِبِلُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ، وَفِي الْغَنَمِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً، فَشَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ، فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً عَلَى الْمِائَتَيْنِ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ، فَإِنْ كَانَتِ الْغَنَمُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَفِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ الْمِائَةَ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ مَخَافَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَيْبٍ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[5] بزيادة، من طريق سفيان بن حسين، وابن ماجه[6] بمعناه، من طريق سليمان بن كَثِيرٍ، كلاهما عن الزهري به، وأخرجه ابن ماجه[7] بنحوه، من طريق أبي هند، والشافعي[8] بمعناه، من طريق موسى بن عُقْبَةَ، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سفيان بن حسين بن حسن الواسطي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة في غير الزهري باتفاقهم"[9]، وهو ثقة في هذا الحديث فقد تُوبع.
2. **محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:** ثقة ثبت، وليس هذا الحديث من مراسيله.

---

(1) بِنْتُ اللَّبُون، وَابْنُ اللَّبُون: وهُما مِنَ الْإِبِلِ مَا أَتَى عَلَيْهِ سَنَتَان ودخَل فِي الثَّالِثَةِ، فَصَارَتْ أمّه لَبُوناً، أى ذات لَبَن؛ لأنّها تكُونُ قَدْ حَمَلت حَمْلاً آخَرَ وَوَضَعَتْه. النهاية، لابن الأثير (228/4).

(2) حِقٌّ وحِقَّةٌ: وَهُوَ مِنَ الْإِبِلِ ما دخَل فِي السَّنة الرَّابِعَةِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يُتَمكَّن مِنْ رُكُوبِهِ وتَحْميله. النهاية، لابن الأثير (415/1).

(3) أصْل الجَذَعِ مِنْ أسْنان الدَّوابّ، وَهُوَ مَا كَانَ مِنْهَا شَابًّا فَتِيًّا، فَهُوَ مِنَ الْإِبِلِ مَا دَخَلَ فِي السَّنَة الْخَامِسَةِ. النهاية، لابن الأثير (250/1).

(4) سنن أبي داود (98/2)، برقم (1568).

(5) سنن الترمذي (8/3)، برقم (621).

(6) سنن ابن ماجه (573/1)، برقم (1798)، و(577/1)، برقم (1805).

(7) المرجع السابق (578/1)، برقم (1807).

(8) الأم، للشافعي (5/2).

(9) تقريب التهذيب (ص:244).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، صححه الألباني[1]، وقد حسَّن النووي الحديث لأنه يتوسط في سفيان بن حسين، فقد قال: "وَقَدْ تَكَلَّمَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ الحديث في رواية سفيان بن حُسَيْنٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ"[2].

الحديث التاسع والثلاثون

(39) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، "أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، عِنْدِي دِينَارٌ، فَقَالَ: أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: أَنْفِقْهُ عَلَى أَهْلِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِمَا بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.[3]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ[4]، عَنْ مُحَمَّدِ بن عَجْلَانَ، عَنِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّدَقَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ الله، عِنْدِي دِينَارٌ، فَقَالَ: "تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ"، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: "تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ"، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: "تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ" – أَوْ قَالَ: "زَوْجِكَ" –، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: "تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ"، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: "أَنْتَ أَبْصَرُ"[5].

---

(1) انظر: صحيح سنن أبي داود، للألباني (288/5).

(2) المجموع شرح المهذب (417/5).

(3) المجموع شرح المهذب (234/6).

(4) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عَبْد اللهِ الكوفي. تهذيب الكمال (154/11).

(5) سنن أبي داود (132/2)، برقم (1691).

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[1] من طريق يحيى بن سعيد القَطَّان، وابن حِبَّانَ[2]، من طريق رَوْحِ بن القاسم، كلاهما عن ابن عَجْلَانَ به بنحوه، وأخرجه الطحاوي[3]، من طريق رَوْحِ بن القاسم، والطبراني[4] من طريق عَطَاءٍ الخُرَاسَانِيِّ، كلاهما عن سعيد المَقْبُرِيِّ به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن عَجْلَانَ:** ثقة في هذا الحديث فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية النسائي في الكبرى.
2. **سعيد بن أبي سعيد كَيْسَان المَقْبُرِيُّ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة"[5].

اختلاطه: قال ابْنُ حجر: "مجمع على ثقته، لكن كان شعبة يقول: حدثنا سعيد المَقْبُرِي بعد أن كبر[6]، وزعم الواقدي أنه اختلط قبل موته بأربع سنين، وتبعه ابن سعد[7]، ويعقوب بن شيبة[8]، وابن حِبَّانَ[9]، وأنكر ذلك غيرهم".[10]

وَقَال يَعْقُوب بن شَيْبَة: "قد كَانَ تغير وكبر واختلط قبل موته، يقال: بأربع سنين، حَتَّى استثنى بعض المحدثين عنه ما كتب عنه فِي كبره مما كتب قبله، فَكَانَ شعبة يَقُول: حَدَّثَنَا سَعِيد المَقْبُرِيّ بعدما كبر"[11].

وذكر ابن عَدِيٍّ حديثين لشعبة عنه وقال: "وليس لشعبة عن سَعِيد المَقْبُرِي غير هذين الحديثين، وإنما ذكرتُ سَعِيد المَقْبُرِي في جملة من اسمه سَعِيد؛ لأن شُعْبَة يقول: حَدَّثَنا سَعِيد

(1) سنن النسائي (62/5)، برقم (2535)، والسنن الكبرى (51/3)، برقم (2327).
(2) صحيح ابن حِبَّانَ (47/10)، برقم (4235).
(3) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (103/14)، برقم (5484).
(4) مسند الشاميين، للطبراني (331/3)، برقم (2424).
(5) تقريب التهذيب (ص:236).
(6) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (443/4).
(7) انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (424/7).
(8) انظر: تهذيب الكمال (470/10).
(9) انظر: الثقات، لابن حِبَّانَ (285/4).
(10) هدي الساري، لابن حجر (ص:405).
(11) تهذيب الكمال (470/10).

بعد ما كبر، وأرجو أن سَعِيد من أهل الصدق، وقد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلاَّ بخير"[1].

أما الذهبي فقد أنكر اختلاطه قائلاً: "ثقة حجة، شاخ، ووقع في الهرم ولم يختلط"، ثم قال: "ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عيينة أتاه فرأى لعابه يسيل فلم يحمل عنه"[2]، وقال ابْنُ حجر: "قال الساجي عن يحيى بن مَعِين: أثبت الناس فيه بن أبي ذئب، وقال ابْنُ خراش أثبت الناس فيه الليث بن سعد، قلتُ: أكثر ما أخرج له البخاري من حديث هذين عنه، وأخرج أيضاً من حديث مالك، وإسماعيل بن أمية، وعُبَيْد اللهِ بن عمر العمري، وغيرهم من الكبار، وروى له الباقون؛ لكن لم يخرجوا من حديث شعبة عنه شيئاً"[3].

إرساله: سئل أبو حاتم عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ: "هل سمع من عائشة؟"، فقال: "لا"[4]، وذكر عبد الحق الإشبيلي أنه لم يسمع من أم سلمة أيضًا[5].

خلاصة القول فيه: ثقة، لا يضر اختلاطه حديثه، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسَّن الإسناد لأنه يتوسط في محمد بن عَجْلَانَ، فهو مختلف فيه خاصة في حديثه عن سعيد المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرة.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (444/4).

(2) ميزان الاعتدال، للذهبي (139/2، 140).

(3) هدي الساري، لابن حجر (ص:405).

(4) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:75).

(5) تهذيب التهذيب (39/4).

الحديث الأربعون

(40) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ القَضَاءُ، وَمَنْ ذَرَعَهُ القَيْءُ فَلاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَجْمُوعِ طُرُقِهِ وَشَوَاهِدِهِ الْمَذْكُورَةِ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَكَذَا نَصَّ عَلَى حُسْنِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ الْحُفَّاظِ، وَكَوْنُهُ تَفَرَّدَ بِهِ هِشَامُ بن حَسَّانَ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ ثِقَةٌ، وَزِيَادَةُ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالفِقْهِ وَالأُصُولِ.[1]

قال الترمذي: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن حُجْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بن يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بن حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ ذَرَعَهُ القَيْءُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[3]، والنسائي[4]، وابن ماجه[5]، والدَّارَقُطْنِي[6]، والبيهقي[7]، من طريق عيسى بن يونس به بنحوه، وأخرجه النسائي[8] من طريق عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

هشام بن حسَّان الأَزْدِيُّ القُرْدُوْسِيُّ، أبو عَبْد اللهِ البصري: قال ابنُ حجر: "ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنهما"[9]، وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وقال: "وصفه بذلك علي بن المديني وأبو حاتم، قال جرير بن حازم: قاعدتُ الحسن سبع سنين ما رأيت هشاماً عنده، قيل له: قد حدث عن الحسن بأشياء، فممن تراه أخذها؟ قال: من حَوْشَب أراه، وقال ابنُ المديني: كان أصحابنا يثبتون

---

(1) المجموع شرح المهذب (315/6، 316).

(2) سنن الترمذي (89/3)، برقم (720).

(3) سنن أبي داود (310/2)، برقم (2380).

(4) السنن الكبرى، للنسائي (317/3)، برقم (3117).

(5) سنن ابن ماجه (536/1)، برقم (1676).

(6) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (153/3)، برقم (2273).

(7) السنن الكبرى، للبيهقي (371/4)، برقم (8027).

(8) السنن الكبرى، للنسائي (317/3)، برقم (3118).

(9) تقريب التهذيب (ص:572).

حديثه، ويحيى بن سعيد يضعفه، ويرون أنه أرسل حديث الحسن عن حوشب"[1]، وقال العلائي: "ذكره ابن المديني فيمن لم يلق أحداً من الصحابة"[2].

خلاصة القول فيه: ثقة إذا صَرَّحَ بالسَّمَاع، وإذا لم يصرح فضعيف؛ إلا في روايته عن محمد بن سيرين فهو من أثبت الناس فيه، وحديثه عن الصحابة مرسل، وحديثه هذا عن ابن سيرين.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، وقد حسَّن النووي الحديث لاختلاف النقاد في هشام بن حسان، ولأن هناك أحاديث تخالف هذا الحديث بأن القيء يُفَطِّرُ مطلقاً، وقد أجاب عنها النووي، ورجَّح هذا الحديث[3].

الحديث الحادي والأربعون

(41) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى سَعِيدُ بن الْمُسَيِّبِ قَالَ: "كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْتَمِرُونَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِذَا لَمْ يَحُجُّوا عَامَهُمْ ذَلِكَ لَمْ يَهْدُوا".

قال النَّوَوِيُّ: هذا الأثرُ الْمَذْكُورُ عَنْ سَعِيدِ بن الْمُسَيِّبِ حَسَنٌ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.[4]

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بن أَبِي الْمَعْرُوفِ الْفَقِيهُ أنبأ أَبُو سَعِيدٍ عَبْد اللهِ بن مُحَمَّدِ بن عبد الْوَهَّابِ الرَّازِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بن أَيُّوبَ، أنبأ مُسْلِمُ بن إِبْرَاهِيمَ، ثنا هِشَامٌ، ثنا قَتَادَةُ، عَنْ سَعِيدِ بن الْمُسَيِّبِ، قَالَ: "كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَمَتَّعُونَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِذَا لَمْ يَحُجُّوا عَامَهُمْ ذَلِكَ لَمْ يَهْدُوا شَيْئًا"[5].

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة[6] من طريق هشام الدَّسْتُوَائِيِّ به بنحوه، وأخرجه سعيد بن أبي عروبة[7] عن قتادة ويحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب به بنحوه.

---

(1) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:47).

(2) جامع التحصيل، للعلائي (ص:293).

(3) انظر: المجموع شرح المهذب (315/6، 316).

(4) المجموع شرح المهذب (174/7).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (580/4)، برقم (8790).

(6) مصنف ابن أبي شيبة (156/3)، برقم (13012).

(7) المناسك، لابن أبي عروبة (ص:113)، برقم (154)، (155).

دراسة رجال الإسناد:

1. **هشام بن أبي عَبْد اللهِ سَنْبَرِ، الدَّسْتُوَائِيُّ:** ثقة.

2. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسَّن الإسناد لتوسطه في هشام الدَّسْتُوَائِيِّ؛ فقد توسط فيه عدد من النقاد ولكن الراجح توثيقه.

الحديث الثاني والأربعون

(42) قال النَّوَوِيُّ: رَوَى أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ، فَنُضَمِّدُ جِبَاهَنَا بِالسُّكِّ[1] الْمُطَيَّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، فَإِذَا عَرِقَتْ إِحْدَانَا سَالَتْ عَلَى وَجْهِهَا، فيَرَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَنْهَانَا". هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بن الْجُنَيْدِ الدَّامِغَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بن سُوَيْدٍ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ الله عَنْهَا حَدَّثَتْهَا، قَالَتْ: "كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ، فَنُضَمِّدُ جِبَاهَنَا بِالسُّكِّ الْمُطَيَّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، فَإِذَا عَرِقَتْ إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا، فيَرَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَنْهَاهَا"[3].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي من طريق أبي داود[4] به بلفظه، وأخرجه أحمد بن حنبل من طريقي محمد بن عَبْد اللهِ بن الزبير[5]، ووكيع[6] بمعناه، وأبو يعلى المَوْصِلِيّ من طريق القاسم بن مالك[7] بنحوه، ثلاثتهم عن عمر بن سويد به.

---

(1) السُّكّ: طيبٌ يتخذُ مِن مِسك ورامك، والرامك نوع من الطيب. انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (320/9).

(2) المجموع شرح المهذب (219/7).

(3) سنن أبي داود (166/2)، برقم (1830).

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (76/5)، برقم (9052).

(5) مسند أحمد (50/41)، برقم (24502).

(6) المرجع السابق (510/41)، برقم (25062).

(7) مسند أبي يعلى الموصلي (296/8)، برقم (4886).

دراسة رجال الإسناد:

1. الحسين بن الجنيد الدَّامِغَانِيُّ القُوْمِسِيُّ:

وثقه مسلمة بن قاسم(1)، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "مستقيم الأمر فيما يروي"(2)، وقال النسائي(3)، وابن حجر(4): "لا بأس به".

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. حمَّاد بن أسامة القرشي مولاهم، الكوفي، أبو أسامة: قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره"(5)، وعَدَّه في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين وقال: "متفق على الاحتجاج به، مات سنة مائتين، وصفه بذلك القبطي فقال: كان كثير التدليس ثم رجع عنه، وقال ابْنُ سعد: كان كثير الحديث، ويدلس ويبين تدليسه"(6).

خلاصة القول فيه: ثقة ثبت.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

---

(1) تهذيب التهذيب (332/2).
(2) (193/8).
(3) تسمية مشايخ النسائي (ص:86).
(4) تقريب التهذيب (ص:165).
(5) المرجع السابق (ص:177).
(6) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:30).

الحديث الثالث والأربعون

(43) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ ابن الزُّبَيْرِ[1] قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنْ الْمَسَاجِدِ إلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي". حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[2].

قال أحمد بن حنبل: حَدَّثَنَا يُونُسُ[3]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابن زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبٌ الْمُعَلِّمُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْد اللهِ بن الزُّبَيْرِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي هَذَا"[4].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود الطيالسي[5] عن الربيع بن صَبِيحٍ، وابن حِبَّانَ[6]، والبيهقي[7]، من طريق حبيب الْمُعَلِّمِ، كلاهما عن عطاء بن أبي رباح به بنحوه، وأخرجه الحميدي[8] من طريق سليمان بن عَتِيقٍ، عن عَبْد اللهِ بن الزبير به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **حَبِيْبُ الْمُعَلِّمُ أبو محمد البصري، مولى مَعْقِلِ بن يسار:**

وثَّقَه ابنُ مَعِين وأبو زُرْعَةَ وأبو حاتم[9]، وأحمد بن حنبل وزاد: "مَا أصح حَدِيث حبيب الْمعلم وأقربه"[1]، وقال الذهبي: "حجَّة تعنت يحيى بن سعيد فَكَانَ لَا يحدث عَنهُ حَدِيثه فِي

---

(1) هو عَبْد اللهِ بن الزُّبَيْرِ بن الْعَوَّامِ بن خُوَيْلِدٍ، أبو بكر، وَقِيلَ: أبو خُبَيْبٍ، وأمه أسماء بنت أبي بكر، هُوَ أَوَّلُ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ، فَحَنَّكَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَمَّاهُ عَبْد اللهِ، قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ بِمَكَّةَ، وَصَلَبَهُ سَنَةَ (73هـ). انظر: معجم الصحابة، للبغوي (514/3)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1647/3).

(2) المجموع شرح المهذب (471/7).

(3) هو يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدب. تهذيب الكمال (540/32).

(4) مسند أحمد (41/26)، برقم (16117).

(5) مسند أبي داود الطيالسي (707/2)، برقم (1464).

(6) صحيح ابن حِبَّانَ (499/4)، برقم (1620).

(7) السنن الكبرى، للبيهقي (404/5)، برقم (10278).

(8) مسند الحميدي (179/2)، برقم (970).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (101/3).

الْكتب كلهَا، وحسين الْمعلم أثبت مِنْهُ"[2]، وقال مَرَّة: "صدوق"[3]، وتبعه ابن حجر[4]، وذكر الفلاس أن ابن مهدي كان يحدث عنه بخلاف القَطَّان[5]، وقال النَّسَائي: "ليس بالقوي"[6].

خلاصة القول فيه: ثقة.

2. **عطاء بن أبي رباح أَسْلَم القرشي مولاهم، المكي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، وقيل: إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه"[7].

خلاصة القول فيه: ثقة يرسل، ولم يعتبر أحد تغيره اختلاطاً، ولم يؤثر على حديثه[8]. وهذا الحديث ليس من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، قال شعيب الأرنؤوط: " إسناده صحيح على شرط مسلم"[9]، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسَّن الإسناد لتوسطه في حبيب الْمُعَلِّمِ.

الحديث الرابع والأربعون

(44) قال النَّوَوِيُّ: قَوْله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَا ضَرَرَ ولَا ضِرَارَ". وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ[10].

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: نا إِسْمَاعِيلُ بن مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، نا عَبَّاسُ بن مُحَمَّدٍ، نا عُثْمَانُ بن مُحَمَّدِ بن عُثْمَانَ بن رَبِيعَةَ بن أَبِي عبد الرَّحْمَنِ، نا عبد الْعَزِيزِ بن مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بن يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ[11]، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ"[1].

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (298/2).
(2) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي (ص:79).
(3) الكاشف، للذهبي (310/1).
(4) تقريب التهذيب (ص:152).
(5) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (101/3).
(6) تهذيب الكمال (413/5).
(7) تقريب التهذيب (ص:391).
(8) انظر: معجم المختلطين، لمحمد طلعت (ص:225).
(9) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط (42/26).
(10) المجموع شرح المهذب (258/8).
(11) هو يَحْيَى بن عُمَارَةَ بن أَبِي حسن الأَنْصارِيّ، الْمَازِنِيُّ المدني. تهذيب الكمال (474/31).

تخريج الحديث: أخرجه الدَّارَقُطْنِيُّ[2]، والحاكم[3]، والبيهقي[4] من طريق عثمان بن محمد، وابن عبد البَر[5] من طريق عبد الملك بن معاذ، كلاهما عن عبد العزيز بن محمد به بزيادة، وأخرجه مالك[6] عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلاً بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن:**

ضعفه الدَّارَقُطْنِي، وقال عبد الحق الإشبيلي: "الغالب على حديثه الوهم".[7]

خلاصة القول فيه: ضعيف.

2. **عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدَّرَاوِرْدِي:** صدوق في هذا الحديث.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف عثمان، لكن الحديث يرتقي إلى الحسن لغيره بمجموع شواهده، منها ما أخرجه ابن ماجه[8] عن عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ، وأحمد بن حنبل[9] عن ابن عَبَّاسٍ، وابن أبي عاصم[10] عن ثَعْلَبَةَ بن أَبِي مَالِكٍ. والطبراني[11] عن عَائِشَةَ، وأصحها رواية مالك المرسلة آنفة الذكر.

(1) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (408/5)، برقم (4541).
(2) المرجع السابق (51/4)، برقم (3079).
(3) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (66/2)، برقم (2345).
(4) السنن الكبرى، للبيهقي (114/6)، برقم (11384).
(5) التمهيد، لابن عبد البر (159/20).
(6) موطأ مالك (745/2)، برقم (31).
(7) لسان الميزان، لابن حجر (409/5).
(8) سنن ابن ماجه (784/2)، برقم (2340).
(9) مسند أحمد (55/5)، برقم (2865).
(10) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (215/4)، برقم (2200).
(11) المعجم الأوسط، للطبراني (307/1)، برقم (1033).

الحديث الخامس والأربعون

(45) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ وَابِصَةَ بن مَعبد[1] رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "أَتَيْتُ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: جِئْتَ تَسْأَلُ عَنْ الْبِرِّ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: اسْتَفْتِ قَلْبَكَ، الْبِرُّ مَا أَطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ، وَتَرَدَّدَ فِي الصُّدُوْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتُوكَ". حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ وَالدَّارِمِيُّ فِي مُسْنَدَيْهِمَا[2].

قال الدارمي: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بن حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عَنْ الزُّبَيْرِ أَبِي عبد السَّلَامِ، عَنْ أَيُّوبَ بن عَبْد اللهِ بن مِكْرَزٍ الْفِهْرِيِّ، عَنْ وَابِصَةَ بن مَعبد الْأَسَدِيِّ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِوَابِصَةَ: "جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ؟" قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَجَمَعَ أَصَابِعَهُ فَضَرَبَ بِهَا صَدْرَهُ، وَقَالَ: "اسْتَفْتِ نَفْسَكَ، اسْتَفْتِ قَلْبَكَ يَا وَابِصَةُ – ثَلَاثًا – الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ، وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[4] بزيادة، والبخاري في تاريخه[5] مختصراً، من طريق حماد بن سلمة به، وأخرجه البخاري في تاريخه[6] مختصراً، والطبراني[7] بنحوه، من طريق أبي عَبْد اللهِ محمد الأسدي، عن وابصة به.

دراسة رجال الإسناد:

1. حَمَّادُ بن سَلَمَةَ بن دينار البصري أبو سَلَمَةَ:

قال ابْنُ حجر: "ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة"[8]، قال أبو حاتم: "ساء حفظه في آخر عمره"[9]، وقال البَيْهَقِيُّ: "سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمْرِهِ، فَالْحُفَّاظُ لَا يَحْتَجُّونَ

(1) هو وَابِصَةُ بن مَعبد بن عُتْبَةَ بن الْحَارِثِ بن مَالِكِ الْأَسَدِيُّ، أبو سالم، سَكَنَ الرَّقَةَ. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (481/9)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2724/5).

(2) المجموع شرح المهذب (150/9).

(3) سنن الدارمي (1649/3)، برقم (2575).

(4) مسند أحمد (527/29)، برقم (18001)، و(532/29)، برقم (18006).

(5) التاريخ الكبير، للبخاري (144/1).

(6) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(7) المعجم الكبير، للطبراني (147/22)، برقم (402).

(8) تقريب التهذيب (ص:178).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (66/9).

بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ عَنْ قَيْسِ بن سَعْدٍ خَاصَّةً وَأَمْثَالِهِ"[1]، ولم أجد له ذكراً في كتب المختلطين إلا ما كان من زيادات المحققين، وقد رجح الدكتور محمد بن سليمان الفوزان في رسالته عن حماد بن سلمة نفي تغير حفظه بأخرة أو اختلاطه[2].

خلاصة القول فيه: ثقة، لم يضر حديثه تغيره بأخرة.

2. **الزبير أبو عبد السلام:** ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا توبع؛ وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً عن أيوب.

3. **أيوب بن عَبْد اللهِ بن مِكْرَزٍ العامري القرشي:** قال ابْنُ حجر: "مستور"[4]وأفاد حماد بن سلمة[5] والبخاري[6] أن حديثه عن وابصة مرسل.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لأجل أيوب وإرساله، ولكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها البخاري والطبراني.

---

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (159/4).

(2) انظر حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت، د.محمد بن سليمان بن عَبْد اللهِ الفوزان، (86/1-89)، وهي أطروحة نال بها المؤلف درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود سنة 1412هـ.

(3) (333/6).

(4) تقريب التهذيب (ص:118).

(5) مسند أحمد (532/29).

(6) التاريخ الكبير، للبخاري (419/1).

الحديث السادس والأربعون

(46) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ يُونُسَ بن بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابن عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ يَشْكُو إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَا يَزَالُ يُغْبَنُ[1] فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ[2]، ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتَعْتَهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَإِنْ رَضِيتَ فَأَمْسِكْ وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْدُدْ"، قال ابْنُ عُمَرَ: فَكَأَنِّي الْآنَ أَسْمَعُهُ إِذَا ابْتَاعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ، قال ابْنُ إِسْحَاقَ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدَ بن يَحْيَى بن حبان، قال: كان جَدِّي مُنْقِذَ بن عَمْرٍو، وكَانَ رَجُلًا قَدْ أُصِيبَ فِي رأس أمه، وَكُسِرَتْ لِسَانُهُ، وَنَقَصَتْ عَقْلُهُ، وكَانَ يُغْبَنُ فِي الْبَيْعِ، وَكَانَ لَا يَدْعُ التِّجَارَةَ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "إِذَا ابْتَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ، ثُمَّ أَنْتَ فِي كُلِّ بَيْعٍ تَبْتَاعُهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ، إِنْ رَضِيتَ فَأَمْسِكْ، وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْدُدْ"، فَبَقِيَ حَتَّى أَدْرَكَ زَمَنَ عُثْمَانَ، وَهُوَ ابن مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، فَكَبِرَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ، فَكَانَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَرَجَعَ بِهِ فَقَالُوا لَهُ: لِمَ تَشْتَرِي أَنْتَ؟ فَيَقُولُ: قَدْ جَعَلَنِي رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا ابْتَعْتُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا، فَيَقُولُونَ: ارْدُدْهُ، فَإِنَّكَ قَدْ غُبِنْتَ -أَوْ قَالَ: غُشِشْتَ- فَيَرْجِعُ إِلَى بَيِّعِهِ، فَيَقُولُ: خُذْ سِلْعَتَكَ وَارْدُدْ دَرَاهِمِي، فَيَقُولُ: لَا أَفْعَلُ، قَدْ رَضِيْتَ فَذَهَبْتَ، حَتَّى يَمُرَّ بِهِ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَعَلَهُ بِالْخِيَارِ فِيمَا يَبْتَاعُ ثَلَاثًا، فَيَرُدُّ عَلَيْهِ دَرَاهِمَهُ، وَيَأْخُذُ سِلْعَتَهُ". هَذَا الْحَدِيثُ حَسَنٌ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابن مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ، فِي ترجمة مُنْقِذِ بن عَمْرٍو بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ... لكن القطعة التى ذكرها مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن يَحْيَى بن حِبَّانَ مُرْسَلَةٌ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدَ بن يَحْيَى لَمْ يُدْرِكْ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَنْ سَمِعَهَا مِنْهُ، وَلَكِنْ مِثْلُ هَذَا الْمُرْسَلِ يَحْتَجُّ بِهِ الشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الْمُرْسَلَ إِذَا اعْتَضَدَ بِمُرْسَلٍ آخَرَ، أَوْ بِمُسْنَدٍ، أَوْ بِقَوْلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، أَوْ بِفُتْيَا عَوَامِّ أَهْلِ الْعِلْمِ، احْتُجَّ بِهِ، وَهَذَا الْمُرْسَلُ قَدْ وُجِدَ فِيهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى جَوَازِ شَرْطِ الْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[3].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن الْحَارِثِ الْأَصْبَهَانِيُّ، أنا أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيِّ، أنا إِسْحَاقُ بن أَحْمَدَ، ثنا أَبُو كُرَيْبٍ، ثنا يُونُسُ بن بُكَيْرٍ، ثنا مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ

(1) يُقَالُ: غَبَنْتُهُ فِى الْبَيْعِ بِالْفَتْحِ، أَىْ: خَدَعْتُهُ، وَقَدْ غُبِنَ فَهُوَ مَغْبُونٌ. النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ، لبَطَّالِ الرَّكْبِيِّ (276/1).

(2) الخِلابَة: المُخادَعة. العين، للخليل (270/4).

(3) المجموع شرح المهذب (189/9، 190)، بتصرف.

ابن عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَكَانَتْ بِلِسَانِهِ لُوثَةٌ يَشْكُو إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أَنَّهُ لَا يَزَالُ يُغْبَنُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ، ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتَعْتَهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَإِنْ رَضِيتَ فَأَمْسِكْ وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْدُدْ"، قال ابْنُ عُمَرَ: فَلَكَأَنِّي الْآنَ أَسْمَعُهُ إِذَا ابْتَاعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ يَلُوثُ لِسَانُهُ، قال ابْنُ إِسْحَاقَ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدَ بن يَحْيَى بن حَبَّانَ، قَالَ: كَانَ جَدِّي مُنْقِذ بن عَمْرٍو وَكَانَ رَجُلًا قَدْ أُصِيبَ فِي رَأْسِهِ آمَّةً فَكَسَرَتْ لِسَانَهُ، وَنَقَصَتْ عَقْلَهُ، وَكَانَ يُغْبَنُ فِي الْبُيُوعِ، وَكَانَ لَا يَدَعُ التِّجَارَةَ فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "إِذَا أَنْتَ بِعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ ثُمَّ أَنْتَ فِي كُلِّ بَيْعٍ تَبْتَاعُهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ إِنْ رَضِيتَ فَأَمْسِكْ، وَإِنْ سَخِطْتَ فَرُدَّ"، فَبَقِيَ حَتَّى أَدْرَكَ زَمَانَ عُثْمَانَ رَضِيَ الله عَنْهُ وَهُوَ ابن مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، وَكَثُرَ النَّاسُ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ، فَكَانَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَرَجَعَ بِهِ فَقَالُوا لَهُ: لِمَ تَشْتَرِي أَنْتَ؟ فَيَقُولُ: قَدْ جَعَلَنِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا ابْتَعْتُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا، فَيَقُولُونَ: ارْدُدْهُ فَإِنَّكَ قَدْ غُبِنْتَ –أَوْ قَالَ: غُشِشْتَ– فَيَرْجِعُ إِلَى بَيِّعِهِ، فَيَقُولُ: خُذْ سِلْعَتَكَ وَرُدَّ دَرَاهِمِي، فَيَقُولُ: لَا أَفْعَلُ، قَدْ رَضِيتَ فَذَهَبْتَ بِهِ، حَتَّى يَمُرَّ بِهِ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَعَلَهُ بِالْخِيَارِ فِيمَا يَبْتَاعُ ثَلَاثًا، فَيَرُدُّ عَلَيْهِ دَرَاهِمَهُ وَيَأْخُذُ سِلْعَتَهُ[1].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[2]، ومسلم[3]، من طريق عَبْد اللهِ بن دينار، وأحمد بن حنبل[4]، والدَّارَقُطْنِي[5]، من طريق محمد بن إسحاق، عن نافع، كلاهما عن ابن عمر به مختصراً، وأخرجه البخاري في تاريخه[6]، وابن ماجه[7]، والدَّارَقُطْنِي[8]، من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان به بنحوه.

---

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (449/5)، برقم (10459).

(2) صحيح البخاري (65/3)، برقم (2117).

(3) صحيح مسلم (1165/3)، برقم (1533).

(4) مسند أحمد (282/10)، برقم (6134).

(5) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (9/4)، برقم (3011).

(6) التاريخ الكبير، للبخاري (17/8).

(7) سنن ابن ماجه (789/2)، برقم (2355).

(8) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (10/4)، برقم (3011).

دراسة رجال الإسناد:

1. **إسحاق بن أحمد بن زَيْرَكَ، أبو يعقوب الفارسي**[1]: أكثر الرواية عنه أبو الشيخ الأصبهاني[2]، ولم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد تُوبع في هذا الحديث، فهو مقبول.

2. **يونس بن بُكَيْرٍ بن واصل الشَّيْبَانيُّ الكوفي:**

وثقه عبيد بن يعيش[3]، وابن نُمَير[4]، وابن مَعِين[5]، وقال مَرَّة: "كَانَ صَدُوقًا وَكَانَ يتبع السُّلْطَان، وَكَانَ مرجئاً"[6]، وقال الذهبي: "صدوق"[7]، وقال أبو حاتم: "محله الصدق"[8]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[9]، وقال ابْنُ المديني: "كتبت عنه، ولست أحدث عنه"[10]، سئل أبو زُرْعَةَ عن يونس بن بكير: "أي شيء ينكر عليه"؟ فقال: "أما في الحديث فلا أعلمه"[11]، وقال النَّسَائِيُّ: "ليس بالقوي"، وقال مَرَّة: "ضعيف"[12]، وقال العجلي: "ضعيف الحديث"[13]، وقال أبو داود: "ليس هو عندي حجة، يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث"[14]، وقال الجُوْزْجَانِيُّ: "ينبغي أن يتثبت في أمره؛ لميله عن الطريق"[15].

خلاصة القول فيه: صدوق مرجئ. ولا يضر إرجاؤه في هذا الحديث.

---

(1) تاريخ الإسلام، للذهبي (142/7).

(2) التدوين في أخبار قزوين، للرافعي (326/2).

(3) هو عبيد بن يعيش المحاملي، أبو محمد الكوفي العطار، توفي سنة (228 أو 229 هـ). تهذيب الكمال (249/19).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (522/8).

(5) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:227)، ورواية الدوري (274/3).

(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (521/3).

(7) من تُكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص:203).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (236/9).

(9) تقريب التهذيب (ص:613).

(10) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:148).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (236/9).

(12) تهذيب الكمال (497/32).

(13) معرفة الثقات، للعجلي (377/2).

(14) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (179/1).

(15) أحوال الرجال، للجُوْزْجَانِيِّ (ص:138).

3. **محمد بن إسحاق بن يسار:** صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناد ابن اسحاق عن نافع إسناد حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، وإسناد ابن اسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان إسناد ضعيف؛ لإرسال محمد بن يحيى، لكن حديثه يرتقي إلى الحسن لغيره بشاهده الذي سبق.

الحديث السابع والأربعون

(47) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث حَكِيمِ بن حِزَامٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا تَبِعْ مَا لَمْ تَقْبِضْهُ". وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ[1]، **وقال قبل:** رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ[2].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْد اللهِ الْحَافِظُ[3]، وَأَبُو سَعِيدِ بن أَبِي عَمْرٍو[4] قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بن مُحَمَّدٍ الدُّورِي، ثنا الْحَسَنُ بن مُوسَى الْأَشْيَبُ، وَسَعْدُ بن حَفْصٍ الطَّلْحِيُّ، وَهَذَا لَفْظُ الْأَشْيَبِ قَالَا: ثنا شَيْبَانُ[5]، عَنْ يَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ يَعْلَى بن حَكِيمٍ، عَنْ يُوسُفَ بن مَاهِكٍ، عَنْ عَبْد اللهِ بن عِصْمَةَ، عَنْ حَكِيمِ بن حِزَامٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنِّي أَبْتَاعُ هَذِهِ الْبُيُوعَ فَمَا يَحِلُّ لِي مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ عَلَيَّ؟ قَالَ: "يَا ابن أَخِي لَا تَبِيعَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَقْبِضَهُ"[6].

---

(1) المجموع شرح المهذب (271/9).

(2) المرجع السابق (264/9).

(3) هو أبو عَبْد اللهِ الحاكم محمد بن عَبْد اللهِ، صاحب المستدرك. تاريخ بغداد، للخطيب (509/3).

(4) هو محمد بن موسى بن الفضل بن شَاذَانَ، أبو سَعِيدٍ النَّيْسابوريُّ. سير أعلام النبلاء (350/17).

(5) هو شَيْبَانُ بن عبد الرحمن التميمي مولاهم، النحوي، أَبُو معاوية. تهذيب الكمال (592/12).

(6) السنن الكبرى، للبيهقي (511/5)، برقم (10685).

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني[1] من طريق شيبان به بنحوه، وأخرجه أبو داود[2]، والترمذي[3]، والنسائي[4]، وابن ماجه[5]، من طريق يوسف بن ماهك، والنسائي[6] من طريقي عَبْد اللهِ بن محمد بن صَيْفِيٍّ، وحزام بن حكيم، ثلاثتهم عن حكيم بن حزام به بمعناه، وأخرجه أحمد بن حنبل[7] من طريق يُوسُف بْن مَاهَكَ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْن عَصْمَةَ به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

2. **عَبْد اللهِ بن عِصْمَة الجُشَمِيُّ الحجازي:**

وثقه العجلي[8]، والذهبي[9]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[10]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[11]، وقال: "قال ابْنُ حزم في البيوع من المحلى[12]: متروك، وتلقى ذلك عبد الحق فقال: ضعيف جِدًّا، وقال ابْنُ القَطَّان: بل هو مجهول الحال، وقال شيخنا: لا أعلم أحداً من أئمة الجرح والتعديل تكلم فيه، بل ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات".[13]

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) المعجم الكبير، للطبراني (196/3)، برقم (3108).

(2) سنن أبي داود (283/3)، برقم (3503).

(3) سنن الترمذي (526/3)، برقم (1232)، و(1233)، و(528/3)، برقم (1235).

(4) سنن النسائي (289/7)، برقم (4613).

(5) سنن ابن ماجه (737/2)، برقم (2187).

(6) سنن النسائي (286/7)، برقم (4601)، و(4603).

(7) مسند أحمد (32/24)، برقم (15316).

(8) معرفة الثقات، للعجلي (46/2).

(9) الكاشف، للذهبي (574/1).

(10) (27/5).

(11) تقريب التهذيب (ص:314).

(12) انظر: المُحَلَّى بالآثار، لابن حزم (473/7).

(13) تهذيب التهذيب (322/5).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، وقد صححه الألباني[1]، وقال شعيب الأرنؤوط: "حديث صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن من أجل عبد الله بن عصمة وهو الجشمي الحجازي، فقد روى عنه جمعٌ، وذكره ابن حبان في "الثقات[2].

الحديث الثامن والأربعون

(48) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث جَابِرٍ... "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثُّنْيَا[3]"، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ هَكَذَا، مِنْ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَزَادَ: "نَهَى عَنْ بَيْعِ الثُّنْيَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ"، قَالَ الترمذي: "وهو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ حَسَنَةٌ، فَإِنَّهَا مُبَيِّنَةٌ لِرِوَايَةِ مُسْلِمٍ[4].

قال الترمذي: حَدَّثَنَا زِيَادُ بن أَيُّوبَ البَغْدَادِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بن العَوَّامِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ بن حُسَيْنٍ، عَنْ يُونُسَ بن عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ المُحَاقَلَةِ[5]، وَالمُزَابَنَةِ[6]، وَالمُخَابَرَةِ[7]، وَالثُّنْيَا، إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ"[8].

قال النسائي: أَخْبَرَنِي زِيَادُ بن أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بن الْعَوَّامِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بن حُسَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بن عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ

---

(1) انظر: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، للألباني (294/7).

(2) تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط وآخرين (32/24).

(3) هِيَ أَنْ يُسْتَثْنَى فِي عَقْدِ الْبَيْعِ شَيْءٌ مَجْهُولٌ فَيَفْسُدُ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يُبَاعَ شَيْءٌ جُزَافًا؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَثْنَى مِنْهُ شَيْءٌ قلَّ أَوْ كَثُر، وَتَكُونُ الثُّنْيَا فِي المزارعة أَنْ يُسْتَثْنَى بَعْدَ النِّصْفِ أَوِ الثُّلُثِ كَيْلٌ مَعْلُومٌ. النهاية، لابن الأثير (224/1).

(4) المجموع شرح المهذب (311/9).

(5) الْمُحَاقَلَةُ مُخْتَلف فِيهَا: قِيلَ: هِيَ اكْتِراء الْأَرْضِ بالحِنْطة، وَقِيلَ: هِيَ المُزارَعة عَلَى نَصِيب مَعْلُومٍ كَالثُّلُثِ والرُّبع وَنَحْوِهِمَا، وَقِيلَ: هِيَ بَيْع الطَّعَامِ فِي سُنْبُلِه بالبُرِّ، وَقِيلَ: بَيْعُ الزَّرْعِ قَبْلَ إِدْراكِه. النهاية، لابن الأثير (416/1).

(6) الْمُزَابَنَة: هِيَ بيعُ الرُّطَب فِي رُؤُس النَّخْل بالتَّمر، وأصلُه مِنَ الزَّبْن وَهُوَ الدفْعُ، كأنَّ كُل واحدٍ من المُتبَايعيْن يَزْبِنُ صاحبَه عَنْ حقِّه بِمَا يزدَادُ مِنْهُ. وَإِنَّمَا نَهى عَنْهَا لِمَا يَقَع فِيهَا مِنَ الغَبْن والجَهَالة. النهاية، لابن الأثير (294/2).

(7) الْمُخَابَرَة: قِيلَ: هِيَ المُزارَعة عَلَى نَصيب مَعِين كَالثُّلُثِ والرُّبع وَغَيْرِهِمَا. النهاية، لابن الأثير (7/2).

(8) سنن الترمذي (577/3)، برقم (1290).

الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنِ الثُّنْيَا إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[2] من طريق عَبَّادِ بن الْعَوَّامِ به بنحوه، وأخرجه مسلم[3] من طريق أبي الزبير، وسعيد بن ميناء، عن جابر به بزيادة ولم يذكر قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ".

دراسة رجال الإسناد:

1. **سفيان بن حسين بن حسن الواسطي:** ثقة في هذا الحديث، فهو عن غير الزهري.
2. **يونس بن عبيد بن دينار العبدي:** ثقة، حديثه عن عطاء بن أبي رباح مرسل[4].
3. **عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، المكي:** ثقة، وهذا الحديث ليس من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لإرسال يونس بن عبيد، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها مسلم.

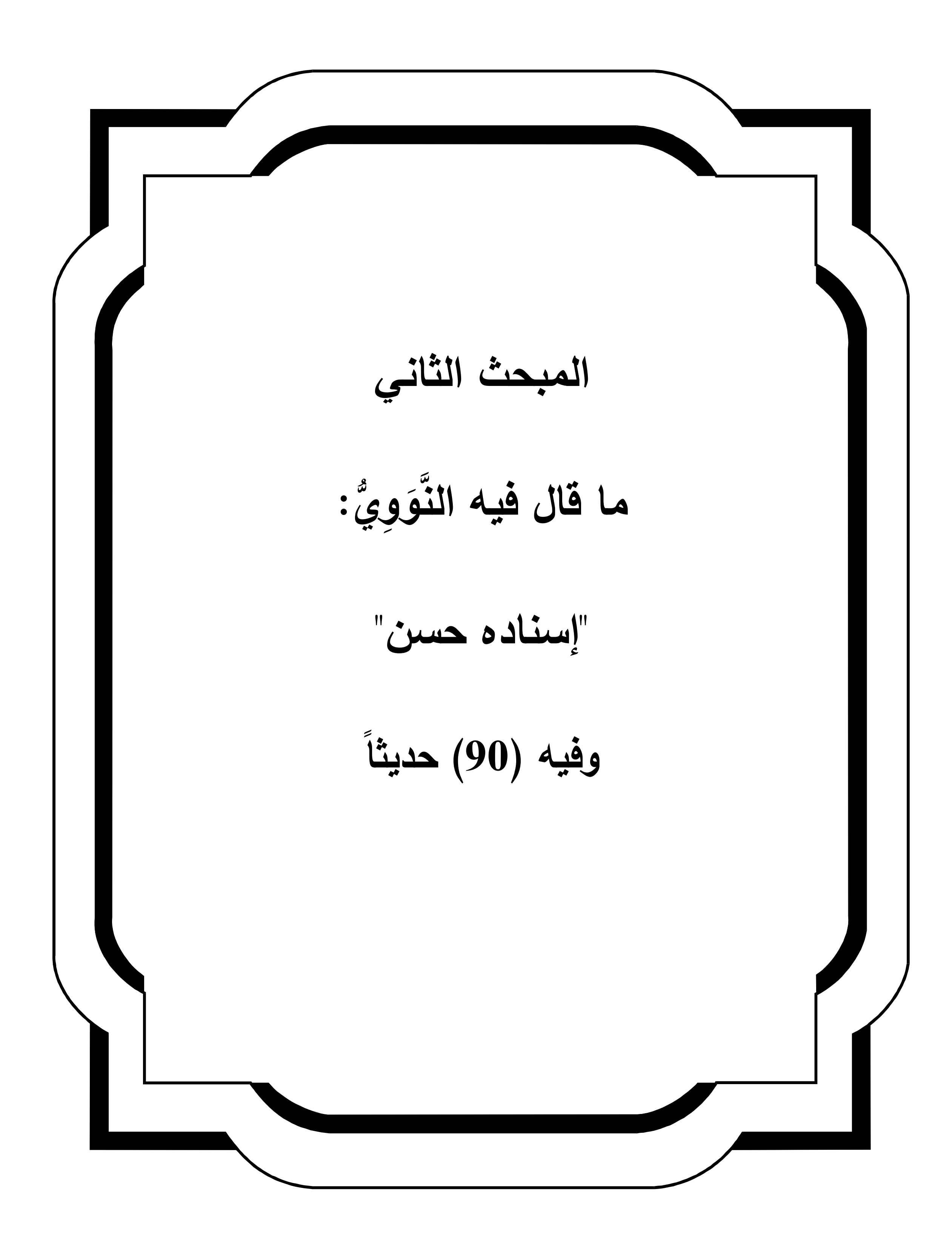
---

(1) سنن النسائي (37/7)، برقم (3880)، و(296/7)، برقم (4633).

(2) سنن أبي داود (262/3)، برقم (3405).

(3) صحيح مسلم (1175/3)، برقم (1536).

(4) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:249)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:305).



المبحث الثاني

ما قال فيه النَّوَوِيُّ:

"إسناده حسن"

وفيه (90) حديثاً

الحديث الأول

(49) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ الْمِقْدَامِ بن مَعْدِي كَرِبَ، أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا: "أُنْشِدُك بِاَللَّهِ، هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السِّبَاعِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَمْرُو بن عُثْمَانَ بن سَعِيدٍ الْحِمْصِيُّ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ بَحِيرٍ[2]، عَنْ خَالِدٍ، قَالَ: وَفَدَ الْمِقْدَامُ بن مَعْدِي كَرِبَ، وَعَمْرُو بن الْأَسْوَدِ، وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ مِنْ أَهْلِ قِنَّسْرِينَ[3] إِلَى مُعَاوِيَةَ بن أَبِي سُفْيَانَ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ لِلْمِقْدَامِ: أَعَلِمْتَ أَنَّ الْحَسَنَ بن عَلِيٍّ تُوُفِّيَ؟ فَرَجَّعَ الْمِقْدَامُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَتَرَاهَا مُصِيبَةً؟ قَالَ لَهُ: وَلِمَ لَا أَرَاهَا مُصِيبَةً، وَقَدْ وَضَعَهُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حِجْرِهِ فَقَالَ: "هَذَا مِنِّي" وَحُسَيْنٌ مِنْ عَلِيٍّ؟، فَقَالَ الْأَسَدِيُّ: جَمْرَةٌ أَطْفَأَهَا الله عَزَّ وَجَلَّ. قَالَ: فَقَالَ الْمِقْدَامُ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَبْرَحُ الْيَوْمَ حَتَّى أُغَيِّظَكَ، وَأُسْمِعَكَ مَا تَكْرَهُ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُعَاوِيَةُ إِنْ أَنَا صَدَقْتُ فَصَدِّقْنِي، وَإِنْ أَنَا كَذَبْتُ فَكَذِّبْنِي، قَالَ: أَفْعَلُ، قَالَ: فَأَنْشُدُكَ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "نَهَى عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَنْشُدُكَ بِاللَّهِ، هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَنْشُدُكَ بِاللَّهِ، هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "نَهَى عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السِّبَاعِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهَا؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَوَاللَّهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ هَذَا كُلَّهُ فِي بَيْتِكَ يَا مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنِّي لَنْ أَنْجُوَ مِنْكَ يَا مِقْدَامُ، قَالَ خَالِدٌ: فَأَمَرَ لَهُ مُعَاوِيَةُ بِمَا لَمْ يَأْمُرْ لِصَاحِبَيْهِ وَفَرَضَ لِابْنِهِ فِي الْمِائَتَيْنِ، فَفَرَّقَهَا الْمِقْدَامُ فِي أَصْحَابِهِ، قَالَ: وَلَمْ يُعْطِ الْأَسَدِيُّ أَحَدًا شَيْئًا مِمَّا أَخَذَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: أَمَّا الْمِقْدَامُ فَرَجُلٌ كَرِيمٌ بَسَطَ يَدَهُ، وَأَمَّا الْأَسَدِيُّ فَرَجُلٌ حَسَنُ الْإِمْسَاكِ لِشَيْئِهِ[4].

---

(1) المجموع شرح المهذب (239/1).

(2) هو بَحِير بن سَعْد السَّحُوْلِي، أبو خالد الحمصي. تهذيب التهذيب (421/1).

(3) قِنَّسْرِين: وهي مدينة كانت وحمص شيئاً واحداً، بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص بقرب العواصم، وقد خربت سنة (351هـ)، وقيل: (355هـ). انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (403/4، 404).

(4) سنن أبي داود (68/4)، برقم (4131).

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[1] عن عمرو بن عثمان به مختصراً، وأخرجه النسائي[2] وأحمد بن حنبل[3] من طريق بقية به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عَمْرُو بن عثمان بن سعيد الْحِمْصِيُّ:** وثقه النسائي[4]، وأبو علي الغساني[5]، ونقل مغلطاي توثيق أبي داود ومسلمة بن القاسم له[6]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]. وسئل أبو زُرْعَةَ عنه، فقال: "كان أحفظ من محمد بن المصفى[8] وأحبهما إليَّ"[9]. وقال أبو حاتم: "صدوق"[10]، وتابعه الذهبي[11]، وابن حجر[12].

   خلاصة القول فيه: هو ثقة.

2. **بَقِيَّةُ بن الْوَلِيدِ:** صدوق في هذا الحديث؛ فقد روى عن ثقة، وصَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية أحمد بن حنبل.

3. **خالد بن مِعْدَان الْكَلَاعِيُّ الحمصي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة عابد يرسل كثيراً"[13]، لكن البخاري نصَّ على سماعه من المقدام[14]، وأخرج له في الصحيح عنه[15].

---

(1) سنن النسائي (176/7)، برقم (4255).

(2) المرجع السابق (176/7)، برقم (4254).

(3) مسند أحمد (421/28)، برقم (17185).

(4) تسمية مشايخ النسائي (ص:60).

(5) تسمية شيوخ أبي داود، لأبي علي الغساني (ص:121).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (226/10).

(7) الثقات، لابن حِبَّانَ (488/8).

(8) قال عنه أبو حاتم: صدوق. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (104/8).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (249/6).

(10) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(11) الكاشف، للذهبي (83/2).

(12) تقريب التهذيب (ص:424).

(13) المرجع السابق (ص:190).

(14) التاريخ الكبير، للبخاري (176/3).

(15) انظر: صحيح البخاري (57/3)، حديث رقم (2072)، و(67/3)، حديث رقم (2128).

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون بقية بن الوليد صدوقاً.

الحديث الثاني

(50) قال النَّوَوِيُّ: لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بن دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، أَخْبَرَنَا ابن وَهْبٍ[2]، حَدَّثَنِي ابن أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ سُهَيْلِ بن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ"[3]

تخريج الحديث: أخرجه الطحاوي[4]، والطبراني[5]، والبيهقي[6]، من طريق عبد الرَّحْمَن بن أبي الزِّنَادِ به بلفظه، وأخرجه أبو نُعيم[7] من طريق محمد بن أبي ذئب عن سهيل به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. عبد الرحمن بن أبي الزِّنَادِ:

صحح الترمذي عدة من أحاديثه[8]، وقال: "ثِقَةٌ حَافِظٌ، كَانَ مَالِكُ بن أَنَسٍ يُوَثِّقُهُ وَيَأْمُرُ بِالكِتَابَةِ عَنْهُ"[9]، وقَال موسى بن سلمة: "قلت لمالك بن أنس: دلني على رجل ثقة أكتب عنه، قال: عليك بعبد الرحمن بن أبي الزناد"[10]، وقال صالح جزرة: "قد روى عَنْ أَبِيهِ أشياء لم يروها

(1) المجموع شرح المهذب (293/1).

(2) هو عَبْد اللهِ بن وهب بن مسلم القرشي. تهذيب الكمال (277/16).

(3) سنن أبي داود (76/4)، برقم (4163).

(4) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (434/8)، برقم (3365).

(5) المعجم الأوسط، للطبراني (229/8)، برقم (8485).

(6) شعب الإيمان، للبيهقي (425/8)، برقم (6036).

(7) تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور، لأبي نُعيم (ص:58)، برقم (17).

(8) تهذيب التهذيب (172/6).

(9) سنن الترمذي (234/4).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (449/5).

غيره، وتكلم فيه مالك بن أنس بسبب روايته كتاب السبعة عَنْ أَبِيهِ وقَالَ: أين كنا نحن من هذا؟!".[1]

ووثقه العجلي[2]، وقال ابْنُ مَعِين: "أثبت النَّاس فِي هِشَام بن عُرْوَة عبد الرَّحْمَن بن أبي الزِّنَاد"[3]، وفي موضع آخر ضعفه[4]، وفي ثالث قال: "لَيْسَ بِشَيْء"[5]، وفي رابع قال: "لَا يحْتَج بحَديثه"[6].

وقال الذهبي: "حسن الحديث"[7]، وقال مَرَّة: "هو من أوعية العلم؛ لكنه ليس بالثبت جداً مع أنه حجة في هشام بن عروة"[8]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد"[9]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "بعض ما يرويه، لاَ يُتَابَعُ عَليه، وَهو مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ"[10]، وقال أبو طالب[11]: "سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، فقال: هو يروى عنه، قلت: يحتمل؟ قَال: نَعم"[12]، وفي موضع آخر قال أحمد: "مضطرب الحديث"[13]، وفي ثالثٍ ضعَّفه[14]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان مِمَّن ينْفَرد بالمقلوبات عَن الْأَثْبَات، وَكَانَ ذَلِك من سوء حفظه وَكَثْرَة خطئه، فَلَا يجوز الاحتجاج بِخَبَرِهِ إِذا انْفَرد، فَأَما فِيمَا وَافق الثِّقَات فَهُوَ صَادِق فِي

(1) تاريخ بغداد، للخطيب (494/11).
(2) معرفة الثقات، للعجلي (76/2).
(3) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص:147).
(4) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:151).
(5) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (197/3).
(6) المرجع السابق (257/3).
(7) ديوان الضعفاء، للذهبي (ص:243).
(8) تذكرة الحفاظ، للذهبي (182/1).
(9) تقريب التهذيب (ص:340).
(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (453/5).
(11) هو أحمد بن حميد أبو طالب المُشْكَانِيُّ، مات سنة (244هـ). انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (48/2)، وتاريخ بغداد، للخطيب (198/5).
(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (449/5).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (252/5).
(14) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (482/2)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (340/2).

الرِّوَايَات يحْتَج بِهِ"[1]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلي من عبد الرحمن بن أبي الرجال[2]، ومن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم[3]".[4]

وقال ابْنُ سعد: "كان كَثِيرَ الْحَدِيثِ ضَعِيفًا"[5]، وقال: "كَانَ يُضَعَّفُ لِرِوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ"[6]، وضعفه النسائي[7]، وابن بشكوال وزاد: "ليس عند أهل العراق بشيءٍ"[8]، وقال ابْنُ المديني: "كان عند أصحابنا ضعيفاً"[9]، وقال مَرَّة: "ما حدث عبد الرحمن بن أبي الزناد بالمدينة فهو صحيح وما حدث به ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمن -بن مهدي- خطط على أحاديث عبد الرحمن بن أبي الزناد، وكان يَقُول في حديثٍ عن مشيختهم ولقنه البغداديون عن فقهائهم، وعدهم: فلان وفلان وفلان"[10]، وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة صدوق[11]، وفي حديثه ضعف؛ سمعتُ علي ابن المديني، يَقُول: حديثه بالمدينة حديث مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب، قَالَ علي: وقد نظرت فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة"[12].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ خاصةً ما حدث به بالعراق، أما أحاديثه التي رواها عنه سليمان بن داود الْمَهْرِيُّ الهاشمي فهي مقاربة، وينتفي عنه الخطأ في حديثنا هذا فقد تابعه ابن أبي ذئب عن سهيل، وتلميذه هنا سليمان.

---

(1) المجروحين، لابن حِبَّانَ (56/2).

(2) قال عنه ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. تقريب التهذيب (ص:340).

(3) قال عنه ابن حجر: ضعيف. تقريب التهذيب (ص:340).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (252/5).

(5) الطبقات الكبير، لابن سعد (594/7).

(6) المرجع السابق (326/9).

(7) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:68).

(8) شيوخ ابن وهب، لابن بشكوال (ص:173).

(9) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:131).

(10) تاريخ بغداد، للخطيب (494/11).

(11) تهذيب الكمال (99/17).

(12) تاريخ بغداد، للخطيب (494/11).

2. سُهَيْلُ بن أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَان بن عَبْد اللهِ:

قال ابْنُ عيينة: "كُنَّا نَعُدُّ سُهَيْلَ بن أَبِي صَالِحٍ ثَبْتًا فِي الحَدِيثِ"[1]، ووثَّقَه ابنُ سعد[2]، وابن مَعِين مَرَّة[3]، والعجلي[4]، والنسائي وابن عبد البر[5]، والدَّارَقُطْنِي[6]، والخليلي[7]، وابن حجر مرة[8]، وقال أحمد بن صَالح: "سُهَيْل بن أبي صَالح من المتقنين وَإِنَّمَا يُؤْتى فِي غلط حَدِيثه مِمَّن يَأْخُذ عَنهُ"[9]، وقال ابْنُ شاهين: "الْعَلَاء[10] وَسُهيْل عِنْدِي على حكم الثِّقَة وَالْأَمَانَة، وَقد حدث عَن الْعَلَاء وَسُهيْل أجلاء الْعلمَاء، وَلَا أعرف لَهما كثير حَدِيث مُنكر إِلَّا حَدِيثا يرويهِ عَنْهُمَا ضَعِيف، فَأَما الثِّقَات عَنْهُمَا فَهُوَ عجب من عجب وَلَهُمَا فضل فِي الْعلم كَبِير"[11]، وقال الذهبي: "أحد العلماء الثقات، وغيره أقوى منه"[12]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "حدث سهيل عن جماعة، عن أبيه؛ وهذا يدل على ثقة الرجل، حدث سهيل عن سُمي، عَن أبي صالح، وحدث سهيل عَنِ الأَعْمَش، عَن أبي صالح، وحدث سهيل عن عَبْد اللهِ بن مقسم، عَن أبي صالح، وهذا يدلك على تمييز الرجل، وتمييز بين ما سمع من أبيه ليس بينه وبين أبيه أحد؛ وبين ما سمع من سمي والأعمش وغيرهما من الأئمة، وسهيل عندي مقبول الأخبار، ثبت لا بأس به"[13].

وسُئل الدَّارَقُطْنِيُّ: "لِمَ تَرَك محمَّدُ بن إسماعيلَ البخاريُّ حديثَ سُهيلِ بن أبي صالحٍ في الصحيحِ؟" فقال: "لا أَعرِفُ له فيه عُذرًا؛ فقد كان أبو عبدِالرحمنِ أحمدُ بن شعيبٍ النَّسائيُّ إذا مرَّ بحديثٍ لِسُهيلٍ قال: سُهيلٌ– واللهِ– خيرٌ من أبي اليَمانِ، ويحيى بن بُكَيرٍ، وغيرِهما، وكتابُ

---

(1) سنن الترمذي (400/2).
(2) الطبقات الكبير، لابن سعد (521/7).
(3) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (182/3).
(4) معرفة الثقات، للعجلي (440/1).
(5) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (152/6).
(6) هدي الساري، لابن حجر (ص:408).
(7) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (217/1).
(8) لسان الميزان، لابن حجر (240/7).
(9) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لابن شاهين (ص:84).
(10) هو العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقِي المدني، صدوق ربما وهم. تقريب التهذيب (ص:435).
(11) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لابن شاهين (ص:85).
(12) ميزان الاعتدال، للذهبي (243/2).
(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (526/4).

البخاريِّ من هؤلاءِ ملآن. وقال: قال أحمدُ بن شعيبٍ النَّسائيُّ: ترك محمَّدُ بن إسماعيلَ البخاريُّ حديثَ سُهيلِ بن أبي صالحٍ في كتابِه، وأَخرج عن ابن بُكيرٍ وأبي اليَمانِ وفُلَيحِ بن سُليمانَ، لا أَعرِفُ له وجهًا، ولا أَعرِفُ له فيه عُذرًا"[1].

وقال أبو الفتح الأزدي: "صدوق إلا أنه أصابه بِرْسامٌ[2] في آخر عمره فذهب بعض حديثه"[3]. وتبعه ابن حجر فقال: "صدوق تغير حفظه بأخرة"[4].

وقال يحيى القَطَّان: "محمد بن عَمْرو بن عَلْقَمَة[5] أحب إلينا" -يعنى من سهيل-، فتعقبه أحمد بن حنبل بقوله: "وما صنع شيئاً، سهيل أثبت عندهم من محمد بن عمرو"[6]، وقِيلَ لأحمد: "سُهَيْلُ بن أَبِي صَالِحٍ كَيْفَ حَدِيثُهُ؟" فَقَالَ: "صَالِحٌ"، فقِيلَ له: "إِنَّ يَحْيَى القَطَّان يُقَدِّمُ مُحَمَّدَ بن عَمْرٍو عَلَى سُهَيْلٍ"، فَقَالَ:" لَمْ يَكُنْ لَهُ بِسُهَيْلٍ عِلْمٌ، وَقَدْ كَانَ جَالَسَ مُحَمَّدَ بن عَمْرٍو"[7].

وسئل مَرَّة أحمد بن حنبل عن سُهَيْل وَمُحَمّد بن عَمْرو، أَيهمَا أحب إِلَيْك؟ فَقَالَ: "مَا أقربهما"، ثمَّ قَالَ: "سُهَيْل" -يَعْنِي أحب إِلَيّ-[8]. وقال مَرَّة: "سهيل ما أصلح حديثه"[9]، وقال مَرَّة: "لَيْسَ بِهِ بَأْس"[10]، وقال ابْنُ مَعِين: "صُوَيْلِحٌ، وَفِيهِ لِينٌ"[11]، وقال مَرَّة: الْعَلَاء -يعني بن عبد الرحمن- وَسُهيْل حَدِيثهمْ قريب من السوَاء، وَلَيْسَ حَدِيثهمْ بالحجج"[12]، وقال مَرَّة: "أصحاب

(1) سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:183، 184).

(2) الْبِرْسامُ: عِلَّةٌ مَعْروفَةٌ، تُزيلُ الْعَقْلَ، وَهِيَ، وَرَمَةٌ تُصيبُ الدمّاغَ نَفْسَهُ، وَتَتَقَدَّمُها حُمَّى مُطبِقَةٌ دائِمَةٌ، مَعَ ثِقَلِ الرَّأْسِ، وَحُمْرَةٌ شَديدَةٌ، وَصُداعٌ، وَكَراهِيَةُ الضَّوْءِ، فَيَزولُ الْعَقْلُ. النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ، لبَطَّالِ الرَّكْبِيِّ (98/2).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (152/6).

(4) تقريب التهذيب (ص:259).

(5) قال عنه ابن حجر: صدوق له أوهام. تقريب التهذيب (ص:499).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (247/4).

(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (155/2).

(8) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (500/2).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (247/4).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي (ص:62).

(11) الضعفاء الكبير، للعقيلي (155/2).

(12) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (230/3).

الْحَدِيْث يتقون حديث سُهَيْل"، وقال: "ليس بذاك"، وقال: "ضعيف"[1]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"[2]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: كان يخطئ[3].

اختلاطه: قال ابْنُ سعد: "قَالُوا: وَجَدَ سُهَيْلٌ عَلَى أَخِيهِ عَبَّادٍ وَجْدًا شَدِيدًا حَتَّى حَدَّثَ نَفْسَهُ"[4]، وقال ابْنُ المديني: "مات أخٌ لسهيل، فوجد عليه، فنسي كثيراً من الحديث"[5]، وقال العلائي في المختلطين: "قال ربيعة: كان أصاب سهلاً علة، أصيب ببعض حفظه ونسي بعض حديثه. ومع ذلك فقد احتج به مسلم، فيمكن أن يكون من القسم الأول"[6].

وبالتالي عده العلائي ممن لم يؤثر اختلاطهم على حديثهم، الذين قال عنهم: "من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبته؛ إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن رَاهُوْيَه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه؛ فسلم حديثه من الوهم، كجرير بن حازم وعفان بن مسلم ونحوهما"[7].

خلاصة القول فيه: ثقة ربما أخطأ، وليس حديثه هذا مما أخطأ فيه.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون عبد الرحمن بن أبي الزناد صدوقاً، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة التي أخرجها أبو نُعيم.

---

(1) تاريخ ابن أبي خيثمة (316/2، 317).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (247/4).
(3) الثقات، لابن حِبَّانَ (418/6).
(4) الطبقات الكبير، لابن سعد (521/7).
(5) سير أعلام النبلاء (460/5)، إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (150/6)، وذكر مُغْلَطَاي أن هذا ورد في تاريخ البخاري، ولم أجده.
(6) المختلطين، للعلائي (ص:50).
(7) المرجع السابق (ص:3).

الحديث الثالث

(51) قال النَّوويُّ: عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ "أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طُرُقٍ وَقَالَ: أَكْثَرُ الرُّوَاةِ رَوَوْهُ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ الله عَنْهُ دُون ذِكْرِ التَّكْرَارِ، قَالَ: وَأَحْسَنُ مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ فِيهِ، مَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُهُ الْحُسَينُ بن عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْهُ، وَذَكَرَ مَسْحَ الرَّأْسِ ثَلَاثًا، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ[1].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بن أَحْمَدَ بن عَبْدَانَ، أنا أَحْمَدُ بن عبيد الصَّفَّارُ، ثنا عَبَّاسُ بن الْفَضْلِ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بن الْمُنْذِرِ، ثنا ابن وَهْبٍ، عَنِ ابن جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عَلِيِّ بن حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا، وَقَالَ: "هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ". هَكَذَا قال ابْنُ وَهْبٍ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا. وَقَالَ فِيهِ حَجَّاجٌ، عَنِ ابن جُرَيْجٍ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً[2].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[3] مختصراً، والنسائي[4] بزيادة، والبزار[5] بنحوه، من طرق عن ابن جُرَيْجٍ عن شيبة بن نِصَاحٍ، عن محمد بن علي به.

دراسة رجال الإسناد:

1. عَبَّاس بن الْفضل الْأَسْفَاطِي:

قال أبو عَبْدِ اللهِ الحاكم على إسناد حديث هو من رجاله: "رواته عن آخِرِهِمْ أَئِمَّةٌ حفاظ ثقات"[6]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "صدوق"[7]، وبه قال الذهبي وزاد: "حسن الحديث"[8]، وتبعه الصفدي[9].

---

(1) المجموع شرح المهذب (434/1).

(2) السنن الكبرى، للبيهقي (105/1)، برقم (298).

(3) التاريخ الكبير، للبخاري (242/4).

(4) سنن النسائي (69/1)، برقم (95).

(5) مسند البزار (148/2)، برقم (510).

(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (41/2).

(7) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:128).

(8) تاريخ الإسلام، للذهبي (761/6).

(9) الوافي بالوفيات، للصفدي (376/16).

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. إِبْرَاهِيمُ بن الْمُنْذِرِ:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[1]، وابن وضاح[2]، والدَّارَقُطْنِي[3]، والخطيب البغدادي[4]، وقال صالح جزرة: "صدوق"[5]، وتبعه أبو حاتم[6]، والذهبي[7]، وابن حجر[8] وزاد: "تكلم فيه أحمد لأجل القرآن"، وقال في موضع آخر[9]: "تكلم فيه أحمد لدخوله إلى ابن أبي دؤاد"[10]، وقال في ثالث: "اعتمده البخاري وانتقى من حديثه"[11]، وقال أبو الفتح الأزدي: "إبراهيم هذا في عداد أهل الصدق، وإنما حدث بالمناكير الشيوخ الذين روى عنهم، فأما هو فهو صدوق"[12]. وقال النسائي: "ليس به بأس"[13].

وقال أبو حاتم الرازي: "إبراهيم بن المنذر أعرف بالحديث إلا إنه خلط في القرآن، جاء إلى أحمد بن حنبل فاستأذن عليه، فلم يأذن له وجلس حتى خرج، فسلم عليه فلم يرد عليه السلام"[14]، وقال الساجي: "إبراهيم بن المنذر الحزامي بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه ويذمه، وقصد إليه ببغداد ليسلم عليه فلم يأذن له، وكان قدم إلى ابن أبي دؤاد قاصدا من المدينة، عنده مناكير"، قال الخطيب: "أما المناكير فَقَلَّ ما توجد في حديثه إلا أن تكون عن

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب (122/7).
(2) التعديل والتجريح، للباجي (350/1).
(3) سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:87).
(4) تاريخ بغداد، للخطيب (122/7).
(5) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (139/2).
(7) الكاشف، للذهبي (225/1).
(8) تقريب التهذيب (ص:94).
(9) هدي الساري، لابن حجر (ص:460).
(10) هو أَحْمَد بن أَبِي دَؤاد بن حريز، ولي قضاء القضاة للمعتصم، ثم للواثق، وَكَانَ موصوفا بالجود والسخاء، وحسن الخلق ووفور الأدب، غير أنه أعلن بمذهب الجهمية، وحمل السلطان على امتحان الناس بخلق القرآن. تاريخ بغداد، للخطيب (233/5).
(11) هدي الساري، لابن حجر (ص:388).
(12) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (294/1).
(13) تاريخ بغداد، للخطيب (122/7).
(14) المرجع السابق والصفحة نفسها.

المجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين، ومع هذا فإن يحيى بن مَعِين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه"[1]، وقال التاج السُّبْكِيُّ: "كان حصل عِنْد الإِمَام أَحْمَد –رَضِيَ الله عَنْهُ– مِنْهُ شيء؛ لِأَنَّهُ قِيلَ: خلط فِي مَسْأَلَة الْقُرْآن، كَأَنَّهُ مجمج[2] فِي الْجَواب، وأرى ذَلِك مِنْهُ تقية وخوفاً، وَلَكِن الإِمَام أَحْمَد شَدِيد فِي صلابته –جزاه الله عَن الْإِسْلَام خيراً، وَلَو كلف النَّاس مَا كَانَ عَلَيْهِ أَحْمَد لم يسلم إِلَّا الْقَلِيل"[3].

خلاصة القول فيه: هو ثقة.

3. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل"[4]، وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وقال: "وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدَّارَقُطْنِيُّ: شر التدليس تدليس ابن جُرَيْجٍ فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح"[5]، **ونص** ابن مَعِين، وابن المديني، والبخاري، وأبوزرعة، وأبو حاتم، والدَّارَقُطْنِي، على أنه روى عن الصحابة، وعدد من الشيوخ ولم يسمع منهم[6].

خلاصة القول فيه: كثير الإرسال، ثقة إذا صَرَّحَ بالسَّمَاع، وإلا فضعيف. وهو ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع من محمد بن علي، بل روايته عنه مرسلة، بينهما شيبة بن نِصَاح.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات التي أخرجها البخاري وغيرها، وفيها صرح ابن جُرَيْجٍ بالسماع من شيبة بن نِصَاح.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب (122/7).

(2) المجمجة: تخليط فيما يكتب. ومجمج في أخباره: لم يشف ولم يفصح. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (268/5).

(3) طبقات الشافعية الكبرى، للسُّبْكي (82/2).

(4) تقريب التهذيب (ص:363).

(5) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:41).

(6) انظر: سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:373)، وتاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (83/3)، والعلل، لابن المديني (ص:44)، والعلل الكبير، للترمذي (ص:100، 108)، وعلل الحديث، لابن أبي حاتم (107/3)، والمراسيل، لابن أبي حاتم (ص:133)، وعلل الدَّارَقُطْنِي (171/12)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:229).

الحديث الرابع

(52) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ الله عَنْهَا، أَنَّ نَاسًا كَانُوا يَكْرَهُونَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ بِفُرُوجِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَوَقَدْ فَعَلُوهَا حَوِّلُوا بِمَقْعَدَتِي إِلَى الْقِبْلَةِ".

قال النَّوَوِيُّ: وأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَرَوَاهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، وَابْنُ مَاجَهْ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، لَكِنْ أَشَارَ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ فِي تَرْجَمَةِ خَالِدِ بن أبي الصَّلْتِ إِلَى أَنَّ فِيهِ عِلَّةً[1].

قال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، وَعَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ حَمَّادِ بن سَلَمَةَ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ خَالِدِ بن أبي الصَّلْتِ، عَنْ عِرَاكِ بن مَالِكٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: ذُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْمٌ يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا بِفُرُوجِهِمُ الْقِبْلَةَ، فَقَالَ: "أُرَاهُمْ قَدْ فَعَلُوهَا، اسْتَقْبِلُوا بِمَقْعَدَتِي الْقِبْلَةَ"[2]

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل من طرق عن حماد به بنحوه[3]، وأخرجه من طريق حماد عن الحذاء، عن ابن أبي الصَّلْتِ، عن عمر بن عبد العزيز، عن عِرَاكٍ، عن عائشة به بنحوه[4].

دراسة رجال الإسناد:

1. **خالد بن مِهْرَان الْحَذَّاءُ:** ثقة.
2. **خالد بن أبي الصَّلْتِ البصري:**

وثقه الذهبي[5]، وقال مَرَّة: "لا يكاد يعرف، تفرد عنه به خالد الحذاء، وما علمت أحداً تعرض إلى لينه، لكن الخبر منكر"[6]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7].

---

(1) المجموع شرح المهذب (78/2).

(2) سنن ابن ماجه (117/1)، برقم (324).

(3) مسند أحمد (510/41)، برقم (25063)، (75/43)، برقم (25899)، (31/43)، برقم (25837).

(4) مسند أحمد (151/43)، برقم (26027).

(5) الكاشف، للذهبي (365/1).

(6) يقصد حديث الدراسة هذا. ميزان الاعتدال، للذهبي (632/1).

(7) (252/6).

وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[1]، وقال أحمد بن حنبل: "ليس معروفاً"، وقال ابْنُ حزم: "مجهول"، وقال عبد الحق الإشبيلي: "ضعيف"[2]، وأفاد البخاري أن روايته عن عراك بن مالك مرسلة[3].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا توبع وإلا فلين الحديث. وهو ضعيف في هذا الحديث، لأنه يرويه عن عراك.

3. **عراك بن مالك الغفاري الكناني المدني:** قال ابْنُ حجر: "ثقة"[4]، وقال أحمد بن حنبل: "عِرَاكُ بن مَالِكٍ مِنْ أَيْنَ سَمِعَ عَائِشَةَ؟!، مَالَهُ وَلِعَائِشَةَ؟!، إِنَّمَا يَرْوِي عَنْ عُرْوَةَ، هَذَا خَطَأٌ"[5]، وبالتالي تكون روايته عن عائشة مرسلة.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، لضعف ابن أبي الصَّلْتِ، ولإرساله عن عراك، ولإرسال عراك عن عائشة. قال البخاري: "هَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عَائِشَةَ قَوْلُهَا"[6]، وقال: "قال موسى حدثنا حماد، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصَّلْتِ: كنا عند عمر بن عبد العزيز فقال عراك بن مالك: سمعت عائشة: قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حولوا مقعدي إلى القبلة –بفرجه، وقال موسى: حدثنا وهيب، عن خالد، عن رجل: أن عراكاً حدث عن عمرة، عن عائشة، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال ابْنُ بكير: حدثني بكر، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك، عن عروة: أن عائشة كانت تنكر قولهم: "لا تستقبل القبلة"، وهذا أصح"[7].

---

(1) تقريب التهذيب (ص:188).
(2) تهذيب التهذيب (97/3).
(3) التاريخ الكبير، للبخاري (156/3).
(4) تقريب التهذيب (ص:388).
(5) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:162).
(6) العلل الكبير، للترمذي (ص:24)، الحديث (6).
(7) التاريخ الكبير، للبخاري (156/3).

الحديث الخامس

(53) قال النَّوَوِيُّ: فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُد وَالنَّسَائِيِّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، عَنْ أُمِّ عُمَارَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ[1]: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ بِإِنَاءٍ فِيهِ قَدْرُ ثُلُثَيْ مُدٍّ"[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبَّادَ بن تَمِيمٍ، عَنْ جَدَّتِهِ وَهِيَ أُمُّ عُمَارَةَ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَأُتِيَ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدْرُ ثُلُثَيِ الْمُدِّ"[3]

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[4] عن محمد بن بشار به بلفظه، وأخرجه البيهقي[5] من طريق أبي داود به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد: كلهم ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، لعَلَّ النَّوَوِيَّ حسَّن الإسناد للاختلاف فيه، فقد قال البَيْهَقِيُّ بعدما أخرج الحديث: "هَكَذَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بن جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ فِي إِسْنَادِهِ"، لكنَّ ابن أبي حاتم قال: "سألتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى بن زكريا بن أَبِي زائدة، وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبة، عَنْ حَبيب بن زيد، عَنْ عَبَّاد بن تَميم، عَن عَمِّه عَبْد اللهِ بن زيد، عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَّهُ أُتِيَ بإناءٍ فِيهِ ماءٌ قَدْرَ ثُلُثَي المُدِّ؛ فتوضَّأَ بِهِ". وَرَوَاهُ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبة، عَنْ حَبِيبِ بن زيد، عَنْ عَبَّاد بن تَميم، عَن جَدَّته أُمِّ عُمَارة، عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟"، فَقَالَ أبو زُرْعَةَ: "الصَّحيحُ عِنْدِي حديثُ غُنْدر"[6].

---

(1) أُمُّ عُمَارَةَ: هي نُسَيْبَةُ بنت كعب بن عمرو بن عوف من بني مازن بن النجار، حضرت ليلة العقبة وبايعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (383/10).

(2) المجموع شرح المهذب (190/2).

(3) سنن أبي داود (23/1)، برقم (94).

(4) سنن النسائي (58/1)، برقم (74).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (302/1)، برقم (941).

(6) علل الحديث، لابن أبي حاتم (458/1).

الحديث السادس

(54) قال النَّوَوِيُّ: بِمَا رَوَاهُ عِكْرِمَةُ عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ[1] رَضِيَ الله عَنْهَا، "أَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ بِهذَا اللَّفْظِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن أَبِي سُرَيْجٍ الرَّازِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْد اللهِ بن الْجَهْمِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بن أَبِي قَيْسٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ، "أَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا"[3]

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود من طريق سليمان بن فيروز الشيباني عن عكرمة بنحوه[4]، وأخرجه البيهقي من طريق أبي داود عن أحمد بن أبي سريج به بلفظه[5].

دراسة رجال الإسناد:

1. عَبْد اللهِ بن الْجَهْمِ الرازي:

قال أبو زُرْعَةَ: "كان عَبْد اللهِ بن الجهم صدوقاً رأيته ولم أكتب عنه"[6]، وقال الذهبي: "صدوق"[7]، وتبعه ابن حجر وزاد: "فيه تشيع"[8]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[9]، وقال أبو حاتم: "رأيته، ولَمْ أكتب عَنْهُ... وكَانَ يتشيع"[10].

خلاصة القول فيه: صدوق فيه تشيع، ولا يضر تشيعه في هذا الحديث.

---

(1) هي حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشِ بن رِيَابِ بن يَعْمَرَ بن صَبِرَةَ الأسدية، تُكْنَى أُمَّ حَبِيبَةَ، أُخْتُ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ، كَانَتْ يَوْمَ أُحُدٍ تُدَاوِي الْجَرْحَى، وَتَسْقِي الْعَطْشَى. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (229/10)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (3293/6).

(2) المجموع شرح المهذب (372/2).

(3) سنن أبي داود (83/1)، برقم (310).

(4) المرجع السابق (83/1)، برقم (309).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (487/1)، برقم (1562).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (27/5).

(7) الكاشف، للذهبي (543/1).

(8) تقريب التهذيب (ص:299).

(9) (344/8).

(10) تهذيب الكمال (390/14).

2. عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق:

دخل الرازيون على الثوري فسألوه الحديث، فقال: "أليس عندكم الأزرق؟" يعني عمرو بن أبي قيس[1]، ووثَّقَه ابنُ مَعِين[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3]، وقال الذهبي: "وثق وله أوهام"[4]، وقال البزار: "مستقيم الحديث"[5]، وقال عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به، كان يَهِمُ في الحديث قليلاً"[6]، وقال أبو داود: "لا بأس به"، وقال مَرَّة: "في حديثه خطأ"[7]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق له أوهام[8].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام. وهو صدوق في هذا الحديث فقد توبع.

3. عاصم بن أبي النَّجُودِ واسمه بَهْدَلَةَ:

وثقه أحمد بن حنبل وزاد: "الأعمش أحفظ منه"[9]، وتبعه ابن مَعِين وزاد: "لَا بَأْس بِهِ"[10]، ووثقه العجلي[11]، وأبو زُرْعَةَ[12]، وَقَال النَّسَائي: "ليس به بأس"[13]، وقال الذهبي: "صدوق"[14].

وقدمه أبو حاتم على عبد الملك[15]، وقال: "عاصم أقل اختلافاً عندي من عبد الملك"، وذكر له ابنه توثيق أبي زُرْعَةَ لعاصم، فقال: "ليس محله هذا أن يقال: هو ثقة، وقد تكلم فيه

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (255/6).
(2) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (359/4).
(3) (220/7).
(4) الكاشف، للذهبي (86/2).
(5) مسند البزار (125/4).
(6) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص:152).
(7) تهذيب الكمال (205/22).
(8) تقريب التهذيب (ص:426).
(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (420/1).
(10) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص:150).
(11) معرفة الثقات، للعجلي (6/2).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (341/6).
(13) تهذيب الكمال (478/13).
(14) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص:104).
(15) هو عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي، ثقة فصيح عالم، تغير حفظه، وربما دلس. تقريب التهذيب (ص:364).

ابن علية فقال: كأن كل من كان اسمه عاصماً سيئ الحفظ"، وذُكر عاصم مرة لأبي حاتم فقال: "محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ"[1]، وقال ابْنُ سعد: "قالوا: وكان عَاصِمٌ ثِقَةً إِلاَّ أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْخَطَأِ فِي حَدِيثِهِ" [2]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون"[3]، وقال الفَسَوِيُّ: "في حديثه اضطراب وهو ثقة"[4]، وكان شعبة يختار الأعمش عليه في تثبيت الحديث[5]، وقال: "حَدَّثَنَا عَاصِمُ بن أَبِي النَّجُودِ، وَفِي النَّفْسِ مَا فِيهَا"[6]، وَقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "في حفظه شيء"[7]، وقال: "لم يسمع من أنس شيئاً"[8].

اختلاطه: قال ابْنُ قانِع: "قال حماد بن سلمة: خلط عاصم في آخر عمره"[9]، والذي ورد عن حماد قوله: "كان عاصم يحدثنا بالحديث بالغداة عن زر، وبالعشي عن أبي وائل"[10]، ولم أقف على قولٍ لأحدٍ باختلاط عاصم، وأرى أن قول حماد يُحمل على خفة الضبط، لا على الاختلاط.

خلاصة القول فيه: صدوق، حجة في القراءة.

4. **عكرمة مولى ابن عباس، أبو عَبْد اللهِ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة"[11].

إرساله: قال ابْنُ المديني: "لا أعلمه سمع من أحد من أزواج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئاً"[12]، وقال أبو زُرْعَةَ: "عِكْرِمَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ مُرْسَل"، وقال: "عَنْ عَلِيٍّ مُرْسَلٌ".

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (341/6).
(2) الطبقات الكبير، لابن سعد (438/8).
(3) تقريب التهذيب (ص:285).
(4) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ (197/3).
(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (25/3).
(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (336/3).
(7) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:49).
(8) علل الدَّارَقُطْنِي (109/12).
(9) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (100/7).
(10) تاريخ دمشق، لابن عساكر (240/25).
(11) تقريب التهذيب (ص:397).
(12) جامع التحصيل، للعلائي (ص:239).

وقال أبو حاتم: "لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَعْدِ بن أَبِي وَقَّاصٍ"، وقال: "لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ"[1]، وسئل في موضع آخر: "سمع من عائشة؟" فقال: "نعم"[2]، قال أبو زُرْعَةَ ابن العراقي: "فَهَذَا تنَاقض، وَرجح سَمَاعه مِنْهَا أن رِوَايَته عَنْهَا فِي صَحِيح البُخَارِيّ"، وَقَالَ الْخطابِيّ: "لم يسمع من أم حَبِيبَة بنت جحش"[3]، وأفاد المزي أَنه روى عَن عَبْد اللهِ بن رَوَاحَة مُرْسلا[4].

خلاصة القول فيه: ثقة له مراسيل، وليس حديثه هذا منها.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي للصحيح لغيره بالمتابعة الصحيحة التي أخرجها أبو داود من طريق سليمان بن فيروز عن عكرمة.

الحديث السابع

(55) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[5].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بن هِشَامٍ يَعْنِي الْيَشْكُرِيَّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ[6]، عَنْ سَوَّارٍ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا، وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ"[7].

---

(1) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:158).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (7/7).

(3) تُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:232).

(4) تهذيب الكمال (507/14).

(5) المجموع شرح المهذب (10/3).

(6) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، المعروف بابن عُلَيَّة. تهذيب التهذيب (275/1).

(7) سنن أبي داود (133/1)، برقم (495).

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[1] وأحمد بن حنبل[2] بزيادة، والحاكم[3] بنحوه، من طريق سَوَّار به.

دراسة رجال الإسناد:

1. سَوَّارُ بن دَاوُدَ أَبُو حَمْزَةَ الْمُزَنِيُّ الصَّيْرَفِيُّ:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[4]، وقال مَرَّة: "ليس بِشَيْء"[5]، وسُئل أحمد بن حنبل عَنْ سوارٍ صَاحِبِ الْحُلَى الَّذِي يَرْوِي عَنْ عَمْرو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "عَلِّمُوا أَوْلادَكُمُ الصَّلاةَ"، فَقَالَ: "شَيْخٌ بَصْرِيٌّ لا بَأْسَ بِهِ، روى عَنْهُ وَكِيعٌ وَقَلَبَ اسْمَهُ، وَهُوَ شَيْخٌ يُوَثِّقُونَهُ بِالْبَصْرَةِ لَمْ يُرْوَ عَنْهُ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ"[6]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق له أوهام"[7]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "لا يتابع على أحاديثه، فيعتبر به"[8]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يخطئ"[9]، وقال مَرَّة: "قَلِيل الرِّوَايَة ينْفَرد مَعَ قلته بأَشْيَاء لَا تشبه حَدِيث من يَرْوِي عَنْهُم"[10].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، وهو صدوق في هذا الحديث، كما يفهم من كلام أحمد بن حنبل.

2. عمرو بن شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص: صدوق.

3. شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، وقال الألباني: "إسناده حسن صحيح"[11].

---

(1) المرجع السابق (133/1)، برقم (496).

(2) مسند أحمد (369/11)، برقم (6756).

(3) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (311/1)، برقم (708).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (273/4).

(5) من كلام أبي زكريا يحيى بن مَعِين في الرجال، رواية ابن طَهْمَانَ (ص:66).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (272/4).

(7) تقريب التهذيب (ص:259).

(8) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:35).

(9) الثقات، لابن حِبَّانَ (422/6).

(10) المجروحين، لابن حِبَّانَ (290/1).

(11) صحيح سنن أبي داود، للألباني (401/2).

الحديث الثامن

(56) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ[1] رَضِيَ الله عَنْهُ، "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الصُّبْحَ مَرَّةً بِغَلَسٍ[2]، ثُمَّ صَلَّى مَرَّةً أُخْرَى فَأَسْفَرَ بِهَا، ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّغْلِيسَ حَتَّى مَاتَ، لَمْ يَعُدْ إِلَى أَنْ يُسْفِرَ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: "هُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ"[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا ابن وَهْبٍ، عَنْ أُسَامَةَ بن زَيْدٍ اللَّيْثِيِّ، أَنَّ ابن شِهَابٍ أَخْبَرَهُ، أَنّ عُمَرَ بن عبد الْعَزِيزِ كَانَ قَاعِدًا عَلَى الْمِنْبَرِ فَأَخَّرَ الْعَصْرَ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ: عُرْوَةُ بن الزُّبَيْر أَمَا إِنَّ جِبْرِيلَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَخْبَرَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَقْتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ عُمَر: اعْلَمْ مَا تَقُولُ: فَقَالَ: عُرْوَةُ سَمِعْتُ بَشِيرَ بن أَبِي مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "نَزَلَ جِبْرِيلُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَنِي بِوَقْتِ الصَّلَاةِ فَصَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ" يَحْسُبُ بِأَصَابِعِهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ. "فَرَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَرُبَّمَا أَخَّرَهَا حِينَ يَشْتَدُّ الْحَرُّ، وَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ بَيْضَاءُ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَهَا الصُّفْرَةُ، فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ مِنَ الصَّلَاةِ، فَيَأْتِي ذَا الْحُلَيْفَةِ[4] قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَيُصَلِّي الْمَغْرِبَ حِينَ تَسْقُطُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعِشَاءَ حِينَ يَسْوَدُّ الْأُفُقُ، وَرُبَّمَا أَخَّرَهَا حَتَّى يَجْتَمِعَ النَّاسُ، وَصَلَّى الصُّبْحَ مَرَّةً بِغَلَسٍ، ثُمَّ صَلَّى مَرَّةً أُخْرَى فَأَسْفَرَ بِهَا، ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّغْلِيسَ حَتَّى مَاتَ، وَلَمْ يَعُدْ إِلَى أَنْ يُسْفِرَ"[5].

---

(1) هو عُقْبَةُ بن عمرو بن ثعلبة بن أسيرة الخزرجي، يُعْرَفُ بِالْبَدْرِيِّ نَسَبَهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ إِلَى أَنَّهُ بَدْرِيٌّ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي الْبَدْرِيِّينِ، شَهِدَ الْعَقَبَةَ. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (359/4)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2148/4).

(2) الغَلَسُ: ظَلَامُ آخر اللَّيل. العين، للخليل (378/4).

(3) المجموع شرح المهذب (52/3).

(4) ذو الْحُلَيْفَةِ: قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة، ومنها ميقات أهل المدينة. معجم البلدان، لياقوت الحموي (295/2).

(5) سنن أبي داود (107/1)، برقم (394).

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[1] ومسلم[2] من طريق مالك بن أنس عن ابن شهاب به مختصراً، ولم يذكر وقت الفجر. وأخرجه ابن أبي عاصم[3]، وابن خزيمة[4]، وابن حِبَّانَ[5]، من طريق أسامة بن زيد، عن ابن شهاب به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. أُسَامَةُ بن زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ:

وثَّقَه ابنُ المديني[6]، والعجلي[7]، وابن مَعِين[8]، وزاد مَرَّة: "حجة"[9]، وقال مَرَّة: "لَيْسَ بِهِ بَأْس"[10]، وقال مَرَّة: "صالح ليس بذاك"[11]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "أُسَامَةُ بن زَيْدٍ هَذَا يَرْوِي عَنْهُ الثَّوْرِيّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ، ويروي عنه ابن وهب بنسخة صَالِحَة، رَوَاهُ عنِ ابن وَهْبٍ حَرْمَلَةُ وَهَارُونُ بن سَعِيد وَالرَّبِيعُ بن سليمان، وابن أخي ابن وَهب، عَن عَمِّه، والباقون من أصحاب ابن وَهْبٍ لَيْسَ عِنْدَهُمْ إِلا الْحَدِيثُ بَعْدَ الْحَدِيثِ، وَهو حَسَنُ الْحَدِيثِ وَأَرْجُو أَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ"، ثم قال ابْنُ عَدِيٍّ: "أُسَامَةُ بن زَيْدٍ كَمَا قَالَ يَحْيى بن مَعِين: لَيْسَ بِحَدِيثِهِ، ولاَ بِروَايَاتِهِ بَأْسٍ"[12]، وقال البُخارِيّ: "هو ممن يحتمل"[13]، قال الدَّارَقُطْنِيُّ: "احْتج بِهِ مُسلم وَتَركه البُخَارِيّ"[14]، وقال أبو داود: "صالح إلا أن يحيى –يعني ابن سعيد– أمسك عنه بآخرة"[15]، وقال أحمد بن حنبل:

---

(1) صحيح البخاري (110/1)، برقم (521).

(2) صحيح مسلم (425/1)، برقم (610).

(3) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (41/4)، برقم (1987).

(4) صحيح ابن خزيمة (181/1)، برقم (352).

(5) صحيح ابن حِبَّانَ (298/4)، برقم (1449).

(6) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:98).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (216/1).

(8) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (157/3)، وتاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (174/3، 342)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (285/2).

(9) تهذيب الكمال (350/2).

(10) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:66).

(11) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:402).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (78/2).

(13) المرجع السابق(77/2).

(14) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:187).

(15) تهذيب التهذيب (209/1).

"أُسَامَة بن زيد عَلَيْهِ عَام النَّاس، قد رووا عَنهُ، إِلَّا يحيى بن سعيد تَركه"[1]، وقال مَرَّة: "يحْتَملهُ النَّاس، إِلَّا أَن يحيى القَطَّان تَركه"[2]، وقال مَرَّة: "أسامة بن زيد، عن نافع أحاديث مناكير"، فقيل له: "إن أسامة حسن الحديث"، فقال: "إن تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيها"، وقال مَرَّة: "انظر فِي حديثه يتبين لك اضطراب حديثه"[3]، وقال مَرَّة: "ليس بشيء"[4]، وقال الذهبي: "صدوق فيه لين يستر"[5]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يهم"[6].

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به"[7]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[8]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يخطئ"[9]. وقال ابْنُ سعد: "كان كَثِيرَ الْحَدِيثِ، يُسْتَضْعَفُ"[10].

وقال أحمد بن حنبل: "حَدَّثَ عُثْمَانُ بن عُمَر يَحْيى بن سَعِيد بِحَدِيثِ أُسَامَةَ بن زَيْدٍ عَنْ عَطاء، عَن جَابِرٍ عَنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَال: "مِنًى كُلُّهَا مَنْحَرٌ" وَفِيهِ كَلامٌ غَيْرُ هَذَا، قَالَ: فَتَرَكَهُ يَحْيى بِأَخَرَةٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ"، قال ابْنُ مَعِين: "وإِنَّما الحديث عن عطاء مرسل، أَنَّ رَجُلاً قَالَ يَا رَسُولَ الله: "حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ"[11].

خلاصة القول فيه: صدوق يهم. وهو صدوق في هذا الحديث، فقد توبع على بعضه، وشيخه فيه ليس نافعاً، وتلميذه فيه ابن وهب.

2. **محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:** ثقة ثبت، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون أسامة الليثي صدوقاً، وقد حسنه الألباني[12].

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: وصي الله عباس (ص:210).
(2) المرجع السابق (ص:225).
(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (76/2).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (284/2، 285).
(5) ديوان الضعفاء، للذهبي (ص:25).
(6) تقريب التهذيب (ص:98).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (285/2).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (77/2).
(9) الثقات، لابن حِبَّانَ (74/6).
(10) الطبقات الكبير، لابن سعد (551/7).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (76/2).
(12) انظر: صحيح سنن أبي داود (251/2).

الحديث التاسع

(57) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى أَنَسٌ رَضِيَ الله عَنْهُ: "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ؛ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ وَجَّهَهُ رِكَابُهُ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ أَنَسٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِهَذَا اللَّفْظِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا رِبْعِيُّ بن عَبْد اللهِ بن الْجَارُودِ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بن أَبِي الْحَجَّاجِ، حَدَّثَنِي الْجَارُودُ بن أَبِي سَبْرَةَ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بن مَالِكٍ، "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ وَجَّهَهُ رِكَابُهُ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني[3]، والدَّارَقُطْنِي[4]، والبيهقي[5]، من طرق عن ربعي به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. رِبْعِيُّ بن عَبْد اللهِ بن الْجَارُودِ الهذلي:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[6]، وقال النَّسَائي: "ليس به بأس"[7]، وتبعه الدَّارَقُطْنِي[8]، وقال الذهبي: "صدوق"[9]، وتبعه ابن حجر[10]، وقال ابْنُ مَعِين: "صالح"[11]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[12].

خلاصة القول فيه: صدوق حسن الحديث.

---

(1) المجموع شرح المهذب (234/3).

(2) سنن أبي داود (9/2)، برقم (1225).

(3) المعجم الأوسط، للطبراني (75/3)، برقم (2536).

(4) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (248/2)، برقم (1476)، و(249/2)، برقم (1478).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (8/2)، برقم (2208).

(6) (308/6).

(7) تهذيب الكمال (57/9).

(8) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:30).

(9) الكاشف، للذهبي (390/1).

(10) تقريب التهذيب (ص:205).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (509/3).

(12) المرجع السابق والصفحة نفسها.

2. الجارود بن أبي سَبْرَة الهذلي أبو نوفل البصري:

وثقه الدَّارَقُطْنِي[1]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[2]، وقال الذهبي: "صدوق"[3]، وتبعه ابن حجر[4]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[5]، وسئل يحيى بن مَعِين عن حديث حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن الجارود بن أبي سبرة، قال: قال: أبي بن كعب. فقال ابْنُ مَعِين: "مرسل"، وقال ابْنُ خلفون: "روى عن أبي بن كعب وطلحة ولم يسمع منهما"[6].

خلاصة القول فيه: صدوق حسن الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن.

الحديث العاشر

(58) قال النَّوَوِيُّ: عن الفضل بن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا قَالَ: "أَتَانَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ فِي بَادِيَةٍ لَنَا، فَصَلَّى فِي صَحْرَاءَ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ سُتْرَةٌ، وَحِمَارَةٌ لَنَا وَكَلْبَةٌ تَعْبَثَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ فَمَا بَالَى ذَلِكَ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[7].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عبد الْمَلِكِ بن شُعَيْبِ بن اللَّيْثِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي[8]، عَنْ يَحْيَى بن أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عُمَرَ بن عَلِيٍّ، عَنْ عَبَّاسِ بن عُبَيْد اللهِ بن عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بن عَبَّاسٍ، قَالَ: "أَتَانَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ فِي بَادِيَةٍ لَنَا وَمَعَهُ عَبَّاسٌ، فَصَلَّى فِي صَحْرَاءَ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ سُتْرَةٌ وَحِمَارَةٌ لَنَا، وَكَلْبَةٌ تَعْبَثَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ فَمَا بَالَى ذَلِكَ"[9].

---

(1) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:21).

(2) (114/4).

(3) الكاشف، للذهبي (288/1).

(4) تقريب التهذيب (ص:137).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (525/2).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (148/3).

(7) المجموع شرح المهذب (250/3، 251).

(8) هو لَيْث بن سَعْد بن عبد الرَّحْمَنِ الفهمي، أَبُو الْحَارِث المِصْرِي. تهذيب الكمال (255/24).

(9) سنن أبي داود (191/1)، برقم (718).

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[1]، وأحمد بن حنبل[2] من طريق ابن جُرَيْجٍ عن محمد بن عمر به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **يحيى بن أيوب الغَافِقِيُّ المصري:** صدوق في هذا الحديث؛ إذ تابعه عليه ابن جُرَيْجٍ.
2. **محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب:**

وثقه الدَّارَقُطْنِي[3]، والذهبي[4]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[6]. وقال ابْنُ سعد: "كان قليل الحديث"[7]، وقال ابْنُ القَطَّان: "مجهول الحال"[8].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. **عباس بن عُبَيْد اللهِ بن عباس:**

وثقه الذهبي[9]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[10]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[11]، وقال ابْنُ القَطَّان: "لا تعرف حاله" [12]، وقال ابْنُ حزم عن هذا الحديث: "وهذا باطل، لأَنَّ الْعَبَّاسَ بن عُبَيْد اللهِ لَمْ يُدْرِكْ عَمَّهُ الْفَضْلَ"[13]، وقال ابْنُ حجر: "أعلَّه ابن حزم بالانقطاع، قال: لأن عباسًا لم يدرك عمه الفضل. وهو كما قال"[14].

خلاصة القول فيه: صدوق، وحديثه عن الفضل بن العباس مرسل.

---

(1) سنن النسائي (65/2)، برقم (753).
(2) مسند أحمد (314/3)، برقم (1797).
(3) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:22).
(4) الكاشف، للذهبي (205/2).
(5) (353/5).
(6) تقريب التهذيب (ص:498).
(7) الطبقات الكبير، لابن سعد (473/7).
(8) بيان الوهم والإيهام، لابن القَطَّان الفَاسِي (354/3).
(9) الكاشف، للذهبي (535/1).
(10) (258/5).
(11) تقريب التهذيب (ص:293).
(12) بيان الوهم والإيهام، لابن القَطَّان الفَاسِي (354/3).
(13) المُحَلَّى بالآثار، لابن حزم (326/2).
(14) تهذيب التهذيب (123/5).

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لإرسال عباس بن عُبَيْد اللهِ عن عمه الفضل، وقد ضعَّفه الألباني[1]، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ لا يقول بإرساله فحسَّن الإسناد.

الحديث الحادي عشر

(59) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ ابن الزُّبَيْرِ[2] قَالَ: "صَفُّ الْقَدَمَيْنِ[3] وَوَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ مِنْ السُّنَّةِ". رَوَاهُ أبو داود بإسناد حسن[4].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا نَصْرُ بن عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ[5]، عَنِ الْعَلَاءِ بن صَالِحٍ، عَنْ زُرْعَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابن الزُّبَيْرِ يَقُولُ: "صَفُّ الْقَدَمَيْنِ وَوَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ مِنَ السُّنَّةِ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[7] من طريق أبي داود به بلفظه، وأخرجه الطبراني[8] والمزي[9] من طريق العلاء بن صالح به بنحوه.

---

(1) انظر: ضعيف سنن أبي داود، للألباني (260/1).

(2) هو عَبْد اللهِ بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي. تقريب التهذيب (ص:303).

(3) صَفُّ الْقَدَمَيْنِ: ضَمُّ إحداهما إلى الأخرى. العين، للخليل (111/7).

(4) المجموع شرح المهذب (312/3).

(5) هو محمد بن عَبْد اللهِ بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي، أبو أحمد الزبيري الكوفي. تقريب التهذيب (ص:487).

(6) سنن أبي داود (200/1)، برقم (754).

(7) السنن الكبرى، للبيهقي (46/2)، برقم (2334).

(8) المعجم الكبير، للطبراني (121/13)، برقم (298).

(9) تهذيب الكمال (350/9).

دراسة رجال الإسناد:

1. العلاء بن صالح التيمي أو الأسدي الكوفي:

وثَّقه ابنُ مَعِين[(1)]، والعجلي[(2)]، وأبو داود[(3)] وابن نُمير[(4)]، والفسوي[(5)]، والذهبي وزاد: "يُغرب"[(6)]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[(7)]، وقال ابْنُ مَعِين [(8)]، وأبو حاتم، وأبو زُرْعَةَ[(9)]: "لا بأس به"، وقال ابْنُ خزيمة: "شيخ"[(10)]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق له أوهام"[(11)]، وقال ابْنُ المديني: "روى أحاديث مناكير"[(12)]، وقال البُخَارِيُّ: "لا يُتابع"[(13)].

خلاصة القول فيه: ثقة له أوهام، وليس هذا الحديث منها.

2. زُرْعَة بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الكوفي:

وثقه الذهبي[(14)]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[(15)]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[(16)].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون زُرْعة الكوفي صدوقاً.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (357/6)، وتاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (269/3).
(2) معرفة الثقات، للعجلي (149/2).
(3) تهذيب الكمال (512/22).
(4) تهذيب التهذيب (184/8).
(5) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ (132/3).
(6) الكاشف، للذهبي (104/2).
(7) (502/8).
(8) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:137).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (357/6).
(10) تهذيب التهذيب (184/8).
(11) تقريب التهذيب (ص:435).
(12) تهذيب الكمال (512/22).
(13) تهذيب التهذيب (184/8).
(14) الكاشف، للذهبي (404/1).
(15) (268/4).
(16) تقريب التهذيب (ص:215).

الحديث الثاني عشر

(60) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ وَائِلِ بن حُجْرٍ[1] رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}، فقَالَ: "آمِينَ"، مَدَّ بِهَا صَوْتَهُ. رواه أبو داود وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد "رَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ"، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، كُلُّ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ إِلَّا مُحَمَّدَ بن كَثِيرٍ الْعَبْدَيَّ؛ جَرَّحَهُ ابن مَعِين وَوَثَّقَهُ غَيْرُهُ، وَقَدْ رَوَى له البخاري وناهك بِهِ شَرَفًا وَتَوْثِيقًا لَهُ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ[3]، عَنْ سَلَمَةَ[4]، عَنْ حُجْرٍ أَبِي الْعَنْبَسِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ وَائِلِ بن حُجْرٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَرَأَ {وَلَا الضَّالِّينَ} [الفاتحة:7]، قَالَ: "آمِينَ"، وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ[5].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي من طريق سفيان[6] والعلاء بن صالح[7]، عن سلمة به، وفيه (مد بها صوته) بدل (رفع). وأخرجه النسائي[8] وابن ماجه[9]، من طريق عبد الجبار بن وائل، عن وائل بن حُجْر به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

حُجْرِ بن عَنْبَسٍ الحضرمي الكوفي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[10] وزاد: "شيخ كوفي مشهور"[11]، والخطيب وزاد: "احتج بحديثه غير

(1) هو وَائِلُ بن حُجْرِ بن سَعْدِ بن مَسْرُوقِ بن وَائِلِ الْكِنْدِيُّ الْحَضْرَمِيُّ مِنْ أَبْنَاءِ أَقْيَالِ الْيَمَنِ وسيدهم. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (2711/5).

(2) المجموع شرح المهذب (369/3).

(3) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عَبْد اللهِ الكوفي. تهذيب الكمال (154/11).

(4) هو سَلَمَةُ بن كُهَيْلٍ الحضرمي، أبو يحيى الكوفي. تهذيب الكمال (313/11).

(5) سنن أبي داود (246/1)، برقم (932).

(6) سنن الترمذي (27/2)، برقم (248).

(7) المرجع السابق (29/2)، برقم (249).

(8) سنن النسائي (122/2)، برقم (879).

(9) سنن ابن ماجه (278/1)، برقم (855).

(10) تهذيب الكمال (474/5).

(11) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:94).

وَاحد من الأئمة"[1]، ووثقه الذهبي[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3]. وصحح الدَّارَقُطْنِيّ وغيره حديثه[4]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق مخضرم"[5]، وقال أبو حاتم: "أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا"[6].

خلاصة القول فيه: ثقة مخضرم.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، وقد حسَّنه النووي لتوسطه في محمد بن كثير العبدي وهو ثقة، قال ابْنُ حجر: "ثقة لم يُصِبْ مَنْ ضَعَّفَه"[7].

الحديث الثالث عشر

(61) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِنَا الظُّهْرَ، فَنَسْمَعُ مِنْهُ الْآيَةَ بَعْدَ الْآيَاتِ، مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ وَالذَّارِيَاتِ". رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[8].

قال النسائي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ بن صُدْرَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلْمُ بن قُتَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بن الْبَرِيدِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: "كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ فَنَسْمَعُ مِنْهُ الْآيَةَ بَعْدَ الْآيَاتِ مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ، وَالذَّارِيَاتِ"[9].

قال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بن مُكْرَمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلْمُ بن قُتَيْبَةَ، عَنْ هَاشِمِ بن الْبَرِيدِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِنَا الظُّهْرَ، فَنَسْمَعُ مِنْهُ الْآيَةَ بَعْدَ الْآيَاتِ، مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ، وَالذَّارِيَاتِ"[10].

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب (196/9).
(2) الكاشف، للذهبي (314/1).
(3) (177/4).
(4) تهذيب التهذيب (214/2).
(5) تقريب التهذيب (ص:154).
(6) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:30).
(7) تقريب التهذيب (ص:504).
(8) المجموع شرح المهذب (382/3).
(9) سنن النسائي (163/2)، برقم (971).
(10) سنن ابن ماجه (271/1)، برقم (830).

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[1] بلفظه، والسَّرَّاج[2] وابن عَدِيٍّ[3] بنحوه، من طريق سلم بن قتيبة به.

دراسة رجال الإسناد:

1. محمد بن إبراهيم بن صُدْران الأزدي السَليمي، أبو جعفر:

وثقه أبو داود[4]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال أبو حاتم: "صدوق[6]، وتبعه ابن حجر[7]، وقال النسائي: "لا بأس به"[8].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. سلم بن قتيبة الشَّعِيْرِي، أبو قتيبة الخراساني:

وثقه أبو زُرْعَةَ[9]، وأبو داود[10]، وابن قانع[11]، والدَّارَقُطْنِي[12]، وأبو عَبْد اللهِ الحاكم[13]، والذهبي وزاد: "يهم"[14]، وقال مَرَّة: "صدوق مشهور، وهم في سند حديث"[15]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[16]، وقال ابْنُ مَعِين: "ثِقَة، صَدُوق، ليس به بَأْس"[17].

---

(1) السنن الكبرى، للنسائي (9/2)، برقم (1045)، و(271/10)، برقم (11461).

(2) مسند السَّرَّاج (ص:75)، برقم (127).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (421/8).

(4) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (90/2).

(5) (106/9).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (290/7).

(7) تقريب التهذيب (ص:465).

(8) تسمية مشايخ النسائي (ص:53).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (266/4).

(10) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (44/2).

(11) تهذيب التهذيب (133/4).

(12) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:222).

(13) سؤالات السِّجْزِيِّ للحاكم (ص:118).

(14) الكاشف، للذهبي (451/1).

(15) ميزان الاعتدال، للذهبي (186/2).

(16) (297/8).

(17) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (23/3)، وانظر: تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (171/4).

وقال ابنُ حجر: "صدوق"[1]، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس، كثير الوهم، يكتب حديثه"[2]، وقال عَمْرُو بن عَلِيٍّ: "أَتَيْتُ يَحْيَى بن سَعِيدٍ القَطَّان فَقُلْتُ لَهُ: تَحْفَظُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ أَنَسٍ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي نَعْلَيْهِ"؟ قَالَ: حُدِّثْنَاهُ شُعْبَةَ، عَنْ أَبَى مَسْلَمَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قُلْتُ: حُدِّثْنَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ وَأَبِي مَسْلَمَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: مَنْ يَقُولُ هَذَا؟ قُلْتُ: أَبُو قُتَيْبَةَ، قَالَ: لَيْسَ أَبُو قُتَيْبَةَ مِنَ الْجِمَالِ الَّتِي تَحْمِلُ الْمَحَامِلَ"[3].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. **هاشم بن البَرِيْد أبو علي الكوفي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة إلا أنه رمي بالتشيع"[4].

تشيعه: رماه بالتشيع العجلي[5]، والجُوْزْجَانِي[6] بالغلو فيه، وقال الذهبي: "شيعي جلد"[7]، ونقل أبو العرب عن أحمد بن حنبل قوله: "ثقة، وفيه تشيع قليل"[8].

خلاصة القول فيه: ثقة شيعي، ولا يضر تشيعه في هذا الحديث.

4. **أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عَبْد اللهِ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة مكثر، عابد، اختلط بأخرة"[9].

اختلاطه: قال حميد الرؤاسي: "سمع ابن عيينة من أبي إسحاق بعد الاختلاط"[10]، وسئل أبو زُرْعَةَ عن زهير بن معاوية فقال: "ثقة إلا أنه سمع من أبى إسحاق بعد الاختلاط"[11]، وقال أحمد بن حنبل: "زُهَيْر وَإِسْرَائِيل وزَكَرِيا، فِي حَدِيثهمْ عَن أبي إِسْحَاق لين، سمعُوا مِنْهُ بآخرة، وَشريك كَانَ أثبت فِي أبي إِسْحَاق مِنْهُم، سمع قَدِيماً"[12]. وقيل له مرة: "أيما

(1) تقريب التهذيب (ص:246).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (266/4).

(3) الضعفاء الكبير، للعقيلي (166/2).

(4) تقريب التهذيب (ص:570).

(5) معرفة الثقات، للعجلي (323/2).

(6) أحوال الرجال، للجُوْزْجَانِيِّ (ص:111).

(7) المُغْنِي في الضعفاء، للذهبي (456/2).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (118/12).

(9) تقريب التهذيب (ص:423).

(10) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (161/1).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (589/3).

(12) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه أبي الفضل صالح (457/2).

أحب إليك أبو إسحاق أو السدي؟" فقال: "أبو إسحاق ثقة ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بأخرة"[1]، ووصفه ابن الصلاح بالاختلاط[2].

لكن الذهبي والعلائي لا يقولان باختلاطه، فالذهبي يقول: "هو ثِقَةٌ، حَجَّةٌ بلا نِزَاعٍ، وقد كَبِرَ وَتغَيَّرَ حِفْظُه تَغَيُّر السِّنِّ، وَلَمْ يَختَلِطْ"[3]، وقال في الميزان: "من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلا أنه شاخ ونسى ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً"[4].

وأما العلائي فقال: "لم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجوا به مطلقاً؛ وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه، كما تقدم في عبد الملك بن عمير فهو أيضاً من القسم الأول"[5].

تدليسه: وصفه بالتدليس النسائي[6]، والعلائي[7] وزاد: "مكثر منه"، وعَدَّه ابن حجر[8] في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

إرساله: قال ابْنُ المديني: "لم يلق علقمة ولا الحارث بن قيس"[9]، وقال أحمد بن حنبل: "لَمْ يسمع أَبُو إِسْحَاق مِنْ سُرَاقَةَ بن مَالِكٍ"، وقال أبو زُرْعَةَ وأبو حاتم: "أَبُو إِسْحَاق لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلْقَمَةَ شَيْئًا"، وقال أبو حاتم: "لَمْ يَسْمَعْ أَبُو إِسْحَاق مِنَ ابن عُمَرَ إِنَّمَا رَآهُ رُؤْيَةً... ولم يسمع مِنْ ذِي الْجَوْشَنِ... ولَا يَصح لأبي إِسْحَاق عَنْ أَنَسٍ رُؤْيَةٌ وَلَا سَمَاعٌ... وقَدْ رَأَى حُجْرَ بن عَدِيٍّ وَلَا أَعْلَمُ سَمِعَ مَنْهُ".[10]

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (243/6).

(2) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص:495).

(3) سير أعلام النبلاء (394/5).

(4) ميزان الاعتدال، للذهبي (270/3).

(5) المختلطين، للعلائي (ص:94)، ويقصد بالقسم الأول: الذين لم يوجب اختلاطهم لهم ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبتهم.

(6) ذكر المدلسين، للنسائي (ص:122).

(7) جامع التحصيل، للعلائي (ص:245).

(8) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:42).

(9) العلل، لابن المديني (ص:44).

(10) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:145، 146).

خلاصة القول فيه: ثقة اختلط بأخرة، ويرسل، ويدلس فلا يُقبل حديثه إلا إذا صَرَّحَ بالسَّمَاع، وهو ضعيف في هذا الحديث إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع، ولأن الراوي عنه هاشم بن البَرِيْد لم يتميز سماعه قبل اختلاط أبي إسحاق أم بعده، ولم أجد لهاشم متابعاً.

وإما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، لتدليس أبي إسحاق واختلاطه، وقد ضعَّف الألباني الحديث[1]، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يحتمل عنعنة أبي إسحاق، ولا يقول باختلاطه؛ فحسَّن الإسناد.

الحديث الرابع عشر

(62) قال النَّوَوِيُّ: عن عائشة رضى الله عَنْهَا، "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِسُورَةِ الْأَعْرَافِ، فَرَّقَهَا فِي رَكْعَتَيْنِ". رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[2].

قال النسائي: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بن عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، وَأَبُو حَيْوَةَ[3]، عَنْ ابن أَبِي حَمْزَةَ[4] قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِسُورَةِ الْأَعْرَافِ فَرَّقَهَا فِي رَكْعَتَيْنِ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني[6] من طريق بقية بن الوليد به بنحوه، وأخرجه البيهقي[7] من طريق عمرو بن عثمان به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عَمْرُو بن عثمان بن سعيد الْحِمْصِيُّ:** ثقة.
2. **بَقِيَّةُ بن الْوَلِيدِ:** صدوق في هذا الحديث فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية البيهقي.

---

(1) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني (120/9).

(2) المجموع شرح المهذب (383/3).

(3) هو شريح بن يزيد الحضرمي. تقريب التهذيب (ص:266).

(4) هو شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، أبو بشر الحمصي. تقريب التهذيب (ص:267).

(5) سنن النسائي (170/2)، برقم (991).

(6) مسند الشاميين، للطبراني (299/4)، برقم (3362).

(7) السنن الكبرى، للبيهقي (549/2)، برقم (4037).

3. **هشام بن عروة بن الزبير بن العوام:** قال ابْنُ حجر: "ثقة فقيه، ربما دلس"[1].

تدليسه: قال العلائي: "لم يشتهر بالتدليس"[2]، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[3].

اختلاطه: قال العلائي: "ذكر ابن القَطَّان في أثناء كلام له: أن هشاماً هذا تغير واختلط، وهذا القول لا عبرة به، لعدم المتابع له؛ بل هو حجة مطلقاً، وإن كان وقع شيء ما فهو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك"[4].

خلاصة القول فيه: ثقة، له مراسيل[5]، وليس حديثه هذا منها.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في عمرو بن عثمان أو هشام بن عروة فحسَّن الإسناد.

الحديث الخامس عشر

(63) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: "كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ يَخْفِضُ طَوْرًا وَيَرْفَعُ طَوْرًا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[6].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَكَّارِ بن الرَّيَّانِ، حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن الْمُبَارَكِ، عَنْ عِمْرَانَ بن زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْوَالِبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: "كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ يرْفَعُ طَوْرًا، وَيَخْفِضُ طَوْرًا"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "أَبُو خَالِدٍ الْوَالِبِيُّ اسْمُهُ هُرْمُزُ"[7].

---

(1) المرجع السابق (ص:573).
(2) جامع التحصيل، للعلائي (ص:111).
(3) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:26).
(4) المختلطين، للعلائي (ص:126).
(5) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:230)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:293)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:332).
(6) المجموع شرح المهذب (391/3).
(7) سنن أبي داود (37/2)، برقم (1328).

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة[1]، وابن خزيمة[2]، وابن حِبَّانَ[3]، من طرق عن عمران به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **زائدة بن نشيط الكوفي:**

وثقه الذهبي[4]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[6].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **أبو خالد الوَالِبِيُّ الكوفي اسمه هرمز، ويقال: هرم:** ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[8]، وقال الذهبي: "صدوق[9]"، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[10].

إرساله: قال أبو حاتم: "لم يدرك النُّعْمَان بن عَمْرِو بن مُقَرِّنٍ"[11]، وقال ابْنُ حجر: "وأرسل عن عمر بن الخطاب"[12].

خلاصة القول فيه: صدوق، حديثه عن عمر والنعمان مرسل.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون زائدة وأبي خالد صدوقين، وقد حسنه الألباني[13].

---

(1) مصنف ابن أبي شيبة (322/1)، برقم (3681).
(2) صحيح ابن خزيمة (188/2)، برقم (1159).
(3) صحيح ابن حِبَّانَ (338/6)، برقم (2603).
(4) الكاشف، للذهبي (400/1).
(5) (339/6).
(6) تقريب التهذيب (ص:213).
(7) (514/5).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (121/9).
(9) الكاشف، للذهبي (422/2).
(10) تقريب التهذيب (ص:636).
(11) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:229).
(12) تهذيب التهذيب (83/12).
(13) انظر: صحيح سنن أبي داود، للألباني (73/5).

الحديث السادس عشر

(64) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ عُقْبَةَ بن عَامِرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ {فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ} قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ"، فَلَمَّا نَزَلَتْ {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} قَالَ: "اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَابْنُ مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بن نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ، وَمُوسَى بن إِسْمَاعِيلَ الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابن الْمُبَارَكِ، عَنْ مُوسَى، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ[2]: مُوسَى بن أَيُّوبَ عَنْ عَمِّهِ، عَنْ عُقْبَةَ بن عَامِرٍ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: {فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ} [الواقعة:74]، قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ"، فَلَمَّا نَزَلَتْ {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} [الأعلى:1]، قَالَ: "اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[4]، وأحمد بن حنبل[5]، والدارمي[6]، من طرق عن موسى بن أيوب به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. موسى بن أيوب الغَافِقِيُّ :

وثَّقَه ابنُ مَعِين[7]، وابن المديني وزاد: "أنا أنكر من أحاديثه أحاديث رواها عن عمه فكان يرفعها"[8]، ووثقه أبو داود[9]، والفسوي[10]، والذهبي[11]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[12]،

---

(1) المجموع شرح المهذب (413/3).
(2) هو موسى بن إسماعيل المِنْقَرِيُّ التَّبُوْذَكِيُّ. تقريب التهذيب (ص:549).
(3) سنن أبي داود (230/1)، برقم (869).
(4) سنن ابن ماجه (287/1)، برقم (887).
(5) مسند أحمد (630/28)، برقم (17414).
(6) سنن الدارمي (825/2)، برقم (1344).
(7) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (429/4).
(8) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:160).
(9) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (183/2).
(10) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ (457/2).
(11) الكاشف، للذهبي (302/2).
(12) (449/7).

وقال العجلي: "لا بأس به"[1]، وسئل عنه أحمد بن حنبل فقال: "شيخ رووا عَنهُ"[2]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[3].

وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "تُنْكِرُ عَلَيْهِ مَا رَوَى عَنْ عَمِّهِ، مِمَّا رَفَعَهُ"[4]. وقال الساجي: "منكر الحديث"[5].

خلاصة القول فيه: ثقة له أوهام، وحديثه هذا منها فهو من روايته عن عمه إياس ولم أجد له عن عمه متابعاً.

2. إياس بن عامر الغَافِقِيُّ:

قال ابْنُ حجر: "صحح له ابن خزيمة"[6]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]، وقال العجلي: "لا بأس به"[8]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[9]، وقال الذهبي: "ليس بالقوي"[10].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لأجل وهم موسى بن أيوب، وقد ضعفه الألباني[11].

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (303/2).
(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:243).
(3) تقريب التهذيب (ص:549).
(4) الضعفاء الكبير، للعقيلي (154/4).
(5) تهذيب التهذيب (336/10).
(6) المرجع السابق (389/1).
(7) (33/4).
(8) معرفة الثقات، للعجلي (239/1).
(9) تقريب التهذيب (ص:116).
(10) تهذيب التهذيب (389/1).
(11) انظر: ضعيف سنن أبي داود، للألباني (337/1).

الحديث السابع عشر

(65) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي اسحاق السَّبِيعِيِّ قَالَ: "وَصَفَ لَنَا الْبَرَاءُ بن عَازِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا –يَعْنِي السُّجُودَ– فَوَضَعَ يَدَيْهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَرَفَعَ عَجِيزَتَهُ، وَقَالَ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بن نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: وَصَفَ لَنَا الْبَرَاءُ بن عَازِبٍ، فَوَضَعَ يَدَيْهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَرَفَعَ عَجِيزَتَهُ، وَقَالَ: "هَكَذَا كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[3] وأحمد بن حنبل[4]، والبيهقي[5]، من طريق شريك به بنحوه، وأخرجه علي بن الجعد[6] عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **شَرِيكُ بن عَبْدِ اللهِ النَّخْعِيُّ الكوفي القاضي:** صدوق في هذا الحديث؛ إذ تابعه عليه الثقة زهير بن معاوية، فإن قيل: سماع زهير من أبي إسحاق بعد الاختلاط، قلت: سماع شَرِيك من أبي إسحاق قبل الاختلاط، وبالتالي ينتفي الخطأ في هذا الحديث عن شَرِيك وأبي إسحاق أيضاً.
2. **أبو إسحاق السبيعي:** ثقة في هذا الحديث، فقد انتفت علة الاختلاطه لأن الراوي عنه شريك وسماعه من أبي إسحاق قديم، وانتفت علة تدليسه، فقد قال أبو اسحاق: "وصف لنا البراء"، وفي رواية "رأيت البراء".

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة التي أخرجها ابن الجعد.

---

(1) المجموع شرح المهذب (435/3، 436).
(2) سنن أبي داود (236/1)، برقم (896).
(3) سنن النسائي (212/2)، برقم (1104).
(4) مسند أحمد (629/30)، برقم (18701).
(5) السنن الكبرى، للبيهقي (166/2)، برقم (2714).
(6) مسند ابن الجعد (ص:365)، برقم (2510).

الحديث الثامن عشر

(66) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ هُلْبٍ -بِضَمِّ الْهَاءِ- الطَّائِيِّ[1] رَضِيَ الله عَنْهُ: "أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ يَنْصَرِفُ عَنْ شِقَّيْهِ[2]". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ وَغَيْرُهُمْ، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بن حَرْبٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بن هُلْبٍ -رَجُلٍ مِنْ طَيِّئٍ- عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ "صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ يَنْصَرِفُ عَنْ شِقَّيْهِ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[5] وابن ماجه[6]، من طريق أبي الأحوص سَلاَّم بن سُلَيم، عن سماك به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. سِمَاك بن حرب بن أوس بن خالد، الكوفي، أبو المغيرة:

سئل عنه ابن مَعِين فقال: "ثقة"، فقيل: "ما الذي عيب عليه؟" قال: "أسند أحاديث لم يسندها غيره"[7]، وقال أبو حاتم: "صدوق ثقة"، فقال له ابنه: "قال أحمد بن حنبل: سماك أصلح حديثاً من عبد الملك بن عمير"[8]، فقال: "هو كما قال"[9]، وقال الذهبي: "ثقة ساء حفظه"[10].

وقال العجلي: "جَائِز الحَدِيث... إِلَّا أَنه كَانَ فِي حَدِيث عِكْرِمَة رُبمَا وصل الشَّيْء عَن ابن عَبَّاس، وَرُبمَا قَالَ: قَالَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا كَانَ عِكْرِمَة يحدث عَن

---

(1) هُلْب الطَّائِيُّ، يقال: الْهُلْبُ لَقَبٌ، ومُخْتَلَفٌ في اسمه: فقيل: يَزِيدُ بن قُنَافَةَ، وقيل: سَلَّامٌ، وقيل: هُلْبُ بن دُبُر بن قُنَافَةَ. انظر: معجم الصحابة، لابن قانع (198/3)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2762/5).

(2) قال النووي: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْفَتِلَ -يعني الإمام بعد الصلاة- فِي الْمِحْرَابِ، وَيُقْبِلَ عَلَى النَّاسِ لِلذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَغَيْرِهِمَا، جَازَ أَنْ يَنْفَتِلَ كَيْفَ شَاءَ. المجموع شرح المهذب (490/3).

(3) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(4) سنن أبي داود (273/1)، برقم (1041).

(5) سنن الترمذي (98/2)، برقم (301).

(6) سنن ابن ماجه (300/1)، برقم (929).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (279/4).

(8) هو عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي، ثقة، تغير حفظه، وربما دلس. تقريب التهذيب (ص:364).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (280/4).

(10) الكاشف، للذهبي (465/1).

ابن عَبَّاس... لم يتْرك حَدِيثه أحد، وَلم يرغب عَنهُ أحد"[1]، وقال يعقوب بن شَيْبَة: "روايته عَنْ عكرمة خاصة مضطربة، وهو فِي غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين. ومن سمع من سماك قديماً مثل شعبة وسفيان؛ فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك –أي تضعيفه– إنما يرى أَنَّهُ فيمن سمع منه بأخرة"[2]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "إذا حدَّث عنه شُعبةُ، والثَّوريُّ، وأبو الأَحْوصِ؛ فأحاديثُهم عنه سليمةٌ، وما كان عن شَرِيكِ بن عبدِاللهِ، وحفصِ بن جُمَيْع ونظرائِهم، ففي بعضِها نَكارةٌ"[3]، وقال مَرَّة: "سيئ الحفظ"[4]، وَقَال النَّسَائي: "ليس به بأس، وفي حديثه شيء"[5]، وقال مَرَّة: "ليس بالْقَوِيِّ، وَكَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ"[6]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "لسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله كله، وقد حدث عنه الأئمة، وهو من كبار تابعي الكوفيين، وأحاديثه حِسَان عَمَّن روى عنه، وَهو صدوق لا بأس به"[7].

وقال ابْنُ حجر: "صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن"[8].

وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يخطئ كثيراً"[9]، وقال أحمد بن حنبل: "سماك بن حرب أصلح حديثاً من عبد الملك بن عمير، وذلك أن عبد الملك بن عمير يختلف عليه الحفاظ". وسئل أحمد: "سماك بن حرب مضطرب الحديث؟" قال: "نعم"[10].

وكان شعبة يضعفه، ويقول: "في التفسير: عكرمة، ولو شئت أن أقول له: ابن عباس، لقاله"[11]، قال يحيى بن مَعِين: "فكان شعبة لا يروي تفسيره إلا عن عكرمة"[12].

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (436/1).
(2) تهذيب الكمال (120/12).
(3) سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:189).
(4) علل الدَّارَقُطْنِي (184/13).
(5) تهذيب الكمال (120/12).
(6) سنن النسائي (319/8).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (543/4).
(8) تقريب التهذيب (ص:255).
(9) الثقات، لابن حِبَّانَ (339/4).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (279/4).
(11) تاريخ بغداد، للخطيب (296/10).
(12) المرجع السابق والصفحة نفسها.

وضعَّفه سفيان الثَّوْريّ[1]، وابن المبارك[2]، وصالح جزرة[3].

إرساله: كان شعبة ينكر حديث سماك، عن مصعب بن سعد قال: "كنت مسنداً أبي إلى صدري"[4]، وسئل أحمد بن حنبل: "سماك سمع من عَبْد اللهِ بن خباب؟" قَالَ: "لَا"[5]. وسُئِلَ أبو زُرْعَةَ: "هَلْ سَمِعَ مِنْ مَسْرُوقٍ شَيْئًا؟" قَالَ: "لَا"[6].

خلاصة القول فيه: ثقة يرسل، تغير حفظه بأخرة، وسماع شعبة والثوري وأبي الأحوص منه قديم. وهو ثقة في هذا الحديث؛ إذ رواه عنه شعبة وأبو الأحوص.

2. قَبِيصَةُ بن هُلْبٍ الطائي الكوفي:

وثقه العجلي[7]، وقال الذهبي: "ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[8]، مع تصحيح حديثه"[9]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[10]، وقال ابْنُ المديني والنَّسَائي: "مجهول"، زاد ابن المديني: "لم يرو عنه غير سماك"[11].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا توبع وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً عن أبيه.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف قبيصة، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه فحسَّن الإسناد؛ خاصة وأن للحديث شواهد صحيحة، منها ما أخرجه البخاري[12] عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "لاَ يَجْعَلْ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلاَتِهِ؛ يَرَى أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثِيرًا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ".

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (541/4).

(2) تهذيب الكمال (120/12).

(3) تاريخ بغداد، للخطيب (296/10).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (157/1).

(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (212/3).

(6) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:85).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (214/2).

(8) (319/5).

(9) ميزان الاعتدال، للذهبي (384/3).

(10) تقريب التهذيب (ص:453).

(11) تهذيب الكمال (493/23).

(12) صحيح البخاري (170/1)، برقم (852).

الحديث التاسع عشر

(67) قال النَّوَوِيُّ: الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، عَنْ ابن عُمَرَ قَالَ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، فَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا ابن بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: سُئِلَ ابن عُمَرَ، عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، فَقَالَ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيهِمَا، وَرَخَّصَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْت يَحْيَى بن مَعِين يَقُولُ: "هُوَ شُعَيْبٌ - يَعْنِي - وَهِمَ شُعْبَةُ فِي اسْمِهِ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[3]، وعبد بن حميد[4]، والدولابي[5]، والبيهقي[6]، من طرق عن شعبة عن أبي شعيب به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. شعيب صاحب الطيالسة أو أبو شعيب صاحب الطيالسة:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]، وقال أبو زُرْعَةَ: "لا بأس به"[8]، وتبعه ابن حجر[9]، وقال الذهبي: "صدوق"[10]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[11]، لكن البيهقي لما روى الحديث وقول ابن مَعِين: "هُوَ شُعَيْبٌ، وَهِمَ شُعْبَةُ فِي اسْمِهِ"، تعقبه قائلاً: "الْقَوْلُ فِي مِثْلِ هَذَا؛ قَوْلُ مَنْ شَاهَدَ

---

(1) المجموع شرح المهذب (9/4).

(2) سنن أبي داود (26/2)، برقم (1284).

(3) الإغراب، للنسائي (ص:267)، برقم (195).

(4) المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص:256)، برقم (804).

(5) الكنى والأسماء، للدُولابي (641/2)، برقم (1142).

(6) السنن الكبرى، للبيهقي (670/2)، برقم (4184).

(7) (440/6).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (354/4).

(9) تقريب التهذيب (ص:268).

(10) الكاشف، للذهبي (486/1).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (348/4).

دُونَ مَنْ لَمْ يُشَاهِدْ"[1]، لذا قال ابْنُ حزم: "عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ أَوْ شُعَيْبٍ، وَلَا نَدْرِي مَنْ هُوَ؟"، وقال عن الحديث: "لا يصح"[2].

خلاصة القول فيه: إذا قلنا: إنه شعيب صاحب الطيالسة فهو صدوق، وإذا قلنا أبو شعيب فلا ندري من هو.

2. **طاوس بن كَيْسَان اليماني:** قال ابْنُ حجر: "ثقة"[3].

تدليسه: قال العلائي: "ذكره حسين الكرابيسي في أثناء كلام له، أنه أخذ من عكرمة كثيراً من علم ابن عباس وكان يرسله بعد ذلك عنه، وهذا يقتضي أن يكون مدلساً، ولم أر أحداً وصفه بذلك"[4]، لذا عده ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[5].

إرساله: نص ابن المديني وابن مَعِين وأبو حاتم وغيرهم أنه لم يسمع من بعض الصحابة[6].

خلاصة القول فيه: ثقة له مراسيل، وليس حديثه هذا منها.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن إذا قلنا: إن شيخ شعبة هو شعيب وهو صدوق، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يقول بهذا، أما إذا قلنا: إنه أبو شعيب فيكون الإسناد ضعيف؛ لأننا لا ندرى من هو أبو شعيب –كما قال ابْنُ حزم وغيره.

والحديث ضعيف في كلا الحالتين، لأنه –كما قال الألباني[7]– يخالف الأحاديث الصحيحة التي تنص على صلاة ركعتين قبل المغرب، منها ما أخرجه البخاري[8] حيث قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بن عَامِرٍ

---

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (670/2).

(2) المُحَلَّى بالآثار، لابن حزم (22/2).

(3) تقريب التهذيب (ص:281).

(4) جامع التحصيل، للعلائي (ص:107).

(5) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:21).

(6) انظر: العلل، لابن المديني (ص:73)، المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:99، 100)، جامع التحصيل، للعلائي (ص:273)، تُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:158).

(7) انظر: ضعيف سنن أبي داود، للألباني (49/2).

(8) صحيح البخاري (127/1)، برقم (625).

الأَنْصَارِيَّ، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ، قَالَ: "كَانَ المُؤَذِّنُ إِذَا أَذَّنَ قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْتَدِرُونَ السَّوَارِيَ، حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ كَذَلِكَ، يُصَلُّونَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ المَغْرِبِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ شَيْءٌ".

الحديث العشرون

(68) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا: "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُسَلِّمُ فِي رَكْعَتَي الْوِتْرِ". رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال النسائي: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بن مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بن الْمُفَضَّلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بن أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بن هِشَامٍ، أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُ، "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يُسَلِّمُ فِي رَكْعَتَيِ الْوِتْرِ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[3]، وابن أبي شيبة[4]، والطبراني[5]، والدَّارَقُطْنِي[6]، والبيهقي[7]، من طريق سعيد، عن قتادة به بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سعيد بن أبي عَرُوبَة:** ثقة في هذا الحديث، فقد انتفت علة اختلاطه؛ لأن بشر بن المفضل سمع منه قبل الاختلاط.
2. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، لعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في إسماعيل بن مسعود؛ فإنه

(1) المجموع شرح المهذب (17/4).
(2) سنن النسائي (234/3)، برقم (1698).
(3) السنن الكبرى، للنسائي (156/2)، برقم (1404).
(4) مصنف ابن أبي شيبة (91/2)، برقم (6842).
(5) المعجم الأوسط، للطبراني (375/6)، برقم (6661).
(6) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (357/2)، برقم (1665).
(7) السنن الكبرى، للبيهقي (45/3)، برقم (4814).

لم يوثقه ناقد معتبر قبل الذهبي[1] وابن حجر[2] -فيما وقفتُ عليه- سوى النسائي[3]، وقال عنه أبو حاتم: "صدوق"[4].

الحديث الحادي والعشرون

(69) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبَى سَعِيدٍ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ نَامَ عَنْ وِتْرِهِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ[5]، وتكلم عَلَى إِسْنَادِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا لِئَلَّا يَغْتَرَّ بِكَلَامِ التِّرْمِذِيِّ فِيهِ مَنْ لَا أُنْسَ لَهُ بِطُرُقِ الْحَدِيثِ وَالْأَسْمَاءِ؛ فَيَتَوَهَّمَ ضَعْفَ مَا لَيْسَ هُوَ بِضَعِيفٍ، وَإِنْ كَانَ طَرِيقُ التِّرْمِذِيِّ فِيهِ ضَعِيفًا[6].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عَوْفٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بن سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدِ بن مُطَرِّفٍ الْمَدَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بن يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "مَنْ نَامَ عَنْ وِتْرِهِ، أَوْ نَسِيَهُ، فَلْيُصَلِّهِ إِذَا ذَكَرَهُ"[7].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[8]، وابن ماجه[9]، من طرق عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

زيد بن أسلم العدوي: قال ابْنُ حجر: "ثقة عالم وكان يرسل"[10]، لكنه لا يرسل عن عطاء، قال أبو حاتم: زَيْدُ بن أَسْلَمَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مُرْسَلٌ يَدْخُلُ بَيْنَهُمَا عَطَاءُ بن يَسَارٍ[11]. وعَدَّه ابن حجر

(1) الكاشف، للذهبي (249/1).

(2) تقريب التهذيب (ص:110).

(3) تسمية مشايخ النسائي (ص:64).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (200/2).

(5) وذلك لضعف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم. انظر: تقريب التهذيب (ص:340).

(6) المجموع شرح المهذب (42/4).

(7) سنن أبي داود (65/2)، برقم (1431).

(8) سنن الترمذي (330/2)، برقم (465).

(9) سنن ابن ماجه (375/1)، برقم (1188).

(10) تقريب التهذيب (ص:222).

(11) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:64)، وانظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص:178).

في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[1].

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في محمد بن مُطَرِّف فحسَّن الإسناد.

الحديث الثاني والعشرون

(70) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا "أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رسول الله رأيت هذه الليلة في ما يَرَى النَّائِمُ، كَأَنِّي أُصَلِّي خَلْفَ شَجَرَةٍ، وَكَأَنِّي قرَأْت سَجْدَةً فَسَجَدْتُ، فَرَأَيْتُ الشَّجَرَةَ تَسْجُدُ لِسُجُودِي، فَسَمِعْتُهَا وَهِيَ سَاجِدَةٌ تَقُولُ: اللهمَّ أُكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدك أَجرًا، وضَعْ عنِّي بِهَا وزرًا، واجْعلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا قَبِلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُد، قال ابْنُ عَبَّاسٍ: فقرأ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجْدَةً، فَسَمِعْتُهُ وَهُوَ سَاجِدٌ يَقُولُ مِثْلَ مَا قَالَ الرَّجُلُ عَنْ الشَّجَرَةِ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، قَالَ الْحَاكِمُ: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ[2].

قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن يَزِيدَ بن خُنَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بن مُحَمَّدِ بن عُبَيْد اللهِ بن أَبِي يَزِيدَ، قَالَ: قَالَ لِي ابن جُرَيْجٍ: يَا حَسَنُ، أَخْبَرَنِي عُبَيْد اللهِ بن أَبِي يَزِيدَ، عَنْ ابن عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي رَأَيْتُنِي اللَّيْلَةَ وَأَنَا نَائِمٌ كَأَنِّي أُصَلِّي خَلْفَ شَجَرَةٍ، فَسَجَدْتُ، فَسَجَدَتِ الشَّجَرَةُ لِسُجُودِي، فَسَمِعْتُهَا وَهِيَ تَقُولُ: اللهمَّ اكتُبْ لي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ، قَالَ الحَسَنُ: قَالَ لِيَ ابن جُرَيْجٍ: قَالَ لِي جَدُّكَ: قال ابْنُ عَبَّاسٍ: "فَقَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجْدَةً، ثُمَّ سَجَدَ"، فقال ابْنُ عَبَّاسٍ: فَسَمِعْتُهُ وَهُوَ "يَقُولُ مِثْلَ مَا أَخْبَرَهُ الرَّجُلُ عَنْ قَوْلِ الشَّجَرَةِ"[3].

---

(1) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:20).

(2) المجموع شرح المهذب (64/4).

(3) سنن الترمذي (472/2)، برقم (579).

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[1]، وابن ماجه[2]، وابن خزيمة[3]، والحاكم[4]، من طريق محمد بن يَزِيدَ بن خُنَيْسٍ به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن يزيد بن خُنَيْسٍ المخزومي مولاهم المكي:**

وثقه العجلي[5]، وأبو حاتم[6]، وقال ابْنُ حجر: :مقبول"[7]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان من خيار الناس، ربما أخطأ، يجب أن يعتبر حديثه إذا بين السماع في خبره ولم يرو عنه إلا ثقة"[8]، ولقول ابن حِبَّانَ هذا؛ عده ابن حجر من المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[9].

خلاصة القول فيه: ثقة.

2. **الحسن بن محمد بن عُبَيْد اللهِ بن أبي يزيد المكي:**

وثقه الخليلي[10]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[11]، وقد أخرج ابن خزيمة، وابن حِبَّانَ حديثه في صحيحيهما، وذَكَره ابن حِبَّانَ في الثقات[12]، وقال العقيلي: "لا يُتَابَعُ على حديثه، ولا يُعْرَفُ إلَّا به، وليس بمشهور بالنَّقْل"[13]، وقال الذهبي: "غير حجة"[14]، وقال مَرَّة: "غير مَعْرُوف"[15].

---

(1) المرجع السابق (489/5)، برقم (3424).

(2) سنن ابن ماجه (334/1)، برقم (1053).

(3) صحيح ابن خزيمة (282/1)، برقم (562)، و(283/1)، برقم (563).

(4) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (341/1)، برقم (799).

(5) معرفة الثقات، للعجلي (256/2).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (127/8).

(7) تقريب التهذيب (ص:513).

(8) الثقات، لابن حِبَّانَ (61/9).

(9) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:25).

(10) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (354/1).

(11) تقريب التهذيب (ص:163).

(12) تهذيب التهذيب (319/2).

(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (242/1).

(14) الكاشف، للذهبي (329/1).

(15) المُغْنِي في الضعفاء، للذهبي (167/1).

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع، وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً في هذا الحديث.

3. عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ: ثقة في هذا الحديث؛ فقد صَرَّحَ بالسَّماع.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف الحسن بن محمد، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه فحسَّن الإسناد، خاصةً وأن للحديث شواهد، منها ما أخرجه الحاكم[1]: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ الله عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ كَأَنِّي افْتَتَحْتُ سُورَةَ "ص" حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى السَّجْدَةِ فَسَجَدَتِ الدَّوَاةُ وَالْقَلَمُ وَمَا حَوْلَهُ، فَأَخْبَرْتُ بِذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "فَسَجَدَ فِيهَا".

الحديث الثالث والعشرون

(71) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "كُنَّا نُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ وَنَأْمُرُ بِحَاجَتِنَا، فَقَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، فَأَخَذَنِي مَا قَدُمَ وَمَا حَدُثَ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ قَالَ: إِنَّ الله يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنَّ الله سُبْحَانَهُ قَدْ أَحْدَثَ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ. فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِهَذَا اللَّفْظِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بن إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ[3]، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ[4]، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ وَنَأْمُرُ بِحَاجَتِنَا، فَقَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، فَأَخَذَنِي مَا قَدُمَ وَمَا حَدُثَ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ قَالَ: "إِنَّ الله يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنَّ الله جَلَّ وَعَزَّ قَدْ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ"، فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ[5].

---

(1) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (469/2)، برقم (3616).

(2) المجموع شرح المهذب (103/4، 104).

(3) هو أبان بن يزيد العطار. تهذيب الكمال (24/2).

(4) هو شقيق بن سلمة، أبو وائل الأسدي. تهذيب الكمال (548/12).

(5) سنن أبي داود (243/1)، برقم (924).

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[1] ومسلم[2]، من طريق الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عَبْد اللهِ بن مسعود بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

عاصم بن أبي النَّجُودِ: صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي للصحيح لغيره بالمتابعة آنفة الذكر.

الحديث الرابع والعشرون

(72) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى ابن عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لِيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الغَائِبَ أَنْ لاَ تُصَلُّوا بَعْدَ الفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ".

قال النَّوَوِيُّ: وأَمَّا حَدِيثُ ابن عُمَرَ فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّ فِيهِ رَجُلًا مَسْتُورًا، وَقَدْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ حَدِيثٌ غريب[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بن إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا قُدَامَةُ بن مُوسَى، عَنْ أَيُّوبَ بن حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ[4]، عَنْ يَسَارٍ، مَوْلَى ابن عُمَرَ، قَالَ: رَآنِي ابن عُمَرَ وَأَنَا أُصَلِّي، بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَقَالَ: يَا يَسَارُ، إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: "لِيُبَلِّغْ شَاهِدُكُمْ غَائِبَكُمْ، لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[6]، وابن ماجه[7]، من طريق عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِيُّ،

---

(1) صحيح البخاري (62/2)، برقم (1199)، و(65/2)، برقم(1216)، (50/5)، برقم (3875).

(2) صحيح مسلم (382/1)، برقم (538).

(3) المجموع شرح المهذب (164/4، 165).

(4) هو أبو علقمة الفارسي المصري، مولى ابن هاشم، ويقال: حليف الأنصار. تقريب التهذيب (ص:659).

(5) سنن أبي داود (25/2)، برقم (12278). قال الترمذي: "مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ: إِنَّمَا يَقُولُ: لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الفَجْرِ، إِلَّا رَكْعَتَيِ الفَجْرِ". سنن الترمذي (278/2).

(6) سنن الترمذي (278/2)، برقم (419).

(7) سنن ابن ماجه (86/1)، برقم (235).

عن قدامة به بنحوه، وأخرجه عبد الرزاق[1] من طريق موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. وُهَيب بن خالد بن عَجْلَانَ الباهلي مولاهم:

قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت، لكنه تغير قليلاً بأخرة"[2]، ولم أقف على نص لأحد بتغير وُهَيب سوى قول أبي داود، وله قولان: أحدهما يحتمل الشك حيث قال: "ذهب بصره وتغير، وهو ابن ثمان وخمسين سنة، إن شاء الله"[3]، والآخر فيه استدراك حيث قال: "تغير وهيب بن خالد، ووهيب ثقة"[4]، وبالتالي يفهم من ذلك أن تغيره لم يوجب له ضعفاً، ولم يحط من مرتبته، فهو ثقة.

2. أَيُّوب بن حُصَيْنٍ، ويقال: محمد بن الحُصَيْن التميمي:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، لذا قال الذهبي: "وثق"[6]، وقال مَرَّة: "لا يُعرف"[7]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "مجهول"[8]، وتبعه ابن حجر[9].

خلاصة القول فيه: مجهول.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لجهالة أيوب، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة الصحيحة التي أخرجها عبد الرزاق.

---

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (53/3)، برقم (4760).
(2) تقريب التهذيب (ص:586).
(3) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (393/1).
(4) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(5) (401/7).
(6) الكاشف، للذهبي (165/2).
(7) ميزان الاعتدال، للذهبي (286/1).
(8) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(9) تقريب التهذيب (ص:474).

الحديث الخامس والعشرون

(73) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ وَهْبِ بن الْأَجْدَعِ، عَنْ عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ، إِلَّا أَنْ تُصَلُّوا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ"، وَفِي رِوَايَةٍ "نَقِيَّةٌ"، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بن إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بن يَسَافٍ، عَنْ وَهْبِ بن الْأَجْدَعِ، عَنْ عَلِيٍّ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ، إِلَّا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[3]، وأحمد بن حنبل[4]، من طريق منصور به بنحوه، وأخرجه أحمد[5] من طريق عاصم بن ضمرة عن علي به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **مَنْصُوْرُ بن المُعْتَمِرِ بن عَبْد اللهِ السُّلَمِيُّ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت، وكان لا يدلس"[6]، لكنه كان يرسل[7]، وليس هذا الحديث من مراسيله.
2. **هلال بن يِسَاف الأشجعي مولاهم الكوفي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة"[8]، لكنه كان يرسل[9]، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) المجموع شرح المهذب (174/4، 175).

(2) سنن أبي داود (24/2)، برقم (1274).

(3) سنن النسائي (280/1)، برقم (573).

(4) مسند أحمد (46/2)، برقم (610)، و(378/2)، برقم (1194).

(5) المرجع السابق (324/2)، برقم (1076).

(6) تقريب التهذيب (ص:547).

(7) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:198)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:287).

(8) تقريب التهذيب (ص:576).

(9) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:229)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (1181/2)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:295).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، لعَلَّ النَّوَوِيَّ حسنه لتوسطه في وهب بن الأجدع؛ فإنه لم يوثقه قبل ابن حجر[1] -فيما وقفتُ عليه- سوى العجلي[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3]، وقال ابْنُ سعد: "قليل الحديث"[4].

الحديث السادس والعشرون

(74) قال النَّوَوِيُّ: وعَنْهُ -يعني أنس- أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَتِمُّوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ، فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[5].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ، حَدَّثَنَا عبد الْوَهَّابِ يَعْنِي ابن عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَتِمُّوا الصَّفَّ الْمُقَدَّمَ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ، فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[7] من طريق خالد بن الحارث، وابن خزيمة[8] من طريقي محمد بن أبي عَدِيٍّ، وشعبة، ثلاثتهم عن سعيد به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن أبي داود سليمان الأنباري:**

وثقه مسلمة بن القاسم[9]، والخطيب البغدادي[10]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[11].

خلاصة القول فيه: صدوق.

---

(1) تقريب التهذيب (ص:584).
(2) معرفة الثقات، للعجلي (344/2).
(3) (489/5).
(4) الطبقات الكبير، لابن سعد (248/8).
(5) المجموع شرح المهذب (227/4).
(6) سنن أبي داود (180/1)، برقم (671).
(7) سنن النسائي (93/2)، برقم (818).
(8) صحيح ابن خزيمة (22/3)، برقم (1546)، (1547).
(9) تهذيب التهذيب (203/9).
(10) تاريخ بغداد، للخطيب (216/3).
(11) تقريب التهذيب (ص:482).

2. **عبد الوهاب بن عطاء الخفاف:** صدوق في هذا الحديث؛ لأنه يرويه عن ابن أبي عروبة، وتابعه عليه شعبة، وخالد بن الحارث، وابن أبي عَدِيٍّ.

3. **سعيد بن أبي عَرُوبَة:** ثقة في هذا الحديث، فقد سمع منه عبد الوهاب قبل الاختلاط.

4. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي بالمتابعات إلى الصحيح لغيره.

الحديث السابع والعشرون

(75) قال النَّوَوِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابن مَاجَهْ فِي سُنَنِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، عَنْ ابن عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "ثَلَاثَةٌ لَا تُرْفَعُ صَلَاتُهُمْ فَوْقَ رُءُوسِهِمْ شِبْراً: رَجُلٌ أَمَّ قَوْماً وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَأَخَوَانِ مُتَصَارِمَانِ"[1].

قال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عُمَرَ بن هَيَّاجٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن عبد الرَّحْمَنِ الْأَرْحَبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بن الْأَسْوَدِ، عَنْ الْقَاسِمِ بن الْوَلِيدِ، عَنِ الْمِنْهَالِ بن عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عَنْ ابن عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "ثَلَاثَةٌ لَا تُرْفَعُ صَلَاتُهُمْ فَوْقَ رُءُوسِهِمْ شِبْرًا: رَجُلٌ أَمَّ قَوْماً وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَأَخَوَانِ مُتَصَارِمَانِ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه ابن حِبَّانَ[3]، والطبراني[4]، والضياء المقدسي[5]، من طريق أبي كريب عن يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي به بنحوه.

---

(1) المجموع شرح المهذب (274/4).
(2) سنن ابن ماجه (311/1)، برقم (971).
(3) صحيح ابن حِبَّانَ (53/5)، برقم (1757).
(4) المعجم الكبير، للطبراني (449/11)، برقم (12275).
(5) الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي (375/10)، برقم (401).

دراسة رجال الإسناد:

1. محمد بن عمر بن هَيَّاج الكوفي:

وثقه محمد بن عَبْد اللهِ الحضرمي[1]، والبزار[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3]، وقال النسائي: "لا بأس به"[4]، وقال ابنُ حجر: "صدوق"[5].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. يحيى بن عبد الرحمن الْأَرْحَبِيّ الكوفي:

قال ابْنُ نمير: "لم يكن صاحب حديث، لا بأس به"، وقال أبو حاتم: "شيخ لا أرى في حديثه إنكاراً، يروى عن عبيدة بن الأسود أحاديث غرائب"[6]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "صالح، يُعتبر به"[7]، وقال الذهبي: "صويلح"[8]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "ربما خالف"[9]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق ربما أخطأ"[10].

خلاصة القول فيه: صدوق ربما أخطأ، وهو ضعيف في هذا الحديث إذ لم أجد له متابعاً.

3. عبيدة بن الأسود بن سعيد الكوفي:

وثقه أبو زُرْعَةَ[11]، وقال أبو حاتم: "ما بحديثه بأس"[12].

وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يعتبر حديثه إذا روى وبَيَّنَ السماع في روايته، وكان فوقه ودونه

---

(1) تهذيب الكمال (180/26).
(2) مسند البزار (131/8).
(3) (119/9).
(4) تسمية مشايخ النسائي (ص:98).
(5) تقريب التهذيب (ص:498).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (167/9).
(7) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:69).
(8) ميزان الاعتدال، للذهبي (393/4).
(9) الثقات، لابن حِبَّانَ (255/9).
(10) تقريب التهذيب (ص:593).
(11) الضعفاء لأبي زُرْعَة الرازي (382/2).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (95/6).

ثقات"[1]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "يعتبر به"[2]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق ربما دلس"[3]، وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[4].

خلاصة القول فيه: صدوق إذا صَرَّحَ بالسَّمَاع، وإلا فضعيف، ولم أجد له تصريحاً بالسماع في هذا الحديث.

4. القاسم بن الوليد الهمداني، أبو عبد الرحمن الكوفي:

وثَّقَه ابنُ سعد[5]، وابن مَعِين[6]، والعجلي[7]، والذهبي[8]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يُغرب"[9]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يخطئ ويخالف"[10]، وقال أحمد بن حنبل: "لم يسمع من إِبْرَاهِيم النَّخعِيّ شَيْئاً"[11].

خلاصة القول فيه: ثقة له أوهام.

5. المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم، الكوفي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[12]، وقال الغلابي عنه: "كان يضع من شأن منهال بن عَمْرو"، وقال: "ذم يحيى المنهال"[13]، ووثقه العجلي[14]، والنسائي[15]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "صَدُوق"[16]، وتبعه

---

(1) الثقات، لابن حِبَّانَ (437/8).

(2) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:48).

(3) تقريب التهذيب (ص:379).

(4) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:42).

(5) الطبقات الكبير، لابن سعد (469/8).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (123/7).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (212/2).

(8) الكاشف، للذهبي (131/2).

(9) تقريب التهذيب (ص:452).

(10) الثقات، لابن حِبَّانَ (338/7).

(11) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (128/3).

(12) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (407/3)، ورواية ابن مُحْرِز (98/1).

(13) تهذيب الكمال (571/28).

(14) معرفة الثقات، للعجلي (300/2).

(15) تهذيب الكمال (571/28).

(16) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:273).

ابن حجر وزاد: "ربما وهم"[1]، وقال ابْنُ حزم: "ليس بالقويِّ"[2]، وقال أحمد بن حنبل: "ترك شُعْبَة الْمنْهَال على عمد"، وقال: "أَبُو بشر[3] أحب إِلَيّ من الْمنْهَال بن عَمْرو"، فقيل له: "أحب إِلَيْك من الْمنْهَال؟" قَالَ: "نعم شَدِيداً، إِلَّا أَن الْمنْهَال أسن، وَأَبُو بشر أوثق"[4]، وقال الجُوْزْجَانِيُّ: "سيئ المذهب"[5]، ورد ابن حجر: "قلنا غير مَرَّة: إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه"[6].

وقال وهب بن جرير: "قال شعبة: أَتَيْتُ مَنْزِلَ مِنْهَالِ بن عَمْرٍو فَسَمِعْتُ مِنْهُ صَوْتَ الطُّنْبُورِ، فَرَجَعْتُ وَلَمْ أَسْأَلْهُ، قُلْتُ: وَهَلَّا سَأَلْتَهُ، فَعَسَى كَانَ لَا يَعْلَمُ"[7]، ورد ابن القَطَّان الفاسي فقال: "فَهَذَا كَمَا ترى التعسف فِيهِ ظَاهر"[8]، وقال ابْنُ حجر: "وهذا اعتراض صحيح، فإن هذا لا يوجب قدحاً في المنهال"[9].

وقال يحيى بن سعيد القَطَّان: "أتى شعبة المنهال بن عمرو فسمع صوتاً فتركه"، قال أبو حاتم: "يعني أنه سمع صوت قراءة بألحان، فكره السماع منه من أجل ذلك"[10]، ورد ابن القَطَّان الفاسي فقال: "إِن هَذَا لَيْسَ بجرحه، إِلَّا أَن يتَجَاوَز إِلَى حد يحرم"[11]، وقال ابْنُ حجر: "بهذا لا يجرح الثقة"[12]، وقال المزي: "روى عن يَعْلَى بن مرة، مرسل"[13].

خلاصة القول فيه: صدوق، حديثه عن يعلى بن مرة مرسل.

---

(1) تقريب التهذيب (ص:547).

(2) المُحَلَّى بالآثار، لابن حزم (42/1).

(3) هو جعفر بن أبي وُحْشِيَّة إياس اليشكري الواسطي، ثقة. تقريب التهذيب (ص:139).

(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (427/1).

(5) أحوال الرجال، للجُوْزْجَانِيِّ (ص:73).

(6) هدي الساري، لابن حجر (ص:446).

(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (236/4).

(8) بيان الوهم والإيهام، لابن القَطَّان الفَاسِي (363/3).

(9) هدي الساري، لابن حجر (ص:446).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (153/1).

(11) بيان الوهم والإيهام، لابن القَطَّان الفَاسِي (363/3).

(12) هدي الساري، لابن حجر (ص:446).

(13) تهذيب الكمال (569/28).

6. سعيد بن جبير الأسدي مولاهم، الكوفي: قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة"[1]، قال أحمد بن حنبل عَنْ مَا رَوَى سَعِيدُ بن جُبَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ عَلَى السَّمَاعِ: "لَا أرَاهُ سَمِعَ مِنْهَا عَنِ الثِّقَةِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا"، وقال أبو حاتم: "لَمْ يَسْمَعْ سَعِيدُ بن جُبَيْرٍ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا"، وسُئِلَ أبو زُرْعَةَ عن روايته عن عَلِيٍّ؟ فَقَالَ: "مُرْسَلٌ"[2].

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لضعف ليحيى الأرحبي، وعدم تصريح عبيدة بن الأسود بالسماع، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في الأرحبي، ويحتمل عنعنة عبيدة فحسَّن الإسناد، خاصة وأن للحديث شواهد حسنة، منها ما أخرجه الترمذي[3] عن أبي أمامة قال: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ آذَانَهُمْ: العبد الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامُ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ".

الحديث الثامن والعشرون

(76) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ عَلِيِّ بن شَيْبَانَ[4] قَالَ: صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَانْصَرَفَ، فَرَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ، فَوَقَفَ نَبِيُّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى انْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ: "اسْتَقْبِلْ صَلَاتَك، لَا صَلَاةَ لِلَّذِي خَلْفَ الصَّفِّ". رَوَاهُ ابن مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[5].

قال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بن عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن بَدْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عبد الرَّحْمَنِ بن عَلِيِّ بن شَيْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بن شَيْبَانَ وَكَانَ مِنَ الْوَفْدِ، قَالَ: خَرَجْنَا حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَايَعْنَاهُ، وَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ، ثُمَّ صَلَّيْنَا وَرَاءَهُ صَلَاةً أُخْرَى، فَقَضَى الصَّلَاةَ، فَرَأَى رَجُلًا فَرْدًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ، قَالَ: فَوَقَفَ عَلَيْهِ نَبِيُّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ انْصَرَفَ قَالَ: "اسْتَقْبِلْ صَلَاتَكَ، لَا صَلَاةَ لِلَّذِي خَلْفَ الصَّفِّ"[6].

---

(1) تقريب التهذيب (ص:234).

(2) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:74).

(3) سنن الترمذي (193/2)، برقم (360).

(4) هو عَلِيُّ بن شَيْبَانَ بن مُحْرِزِ بن عَمْرٍو، من بني حَنِيفَةَ، من سَاكِنِي الْيَمَامَةِ. انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1971/4).

(5) المجموع شرح المهذب (298/4).

(6) سنن ابن ماجه (320/1)، برقم (1003).

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة[1] بلفظه، وأحمد بن حنبل[2] بزيادة، وابن خزيمة[3] بنحوه، من طرق عن ملازم بن عمرو به.

دراسة رجال الإسناد:

ملازم بن عَمْرو بن عَبْد اللهِ بن بدر الحنفي، أبو عَمْرو اليمامي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[4]، والعجلي[5]، وأبو زُرْعَةَ[6]، والنسائي[7]، والدَّارَقُطْنِي[8]، والذهبي[9]، وقال أحمد بن حنبل: "كان يحيى بن سعيد القَطَّان يخْتَار ملازم بن عَمْرو على عِكْرِمَة بن عمار[10]، يعني يَقُول: هُوَ أثبت حَدِيثاً مِنْهُ"، ثم قال أحمد: "ملازم ثِقَة، عِكْرِمَة بن عمار مُضْطَرِب عَن غير إياس بن سَلمَة، وَكَأن حَدِيثه عَن إياس بن سَلمَة صَالح"[11]. وقال أحمد في موضع آخر: "حاله مقارب"[12]، وقال أبو حاتم: "لا بأس به، صدوق"[13]، وقال أبو داود: "ليس به بأس"[14]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[15].

خلاصة القول فيه: ثقة.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

---

(1) مصنف ابن أبي شيبة (11/2)، برقم (5888).

(2) مسند أحمد (224/26)، برقم (16297).

(3) صحيح ابن خزيمة (30/3)، برقم (1569).

(4) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:201)، ورواية الدوري (83/4).

(5) معرفة الثقات، للعجلي (296/2).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (436/8).

(7) تهذيب الكمال (190/29).

(8) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:66).

(9) الكاشف، للذهبي (310/2).

(10) هو عكرمة بن عمار العجلي، صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب. تقريب التهذيب (ص:396).

(11) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (379/1).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (436/8).

(13) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(14) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (ص:327).

(15) تقريب التهذيب (ص:555).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، لعل الإمام النووي حسَّن الإسناد لتوسطه في ملازم بن عمرو، أو عبد الرحمن بن علي بن شيبان؛ فإنه لم يوثقه قبل ابن حجر[1] –فيما وقفتُ عليه– سوى العجلي[2]، وتبعه أبو العرب التميمي وابن حزم[3]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4].

الحديث التاسع والعشرون

(77) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "عَلَيْكُمْ بِالدُّلْجَةِ[5] فَإِنَّ الْأَرْضَ تُطْوَى بِاللَّيْلِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: "هُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ"، وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ: "فَإِنَّ الْأَرْضَ تُطْوَى بِاللَّيْلِ لِلْمُسَافِرِ"[6].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَمْرُو بن عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بن يَزِيدَ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ بن أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "عَلَيْكُمْ بِالدُّلْجَةِ، فَإِنَّ الْأَرْضَ تُطْوَى بِاللَّيْلِ"[7].

تخريج الحديث: أخرجه أبو يعلى المَوْصِلِيّ[8] وابن خزيمة[9] بلفظه، والحاكم بنحوه[10]، من طريق الليث بن سعد، عن عُقَيْلِ بن خالد الأَيْلِيِّ، عن ابن شهاب الزهري، عن أنس به.

(1) المرجع السابق (ص:347).
(2) معرفة الثقات، للعجلي (82/2).
(3) انظر: تهذيب التهذيب (233/6).
(4) (105/5).
(5) الدَّلَجُ والدُّلجةُ: سيرٌ وارتحال باللَّيل. العين، للخليل (80/6).
(6) المجموع شرح المهذب (393/4).
(7) سنن أبي داود (28/3)، برقم (2571).
(8) معجم أبي يعلى الموصلي (ص:145)، برقم (159).
(9) صحيح ابن خزيمة (147/4)، برقم (2555).
(10) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (613/1)، برقم (1630).

دراسة رجال الإسناد:

1. خالد بن يزيد الأزدي العَتَكِي البصري صاحب اللؤلؤ:

قال أبو زُرْعَةَ: "ليس به بأس"[1]، وبه قال النسائي[2]، وابن حجر وزاد: "صدوق يهم"[3]، وقال الذهبي: "صدوق"[4]، وقال مَرَّة: "ضُعِّف"[5]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "ربما أخطأ"[6]، وقال العقيلي: "لا يُتَابَعُ على كثير من حديثه"[7].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، وهو صدوق في هذا الحديث فقد توبع.

2. أبو جعفر الرازي واسمه عيسى بن أبي عيسى عَبْد اللهِ بن ماهان:

وثَّقَه ابنُ سعد[8]، وابن مَعِين[9] وابن المديني[10] وزادا: "يغلط فيما روى عن مغيرة"[11]، ووثَّقَه ابنُ عَمَّارٍ[12]، وأبو عَبْد اللهِ الحاكم، وابن عبد البر[13]، وقال أبو حاتم: "صدوق ثقة"، وقال أبو زُرْعَةَ: "صدوق"[14]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ليس به بأس"[15]، وقال في موضع آخر:

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (361/3).

(2) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (166/4).

(3) تقريب التهذيب (ص:192).

(4) سير أعلام النبلاء (415/9).

(5) المُغْنِي في الضعفاء، للذهبي (207/1).

(6) (266/6)، (223/8).

(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (17/2).

(8) الطبقات الكبير، لابن سعد (384/9).

(9) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (22/4)، رواية ابن مُحْرِز (99/1).

(10) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:122).

(11) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (358/4)، وتاريخ بغداد، للخطيب (461/12). ولفظ ابن المديني "يخلط".

(12) تاريخ بغداد، للخطيب (461/12).

(13) تهذيب التهذيب (56/12).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (127/5).

(15) من كلام أبي زكريا يحيى بن مَعِين في الرجال، رواية ابن طَهْمَانَ (ص:50).

"صالح"[1]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "لأبي جعفر الرازي أحاديث صالحة مستقيمة يرويها، وقد روى عنه الناس، وأحاديثه عامتها مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به"[2].

وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "يُكتب حديثه، إلا أنه يخطئ"، وقال أبو زُرْعَةَ مَرَّة: "شيخ يهم كثيراً"، وقال الساجي: "صدوق ليس بمتقن"[3]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق سيئ الحفظ، خصوصاً عن مغيرة"[4].

وقال أحمد بن حنبل: "ليس بقوي الحديث"[5]، وبه قال النسائي[6]، والعجلي[7]، وقال مَرَّة: "ضعيف الحديث"[8]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان مِمَّن ينْفَرد بِالْمَنَاكِيرِ عن الْمَشَاهِير، لَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِلَّا فِيمَا وَافق الثِّقَات، وَلَا يجوز الِاعْتِبَار بروايته إِلَّا فِيمَا لم يُخَالف الْأَثْبَات. ثم روى عن أحمد بن حنبل قوله: أَبُو جَعْفَر الرَّازِيّ مُضْطَرب الحَدِيث"[9].

إرساله: قال ابْنُ مَعِين: "لم يسمع من يزِيد بن أبي مَالك شَيْئاً"[10]، وسئل أحمد بن حنبل عَن أبي جَعْفَر الرَّازِيّ، عَن يزِيد بن عَبْد اللهِ، فقال: "هذا شَامي، فَذكر حَدِيث وَاثِلَة قصَّة الْبَعِير، وقال: أَبُو جَعْفَر، لم يسمع من هَذَا، إِنَّمَا روى هَذَا عَن مُحَمَّد بن سعيد"[11]، وقال أبو حاتم: "ليس لَهُ مِنْ السِّنِّ مَا أَدْرَكَ الْقُرَظِيِّ" -يَعْنِي مُحَمَّدِ بن كَعْبٍ الْقُرَظِيَّ[12].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام؛ خاصة فيما رواه عن المغيرة بن مقسم، وقد أرسل أحاديث، وهو صدوق في هذا الحديث فقد توبع.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب (461/12).
(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (449/6).
(3) تاريخ بغداد، للخطيب (461/12).
(4) تقريب التهذيب (ص:629).
(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (133/3).
(6) سنن النسائي (258/3).
(7) تهذيب التهذيب (56/12).
(8) معرفة الثقات، للعجلي (391/2).
(9) المجروحين، لابن حِبَّانَ (120/2).
(10) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (361/4).
(11) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: وصي الله عباس (ص:105).
(12) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:154).

3. الربيع بن أنس البكري أو الحنفي، البصري:

وثقه العجلي[1]، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وقال: "الربيع أحب إليَّ في أبى العالية من أبي خَلْدَة[2]"[3]، وقال النَّسَائي: "ليس به بأس"[4]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق له أوهام، ورُمي بالتشيع"[5]، وقال ابْنُ مَعِين: "كان الربيع بن أنس يتشيع فيفرط"[6]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "الناس يتقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه؛ لأن فيها اضطراباً كثيراً"[7]، وقال المزي: "روى عن أم سلمة زوج النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يدركها"[8].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، وكان يتشيع، وحديثه عن أم سلمة مرسل. وهو صدوق في هذا الحديث فقد توبع، ولا يضر تشيعه.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي للصحيح لغيره بالمتابعة الصحيحة التي أخرجها ابن خزيمة وغيره.

الحديث الثلاثون

(78) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ جَابِرٍ قَالَ "كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَلَّفُ فِي الْمَسِيرِ فَيُزْجِي الضَّعِيفَ[9]، وَيُرْدِفُ وَيَدْعُو لَهُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[10].

(1) معرفة الثقات، للعجلي (350/1).
(2) هو خالد بن دينار التميمي السعدي البصري، صدوق. تقريب التهذيب (ص:187).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (454/3).
(4) تهذيب الكمال (61/9).
(5) تقريب التهذيب (ص:205).
(6) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (329/4).
(7) الثقات، لابن حِبَّانَ (228/4).
(8) تهذيب الكمال (61/9).
(9) يُزْجِي الضَّعيف: أَيْ يَسُوقه لِيُلْحِقه بالرِّفاق. النهاية، لابن الأثير (297/2).
(10) المجموع شرح المهذب (394/4).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بن شَوْكَرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابن عُلَيَّةَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بن أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، أَنَّ جَابِرَ بن عَبْدِ اللهِ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَلَّفُ فِي الْمَسِيرِ فَيُزْجِي الضَّعِيفَ، وَيُرْدِفُ وَيَدْعُو لَهُمْ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه الحاكم[2] والبيهقي[3]، من طريق أحمد بن حنبل عن ابن عُلَيَّةَ به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **الحسن بن شَوْكَرٍ، أبو علي البغدادي:**

وثقه الذهبي[4]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[6].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي مولاهم، المكي:**

قال عطاء بن أبي رباح: "كان أَبُو الزبير أحفظنا للْحَدِيث"[7]، وقال ابن المديني: "ثقة ثبت"[8]، ووثَّقه ابنُ سعد[9]، وابن مَعِين[10]، وقال مَرَّة: "صالح"[11]، ووثَّقه العجلي[12]، والنَّسَائي[13]، وابن عبد البر[14]، والذهبي[15].

---

(1) سنن أبي داود (44/3)، برقم (2639).
(2) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (126/2)، برقم (2541).
(3) السنن الكبرى، للبيهقي (422/5)، برقم (10352).
(4) الكاشف، للذهبي (326/1).
(5) (176/8).
(6) تقريب التهذيب (ص:161).
(7) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (139/1).
(8) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 87).
(9) الطبقات الكبير، لابن سعد (42/8).
(10) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:197).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (76/8).
(12) معرفة الثقات، للعجلي (253/2).
(13) تهذيب الكمال (409/26).
(14) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (337/10، 338).
(15) الكاشف، للذهبي (216/2).

وقال أحمد بن حنبل: "قد احتمله الناس، وأبو الزبير أحب إليَّ من أبي سفيان، يعني طلحة بن نافع، وأبو الزبير ليس به بأس"[1]، وقال: "يُروى عنه، ويُحتج به"[2]، وقال الساجي: "صدوق حجة في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل، وقبلوه واحتجوا بحديثه"[3]، قال ابْنُ حِبَّانَ: "كان من الحفاظ، وكان عطاء يقدمه إلى جابر ليحفظ له، ولم ينصف من قدح فيه لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله"[4].

وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "روى مالك عَن أَبِي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقاً إن حدث عنه مالك، فإن مَالِكًا لا يَرْوِي إلاَّ عَنْ ثقة، ولاَ أعلم أحداً من الثقات تخلف عَن أَبِي الزبير إلاَّ قد كتب عنه، وَهو فِي نفسه ثقة إلاَّ أن يروي عنه بعض الضعفاء؛ فيكون ذَلِكَ من جهة الضعيف، ولاَ يكون من قبله، وأَبُو الزبير يروي أحاديث صالحة ولم يتخلف عنه أحد، وَهو صدوق وثقة، لا بأس به"[5]. وقال ابْنُ حجر: "صدوق إلا أنه يدلس"[6]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إليَّ من أبي سفيان طلحة بن نافع"[7]، وسُئل أبو زُرْعَةَ: يحتج بحديثه؟ قال: "إنما يُحتج بحديث الثقات"[8]، وقال الشافعي: "يحتاج إلى دعامة"[9]، وضعفه أيوب السختياني[10]، وابن عيينة[11]، وابن جُرَيْجٍ حيث قال: "مَا كُنْتُ أُرَانِي أَعِيشُ حَتَّى أَرَى حَدِيثَ أَبِي الزُّبَيْرِ يُرْوَى"[12].

وتركه شعبة وتحامل عليه، وعلل ذلك بأنه رآه يَزِنُ وَيَسْتَرْجِحُ فِي الْمِيزَانِ، ورآه يُسيئ صَلَاتَهُ، ورآه افترى على رجل جَاءَهُ فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَرَدَّ الرجل عَلَيْهِ، فغضب[13]، وقد رد

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (76/8)، والعلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (480/2).
(2) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: وصي الله عباس (ص:111).
(3) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (337/10).
(4) الثقات، لابن حِبَّانَ (351/5، 352).
(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (293/7).
(6) تقريب التهذيب (ص:506).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (76/8).
(8) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(9) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (542/1).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (75/8).
(12) الضعفاء الكبير، للعقيلي (130/4).
(13) المرجع السابق والصفحة نفسها.

ابن عبد البر على كل من ضعفه فقال: "تكلم فيه جماعة ممن روى عنه، ولم يأت واحد منهم بحجة توجب جرحه، وقد شهدوا له بالحفظ، وهو عندي من ثقات المحدثين، وقد كان عطاء بن أبي رباح يشهد له بالحفظ، وقد أثنى عليه سليمان بن موسى، وقول الشافعي فيه: (يحتاج إلى دعامة)، فإنه ذهب في تضعيفه مذهب ابن عيينة، بلا حجة، وقول أيوب: (ثنا أبو الزبير وأبو الزبير وأبو الزبير)، اختلفوا فيه فقالوا: أراد بذلك تضعيفه، وقالوا: بل أراد الثناء عليه والترفيع، والتأويل الأول أشبه بمذهب أيوب فيه دون غيره، وقول شعبة لا يحسن يصلي فهو تحامل وغيبة وقد حدث عنه، وقول ابن جُرَيْجٍ: ما كنت أظن أن أعيش حتى أراه يحدث، فإنهم احتقروه –فيما قيل– لفقره، وقد حدث عنه ابن جُرَيْجٍ بعدة أحاديث، وقول معمر: كان أيوب إذا جاءه قنع رأسه فليس بشيء لما كان يأتيه"[(1)].

تدليسه: قال الليث بن سعد: "قَدِمْتُ مَكَّةَ، فَجِئْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ، فَرَفَعَ إِلَيَّ كِتَابَيْنِ، وَانْقَلَبْتُ بِهِمَا، ثُمَّ قُلْتُ فِي نَفْسِي لَوْ عَاوَدْتُهُ فَسَأَلْتُهُ: أَسَمِعَ هَذَا كُلَّهُ مِنْ جَابِرٍ؟ فَقَالَ: مِنْهُ مَا سَمِعْتُ، وَمِنْهُ مَا: حدثناهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَعْلِمْ لي عَلَى مَا سَمِعْتُ، فَأَعْلَمَ لِي عَلَى هَذَا الَّذِي عِنْدِي؟"[(2)].

ووصفه النسائي[(3)] بالتدليس، وقال العلائي: "مشهور بالتدليس"، وساق قصة الليث وقال: "ولهذا توقف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر، وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما قال فيه أبو الزبير: عن جابر، وليست من طريق الليث، وكأن مسلماً رحمه الله اطلع على أنها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه والله أعلم"[(4)]، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[(5)].

إرساله: قال ابْنُ مَعِين: "لم يسمع من عَبْد اللهِ بن عَمْرو بن الْعَاصِ"[(6)]، وبه قال البخاري[(7)]، وأبو حاتم[(8)]. وسُئل البخاري: "أَبُو الزُّبَيْرِ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ؟" قَالَ: "أَمَّا

---

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (337/10، 338).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (130/4).

(3) ذكر المدلسين، للنسائي (ص:123).

(4) جامع التحصيل، للعلائي (ص:110).

(5) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:45).

(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (135/3).

(7) العلل الكبير، للترمذي (ص:382).

(8) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:193).

ابن عَبَّاسٍ فَنَعَمْ، وَإِنَّ فِي سَمَاعِهِ مِنْ عَائِشَةَ نَظَرًا"، وقال ابْنُ عيينة: "يَقُولُونَ: أَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ ابن عَبَّاس"، وقال أبو حاتم: "رَأَى ابن عَبَّاسٍ رُؤْيَةً، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ"[1].

وقال العلائي: "حديثه عن ابن عمر –بن الخطاب– وابن عباس، وعائشة في صحيح مسلم، وقد تقدمت حكاية الليث بن سعد معه، وإن ما رواه عنه فهو مما سمعه من جابر رضي الله عنه"[2].

خلاصة القول فيه: صدوق ما صَرَّحَ بالسَّمَاع وإلا فضعيف باستثناء ما رواه عنه الليث بن سعد عن جابر، وحديثه عن ابن عمرو وعائشة مرسل. وقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في هذا الحديث فهو صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون الحسن بن شوكر وأبي الزبير صدوقين.

الحديث الحادي والثلاثون

(79) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ[3] –رَضِيَ الله عَنْهُ– قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا نَزَلُوا مَنْزِلًا تَفَرَّقُوا فِي الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ تَفَرُّقَكُمْ فِي هَذِهِ الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ إِنَّمَا ذَلِكُمْ مِنْ الشَّيْطَانِ"، فَلَمْ يَنْزِلُوا بَعْدَ ذَلِكَ مَنْزِلًا إِلَّا انْضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[4].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَمْرُو بن عُثْمَانَ الْحِمْصِيُّ، وَيَزِيدُ بن قُبَيْسٍ – مِنْ أَهْلِ جَبَلَةَ سَاحِلِ حِمْصَ، وَهَذَا لَفْظُ يَزِيدَ – قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْد اللهِ بن الْعَلَاءِ، أَنَّهُ سَمِعَ مُسْلِمَ بن مِشْكَمٍ أَبَا عُبَيْد اللهِ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا نَزَلُوا مَنْزِلًا – قَالَ عَمْرٌو: كَانَ النَّاسُ إِذَا نَزَلَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْزِلًا – تَفَرَّقُوا فِي الشِّعَابِ

---

(1) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(2) جامع التحصيل، للعلائي (ص:269).

(3) أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ، مختلف في اسمه فقيل: جُرْهُمُ بن نَاشٍ، وقيل: جُرْثُومَةُ بن عبد الْكَرِيمِ، وقيل: جُرْثُومُ بن نَاشِبٍ، وقيل: ابن نَاشِمٍ، وقيل: ابن نَاشِرٍ وقيل: ابن لَاشِرِ بن وَبَرَةَ، وقيل غير ذلك، وَخُشَنَةُ بَطْنٌ مِنْ قُضَاعَةَ، سَكَنَ الشَّامَ، وَتُوُفِّيَ سنة (75هـ). انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (419/9)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (619/2).

(4) المجموع شرح المهذب (398/4).

وَالْأَوْدِيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ تَفَرُّقَكُمْ فِي هَذِهِ الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ، إِنَّمَا ذَلِكُمْ مِنَ الشَّيْطَانِ". فَلَمْ يَنْزِلْ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْزِلًا إِلَّا انْضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، حَتَّى يُقَالَ: لَوْ بُسِطَ عَلَيْهِمْ ثَوْبٌ لَعَمَّهُمْ[1].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[2]، وأحمد بن حنبل[3]، وابن حِبَّانَ[4]، من طرق عن الوليد بن مسلم به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عمرو بن عثمان بن سعيد الحمصي:** ثقة.
2. **الوليد بن مُسْلِمٍ، أبو العباس الدمشقي:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في روايتي أحمد وابن حِبَّانَ.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في عمرو بن عثمان، أو الوليد بن مسلم؛ فحسَّن الإسناد.

الحديث الثاني والثلاثون

(80) قال النَّوَوِيُّ: فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُد... وَبِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، "أَنَّ ابن عَبَّاسٍ تَخَتَّمَ فِي يَمِينِهِ"[5].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بن بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى الصَّلْتِ بن عَبْد اللهِ بن نَوْفَلِ بن عبد الْمُطَّلِبِ خَاتَمًا فِي خِنْصَرِهِ الْيُمْنَى، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: رَأَيْتُ ابن عَبَّاسٍ يَلْبَسُ خَاتَمَهُ هَكَذَا، وَجَعَلَ فَصَّهُ عَلَى ظَهْرِهَا، قَالَ: وَلَا يَخَالُ ابن عَبَّاسٍ إِلَّا قَدْ كَانَ يَذْكُرُ "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَلْبَسُ خَاتَمَهُ كَذَلِكَ"[6].

---

(1) سنن أبي داود (41/3)، برقم (2628).
(2) السنن الكبرى، للنسائي (133/8)، برقم (8805).
(3) مسند أحمد (272/29)، برقم (17736).
(4) صحيح ابن حِبَّانَ (408/6)، برقم (2690).
(5) المجموع شرح المهذب (462/4، 463).
(6) سنن أبي داود (91/4)، برقم (4229).

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي(1)، وابن أبي شيبة(2)، من طريق ابن إسحاق به بنحوه، وأخرجه الطبراني(3) من طريق عكرمة عن ابن عباس مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **يونس بن بكير بن واصل الشيباني الكوفي:** صدوق، ولا يضر إرجاؤه في هذا الحديث.
2. **محمد بن إسحاق بن يسار:** صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.
3. **الصَّلْتُ بن عَبْد اللهِ بن نَوْفَلٍ بن الحارث بن عبد المطلب:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات(4)، وقال ابْنُ حجر: مقبول(5).

خلاصة القول فيه: مقبول إذا توبع، وإلا فلين الحديث. وقد تابعه عكرمة في هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لأجل الصَّلت يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها الطبراني، وقد نقل الترمذي –بعدما أخرج هذا الحديث– عن الإمام البخاري قوله: "حَدِيثُ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، عَنِ الصَّلْتِ بن عَبْد اللهِ بن نَوْفَلٍ، حَدِيثٌ حَسَنٌ"(6).

---

(1) سنن الترمذي (228/4)، برقم (1742).

(2) مصنف ابن أبي شيبة (196/5)، برقم (25174).

(3) المعجم الكبير، للطبراني (233/11)، برقم (11589)، و(305/11)، برقم (11815).

(4) (470/6).

(5) تقريب التهذيب (ص:277).

(6) سنن الترمذي (228/4)، برقم (1742).

الحديث الثالث والثلاثون

(81) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث جَابِرٍ قَالَ: "نَهَى رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ قَائِمًا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عبد الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بن طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ قَائِمًا"[2].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[3] من طريق أبي داود، عن محمد بن عبد الرحيم به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس: ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لتدليس أبي الزبير، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ احتمل عنعنته فحسن الإسناد، خاصة وأن للحديث شواهد صحيحة، منها ما أخرجه ابن ماجه[4] عن ابن عُمَرَ قَالَ: "نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ قَائِمًا".

الحديث الرابع والثلاثون

(82) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ ابن أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: "قِيْلَ لِعَائِشَةَ: إِنَّ امْرَأَةً تَلْبَسُ النَّعْلَ"، فَقَالَتْ: "لَعَنَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلَةَ مِنْ النِّسَاءِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[5].

---

(1) المجموع شرح المهذب (466/4، 467).

(2) سنن أبي داود (69/4)، برقم (4135).

(3) شعب الإيمان، للبيهقي (301/8)، برقم (5861).

(4) سنن ابن ماجه (1195/2)، برقم (3619).

(5) المجموع شرح المهذب (469/4).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن سُلَيْمَانَ لُوَيْنٌ، وَبَعْضُهُ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابن جُرَيْجٍ، عَنِ ابن أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: قِيلَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا: إِنَّ امْرَأَةً تَلْبَسُ النَّعْلَ، فَقَالَتْ: "لَعَنَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلَةَ مِنَ النِّسَاءِ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه الحميدي[2]، وأبو يعلى المَوْصِلِيّ[3]، والبيهقي[4]، من طريق سفيان به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سفيان بن عيينة أبو محمد الكوفي ثم المكي:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.
2. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ضعيف في هذا الحديث، إذ لم أقف على تصريح له بالسماع من ابن أبي مُليكة.
3. **عَبْد اللهِ بن عُبَيْد اللهِ بن أبي مُلَيْكَةَ:** قال ابْنُ حجر: "أدرك ثلاثين من الصحابة ثقة فقيه"[5]، وقال أبو زُرْعَةَ: "ابن أبي مُلَيْكَةَ عَنْ عُمَرَ مُرْسَلٌ، وَعَنْ عُثْمَانَ مُرْسَلٌ"[6]، وقال الترمذي: "لَمْ يُدْرِكْ طَلْحَةَ"- ابن عُبَيْد اللهِ[7]، وقال العلائي: "روى ابن أبي مليكة عن أم سلمة، "أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقطع قراءته"، قال الترمذي: ليس إسناده بمتصل؛ لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مَمْلَكٍ، عن أم سلمة"[8].

خلاصة القول فيه: ثقة له مراسيل، وليس حديثه هذا منها.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لعدم تصريح ابن جُرَيْجٍ بالسماع، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسن الإسناد لاحتماله عنعنة ابن جُرَيْجٍ، خاصةً وأن للحديث شواهد صحيحة؛ منها ما أخرجه

(1) سنن أبي داود (60/4)، برقم (4099).
(2) مسند الحميدي (297/1)، برقم (274).
(3) مسند أبي يعلى الموصلي (289/8)، برقم (4880).
(4) شعب الإيمان، للبيهقي (225/10)، برقم (7418).
(5) تقريب التهذيب (ص:312).
(6) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:113).
(7) سنن الترمذي (688/5).
(8) جامع التحصيل، للعلائي (ص:214)، وسنن الترمذي (185/5).

البخاري عَنِ ابن عَبَّاسٍ، قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالمُتَرَجِّلاَتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: "أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ"، قَالَ: فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُلاَنًا، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فُلاَنًا[1].

الحديث الخامس والثلاثون

(83) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث ابن عَبَّاسٍ قَالَ: "مِنْ السُّنَّةِ إِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْلَعَ نَعْلَيْهِ، فَيَجْعَلَهُمَا بِجَنْبِهِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بن سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بن عِيسَى، حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن هَارُونَ، عَنْ زِيَادِ بن سَعْدٍ، عَنْ أَبِي نَهِيكٍ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، قَالَ: "مِنَ السُّنَّةِ إِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْلَعَ نَعْلَيْهِ، فَيَضَعَهُمَا بِجَنْبِهِ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري في الأدب المفرد[4]، والطبراني[5]، والبيهقي[6]، من طريق صفوان بن عيسى به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عَبْد اللهِ بن هارون حجازي، يقال: بَجَلِي، ويقال: صدفي:** قال ابْنُ حجر: "مقبول"[7]، وقال الذهبي: "ليس بالقوي"[8]، وساق له ابن عَدِيٍّ ثلاثة أحاديث آخرها حديثنا هذا، ثم قال: "لم أر لعَبْد اللهِ بن هارون هذا غير هذه الأحاديث التي ذكرتها، ولعل له غيرها، وفي هذه الأحاديث التي ذكرتها بعض الإنكار... ولم أر للمتقدمين في عَبْد اللهِ كلاماً فأذكره"[9].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا توبع وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً في هذا الحديث.

---

(1) صحيح البخاري (159/7)، برقم (5886).

(2) المجموع شرح المهذب (471/4).

(3) سنن أبي داود (70/4)، برقم (4138).

(4) (ص:407)، برقم (1190).

(5) المعجم الكبير، للطبراني (210/12)، برقم (12917).

(6) شعب الإيمان، للبيهقي (307/8)، برقم (5870).

(7) تقريب التهذيب (ص:327).

(8) ميزان الاعتدال، للذهبي (516/2).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (426/5).

2. أبو نهيك عثمان بن نَهِيْك الأزدي، البصري، القارئ:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[1]، وقال ابْنُ القَطَّان: "لا يُعرف"[2]، واختلف فيه قول ابن حجر، فقال مَرَّة: "مقبول"[3]، ولما ذكره في الكنى قال: "ثقة"[4]، قال الألباني بعدما ذكر قولي ابن حجر: "الظاهر أنه وسط حسن الحديث، لأنه تابعي وقد روى عنه الجماعة، فهو في حكم مستوري التابعين الذين يحتج بحديثهم ما لم يظهر خطؤهم فيه"[5].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لضعف عَبْد اللهِ بن هارون، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه فحسن الإسناد.

الحديث السادس والثلاثون

(84) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ قَعَدَ مَقْعَدًا لَمْ يذكر الله تعالى فيه كانت عليه من الله ترَةٌ، وَمَنْ اضْطَجَعَ مُضْطَجَعًا، لَا يَذْكُرُ الله تَعَالَى فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ الله فيه تِرَةٌ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، التِّرَةُ – بِكَسْرِ الْمُثَنَّاةِ مِنْ فَوْقُ– النَّقْصُ وَقِيلَ: التَّبِعَةُ[6].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بن سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابن عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ قَعَدَ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرِ الله فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الله تِرَةٌ، وَمَنْ اضْطَجَعَ مَضْجَعًا، لَا يَذْكُرُ الله فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الله تِرَةٌ"[7].

---

(1) (582/5).
(2) تهذيب التهذيب (259/12).
(3) تقريب التهذيب (ص:387).
(4) المرجع السابق (ص:679).
(5) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني (509/1).
(6) المجموع شرح المهذب (478/4).
(7) سنن أبي داود (264/4)، برقم (4856).

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[1] بنحوه من طريق أبي عاصم، والنسائي[2] بزيادة من طريق الليث، كلاهما عن ابن عَجْلَانَ به، وأخرجه الترمذي[3] من طريق سفيان عن صالح مولى التَّوْأَمَةِ، وأحمد بن حنبل[4] من طريق الأعمش عن أبي صالح، كلاهما عن أبي هريرة بنحوه، وأخرجه النسائي[5] من طريق ابن أبي ذئب، عن المَقْبُرِي، عن أبي إسحاق مولى عَبْد اللهِ بن الحارث، عن أبي هريرة بزيادة.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن عَجْلَانَ:** ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع من سعيد.
2. **سعيد بن أبي سعيد كَيْسَان المَقْبُرِيُّ:** ثقة.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لعدم تصريح ابن عَجْلَانَ بالسماع، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث السابع والثلاثون

(85) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ حُذَيْفَةَ: "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَعَنَ مَنْ جَلَسَ وَسْطَ الْحَلْقَةِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ بِمَعْنَاهُ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ[6].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بن إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ[7]، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مِجْلَزٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ: "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَعَنَ مَنْ جَلَسَ وَسْطَ الْحَلْقَةِ"[8].

---

(1) المرجع السابق (314/4)، برقم (5059).
(2) السنن الكبرى، للنسائي (155/9)، برقم (10164).
(3) سنن الترمذي (461/5)، برقم (3380).
(4) مسند أحمد (43/16)، برقم (9965).
(5) السنن الكبرى، للنسائي (156/9)، برقم (10165)، (10166).
(6) المجموع شرح المهذب (480/4).
(7) هو أبان بن يزيد العطار البصري، أبو يزيد. تقريب التهذيب (ص:87).
(8) سنن أبي داود (258/4)، برقم (4826).

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[1] وأحمد بن حنبل[2]، من طريق شعبة، عن قتادة به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع.
2. **أبو مِجْلَز لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري:** قال ابْنُ حجر: ثقة[3].

تدليسه: قال الذهبي: "من ثقات التابعين، لكنه يدلس"[4]، وقال ابْنُ حجر: "أشار ابن أبي خيثمة عن ابن مَعِين، إلى أنه كان يدلس، وجزم بذلك الدَّارَقُطْنِي"، وعَدَّه ابن حجر من المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[5].

إرساله: قال شُعْبَة: "لم يدْرك أَبُو مجلز حُذَيْفَة"[6]. وبه قال ابْنُ مَعِين، وقال ابْنُ المديني: "لم يلق سمرة ولا عمران"[7]، وقال العقيلي: "لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي ذَرّ"[8]، وقال أبو زُرْعَةَ: "أَبُو مِجْلَزٍ عَنْ عُمَرَ مُرْسَلٌ"[9].

خلاصة القول فيه: ثقة يرسل. وحديثه هذا مرسل.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لإرسال أبي مِجْلَزٍ، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ لا يقول بإرساله فحسن الإسناد.

---

(1) سنن الترمذي (90/5)، برقم (2753).

(2) مسند أحمد (298/38)، برقم (23263)، و(411/38)، برقم (23406).

(3) تقريب التهذيب (ص:586).

(4) ميزان الاعتدال، للذهبي (356/4).

(5) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:27).

(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (394/1).

(7) ميزان الاعتدال، للذهبي (356/4).

(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (303/4).

(9) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:233).

الحديث الثامن والثلاثون

(86) **قال النَّوَوِيُّ**: عَنْ ابن عَبَّاسٍ قَالَ: "غُسْلُ الْجُمُعَةِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَلَكِنَّهُ أَطْهَرُ وَخَيْرٌ لِمَنْ اغْتَسَلَ، وَسَأُخْبِرُكُمْ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْغُسْلِ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ عَائِشَةَ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عبد الْعَزِيزِ يَعْنِي ابن مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بن أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ أُنَاسًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ جَاءُوا فَقَالُوا: يَا ابن عَبَّاسٍ أَتَرَى الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبًا؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ أَطْهَرُ، وَخَيْرٌ لِمَنِ اغْتَسَلَ، وَمَنْ لَمْ يَغْتَسِلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ بِوَاجِبٍ، وَسَأُخْبِرُكُمْ كَيْفَ بَدْءُ الْغُسْلِ كَانَ النَّاسُ مَجْهُودِينَ يَلْبَسُونَ الصُّوفَ وَيَعْمَلُونَ عَلَى ظُهُورِهِمْ، وَكَانَ مَسْجِدُهُمْ ضَيِّقًا مُقَارِبَ السَّقْفِ –إِنَّمَا هُوَ عَرِيشٌ– فَخَرَجَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَوْمٍ حَارٍّ وَعَرِقَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ الصُّوفِ حَتَّى ثَارَتْ مِنْهُمْ رِيَاحٌ آذَى بِذَلِكَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَلَمَّا وَجَدَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِلْكَ الرِّيحَ قَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا كَانَ هَذَا الْيَوْمَ فَاغْتَسِلُوا، وَلْيَمَسَّ أَحَدُكُمْ أَفْضَلَ مَا يَجِدُ مِنْ دُهْنِهِ وَطِيبِهِ" قال ابْنُ عَبَّاسٍ: ثُمَّ جَاءَ الله بِالْخَيْرِ وَلَبِسُوا غَيْرَ الصُّوفِ، وَكُفُوا الْعَمَلَ وَوُسِّعَ مَسْجِدُهُمْ، وَذَهَبَ بَعْضُ الَّذِي كَانَ يُؤْذِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِنَ الْعَرَقِ[2].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[3]، وابن خزيمة[4]، والحاكم[5]، من طرق عن سليمان بن بلال، عن عمرو به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدَّرَاوَرْدِي:** صدوق في هذا الحديث.
2. **عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب:**

وثَّقَه أبو زرعة[6]، وقال ابن معين: "ثقة، ينكر عليه حديث عِكرِمَة، عنِ ابن عباس، أن

(1) المجموع شرح المهذب (536/4).

(2) سنن أبي داود (97/1)، برقم (353).

(3) مسند أحمد (241/4)، برقم (2419).

(4) صحيح ابن خزيمة (127/3)، برقم (1755).

(5) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (416/1)، برقم (1038).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (253/6).

النبي صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم قَال: (اقتلوا الفاعل، والمفعول به)[1]"[2]، وقال العجلي: "ثِقَة يُنكر عليهِ حديث الْبَهِيمَة[3]"[4]، وقال ابْنُ حجر: "ثقة ربما وهم"[5]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما أخطأ، يُعتبر حديثه من رواية الثقات عنه"[6]، وقال وقال أحمد بن حنبل[7] وابن معين مرة[8]: "ليس به بأس"، وزاد ابن معين: "وليس هو بالقوي"، وقال أبو حاتم: "لا بأس به، روى عنه مالك"[9]، وقال ابن عَدِيٍّ: "هو عندي لا بأس به، لأن مالكا لا يروي إلاَّ عن ثقة أو صدوق"[10]، وقال الذهبي: "صدوق"[11]، وقال النسائي: "ليس بالقوي في الحديث"[12]، قال ابن معين: "يروى عَنهُ مَالك بن أنس وَكَانَ يستضعفه"[13]، وقال مرَّة: "في حديثه ضعف"[14]، وقال أبو حاتم: "عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ مُرْسَلٌ"[15].

خلاصة القول فيه: صدوق، أنكر عليه حديث اللواط والبهيمة.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون عمرو بن أبي عمرو صدوقاً.

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه (158/4)، برقم (4462)، والترمذي في سننه (57/4)، برقم (1456).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيّ (206/6).

(3) أخرجه أبو داود في سننه (159/4)، برقم (4464)، والترمذي في سننه (56/4)، برقم (1455).

(4) معرفة الثقات، للعجلي (181/2).

(5) تقريب التهذيب (ص:425).

(6) (185/5).

(7) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عبد الله (486/2).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (193/3).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (253/6).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيّ (207/6).

(11) الكاشف، للذهبي (84/2).

(12) سنن النسائي (187/5).

(13) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (195/3).

(14) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (203/3).

(15) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:147).

الحديث التاسع والثلاثون

(87) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِاَللَّهِ مَنْ بَدَأَهُمْ السَّلَامَ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن يَحْيَى بن فَارِسٍ الذُّهْلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ[2]، عَنْ أَبِي خَالِدٍ وَهْبٍ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ الْحِمْصِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مَنْ بَدَأَهُمْ بِالسَّلَامِ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[4] من طريق يزيد بن سنان عن سليم بن عامر، وأحمد بن حنبل[5] من طريق علي بن يزيد عن القاسم مولى بني أمية، كلاهما عن أبي أمامة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد: كلهم ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسَّن الإسناد لأنه يتوسط في وهب بن خالد؛ إذ لم يوثقه قبل الذهبي[6] وابن حجر[7] -فيما وقفتُ عليه- سوى العجلي[8] وأبي داود[9]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[10].

---

(1) المجموع شرح المهذب (599/4).

(2) هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل، البصري. تقريب التهذيب (ص:280).

(3) سنن أبي داود (351/4)، برقم (5197).

(4) سنن الترمذي (56/5)، برقم (2694).

(5) مسند أحمد (530/36)، برقم (22192)، و(589/36)، برقم (22252)، و(611/36)، برقم (22279)، و(655/36)، برقم (22317).

(6) الكاشف، للذهبي (357/2).

(7) تقريب التهذيب (ص:585).

(8) معرفة الثقات، للعجلي (344/2).

(9) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (233/2).

(10) (556/7).

الحديث الأربعون

(88) قال الشِّيْرَازِيُّ: رُوِيَ "أَنَّ الْوَلِيدَ بن عُقْبَةَ خَرَجَ يَوْماً عَلى عَبْد اللهِ وحُذَيْفَةَ وَالأَشْعَرِيِّ، وَقَالَ: إنَّ هَذَا الْعِيدَ غَداً، فَكَيْفَ التَّكْبِيْرُ؟، فَقَالَ عَبْد اللهِ بن مَسْعُودٍ: تُكَبِّرُ وَتَحْمَدُ رَبَّكَ، وَتُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَدْعُو وَتُكَبِّرُ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ الأَشْعَرِيُّ وَحُذَيْفَةُ: صَدَقَ".

قال النَّوَوِيُّ: رواه الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْد اللهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو بَكْرِ بن إِسْحَاقَ، أنبأ مُحَمَّدُ بن أَيُّوبَ، أنبأ مُسْلِمُ بن إِبْرَاهِيمَ، ثنا هِشَامٌ[2]، ثنا حَمَّادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ[3]، أَنَّ ابن مَسْعُودٍ، وَأَبَا مُوسَى وَحُذَيْفَةَ خَرَجَ إِلَيْهِمْ الْوَلِيدُ بن عُقْبَةَ قَبْلَ الْعِيدِ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ هَذَا الْعِيدَ قَدْ دَنَا، فَكَيْفَ التَّكْبِيرُ فِيهِ؟ فَقَالَ عَبْد اللهِ: "تَبْدَأُ فَتُكَبِّرُ تَكْبِيرَةً تَفْتَتِحُ بِهَا الصَّلَاةَ، وَتَحْمَدُ رَبَّكَ، وَتُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ تَدْعُو وَتُكَبِّرُ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ تُكَبِّرُ وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ تُكَبِّرُ وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ تُكَبِّرُ وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثمَّ تقْرَأُ وَتَرْكَعُ، ثُمَّ تَقُومُ فَتَقْرَأُ، وَتَحْمَدُ رَبَّكَ، وَتُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ تَدْعُو، ثُمَّ تُكَبِّرُ وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ تُكَبِّرُ وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ تُكَبِّرُ وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ تُكَبِّرُ وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه عبد الرزاق[5] عن سفيان الثوري مختصراً، وعن معمر بمعناه[6]، كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي، عن علقمة والأسود بن يزيد، عن ابن مسعود به.

وأخرجه الطبراني من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن الأسود وعلقمة ومسروق، عن ابن مسعود به مختصراً[7].

(1) المجموع شرح المهذب (15/5، 16).

(2) هو هشام بن أَبي عَبْد اللهِ الدَّسْتُوَائِيُّ، أبو بكر البَصْرِيّ. تهذيب الكمال (215/30).

(3) هو علقمة بن قيس بن عَبْد اللهِ بن مالك النخعي. تهذيب الكمال (300/20).

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (410/3)، برقم (6186).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (293/3)، برقم (5686).

(6) المرجع السابق (293/3)، برقم (5687).

(7) المعجم الكبير، للطبراني (304/9)، برقم (9518).

دراسة رجال الإسناد:

1. حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم، أبو إسماعيل الكوفي:

سُئل إبراهيم النخعي: "من نسأل بعدك؟" فقال: "حماداً"[1]، وقال يحيى بن سعيد: "حماد بن أبي سليمان أحب إلي من مغيرة"[2]، وتبعه ابن مَعِين[3]، وقدمه على أبي معشر[4]. ووثقه هو[5]، وأحمد بن حنبل[6]، والعجلي[7]، والنسائي[8]، والذهبي[9]، وقال أحمد مَرَّة: "أما أَحَادِيث هَؤُلَاءِ الثِّقَات عَنهُ: شُعْبَة وسُفْيَان وَهِشَام؛ فأحاديث مُتَقَارِبَة"[10]، وقال: "وأما غيرهم فجاءوا عنه بأعاجيب"[11]، وقال: "ولَكِن حَمَّاد بن سَلمَة عِنْده عَنهُ تَخْلِيط"[12]. وقال له الأثرم: "حجاج، وحماد بن سلمة؟" قال: "حماد على ذاك لا بأس به"، وقال: "وقد سقط فيه غير واحد مثل مُحَمَّد بن جابر، وذاك" – وأشار بيده، قال الأثرم: "فظننت أنه عنى سلمة الأحمر، ولعله قد عنى غيره"[13]، وسئل عن سماع هشام الدستوائي عن حماد، قال: "سماعه صالح"[14].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (146/3).

(2) هو المغيرة بن مُقْسِم الضَّبِّيُّ، قال ابْنُ حجر: ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم. تقريب التهذيب (ص:543).

(3) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:341).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (147/3). وهو زياد بن كليب الحنظلي الكوفي: قال ابْنُ حجر: ثقة. تقريب التهذيب (ص:220).

(5) من كلام أبي زكريا يحيى بن مَعِين في الرجال، رواية ابن طَهْمَانَ (ص:65).

(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي (ص:68).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (320/1).

(8) تهذيب الكمال (277/7).

(9) الكاشف، للذهبي (349/1).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي (ص:190).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (147/3).

(12) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:291).

(13) تهذيب الكمال (272/7).

(14) المرجع السابق (271/7).

وقال شعبة: "كان صَدُوقَ اللسان"[1]، وقال مَرَّة: "لا يحفظ"[2]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "كَثِيرُ الرِّوَايَةِ خَاصَّةً عَنْ إبْرَاهِيمَ الْمُسْنَدِ وَالْمَقْطُوعِ ورَأَى إبْرَاهِيمَ، وَيُحَدِّثُ عَن أَبِي وَائِلٍ، وَعَنْ غَيْرِهِمَا بِحَدِيثٍ صَالِحٍ ويَقَعُ في أَحَادِيثِهِ إِفْرَادَاتٌ وَغَرَائِبُ، وَهو مُتَمَاسِكٌ فِي الْحَدِيثِ لا بأس به"[3].

وقال أبو حاتم: "صدوق، ولا يحتج بحديثه، هو مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوش"[4]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق له أوهام، ورمي بالإرجاء"[5]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يخطئ"[6]، وقال الذهلي: "كثير الخطأ والوهم"[7]، وقال ابْنُ سعد: "قالوا: كان حماد ضعيفاً في الحديث"[8]، وضعفه أحمد بن حنبل مَرَّة[9]، والدَّارَقُطْنِي[10].

تدليسه: عَدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[11].

إرجاؤه: رماه بالإرجاء المغيرة بن مُقْسم، وأبو إسحاق الشيباني وجرير بن عبد الحميد[12]، وابن مَعِين[13] وأحمد بن حنبل وزاد: "أول من تكلم فِي الرَّأْي"[14]، والنسائي[15]، وقال الذهبي: "تكلم فيه للإرجاء"[16]. ونفاه عنه العجلي فقال: "ولم يكن بِصَاحِب كَلَام وَلَا دَاعِيَة"[17].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (147/3).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (302/1).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (8/3).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (147/3).

(5) تقريب التهذيب (ص:178).

(6) الثقات، لابن حِبَّانَ (160/4).

(7) تهذيب التهذيب (16/3).

(8) الطبقات الكبير، لابن سعد (452/8).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (551/1).

(10) علل الدَّارَقُطْنِي (167/5).

(11) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:30).

(12) الضعفاء الكبير، للعقيلي (302/1، 303).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (6/3).

(14) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي (ص:190).

(15) تهذيب الكمال (277/7).

(16) ميزان الاعتدال، للذهبي (595/1).

(17) معرفة الثقات، للعجلي (321/1).

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، ومرويات شعبة والثوري وهشام الدستوائي عنه حسنة، وقد رُمي بالإرجاء. وهو صدوق في هذا الحديث لأنه من رواية هشام عنه، وقد تابعه عليه أبو إسحاق السبيعي، ولا يضر ما رُمي به من إرجاء.

2. إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي: قال ابْنُ حجر: "ثقة، إلا أنه يرسل كثيراً"[(1)].

إرساله: قال العلائي: مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله، وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود. ونص شعبة وابن مهدي، وابن مَعِين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وأبو زُرْعَةَ، وأبو حاتم، والمزي: أنه لم يسمع من جميع الصحابة، ولا الْحَارِثِ بن قَيْسٍ، ولا عُمَرِو بن شُرَحْبِيلَ، ولم يسمع من أَبِي عَبْد اللهِ الْجَدَلِيِّ، حَدِيثَ خُزَيْمَةَ بن ثَابِتٍ فِي الْمَسْحِ. واختُلِف في سماعه من علقمة ومسروق والراجح أنه سمع منهما.[(2)]

تدليسه: قال العلائي: "ذكر الحاكم وغيره أنه مدلس، وحكى خلف بن سالم عن عدة من مشايخه أن تدليسه من أخص شيء، وكانوا يتعجبون منه"[(3)]، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[(4)].

خلاصة القول فيه: ثقة يرسل، وحديثه هذا ليس من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون حماد بن أبي سليمان صدوقاً؛ لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

---

(1) تقريب التهذيب (ص:95).

(2) انظر: تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (485/3)، والعلل، لابن المديني (ص:44)، والمراسيل، لابن أبي حاتم (ص:8، 9)، وتهذيب الكمال (286/3)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:141)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:19 – 20).

(3) جامع التحصيل، للعلائي (ص:104).

(4) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:28).

الحديث الحادي والأربعون

(89) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "ثم رَكَعَ كَأَطْوَلِ مَا رَكَعَ بِنَا قَطُّ، ثُمَّ سَجَدَ بِنَا كَأَطْوَلِ مَا سَجَدَ بِنَا فِي صَلَاةٍ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ[2]، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بن قَيْسٍ، حَدَّثَنِي ثَعْلَبَةُ بن عِبَادٍ الْعَبْدِيُّ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنَّهُ شَهِدَ خُطْبَةً يَوْمًا لِسَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ، قَالَ: قَالَ سَمُرَةُ: بَيْنَمَا أَنَا وَغُلَامٌ مِنَ الْأَنْصَارِ نَرْمِي غَرَضَيْنِ لَنَا، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ قِيدَ رُمْحَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ فِي عَيْنِ النَّاظِرِ مِنَ الْأُفُقِ اسْوَدَّتْ، حَتَّى آضَتْ كَأَنَّهَا تَنُّومَةٌ[3]، فَقَالَ أَحَدُنَا لِصَاحِبِهِ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى الْمَسْجِدِ، فَوَاللَّهِ لَيُحْدِثَنَّ شَأْنُ هَذِهِ الشَّمْسِ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أُمَّتِهِ حَدَثًا، قَالَ: "فَدَفَعْنَا فَإِذَا هُوَ بَارِزٌ، فَاسْتَقْدَمَ، فَصَلَّى، فَقَامَ بِنَا كَأَطْوَلِ مَا قَامَ بِنَا فِي صَلَاةٍ قَطُّ، لَا نَسْمَعُ لَهُ صَوْتًا"، قَالَ: "ثُمَّ رَكَعَ بِنَا كَأَطْوَلِ مَا رَكَعَ بِنَا فِي صَلَاةٍ قَطُّ، لَا نَسْمَعُ لَهُ صَوْتًا، ثُمَّ سَجَدَ بِنَا كَأَطْوَلِ مَا سَجَدَ بِنَا فِي صَلَاةٍ قَطُّ، لَا نَسْمَعُ لَهُ صَوْتًا، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ"، قَالَ: "فَوَافَقَ تَجَلِّي الشَّمْسُ جُلُوسَهُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ"، قَالَ: "ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَشَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَشَهِدَ أَنَّهُ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ"، ثُمَّ سَاقَ أَحْمَدُ بن يُونُسَ، خُطْبَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[4].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[5]، وابن ماجه[6]، والنسائي[7]، من طريق سفيان الثوري مختصراً، وأخرجه النسائي[8] من طريق زهير بنحوه، كلاهما عن الأسود بن قيس به.

---

(1) المجموع شرح المهذب (51/5).

(2) هو زهير بن معاوية بن حُدَيْج، أبو خيثمة الجُعْفِي الكوفي. تهذيب الكمال (420/9).

(3) آضت: أَي صَارَت، والتَّنُّومَةُ: من نَبَات الأَرْض، فِيهِ سَواد وفِي ثمره، وَهُوَ مِمَّا يَأْكُلهُ النِّعام. انظر: غريب الحديث، للقاسم بن سلَّام (85/3، 86).

(4) سنن أبي داود (308/1)، برقم (1184).

(5) سنن الترمذي (451/2)، برقم (562).

(6) سنن ابن ماجه (402/1)، برقم (1264).

(7) سنن النسائي (148/3)، برقم (1495).

(8) المرجع السابق (140/3)، برقم (1489).

دراسة رجال الإسناد:

ثعلبة بن عِبَاد العبدي البصري:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[1]، وأخرج حديثه في صحيحه،[2] وكذا ابن خزيمة[3]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول[4]"، وقال مَرَّة: "ذكره ابن المديني في المجاهيل، الذين يروي عنهم الأسود بن قيس، وأما الترمذي فصحح حديثه"[5]، وقال العجلي: "مَجْهُول"[6]، وتبعه ابن حزم[7]، وابن القَطَّان[8].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا توبع وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً في هذا الحديث.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف ثعلبة، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسن الإسناد لتوسطه في ثعلبة، خاصةً وأن للحديث شواهد صحيحة مشهورة، منها ما أخرج البخاري[9] عن عائشة رضي الله عنها.

---

(1) (98/4).

(2) صحيح ابن حِبَّانَ (94/7)، برقم (2852).

(3) صحيح ابن خزيمة (325/2)، برقم (1397).

(4) تقريب التهذيب (ص:134).

(5) تهذيب التهذيب (24/2). وقال الترمذي: "حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ". سنن الترمذي (452/2).

(6) معرفة الثقات، للعجلي (260/1).

(7) المُحَلَّى بالآثار، لابن حزم (320/3).

(8) بيان الوهم والإيهام، لابن القَطَّان الفَاسِي (196/4).

(9) صحيح البخاري (34/2)، برقم (1044).

الحديث الثاني والأربعون

(90) قال الشِّيْرَازِيُّ: روى عَبْد اللهِ بن زَيْدٍ[1] "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي، فاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَدَعَا، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ، وَجَعَلَ الأَيْمَنَ عَلَى الأَيْسَرِ، وَالأَيْسَرَ عَلَى الأَيْمَنِ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَبْد اللهِ بن زَيْدٍ فِي صَحِيحَيْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ إِلَى قَوْلِهِ "وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ"، وَأَمَّا تَمَامُهُ فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.[2]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عَوْفٍ، قَالَ: قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَمْرِو بن الْحَارِثِ يَعْنِي الْحِمْصِيَّ، عَنْ عَبْد اللهِ بن سَالِمٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ[3]، عَنْ مُحَمَّدِ بن مُسْلِمٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ[4] بِإِسْنَادِهِ لَمْ يَذْكُرِ الصَّلَاةَ، قَالَ: "وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ، فَجَعَلَ عِطَافَهُ[5] الْأَيْمَنَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، وَجَعَلَ عِطَافَهُ الْأَيْسَرَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ دَعَا الله عَزَّ وَجَلَّ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[7] من طريق محمد بن مسلم الزهري مختصراً، والبخاري[8] ومسلم[9] من طريق أبي بكر بن محمد مختصراً، وأبو داود[10] من طريق عُمَارَةَ بن غَزِيَّةَ بمعناه، ثلاثتهم عن عَبَّاد بن تميم به.

---

(1) هو عَبْد اللهِ بن زَيْدِ بن عَاصِمٍ الْمَازِنِيُّ الْأَنْصَارِيُّ. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1655/3).

(2) المجموع شرح المهذب (78/5، 80).

(3) هو محمد بن الوليد بن عامر الزُّبَيْدِيُّ، أبو الهُذَيْلِ الحمصي. تهذيب الكمال (586/26).

(4) يقصد الحديث الذي قبله، قال أبو داود: حَدَّثَنَا ابن السَّرْحِ، وَسُلَيْمَانُ بن دَاوُدَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابن وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابن أَبِي ذِئْبٍ، وَيُونُسُ، عَنِ ابن شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبَّادُ بن تَمِيمٍ الْمَازِنِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَمَّهُ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: " خَرَجَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا يَسْتَسْقِي فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ يَدْعُو الله عَزَّ وَجَلَّ –قَالَ سُلَيْمَانُ بن دَاوُدَ: وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ– ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ. سنن أبي داود (301/1)، برقم (1162).

(5) العِطَاف والمِعْطَف: الرِّداءُ، وسُمّي عِطَافاً لوُقوعِه عَلَى عِطْفَي الرجُل، وَهُمَا ناحِيَتا عُنُقه، وفي الحديث أضافَ العِطَاف إِلَى الرِّداء لِأَنَّهُ أَرَادَ أَحَدَ شِقَّيِّ العِطَاف، فالهاءُ ضميُر الرِّداء، ويجوزُ أَنْ يكونَ للرجُل وَيُرِيدُ بالعِطَاف: جانبَ رِدائِه الأيمن. انظر: النهاية، لابن الأثير (257/3).

(6) سنن أبي داود (302/1)، برقم (1163).

(7) صحيح البخاري (31/2)، برقم (1025).

(8) المرجع السابق (31/2)، برقم (1028).

(9) صحيح مسلم (611/2)، برقم (894).

(10) سنن أبي داود (302/1)، برقم (1164).

دراسة رجال الإسناد:

1. عمرو بن الحارث بن الضَّحَّاك الزُّبَيْدِيُّ الحمصي:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "مستقيم الحديث"[1]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[2].

خلاصة القول فيه: مقبول الحديث إذا تُوبع؛ وإلا فلين الحديث، وقد تُوبع على هذا الحديث.

2. عَبْد اللهِ بن سالم الأشعري، أبو يوسف الحمصي: قال ابْنُ حجر: "ثقة رُمي بالنصب"[3].

كان أبو داود يذمه لقوله: "عليٌّ أعان على قتل أبي بكر وعمر"[4]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "سيئ المذهب، له قول في علي بن أبي طالب رضي الله عنه"، فقيل له: "يسب؟" قال: "نعم"[5]، وقال الذهبي: "فيه نصب"[6].

خلاصة القول فيه: ثقة ناصبي، ولا يضر نصبه في هذا الحديث.

3. محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري: ثقة ثبت، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لأجل عمرو بن الحارث، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الثالث والأربعون

(91) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ الله تَعَالَى، تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَلَا تَسُبُّوهَا، وَاسْأَلُوا الله خَيْرَهَا، وَاسْتَعِيذُوا بِاَللَّهِ مِنْ شَرِّهَا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَابْنُ مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[7].

---

(1) (480/8).

(2) تقريب التهذيب (ص:419).

(3) المرجع السابق (ص:304).

(4) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (243/2).

(5) علل الدَّارَقُطْنِي (289/14).

(6) الكاشف، للذهبي (555/1).

(7) المجموع شرح المهذب (97/5).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، وَسَلَمَةُ يَعْنِي ابن شَبِيبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عبد الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ثَابِتُ بن قَيْسٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ الله" قَالَ سَلَمَةُ: "فَرَوْحُ الله تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ، وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَلَا تَسُبُّوهَا، وَسَلُوا الله خَيْرَهَا، وَاسْتَعِيذُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا"[1].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[2]، وأحمد بن حنبل[3]، من طريق الأوزاعي، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد[4]، من طريق يونس بن يزيد الأيلي، كلاهما عن الزهري به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد الرزاق بن هَمَّام الحِمْيَرِيُّ مولاهم، أبو بكر الصنعاني:** ثقة في هذا الحديث.
2. **معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري:** ثقة في هذا الحديث.
3. **محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:** ثقة ثبت، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسَّن الإسناد لتوسطه في ثابت بن قيس الزُّرَقِيُّ؛ لأنه لم يوثقه قبل ابن حجر[5] -فيما وقفتُ عليه- سوى النسائي[6]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7].

---

(1) سنن أبي داود (326/4)، برقم (5097).
(2) سنن ابن ماجه (1228/2)، برقم (3727).
(3) مسند أحمد (396/15)، برقم (9629).
(4) (ص:312)، برقم (906).
(5) تقريب التهذيب (ص:133).
(6) تهذيب الكمال (372/4).
(7) (90/4).

الحديث الرابع والأربعون

(92) قال الشِّيْرازِيُّ: رَوَى عَبْد اللهِ بن مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: "اسْتَحْيُوا مِنْ الله حَقَّ الْحَيَاءِ"، قَالُوا: إِنَّا نَسْتَحْيِي يَا نَبِيَّ الله وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ" "ليس كذلك؛ ولكن من استحيى مِنْ الله حَقَّ الْحَيَاءِ: فَلْيَحْفَظْ الرَّأْسَ وَمَا وَعَى، وَلْيَحْفَظْ الْبَطْنَ وَمَا حَوَى، وَلْيَذْكُرْ الْمَوْتَ وَالْبِلَى، وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ تَرَكَ زِينَةَ الدُّنْيَا، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَحْيَا مِنَ الله حَقَّ الْحَيَاءِ".

قال النَّوويُّ: حَدِيثُ ابن مَسْعُودٍ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.[1]

قال الترمذي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عُبَيْدٍ، عَنْ أَبَانَ بن إِسْحَاقَ، عَنْ الصَّبَّاحِ بن مُحَمَّدٍ، عَنْ مُرَّةَ الهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْد اللهِ بن مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اسْتَحْيُوا مِنَ الله حَقَّ الحَيَاءِ". قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ الله إِنَّا نَسْتَحْيِي وَالحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ: "لَيْسَ ذَاكَ، وَلَكِنَّ الِاسْتِحْيَاءَ مِنَ الله حَقَّ الحَيَاءِ أَنْ تَحْفَظَ الرَّأْسَ وَمَا وَعَى، وَالبَطْنَ وَمَا حَوَى، وَلْتَذْكُرِ المَوْتَ وَالبِلَى، وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ تَرَكَ زِينَةَ الدُّنْيَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَحْيَا مِنَ الله حَقَّ الحَيَاءِ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[3]، والبزار[4]، وأبو يعلى المَوْصِلِيّ[5]، من طريق أبان به بنحوه، وأخرجه الطبراني[6] من طريق عقبة بن عبد الغافر، عن أبي عبيدة بن عَبْد اللهِ بن مسعود، عن أبيه به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **الصَّبَّاح بن محمد البَجَلي الأَحْمَسِيّ الكوفي:** قال ابْنُ حجر: "ضعيف، أفرط فيه ابن حِبَّانَ"[7].

---

(1) المجموع شرح المهذب (105/5).
(2) سنن الترمذي (637/4)، برقم (2458).
(3) مسند أحمد (187/6)، برقم (3671).
(4) مسند البزار (391/5)، برقم (2025).
(5) مسند أبي يعلى الموصلي (461/8)، برقم (5047).
(6) المعجم الكبير، للطبراني (152/10)، برقم (10290).
(7) تقريب التهذيب (ص:274).

2. **مُرَّةُ بن شَرَاحِيلَ الهَمْداني، ويقال: مُرَّةَ الطَّيِّب:** قال ابْنُ حجر: "ثقة"[1].

إرساله: قال أبو زُرْعَةَ وأبو حاتم: "مُرَّةُ الْهَمْدَانِيُّ عَنْ عُمَرَ مُرْسَلٌ"[2]، وقال البزار: "لَمْ يُدْرِكْ أَبَا بَكْرٍ"[3]، وبه قال العلائي[4].

خلاصة القول فيه: ثقة، حديثه عن أبي بكر وعمر مرسل.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف الصَّبَّاح، لكنه يرتقي للحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها الطبراني.

الحديث الخامس والأربعون

(93) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى الْبَرَاءُ بن عَازِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْصَرَ جَمَاعَةً يَحْفِرُونَ قَبْرًا، فَبَكَى حَتَّى بَلَّ الثَّرَى بِدُمُوعِهِ، وَقَالَ: "إِخْوَانِي لِمِثْلِ هَذَا فَأَعِدُّوا".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ الْبَرَاءِ، رَوَاهُ ابن مَاجَهْ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ مِنْ سُنَنِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[5].

قال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بن زَكَرِيَّا بن دِينَارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بن مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الْخُرَاسَانِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بن مَالِكٍ، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جِنَازَةٍ، فَجَلَسَ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ، فَبَكَى، حَتَّى بَلَّ الثَّرَى، ثُمَّ قَالَ: "يَا إِخْوَانِي لِمِثْلِ هَذَا فَأَعِدُّوا"[6].

---

(1) المرجع السابق (ص:525).

(2) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:208).

(3) مسند البزار (108/1).

(4) جامع التحصيل، للعلائي (ص:276).

(5) المجموع شرح المهذب (105/5).

(6) سنن ابن ماجه (1403/2)، برقم (4195).

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة[1]، وأحمد بن حنبل[2]، والرُّوْيَانِيّ[3]، من طريق أبي رجاء به بزيادة، وأخرجه أبو داود[4] من طريق زَاذَانَ، عن البراء به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. إسحاق بن منصور السَّلُوليُّ، مولاهم:

وثقه العجلي وزاد: "كان فيه تشيع"[5]، وقال الذهبي: "أحد الثقات"[6]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]، وقال ابْنُ مَعِين: "ليس به بأس"[8]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق تُكُلِّمَ فيه للتشيع"[9].

خلاصة القول فيه: صدوق فيه تشيع، ولا يضر تشيعه في هذا الحديث.

2. محمد بن مالك الجُوْزْجَانِي، أبو المغيرة، مولى البراء:

قال أبو حاتم: "لا بأس به"[10]، وقال الذهبي: "فيه لين"[11]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ كثيراً"[12]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يخطئ كثيراً، لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذا انْفَرد؛ لسلوكه غير مَسْلَك الثِّقَات فِي الْأَخْبَار"[13].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ. وهو صدوق في هذا الحديث؛ فقد تابعه زَاذَان.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن؛ يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة التي أخرجها أبو داود.

---

(1) مصنف ابن أبي شيبة (79/7)، برقم (34331).
(2) مسند أحمد (563/30)، برقم (18601).
(3) مسند الرُّوْيَانِيّ (283/1)، برقم (422).
(4) سنن أبي داود (239/4)، برقم (4753).
(5) معرفة الثقات، للعجلي (220/1).
(6) تاريخ الإسلام، للذهبي (31/5).
(7) (112/8).
(8) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:69).
(9) تقريب التهذيب (ص:103).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (88/8).
(11) الكاشف، للذهبي (214/2).
(12) تقريب التهذيب (ص:504).
(13) المجروحين، لابن حِبَّانَ (259/2).

الحديث السادس والأربعون

(94) قال الشِّيْرَازِيُّ: روى مُعَاذٌ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ".

قال النَّوَوِيُّ: أما حَدِيثُ مُعَاذٍ فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَقَالَ: هُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَفْظُهُمَا "دَخَلَ الْجَنَّةَ"، بَدَلَ "وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ".[1]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مَالِكُ بن عبد الْوَاحِدِ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بن مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا عبد الْحَمِيدِ بن جَعْفَرٍ، حَدَّثَنِي صَالِحُ بن أَبِي عَرِيبٍ، عَنْ كَثِيرِ بن مُرَّةَ، عَنْ مُعَاذِ بن جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا الله دَخَلَ الْجَنَّةَ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[3] بلفظه من طريق عبد الحميد بن جعفر به، وأخرجه[4] بمعناه من طريق أبي صالح عن معاذ به، وأخرجه أحمد[5] والنسائي[6]، من طريق قتادة، عن أنس بن مالك، عن معاذ به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. عبد الحميد بن جعفر بن عَبْد اللهِ بن الحكم بن رافع الأنصاري:

قال أحمد بن حنبل: "عبد الحميد عندنَا ثِقَة ثِقَة"، ووثقه يحيى بن سعيد[7]، وابن سعد[8]، وابن مَعِين[9]، وابن المديني[10]، والذهبي[11]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ليس به بأس"[12]،

---

(1) المجموع شرح المهذب (110/5، 111).

(2) سنن أبي داود (190/3)، برقم (3116).

(3) مسند أحمد (363/36)، برقم (22034)، و(443/36)، برقم (22127).

(4) المرجع السابق (532/45)، برقم (27547).

(5) المرجع السابق (329/36)، برقم (22003)، و(335/36)، برقم (22009).

(6) السنن الكبرى، للنسائي (416/9)، برقم (10907).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (10/6).

(8) الطبقات الكبير، لابن سعد (552/7).

(9) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:96)، ورواية الدوري (165/3)، ورواية ابن مُحْرِز (97/1).

(10) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:100).

(11) الكاشف، للذهبي (614/1).

(12) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (190/3)، وسؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:308).

وبه قال أحمد بن حنبل مَرَّة[1]، وقال أبو حاتم: "محله الصدق"[2]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "أرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه"[3]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق رمي بالقدر، وربما وهم"[4]، وقال النسائي: "ليس بالقوي[5]. قال ابْنُ حِبَّانَ: ربما أخطأ"[6]، وكان سفيان الثوري يضعفه[7]، قال يحيى بن سعيد: "كان سفيان الثوري يحمل على عبد الحميد بن جعفر، ولا أدري ما كان شأنه وشأنه"[8]. وعلل ذلك أبو حاتم[9] قائلاً: "كان خرج مع محمد بن عَبْد اللهِ بن الحسن العلوي"[10]. أما الذهبي فقال: "غمزه الثوري للقدر"[11].

قوله بالقدر: قال ابْنُ مَعِين: "كان قدرياً يرى رأي أهل القدر"[12]، وقال ابْنُ المديني: "كان يقول بالقدر"[13].

قال أبو حاتم: "عبد الحميد بن جعفر عن عمر مرسل"[14].

خلاصة القول فيه: صدوق، رُمي بالقدر، وحديثه عن عمر مرسل. ولا يضر هذا الحديث قوله بالقدر.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (489/2).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (10/6).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (5/7).

(4) تقريب التهذيب (ص:333).

(5) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:72).

(6) الثقات، لابن حِبَّانَ (122/7).

(7) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:100).

(8) الطبقات الكبير، لابن سعد (552/7).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (10/6).

(10) يلقب بالنفس الزكية، وقد خرج على أبي جعفر المنصور سنة (145هـ)، واستولى على المدينة وتبعه أهلها، فأرسل المنصور ابن أخيه عيسى بن موسى إليه، ووقع قتال، ثم قُتل محمد المذكور وجماعة من أهل بيته وأصحابه، وانهزم من سلم منهم. انظر: تاريخ ابن الوردي (186/1).

(11) الكاشف، للذهبي (614/1).

(12) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:308)، وتاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (190/3).

(13) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:100).

(14) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:134).

2. صالح بن أبي عَرِيب:

وثقه الذهبي[1]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[2]. وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[3].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. كَثِير بن مُرَّةَ الحضرمي: قال ابْنُ حجر: "ثقة، ووهم من عده في الصحابة"[4]، قال العلائي: "تابعي ليس إلا، وهو عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسل"[5].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل عبد الحميد وجعفر، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث السابع والأربعون

(95) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى عَلِيٌّ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا تُغَالُوا فِي الكَفَنِ، فَإِنَّهُ يُسْلَبُ سَرِيْعاً".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ.[6]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عبيد الْمُحَارِبِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بن هَاشِمٍ أَبُو مَالِكٍ الْجَنْبِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: لَا تُغَالِ لِي فِي كَفَنٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا تَغَالَوْا فِي الْكَفَنِ، فَإِنَّهُ يُسْلَبُهُ سَلْبًا سَرِيعًا"[7].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[8] من طريق أبي داود به بفظه.

(1) الكاشف، للذهبي (497/1).

(2) (457/6).

(3) تقريب التهذيب (ص:273).

(4) المرجع السابق (ص:460).

(5) جامع التحصيل، للعلائي (ص:259).

(6) المجموع شرح المهذب (195/5، 196).

(7) سنن أبي داود (199/3)، برقم (3154).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (566/3)، برقم (6695).

دراسة رجال الإسناد:

1. محمد بن عبيد بن محمد بن واقد المحاربي:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[1]، وقال النسائي: "لا بأس به"[2]، وتبعه مسلمة بن القاسم[3]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[4].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. عمرو بن هاشم، أبو مالك الجَنْبِي الكوفي:

قال ابن سعد: "كان صدوقاً، ولكنه كان يخطئ كثيراً"[5]، وقال أحمد بن حنبل: "كان صَدُوقًا، لم يكن صَاحب حَدِيث"[6]، وقال أبو حاتم: "لين الحديث، يكتب حديثه"[7]، قال ابْنُ حجر: "لين الحديث، أفرط فيه ابن حِبَّانَ"[8]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[9]، وقال البخاري: "فيه نظر"[10]، وقال مسلم: "ضعيف الحديث"[11]، وقال ابن حبان: "كان مِمَّن يقلب الْأَسَانِيد، ويروي عَن الثِّقَات مَالا يشبه حَدِيثه الْأَثْبَات، لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ"[12].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ كثيراً، وهو ضعيف في هذا الحديث إذ لم أجد له متابعاً.

3. إسماعيل بن أبي خالد الأَحْمَسي مولاهم، البَجَلي: قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت"[13].

---

(1) (108/9).
(2) تسمية مشايخ النسائي (ص:98).
(3) تهذيب التهذيب (332/9).
(4) تقريب التهذيب (ص:495).
(5) الطبقات الكبير، لابن سعد (514/8).
(6) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (55/3).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (267/6).
(8) تقريب التهذيب (ص:427).
(9) تهذيب الكمال (274/22).
(10) الضعفاء الكبير، للعقيلي (294/3).
(11) الكنى والأسماء، لمسلم (755/2).
(12) المجروحين، لابن حبان (77/2).
(13) تقريب التهذيب (ص:107).

تدليسه: وصفه بالتدليس النسائي[1]، وتبعه العلائي[2]، وابن حجر وعَدَّه في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[3].

إرساله: قال يحيى القَطَّان: "مُرْسَلَاتُ ابن أَبِي خَالِدٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ"[4]، وقال ابْنُ المديني: "رَأَى أَنَسًا رُؤْيَةً، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَلَمْ يَرْوِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَيْئًا"، وقال: "لَمْ يَسْمَعْ مِنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ"، وسئل ابن مَعِين وأبو حاتم عن سماعه من أبي ظبيان، فنفاه ابن مَعِين، وقال أبو حاتم: "لا أعلمه".[5]

خلاصة القول فيه: ثقة له مراسيل، وحديثه هذا ليس منها.

4. **عامر بن شَرَاحيل الشعبي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة مشهور"[6]، وقد نص ابن مَعِين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زُرْعَةَ، وأبو حاتم، والمزي، والعلائي، أنه أرسل عن عدد من الصحابة [7].

خلاصة القول فيه: ثقة له مراسيل، وحديثه هذا ليس منها.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لضعف عمرو بن هاشم، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه فحسن الإسناد.

---

(1) ذكر المدلسين، للنسائي (ص:122).

(2) جامع التحصيل، للعلائي (ص:145).

(3) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:28).

(4) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:5).

(5) المرجع السابق (ص:12).

(6) تقريب التهذيب (ص:287).

(7) انظر: سنن الترمذي (279/4)، والمراسيل، لابن أبي حاتم (ص:159، 160)، وتهذيب الكمال (220/8)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:204)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:163).

الحديث الثامن والأربعون

(96) قال النَّوَوِيُّ: رَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ مِسْكٌ، فَأَوْصَى أَنْ يُحَنَّطَ، وَقَالَ: "هُوَ مِنْ فَضْلِ حَنُوطِ[1] رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[2].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْد اللهِ الْحَافِظُ، أنبأ أَبُو بَكْرِ بن إِسْحَاقَ، أنبأ مُحَمَّدُ بن أَيُّوبَ، أنبأ إِبْرَاهِيمُ بن مُوسَى، ثنا حُمَيْدُ بن عبد الرَّحْمَنِ الرُّؤَاسِيُّ، ثنا الْحَسَنُ بن صَالِحٍ، عَنْ هَارُونَ بن سَعدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ[3] قَالَ: كَانَ عِنْدَ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ مِسْكٌ فَأَوْصَى أَنْ يُحَنَّطَ بِهِ، قَالَ: وَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ الله عَنْهُ: "هُوَ فَضْلُ حَنُوطِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه الحاكم[5] والبيهقي[6] من طريق محمد بن أيوب به بلفظه، وأخرجه ابن سعد[7] وابن أبي شيبة[8] من طريق حُمَيْد بن عبد الرحمن، عن الحسن بن صالح، عن هارون بن سعد، عن علي به بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

1. **الحسن بن صالح بن صالح بن حي الثوري:** قال ابْنُ حجر: "ثقة فقيه رُمي بالتشيع"[9].

تشيعه: كان سفيان الثوري سيئ الرأي فيه[10]، وكان ابن المبارك يحمل عليه لتشيعه، ورماه به العجلي[11]، والفضل بن دُكين[12]، والجُوْزْجَانِي[13]، وابن حِبَّانَ[14].

---

(1) الحَنُوطُ: كُلُّ مَا يُطَيَّبُ بِهِ الْمَيِّتُ. تهذيب اللغة، للأزهري (226/4).

(2) المجموع شرح المهذب (202/5).

(3) هو شقيق بن سلمة، أبو وائل الأسدي. تهذيب الكمال(548/12).

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (569/3)، برقم (6707).

(5) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (515/1)، برقم (1337).

(6) السنن الصغير، للبيهقي (14/2)، برقم (1044).

(7) الطبقات الكبير، لابن سعد (251/2)، برقم (2332).

(8) مصنف ابن أبي شيبة (461/2)، برقم (11036).

(9) تقريب التهذيب (ص:161).

(10) تهذيب الكمال (180/6).

(11) معرفة الثقات، للعجلي (296/1).

(12) الطبقات الكبير، لابن سعد (496/8).

(13) أحوال الرجال، للجُوْزْجَانِيِّ (ص:98).

(14) الثقات، لابن حِبَّانَ (165/6).

خلاصة القول فيه: ثقة شيعي، ولا يضر تشيعه حديثه هذا.

2. هارون بن سعد العجلي أو الجعفي الكوفي الأعور:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[1]، وقال ابنُ مَعِين: "ليس به بأس"[2]، وبه قال أبو حاتم[3]، وقال الذهبي[4] وابن حجر[5]: "صدوق"، وقال أحمد بن حنبل: "صالح"[6]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "ليس فِي حديثه حديث منكر فأذكره، وأرجُو أَنَّهُ لا بأس به"[7].

تشيعه: قال أحمد بن حنبل: "أَظُنهُ كَانَ يتشيع"[8]، ورماه بالغلو في التشيع والرفض ابن مَعِين[9]، والعقيلي[10]، والساجي[11]، وبالغ ابن حِبَّانَ فقال: "كان غالياً فِي الرَّفْض، وَهُوَ رَأس الزيدية كَانَ مِمَّن يعْتَكف عِنْد خَشَبَة زيد بن عَليّ، وَكَانَ دَاعِيَة إِلَى مذْهبه لَا يحل الرِّوَايَة عَنهُ وَلَا الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال"[12]، لكن الذهبي تعقبه فقال: "شَذَّ ابن حِبَّانَ كَعَوَائِدِهِ"، ثم قال: "لم يكن غالياً في رفضه، فإن الرافضة رفضت زيد بن علي وفارقته، وهذا قد روى له مسلم"[13]، وقال ابْنُ حجر: "حكى أبو العرب الصقلي، عَن ابن قتيبة أنه أنشد له شعراً يدل على نزوعه عن الرفض"[14].

خلاصة القول فيه: صدوق شيعي، ولا يضر تشيعه حديثه هذا.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) (579/7).

(2) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:224).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (91/9).

(4) الكاشف، للذهبي (329/2).

(5) تقريب التهذيب (ص:568).

(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (475/2).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (440/8).

(8) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (475/2).

(9) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (359/3).

(10) الضعفاء الكبير، للعقيلي (362/4).

(11) تهذيب التهذيب (6/11).

(12) المجروحين، لابن حِبَّانَ (94/3).

(13) تاريخ الإسلام، للذهبي (998/3).

(14) تهذيب التهذيب (6/11).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل هارون.

الحديث التاسع والأربعون

(97) قال النَّوويُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادِهِ، عَنْ لَيْلَى بِنْتِ قَانِفٍ -بِالنُّونِ الْمَكْسُورَةِ وَبَعْدَهَا فَاءٌ- الثَّقَفِيَّةِ[1] الصَّحَابِيَّة رَضِيَ الله عَنْهَا قَالَتْ: "كُنْتُ فِيمَنْ غَسَّلَ بِنْتَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ أَوَّلُ مَا أَعْطَانَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحِقَاءَ[2]، ثُمَّ الدِّرْعَ[3]، ثُمَّ الْخِمَارَ[4]، ثُمَّ الْمِلْحَفَةَ[5]، ثُمَّ أُدْرِجَتْ بَعْدُ فِي الثَّوْبِ الْآخَرِ، قَالَتْ: وَرَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ عِنْدَ الْبَابِ، مَعَهُ كَفَنُهَا يُنَاوِلُنَا ثَوْبًا ثَوْبًا". إسْنَادُهُ حَسَنٌ إلَّا رَجَلاً لَا أَتَحَقَّقُ حَالَهُ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فَلَمْ يُضَعِّفْهُ[6].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بن إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابن إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي نُوحُ بن حَكِيمٍ الثَّقَفِيُّ -وَكَانَ قَارِئًا لِلْقُرْآنِ-، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عُرْوَةَ بن مَسْعُودٍ، يُقَالُ لَهُ: دَاوُدُ[7]، قَدْ وَلَّدَتْهُ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ زَوْجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ لَيْلَى بِنْتَ قَانِفٍ الثَّقَفِيَّةَ، قَالَتْ: "كُنْتُ فِيمَنْ غَسَّلَ أُمَّ كُلْثُومٍ بِنْتَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ وَفَاتِهَا، فَكَانَ أَوَّلُ مَا أَعْطَانَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحِقَاءَ، ثُمَّ الدِّرْعَ، ثُمَّ الْخِمَارَ، ثُمَّ الْمِلْحَفَةَ، ثُمَّ أُدْرِجَتْ بَعْدُ فِي الثَّوْبِ الْآخَرِ"، قَالَتْ: "وَرَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ عِنْدَ الْبَابِ مَعَهُ كَفَنُهَا يُنَاوِلُنَاهَا ثَوْبًا ثَوْبًا"[8].

---

(1) هي ليلى بنت قَانِفٍ بن الْحُوَيْرِث بن الْحَارِث بن خَيْثَمَة، من بني ثَقِيْفٍ. انظر: الثقات لابن حبان (361/3).

(2) الحَقْوُ والحِقْوُ والحَقْوَةُ والحِقاءُ، كُلُّهُ: الإزارُ، لسان العرب، لابن منظور (190/14).

(3) دِرْعُ الْمَرْأَةِ: قَمِيصُهَا. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (268/2).

(4) الْخِمَارُ: ثَوْبٌ تُغَطِّي بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. المصباح المنير، للفيومي (181/1).

(5) المِلْحَفَة: اللِّباس الَّذِي فَوْقَ سَائِرِ اللِّبَاسِ مِنْ دِثار الْبَرْدِ وَنَحْوِهِ؛ وَكُلُّ شَيْءٍ تغطَّيت بِهِ فَقَدِ الْتَحَفْتُ بِهِ. لسان العرب، لابن منظور (314/9).

(6) المجموع شرح المهذب (205/5).

(7) هو داود بن أبى عاصم بن عروة بن مسعود الثَّقَفِيّ. التاريخ الكبير، للبخاري (230/3).

(8) سنن أبي داود (200/3)، برقم (3157).

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[1]، وابن أبي عاصم[2]، والبيهقي[3]، من طريق يعقوب به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن إسحاق بن يسار:** صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.
2. **نوح بن حكيم الثَّقَفِيّ:** قال ابْنُ حجر: "مجهول"[4].

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: كما قال النَّوَوِيُّ، فلولا جهالة نوح لكان الإسناد حسناً، ولكنه ضعيف.

الحديث الخمسون

(98) قال الشِّيْرَازِيُّ: رُوِيَ عَنْ ابن عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا: "أَنَّهُ صَلَّى عَلَى تِسْعِ جَنَائِزَ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ، فَجَعَلَ الرِّجَالَ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ، وَالنِّسَاءَ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.[5]

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا بن أَبِي إِسْحَاقَ، أنبأ أَبُو عَبْد اللهِ الشَّيْبَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بن عبد الْوَهَّابِ، أنبأ جَعْفَرٌ، (ح) وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْد اللهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن يَعْقُوبَ، ثنا أَحْمَدُ بن حَازِمِ بن أَبِي غَرَزَةَ الْغِفَارِيُّ، ثنا جَعْفَرٌ يَعْنِي ابن عَوْنٍ، عَنِ ابن جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عُمَرَ: "أَنَّهُ صَلَّى عَلَى تِسْعِ جَنَائِزَ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ، فَجَعَلَ الرِّجَالَ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ، وَالنِّسَاءَ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ، وَصَفَّهُمْ صَفًّا وَاحِدًا"[6].

---

(1) مسند أحمد (106/45)، برقم (27135).
(2) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (28/6)، برقم (3209).
(3) السنن الكبرى، للبيهقي (10/4)، برقم (6773).
(4) تقريب التهذيب (ص:566).
(5) المجموع شرح المهذب (224/5).
(6) السنن الكبرى، للبيهقي (52/4)، برقم (6919).

تخريج الحديث: أخرجه عبد الرزاق[1]، ومن طريقه النسائي[2]، عن ابن جُرَيْجٍ به بنحوه، وأخرجه ابن أبي شيبة[3] من طريق حجاج بن أرطاة عن نافع به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو المخزومي:**

وثَّقَه ابنُ سعد[4]، وابن مَعِين[5]، والعجلي[6]، والذهبي[7]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[8].

وقال أحمد بن حنبل:" ليس به بأس"، وقال أبو حاتم: "صدوق"[9]، وتبعه ابن حجر[10].

خلاصة القول فيه: ثقة.

2. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ثقة في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع من نافع في روايتي عبد الرزاق والنسائي.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في جعفر بن عون فحسَّن الإسناد.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (465/3)، برقم (6337).
(2) سنن النسائي (71/4)، برقم (1978).
(3) مصنف ابن أبي شيبة (7/3)، برقم (11562).
(4) الطبقات الكبير، لابن سعد (519/8).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (485/2).
(6) معرفة الثقات، للعجلي (270/1).
(7) الكاشف، للذهبي (295/1).
(8) (141/6).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (485/2).
(10) تقريب التهذيب (ص:141).

الحديث الحادي والخمسون

(99) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا: "أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ فقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَقَالَ: لِتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ"... وَفِي رِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، فَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ، وَقَالَ: إنما جهرت لِتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ"، يَعْنِي لِتَعْلَمُوا أَنَّ الْقِرَاءَةَ مَأْمُورٌ بِهَا.[1]

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابن عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بن أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، قَالَ: سَمِعْت ابن عَبَّاسٍ يَجْهَرُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجِنَازَةِ، وَقَالَ: "إنَّمَا فَعَلْت لِتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه الحاكم[3] من طريق سفيان به بنحوه. وأخرجه البخاري[4] من طريق سعد بن إبراهيم، عن طلحة بن عَبْد اللهِ بن عوف، عن ابن عباس بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن عَجْلَانَ: ثقة في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع من سعيد في رواية الحاكم.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسنه لتوسطه في ابن عَجْلَانَ.

---

(1) المجموع شرح المهذب (232/5).

(2) الأم، للشافعي (308/1).

(3) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (510/1)، برقم (1323).

(4) صحيح البخاري (89/2)، برقم (1335).

الحديث الثاني والخمسون

(100) قال النَّوويُّ: حَدِيث بَشِيرِ بن مَعبد الصَّحَابِيِّ، الْمَعْرُوف بِابْنِ الْخَصَاصِيَةِ[1] قال: بينما أَنَا أُمَاشِي رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَظَرَ؛ فَإِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ عَلَيْهِ نَعْلَانِ، فَقَالَ: "يَا صَاحِبَ السِّبْتِيَّتَيْنِ[2]، وَيْحَك أَلْقِ سِبْتِيَّتَيْكَ"، فَنَظَرَ الرَّجُلُ، فَلَمَّا عَرَفَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلَعَهُمَا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا سَهْلُ بن بَكَّارٍ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بن شَيْبَانَ، عَنْ خَالِدِ بن سُمَيْرٍ السَّدُوسِيِّ، عَنْ بَشِيرِ بن نَهِيكٍ، عَنْ بَشِيرٍ، مَوْلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ اسْمُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ زَحْمُ بن مَعْبَدٍ، فَهَاجَرَ إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "مَا اسْمُكَ؟" قَالَ: زَحْمٌ، قَالَ: "بَلْ، أَنْتَ بَشِيرٌ"، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أُمَاشِي رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: "لَقَدْ سَبَقَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا" ثَلَاثًا ثُمَّ مَرَّ بِقُبُورِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: "لَقَدْ أَدْرَكَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا" وَحَانَتْ مِنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَظْرَةٌ، فَإِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ عَلَيْهِ نَعْلَانِ، فَقَالَ: "يَا صَاحِبَ السِّبْتِيَّتَيْنِ، وَيْحَكَ أَلْقِ سِبْتِيَّتَيْكَ" فَنَظَرَ الرَّجُلُ، فَلَمَّا عَرَفَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلَعَهُمَا فَرَمَى بِهِمَا[4].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[5]، وابن ماجه[6]، من طريق وكيع عن الأسود بن شيبان به مختصراً.

---

(1) بَشِيرُ ابن الْخَصَاصِيَةِ، وَالْخَصَاصِيَةُ أُمُّهُ، وَنُسِبَ إِلَى أُمِّهِ، وَهُوَ بَشِيرُ بن مَعبد بن شَرَاحِيلَ بن سَبْعٍ السَّدُوسِيُّ، وَقِيلَ: بَشِيرُ بن يَزِيدَ بن مَعبد بن ضِبَابِ بن سُبَيْعٍ. انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (400/1).

(2) السِّبْتُ بالكَسْر: جُلود الْبَقَرِ المَدْبوغة بالقَرَظِ يُتَّخذ مِنْهَا النِّعال، سُمِّيت بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ شَعَرها قَدْ سُبِتَ عَنْهَا: أَيْ حُلِقَ وأُزِيل. وَقِيلَ: لأنَّها انْسَبَتَتْ بالدِّباغ: أَيْ لانَت، يُرِيد: يَا صاحبَ النَّعلين... وَإِنَّمَا أَمَرَه بالخَلع احْتِرَامًا لِلْمَقَابِرِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَمشى بَيْنَهَا، وَقِيلَ: لِأَنَّهَا كَانَ بِهَا قَذَرٌ، أَوْ لاخْتِيالِه فِي مَشْيِه. النهاية، لابن الأثير (330/2).

(3) المجموع شرح المهذب (312/5).

(4) سنن أبي داود (217/3)، برقم (3230).

(5) سنن النسائي (96/4)، برقم (2048).

(6) سنن ابن ماجه (499/1)، برقم (1568).

دراسة رجال الإسناد:

خالد بن سُمَيْرٍ السَّدُوسِيُّ البصري: وثقه العجلي[1]، والنسائي[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3]، وقال ابْنُ حجر: صدوق يهم قليلاً[4].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن.

الحديث الثالث والخمسون

(101) قال النَّوَوِيُّ: رَوَى سُوَيْدُ بن غَفَلَةَ قَالَ "أَتَانَا مُصَدِّقُ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: نُهِينَا عَنْ الْأَخْذِ مِنْ رَاضِعِ لَبَنٍ، وَإِنَّمَا حَقُّنَا فِي الْجَذَعَةِ[5] وَالثَّنِيَّةِ[6]". هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُمَا مُخْتَصَرًا، قَالَ: "فَإِذَا كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَأْخُذُ مِنْ رَاضِعِ لَبَنٍ"، وَلَمْ يَذْكُرْ الْجَذَعَةَ وَالثَّنِيَّةَ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ[7].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ[8]، عَنْ هِلَالِ بن خَبَّابٍ، عَنْ مَيْسَرَةَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سُوَيْدِ بن غَفَلَةَ، قَالَ: سِرْتُ –أَوْ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَارَ– مَعَ مُصَدِّقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا فِي عَهْدِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنْ لَا تَأْخُذَ مِنْ رَاضِعِ لَبَنٍ، وَلَا تَجْمَعَ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ، وَلَا تُفَرِّقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ...[9]

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (330/1).

(2) تهذيب الكمال (90/8).

(3) (204/4).

(4) تقريب التهذيب (ص:188).

(5) أصْل الجَذَعِ مِنْ أَسْنان الدَّوابّ، وَهُوَ مَا كَانَ مِنْهَا شَابًّا فَتِيًّا، فَهُوَ مِنَ الْإِبِلِ مَا دَخَلَ فِي السَّنَة الْخَامِسَةِ. النهاية، لابن الأثير (250/1).

(6) الثَّنِيَّة مِنَ الغَنم مَا دَخل فِي السَّنه الثَّالِثَةِ، وَمِنَ البَقر كَذَلِكَ، وَمِنَ الْإِبِلِ فِي السَّادِسَةِ، والذَّكر ثَنِيٌّ. النهاية، لابن الأثير (226/1).

(7) المجموع شرح المهذب (399/5).

(8) هو الوضاح بن عَبْد اللهِ اليشكري. تهذيب الكمال (154/34).

(9) سنن أبي داود (102/2)، برقم (1579).

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[1] وأحمد بن حنبل[2] من طريق هُشيم، عن هلال به بنحوه، وأخرجه أبو داود[3]، وابن ماجه[4] من طريق شريك، عن عثمان بن أبي زرعة، عن أبي ليلى الْكِنْدِيِّ، عن سويد بنحوه لم يذكر "رَاضِعَ لَبَنٍ"، وكل الروايات تُثبت سماع سُويد من مُصَدِّق النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

دراسة رجال الإسناد:

1. هلال بن خَبَّاب العبدي مولاهم، أبو العلاء البصري:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[5]، وأحمد بن حنبل[6]، وابن عَمَّارٍ[7]، والذهبي[8]، وقال أبو حاتم: "ثقة صدوق"، وقال يحيى القَطَّان: "أتيت هلال بن خباب، وكان قد تغير قبل موته من كبر السن"[9]، وقيل لابن مَعِين: "إن يحيى القَطَّان يزعم أنه تغير قبل أن يموت واختلط"، فقال: "لا، ما اختلط ولا تغير"[10]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "أرجو أنه لا بأس به"[11]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق تغير بأخرة"[12].

وقال العقيلي: "في حَدِيثِهِ وَهْمٌ، وَتَغَيَّرَ بِآخِرَةٍ"[13]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يخطئ ويخالف"[14]، وقال: "كان مِمَّن اخْتَلَط فِي آخر عمره، فَكَانَ يحدث بالشَّيْء على التَّوَهُّم، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذا انْفَرد، وَأما فِيمَا وَافق الثِّقَات؛ فَإِن احْتج بِهِ مُحْتَج أَرْجُو أَن لَا يجرح فِي فعله ذَلِك"[15].

(1) سنن النسائي (29/5)، برقم (2457).
(2) مسند أحمد (132/31)، برقم (18837).
(3) سنن أبي داود (102/2)، برقم (1580).
(4) سنن ابن ماجه (576/1)، برقم (1801).
(5) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:223)، ورواية الدوري (83/4).
(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (493/2).
(7) تاريخ بغداد، للخطيب (113/16).
(8) الكاشف، للذهبي (340/2).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (75/9).
(10) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:342).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (430/8).
(12) تقريب التهذيب (ص:575).
(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (347/4).
(14) الثقات، لابن حِبَّانَ (574/7).
(15) المجروحين، لابن حِبَّانَ (87/3).

خلاصة القول فيه: صدوق تغير بأخرة، وقد توبع في هذا الحديث.

2. **مَيْسَرَةَ أبو صالح الكِنْدِي:** ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[1]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[2].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع، وإلا فلين الحديث، وقد توبع في هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لأجل ميسرة؛ لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها أبو داود وابن ماجه.

الحديث الرابع والخمسون

(102) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا قَالَتْ: "كُنْت أَلْبَسُ أَوْضَاحًا[3] مِنْ ذَهَبٍ، فقلتُ: يا رَسُولَ الله أَكَنْزٌ هُوَ؟ فَقَالَ: مَا بَلَغَ أَنْ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ، فَزُكِّيَ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ". رواه أو دَاوُد فِي أَوَّلِ كِتَابِ الزَّكَاةِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[4].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عِيسَى، حَدَّثَنَا عَتَّابٌ يَعْنِي ابن بَشِيرٍ، عَنْ ثَابِتِ بن عَجْلَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَلْبَسُ أَوْضَاحًا مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أَكَنْزٌ هُوَ؟ فَقَالَ: "مَا بَلَغَ أَنْ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ، فَزُكِّيَ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني[6]، والدَّارَقُطْنِي[7]، والحاكم[8]، من طريق محمد بن مُهَاجِرٍ، عن ثَابِتٍ به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي، أبو جعفر بن الطباع:** قال ابْنُ حجر: "ثقة"[9].

---

(1) (426/5).
(2) تقريب التهذيب (ص:555).
(3) الْأَوْضَاحُ: الْحُلِيُّ مِنَ الدَّرَاهِمِ الصِّحَاحِ. النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ، لبَطَّالِ الرَّكْبِيِّ (234/2).
(4) المجموع شرح المهذب (13/6)، و(33/6).
(5) سنن أبي داود (95/2)، برقم (1564).
(6) المعجم الكبير، للطبراني (281/23)، برقم (613).
(7) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (496/2)، برقم (1950).
(8) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (547/1)، برقم (1438).
(9) تقريب التهذيب (ص:501).

تدليسه: قال أبو داود: "كان ربما يدلس"[1]، ووصفه بالتدليس الدَّارَقُطْنِي والعلائي، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[2].

خلاصة القول فيه: ثقة إذا صَرَّحَ بالسَّمَاع وإلا فضعيف، وقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في هذا الحديث.

2. عَتَّاب بن بَشِير الجَزَرِي، أبو الحسن، أو أبو سهل:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[3]، والعجلي[4]، والدَّارَقُطْنِي[5]، والذهبي[6]، وقال ابْنُ سعد: "كان صدوقاً، ثقة إن شاء الله، راوية لخصيف، وليس هو بذاك في الحديث"[7]، وقال أحمد بن حنبل: "أرجو ألا يكون به بأس، وروى بِأَخَرَة أحاديث منكرة، ولاَ أراها إلاَّ من قبل خصيف"[8]، وقال مَرَّة: "عتاب بن بشير كَذَا وَكَذَا"[9]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "روى عن خصيف نسخة، وفي تلك النسخة أحاديث ومتون أنكرت عليه... أرجو أنه لا بأس به"[10]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[11]، وقال النَّسَائي: "ليس بذاك فِي الحديث"[12]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان ممن يخالف"[13]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "كَانَ يُضَعَّفُ"[14]، وتبعه ابن المديني[15]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ضربنا على حديثه"[16].

---

(1) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (246/2).

(2) انظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص:109)، وطبقات المدلسين، لابن حجر (ص:44).

(3) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:153).

(4) معرفة الثقات، للعجلي (125/2).

(5) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:259).

(6) من تُكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص:131).

(7) الطبقات الكبير، لابن سعد (490/9).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (65/7).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (481/2).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (65/7).

(11) تقريب التهذيب (ص:380).

(12) تهذيب الكمال (288/19).

(13) الثقات، لابن حِبَّانَ (522/8).

(14) الضعفاء الكبير، للعقيلي (331/3).

(15) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:167).

(16) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:154).

خلاصة القول فيه: صدوق، له مناكير عن خصيف.

3. **ثابت بن عَجْلَانَ الأنصاري، أبو عَبْد اللهِ الحمصي:**

وثَّقَه ابنُ مَعِين[1]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[2]، وقال دحيم: "ليس به بأس"، وتبعه أبو حاتم وزاد: "صالح الحديث"[3]، والنسائي[4]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[5]، وقال الذهبي: "صالح الحديث"[6]، وسئل أحمد بن حنبل: "هُوَ ثِقَة؟"، فَسكت كَأَنَّهُ مرض فِي أمره[7].

خلاصة القول فيه: صدوق.

4. **عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، المكي:** ثقة، وحديثه هذا مرسل، فهو لم يسمع من أم سلمة، كما قال ابْنُ المديني[8].

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لإرسال عطاء، وقد حسن النووي الإسناد لأنه يحتج بمراسيل عطاء؛ فقد قال بعدما حسَّن إسناداً مرسلاً لعطاء: "عطَاءٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا الشَّرْحِ، أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ الِاحْتِجَاجُ بِمُرْسَلِ كِبَارِ التَّابِعِينَ، إذَا اعْتَضَدَ بِأَحَدِ أَرْبَعَةِ أُمُورٍ، مِنْهَا: أَنْ يَقُولَ بِهِ بعض الصحابة أو أكثر العلماء، وهذا قد اتَّفَقَ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ الصَّحَابَةُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ"[9].

وهذا الحديث تعضده شواهد موقوفة صحيحة، منها ما أخرجه عبد الرزاق[10] عن ابن عمر قَالَ: "مَا أَدَّى زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ وَإِنْ كَانَ تَحْتَ سَبْعِ أَرَضِينَ، وَمَا كَانَ ظَاهِرًا لَا يُؤَدَّى زَكَاتُهُ فَهُوَ كَنْزٌ".

---

(1) المرجع السابق (ص:84).

(2) (125/6).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (455/2).

(4) تهذيب الكمال (365/4).

(5) تقريب التهذيب (ص:132).

(6) الكاشف، للذهبي (282/1).

(7) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (97/3).

(8) العلل، لابن المديني (ص:66).

(9) المجموع شرح المهذب (195/7).

(10) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (107/4)، برقم (7141).

الحديث الخامس والخمسون

(103) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: "أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا، وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَتَانِ[1] غَلِيظَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهَا: أَتُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: "أَيَسُرُّك أَنْ يُسَوِّرَك الله بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟" فَخَلَعَتْهُمَا فَأَلْقَتْهُمَا إلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَتْ: هُمَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي كَامِلٍ الْجَحْدَرِيِّ، عَنْ خَالِدِ بن الْحَارِثِ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَهَذَا إسناد حسن[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، وَحُمَيْدُ بن مَسْعَدَةَ، الْمَعْنَى، أَنَّ خَالِدَ بن الْحَارِثِ حَدَّثَهُمْ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، "أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا، وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَتَانِ غَلِيظَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهَا: "أَتُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟"، قَالَتْ: لَا، قَالَ: "أَيَسُرُّكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ الله بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟"، قَالَ: فَخَلَعَتْهُمَا، فَأَلْقَتْهُمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَتْ: هُمَا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[4] من طريق ابن لهيعة بمعناه، وأخرجه النسائي[5] من طريق حسين المعلم بنحوه، وأخرجه أحمد[6] من طريق حَجَّاج بن أَرْطَاةَ بمعناه، ثلاثتهم عن عمرو به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **حُمَيْدُ بن مَسْعَدَةَ بن المبارك السامي، أو الباهلي:**

وثقه النسائي[7]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[8].

---

(1) المَسَك: السِّوار، الْوَاحِدَة مَسَكَة. جمهرة اللغة، لابن دُرَيد (855/2).

(2) المجموع شرح المهذب (33/6).

(3) سنن أبي داود (95/2)، برقم (1563).

(4) سنن الترمذي (20/3)، برقم (637).

(5) سنن النسائي (38/5)، برقم (2479).

(6) مسند أحمد (248/11)، برقم (6667).

(7) تسمية مشايخ النسائي (ص:70).

(8) (197/8).

وقال ابْنُ أبي حاتم: "صدوق"[1]، وتبعه الذهبي[2]، وابن حجر [3].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **عمرو بن شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:** صدوق.

3. **شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:** صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن.

الحديث السادس والخمسون

(104) قال النَّوَوِيُّ: أما حَدِيثُ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنْ الرَّفَثِ[4] وَاللَّغْوِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ". فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد مِنْ رِوَايَةِ ابن عَبَّاسٍ، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[5].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بن خَالِدٍ الدِّمَشْقِيُّ، وَعَبْد اللهِ بن عبد الرَّحْمَنِ السَّمْرَقَنْدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ – قَالَ عَبْد اللهِ: حَدَّثَنَا أَبُو يَزِيدَ الْخَوْلَانِيُّ وَكَانَ شَيْخَ صِدْقٍ وَكَانَ ابن وَهْبٍ يَرْوِي عَنْهُ، حَدَّثَنَا سَيَّارُ بن عبد الرَّحْمَنِ –قَالَ مَحْمُودٌ: الصَّدَفِيُّ– عَنْ عِكْرِمَةَ[6]، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، قَالَ: "فَرَضَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ"[7].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (229/3).

(2) الكاشف، للذهبي (355/1).

(3) تقريب التهذيب (ص:182).

(4) الرَّفَثُ: هو كل كلام يُسْتَحْيَا من إظهاره، وأصله الرَّفَثُ، وَهُوَ النِّكَاحُ، وَالرَّفَثُ: الْفُحْشُ في الكلام. انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (421/2).

(5) المجموع شرح المهذب (126/6).

(6) هو عكرمة مولى ابن عباس. تهذيب التهذيب (263/7).

(7) سنن أبي داود (111/2)، برقم (1609).

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[1] والحاكم[2]، من طريق مروان بن محمد به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **أبو يزيد الْخَوْلَانِيُّ المصري الصغير:**

تقدم قول مروان بن محمد: "كان شيخ صدق"، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[3].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **سَيَّار بن عبد الرحمن الصَّدَفِيُّ المصري:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4]، وقال أبو زُرْعَةَ: "ليس به بأس"[5]، وقال الذهبي: "صدوق"[6]، وتبعه ابن حجر[7]، وقال أبو حاتم: "شيخ"[8].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن.

---

(1) سنن ابن ماجه (585/1)، برقم (1827).

(2) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (568/1)، برقم (1488).

(3) تقريب التهذيب (ص:684).

(4) (335/4).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (256/4).

(6) الكاشف، للذهبي (475/1).

(7) تقريب التهذيب (ص:261).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (256/4).

الحديث السابع والخمسون

(105) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَلَفْظُهُ عَنْ عَلِيٍّ: "أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ"[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بن مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بن زَكَرِيَّا، عَنِ الْحَجَّاجِ بن دِينَارٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ حُجَيَّةَ، عَنْ عَلِيٍّ، "أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[3]، وابن ماجه[4]، من طريق سعيد بن منصور به بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

1. إِسْمَاعِيل بن زَكَرِيَّا الْخُلْقَانِيُّ، أبو زياد الكوفي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[5]، وأحمد بن حنبل[6]، وأبو داود[7]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ليس به بأس"[8]، وتبعه أحمد بن حنبل[9]، وَقَال النَّسَائي: "أرجو أن لا يكون به بأس"[10]، وقال مَرَّة: "ليس بالقوي"[11]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "حسن الحديث، يكتب حديثه"[12].

---

(1) المجموع شرح المهذب (145/6).
(2) سنن أبي داود (115/2)، برقم (1624).
(3) سنن الترمذي (54/3)، برقم (678).
(4) سنن ابن ماجه (572/1)، برقم (1795).
(5) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (266/3).
(6) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ (170/2).
(7) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (233/1).
(8) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (85/1).
(9) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:366).
(10) تهذيب الكمال (95/3).
(11) تهذيب التهذيب (298/1).
(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (518/1).

وقال الذهبي: "صَدوق"[1]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "صَالح الحَدِيث"، فقيل لَهُ: "فحجة هُوَ؟" قَالَ: "الْحجَّة شَيْء آخر"[2]، قال أحمد بن حنبل مَرَّة: "أما الْأَحَادِيث الْمَشْهُورَة الَّتِي يَرْوِيهَا فَهُوَ فِيهَا مقارب الحَدِيث صَالح، وَلكنه لَيْسَ ينشرح الصَّدْر لَهُ، لَيْسَ يعرف هَكَذَا عهد بِالطَّلَبِ"[3]، وقال أبو حاتم: "صالح"[4]. وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ قليلاً"[5]. وضعفه أحمد بن حنبل مَرَّة[6]، والعجلي[7].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. الحَجَّاج بن دِينَارٍ الواسطي:

وثَّقَه ابنُ المبارك[8]، وابن مَعِين[9]، والعجلي[10]، وزهير بن حرب، ويعقوب بن شَيْبَة[11]، وأبو داود، وابن عَمَّارٍ، وابن المديني، وعبدة بن سليمان[12]، والترمذي وزاد: "مقارب الحديث"[13]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ليس به بأس"[14]، وبه قال أحمد بن حنبل[15]، وابن حجر[16]، وقال أبو زُرْعَةَ: "صالح، صدوق، لا بأس به، مستقيم الحديث"[17].

---

(1) الكاشف، للذهبي (246/1).

(2) من كلام أبي زكريا يحيى بن مَعِين في الرجال، رواية ابن طَهْمَانَ (ص:111).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي (ص:193).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (170/2).

(5) تقريب التهذيب (ص:107).

(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي (ص:172).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (225/1).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (160/3).

(9) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (379/4).

(10) معرفة الثقات، للعجلي (285/1).

(11) تهذيب الكمال (436/5).

(12) تهذيب التهذيب (201/2).

(13) سنن الترمذي (379/5).

(14) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:88).

(15) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (553/1).

(16) تقريب التهذيب (ص:152).

(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (160/3).

وقال الذهبي: "صدوق"[1]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به"[2]. وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: ليس بالقوى[3].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. **الحَكَم بن عُتَيْبَةَ، أبو محمد الكِنْدِي الكوفي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت، إلا أنه ربما دلس"[4]، ووصفه النسائي[5] والدَّارَقُطْنِي بالتدليس، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[6].

خلاصة القول فيه: ثقة، له مراسيل[7]، وليس حديثه هذا منها.

4. **حُجَيَّة بن عَدِيٍّ الكِنْدِي:**

وثقه محمد بن إبراهيم البُوْشَنْجِيُّ[8]، والعجلي[9]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[10]، وقال أبو حاتم: "شيخ لا يحتج بحديثه، شبيه بالمجهول، شبيه بشريح بن النعمان الصائدي[11]، وهَبِيْرَة[12] بن يَرِيْم"[13]، وقال ابْنُ سعد: "كان معروفاً، وليس بذاك"[14]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[15].

خلاصة القول فيه: صدوق.

---

(1) الكاشف، للذهبي (312/1).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (160/3).
(3) ميزان الاعتدال، للذهبي (461/1).
(4) تقريب التهذيب (ص:175).
(5) ذكر المدلسين، للنسائي (ص:123).
(6) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:30).
(7) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:48)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:167).
(8) تهذيب التهذيب (216/2).
(9) معرفة الثقات، للعجلي (288/1).
(10) (192/4).
(11) قال ابْنُ حجر: "صدوق". تقريب التهذيب (ص:265).
(12) قال ابْنُ حجر: "لا بأس به وقد عيب بالتشيع". تقريب التهذيب (ص:570).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (314/3).
(14) الطبقات الكبير، لابن سعد (344/8).
(15) تقريب التهذيب (ص:154).

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون إسماعيل والحجاج وحُجَية صدوقين.

الحديث الثامن والخمسون

(106) قال الشِّيْرَازِيُّ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ}، قال ابْنُ عَبَّاسٍ: "نُسِخَتْ هَذْهِ الآيَةُ، وَبَقِيَتْ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَالعَجُوْزِ، وَالحَامِلِ، وَالمُرْضِعِ، إِذَا خَافَتَا أَفْطَرَتَا، وَأَطْعَمَتَا كَلَّ يَوْمٍ مِسْكِيْناً".

قال النَّوَوِيُّ: هَذَا الْمَنْقُولُ عَنْ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْهُ.[1]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا ابن الْمُثَنَّى[2]، حَدَّثَنَا ابن أَبِي عَدِيٍّ[3]، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ[4]، عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ: {وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ} [البقرة:184]، قَالَ: "كَانَتْ رُخْصَةً لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ، وَهُمَا يُطِيقَانِ الصِّيَامَ أَنْ يُفْطِرَا، وَيُطْعِمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَالْحُبْلَى وَالْمُرْضِعُ إِذَا خَافَتَا"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "يَعْنِي عَلَى أَوْلَادِهِمَا أَفْطَرَتَا وَأَطْعَمَتَا"[5].

تخريج الحديث: أخرجه ابن الجارود[6] من طريق روح بن عبادة، عن ابن أبي عروبة به بنحوه. وأخرجه البخاري[7]، والنسائي[8]، من طريق عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس بمعناه، وأخرجه أبو داود[9] من طريق أبان، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس مختصراً.

---

(1) المجموع شرح المهذب (267/6).

(2) هو محمد بن المُثَنَّى بن عبيد بن قيس بن دينار العَنَزِيُّ. تهذيب الكمال (359/26).

(3) هو محمد بن إِبْرَاهِيم بن أَبي عدي. تهذيب الكمال (321/24).

(4) هو عَزْرَةَ بن عبد الرحمن بن زرارة الخزاعي الكوفي. تهذيب الكمال (51/20).

(5) سنن أبي داود (296/2)، برقم (2318).

(6) المنتقى، لابن الجارود (ص:103)، برقم (381).

(7) صحيح البخاري (25/6)، برقم (4505).

(8) سنن النسائي (190/4)، برقم (2317).

(9) سنن أبي داود (296/2)، برقم (2317).

دراسة رجال الإسناد:

1. **سعيد بن أبي عَرُوبَة:** ثقة في هذا الحديث، وانتفت علة اختلاطه؛ فابن أبي عَدِيٍّ سمع من سعيد بعد الاختلاط؛ لكن تابعه روح بن عبادة والذي سمع قبل الاختلاط.
2. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسن الإسناد لتوسطه في عَزْرَة بن عبد الرحمن؛ إذ لم يُوثقه قبل ابن حجر[1] -فيما وقفتُ عليه- سوى ابن المديني[2]، وابن مَعِين الذي قال: "عَزْرَة الذي يروي عنه قتادة ثقة"[3]، وساق ابن حجر قول النسائي: "عزرة الذي روى عنه قتادة ليس بذاك القوي"، ثم تعقبه بقوله: "قتادة قد روى عن ثلاثة كل منهم اسمه عزرة، فقول النسائي لم يتعين في عزرة بن تميم"[4]. وبالتالي لا يتعين قول النسائي ومن قبله ابن مَعِين في الثلاثة الذين روى عن قتادة، ومن هنا لا يسلم لنا سوى توثيق ابن المديني لعَزْرَة بن عبد الرحمن.

الحديث التاسع والخمسون

(107) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ، قَالَ: "حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَا يُتْمَ بَعْدَ احْتِلَامٍ، وَلَا صُمَاتَ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[5].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن صَالِحٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بن مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن خَالِدِ بن سَعِيدِ بن أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بن عبد الرَّحْمَنِ بن يَزِيدَ بن رُقَيْشٍ، أَنَّهُ سَمِعَ شُيُوخًا مِنْ بَنِي عَمْرِو بن عَوْفٍ، وَمِنْ خَالِهِ عَبْد اللهِ بن أَبِي أَحْمَدَ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بن أَبِي طَالِبٍ: حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَا يُتْمَ بَعْدَ احْتِلَامٍ، وَلَا صُمَاتَ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ"[6].

---

(1) تقريب التهذيب (ص:390).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (21/7).
(3) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (158/4).
(4) تهذيب التهذيب (192/7).
(5) المجموع شرح المهذب (376/6).
(6) سنن أبي داود (115/3)، برقم (2873).

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني[1] من طريق أحمد بن صالح به بزيادة، وأخرجه عبد الرزاق[2]، والطبراني[3]، من طريق النَّزَّالِ بن سَبْرَةَ، عن علي به بزيادة، وأخرجه الطبراني[4]، من طريق علقمة بن قيس، عن علي به ولم يذكر الصُّمَاتَ.

دراسة رجال الإسناد:

1. يحيى بن محمد بن عَبْد اللهِ بن مهران المدني:

وثقه يحيى بن يوسف الزِّمِّيُّ[5]، والعجلي[6]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "يُغرب"[7]، وقال مَرَّة: "كَانَ مِمَّن يتفرد بأَشْيَاء لَا يُتَابع عَلَيْهَا على قلَّة رِوَايَته، كَأَنَّهُ كَانَ يهم كثيراً، فَمن هُنَا وَقع الْمَنَاكِير فِي رِوَايَته، يجب التنكب عَمَّا انْفَرد من الرِّوَايَات، وَإِن احْتج بِهِ مُحْتَج فِيمَا وَافق الثِّقَات لم أر بذلك بَأْساً"[8]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "ليس بحديثه بأس"[9]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[10]، وقال البُخَارِيُّ: "يتكلمون فيه"[11].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

---

(1) المعجم الأوسط، للطبراني (95/1)، برقم (290).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (416/6)، برقم (11450).

(3) المعجم الأوسط، للطبراني (222/7)، برقم (7331).

(4) المرجع السابق (337/6)، برقم (6564).

(5) مسند أبي عَوانة (471/2).

(6) معرفة الثقات، للعجلي (357/2).

(7) (260/9).

(8) المجروحين، لابن حِبَّانَ (130/3).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (75/9).

(10) تقريب التهذيب (ص:596).

(11) الضعفاء الكبير، للعقيلي (428/4).

2. عَبْد اللهِ بن خالد بن سعيد بن أبي مريم المدني:

وثقه أحمد بن صالح[1]، وقال ابْنُ القَطَّان: "مجهول الحال"[2]، وقال ابْنُ حجر: "مستور، تكلم فيه الأزدي"[3]، وقال الأَزدي: "لا يكتب حديثه"[4].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث، وقد تُوبع في هذا الحديث.

3. خالد بن سعيد بن أبي مريم المدني:

وثقه الذهبي[5]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[6]، وقال العقيلي: "لا يُتابع على حديثه"، وساق له خبراً استنكره[7]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[8]، وقال ابْنُ المديني: "لا نعرفه"[9]، وجهّله ابن القَطَّان[10].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث، وقد تُوبع في هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لأجل عبد الله بن خالد وأبيه، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات التي أخرجها عبد الرزاق والطبراني.

---

(1) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص:128).
(2) بيان الوهم والإيهام، لابن القَطَّان الفَاسِي (537/3).
(3) تقريب التهذيب (ص:301).
(4) تهذيب التهذيب (196/5).
(5) الكاشف، للذهبي (365/1).
(6) (260/6).
(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (6/2).
(8) تقريب التهذيب (ص:188).
(9) تهذيب التهذيب (95/3).
(10) بيان الوهم والإيهام، لابن القَطَّان الفَاسِي (537/3).

الحديث الستون

(108) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ جَرِيرِ بن عَبْدِ اللهِ[1]، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صِيَامُ الدَّهْرِ، أَيَّامُ الْبِيضِ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ". رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[2].

قال النسائي: أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بن الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْد اللهِ[3]، عَنْ زَيْدِ بن أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ جَرِيرِ بن عَبْد اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صِيَامُ الدَّهْرِ، وَأَيَّامُ الْبِيضِ صَبِيحَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه أبو يعلى المَوْصِلِيّ[5] من طريق مخلد به بلفظه، وأخرجه أبو نُعيم الأصبهاني[6] من طريق غَيْلَان بن جامع عن أبي إسحاق به بنحوه، وأخرجه الطبراني[7] من طريق إسماعيل بن جَرِير عن جرير بن عَبْد اللهِ به بنحوه.

---

(1) جَرِيرُ بن عَبْدِ اللهِ الْبَجَلِيُّ، أَبُو عَمْرٍو، وَقِيلَ: أَبُو عَبْد اللهِ، مِنْ خَيْرِ ذِي يُمْنٍ، سَيِّدُ بَجِيلَةَ، أَسْلَمَ فِي السَّنَةِ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (56هـ) أو (54هـ). انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (145/8)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (591/2).

(2) المجموع شرح المهذب (385/6).

(3) هو عُبَيْد اللهِ بن عَمْرو بن أَبِي الْوَلِيد الأسدي، أَبُو وهب الرَّقِّيّ. تهذيب الكمال (136/19).

(4) سنن النسائي (221/4)، برقم (2420).

(5) مسند أبي يعلى الموصلي (492/13)، برقم (7504).

(6) تاريخ أصبهان، لأبي نُعيم (453/1).

(7) المعجم الكبير، للطبراني (333/2)، برقم (2391).

دراسة رجال الإسناد:

1. **مَخْلَدُ بن الحسن بن أبي زُمَيْلٍ الْحَرَّانِيُّ:**

وثقه مسلمة بن القاسم[1]، والذهبي[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "مستقيم الحديث"[3]، وقال أبو حاتم: "صدوق"[4]، وقال النسائي: "لا بأس به"[5]، وتبعه ابن حجر[6].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **أبو إسحاق السبيعي:** ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع، ولم تنتفِ علة اختلاطه؛ لأن الراويان عنه (زيد وغيلان) لم يتميز سماعهما منه قبل الاختلاط أم بعده، والمتابعة التي أخرجها الطبراني عن إسماعيل بن جرير ضعيفة جداً.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يحتمل عنعنة أبي إسحاق، ولا يقول باختلاطه فحسن الإسناد، خاصةً وأن للحديث شواهد كثيرة، منها ما أخرجه أبو داود[7] عن مِلْحَانَ الْقَيْسِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا أَنْ نَصُومَ الْبِيضَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ، قَالَ: وَقَالَ "هُنَّ كَهَيْئَةِ الدَّهْرِ".

---

(1) تهذيب التهذيب (72/10).
(2) الكاشف، للذهبي (248/2).
(3) (186/9).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (349/8).
(5) تسمية مشايخ النسائي (ص:101).
(6) تقريب التهذيب (ص:523).
(7) سنن أبي داود (328/2)، برقم (2449).

الحديث الحادي والستون

(109) قال الشِّيْرازِيُّ: رَوَى ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا: أَنَّ الْأَقْرَعَ بن حَابِسٍ[1] سَأَلَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: آلْحَجُّ كُلَّ عَامٍ؟ قَالَ: "لَا، بَلْ حَجَّةٌ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ ابن عَبَّاسٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ وَغَيْرُهُمْ بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ.[2]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بن حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بن أَبِي شَيْبَةَ الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بن هَارُونَ، عَنْ سُفْيَانَ بن حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ[3]، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، أَنَّ الْأَقْرَعَ بن حَابِسٍ، سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، الْحَجُّ فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً؟ قَالَ: "بَلْ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَمَنْ زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[5] بزيادة، من طريق عبد الجليل بن حُمَيد، وابن ماجه[6] بلفظه، من طريق سفيان بن حسين، وأحمد بن حنبل[7] بزيادة، من طريق سليمان بن كثير، ثلاثتهم عن الزهري به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سفيان بن حسين بن حسن الواسطي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة في غير الزهري باتفاقهم"[8]، وهو ثقة في هذا الحديث؛ فقد تابعه عبد الجليل وسليمان بن كثير متابعة تامة.
2. **محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:** ثقة ثبت، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

---

(1) الْأَقْرَعُ بن حَابِسِ بن عِقَالِ بن محمد من بني تَمِيمٍ، وكان في وَفْدِ بَنِي تَمِيمٍ الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْلَمَ. انظر الطبقات الكبير، لابن سعد (37/9).

(2) المجموع شرح المهذب (7/7، 8).

(3) هو يزيد بن أمية، أَبُو سِنَانٍ الدُّؤَلِيُّ المدني. تهذيب الكمال (86/32).

(4) سنن أبي داود (139/2)، برقم (1721).

(5) سنن النسائي (111/5)، برقم (2620).

(6) سنن ابن ماجه (963/2)، برقم (2886).

(7) مسند أحمد (151/4)، برقم (2304).

(8) تقريب التهذيب (ص:244).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسنه لتوسطه في سفيان بن حسين، خاصة أن أحاديثه عن الزهري مضطربة.

الحديث الثاني والستون

(110) قال النَّوويُّ: عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابن عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فقال: "أُؤَاجِرُ نَفْسِي مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، فَأَنْسُكُ مَعَهُمْ الْمَنَاسِكَ، أَلِي أَجْرٌ؟"، فَقال ابْنُ عَبَّاسٍ: "نَعَمْ، {أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ}". رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابن جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابن عَبَّاسٍ، "أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ: أُؤَاجِرُ نَفْسِي مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، فَأَنْسُكُ مَعَهُمْ الْمَنَاسِكَ، أَلِي أَجْرٌ؟ فَقال ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ، {أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ} [البقرة: 202][2].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[3] من طريق الشافعي به بلفظه، وأخرجه عبد الرزاق[4]، ومن طريقه ابن خزيمة[5]، عن عبد الكريم الْجَزَرِيِّ، وابن أبي حاتم[6] من طريق مسلم الْبَطِينِ، كلاهما عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. مسلم بن خالد المخزومي مولاهم، المكي، المعروف بالزِّنْجِي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[7]، وقال مَرَّة: "ليس به بأس"[8]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به"[9].

---

(1) المجموع شرح المهذب (77/7).

(2) الأم، للشافعي (127/2).

(3) السنن الكبرى، للبيهقي (544/4)، برقم (8655).

(4) تفسير عبد الرزاق (328/1)، برقم (236).

(5) صحيح ابن خزيمة (351/4)، برقم (3053).

(6) تفسير ابن أبي حاتم (359/2)، برقم (1888).

(7) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (60/3).

(8) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:479).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (11/8).

وقال ابْنُ حجر: "صدوق كثير الأوهام"[1]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يخطئ أحياناً"[2]، وقال أحمد بن حنبل: "كَذَا وَكَذَا"، فَحرك يَده، وَلينه[3]، وقال النسائي: "ليس بالقَوِيّ فِي الحَدِيث"[4]، وقال مَرَّة: "ضعيف"[5]، وقال ابْنُ المديني: "كان عندنَا ضَعِيفاً، ليس بالقَوِيّ"[6]، قال البخاري: "منكر الحديث"[7].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ. وهو صدوق في هذا الحديث؛ فقد توبع.

2. سعيد بن سالم الْقَدَّاحُ، أبو عثمان المكي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[8]، وقال مَرَّة: "ليس به بأس، صدوق"[9]، وقال ابْنُ المديني: "كان ثِقَة وَلم يكن بِالْقَوِيّ"[10]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة، وَهو عندي صدوق، لا بأس به، مقبول الحديث"[11]، وقال أبو حاتم: "محله الصدق"[12]، وقال أبو زُرْعَةَ: "إلى الصدق ما هو"[13]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يهم، ورمي بالإرجاء"[14].

وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان يرى الإرجاء، وكان يهم في الْأَخْبَار، حَتَّى يجِيء بِهَا مَقْلُوبَة، حَتَّى خرج بِهَا عَن حد الِاحْتِجَاج به"[15].

---

(1) تقريب التهذيب (ص:529).

(2) الثقات، لابن حِبَّانَ (448/7).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (478/2)، ورواية المَرُّوْذِيِّ وغيره، تحقيق: وصي الله عباس (ص:46).

(4) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، للنسائي (ص:127).

(5) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:97).

(6) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:114).

(7) التاريخ الكبير، للبخاري (260/7).

(8) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (85/4).

(9) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (90/1)، ورواية الدوري (82/3).

(10) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:115).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (453/4).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (31/4).

(13) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(14) تقريب التهذيب (ص:236).

(15) المجروحين، لابن حِبَّانَ (320/1).

وقال العجلي: "كان يرى الإرجاء، ليس بِحجَّة"[1]، وقال العقيلي: "كان مِمَّنْ يَغْلُو فِي الْإِرْجَاءِ، وَفِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ"[2]، وضعفه الساجي[3].

خلاصة القول فيه: صدوق يهم، مرجئ. وهو صدوق في هذا الحديث؛ فقد توبع.

3. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ضعيف في هذا الإسناد؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.

4. **عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، المكي:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح ابن جُرَيجٍ بالسماع؛ لكنه يرتقي للحسن لغيره بالمتابعة آنفة الذكر.

الحديث الثالث والستون

(111) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ مُعَاوِيَةَ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُقْرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[4].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بن الْحَسَنِ بن فُورَكٍ، أنبأ عَبْد اللهِ بن جَعْفَرٍ، ثنا يُونُسُ بن حَبِيبٍ، ثنا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حدَّثَنَا هِشَامٌ[5]، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي شَيْخٍ الْهُنَائِيِّ، وَاسْمُهُ حيَوَانُ بن خَالِدٍ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَالَ لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ صَفَفِ[6] النُّمُورِ، قَالُوا: اللهمَّ نَعَمْ، قَالَ: "وَأَنَا أَشْهَدُ"، قَالَ: "أَتَعْلَمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ إِلَّا مُقَطَّعًا[7]؟"، قَالُوا: اللهمَّ نَعَمْ،

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (399/1).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (108/2).

(3) تهذيب التهذيب (35/4).

(4) المجموع شرح المهذب (157/7).

(5) هو هشام بن أَبي عَبْد اللهِ الدَّسْتَوَائِيُ. تهذيب الكمال (215/30).

(6) الصُّفَفُ: جَمْعُ صُفَّة، وَهِيَ للسَّرج بمَنْزلة المَيْثَرَة مِنَ الرَّحْل. النهاية، لابن الأثير (37/3).

(7) أَرَادَ الشَّيْءَ الْيَسِيرَ مِنْهُ، كالْحَلقة والشنَّف وَنَحْوِ ذَلِكَ، وكَره الْكَثِيرَ الَّذِي هُوَ عَادَةُ أَهْلِ السَّرَف والخُيَلاء والكِبْر. واليسيرُ هُوَ مَا لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ. النهاية، لابن الأثير(82/4).

قَالَ: "أَتَعْلَمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُقْرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؟"، قَالُوا: اللهمَّ لَا، قَالَ: "وَاللهِ إِنَّهَا لَمَعَهُنَّ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[2] مختصراً، من طريق حماد بن سلمة، وأبو داود الطيالسي[3] بلفظه، من طريق هشام، وأخرجه أحمد بن حنبل[4] بمعناه، من طريق همام بن يحيى، وابن أبي عروبة، أربعتهم عن قتادة به. وأخرجه الطبراني[5] من طريق بَيْهَس بن فَهْدَانَ، عن أَبِي شَيْخٍ الْهُنَائِيِّ به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن الحَسَن بن فُورَك، أبو بَكْر الأصبهانيُّ:**

قال الذهبي: "كان رجلًا صالحاً، أَشْعَرِيّاً، رَأْساً فِي فَنِّ الكَلاَم"، وقال: "ابن فورك خير من ابن حزم وأجل وأحسن نحلة".[6]

خلاصة القول فيه: صدوق أشعري.

2. **عَبْد اللهِ بن جعْفَر بن أَحْمَد بن فارس، أَبُو محمد الأصبهانيّ:**

وثَّقَه ابنُ مَرْدُوَيْه[7]، وَعَبْد اللهِ بن أَحْمَدَ السُّوْذَرْجَانِيّ[8]، والذهبي[9].

خلاصة القول فيه: ثقة.

---

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (28/5)، برقم (8869).

(2) سنن أبي داود (157/2)، برقم (1794).

(3) مسند أبي داود الطيالسي (311/2)، برقم (1055).

(4) مسند أحمد (45/28)، برقم (16833)، و(114/28)، برقم (16909).

(5) المعجم الكبير، للطبراني (354/19)، برقم (829).

(6) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (109/9- 111)، سير أعلام النبلاء (214/17، 216).

(7) هو أحمد بْن موسى بْن مَرْدُوَيْه، أبو بَكْر الأصبهاني الحافظ العلاّمة، (ت:410هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (148/9).

(8) هو عَبْد اللَّهِ بْن أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ السُّوذَرْجَانيّ الأصبهاني، (ت:425هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (409/9).

(9) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (834/7)، وسير أعلام النبلاء (554/15).

3. يونس بن حبيب، أبو بشر العجلي مولاهم، الأصبهانيّ:

قال ابْنُ أبي حاتم: "كتبتُ عنه بأصبهان، وهو ثقة"[1]، وقال الذهبي: "المحدث، الحجة، وقال بعضهم: كان يونس محتشماً، عظيم القدر بأصبهان، موصوفاً بالدين، والصيانة، والصلاح"[2].

خلاصة القول فيه: ثقة.

4. سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي: قال ابْنُ حجر: "ثقة حافظ غلط في أحاديث"[3]، وعَدَّه في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[4]، وليس هذا الحديث مما غلط فيه.

5. قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ: ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون محمد بن الحسن صدوقاً، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره، بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الرابع والستون

(112) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أَنَّهُ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ ذَاتَ عِرْقٍ[5]". رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا، وَعَطَاءٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا الشَّرْحِ؛ أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ الِاحْتِجَاجُ بِمُرْسَلِ كِبَارِ التَّابِعِينَ، إذَا اعْتَضَدَ بِأَحَدِ أَرْبَعَةِ أُمُورٍ، مِنْهَا: أَنْ يَقُولَ بِهِ بعض الصحابة أو أكثر العلماء، وهذا قد اتَّفَقَ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ الصَّحَابَةُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ[6].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (237/9).

(2) سير أعلام النبلاء (596/12، 597).

(3) تقريب التهذيب (ص:250).

(4) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:33).

(5) ذات عرق: مهل –ميقات– أهل العراق، وهو الحدّ بين نجد وتِهَامَة. معجم البلدان، لياقوت الحموي (107/4).

(6) المجموع شرح المهذب (195/7).

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بن سَالِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابن جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ[1]، وَلِأَهْلِ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ[2]، وَلِأَهْلِ الْمَشْرِقِ ذَاتَ عِرْقٍ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَمَنْ سَلَكَ نَجْدًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ وَغَيْرِهِمْ قَرْنَ الْمَنَازِلِ[3]، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ[4]"[5].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[6] من طريق الشافعي به بنحوه. وأخرجه ابن أبي شيبة[7] من طريق أبي معاوية الضرير، عن ابن جُرَيْجٍ به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سعيد بن سالم الْقَدَّاحُ:** صدوق في هذا الحديث؛ فقد توبع.
2. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ثقة في هذا الإسناد؛ فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع.
3. **عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، المكي:** ثقة، وحديثه هذا من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: كما قال النووي إسناده حسن مرسل، وللحديث شواهد صحيحة،

---

(1) ذو الْحُلَيْفَةِ: قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة، ومنها ميقات أهل المدينة. معجم البلدان، لياقوت الحموي (295/2).

(2) الجُحْفَة: تقع شرق رابغ إلى الجنوب بمسافة (26) كيلاً، وهي ميقات من جاء عن طريق البحر من مصر والشام، وقد اندثرت الجُحْفة قبل ما يقرب من سبعة قرون. معالم مكة التأريخية والأثرية، لعاتق البلادي (ص:161).

(3) قَرْنٌ: قَرْنُ الْمَنَازِلِ، وَهُوَ مَا يُعْرَفُ الْيَوْمَ بِاسْمِ السَّيْلِ الْكَبِيرِ، وَمَا زَالَ الْوَادِي يُسَمَّى قَرْنًا، وَالْبَلْدَةُ تُسَمَّى السَّيْلَ، وَهُوَ عَلَى طَرِيقِ الطَّائِفِ مِنْ مَكَّةَ الْمَارِّ بِنَخْلَةَ الْيَمَانِيَّةِ، يَبْعُدُ عَنْ مَكَّةَ 80 كَيْلًا، وَعَنْ الطَّائِفِ (53) كَيْلًا. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، لعاتق البلادي (ص:254).

(4) يَلَمْلَمُ وَقَدْ يُقَالُ: أَلَمْلَمُ: وَادٍ فَحْلٌ يَمُرُّ جَنُوبَ مَكَّةَ عَلَى (100) كَيْلٍ، فِيهِ مِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ مَنْ أَتَى عَلَى الطَّرِيقِ التِّهَامِيِّ، وَيُعْرَفُ الْمِيقَاتُ إِلَى سَنَةِ (1399هـ) بِالسَّعْدِيَّةِ، ثُمَّ زُفِّتَ طَرِيقُ السَّيَّارَاتِ فَأَخَذَ السَّاحِلَ، فَهُجِرَ هَذَا الْمِيقَاتُ الْيَوْمَ لِبُعْدِهِ، عَنْ الطَّرِيقِ الْحَدِيثَةِ. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، لعاتق البلادي (ص:339).

(5) الأم، للشافعي (150/2).

(6) السنن الكبرى، للبيهقي (41/5)، برقم (8914).

(7) مصنف ابن أبي شيبة (266/3)، برقم (14070).

منها ما أخرجه أحمد بن حنبل[1] عن ابن عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ "وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ، قَرْنًا، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ".

الحديث الخامس والستون

(113) قال النَّوَوِيُّ: أما حَدِيثُ ابن عُمَرَ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقُفَّازَيْنِ وَالنِّقَابِ، وَمَا مَسَّهُ الْوَرْسُ[2]، وَالزَّعْفَرَانُ مِنْ الثِّيَابِ، وَلْيَلْبَسْنَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَبْنَ مِنْ أَلْوَانِ الثِّيَابِ، مِنْ مُعَصْفَرٍ[3]، أَوْ خَزٍّ[4]، أَوْ حَرِيرٍ، أَوْ حُلِيٍّ، أَوْ سَرَاوِيلَ، أَوْ قَمِيصٍ، أَوْ خُفٍّ". فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حسن، وهو من رواية محمد بن إسحاق صَاحِبِ الْمَغَازِي؛ إلَّا أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابن عُمَرَ، وَأَكْثَرُ مَا أُنْكِرَ عَلَى ابن إسحاق التَّدْلِيسُ، وَإِذَا قَالَ الْمُدَلِّسُ: حَدَّثَنِي، أُحْتُجَّ بِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ[5].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ[6]، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابن إِسْحَاقَ، قَالَ: فَإِنَّ نَافِعًا مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بن عُمَرَ، حَدَّثَنِي، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقُفَّازَيْنِ وَالنِّقَابِ، وَمَا مَسَّ الْوَرْسُ وَالزَّعْفَرَانُ مِنَ الثِّيَابِ، ولْتَلْبَسْ بَعْدَ ذَلِكَ ما أَحَبَّتْ مِنْ أَلْوَانِ الثِّيَابِ مُعَصْفَرًا أَوْ خَزًّا أَوْ حُلِيًّا أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ قَمِيصًا أَوْ خُفًّا"[7]. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابن إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ عَبْدَةُ بن سُلَيْمَانَ، وَمُحَمَّدُ بن سلَمَةَ، إِلَى قَوْلِهِ وَمَا مَسَّ الْوَرْسُ وَالزَّعْفَرَانُ مِنَ الثِّيَابِ وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ.

---

(1) مسند أحمد (351/9)، برقم (5492).

(2) الوَرْس: صِبْغٌ أصفر يُؤتى به من اليمن، وهو حار يابس في الدرجة الثانية، وإذا لطخ على الجسد أذهب الكلَفَ، والبَهَقَ الأبيض، والحَكَّة. شمس العلوم، لنشوان الحِمْيَرِيِّ (7123/11).

(3) العُصْفُرُ: نَبَات صَيْفِي من الفصيلة المركبة، أنبوبية الزهر، يسْتَعْمل زهره تَابِلاً، ويستخرج مِنْهُ صبغ أَحْمَر، يصْبغ بِهِ الْحَرِير وَنَحْوه، فإذا صبغ قيل عنه مُعَصْفَراً. انظر: المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية (605/2).

(4) الخَزُّ: ثِيَابٌ تُنْسَج مِنْ صُوف وإبْرَيْسَم، والإبريسم الحرير. انظر: النهاية، لابن الأثير (28/2).

(5) المجموع شرح المهذب (251/7).

(6) هو يعقوب بن إِبْرَاهِيمَ بن سعد بن إِبْرَاهِيم بن عبد الرَّحْمَنِ بن عوف القرشي. تهذيب الكمال (308/32).

(7) سنن أبي داود (166/2)، برقم (1827).

تخريج الحديث: أخرجه الحاكم[1]، والبيهقي[2]، من طريق أحمد بن حنبل به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن إسحاق: صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن.

الحديث السادس والستون

(114) قال النَّوويُّ: حَدِيث عَبْد اللهِ بن عَيَّاشٍ بن أَبِي رَبِيعَةَ قَالَ: "صَحِبْتُ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ، فَمَا رَأَيْتُهُ مُضْطَرِبًا فُسْطَاطًا[3] حَتَّى رَجَعَ". رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[4].

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عبد الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ يَحْيَى بن سَعِيدٍ[5]، عَنْ عَبْد اللهِ بن عَيَّاشٍ بن أَبِي رَبِيعَةَ قَالَ: "صَحِبْتُ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ فِي الْحَجِّ، فَمَا رَأَيْتُهُ مُضْطَرِبًا فُسْطَاطًا حَتَّى رَجَعَ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[7] من طريق الشافعي به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد الوهاب بن عبد المجيد الثَّقَفِيُّ:** ثقة.

---

(1) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (661/1)، برقم (1788).

(2) السنن الكبرى، للبيهقي (74/5)، برقم (9045).

(3) الْفُسْطَاطُ: بَيْتُ الشَّعَرِ. النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ، لبَطَّالِ الرَّكْبِيِّ (253/2)، وقد ساق النووي هذا الحديث دليلاً للقائلين بعدم جواز الاستظلال للمحرم.

(4) المجموع شرح المهذب (267/7).

(5) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري. تهذيب التهذيب (221/11).

(6) مسند الشافعي (ص:365).

(7) السنن الكبرى، للبيهقي (112/5)، (9191).

2. عَبْد اللهِ بن عَيَّاش بن أبي ربيعَة المَخْزُومِي:

قال الذهبي: "لَهُ رُؤْيَةٌ وَشَرَفٌ"[1]، ووثقه العجلي[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3].

خلاصة القول فيه: ثقة.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في عَبْد اللهِ بن عياش فحسن الإسناد.

الحديث السابع والستون

(115) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث الْمُهَاجِرِ الْمَكِّيِّ قَالَ: "سئل جَابِرُ بن عَبْد اللهِ عَنْ الرَّجُلِ الَّذِي يَرَى الْبَيْتَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، فَقَالَ: مَا كُنْت أَرَى أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا إلَّا الْيَهُودَ، قَدْ حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ الْمُهَاجِرِ الْمَكِّيِّ أَيْضًا قَالَ: "سُئِلَ جَابِرُ بن عَبْد اللهِ أَيَرْفَعُ الرَّجُلُ يدَيْهِ إذَا رَأَى الْبَيْتَ؟ فَقَالَ: حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفكُنَّا نَفْعَلُهُ؟!". هَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ[4].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن مَعِين، أَنَّ مُحَمَّدَ بن جَعْفَرٍ، حَدَّثَهُمْ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَزْعَةَ، يُحَدِّثُ، عَنِ الْمُهَاجِرِ الْمَكِّيِّ، قَالَ: سُئِلَ جَابِرُ بن عَبْد اللهِ، عَنْ الرَّجُلِ يَرَى الْبَيْتَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، فَقَالَ: "مَا كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا الْيَهُودَ وَقَدْ حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ"[5].

قال الترمذي: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بن عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي قَزَعَةَ البَاهِلِيِّ، عَنْ المُهَاجِرِ المَكِّيِّ، قَالَ: سُئِلَ جَابِرُ بن عَبْد اللهِ: أَيَرْفَعُ الرَّجُلُ يدَيْهِ إِذَا رَأَى البَيْتَ؟ فَقَالَ: "حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفَكُنَّا نَفْعَلُهُ؟!"[6].

---

(1) تاريخ الإسلام، للذهبي (852/2).

(2) معرفة الثقات، للعجلي (50/2).

(3) (218/3).

(4) المجموع شرح المهذب (9/8).

(5) سنن أبي داود (175/2)، برقم (1870).

(6) سنن الترمذي (201/3)، برقم (855).

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[1]، وأبو داود الطيالسي[2]، وابن خزيمة[3]، من طريق شعبة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

مهاجر بن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4]، وقال ابنُ حجر: "مقبول"[5]، وقال أبو حاتم: "ليس بالمشهور"[6]، وقال الخطابي: "قد اختلف الناس في هذا، فكان ممن يرفع يديه إذا رأى البيت: سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن رَاهُوْيَه، وضعف هؤلاء حديث جابر؛ لأن مهاجراً راويه عندهم مجهول"[7]، وقال ابنُ القَطَّان: "لا يُعرف حَاله"[8].

خلاصة القول فيه: مقبول إذ تُوبع، وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً في هذا الحديث.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، ضعفه الألباني[9]، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في مهاجر فحسن الإسناد.

---

(1) سنن النسائي (212/5)، برقم (2895).
(2) مسند أبي داود الطيالسي (323/3)، برقم (1879).
(3) صحيح ابن خزيمة (209/4)، برقم (2704).
(4) (428/5).
(5) تقريب التهذيب (ص:548).
(6) علل الحديث، لابن أبي حاتم (507/1).
(7) معالم السنن، للخطابي (191/2).
(8) بيان الوهم والإيهام، لابن القَطَّان الفَاسِي (286/4).
(9) انظر: ضعيف سنن أبي داود، للألباني (167/2).

الحديث الثامن والستون

(116) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ مِنْ بَنِي عبد الدَّارِ، أَنَّهُنَّ سَمِعْنَ من رسول الله صلى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ فِي الْمَسْعَى، وَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْعَوْا، فَإِنَّ السَّعْيَ قَدْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ". رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن مُحَمَّدِ بن صَاعِدٍ إِمْلَاءً، نا الْحَسَنُ بن عِيسَى النَّيْسَابُورِيُّ، أنا عَبْد اللهِ بن الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنِي مَعْرُوفُ بن مُشْكَانَ، أَخْبَرَنِي مَنْصُورُ بن عبد الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ[2]، قَالَتْ: أَخْبَرَتْنِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي عبد الدَّارِ اللَّائِي أَدْرَكْنَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قُلْنَ: دَخَلْنَا دَارَ ابن أَبِي حُسَيْنٍ فَاطَّلَعْنَا مِنْ بَابٍ مُقَطَّعٍ، فَرَأَيْنَا رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشْتَدُّ فِي الْمَسْعَى حَتَّى إِذَا بَلَغَ زُقَاقَ بَنِي فُلَانٍ – مَوْضِعًا قَدْ سَمَّاهُ مِنَ الْمَسْعَى – اسْتَقْبَلَ النَّاسَ، وَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْعَوْا، فَإِنَّ السَّعْيَ قَدْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[4] بلفظه، من طريق الدَّارَقُطْنِي به، وأخرجه الشافعي[5] بنحوه، من طريق عطاء بن أبي رباح، عن صفية، عن حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي تَجْرَاةَ ترفعه، وأخرجه أحمد بن حنبل[6] وابن خزيمة[7] مختصراً، من طريق موسى بن عبيدة، عن صفية، عن امرأة ترفعه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **يحيى بن محمد بن صاعد:**

قال إِبْرَاهِيم الحربي: "بنو صاعد ثلاثة، أوثقهم يَحْيَى"، وقال الخطيب البغدادي: "أحد حفاظ الحديث"[8]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "ثقةٌ، ثَبَتٌ، حافظٌ"[9].

خلاصة القول فيه: ثقة ثبت.

---

(1) المجموع شرح المهذب (77/8، 78).

(2) هي صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدرية. لها رؤية. تقريب التهذيب (ص:749).

(3) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (290/3)، برقم (2582).

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (158/5)، برقم (9365).

(5) الأم، للشافعي (231/2).

(6) مسند أحمد (455/45)، برقم (27463).

(7) صحيح ابن خزيمة (233/4)، برقم (2765).

(8) تاريخ بغداد، للخطيب (341/16).

(9) سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:326).

2. معروف بن مُشْكَانَ، باني الكعبة، أبو الوليد:

وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[1]، وقال الذهبي: "هُوَ ثَبْتٌ فِي الْقِرَاءَةِ، أَمَّا فِي الْحَدِيثِ فقلَّ ما رَوَى"[2].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون معروف صدوقاً.

الحديث التاسع والستون

(117) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: "سَمِعْتُ خُطْبَةَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنًى يَوْمَ النَّحْرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ يَعْنِي ابن الْفَضْلِ الْحَرَّانِيَّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا ابن جَابِرٍ[4]، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بن عَامِرٍ الْكَلَاعِيُّ، سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ، يَقُولُ: "سَمِعْتُ خُطْبَةَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنًى يَوْمَ النَّحْرِ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[6] من طريق معاوية بن صالح، عن سليم بن عامر به بزيادة.

دراسة رجال الإسناد:

1. مُؤَمَّل بن الفضل الجَزَرِيُّ الْحَرَّانِيُّ، أبو سعيد:

وثقه أبو حاتم[7]، والذهبي[8]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[9].

---

(1) تقريب التهذيب (ص:540).
(2) تاريخ الإسلام، للذهبي (519/4).
(3) المجموع شرح المهذب (90/8).
(4) هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي. تهذيب الكمال (5/18).
(5) سنن أبي داود (198/2)، برقم (1955).
(6) سنن الترمذي (516/2)، برقم (616).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (375/8).
(8) الكاشف، للذهبي (310/2).
(9) (188/9).

وقال أحمد بن حنبل: "زعموا أنه لا بأس به"[1]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[2].

خلاصة القول فيه: ثقة.

2. **الْوَلِيْدُ بن مُسْلِمٍ، أبو العباس الدمشقي:** ثقة في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في الوليد بن مسلم فحسن الإسناد.

الحديث السبعون

(118) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ رَافِعِ بن عَمْرٍو الْمُزَنِيِّ[3] رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمِنًى حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغْلَةٍ شَهْبَاءَ[4]، وَعَلِيٌّ رَضِيَ الله عَنْهُ، يُعَبِّرُ عَنْهُ وَالنَّاسُ بَيْنَ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ[5].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عبد الْوَهَّابِ بن عبد الرَّحِيمِ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ هِلَالِ بن عَامِرٍ الْمُزْنِيِّ، حَدَّثَنِي رَافِعُ بن عَمْرٍو الْمُزْنِيُّ، قَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمِنًى حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغْلَةٍ شَهْبَاءَ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ الله عَنْهُ، يُعَبِّرُ عَنْهُ وَالنَّاسُ بَيْنَ قَاعِدٍ وَقَائِمٍ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[7] من طريق مروان، وابن أبي شيبة[8] من طريق يعلى بن عبيد، عن هلال به بزيادة.

---

(1) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (261/2).

(2) تقريب التهذيب (ص:555).

(3) هو رَافِعُ بن عَمْرِو بن عُوَيْمِ بن زَيْدِ بن رَوَاحَةَ بن زَيْدِ بن عَدِيٍّ الْمُزَنِيُّ، يُعَدُّ فِي الْبَصْرِيِّينَ. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1052/2).

(4) الشَّهَبُ والشُّهبةُ: لون بياضٍ يصدعُه سوادٌ في خلاله. العين، للخليل (403/3).

(5) المجموع شرح المهذب (90/8).

(6) سنن أبي داود (198/2)، برقم (1956).

(7) السنن الكبرى، للنسائي (190/4)، برقم (4079).

(8) مسند ابن أبي شيبة (89/2)، برقم (588).

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد الوهاب بن عبد الرحيم الأشجعي الدمشقي:**

وثقه الذهبي[1]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[2]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[3].

وقال مسلمة بن القاسم: "مجهول"[4].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **مروان بن معاوية بن الحارث الفَزَارِيُّ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة حافظ"[5]، وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وقال: "كان مشهوراً بالتدليس، وكان يدلس الشيوخ أيضاً وصفه الدَّارَقُطْنِي بذلك"[6].

خلاصة القول فيه: ثقة إذا صَرَّحَ بالسَّمَاع، وإلا فضعيف، وقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في هذا الحديث في رواية النسائي.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون عبد الوهاب صدوقاً، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

---

(1) الكاشف، للذهبي (674/1).

(2) (411/8).

(3) تقريب التهذيب (ص:368).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (375/8).

(5) تقريب التهذيب (ص:526).

(6) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:45).

الحديث الحادي والسبعون

(119) قال النَّوويُّ: عَنْ سُرَّاءَ بِنْتِ نَبْهَانَ[1] الصَّحَابِيَّةِ رَضِيَ الله عَنْهَا وَهِيَ -بِضَمِّ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ- وَبِالْإِمَالَةِ قَالَتْ: "خَطَبَنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الرُّءُوسِ[2]، فَقَالَ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: أَلَيْسَ أَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَلَمْ يُضَعِّفْهُ[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ[4]، حَدَّثَنَا رَبِيعَةُ بن عبد الرَّحْمَنِ بن حُصَيْنٍ، حَدَّثَتْنِي جَدَّتِي سُرَّاءُ بِنْتُ نَبْهَانَ، وَكَانَتْ رَبَّةُ بَيْتٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَالَتْ: خَطَبَنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الرُّءُوسِ، فَقَالَ: "أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟"، قُلْنَا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "أَلَيْسَ أَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟"[5].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري في تاريخه[6] مختصراً، وابن خزيمة[7] بزيادة، من طريق أبي عاصم به.

دراسة رجال الإسناد:

ربيعة بن عبد الرحمن الغَنَوي: ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[8]، وقال ابنُ حجر: "مقبول"[9].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا توبع وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً في هذا الحديث.

---

(1) سُرَّاءَ بِنْتِ نَبْهَانَ الْغَنَوِيَّةُ، أسلمت وروت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحاديث. الطبقات الكبير، لابن سعد (293/10، 294).

(2) أهل مكة يسمون يوم القرّ وَهُوَ حَادِيَ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ: يوم الرءوس، لأنهم يأكلون فيه رءوس الأضاحي. انظر: أساس البلاغة، للزمخشري (325/1)، النهاية، لابن الأثير (37/4).

(3) المجموع شرح المهذب (91/8).

(4) هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل، البصري. تقريب التهذيب (ص:280).

(5) سنن أبي داود (197/2)، برقم (1953).

(6) التاريخ الكبير، للبخاري (287/3).

(7) صحيح ابن خزيمة (318/4)، برقم (2973).

(8) (231/4).

(9) تقريب التهذيب (ص:207).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في ربيعة لكونه من التابعين، فحسن الإسناد.

الحديث الثاني والسبعون

(120) قال النَّوَوِيُّ: أما حَدِيثُ ابن عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ". فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ الْبَغْدَادِيُّ، ثِقَةٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بن يُوسُفَ، عَنِ ابن جُرَيْجٍ، عَنْ عبد الْحَمِيدِ بن جُبَيْرِ بن شَيْبَةَ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، قَالَتْ: أَخْبَرَتْنِي أُمُّ عُثْمَانَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّ ابن عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْحَلْقُ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه الدارمي[3] من طريق هشام بن يوسف به بلفظه، وأخرجه أبو داود[4] من طريق محمد بن بكر، عن ابن جُرَيْجٍ، قَالَ: بَلَغَنِي، عَنْ صفية به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **أبو يعقوب إسحاق بن أبي إسرائيل:**

نقل الدارمي توثيق يحيى بن مَعِين له ثم قال: "لم يكن إِسْحَاق بن أبي إِسْرَائِيل أظهر الْوَقْف حِين سَأَلت يحيى عَنهُ، وَهَذِه الْأَشْيَاء الَّتِي ظَهرت عَلَيْهِ بعد، وَيَوْم كتبنَا عَنهُ كَانَ مَسْتُوراً"[5]، ووثقه أبو داود كما تقدم في سند الحديث، والدَّارَقُطْنِي[6]، والذهبي[7]، وقال صالح

(1) المجموع شرح المهذب (197/8).
(2) سنن أبي داود (203/2)، برقم (1985).
(3) سنن الدارمي (1212/2)، برقم (1946).
(4) سنن أبي داود (203/2)، برقم (1984).
(5) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:102).
(6) تاريخ بغداد، للخطيب (376/7).
(7) الكاشف، للذهبي (234/1).

جزرة: "صدوق في الحديث، إلا أنه كان يقول: القرآن كلام الله ويقف"، وبنحوه قال الساجي[1]، وابن حجر[2]، وقال أحمد بن حنبل: "واقفي مشؤوم، إلا أنه صاحب حديث كيس"[3].

وسئل أبو زُرْعَةَ عنه فقال: "كان عندي أنه لا يكذب"، فقيل له: "إن أبا حاتم قال: ما مات حتى حدث بالكذب"، فقال: "حدث بحديث منكر، وترك الحديث عنه"، وقال أبو حاتم: "كتبت عنه فوقف في القرآن فوقفنا عن حديثه وقد تركه الناس"[4].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية الدارمي.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة التي أخرجها الدارمي.

الحديث الثالث والسبعون

(121) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ سَعْدٍ، وَيُقَالُ: بِنْتُ سَعِيدٍ، مَوْلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: "يَا نَبِيَّ الله أَفْتِنَا فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالَ: الْمَنْشَرُ وَالْمَحْشَرُ، ائْتُوهُ فَصَلُّوا فِيهِ، فَإِنَّ صَلَاةً فِيهِ كَأَلْفِ صَلَاةٍ، قَالَتْ: أَرَأَيْت مَنْ لَمْ يُطِقْ أَنْ يَتَحَمَّلَ إِلَيْهِ لَوْ يَأْتِيه، قَالَ: فَلْيُهْدِ إِلَيْهِ زَيْتًا يُسْرَجُ فِيهِ، فَإِنَّهُ مَنْ أَهْدَى لَهُ كَانَ كَمَنْ صَلَّى فِيهِ". رَوَاهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَرَوَاهُ بِهِ أَيْضًا ابن مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد مُخْتَصَرًا، قَالَتْ: "قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله أَفْتِنَا فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فقال: ائْتُوهُ فَصَلُّوا فِيْهِ –وَكَانَتْ البِلَادُ إِذ ذَاكَ حَرْبًا– فَإِنْ لَمْ تَأْتُوهُ وَتُصَلُّوا فِيهِ؛ فَابْعَثُوا بِزَيْتٍ يُسْرَجُ فِي قَنَادِيلِهِ". هَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ، ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[5].

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب (376/7).

(2) تقريب التهذيب (ص:100).

(3) تاريخ بغداد، للخطيب (376/7).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (210/2).

(5) المجموع شرح المهذب (278/8).

قال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بن عَبْد اللهِ الرَّقِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بن يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْرُ بن يَزِيدَ، عَنْ زِيَادِ بن أَبِي سَوْدَةَ، عَنْ أَخِيهِ عُثْمَانَ بن أَبِي سَوْدَةَ، عَنْ مَيْمُونَةَ، مَوْلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله أَفْتِنَا فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ قَالَ: "أَرْضُ الْمَحْشَرِ وَالْمَنْشَرِ ائْتُوهُ فَصَلُّوا فِيهِ، فَإِنَّ صَلَاةً فِيهِ كَأَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ" قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَتَحَمَّلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: "فَتُهْدِي لَهُ زَيْتًا يُسْرَجُ فِيهِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ كَمَنْ أَتَاهُ"[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ[2]، حَدَّثَنَا مِسْكِينٌ، عَنْ سَعِيدِ بن عبد الْعَزِيزِ، عَنْ زِيَادِ بن أَبِي سَوْدَةَ، عَنْ مَيْمُونَةَ، مَوْلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، أَفْتِنَا فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ: "ائْتُوهُ فَصَلُّوا فِيهِ" وَكَانَتِ الْبِلَادُ إِذْ ذَاكَ حَرْبًا، "فَإِنْ لَمْ تَأْتُوهُ وَتُصَلُّوا فِيهِ، فَابْعَثُوا بِزَيْتٍ يُسْرَجُ فِي قَنَادِيلِهِ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[4] من طريق ثور، عن زياد عن أخيه، عن ميمونة به بنحوه. وأخرجه الطبراني من طريق الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبد العزيز مختصراً[5]، ومن طريق عَبْد اللهِ بن صالح، عن معاوية بن صالح بنحوه[6]، كلاهما عن زياد، عن ميمونة به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **إسماعيل بن عَبْد اللهِ بن خالد بن يزيد العَبْدَرِيُّ، الرَّقِّيُّ السُّكَّرِيُّ:**

وثقه الدَّارَقُطْنِي[7]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[8]، وقال أبو حاتم: "صدوق"[9]، وتبعه الذهبي وزاد: "يتجهم"[10]، ومثله ابن حجر[11].

---

(1) سنن ابن ماجه (451/1)، برقم (1407).
(2) هو عَبْد اللهِ بن محمد بن عَلِيّ، أَبُو جَعْفَر النُّفَيْلِيُّ الحراني. تهذيب الكمال (88/16).
(3) سنن أبي داود (125/1)، برقم (457).
(4) مسند أحمد (597/45)، برقم (27626).
(5) مسند الشاميين، للطبراني (197/1)، برقم (344).
(6) المعجم الكبير، للطبراني (32/25)، برقم (54).
(7) تاريخ دمشق، لابن عساكر (418/8).
(8) (101/8).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (181/2).
(10) ميزان الاعتدال، للذهبي (236/1).
(11) تقريب التهذيب (ص:108).

وقال علي بن الحسن بن علان: "كَانَ يرمى بالجهم"[1].

خلاصة القول فيه: صدوق يتجهم. ولا تضر بدعته في هذا الحديث.

2. **ثور بن يزيد، أبو خالد الحمصي:** ثقة، ولا يضر قوله بالقدر في هذا الحديث.

3. **مسكين بن بُكَيْرٍ الحَرَّانِيُّ، أبو عبد الرحمن الحَذَّاءُ:**

قال ابْنُ عَمَّارٍ المَوْصِلِيّ: "يَقُولُونَ: إنه ثِقَة، وَلم أسمع مِنْهُ"[2]، ووثقه الذهبي[3]، وقال مَرَّةً: "صدوق"[4]، وزاد مرة: "يُغْرِب"[5]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يُخطئ"[6]، وقال ابْنُ مَعِين: "ليس به بأس"[7]، وبنحوه قال أحمد بن حنبل وزاد: "رَأَيْت في حديثه خطأ"[8]، وقال أبو حاتم: "لا بأس به، كان صحيح الحديث يحفظ الحديث"[9]، وقال أبو أحمد الحاكم: "كثير الوهم والخطأ"[10]، ونقل عنه الذهبي: "له مناكير كثيرة"[11]، وضَعَّفَهُ أحمد بن حنبل في شعبة[12]، وقال: "حدث عَنْ شعبة بأحاديث لم يروها عنه أحد"[13].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ، وهو صدوق في هذا الحديث؛ فقد تابعه الوليد بن مسلم عن سعيد، في الرواية التي أخرجها الطبراني.

4. **سعيد بن عبد العزيز التَّنُوْخِيُّ الدمشقي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة إمام، سواه أحمد بالأوزاعي وقدمه أبو مُسْهِر، لكنه اختلط في آخر أمره"[14]، قال أبو مُسْهِر: "اخْتَلَط قبل مَوته، وَكَانَ

---

(1) تاريخ دمشق، لابن عساكر (418/8).

(2) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص:230).

(3) المُغْنِي في الضعفاء، للذهبي (295/2).

(4) ميزان الاعتدال، للذهبي (101/4).

(5) الكاشف، للذهبي (257/2).

(6) تقريب التهذيب (ص:529).

(7) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:204).

(8) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:273).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (329/8).

(10) تاريخ دمشق، لابن عساكر (17/58).

(11) ميزان الاعتدال، للذهبي (101/4).

(12) انظر: الضعفاء الكبير، للعقيلي (221/4).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (329/8).

(14) تقريب التهذيب (ص:238).

يعرض عَلَيْهِ قبل أَن يَمُوت، وَكَانَ يَقُول: لَا أجيزها"[1]، وقال أبو داود: "تغير قبل موته"[2]، وعَدَّه ابن حجر في الرتبة الثانية من مراتب المدلسين[3].

خلاصة القول فيه: ثقة، اختلط بأخرة. وهو ثقة في هذا الحديث؛ فقد تابعه معاوية بن صالح، عن زياد، في الرواية التي أخرجها الطبراني في معجمه.

5. **زياد بن أبي سودة المقدسي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة[4].

إرساله: قال أبو حاتم: "لا أَرَى سَمِعَ مِنْ عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ"[5]، وقال المزي: "روى عن ميمونة والصحيح عن أخيه عثمان عنها"[6]، وقال الذهبي عن حديث الدراسة هذا: "هذا حديث منكر جداً، رواه سعيد بن عبد العزيز، عن زياد، عنها، فهذا منقطع"[7].

خلاصة القول فيه: ثقة، حديثه عن عبادة بن الصامت وميمونة مرسل.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناد ابن ماجه حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة التي أخرجها أحمد بن حنبل، أما إسناد أبي داود فضعيف لإرسال زياد، يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة الي أخرجها أحمد وابن ماجه.

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (479/4).
(2) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (210/2).
(3) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:31).
(4) تقريب التهذيب (ص:219).
(5) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:61).
(6) تهذيب الكمال (480/9).
(7) ميزان الاعتدال، للذهبي (90/2).

الحديث الرابع والسبعون

(122) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ ابن مَسْعُودٍ قَالَ: "حُجَّ وَاشْتَرِطْ، وَقُلْ: اللهمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ وَلَهُ عَمَدْتُ فَإِنْ تَيَسَّرَ وَإِلَّا فَعُمْرَةٌ". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيهُ[2]، وَأَبُو سَعِيدِ بن أَبِي عَمْرٍو[3] قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ[4]، ثنا قَبِيصَةُ، ثنا سُفْيَانُ[5]، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمِيرَةَ بن زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ يَعْنِي ابن مَسْعُودٍ، قَالَ: "حُجَّ وَاشْتَرِطْ، وَقُلِ: اللهمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ وَلَهُ عَمَدْتُ فَإِنْ تَيَسَّرَ وَإِلَّا فَعُمْرَةٌ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة[7] مختصراً، عن وكيع، عن سفيان، وابن عَدِيٍّ[8] بمعناه، من طريق نوح بن دراج، عن أبان بن تغلب، كلاهما من طريق أبي إسحاق به.

دراسة رجال الإسناد:

1. قَبِيصَةُ بن عُقْبَةَ بن مُحَمَّدِ بن سُفْيَانَ السُّوَائِيُّ:

وثقه ابن مَعِين[9] وأحمد بن حنبل[10] في غير سفيان الثوري، ووثقه العجلي مطلقاً[11]، والنووي وزاد: "صدوق، كثير الحديث عن سفيان الثوري"[12]، ووثقه الذهبي[13]، وقال مَرَّة:

---

(1) المجموع شرح المهذب (309/8).

(2) هو محمد بن محمد بن مَحْمَشٍ، أبو طاهر الزِّيَادِيُّ. تاريخ الإسلام، للذهبي (157/9).

(3) هو محمد بن موسى بن الفضل بن شَاذَانَ، أَبُو سَعِيدِ النَّيْسابوريّ. سير أعلام النبلاء (350/17).

(4) هو محمد بن إِسْحَاق بن جَعْفَر، أَبُو بَكْر الصَّاغَانِيُّ. تهذيب الكمال (396/24).

(5) سنن الترمذي (27/2)، برقم (248).

(6) السنن الكبرى، للبيهقي (365/5)، برقم (10119).

(7) مصنف ابن أبي شيبة (341/3)، برقم (14745).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (300/8).

(9) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (114/1).

(10) تاريخ بغداد، للخطيب (493/14).

(11) معرفة الثقات، للعجلي (ص:388).

(12) تهذيب التهذيب (8 /349).

(13) تذكرة الحفاظ، للذهبي (274/1).

"صدوق"[1]، وقال أبو حاتم: "صدوق"[2]، وقال النسائي: "صالح"[3]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق ربما خالف"[4].

خلاصة القول فيه: صدوق، ربما أخطأ في حديث الثوري. وهو صدوق في هذا الحديث فقد تابعه وكيع.

2. **أبو إسحاق السَّبِيْعِي:** ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع، ولم تنتفِ علة اختلاطه؛ لأن الراويان عنه –قبيصة والثوري– لم يتميز سماعهما قبل اختلاط أبي إسحاق أم بعده، ولم أجد لهما متابعاً.

3. **عميرَة بن زِيَاد الْكِنْدِيّ الكوفي:** وثقه العجلي[5]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[6].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لضعف أبي إسحاق، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسن الإسناد لأنه يحتمل عنعنة أبي إسحاق، ولا يقول باختلاطه، خاصة وأن للحديث شواهد صحيحة، منها ما أخرجه مسلم[7] عَنِ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لِضُبَاعَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا: "حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ تَحْبِسُنِي".

---

(1) ميزان الاعتدال، للذهبي (383/3).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (128/7).

(3) تسمية مشايخ النسائي (ص:92).

(4) تقريب التهذيب (ص:453).

(5) معرفة الثقات، للعجلي (193/2).

(6) (280/5).

(7) صحيح مسلم (869/2)، برقم (1208).

الحديث الخامس والسبعون

(123) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ زَيْدٍ[1] قَالَ: "قَسَّمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَصْحَابِهِ غَنَمًا فَأَعْطَانِي عَتُودًا[2] جَذَعًا، فَقَالَ: ضَحِّ بِهِ، فَقُلْت: إنَّهُ جَذَعٌ مِنْ الْمَعْزِ، أُضَحِّي بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَضَحَّيْتُ بِهِ"... رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن صُدْرَانَ، حَدَّثَنَا عبد الْأَعْلَى بن عبد الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بن عَبْدِ اللهِ بن طُعْمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بن الْمُسَيِّبِ، عَنْ زَيْدِ بن خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: " قَسَمَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَصْحَابِهِ ضَحَايَا، فَأَعْطَانِي عَتُودًا جَذَعًا. قَالَ: فَرَجَعْتُ بِهِ إِلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ جَذَعٌ. قَالَ: "ضَحِّ بِهِ" فَضَحَّيْتُ بِهِ[4].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[5]، وابن حِبَّانَ[6]، من طريق إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن إبراهيم بن صُدْران الأزدي السَلِيمي، أبو جعفر:** صدوق.
2. **محمد بن إسحاق بن يسار:** وهو صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.
3. **عُمَارَةُ بن عَبْدِ اللهِ بن طُعْمَةَ:** ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]، فقال الذهبي: "وُثِّق"[8]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[9]، وعلَّق د.بشار معروف وشعيب الأرنؤوط: "بل صدوق حسن

---

(1) زَيْدُ بن خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ يُكْنَى: أَبَا عبد الرَّحْمَنِ، وقيل: أَبُو مُحَمَّدٍ، وقيل: أَبُو طَلْحَةَ، سَكَنَ الْمَدِينَةَ وَبِهَا مَاتَ، شَهِدَ الْحُدَيْبِيَةَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (78هـ). معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1189/3).

(2) العَتُودُ: هُوَ الصَّغير مِنْ أوْلادِ المَعَز إذَا قَوِي وَرَعَى وأتَى عَلَيْهِ حَولٌ. النهاية، لابن الأثير (177/3).

(3) المجموع شرح المهذب (395/8).

(4) سنن أبي داود (95/3)، برقم (2798).

(5) مسند أحمد (20/36)، برقم (21690).

(6) صحيح ابن حِبَّانَ (220/13)، برقم (5899).

(7) (260/7).

(8) الكاشف، للذهبي (54/2).

(9) تقريب التهذيب (ص:409).

الحديث، فقد روى عنه أربعة من الثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، ولا نعلم فيه جرحاً"[1].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون محمد بن إبراهيم وابن إسحاق وعُمَارة صدوقين.

الحديث السادس والسبعون

(124) قال النَّوويُّ: حَدِيث عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَقَالَ: قُولُوا: "بِسْمِ الله وَاللهُ أَكْبَرُ، اللهمَّ لَكَ وَإِلَيْكَ، هَذِهِ عَقِيقَةُ فُلَانٍ". فَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[2].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْد اللهِ الْحَافِظُ، أنبأ أَبُو بَكْرِ بن إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، أنبأ الْحَسَنُ بن عَلِيِّ بن زِيَادٍ، ثنا أَبُو حُمَةَ مُحَمَّدُ بن يُوسُفَ، ثنا أَبُو قُرَّةَ[3]، عَنِ ابن جُرَيْجٍ، حَدِيثًا ذَكَرَهُ عَنْ يَحْيَى بن سَعِيدٍ، (ح) وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بن الْحَارِثِ الْأَصْبَهَانِيُّ، أنبأ أَبُو مُحَمَّدِ بن حَيَّانَ، ثنا مُحَمَّدُ بن عَبْد اللهِ بن رُسْتَةَ، ثنا مُحَمَّدُ بن بَكَّارٍ الصَّيْرَفِيُّ، ثنا عبد الْمَجِيدِ بن عبد الْعَزِيزِ، عَنِ ابن جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بن سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ[4]، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "يُعَقُّ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَأَتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ". وَقَالَ: وَعَقَّ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ شَاتَيْنِ يَوْمَ السَّابِعِ، وَأَمَرَ أَنْ يُمَاطَ عَنْ رَأْسِهِ الْأَذَى، وَقَالَ: "اذْبَحُوا عَلَى اسْمِهِ وَقُولُوا: بِسْمِ الله وَاللهُ أَكْبَرُ، اللهمَّ لَكَ وَإِلَيْكَ، هَذِهِ عَقِيقَةُ فُلَانٍ"[5].

---

(1) تحرير تقريب التهذيب، لبشار معروف وشعيب الأرنؤوط (64/3).

(2) المجموع شرح المهذب (428/8).

(3) هو موسى بن طارق اليماني، أَبُو قرة الزَّبِيْدِي. تهذيب الكمال (80/29).

(4) هي عَمْرة بنت عبد الرحمن بن سعد الأَنْصاريّة المدنية. تهذيب الكمال (241/35).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (510/9)، برقم (19294).

تخريج الحديث: أخرجه أبو يعلى المَوْصِلِيّ[1] بنحوه، من طريق عبد المجيد، وابن حِبَّانَ[2] مختصراً، من طريق محمد بن عمرو، والدولابي[3] بنحوه، من طريق هشام بن سليمان، ثلاثتهم عن ابن جُرَيْجٍ به. وأخرجه الترمذي[4] وابن ماجه[5]، من طريق يوسف بن ماهَك، عن حفصة بنت عبد الرحمن، عن عائشة مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **الحسن بن علي بن زياد السُّرِّيّ**[6]: لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

2. **محمد بن يوسف الزَّبِيْدِي، أبو حُمَة:** وثقه أبو عَبْد الله الحاكم[7]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[8]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "ربما أخطأ وأغرب"[9].

   خلاصة القول فيه: صدوق.

3. **مُحَمَّدُ بن عَبْد اللهِ بن رُسْتَةَ الضَّبِّيُّ:** قال الذهبي: "صدوق"[10].

   خلاصة القول فيه: صدوق.

4. **عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد:**

وثَّقَه ابنُ مَعِين[11]، وقال في موضع آخر: "ليس به بأس"[12] وقال في ثالث: "كان من أعلم الناس بابن جُرَيْجٍ، ولكنه لم يكن يبذل نفسه للحديث"[13]، وقال في رابع: "يروي عن قوم

(1) مسند أبي يعلى الموصلي (17/8)، برقم (4521).
(2) صحيح ابن حِبَّانَ (127/12)، برقم (5311).
(3) الذرية الطاهرة، للدولابي (ص:85)، برقم (148).
(4) سنن الترمذي (96/4)، برقم (1513).
(5) سنن ابن ماجه (1056/2)، برقم (3163).
(6) تاريخ الإسلام، للذهبي (932/6).
(7) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (366/2).
(8) تقريب التهذيب (ص:515).
(9) (104/9).
(10) تاريخ الإسلام، للذهبي (43/7).
(11) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:425)، وتاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (60/3).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (64/6).
(13) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (86/1)، ورواية الدوري (86/3).

ضعفاء"[1]، ووثقه النسائي، وقال مَرَّة: "ليس به بأس"[2]، ووثقه الدَّارَقُطْنِي[3]، وقال في موضع آخر: "هو أثبت الناس في ابن جُرَيْجٍ"[4]، وقال في ثالث: "لا يحتج به، ويعتبر به"[5]، وقال الخليلي: "ثقة لكنه أخطأ في أحاديث"[6]، وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به وكان فيه غلو في الإرجاء"[7]، وقال الذهبي: "صدوق مرجئ كأبيه"[8]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ، وكان مرجئاً، أفرط ابن حِبَّانَ فقال: متروك"[9]، وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي، يُكتب حديثه"[10]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "منكر الحديث جداً، يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك وقد نقل عنه أنه هو الذي أدخل أباه في الإرجاء"[11]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ بعدما ذكر له أحاديث أنكرت عليه: "يتثبت في حديث ابن جُرَيْجٍ، وله عنه أحاديث غير محفوظة وعامة ما أنكر عليه الإرجاء"[12].

وقد نسبه العلائي[13] إلى التدليس بناءً على قول أحمد بن حنبل في حديث رواه عن عُبَيْد اللهِ بن عمر: "ينبغي أن يكون عبد المجيد دلسه؛ أخذه من إنسان، فحدث به"[14]، وعَدَّه ابن حجر[15] في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ ويدلس، ويرى الإرجاء، وهو ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (47/7).
(2) تهذيب الكمال (274/18).
(3) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (83/2).
(4) علل الدَّارَقُطْنِي (13/12).
(5) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:47).
(6) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (233/1).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (47/7).
(8) ميزان الاعتدال، للذهبي (648/2).
(9) تقريب التهذيب (ص:406).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (65/6).
(11) المجروحين، لابن حِبَّانَ (161/2).
(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (49/7).
(13) جامع التحصيل، للعلائي (ص:107).
(14) المنتخب من علل الخلال، لابن قدامة (227/1).
(15) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:41).

5. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع، بل قال في رواية الدُّولابِي: "حُدِّثْتُ عَنْ يحيى. مما يفيد الانقطاع بينهم".

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف إذ لم أجد في الحسن بن علي جرحاً ولا تعديلاً، ولعدم تصريح عبد المجيد وابن جُرَيج بالسماع، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات الصحيحة آنفة الذكر.

الحديث السابع والسبعون

(125) قال النَّوَوِيُّ: وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ: مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: أَصْرَمُ[1]، قَالَ: بَلْ أَنْتَ زُرْعَةُ"[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ يَعْنِي ابن الْمُفَضَّلِ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَشِيرُ بن مَيْمُونٍ، عَنْ عَمِّهِ أُسَامَةَ بن أَخْدَرِيٍّ[3]، أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ أَصْرَمُ كَانَ فِي النَّفَرِ الَّذِينَ أَتَوْا رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا اسْمُكَ؟" قَالَ: أَنَا أَصْرَمُ، قَالَ: "بَلْ أَنْتَ زُرْعَةُ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي عاصم[5]، والحاكم[6]، من طريق بشر بن المفضل به بزيادة.

---

(1) الصَّرْمُ: القَطْعُ، كَرِهه النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا فِيهِ مِنْ معنَى القَطْع، وسمَّاهُ زُرْعَة لِأَنَّهُ مِنَ الزَّرْع: النَّبَات. انظر: النهاية، لابن الأثير (26/3).

(2) المجموع شرح المهذب (437/8).

(3) أُسَامَةُ بن أَخْدَرِيٍّ الشَّقَرِيُّ، بَصْرِيٌّ نَزَلَهَا، مِنْ بَنِي تَمِيمٍ. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (229/1).

(4) سنن أبي داود (288/4)، برقم (4954).

(5) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (427/2)، برقم (1220).

(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (307/4)، برقم (7729).

دراسة رجال الإسناد:

بَشِيرُ بن ميمون الشَّقَرِيُّ:

قال ابْنُ مَعِين: "ليس به بأس"[1]، قال الذهبي: "صدوق"[2]، وتبعه ابن حجر[3].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن.

الحديث الثامن والسبعون

(126) قال النَّوَوِيُّ: فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، "أَنَّهُ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ لِرَجُلٍ يُكْنَى أبا الحَكَمِ: إِنَّ اللهَ هُوَ الحَاكِمُ، فَمَا لَكَ مِنْ الْوَلَدِ؟ قَالَ: شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللهِ، قَالَ: فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟ قَالَ: شُرَيْحٌ، قَالَ: فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ"[4].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بن نَافِعٍ، عَنْ يَزِيدَ يَعْنِي ابن الْمِقْدَامِ بن شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ هَانِئٍ[5] أَنَّهُ لَمَّا وَفَدَ إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ يَكْنُونَهُ بِأَبِي الْحَكَمِ، فَدَعَاهُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "إِنَّ الله هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ، فَلِمَ تُكْنَى أَبَا الْحَكَمِ؟" فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ فَرَضِيَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟" قَالَ: لِي شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْد اللهِ، قَالَ: "فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟" قُلْتُ: شُرَيْحٌ، قَالَ: "فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[7] بنحوه من طريق يزيد بن المقدام، وابن أبي عاصم[8]

---

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (161/4).

(2) الكاشف، للذهبي (272/1).

(3) تقريب التهذيب (ص:125).

(4) المجموع شرح المهذب (437/8).

(5) هو الصحابي هانئ بن يزيد بن نَهِيكٍ، من بني الحارث بن كعب. الطبقات الكبير، لابن سعد (171/8).

(6) سنن أبي داود (289/4)، برقم (4955).

(7) سنن النسائي (226/8)، برقم (5387).

(8) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (328/5)، برقم (2873).

مختصراً من طريق قيس بن الربيع، والطبراني[1] بنحوه من طريق شريك بن عَبْد اللهِ، ثلاثتهم عن المقدام بن شريح به.

دراسة رجال الإسناد:

يزيد بن المقدام بن شُرَيْحٍ الكوفي الحارثي:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[2]، وقال ابْنُ مَعِين: "ليس به بأس"، فقيل له: "قد قيل عَنْك: إنَّك لَا ترضاه"، فقال: "ليس به بأس"[3]، وتبعه أبو داود[4] والنسائي[5]، وقال الذهبي: "صدوق"[6]، وتبعه ابن حجر وزاد: "أخطأ عبد الحق في تضعيفه"[7]، وقال أبو حاتم: "يُكتب حديثه"[8]، وقال عبد الحق الإشبيلي: "ضَعِيف، وَلَكِن يكْتب حَدِيثه"[9].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بمجموع الطرق.

---

(1) المعجم الكبير، للطبراني (179/22)، برقم (465).

(2) (272/9).

(3) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (549/3).

(4) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (210/1).

(5) تهذيب الكمال (249/32).

(6) الكاشف، للذهبي (390/2).

(7) تقريب التهذيب (ص:605).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (289/9).

(9) بيان الوهم والإيهام، لابن القَطَّان الفَاسِي (337/5).

الحديث التاسع والسبعون

(127) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ ابن عَبَّاسٍ قَالَ: "نَهَى رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مُعَاقَرَةِ الْأَعْرَابِ[1]". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا هَارُونُ بن عَبْد اللهِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن مَسْعَدَةَ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي رَيْحَانَةَ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُعَاقَرَةِ الْأَعْرَابِ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «اسْمُ أَبِي رَيْحَانَةَ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطَرٍ، وَغُنْدَرٌ أَوْقَفَهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ[3].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[4] من طريق أبي داود به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. عوف بن أبي جَميلة الأعرابي العبدي البصري:

قال ابْنُ حجر: "ثقة رمي بالقدر وبالتشيع"[5]، قال ابْنُ المبارك: "وَاللَّهِ مَا رَضِيَ عَوْفٌ بِبِدْعَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى كَانَتْ فِيهِ بِدْعَتَانِ: كَانَ قَدَرِيًّا وَكَانَ شِيعِيًّا"، وقال بُنْدَار: "يَقُولُونَ: عَوْفٌ، وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ عَوْفٌ قَدَرِيًّا رَافِضِيًّا شَيْطَانًا"[6].

خلاصة القول فيه: ثقة، قدري، رافضي، ولا تضر بدعتاه في هذا الحديث.

2. أبو ريحانة عَبْد اللهِ بن مطر البصري:

قال ابْنُ مَعِين: "صالح[7]، ليس به بأس"[8]، وتبعه ابن المديني[9]، وقال أحمد بن حنبل: "مَا أعلم إِلَّا خيراً"[10].

---

(1) مُعَاقَرَةِ الْأَعْرَابِ: هي أن يتبارى الرجلان فيَعْقِر كلُّ واحدٍ مِنْهُما، يُجاوِدُ بِهِ صاحبَه، فأكثرهُما عَقْرًا أجودُهما، نُهِي عَنْ أَكْلِه لأنّه مِمّا أُهِلَّ بِهِ لغير الله. غريب الحديث، للخطابي (370/1، 371).

(2) المجموع شرح المهذب (446/8).

(3) سنن أبي داود (101/3)، برقم (2820).

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (527/9)، برقم (19350).

(5) تقريب التهذيب (ص:433).

(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (429/3).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (169/5).

(8) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:311).

(9) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:77).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (136/3).

وقال الذهبي: "صالح"[1]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق، تغير بأخرة"[2]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "هو عزيز الرواية، ولا أعرف له منكراً فأذكره"[3]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "رُبمَا أَخطَأ"[4]. وقال محمد بن أحمد الأنصاري: "ليس بالقوي"، وتبعه النسائي[5]، وقال ابْنُ علية: "عن أبي ريحانة، وَقَدْ كَانَ كَبِرَ وَمَا كُنْتُ أَثِقُ بِحَدِيثِهِ"[6]، وذكر ابن خلفون أنه تغير وأن من سمع منه قديماً فحديثه صالح[7].

خلاصة القول فيه: صدوق، والظاهر أنه لا يضر حديثه تغيره، فكلام ابن عدي يوحي بأنه لم يروِ بعد تغيره.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن؛ لكون أبي ريحانة صدوقاً.

الحديث الثمانون

(128) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى جَابِرٌ: "أَنَّ غُلَامًا مِنْ قَوْمِهِ أَصَابَ أَرْنَبًا، فَذَبَحَهَا بِمَرْوَةٍ[8]، فَسَأَلَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِهَا، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْكُلَهَا".

قال النَّوَوِيُّ: رواه البيهقي بِلَفْظِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَجَاءَتْ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ بِمَعْنَاهُ[9].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ[10] قِرَاءَةً، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عبيد بن مُحَمَّدِ بن مُحَمَّدِ بن مَهْدِيٍّ الْقُشَيْرِيُّ لَفْظًا قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن يَعْقُوبَ، ثنا يَحْيَى بن أَبِي طَالِبٍ، أنبأ عبد الْوَهَّابِ بن عَطَاءٍ، أنبأ سَعِيدٌ هُوَ ابن أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بن

---

(1) الكاشف، للذهبي (598/1).

(2) تقريب التهذيب (ص:323).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (418/5).

(4) الثقات، لابن حِبَّانَ (36/5).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (417/5).

(6) صحيح مسلم (258/1).

(7) تهذيب التهذيب (34/6).

(8) الْمَرْوَةُ: حِجَارَة بيض، وَهِي الَّتِي تُقدح مِنْهَا النَّار. غريب الحديث، للقاسم بن سلاَّم (58/2).

(9) المجموع شرح المهذب (10/9، 11).

(10) هو أبو عَبْدِ اللهِ الحاكم محمد بن عَبْدِ اللهِ، صاحب المستدرك. تاريخ بغداد، للخطيب (509/3).

عَبْد اللهِ رَضِيَ الله عَنْهُ، "أَنَّ غُلَامًا مِنْ قَوْمِهِ صَادَ أَرْنَبًا، فَذَبَحَهَا بِمَرْوَةٍ فَتَعَلَّقَهَا، فَسَأَلَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِهَا، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا"[1].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[2] من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن ابن أبي عروبة به بنحوه، وأخرجه البيهقي[3] من طريق جابر بن يزيد، عن الشعبي به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزِّبْرِقَانِ البَغْدَادِيُّ:** صدوق.
2. **عبد الوهاب بن عطاء الخفاف:** صدوق في هذا الحديث؛ فقد تابعه عليه عبد الأعلى.
3. **سعيد بن أبي عَرُوبَة:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد انتفت علة اختلاطه؛ لأن عبد الوهاب سمع منه قبل الاختلاط.
4. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة الصحيحة التي أخرجها الترمذي.

الحديث الحادي والثمانون

(129) قال الشِّيْرَازِيُّ: قال ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "مَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُد عَنْهُ هَكَذَا بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[4].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن دَاوُدَ بن صَبِيحٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بن دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابن شَرِيكٍ الْمَكِّيَّ، عَنْ عَمْرِو بن دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، قَالَ: "كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَأْكُلُونَ أَشْيَاءَ وَيَتْرُكُونَ أَشْيَاءَ تَقَذُّرًا، فَبَعَثَ الله تَعَالَى نَبِيَّهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْزَلَ

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (538/9)، برقم (19397).
(2) سنن الترمذي (70/4)، برقم (1472).
(3) السنن الكبرى، للبيهقي (539/9)، برقم (19398).
(4) المجموع شرح المهذب (25/9).

كِتَابَهُ، وَأَحَلَّ حَلَالَهُ، وَحَرَّمَ حَرَامَهُ، فَمَا أَحَلَّ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، وَتَلَا: {قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا} إِلَى آخِرِ الْآيَةِ" [الأنعام: 145][1].

تخريج الحديث: أخرجه الحاكم[2] من طريق الفضل بن دكين به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد: كلهم ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسن الإسناد لأنه يتوسط في محمد بن داود، فإنه لم يوثقه –فيما وقفتُ عليه– قبل ابن حجر[3] أحد، وقال فيه النسائي: "لا بأس به"[4]، وقال الذهبي: "صدوق"[5].

الحديث الثاني والثمانون

(130) قال الشِّيْرَازِيُّ: رُوِيَ "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ قَتْلِ الضِّفْدَعِ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[6].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ[7]، عَنِ ابن أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بن خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بن الْمُسَيِّبِ، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن عُثْمَانَ[8]: "أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ضِفْدَعٍ، يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ فَنَهَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتْلِهَا"[9].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[10] بلفظه، والنسائي[11] بنحوه، من طريق ابن أَبِي ذِئْبٍ به.

---

(1) سنن أبي داود (354/3)، برقم (3800).
(2) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (128/4)، برقم (7113).
(3) تقريب التهذيب (ص:477).
(4) تسمية مشايخ النسائي (ص:97).
(5) الكاشف، للذهبي (169/2).
(6) المجموع شرح المهذب (30/9، 31).
(7) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عَبْد اللهِ الكوفي. تهذيب الكمال (154/11).
(8) عبد الرَّحْمَنِ بن عُثْمَانَ التَّيْمِيُّ، من رَهْطِ أبي بكر الصِّدِّيق، كان يسكن المدينة، شهد الْيَرْمُوكَ مع أَبِي عُبَيْدَةَ، وَأُصِيبَ مع ابن الزُّبَيْرِ، فدُفِنَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. انظر: معجم الصحابة، للبغوي (423/4)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1819/4).
(9) سنن أبي داود (368/4)، برقم (5269).
(10) المرجع السابق (7/4)، برقم (3871).
(11) سنن النسائي (210/7)، برقم (4355).

دراسة رجال الإسناد:

سعيد بن خالد بن عَبْد اللهِ بن قارظ الكناني المدني:

وثقه النسائي[1]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "يحتج به"[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3]، وقال ابنُ حجر: "صدوق"[4]، وقال النسائي مَرَّة: "ضعيف"[5].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن.

الحديث الثالث والثمانون

(131) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي كَرِيْمَة المِقْدَامِ بن مَعْدِيْ كَرِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيُّمَا رَجُلٍ أَضَافَ قَوْماً فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَحْرُوماً، فَإِنَّ نَصْرَهُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، حَتَّى يَأْخُذَ بِقِرَى لَيْلَةٍ مِنْ زَرْعِهِ وَمَالِهِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[6].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى[7]، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو الْجُودِيِّ[8]، عَنْ سَعِيدِ بن أَبِي الْمُهَاجِرِ، عَنِ الْمِقْدَامِ أَبِي كَرِيمَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيُّمَا رَجُلٍ أَضَافَ قَوْمًا، فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَحْرُوماً، فَإِنَّ نَصْرَهُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، حَتَّى يَأْخُذَ بِقِرَى لَيْلَةٍ مِنْ زَرْعِهِ وَمَالِهِ"[9].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[10]، والدارمي[11]، من طريق شعبة به بنحوه.

---

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (282/5).

(2) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:33).

(3) (357/6).

(4) تقريب التهذيب (ص:234).

(5) تهذيب الكمال (405/10).

(6) المجموع شرح المهذب (57/9).

(7) هو يحيى بن سَعِيد بن فَرُّوْخٍ القَطَّان التميمي. تهذيب الكمال (329/31).

(8) هو أبو الْجُودِيِّ الأسدي الشامي، اسمه: الحارث بن عمير. تهذيب الكمال (211/33).

(9) سنن أبي داود (343/3)، برقم (3751).

(10) مسند أحمد (416/28)، برقم (17178)، و(431/28)، برقم (17197)، و(17198).

(11) سنن الدارمي (1295/2)، برقم (2080).

دراسة رجال الإسناد:

سعيد بن المهاجر، أو ابن أبي المهاجر الحمصي:

ذكره ابن حبان في الثقات[1]، وقال الذهبي: "وُثِّق"[2]، وقال مرَّةً: "لاَ يُعْرَفُ"[3]، وجهّله ابن القطان[4]، وقال ابنُ حجر: "مجهول"[5].

خلاصة القول فيه: مجهول.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، ضعفه الألباني[6] وشعيب الأرنؤوط[7] لجهالة سعيد، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه لكونه من التابعين فحسن الإسناد، خاصة وأن للحديث شواهد حسنة، منها ما أخرجه أحمد بن حنبل[8] عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَيُّمَا ضَيْفٍ نَزَلَ بِقَوْمٍ، فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَحْرُومًا، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ قِرَاهُ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ".

الحديث الرابع والثمانون

(132) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ سَلْمَى[9] خَادِمِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَضِيَ الله عَنْهَا قَالَتْ: "مَا كَانَ أَحَدٌ يَشْتَكِي إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعًا مِنْ رَأْسِهِ إِلَّا قَالَ: احْتَجِمْ، وَلَا وَجَعًا فِي رِجْلَيْهِ إِلَّا قَالَ: اخْضِبْهُمَا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[10].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الْوَزِيرِ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابن حَسَّانَ، حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي الْمَوَالِي، حَدَّثَنَا فَائِدٌ، مَوْلَى عُبَيْدِ اللهِ بن عَلِيِّ بن أَبِي رَافِعٍ، عَنْ مَوْلَاهُ،

---

(1) (293/4).

(2) ميزان الاعتدال، للذهبي (159/2).

(3) سير أعلام النبلاء (227/7).

(4) تهذيب التهذيب (90/4).

(5) تقريب التهذيب (ص:241).

(6) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني (889/14).

(7) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط وآخرين (416/28).

(8) مسند أحمد (509/14)، برقم (8948).

(9) سَلْمَى مَوْلَاةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَادِمَتُهُ، ويُقال: إِنَّهَا مَوْلَاةُ صَفِيَّةَ بِنْتِ عبد الْمُطَّلِبِ امْرَأَةُ أَبِي رَافِعٍ. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (3352/6).

(10) المجموع شرح المهذب (61/9).

عُبَيْد اللهِ بن عَلِيٍّ بن أَبِي رَافِعٍ، عَنْ جَدَّتِهِ سَلْمَى خَادِمِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: "مَا كَانَ أَحَدٌ يَشْتَكِي إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَجَعًا فِي رَأْسِهِ إِلَّا قَالَ: احْتَجِمْ، وَلَا وَجَعًا فِي رِجْلَيْهِ، إِلَّا قَالَ: اخْضِبْهُمَا"[1].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[2] من طريق ابن أبي الموالي، عن فائد به بنحوه، وأخرجه هو[3] والبخاري في تاريخه[4]، من طريق ابن أبي الموالي، عن أيوب بن حسن، عن جدته سلمى به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد الرحمن بن أبي الموال واسمه زيد وقيل: أبو الموال جده، أبو محمد، مولى آل علي:**

وثَّقَه ابنُ مَعِين[5]، وأبو داود والنسائي[6]، والترمذي[7]، والدَّارَقُطْنِي[8]، وابن بشكوال[9]، والذهبي[10]، وقال أبو حاتم[11] والنسائي مرة[12]: "لا بأس به"، وبه قال أبو زُرْعَةَ وزاد: "صدوق"[13]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "صالح"[14]، وقال أحمد بن حنبل: "ما أرى بحَديثه بَأْس هُوَ مِمَّن يحْتَمل"[15]، وقال مَرَّة: "يروي حديثًا لابن المنكدر عن جابر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الاستخارة، ليس يرويه أحد غيره، هو منكر"[16]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "هو مستقيم الحديث،

---

(1) سنن أبي داود (4/4)، برقم (3858).
(2) مسند أحمد (591/45)، برقم (27618).
(3) المرجع السابق (590/45)، برقم (27617).
(4) التاريخ الكبير، للبخاري (411/1).
(5) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (158/3).
(6) تهذيب الكمال (448/17).
(7) سنن الترمذي (346/2).
(8) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:235).
(9) شيوخ ابن وهب، لابن بشكوال (ص:171).
(10) الكاشف، للذهبي (646/1).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (293/5).
(12) تاريخ بغداد، للخطيب (492/11).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (293/5).
(14) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(15) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي (ص:182).
(16) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (499/5).

والذي أنكر عليه حديث الاستخارة، وقد روى حديث الاستخارة غير واحد من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما رواه ابن أَبِي الْمَوَالِ"[1]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق ربما أخطأ"[2].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. فائد مولى عبادل، واسم عبادل: عُبَيْد اللهِ بن علي بن أبي رافع المدني:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[3]، والفسوي[4]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال أحمد بن حنبل وأبو حاتم: "لا بأس به"[6]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[7].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. عُبَيْد اللهِ بن علي بن أبي رافع المدني، يعرف بعبادل:

ذكره ابن حِبَّانَ فى الثقات[8]، وقال ابْنُ مَعِين: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم: "لا بأس بحديثه، ليس منكر الحديث"، فقيل له: "يُحتج بحديثه؟" قال: "لا، هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ"[9]، وقال ابْنُ حجر: "لين الحديث"[10].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث، وقد تابعه في هذا الحديث أيوب بن حسن كما في روايتي أحمد والبخاري.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لأجل عبادل، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها أحمد بن حنبل والبخاري.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (500/5).

(2) تقريب التهذيب (ص:351).

(3) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (163/3)، و(242/3).

(4) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ (224/2).

(5) (323/7).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (84/7).

(7) تقريب التهذيب (ص:444).

(8) (69/5).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (328/5).

(10) تقريب التهذيب (ص:373).

الحديث الخامس والثمانون

(133) قال النَّوويُّ: عَنْ أَبِي كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيِّ[1] الصَّحَابِيِّ رَضِيَ الله عَنْهُ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَحْتَجِمُ عَلَى هَامَتِهِ، وَبَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَيَقُولُ: مَنْ أَهْرَاقَ دَماً مِنْ هَذِهِ الدِّمَاءِ، فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ لَا يَتَدَاوَى بِشَيْءٍ لِشَيْءٍ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَابْنُ مَاجَهْ بِإِسْنَادَيْنِ حَسَنَيْنِ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ، وَكَثِيرُ بن عُبَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنِ ابن ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيِّ، – قَالَ: كَثِيرٌ إِنَّهُ حَدَّثَهُ –: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَحْتَجِمُ عَلَى هَامَتِهِ، وَبَيْنَ كَتِفَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: "مَنْ أَهْرَاقَ مِنْ هَذِهِ الدِّمَاءِ، فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ لَا يَتَدَاوَى بِشَيْءٍ لِشَيْءٍ"[3].

قال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الْمُصَفَّى الْحِمْصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابن ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيِّ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يَحْتَجِمُ عَلَى هَامَتِهِ، وَبَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَيَقُولُ: "مَنْ أَهْرَاقَ مِنْهُ هَذِهِ الدِّمَاءَ، فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ لَا يَتَدَاوَى بِشَيْءٍ، لِشَيْءٍ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي عاصم[5]، والطبراني[6]، من طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. محمد بن مُصَفَّى بن بُهْلُوْلٍ الْحِمْصِيُّ القرشي:

وثقه مسلمة بن القاسم[7]، والذهبي وزاد: "يُغرب"[8].

(1) أَبُو كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيُّ مُخْتَلِفٌ في اسْمِهِ، فقيل: سُلَيْمٌ، وقيل: عَمْرُو بن سَعْدٍ، وقيل: مِهْرَانُ، وقيل: كَيْسَانُ. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2999/6).

(2) المجموع شرح المهذب (61/9).

(3) سنن أبي داود (4/4)، برقم (3859).

(4) سنن ابن ماجه (1152/2)، برقم (3484).

(5) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (479/2)، برقم (1283).

(6) المعجم الكبير، للطبراني (343/22)، برقم (858).

(7) تهذيب التهذيب (461/9).

(8) الكاشف، للذهبي (222/2).

وقال أبو حاتم: "صدوق"[1]، وقال النسائي: "صالح"[2]، وقال صالح جزرة: "كان مخلطاً، أرجو أن يكون صدوقاً، وقد حدث بأحاديث مناكير"[3]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق له أوهام، وكان يدلس"[4]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان يخطئ"[5]، وسئل أحمد بن حنبل عن حديثه عن ابن عباس "إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي"، فأنكره جداً[6]، وذكر أبو زُرْعَةَ الدمشقي أنه كان يدلس تدليس تسوية، لذا عده ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[7].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، ومدلس لا بد من تصريحه بالسماع. وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع، وصَرَّحَ بالسَّمَاع.

2. **الوليد بن مسلم، أبو العباس الدمشقي:** وهو ثقة في هذا الحديث؛ فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع.

3. **عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العَنْسِيُّ الدمشقي:**

وثقه دحيم[8] ورماه بالقدر، وتبعه أبو حاتم[9]، وقال مَرَّة: "يشوبه شيء من القدر، وتغير عقله فِي آخر حياته، وهو مستقيم الحديث"[10]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّةً[11]، وابن المديني[12]، وأبو زُرْعَةَ[13]، والعجلي[14]، وأبو داود[15]: "لا بأس به"، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغير بأخرة"[16].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (104/8).

(2) تسمية مشايخ النسائي (ص:50).

(3) تاريخ دمشق، لابن عساكر (413/55).

(4) تقريب التهذيب (ص:507).

(5) الثقات، لابن حِبَّانَ (101/9).

(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (561/1).

(7) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:45).

(8) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (486/11)، وتهذيب الكمال (16/17).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (219/5).

(10) تهذيب الكمال (16/17).

(11) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (463/4).

(12) تهذيب الكمال (15/17).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (219/5).

(14) معرفة الثقات، للعجلي (73/2).

(15) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (227/2).

(16) تقريب التهذيب (ص:337).

وقال الذهبي: "لم يكن بالمكثر، ولا هو بالحجة، بل صالح الحديث"[1]، وقال أحمد بن حنبل[2] والنسائي[3]: "لم يكن بالقوي في الحديث"، وقال أحمد مرة: "أحاديثه مناكير"[4].

وضعفه ابن مَعِين مَرَّة فسئل: "يُكْتَبُ حديثُهُ؟" فقال: "نعم على ضعفه"[5]، وضعفه النسائي مَرَّة[6]، وقال أبو حاتم: "لم يسمع من مكحول"[7].

خلاصة القول فيه: قدري، صدوق، وحديثه عن مكحول مرسل. ولا تضر بدعته في هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: كلا الإسنادين حسن.

الحديث السادس والثمانون

(134) قال النَّوويُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ احْتَجَمَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ، كَانَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ[8].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بن نَافِعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بن عبد الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ احْتَجَمَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ، كَانَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ"[9].

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني بنحوه من طريقي محمد بن سيرين[10]، والأعرج[11]، وبزيادة

---

(1) سير أعلام النبلاء (314/7).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (326/2).

(3) تاريخ بغداد، للخطيب (486/11).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (219/5).

(5) انظر: تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:146)، والضعفاء الكبير، للعقيلي (326/2).

(6) تهذيب الكمال (16/17).

(7) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:129).

(8) المجموع شرح المهذب (62/9).

(9) سنن أبي داود (4/4)، برقم (3861).

(10) المعجم الأوسط، للطبراني (367/4)، برقم (4453).

(11) المرجع السابق (209/1)، برقم (676).

من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن[1]، ثلاثتهم عن أبي هريرة به.

دراسة رجال الإسناد:

1. سعيد بن عبد الرحمن الْجُمَحِيُّ، أبو عَبْد اللهِ المدني:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[2]، وأحمد بن صالح وموسى بن هارون[3]، والعجلي[4]، وابن بشكوال[5]، والحاكم[6]، وقال أحمد بن حنبل: "ليس به بأس، حديثه مقارب"[7]، وقال النسائي: "لابأس به"[8]، وقال أبو حاتم: "صالح"[9]، وقال مَرَّة: "لا يحتج به"[10]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "له أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنها مستقيمة، وإنما يهم عندي في الشيء بعد الشيء، يرفع موقوفاً، ويوصل مرسلاً، لا عن تعمد"[11]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق له أوهام، وأفرط ابن حبان في تضعيفه"[12]، وقال الفسوي: "لين الحديث"[13]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يروي عَن عُبَيْد اللهِ بن عَمْرو وَغَيره من الثِّقَات أَشْيَاء مَوْضُوعَة، يتخايل إِلَى من سَمعهَا أَنَّهُ كَانَ الْمُتعمد لَهَا"[14].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، وينتفي عنه الوهم في هذا الحديث؛ فقد تُوبع.

2. سُهَيْلُ بن أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَان بن عَبْد اللهِ: ثقة في هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) المعجم الصغير، للطبراني (153/1)، برقم (236).

(2) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:124).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (321/5).

(4) معرفة الثقات، للعجلي (401/1).

(5) شيوخ ابن وهب، لابن بشكوال (ص:227).

(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (116/1).

(7) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:234).

(8) تاريخ بغداد، للخطيب (96/10).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (42/4).

(10) ميزان الاعتدال، للذهبي (148/2).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (456/4).

(12) تقريب التهذيب (ص:238).

(13) تاريخ بغداد، للخطيب (96/10).

(14) المجروحين، لابن حِبَّانَ (323/1).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون سعيد صدوقاً، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث السابع والثمانون

(135) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى أبو ثَعْلَبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ تَعَالَى فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عِيسَى، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بن عَمْرٍو، عَنْ بُسْرِ بن عُبَيْد اللهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَيْدِ الْكَلْبِ: "إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ الله فَكُلْ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ، وَكُلْ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ يَدَاكَ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[3]، ومسلم[4]، من طريق ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي:** ثقة في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع.
2. **هُشَيْمُ بن بَشِيرٍ بن القاسم الواسطي:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع.

(1) المجموع شرح المهذب (104/9).
(2) سنن أبي داود (109/3)، برقم (2852).
(3) صحيح البخاري (90/7)، برقم (5496).
(4) صحيح مسلم (1532/3)، برقم (1930).

3. داود بن عمرو الأَوْدِيُّ الدمشقي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[1]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[2]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ليس به بَأْس"[3]، وتبعه أبو زُرْعَةَ[4]، وأحمد بن حنبل وزاد: "حديثه مقارب"[5]، وقال أبو حاتم: "شيخ"[6]، وقال أبو داود: "صالح"[7]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[8]، وقال العجلي: "يكتب حديثه، وليس بالقوي"[9]، وذكر البخاري أنه روى عن مكحول مرسل[10].

خلاصة القول فيه: صدوق، حديثه عن مكحول مرسل.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة التي أخرجها البخاري ومسلم.

الحديث الثامن والثمانون

(136) قال النَّوَوِيُّ: رَوَى أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، 'أَنَّ أَعْرَابِيًّا يقال له: أبو ثعلبة قال: يا رسول الله إنَّ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً، فَأَفْتِنِي فِي صَيْدِهَا، قَالَ: فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكَ، قَالَ: وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ؟ قَالَ: وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ"[11].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الْمِنْهَالِ الضَّرِيرُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حَبِيبٌ الْمُعَلِّمُ، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا يُقَالُ لَهُ أَبُو ثَعْلَبَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً فَأَفْتِنِي فِي صَيْدِهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنْ كَانَ لَكَ كِلَابٌ مُكَلَّبَةٌ فَكُلْ

---

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:108).
(2) (281/6).
(3) من كلام أبي زكريا يحيى بن مَعِين في الرجال، رواية ابن طَهْمَانَ (ص:75).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (420/3).
(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (495/2).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (420/3).
(7) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (188/2).
(8) تقريب التهذيب (ص:199).
(9) معرفة الثقات، للعجلي (341/1).
(10) التاريخ الكبير، للبخاري (236/3).
(11) المجموع شرح المهذب (104/9).

مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكَ". قَالَ: ذَكِيًّا أَوْ غَيْرَ ذَكِيٍّ؟ قَالَ: "نَعَمْ". قَالَ: فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ؟ قَالَ: "وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ". فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله أَفْتِنِي فِي قَوْسِي؟ قَالَ: "كُلْ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ". قَالَ: ذَكِيًّا أَوْ غَيْرَ ذَكِيٍّ؟ قَالَ: وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنِّي؟ قَالَ: "وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنْكَ مَا لَمْ يَضِلَّ أَوْ تَجِدْ فِيهِ أَثَرًا غَيْرَ سَهْمِكَ". قَالَ: أَفْتِنِي فِي آنِيَةِ الْمَجُوسِ إِنِ اضْطُرِرْنَا إِلَيْهَا. قَالَ: "اغْسِلْهَا وَكُلْ فِيهَا"[1].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[2] من طريق أبي مالك بمعناه، وأحمد بن حنبل[3] من طريق حبيب المعلم بنحوه، كلاهما عن عمرو بن شعيب به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **حبيب الْمُعَلِّمُ أبو محمد البصري، مولى معقل بن يسار:** ثقة.
2. **عمرو بن شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:** صدوق.
3. **شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:** صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن.

---

(1) سنن أبي داود (110/3)، برقم (2857).
(2) سنن النسائي (191/7)، برقم (4296).
(3) مسند أحمد (335/11)، برقم (6725).

الحديث التاسع والثمانون

(137) قال النَّوَوِيُّ: حديث عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ[1] قَالَ: "دَفَعَ إِلَيَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَارًا لِأَشْتَرِيَ لَهُ شَاةً، فَاشْتَرَيْتُ لَهُ شَاتَيْنِ، فَبِعْتُ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجِئْتُ بِالشَّاةِ وَالدِّينَارِ إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، فَذَكَرَ لَهُ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ فَقَالَ: "بَارَكَ الله لَكَ فِي صَفْقَةِ يَمِينِكَ"، فَكَانَ يَخْرُجُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى كُنَاسَةِ الْكُوفَةِ[2]، فَيَرْبَحُ الرِّبْحَ الْعَظِيمَ، فَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكُوفَةِ مَالًا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، والترمذي، وابن ماجه، وهذا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ، وَإِسْنَادُ التِّرْمِذِيِّ صَحِيحٌ، وَإِسْنَادُ الْآخَرِينَ حَسَنٌ[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ شَبِيبِ بن غَرْقَدَةَ، حَدَّثَنِي الْحَيُّ، عَنْ عُرْوَةَ يَعْنِي ابن أَبِي الْجَعْدِ الْبَارِقِيَّ، قَالَ: "أَعْطَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَارًا يَشْتَرِي بِهِ أُضْحِيَّةً، أَوْ شَاةً فَاشْتَرَى شَاتَيْنِ فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ فَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ كَانَ لَوِ اشْتَرَى تُرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ"[4].

وقال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ، عَنْ شَبِيبِ بن غَرْقَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ "فَدَعَا لَهُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَرَكَةِ"، قَالَ: فَكَانَ لَوِ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ[5].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[6] من طريق سفيان بن عيينة به بنحوه، وأخرجه أبو داود[7]،

---

(1) عُرْوَةُ بن أبي الْجَعْدِ الْبَارِقِيُّ، وبَارِقٌ من الْأَزْدِ، واسم أبي الْجَعْدِ سَعْدُ بن عَدِيٍّ، وسكن عُرْوَةُ الكوفة. معجم الصحابة، لابن قانع (264/2).

(2) الكُنَاسَةُ: بالضم، والكنس: كسح ما على وجه الأرض من القمام، والكُنَاسة ملقى ذلك، وهي محلة بالكوفة. معجم البلدان، لياقوت الحموي (481/4).

(3) المجموع شرح المهذب (262/9).

(4) سنن أبي داود (256/3)، برقم (3384).

(5) سنن ابن ماجه (803/2)، برقم (2402).

(6) صحيح البخاري (207/4)، برقم (3642).

(7) سنن أبي داود (256/3)، برقم (3385).

والترمذي[1]، وابن ماجه[2]، من طريق الزبير بن الْخِرِّيتِ، عن أبي لَبِيدٍ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سفيان بن عيينة أبو محمد الكوفي ثم المكي:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.
2. **شَبِيبُ بن غَرْقَدَةَ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة"[3]، ونقل البخاري عن ابن عيينة بعدما أخرج هذا الحديث قوله: "كان الحسن بن عُمَارَةَ جاءنا بهذا الحديث عنه، قال: سمعه شَبِيبٌ من عُرْوَةَ فأتيْتُهُ، فقال شَبِيبٌ إِنِّي لَمْ أَسْمَعْهُ من عُرْوَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الحَيَّ يُخْبِرُونَهُ عنه، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "الخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الخَيْلِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ"[4].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لأن شَبِيبَ يروي عن مبهمين في روايتي البخاري وأبي داود، ويرسل في رواية ابن ماجه، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، وبهذا قال ابْنُ حجر عند شرحه للحديث ثم قال: "وَزعم ابن القَطَّان[5] أَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يُرِدْ بِسِيَاقِ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا حَدِيثَ الْخَيْلِ، وَلَمْ يُرِدْ حَدِيثَ الشَّاةِ، وَبَالَغَ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَخْرَجَ حَدِيثَ الشَّاةِ مُحْتَجًّا بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ لِإِبْهَامِ الْوَاسِطَةِ فِيهِ بَيْنَ شَبِيبٍ وَعُرْوَةَ وَهُوَ كَمَا قَالَ، لَكِنْ لَيْسَ فِي ذَلِك مَا يَمْنَعُ تَخْرِيجَهُ، وَلَا مَا يَحُطُّهُ عَنْ شَرْطِهِ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ يَمْتَنِعُ فِي الْعَادَةِ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، وَيُضَافُ إِلَى ذَلِكَ وُرُودُ الْحَدِيثِ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي هِيَ الشَّاهِدُ لِصِحَّةِ الْحَدِيثِ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الَّذِي يَدْخُلُ فِي عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ دُعَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُرْوَةَ، فَاسْتُجِيبَ لَهُ حَتَّى كَانَ لَوِ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ"[6].

---

(1) سنن الترمذي (551/3)، برقم (1258).

(2) سنن ابن ماجه (803/2)، برقم (2402).

(3) تقريب التهذيب (ص:263).

(4) صحيح البخاري (207/4)، برقم (3643).

(5) انظر: بيان الوهم والإيهام، لابن القَطَّان الفَاسِي (164/5 – 167).

(6) فتح الباري، لابن حجر (635/6).

الحديث التسعون

(138) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى ابن أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ الله عَنْهُ ابْتَاعَ مِنْ طَلْحَةَ أَرْضًا بِالْمَدِينَةِ نَاقَلَهُ بِأَرْضٍ لَهُ بِالْكُوفَةِ، فَقَالَ عُثْمَانُ: بِعْتُكَ مَا لَمْ أرَهُ، فَقَالَ طَلْحَةُ: إِنَّمَا النَّظَرُ لِي؛ لِأَنِّي ابْتَعْتُ مغيباً، وَأَنْتَ قَدْ رَأَيْتَ مَا ابْتَعْتَ، فَتَحَاكَمَا إِلَى جُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ[1] فَقَضَى عَلَى عُثْمَانَ أَنَّ الْبَيْعَ جَائِزٌ وَأَنَّ النَّظَرَ لِطَلْحَةَ، لِأَنَّهُ ابْتَاعَ مَغِيبًا".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، لَكِنْ فِيهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ مُخْتَلَفٌ فِي الِاحْتِجَاجِ بِهِ، وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ لَهُ فِي صَحِيحِهِ[2].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ هِبَةُ الله بن الْحَسَنِ، أنا عَبْد اللهِ بن مُحَمَّدِ بن أَحْمَدَ، أنا عُثْمَانُ بن أَحْمَدَ، ثنا أَبُو قِلَابَةَ، ثنا عُبَيْد اللهِ بن عبد الْمَجِيدِ، ثنا رَبَاحُ بن أَبِي مَعْرُوفٍ، عَنِ ابن أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عُثْمَانَ، ابْتَاعَ مِنْ طَلْحَةَ بن عُبَيْد اللهِ أَرْضًا بِالْمَدِينَةِ نَاقَلَهُ بِأَرْضٍ لَهُ بِالْكُوفَةِ فَلَمَّا تَبَايَنَا نَدِمَ عُثْمَانُ ثُمَّ قَالَ: "بَايَعْتُكَ مَا لَمْ أَرَهُ"، فَقَالَ طَلْحَةُ: "إِنَّمَا النَّظَرُ لِي إِنَّمَا ابْتَعْتُ مَغِيبًا، وَأَمَّا أَنْتَ فَقَدْ رَأَيْتَ مَا ابْتَعْتَ" فَجَعَلَا بَيْنَهُمَا حَكَمًا فَحَكَّمَا جُبَيْرَ بن مُطْعِمٍ فَقَضَى عَلَى عُثْمَانَ أَنَّ الْبَيْعَ جَائِزٌ وَأَنَّ النَّظَرَ لِطَلْحَةَ أَنَّهُ ابْتَاعَ مَغِيبًا[3].

تخريج الحديث: أخرجه الطحاوي[4] من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن رباح، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن علقمة بن وقاص بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. عبد الملك بن محمد الرقاشي، أبو قلابة البصري:

وثَّقَه ابنُ الأعرابي ومسلمة بن القاسم[5]، وقال الطبري: "ما رأيت أحفظ منه"[6]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "كان يحفظ أكثر حديثه"[7]، وقال أبو داود: "صدوق أمين

---

(1) جُبَيْرُ بن مُطْعِمِ بن عَدِيِّ بن نَوْفَلٍ، أَسْلَمَ مَا بَيْنَ الْحُدَيْبِيَةِ وَالْفَتْحِ، يُكنى أَبَا مُحَمَّدٍ، وقيل: أَبُو عَدِيٍّ، تُوُفِّيَ سنة (59هـ)، وقيل: (58هـ). انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (518/2).

(2) المجموع شرح المهذب (288/9، 289).

(3) السنن الكبرى، للبيهقي (439/5)، برقم (10424).

(4) شرح معاني الآثار، للطحاوي (10/4)، برقم (5507).

(5) تهذيب التهذيب (420/6).

(6) تاريخ بغداد، للخطيب (177/12).

(7) (391/8).

مأمون"[1]، وقال الذهبي: "صدوق يخطئ"[2]. وتبعه ابن حجر وزاد: "تغير حفظه لما سكن بغداد"[3]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "صدوق كثير الْخَطَأ فِي الْأَسَانِيد والمتون، لَا يحْتَج بِمَا ينْفَرد بِهِ، بَلغنِي عَن شَيخنَا أبي الْقَاسِم بن منيع أَنه قَالَ: عِنْدِي عَن أبي قلَابَة عشرَة أَجزَاء مَا مِنْهَا حَدِيث سلم مِنْهُ، إِمَّا فِي الْإِسْنَاد أَو فِي الْمَتْن، كَأَنَّهُ يحدث من حفظه فكثرت الأوهام مِنْهُ"[4].

اختلاطه: قال ابْنُ خزيمة: "حَدَّثَنَا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد"[5]، وعَدَّه العلائي من المختلطين[6].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ، تغير حفظه لما سكن بغداد، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

2. عُبَيْد اللهِ بن عبد المجيد الحنفي، أبو علي البصري:

وثقه العجلي[7]، والدَّارَقُطْنِي[8]، وابن قانع[9]، والذهبي[10]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[11]، وسأل الدارمي ابن مَعِين: "ما حاله؟" فقال: "ليس به بأس"[12]، وبه قال أبو حاتم وزاد: "صالح"[13]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق، لم يثبت أن يحيى بن مَعِين ضعفه"[14].

خلاصة القول فيه: ثقة.

---

(1) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (115/2).

(2) الكاشف، للذهبي (669/1).

(3) تقريب التهذيب (ص:365).

(4) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:131).

(5) تاريخ بغداد، للخطيب (177/12).

(6) المختلطين، للعلائي (ص:77).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (111/2).

(8) انظر: تهذيب التهذيب (34/7)، وسؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:47).

(9) تهذيب التهذيب (34/7).

(10) الكاشف، للذهبي (683/1).

(11) (404/8).

(12) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:178). ونقل العقيلي نفس الرواية عن الدارمي لكن فيها: "ليس بشيء". الضعفاء الكبير، للعقيلي (123/3). ويظهر أنه خطأ في النقل، وهذا ما عناه ابن حجر لما قال: "لم يثبت أن يحيى بن مَعِين ضعفه".

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (324/5).

(14) تقريب التهذيب (ص:373).

3. رباح بن أبي معروف بن أبي سارة المكي:

قال العجلي: "لا بأس به"[1]، وقال ابْنُ عَمَّارٍ المَوْصِلِيّ[2]، وأبو زُرْعَةَ وأبو حاتم[3]: "صالح"، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "ما أرى برواياته بأساً، ولم أجد له حديثاً منكراً"[4]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق له أوهام"[5]، وقال النسائي مرة: "ليس بالقوي"[6]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان مِمَّن يخطئ، ويروي عَن الثِّقَات مَالا يُتَابع عَلَيْهِ، وَالَّذِي عِنْدِي فِيهِ التنكب عَمَّا انْفَرد بِهِ من الْحَدِيث، والاحتجاج بِمَا وَافق الثِّقَات من الرِّوَايَات"[7]، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وكان ابن مهدي يحدث عنه ثم تركه[8]، وضعفه ابن مَعِين[9] والنسائي[10]. وقد تقدم قول النووي أنه مَجْهُولٌ، مُخْتَلَفٌ فِي الِاحْتِجَاجِ بِهِ.

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام. وهو ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له متابعاً.

4. عَبْد اللهِ بن عُبَيْد اللهِ بن أبي مُلَيْكَةَ: ثقة، حديثه عن عثمان مرسل.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: كما أفاد النووي، لولا ضعف رباح لكان الإسناد حسناً، أما الانقطاع لإرسال ابن أبي مليكة فقد وُصل في رواية الطحاوي.

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (349/1).
(2) تهذيب الكمال (48/9).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (489/3).
(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (108/4).
(5) تقريب التهذيب (ص:205).
(6) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:41).
(7) المجروحين، لابن حِبَّانَ (300/1).
(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (62/2).
(9) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (69/1).
(10) تهذيب الكمال (48/9).



المبحث الثالث

ما قال فيه النَّوَوِيُّ:

"إسناده جيد"

وفيه (52) حديثاً

الحديث الأول

(139) قال النَّوويُّ: في سُنَنِ أَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ، عَنْ رُوَيْفِعٍ[1] رَضِيَ الله عَنْهُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِك، فَأَخْبِرْ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ أَوْ عَظْمٍ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا منه بَرِيءٌ"[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بن خَالِدِ بن عَبْد اللهِ بن مَوْهَبٍ الْهَمْدَانِيُّ[3]، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ يَعْنِي ابن فَضَالَةَ الْمِصْرِيَّ، عَنْ عَيَّاشِ بن عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيِّ، أَنَّ شِيَيْمَ بن بَيْتَانَ، أَخْبَرَهُ عَنْ شَيْبَانَ الْقِتْبَانِيِّ، قَالَ: إِنَّ مَسْلَمَةَ بن مُخَلَّدٍ اسْتَعْمَلَ رُوَيْفِعَ بن ثَابِتٍ عَلَى أَسْفَلِ الْأَرْضِ، قَالَ شَيْبَانُ: فَسِرْنَا مَعَهُ مِنْ كَوْمِ شَرَيكٍ[4]، إِلَى عَلْقَمَاءَ أَوْ مِنْ عَلْقَمَاءَ إِلَى كَوْمِ شَرِيكٍ يُرِيدُ عَلْقَامَ فَقَالَ رُوَيْفِعٌ: "إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَنِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَأْخُذُ نِضْوَ أَخِيهِ[5] عَلَى أَنَّ لَهُ النِّصْفَ مِمَّا يَغْنَمُ، وَلَنَا النِّصْفُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَطِيرُ لَهُ النَّصْلُ وَالرِّيشُ، وَلِلْآخَرِ الْقِدْحُ[6]" ثُمَّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بَعْدِي، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ[7]، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا[8]، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظْمٍ فَإِنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ بَرِيءٌ"[9].

(1) هو رُوَيْفِعُ بن ثَابِتِ بن سَكَنِ بن عَدِيٍّ الأنصاري، كان أميراً على بَرْقَة –وهي مدينة معروفة بليبيا الآن– وتوفي سنة (56هـ). انظر: معجم الصحابة، لابن قانع (216/1)، وتاريخ ابن يونس المصري (182/1).

(2) المجموع شرح المهذب (292/1).

(3) الْهَمْدَانِيُّ: بفتح الهاء وسكون الميم والدال المهملة، هي منسوبة إلى همدان، وهي قبيلة من اليمن، نزلت الكوفة. الأنساب، للسمعاني (647/5).

(4) كوم شريك: موضع قرب الإسكندرية، وكوم علقام ويقال: كوم علقماء: موضع في أسفل مصر. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (495/4).

(5) النِّضْو: الْبَعِير المهزول المُجهد، وتطلق على الرجل الذي أجهده السفر. تهذيب اللغة، للأزهري (51/12).

(6) قال النووي: معنى يطير له: يحصل له بالقسمة، ومراده أنهم كانوا يقتسمون قسمة محققة، ويبالغون في استوائها، حتى أن السهم الواحد يقتسمه الرجلان فيحصل لأحدهما نصله وريشه، وللآخر قِدحَه –بكسر القاف– وهي خشبة السهم. الإيجاز في شرح سنن أبي داود، للنووي (ص:187).

(7) قيل: هو مُعَالجتُها حَتَّى تَتَعَقَّد وتَتَجعَّد، وقيل: كَانُوا يَعْقِدُونها فِي الحُرُوب، فأَمَرهم بِإِرْسَالِهَا، كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ تكَبُّرا وعُجْباً. النهاية، لابن الأثير (270/3).

(8) كَانُوا يَزْعُمون أَنَّ التَّقَلُّد بأوتارِ القِسِيِّ يَرُدُّ العَينَ، ويَدْفَع عَنْهُمُ المَكارِه، فنُهُوا عَنْ ذَلِكَ. انظر: النهاية، لابن الأثير (149/5).

(9) سنن أبي داود (9/1)، برقم (36).

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[1] من طريق المفضل بن فضالة به مختصراً، وأخرجه النسائي[2] والطحاوي[3] من طريق حَيْوَةَ بن شُرَيْحٍ مختصراً، وأحمد بن حنبل من طريق ابن لهيعة[4] بنحوه، كلاهما عن عَيَّاشِ بن عَبَّاسٍ، عن شِيَيْمِ بن بَيْتَانَ، عن رُوَيْفِعَ به.

دراسة رجال الإسناد:

شَيْبَانُ بن أمية أو ابن قيس الْقِتْبَانِيِّ، أبو حذيفة المصري: قال ابْنُ حجر: "مجهول"[5].

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لجهالة شيبان، يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، وفيها أن شِيَيْم بن بَيْتَانَ سمع رُوَيْفِعَ مباشرة.

الحديث الثاني

(140) قال النَّوَوِيُّ: قَالَ -يعني البيهقي- أَصَحُّ مَا فِي التَّسْمِيَةِ حَدِيثُ أَنَسٍ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ الَّذِي فِيْهِ الْمَاءُ، ثُمَّ قَالَ: "تَوَضَّئُوا بِسْمِ الله"، قَالَ: فَرَأَيْت الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، وَالْقَوْمُ يَتَوَضَّئُونَ حَتَّى تَوَضَّئُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ، وَكَانُوا نَحْوَ سَبْعِينَ رَجُلًا". وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ[6].

قال الْبَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بن مُحَمَّدِ بن عَبْد اللهِ بن بِشْرَانَ الْعَدْلُ بِبَغْدَادَ، أنا أَبُو عَلِيٍّ إِسْمَاعِيلُ بن مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، ثنا أَحْمَدُ بن مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ، ثنا عبد الرَّزَّاقِ، ثنا مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ[7] وَقَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ، قَالَ: نَظَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءًا، فَلَمْ يَجِدُوهُ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هَا هُنَا". فَرَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ الَّذِي فِيهِ الْمَاءُ ثُمَّ قَالَ: "تَوَضَّئُوا بِسْمِ الله". قَالَ: فَرَأَيْتُ

(1) مسند أحمد (210/28)، برقم (17000).
(2) سنن النسائي (135/8)، برقم (5067).
(3) شرح معاني الآثار، للطحاوي (123/1)، برقم (752).
(4) مسند أحمد (204/28)، برقم (16995)، و(206/28)، برقم (16996).
(5) تقريب التهذيب (ص:269).
(6) المجموع شرح المهذب (344/1).
(7) هو ثابت بن أَسْلَمَ الْبُنَانِيُّ، أَبُو محمد البَصْرِيّ. تهذيب الكمال (342/4).

الْمَاءَ يَفُورُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، وَالْقَوْمُ يَتَوَضَّئُونَ حَتَّى تَوَضَّئُوا عَنْ آخِرِهِمْ. فَقَالَ ثَابِتٌ: فَقُلْتُ لِأَنَسٍ: تَرَاهُمْ كَمْ كَانُوا؟ قَالَ: كَانُوا نَحْوًا مِنْ سَبْعِينَ رَجُلًا[1].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري ومسلم، من طريق حماد بن زيد، عن ثابت[2]، ومن طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة[3]، ومن طريق مالك، عن إسحاق بن عَبْد اللهِ[4]، ثلاثتهم عن أنس به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد الرزاق بن هَمَّام الحِمْيَرِيُّ مولاهم، أبو بكر الصنعاني:** ثقة في هذا الحديث.
2. **معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري:** ثقة في هذا الحديث.
3. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ جَوَّد الإسناد لتوسطه في علي بن مُحَمَّد، إذ لم أجد أحداً وثقه سوى الخطيب البغدادي[5]، وتقدم قول البيهقي فيه "العدل".

الحديث الثالث

(141) قال النَّوَوِيُّ: عن ابن عَبَّاسٍ "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ رَأْسَهُ، وَقَالَ بِالْوُسْطَيَيْنِ مِنْ أَصَابِعِهِ فِي بَاطِنِ أُذُنَيْهِ وَالْإِبْهَامَيْنِ مِنْ وَرَاءِ أُذُنَيْهِ". ثم قال: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ[6].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَاهُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بن أَحْمَدَ بن عَبْدَانَ الْأَهْوَازِيُّ أنا أَحْمَدُ بن عبيد الصَّفَّارُ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بن إِسْحَاقَ، ثنا عَلِيُّ بن الْمَدِينِيِّ، ثنا عَبْد اللهِ بن إِدْرِيسَ، ثنا مُحَمَّدُ بن عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بن يَسَارٍ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، رَضِيَ الله عَنْهُمَا "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَغَرَفَ غَرْفَةً فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مَنْهَا، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَغَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَغَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ مَاءٍ فَمَسَحَ

---

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (71/1)، برقم (191).

(2) صحيح البخاري (51/1)، برقم (200)، صحيح مسلم (1783/4)، برقم (2279).

(3) صحيح البخاري (192/4)، برقم (3572)، صحيح مسلم (1783/4)، برقم (2279).

(4) صحيح البخاري (45/1)، برقم (169)، صحيح مسلم (1783/4)، برقم (2279).

(5) تاريخ بغداد، للخطيب (580/13).

(6) المجموع شرح المهذب (414/1، 415).

بِهِ رَأْسَهُ وَقَالَ بِالْوُسْطَيَيْنِ مَنْ أَصَابِعِهِ فِي بَاطِنِ أُذُنَيْهِ وَالْإِبْهَامَيْنِ مِنْ وَرَاءِ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَغَسَلَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَغَسَلَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى"[1].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[2] والنسائي[3] بمعناه، والبيهقي[4] مختصراً، من طريق عَبْد اللهِ بن إدريس به، وأخرجه أبو داود[5] من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم به بمعناه، وأخرجه الطبراني[6] من طريق مجاهد، عن ابن عباس به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن عَجْلَانَ:** ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع من زيد.
2. **زيد بن أسلم العدوي:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح ابن عَجْلَانَ بالسماع، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها أبو داود والطبراني.

---

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (360/1)، برقم (1123).
(2) سنن الترمذي (52/1)، برقم (36).
(3) السنن الكبرى، للنسائي (113/1)، برقم (106).
(4) السنن الكبرى، للبيهقي (110/1)، برقم (315)، و(316).
(5) سنن أبي داود (34/1)، برقم (137).
(6) المعجم الكبير، للطبراني (75/11)، برقم (11091).

الحديث الرابع

(142) قال النَّوويُّ: حديث أبي هريرة، هذا حديث رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا، فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ مِنْ سُنَنِهِمَا بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَلَفْظُهُ فِي أَكْثَرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ" إذَا لَبِسْتُمْ وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَابْدَءُوا بِأَيَامِنِكُمْ"[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ[2]، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ[3]، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ[4]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا لَبِسْتُمْ، وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ، فَابْدَءُوا بِأَيَامِنِكُمْ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[6] بمعناه من طريق شعبة، وابن ماجه[7] بنحوه، وابن خزيمة[8] بلفظه، من طريق زهير، كلاهما عن الأعمش به.

دراسة رجال الإسناد: كلهم ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعل النووي جوَّد إسناده تبعاً لابن الصلاح (ت:643هـ) والمنذري (ت:656هـ)؛ فقد قال ابن الملقن: "قال الشَّيْخ تَقِيّ الدَّين –يعني ابن دقيق العيد– فِي الإِمام[9]: أخرجه ابْن خُزَيْمَة فِي صَحِيحه، وَهُوَ حقيق بِأَن يصحح. وقال الشَّيْخ تَقِيّ الدَّين ابن الصّلاح ثمَّ النَّووي: وَهُوَ حَدِيث حسن وَإِسْنَاده جيِّد"، ثم قال: "وَكَذَا حسنه الشَّيْخ زكي الدَّين[10] فِي كَلَامه عَلَى أَحَادِيث الْمُهَذّب"[11].

---

(1) المجموع شرح المهذب (382/1).

(2) هو عَبْد اللهِ بن محمد بن عَلِيّ، أَبُو جَعْفَر النُّفَيْلِيُّ الحراني. تهذيب الكمال (88/16).

(3) هو زهير بن معاوية بن حُدَيْج، أبو خيثمة الجُعْفِي الكوفي. تهذيب الكمال (420/9).

(4) هو ذكوان أَبُو صالح السمان الزيات المدني. تهذيب الكمال (513/8).

(5) سنن أبي داود (70/4)، برقم (4141).

(6) سنن الترمذي (238/4)، برقم (1766).

(7) سنن ابن ماجه (141/1)، برقم (402).

(8) صحيح ابن خزيمة (91/1)، برقم (178).

(9) انظر: الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد (528/1).

(10) هو عَبْد العظيم بْن عَبْد القويّ، الحافظ الإمام، زكي الدين، أَبُو محمد المُنْذِري، الشّامي، ثمّ الْمَصْرِيّ، الشّافعيّ، (ت:656هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (826/14).

(11) البدر المنير، لابن الملقن (201/2).

الحديث الخامس

(143) قال النَّوَوِيُّ: عن حَفْصَةَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْعَلُ يَمِينَهُ لِطَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَثِيَابِهِ، وَيَجْعَلُ يَسَارَهُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن آدَمَ بن سُلَيْمَانَ الْمِصِّيصِيُّ، حَدَّثَنَا ابن أَبِي زَائِدَةَ[2]، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ يَعْنِي الْإِفْرِيقِيَّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بن رَافِعٍ، وَمَعْبَدٍ[3]، عَنْ حَارِثَةَ بن وَهْبٍ الْخُزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي حَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْعَلُ يَمِينَهُ لِطَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَثِيَابِهِ، وَيَجْعَلُ شِمَالَهُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه أبو يعلى المَوْصِلِيّ[5] من طريق ابن أبي زائدة به بنحوه، وأخرجه أحمد بن حنبل[6] من طريق عاصم عن معبد بن خالد، عن سَوَاءٍ الْخُزَاعِيِّ، عن حفصة به بزيادة.

دراسة رجال الإسناد:

1. محمد بن آدم بن سليمان الجُهَنِيُّ الْمِصِّيصِيُّ:

وثقه النسائي[7]، ومسلمة بن القاسم[8]، والذهبي[9]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[10]، وقال أبو حاتم: "صدوق"[11]، وتبعه النسائي مَرَّةً وزاد: "لا بأس به"[12]، وابن حجر[13].

---

(1) المجموع شرح المهذب (384/1).

(2) يَحْيَى بن زكريا بن أَبِي زائدة الهمداني، أَبُو سَعِيد الكوفي. تهذيب الكمال (305/31).

(3) هو مَعبد بن خالد الجَدَلِيُّ القيسي، أَبُو القاسم الكوفي. تهذيب الكمال (228/28).

(4) سنن أبي داود (8/1)، برقم (32).

(5) مسند أبي يعلى الموصلي (470/12)، برقم (7042).

(6) مسند أحمد (65/44)، برقم (26465).

(7) تهذيب الكمال (393/24).

(8) تهذيب التهذيب (34/9).

(9) الكاشف، للذهبي (156/2).

(10) (94/9).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (209/7).

(12) تسمية مشايخ النسائي (ص:50).

(13) تقريب التهذيب (ص:467).

خلاصة القول فيه: ثقة.

2. عَبْد اللهِ بن علي الأزرق، أبو أيوب الإفريقي:

قيل لابن مَعِين: "هو ثِقَة؟" قال: "نعم، ليس به بأس"[1]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[2]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[3]، وقال أبو زُرْعَةَ: "ليس بالمتين، في حديثه إنكار، هو لين"[4].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

3. عَاصِمُ بن أبي النَّجُودِ: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، لكون أبي أيوب وعاصم صدوقين.

الحديث السادس

(144) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ بِلَالٍ "كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَآتِيهِ بِالْمَاءِ فَيَتَوَضَّأُ، وَيَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَمُوقَيْهِ[5]". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[6].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عُبَيْد اللهِ بن مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ يَعْنِي ابن حَفْصِ بن عُمَرَ بن سَعْدٍ، سَمِعَ أَبَا عَبْد اللهِ، عَنْ أَبِي عبد الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، أَنَّهُ شَهِدَ عبد الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ يَسْأَلُ بِلَالًا، عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "كَانَ يَخْرُجُ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَآتِيهِ بِالْمَاءِ فَيَتَوَضَّأُ، وَيَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَمُوقَيْهِ"[7].

تخريج الحديث: أخرجه مسلم[8]، والترمذي[9]، من طريق كَعْبِ بن عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ به بمعناه.

---

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (467/4).
(2) (28/7).
(3) تقريب التهذيب (ص:314).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (116/5).
(5) الْمُوقُ: الْخُفُّ، فارسيٌّ معربٌ. النهاية، لابن الأثير (372/4).
(6) المجموع شرح المهذب (408/1).
(7) سنن أبي داود (39/1)، برقم (153).
(8) صحيح مسلم (231/1)، برقم (275).
(9) سنن الترمذي (172/1)، برقم (101).

دراسة رجال الإسناد:

1. **أبو عَبْد اللهِ مولى بني تيم بن مُرَّةَ:** قال ابْنُ حجر: "مجهول"[1].
2. **أبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ:** قال ابْنُ حجر: "أبو عبد الرحمن عن بلال قيل: هو مسلم بن يسار وإلا فمجهول"[2]، وقال الذهبي: "أبو عبد الرحمن عن بلال، وعنه أبو عَبْد اللهِ التيمي مجهول"[3].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، يرتقي للحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث السابع

(145) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عُثْمَانَ بن عَفَّانَ رَضِيَ الله عَنْهُ "أَنَّهُ تَوَضَّأَ فخَلَّلَ بين أَصَابعَ قَدَمَيْهِ ثَلَاثًا، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعل كما فَعَلْتُ". رواه الدَّارَقُطْنِي وَالْبَيْهَقِيُّ، بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[4].

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: حَدَّثَنَا دَعْلَجُ بن أَحْمَدَ، نا مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن النَّضْرِ، نا أَبُو غَسَّانَ[5]، نا إِسْرَائِيلُ[6]، وَنا دَعْلَجُ بن أَحْمَدَ، نا مُوسَى بن هَارُونَ[7]، حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ[8]، نا عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ، نا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَامِرِ بن شَقِيقٍ، عَنْ شَقِيقِ بن سَلَمَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بن عَفَّانَ تَوَضَّأَ فغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثاً، وَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثاً، وَغسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثاً، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ ظَهْرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ ثَلَاثًا، وَغسَلَ قَدَمَيْهِ وَخَلَّلَ أَصَابعَ قَدَمَيْهِ ثَلَاثًا، وَقَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ كَمَا فَعَلْتُ"[9].

---

(1) تقريب التهذيب (ص:655).

(2) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(3) الكاشف، للذهبي (440/2).

(4) المجموع شرح المهذب (424/1).

(5) هو مالك بن إسماعيل بن درهم. تهذيب الكمال (86/27).

(6) هو إسرائيل بن يونس بن أَبي إسحاق الهمداني السبيعي. تهذيب الكمال (515/2).

(7) هو موسى بن هارون بن عَبْد اللهِ الحمال البغدادى. تاريخ الإسلام، للذهبي (1059/6).

(8) هو زهير بن حرب بن شداد الحَرَشِيُّ، أبو خيثمة النَّسَائي. تهذيب الكمال (402/9).

(9) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (150/1)، برقم (287).

تخريج الحديث: أخرجه الدَّارَقُطْنِيُّ[1]، والبيهقي[2]، من طريق إسرائيل به بنحوه، وأخرجه البخاري[3] ومسلم[4]، من طريق حُمْرَانَ مولى عثمان، عن عثمان به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

عامر بن شقيق بن جمرة الأسدي الكوفي:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال النَّسَائي: "ليس به بأس"[6]، وقال الذهبي: "صدوق ضُعِّف"[7]، وقال أبو حاتم: "شيخ ليس بقوي"[8]، وقال ابْنُ حجر: "لين الحديث"[9]، وضَعَّفَه ابن مَعِين[10].

خلاصة القول فيه: صدوق كثير الخطأ، وهو صدوق في هذا الحديث؛ فقد تُوبع، ونقل الترمذي عن البخاري قوله: "أصح شيء في التخليل عندي حديث عثمان"، فسأله الترمذي قائلاً: "إنهم يتكلمون في هذا؟" فقال: "هو حسن"[11]، وقال ابْنُ حجر: "صححه ابن خزيمة، وابن حِبَّانَ، والحاكم وغيرهم"[12].

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

---

(1) المرجع السابق (148/1)، برقم (286).
(2) السنن الكبرى، للبيهقي (104/1)، برقم (295).
(3) صحيح البخاري (43/1)، برقم (159)، و(31/3)، برقم (1934).
(4) صحيح مسلم (204/1)، برقم (226).
(5) (249/7).
(6) تهذيب الكمال (42/14).
(7) الكاشف، للذهبي (522/1).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (322/6).
(9) تقريب التهذيب (ص:287).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (322/6).
(11) العلل الكبير، للترمذي (ص:33).
(12) تهذيب التهذيب (69/5).

الحديث الثامن

(146) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ مَعْقِلِ بن أَبِي مَعْقِلٍ الْأَسَدِيِّ[1] رَضِيَ الله عَنْهُ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَتَيْنِ بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ". رَوَاهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ وَأَبُو دَاوُد، وَابْنُ مَاجَهْ وَغَيْرُهُمْ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ وَلَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُد[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بن إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بن يَحْيَى، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ مَعْقِلِ بن أَبِي مَعْقِلٍ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَتَيْنِ بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[4] بلفظه، وأحمد بن حنبل[5] بنحوه، من طريق عمرو بن يحيى الْمَازِنِيِّ به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **وُهَيب بن خالد بن عَجْلَانَ الباهلي مولاهم:** ثقة.
2. **أبو زيد مولى بني ثعلبة:** قال ابْنُ حجر: "مجهول"[6].

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لجهالة أبي زيد، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه لكونه من التابعين، خاصةً وأن للحديث شواهد صحيحة كثيرة، منها ما أخرجه البخاري[7] عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا أَتَيْتُمُ الغَائِطَ فَلاَ تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ، وَلاَ تَسْتَدْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا".

---

(1) مَعْقِلُ بن أبي مَعْقِلٍ الْأَسَدِيُّ، يُقال له: مَعْقِل بن الْهَيْثَم، كما يُقال له: ابن أمِّ مَعْقِلٍ، له صحبة، وله حلف في قريش، تُوُفِّيَ في ولاية معاوية. انظر: الثقات، لابن حبان (393/3)، ومعجم الصحابة، للبغوي (330/5).

(2) المجموع شرح المهذب (80/2).

(3) سنن أبي داود (3/1)، برقم (10).

(4) سنن ابن ماجه (115/1)، برقم (319).

(5) مسند أحمد (382/29)، برقم (17838)، و(384/29)، برقم (17840).

(6) تقريب التهذيب (ص:642).

(7) صحيح البخاري (88/1)، برقم (394).

الحديث التاسع

(147) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى مُعَاذٌ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ[1] الثَّلَاثَةَ الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ[2] وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ والظل".

قال النَّوَوِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَابْنُ مَاجَهْ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بن سُوَيْدٍ الرَّمْلِيُّ، وَعُمَرُ بن الْخَطَّابِ أَبُو حَفْصٍ، وَحَدِيثُهُ أَتَمُّ أَنَّ سَعِيدَ بن الْحَكَمِ، حَدَّثَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بن يَزِيدَ، حَدَّثَنِي حَيْوَةُ بن شُرَيْحٍ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْحِمْيَرِيَّ، حَدَّثَهُ عَنْ مُعَاذِ بن جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ: الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَالظِّلِّ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[5] بزيادة قصة، من طريق عَبْد اللهِ بن وهب، والبيهقي[6] بنحوه، من طريق سعيد بن أبي مريم، كلاهما عن نافع بن يزيد به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عمر بن الخطاب السِّجِسْتَانِيُّ:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "مستقيم الحديث"[7]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[8].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **أبو سعيد الْحِمْيَرِيّ:** قال ابْنُ حجر: "مجهول، وروايته عن معاذ بن جبل مرسلة"[9].

وباقي رجال الإسناد ثقات.

---

(1) المَلَاعِنُ: جَمْع مَلْعَنَة، وَهِيَ الفَعْلة الَّتِي يُلْعَن بِهَا فاعِلُها، كَأَنَّهَا مَظِنَّة لِلَّعْن وَمَحَلٌّ لَهُ. النهاية، لابن الأثير (255/4).

(2) الْمَوَارِدُ: المَجاري والطُّرُق إِلَى الْمَاء، واحِدُها: مَوْرِدٌ. النهاية، لابن الأثير (173/5).

(3) المجموع شرح المهذب (86/2).

(4) سنن أبي داود (7/1)، برقم (26).

(5) سنن ابن ماجه (119/1)، برقم (328).

(6) السنن الكبرى، للبيهقي (158/1)، برقم (469).

(7) (447/8).

(8) تقريب التهذيب (ص:412).

(9) المرجع السابق (ص:644).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لجهالة أبي سعيد وإرساله، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه لكونه من التابعين ويحتمل إرساله، خاصةً وأن للحديث شواهد صحيحة، منها ما أخرجه مسلم[1] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "اتَّقُوا اللَّعَّانَيْنِ" قَالُوا: وَمَا اللَّعَّانَانِ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: "الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ فِي ظِلِّهِمْ".

الحديث العاشر

(148) قال النَّوَوِيُّ: عن جَرِيْرِ بن عَبْد اللهِ رَضِيَ الله عَنْهُ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْغَيْضَةَ[2] فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ اسْتَنْجَى مِنْ إدَاوَةٍ وَمَسَحَ يَدَهُ بِالتُّرَابِ". رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[3].

قال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ[4] قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بن عَبْد اللهِ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بن جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، "أَنَّ نَبِيَّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْغَيْضَةَ، فَقَضَى حَاجَتَهُ، فَأَتَاهُ جَرِيرٌ، بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَاسْتَنْجَى مِنْهَا، وَمَسَحَ يَدَهُ بِالتُّرَابِ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[6] ومسلم[7] من طريق هَمَّامٍ بن الحارث بمعناه، والنسائي[8] من طريق إبراهيم بن جرير بزيادة، كلاهما عن جرير به، وأخرجه أحمد بن حنبل[9] من طريق شريك، عن إبراهيم بن جرير، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير به بمعناه.

---

(1) صحيح مسلم (226/1)، برقم (269).

(2) الغَيْضَة: مَغيض مَاء يجْتَمع فينبت فِيهِ الشّجر. جمهرة اللغة، لابن دُرَيد (907/2).

(3) المجموع شرح المهذب (112/2).

(4) هو الفضل بن دُكَيْن، وهو لقب، واسمه عَمْرو بن حماد القرشي. تهذيب الكمال (197/23).

(5) سنن ابن ماجه (129/1)، برقم (359).

(6) صحيح البخاري (87/1)، برقم (387).

(7) صحيح مسلم (227/1)، برقم (272).

(8) سنن النسائي (45/1)، برقم (51).

(9) مسند أحمد (552/31)، برقم (19223).

دراسة رجال الإسناد:

1. أَبَانُ بن عَبْد اللهِ بن أبي حازم البَجَلِيُّ الأَحْمَسِيُّ:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[1]، وأحمد بن حنبل وابن نمير[2]، والعجلي[3]، وقال أحمد بن حنبل مَرَّة: "صالح الحديث"[4]، وتبعه أبو حاتم وزاد: "صدوق"[5]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "عزيز الحديث، عزيز الروايات، ولم أجد له حديثًا منكر المتن فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به"[6]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق في حفظه لين"[7]، وذكر الفلاس أن ابن مهدي كان يحدث عنه، وأنه لم يسمع القَطَّان يحدث عنه قط[8].

وقال النسائي: "ليس بالقوي"[9]، وضعفه الدَّارَقُطْنِي[10]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان ممن فَحُشَ خَطؤُهُ، وانفرد بالمناكير"[11].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **إبراهيم بن جرير بن عَبْد اللهِ الْبَجَلِيُّ:** صدوق، وهذا الحديث من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده منقطع لعدم سماع إبراهيم بن جرير من أبيه؛ لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره، لظهور الواسطة بينهما وهو قيس بن أبي حازم في رواية أحمد، وبالمتابعات التي أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما.

---

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:67).
(2) تهذيب التهذيب (96/1).
(3) معرفة الثقات، للعجلي (198/1).
(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (290/2).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (296/2).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (68/2).
(7) تقريب التهذيب (ص:87).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (68/2).
(9) تهذيب التهذيب (96/1).
(10) علل الدَّارَقُطْنِي (276/8).
(11) المجروحين، لابن حِبَّانَ (99/1).

الحديث الحادي عشر

(149) قال النَّوَوِيُّ: رَوَى أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا جُنُبٌ وَلَا كَلْبٌ"[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا حَفْصُ بن عُمَرَ النَّمَرِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بن مُدْرِكٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بن عَمْرِو بن جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن نُجَيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ وَلَا جُنُبٌ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[3] بلفظه، وابن ماجه[4] بدون قوله "الجنب"، من طريق شعبة به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عَبْدِ اللهِ بن نُجَيٍّ بن سلمة الحضرمي الكوفي، أبو لقمان:**

وثقه العجلي[5]، والنسائي[6]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[8]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "ليس بقوي في الحديث"[9]، وقال البخاري: "فيه نظر"[10]، وبنحوه قال ابْنُ عَدِيٍّ[11]، ورَدَّ الذهبي فقال: "روى عنه جابر الجعفي، فالنكارة من جابر"[12]،

---

(1) المجموع شرح المهذب (157/2).
(2) سنن أبي داود (58/1)، برقم (227). وانظر (72/4)، برقم (4152).
(3) سنن النسائي (141/1)، برقم (261)، و(185/7)، برقم (4281).
(4) سنن ابن ماجه (1203/2)، برقم (3650).
(5) معرفة الثقات، للعجلي (64/2).
(6) تهذيب الكمال (220/16).
(7) (30/5).
(8) تقريب التهذيب (ص:326).
(9) علل الدَّارَقُطْنِي (258/3).
(10) التاريخ الكبير، للبخاري (214/5).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (388/5).
(12) ميزان الاعتدال، للذهبي (514/2).

وقال الشافعي: "مجهول"[1]، وذكر ابن مَعِين أنه لم يسمع من علي بن أبي طالب، بينهما أبيه[2].

خلاصة القول فيه: صدوق، حديثه عن علي مرسل.

2. نُجَيٌّ الحضرمي الكوفي:

وثقه العجلي[3]، وقال ابْنُ حبان: "لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[4]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[5]، وقال الذهبي: "لين"[6]، وقال مَرَّة: "لا يدرى من هو"[7].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع، وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً في هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لضعف نُجي، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه لكونه من التابعين، خاصةً وأن للحديث شواهد صحيحة كثيرة، منها ما أخرجه البخاري[8] عن عَبْد اللهِ بن عمر قَالَ: وَعَدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِبْرِيلُ فَقَالَ: "إِنَّا لاَ نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلاَ كَلْبٌ". لكن لم يثبت قوله "ولا جنب".

الحديث الثاني عشر

(150) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيْث عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ الله عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَطْعَمَ الْيَوْمَ مِسْكِينًا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا أَنَا بِسَائِلٍ يَسْأَلُ، فَوَجَدْتُ كِسْرَةَ خُبْزٍ فِي يَدِ عبد الرَّحْمَنِ، فَأَخَذْتُهَا فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[9].

---

(1) تهذيب التهذيب (55/6).

(2) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:110).

(3) معرفة الثقات، للعجلي (311/2).

(4) الثقات، لابن حِبَّانَ (480/5).

(5) تقريب التهذيب (ص:559).

(6) الكاشف، للذهبي (317/2).

(7) ميزان الاعتدال، للذهبي (248/4).

(8) صحيح البخاري (114/4)، برقم (3227).

(9) المجموع شرح المهذب (176/2).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا بِشْرُ بن آدَمَ، حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بن فَضَالَةَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي لَيْلَى، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَطْعَمَ الْيَوْمَ مِسْكِينًا؟"، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا أَنَا بِسَائِلٍ يَسْأَلُ، فَوَجَدْتُ كِسْرَةَ خُبْزٍ فِي يَدِ عبد الرَّحْمَنِ، فَأَخَذْتُهَا مِنْهُ فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه الحاكم[2]، وعنه البيهقي[3]، من طريق سهل بن مِهْرَانَ، عن عَبْد اللهِ بن بكر به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. بِشر بن آدم بن يزيد البصري، أبو عبد الرحمن:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4]، وقال النَّسَائي: "لا بأس به"[5]، وقال مَرَّة: "صالح"[6]، وتبعه مسلمة بن القاسم[7]، وقال الذهبي: "صدوق"[8]، وتبعه ابن حجر وزاد: "فيه لين"[9]، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي"[10]، وتبعه الدَّارَقُطْنِي[11].

خلاصة القول فيه: صدوق ربما أخطأ، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

---

(1) سنن أبي داود (127/2)، برقم (1670).
(2) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (571/1)، برقم (1501).
(3) السنن الكبرى، للبيهقي (333/4)، برقم (7888).
(4) (144/8).
(5) تهذيب الكمال (92/4).
(6) تسمية مشايخ النسائي (ص:84).
(7) تهذيب التهذيب (442/1).
(8) الكاشف، للذهبي (267/1).
(9) تقريب التهذيب (ص:122).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (351/2).
(11) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:191).

2. مبارك بن فَضَالة، أبو فضالة البصري:

كان يحيى بن سعيد يحسن الثناء عليه[1]، وثَّقَه ابنُ مَعِين[2]، وعفان بن مسلم[3]، وقال أبو زُرْعَةَ: "يدلس كثيراً، فإذا قال: حدثنا فهو ثقة"[4]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ليس بأس به"[5]، وتبعه العجلي[6]، وقال ابْنُ المديني: "صالح وسط"[7]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يدلس ويسوي"[8]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "عامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة، فقد احتمل من قد رمي بالضعف أكثر مما رمي مبارك به"[9].

وقال أحمد بن حنبل: "ليس بِذَاكَ، وَقد كنت لَا أخرج عَن مبارك"، وقال: "ما روى عَن الْحسن يحْتَج بِهِ"[10]، وقال: "كان يرفع حديثاً كثيراً، ويقول في غير حديث: عن الحسن"[11]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان يخطئ"[12]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "لين كثير الخطأ، يعتبر به"[13]، وضَعَّفَه ابن مَعِين مَرَّة[14]، والنسائي[15]، وقال ابْنُ مَعِين: "قدري"[16].

تدليسه: وصفه بالتدليس أحمد بن حنبل[17]، وأبو زُرْعَةَ، وقال أبو داود: "شديد التدليس"،[18] وتقدم قول ابن حجر أنه يدلس تدليس تسوية، وقال: "مشهور بالتدليس، وقد أكثر

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (339/8).

(2) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (83/4).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (339/8).

(4) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(5) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (78/1).

(6) معرفة الثقات، للعجلي (263/2).

(7) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:59).

(8) تقريب التهذيب (ص:519).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (26/8).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي (ص:55، 83).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (339/8).

(12) الثقات، لابن حِبَّانَ (502/7).

(13) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:64).

(14) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (10/3).

(15) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:98).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (23/8).

(17) الضعفاء الكبير، للعقيلي (224/4).

(18) جامع التحصيل، للعلائي (ص:108).

عن الحسن البصري"، وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[1]، وقال أبو زُرْعَةَ: "لا أحسبه يروي عن خُبَيْبِ بن عبد الرحمن شيئاً"، وذكر أبو حاتم أنه لم يسمع من أنس[2].

خلاصة القول فيه: صدوق إذا صَرَّحَ بالسَّمَاع وإلا فضعيف، وحديثه عن أنس وخبيب مرسل، وهو ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع من ثابت.

3. **عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة، اختلف في سماعه من عمر"[3]. له مراسيل عن عدد من الصحابة[4]، ولكن هذا الحديث ليس منها.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح مبارك بالسماع، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ احتمل عنعنته فاعتبر الإسناد جيداً، خاصةً أن لهذا الحديث شواهد كثيرة صحيحة، منها ما أخرجه مسلم[5] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمُ الْيَوْمَ صَائِمًا؟" قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ: أَنَا، قَالَ: "فَمَنْ تَبِعَ مِنْكُمُ الْيَوْمَ جَنَازَةً؟" قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ: أَنَا، قَالَ: "فَمَنْ أَطْعَمَ مِنْكُمُ الْيَوْمَ مِسْكِينًا؟" قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ: أَنَا، قَالَ: "فَمَنْ عَادَ مِنْكُمُ الْيَوْمَ مَرِيضًا؟" قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ الله عَنْهُ: أَنَا، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا اجْتَمَعْنَ فِي امْرِئٍ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ".

---

(1) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:43).
(2) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:223).
(3) تقريب التهذيب (ص:349).
(4) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:125)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:226)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:204).
(5) صحيح مسلم (713/2)، برقم (1028).

الحديث الثالث عشر

(151) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عُثْمَانَ بن أَبِي الْعَاصِ[1] رَضِيَ الله عَنْهُ: "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَسْجِدَ أَهْلِ الطَّائِفِ حَيْثُ كَانَتْ طَوَاغِيتُهُمْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا رَجَاءُ بن الْمُرَجَّى، حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامٍ الدَّلَّالُ مُحَمَّدُ بن مُحَبَّبٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بن السَّائِبِ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عَبْد اللهِ بن عِيَاضٍ، عَنْ عُثْمَانَ بن أَبِي الْعَاصِ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَسْجِدَ الطَّائِفِ حَيْثُ كَانَ طَوَاغِيتُهُمْ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[4]، والحاكم[5]، من طريق أبي هَمَّامٍ الدَّلَّال به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن عَبْد اللهِ بن عِيَاضٍ الطائفي: ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[6]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[7].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً في هذا الحديث.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف محمد الطائفي، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه لكونه من التابعين، خاصةً وأن للحديث شاهد مرسل أخرجه ابن قانع[8] عن تَمِيمِ بن غَيْلَانَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا سُفْيَانَ بن حَرْبٍ وَالْمُغِيرَةَ بن شُعْبَةَ وَرَجُلًا آخَرَ إِمَّا

---

(1) عُثْمَانُ بن أَبِي الْعَاصِ بن بِشْرِ بن عبد دُهْمَانَ الثَّقَفِيُّ، وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ ابن سَبْعٍ وَعِشْرِينَ فِي أُنَاسٍ مِنْ ثَقِيفٍ، فَسَأَلَهُ مُصْحَفًا فَأَعْطَاهُ، وَأَمَّرَهُ عَلَى الطَّائِفِ، تُوُفِّيَ سنة (51هـ) بالبصرة. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (68/8)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1962/4).

(2) المجموع شرح المهذب (180/2).

(3) سنن أبي داود (123/1)، برقم (450).

(4) سنن ابن ماجه (245/1)، برقم (743).

(5) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (716/3)، برقم (6591).

(6) (378/5).

(7) تقريب التهذيب (ص:489).

(8) معجم الصحابة، لابن قانع (114/1).

خَالِدُ بن الْوَلِيدِ أَوْ غَيْرُهُ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَكْسِرُوا طَاغِيَةَ ثَقِيفٍ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله فَأَيْنَ نَجْعَلُ مَسْجِدَهُمْ؟ قَالَ: "حَيْثُ كَانَتْ طَاغِيَتُهُمْ حَتَّى يُعْبَدَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ كَمَا كَانَ لَا يُعْبَدُ".

الحديث الرابع عشر

(152) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ الْعَبَّاسِ بن عبد الْمُطَّلَبِ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَزَالُ أُمَّتِي عَلَى الْفِطْرَةِ، مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا الْمَغْرِبَ حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ". رَوَاهُ ابن مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[1].

قال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بن مُوسَى قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبَّادُ بن الْعَوَّامِ، عَنْ عُمَرَ بن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْأَحْنَفِ بن قَيْسٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بن عبد الْمُطَّلِبِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَزَالُ أُمَّتِي عَلَى الْفِطْرَةِ، مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا الْمَغْرِبَ حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه الدارمي[3] والحاكم[4] من طريق عباد به بنحوه، وفي رواية الحاكم قال: عن عمر بن إبراهيم ومعمر.

دراسة رجال الإسناد:

1. عمر بن إبراهيم العبدي البصري:

قال عبد الصمد بن عبد الوارث: "حدثنا عمر، وهو ثقة فوق الثقة"[5]، ووثَّقه ابنُ مَعِين[6]، وأحمد بن حنبل[7]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "صالح"[8]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق في حديثه عن قتادة ضعف"[9]، وقال أحمد بن حنبل مَرَّة: "لَهُ أَحَادِيث مَنَاكِير"[10]، وقال: "وقَدْ رَوَى

---

(1) المجموع شرح المهذب (35/3).

(2) سنن ابن ماجه (225/1)، برقم (689).

(3) سنن الدارمي (772/2)، برقم (1246).

(4) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (304/1)، برقم (686).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (87/6).

(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:50).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (98/6).

(8) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:403).

(9) تقريب التهذيب (ص:410).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (108/3).

عَبَّادُ بن الْعَوَّامِ عَنْهُ حَدِيثاً مُنْكَرًا"، قال المِزِّيُّ: "يعني حَدِيثَ الْحَسَنِ عن الأَحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا تَزَالُ أُمَّتِي عَلَى الْفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا الْمَغْرِبَ حتى تشتبك النجوم"[1].

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"[2]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "يروي عَن قَتادَة أشياء لا يوافق عليها، حديثه عَن قَتادَة خاصة مضطرب، وَهو مع ضعفه يكتب حديثه"[3]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يخطئ ويخالف"[4]، وقال: "كان مِمَّن ينْفَرد عَن قَتَادَة بِمَا لَا يشبه حَدِيثه، فَلَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انْفَرد، فَأَما فِيمَا وَافق الثِّقَات فَإِن اعْتبر بِهِ مُعْتَبر لَمْ أر بذلك بَأْساً"[5]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "لين يُترك"[6].

خلاصة القول فيه: صدوق في حديثه عن قتادة ضعف. وهو ضعيف في هذا الحديث إذ لم أجد له متابعاً عن قتادة، ولا يُفرح بمتابعة معمر له التي أخرجها الحاكم؛ ففي سندها رجل مجهول الحال.

2. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.
3. **الحسن بن أبي الحسن البصري:** ثقة وليس هذا الحديث من مراسيله فروايته عن الأحنف بن قيس ثابتة في الصحيحين[7].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لضعف عمر بن إبراهيم، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه، خاصةً أن لهذا الحديث متابعة ضعيفة وشواهد حسنة، منها ما أخرجه أبو داود[8] عَنْ مَرْثَدِ بن عَبْد اللهِ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو أَيُّوبَ غَازِيًا وَعُقْبَةُ بن عَامِرٍ يَوْمَئِذٍ عَلَى مِصْرَ فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ فَقَامَ إِلَيْهِ أَبُو أَيُّوب، فَقَالَ: لَهُ مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ يَا عُقْبَةُ، فَقَالَ: شُغِلْنَا، قَالَ: أَمَا سَمِعْتَ

(1) تهذيب الكمال (270/21).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (98/6).
(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (86/6، 89).
(4) الثقات، لابن حِبَّانَ (446/8).
(5) المجروحين، لابن حِبَّانَ (89/2).
(6) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:51).
(7) انظر: صحيح البخاري (15/1)، وصحيح مسلم (2213/4).
(8) سنن أبي داود (113/1)، برقم (418).

رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ -أَوْ قَالَ: عَلَى الْفِطْرَةِ- مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ".

الحديث الخامس عشر

(153) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ الْمُجَامِعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا مَعَ الْكَفَّارَةِ"، أَيْ بَدَلَ الْيَوْمِ الَّذِي أَفْسَدَهُ بِالْجِمَاعِ عَمْدًا، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَرَوَى أَبُو دَاوُد نَحْوَهُ[1].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ[2]، أنبأ أَبُو الْوَلِيدِ الْفَقِيهُ[3]، ثنا جَعْفَرُ بن أَحْمَدَ بن نَصْرٍ، ثنا أَبُو مَرْوَانَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بن سَعْدٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي اللَّيْثُ بن سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ[4]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: "اقْضِ يَوْمًا مَكَانَهُ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي من طريقي عَبْد اللهِ بن أويس[6] بنحوه، وعبد الجبار بن عمر[7] مطولاً، كلاهما عن الزهري به، وأخرجه أبو داود[8] من طريق هشام بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة به بمعناه، وأخرجه ابن ماجه[9] من طريق عبد الجبار، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. محمد بن عثمان بن خالد الأموي، أبو مروان العثماني:

وثقه أبو حاتم[10]، وصالح جزرة وزاد: "صدوق، إلا أنه يروي عَن أَبِيهِ المناكير"، فقيل

(1) المجموع شرح المهذب (71/3).

(2) هو أبو عَبْد اللهِ الحاكم محمد بن عَبْد اللهِ، صاحب المستدرك. تاريخ بغداد، للخطيب (509/3).

(3) هو حسان بن محمد بن أحمد بن هارون الْقُرَشِيّ الشّافعيّ. تاريخ الإسلام، للذهبي (874/7).

(4) هو حُميد بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزُّهْرِيّ. تهذيب الكمال (378/7).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (381/4)، برقم (8055).

(6) المرجع السابق (381/4)، برقم (8056).

(7) المرجع السابق (381/4)، برقم (8057).

(8) سنن أبي داود (314/2)، برقم (2393).

(9) سنن ابن ماجه (534/1)، برقم (1671).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (25/8).

له: "ما حاله؟" قال: "لا نعرفه، لم أسمع أحداً يحدث عنه غير سلمة بن شبيب"[1]، وتبعه الذهبي فقال: "ثقة، له عن أبيه مناكير[2]، نكارتها من قبل أبيه"[3]، وقال البخاري: "صدوق"[4]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[5]. وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يخطئ ويخالف"[6].

خلاصة القول فيه: ثقة، له مناكير عن أبيه، وحديثه هذا ليس عن أبيه.

2. محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري: ثقة ثبت، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، لعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في أبي مروان فجوَّد الإسناد.

الحديث السادس عشر

(154) قال الشِّيْرَازِيُّ: حَدِيث أَبِي مَحْذُورَةَ[7] وَأَنَّهُ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ لَهُ: "حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنْ النَّوْمِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنْ النَّوْمِ الله أَكْبَرُ الله أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ أَبِي مَحْذُورَةَ فِي التَّثْوِيبِ[8]، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[9].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بن عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عبد الْمَلِكِ بن أَبِي مَحْذُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله عَلِّمْنِي سُنَّةَ الْأَذَانِ؟، قَالَ: فَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِي، وَقَالَ: "تَقُولُ: الله أَكْبَرُ الله أَكْبَرُ، الله أَكْبَرُ الله أَكْبَرُ، تَرْفَعُ بِهَا صَوْتَكَ، ثُمَّ تَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، تَخْفِضُ بِهَا صَوْتَكَ، ثُمَّ تَرْفَعُ صَوْتَكَ بِالشَّهَادَةِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، أَشْهَدُ أَنَّ

---

(1) تهذيب الكمال (83/26).

(2) ديوان الضعفاء، للذهبي (ص:365).

(3) ميزان الاعتدال، للذهبي (641/3).

(4) المرجع السابق (640/3).

(5) تقريب التهذيب (ص:496).

(6) الثقات، لابن حِبَّانَ (94/9).

(7) أَبُو مَحْذُورَةَ الجُمَحِيُّ: اسْمُهُ أَوْسُ بن مِعْيَرِ بن لَوْذَانَ بن رَبِيعَةَ وقيل: اسْمُهُ سَمُرَةُ بن عُمَيْرِ بن لَوْذَانَ بن وَهْبٍ، أَسْلَمَ يوم فَتْحِ مَكَّةَ، وتُوُفِّيَ بِمَكَّةَ سنة (59هـ). انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (11/8).

(8) التَّثْوِيبُ فِي أَذَان الْفجْر أَن تَقول بعد حَيّ على الْفَلاح: "الصَّلَاة خير من النّوم، الصَّلَاة خير من النّوم". غريب الحديث، لابن قتيبة (173/1).

(9) المجموع شرح المهذب (90/3).

مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، فَإِنْ كَانَ صَلَاةُ الصُّبْحِ قُلْتَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، الله أَكْبَرُ الله أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا الله"[1].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[2] والنسائي[3] من طريق عثمان بن السائب، عن أبي وأم عبد الملك بن أبي محذورة بنحوه، وأبو داود[4] من طريق إبراهيم بن إسماعيل، عن جده عبد الملك بن أبي محذورة بنحوه، والنسائي[5] من طريق أبي جعفر الكوفي، عن أبي سلمان المؤذن مختصراً، ثلاثتهم عن أبي محذورة.

دراسة رجال الإسناد:

1. الحارث بن عبيد الْإِيَادِي أبو قدامة البصري:

حدث عنه ابن مهدي وقال: "كان مِنْ شُيُوخِنا وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا خَيْرًا"[6]، وقال النسائي: "صالح"[7]، وقال مَرَّة: "ليس بذاك القوي"[8]، وقال الساجي: "صدوق، عنده مناكير"[9]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[10].

وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به"[11]، وقال الذهبي: "ليس بالقوي"[12]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان شَيخاً صَالحاً، مِمَّن كثر وهمه حَتَّى خرج عَن جملَة من يحْتَج بِهِمْ إِذَا انفردوا"[13].

---

(1) سنن أبي داود (136/1)، برقم (500).
(2) المرجع السابق (136/1)، برقم (501).
(3) سنن النسائي (7/2)، برقم (633).
(4) سنن أبي داود (137/1)، برقم (504).
(5) سنن النسائي (13/2)، برقم (647).
(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (212/1).
(7) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (306/3).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (456/2).
(9) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (305/3).
(10) تقريب التهذيب (ص:147).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (81/3).
(12) الكاشف، للذهبي (303/1).
(13) المجروحين، لابن حِبَّانَ (224/1).

وضعَّفه ابن مَعِين[1]، وقال أحمد بن حنبل: "مُضْطَرب الحَدِيث"[2].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ. وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

2. محمد بن عبد الملك بن أبي مَحْذُورَةَ الْجُمَحِيُّ المكي:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[4]، وقال الذهبي: "ليس بحجة، يكتب حديثه اعتباراً"[5]، وقال عبد الحق: "لا يحتج بهذا الإسناد"، وقال ابْنُ القَطَّان: "محمد مجهول الحال".[6]

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث. وقد تُوبع على هذا الحديث.

3. عبد الملك بن أبي مَحْذُورَةَ الْجُمَحِيُّ:

وثقه الذهبي[7]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[8]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[9].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون الحارث ومحمد بن عبد الملك وأبيه صدوقين، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

---

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (248/4).

(2) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (27/3).

(3) (434/7).

(4) تقريب التهذيب (ص:494).

(5) ميزان الاعتدال، للذهبي (631/3).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (259/10).

(7) الكاشف، للذهبي (668/1).

(8) (117/5).

(9) تقريب التهذيب (ص:364).

الحديث السابع عشر

(155) قال النَّوويُّ: حَدِيثُ يَعْلَى بن مُرَّةَ[1] الصَّحَابِيِّ رَضِيَ الله عَنْهُ، "أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسِيرٍ، فَانْتَهَوْا إِلَى مَضِيقٍ، وَحَضَرَتْ الصَّلَاةُ، فَمَطَرَتْ السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَالْبِلَّةُ مِنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ، فَأَذَّنَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَقَامَ، فَتَقَدَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَصَلَّى بِهِمْ يُومِئُ إِيمَاءً: يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنْ الرُّكُوعِ". رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[2].

قال الترمذي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بن سَوَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بن الرَّمَّاحِ، عَنْ كَثِيرِ بن زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بن عُثْمَانَ بن يَعْلَى بن مُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، "أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَانْتَهَوْا إِلَى مَضِيقٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَمُطِرُوا، السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَالبِلَّةُ مِنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ، فَأَذَّنَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَقَامَ، فَتَقَدَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَصَلَّى بِهِمْ يُومِئُ إِيمَاءً: يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[4]، والبيهقي[5]، من طريق عمر بن الرَّمَّاحِ، به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **شَبَابَةُ بن سَوَّارٍ المدائني مولى بني فَزَارَة:** قال ابْنُ حجر: "ثقة حافظ، رُمي بالإرجاء"[6].

إرجاؤه: رماه بالإرجاء ابن مَعِين[7]، وأحمد بن حنبل وزاد: "كان داعية"[8]، والعجلي[9]، والدَّارَقُطْنِي[1]، والذهبي[2].

---

(1) يَعْلَى بن مُرَّةَ بن وَهْبِ بن جَابِرِ بن عَتَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَيُكْنَى: أَبَا الْمَرَازِمِ، سَكَنَ الْكُوفَةَ. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (182/5)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2802/5).

(2) المجموع شرح المهذب (106/3).

(3) سنن الترمذي (266/2)، برقم (411).

(4) مسند أحمد (112/29)، برقم (17573).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (12/2)، برقم (2224).

(6) تقريب التهذيب (ص:263).

(7) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:474).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (71/5).

(9) معرفة الثقات، للعجلي (447/1).

خلاصة القول فيه: ثقة مرجئ، ولا يضر إرجاؤه في هذا الحديث.

2. **عمرو بن عثمان بن يعلى بن مرة الثقفي:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3]، وقال ابْنُ حجر: "مستور"[4]، وقال ابْنُ القَطَّان: "لا تُعرف حاله"[5].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث. ولم أجد له متابعاً على هذا الحديث.

3. **عثمان بن يعلي بن مرة الثقفي:** قال ابْنُ حجر: "مجهول"[6].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لضعف عمرو بن عثمان وجهالة أبيه، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيهما فجوَّد الإسناد.

الحديث الثامن عشر

(156) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا، أَنَّهَا سَأَلَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، لَيْسَ عَلَيْهِ إِزَارٌ؟ قَالَ: "إِذَا كَانَ الدِّرْعُ سَابِغًا يُغَطِّي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[7].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بن مُوسَى، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بن عُمَرَ، حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن عَبْد اللهِ يَعْنِي ابن دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن زَيْدٍ -بِهَذَا الْحَدِيثِ[8]- قَالَ: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ

---

(1) المؤتلف والمختلف، للدَّارَقُطْنِيِّ (1373/3).

(2) الكاشف، للذهبي (477/1).

(3) (220/7).

(4) تقريب التهذيب (ص:424).

(5) بيان الوهم والإيهام، لابن القَطَّان الفَاسِي (179/4).

(6) تقريب التهذيب (ص:387).

(7) المجموع شرح المهذب (172/3).

(8) يشير إلى الحديث الذي سبقه، ليفيد أن محمد بن زيد يروي هذا الحديث عن أمه، عن أم سلمة، كما الحديث الذي سبقه.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ؟، قَالَ: "إِذَا كَانَ الدِّرْعُ سَابِغًا يُغَطِّي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا"[1].

تخريج الحديث: أخرجه الدَّارَقُطْنِيُّ[2] من طريق عبد الرحمن بن عَبْد اللهِ به بلفظه، وأخرجه الحاكم[3] من طريق عبد الرحمن بن عَبْد اللهِ، عن محمد بن زيد عن أبيه، عن أم سلمة به بلفظه، وأخرجه مالك[4] ومن طريقه أبو داود[5]، عن محمد بن زيد، عن أمه، عن أم سلمة موقوفاً.

دراسة رجال الإسناد:

1. عبد الرحمن بن عَبْد اللهِ بن دينار مولى ابن عمر:

وثقه الذهبي[6]، وقال ابْنُ المديني: "صدوق"[7]، وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به، مقارب الحَدِيث"[8]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[9]، وقال أبو حاتم: "فيه لين، يكتب حديثه، ولا يحتج به"[10]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "أخرج عنه البخاري، وهو عند غيره ضعيف، فيعتبر به"[11]، وقال أبو زُرْعَةَ: "ليس بذاك"[12]، وقال ابْنُ مَعِين: "حدث يحيى القَطَّان عنه، وفي حَدِيثه ضعف"[13]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كَانَ مِمَّن ينْفَرد عَن أَبِيه بِمَا لَا يُتَابع عَلَيْهِ، مَعَ فحش الْخَطَأ فِي رِوَايَته، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذا انْفَرد"[14].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ. وهو ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له متابعاً.

---

(1) سنن أبي داود (173/1)، برقم (640).
(2) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (414/2)، برقم (1785).
(3) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (380/1)، برقم (915).
(4) موطأ مالك (142/1)، برقم (36).
(5) سنن أبي داود (173/1)، برقم (639).
(6) ديوان الضعفاء، للذهبي (ص:243).
(7) تهذيب التهذيب (206/6).
(8) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:216).
(9) تقريب التهذيب (ص:344).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (254/5).
(11) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:42).
(12) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (443/2).
(13) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (203/4).
(14) المجروحين، لابن حِبَّانَ (51/2).

2. أم حرام والدة محمد بن زيد يقال: اسمها آمنة: قال ابْنُ حجر: "مستورة"[1].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن وجهالة حال أم حرام، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيهما؛ فجوَّد الإسناد.

الحديث التاسع عشر

(157) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ ابن عُمَرَ قَالَ: "رَمَقْتُ[2] النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِشْرِينَ مَرَّةً، يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ الله أَحَدٌ". رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ؛ إِلَّا أَنَّ فِيهِ رَجُلًا اخْتَلَفُوا فِي تَوْثِيقِهِ وَجَرْحِهِ، وَقَدْ رَوَى له مسلم، والله أعلم[3].

قال النسائي: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بن سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْجَوَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بن رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابن عُمَرَ قَالَ: "رَمَقْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِشْرِينَ مَرَّةً، يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ الله أَحَدٌ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[5]، وابن ماجه[6]، من طريق سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي مختصراً، وأبو نُعيم الأصبهاني[7] من طريق الأعمش بنحوه، كلاهما عن مجاهد به، وأخرجه الطبراني من طريق سالم بن عَبْد اللهِ بن عمر مختصراً[8]، ومن طريق عطاء بنحوه[9]، وأبو الشيخ الأصبهاني من طريق نافع بنحوه[10]، ثلاثتهم عن ابن عمر به.

---

(1) تقريب التهذيب، تحقيق: أبي الأشبال الباكستاني، دار العاصمة، الطبعة الأولى، 1416هـ، (ص:1378).

(2) يقال: أرمُقُه بعيني وأرامِقُه: أي أتبعُه بصري فأطيل النظر. العين، للخليل (161/5).

(3) المجموع شرح المهذب (385/3).

(4) سنن النسائي (170/2)، برقم (992).

(5) سنن الترمذي (276/2)، برقم (417).

(6) سنن ابن ماجه (363/1)، برقم (1149).

(7) تاريخ أصبهان، لأبي نُعيم (276/2).

(8) المعجم الكبير، للطبراني (282/12)، برقم (13123).

(9) المرجع السابق (434/12)، برقم (13587).

(10) طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ الأصبهاني (275/2).

دراسة رجال الإسناد:

1. الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج البغدادي:

وثقه النسائي[(1)]، والذهبي[(2)] وذكر له حديثاً منكراً، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[(3)]، وقال أحمد بن الحسين الصوفي: "كان أحد الدواهي"، قال الخطيب: "يعني في الذكاء، والمعرفة، وجودة الأحاديث، وَاللَّه أعلم"[(4)]، وقال أبو حاتم[(5)] وابن حجر[(6)]: "صدوق".

خلاصة القول فيه: ثقة له مناكير، وليس هذا الحديث منها.

2. الأحوص بن جَوَّاب الضَّبِّيُّ، أبو الجَوَّاب الكوفي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين، وقال مَرَّة: "ما أرى كان به بأس"[(7)]، وقال مَرَّة: "ليس بذلك القوي"[(8)]، وقال أبو حاتم[(9)] والذهبي[(10)]: "صدوق"، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان متقناً، وربما وهم"[(11)]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق ربما وهم"[(12)].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. عَمَّارُ بن رُزَيْقٍ الضَّبِّيُّ أو التميمي، أبو الأحوص الكوفي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[(13)]، وابن المديني[(14)]، وأبو زُرْعَةَ[(15)]، وقال أحمد بن حنبل: "كان من

(1) تسمية مشايخ النسائي (ص:95).

(2) ميزان الاعتدال، للذهبي (352/3).

(3) (7/9).

(4) تاريخ بغداد، للخطيب (332/14).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (63/7).

(6) تقريب التهذيب (ص:446).

(7) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:450).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (328/2).

(9) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(10) الكاشف، للذهبي (229/1).

(11) الثقات، لابن حِبَّانَ (90/6).

(12) تقريب التهذيب (ص:96).

(13) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:159).

(14) تهذيب التهذيب (400/7).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (392/6).

الأَثبات"[1]، وقال مَرَّة: "ليس به بأس"[2]، وبه قال أبو حاتم[3]، والنسائي[4]، وابن حجر[5].

خلاصة القول فيه: ثقة.

4. **أبو إسحاق السبيعي:** ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.

5. **إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي:**

وثَّقَه ابنُ سعد[6]، وقال سفيان الثوري: "لا بأس به"، وتبعه أحمد بن حنبل وزاد: "وهو كذا وكذا"[7]، وقال مَرَّة: "فيه ضعف"[8]، وقال أبو داود: "صالح الحديث"[9]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "أحاديثه صالحة، يحمل بعضها بعضاً، ويشبه بعضها بعضاً، وحديثه يُكتب في الضعفاء"[10]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق لين الحفظ"[11]، وقد تقدم كلام النووي أنهم اختلفوا في توثيقه وجرحه، وقد روى له مسلم.

وقال يحيى بن سعيد: "لم يكن بالقوي"[12]، وتبعه النسائي[13]، وأبو حاتم وزاد: "هو وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب، قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم"، فقال له ابنه: "ما معنى لا يحتج بحديثهم؟" قال: "كانوا قوما لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت"[14]. وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كثير الْخَطَأ، تسْتَحب مجانبة مَا انْفَرد من الرِّوَايَات، وَلَا يُعجبنِي

(1) تهذيب التهذيب (400/7).
(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:315).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (392/6).
(4) تهذيب الكمال (190/21).
(5) تقريب التهذيب (ص:407).
(6) الطبقات الكبير، لابن سعد (450/8).
(7) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (341/2).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (349/1).
(9) تهذيب التهذيب (167/1).
(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (351/1).
(11) تقريب التهذيب (ص:94).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (133/2).
(13) سنن النسائي (82/7).
(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (133/2).

الاِحْتِجَاج بِمَا وَافق الْأَثْبَات؛ لِكَثْرَة مَا يَأْتِي من المقلوبات"[1]. وضعفه ابن مَعِين عند ابن مهدي فَغَضب غَضبا شَدِيداً، وَقَالَ: "سُبْحَانَ الله، إيش ذَا؟"، وأنكر ما قال[2].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح أبي إسحاق السبيعي بالسماع؛ لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث العشرون

(158) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيِّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُد[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بن مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عبد الْعَزِيزِ بن مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بن عَبْد اللهِ بن حَسَنٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ[4]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[6] من طريق عبد العزيز بنحوه، وأبو داود[7]، والترمذي[8]، والنسائي[9]، من طريق عَبْد اللهِ بن نافع بمعناه، كلاهما عن محمد بن عَبْد اللهِ بن حسن به.

دراسة رجال الإسناد:

عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدَّرَاوَرْدِي: صدوق في هذا الحديث.

---

(1) المجروحين، لابن حِبَّانَ (102/1).

(2) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (544/2).

(3) المجموع شرح المهذب (421/3).

(4) هو عبد الرَّحْمَن بن هرمز الأعرج، أَبُو داود المدني. تهذيب الكمال (467/17).

(5) سنن أبي داود (222/1)، برقم (840).

(6) سنن النسائي (207/2)، برقم (1091).

(7) سنن أبي داود (222/1)، برقم (841).

(8) سنن الترمذي (57/2)، برقم (269).

(9) سنن النسائي (207/2)، برقم (1090).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة آنفة الذكر.

الحديث الحادي والعشرون

(159) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى خَبَّابُ بن الْأَرَتِّ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فِي جِبَاهِنَا، وَأَكُفِّنَا، فَلَمْ يُشْكِنَا".

قال النَّوَوِيُّ: أَمَّا حَدِيثُ خَبَّابٍ فَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِلَفْظِهِ هُنَا، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بِغَيْرِ هَذَا.[1]

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ[2]، ثنا أَبُو بَكْرٍ هُوَ ابن إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ[3]، أنبأ الْحَسَنُ بن عَلِيِّ بن زِيَادٍ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بن مُوسَى، ثنا عِيسَى بن يُونُسَ، عَنْ زَكَرِيَّا بن أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بن وَهْبٍ، عَنْ خَبَّابِ بن الْأَرَتِّ قَالَ: "شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شِدَّةَ الرَّمْضَاءِ فِي جِبَاهِنَا، وَأَكُفِّنَا، فَلَمْ يُشْكِنَا"[4].

تخريج الحديث: أخرجه مسلم من طريق أبي الأحوص سَلاَّم بن سلَيم[5]، وزهير بن معاوية[6]، وعبد الرزاق عن سفيان الثوري[7]، وأحمد بن حنبل من طريق شعبة[8]، أربعتهم عن أبي إسحاق به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **الحسن بن علي بن زياد:** لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.
2. **زكريا بن أبي زائدة خالد الوادعي، أبو يحيى الكوفي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة، وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة"[9]، قال أبو زُرْعَةَ: "يدلس كثيراً عن الشعبي"، وتبعه

---

(1) المجموع شرح المهذب (422/3).

(2) هو أبو عَبْد اللهِ الحاكم محمد بن عَبْد اللهِ، صاحب المستدرك. تاريخ بغداد، للخطيب (509/3).

(3) هو أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد، أبو بكر النَّيسابوريُّ. تاريخ الإسلام، للذهبي (776/7).

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (151/2)، برقم (2657).

(5) صحيح مسلم (433/1)، برقم (619).

(6) المرجع السابق (433/1)، برقم (619).

(7) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (543/1)، برقم (2055).

(8) مسند أحمد (530/34)، برقم (21052).

(9) تقريب التهذيب (ص:216).

أبو حاتم[1]، وزاد: "وعن ابن جُرَيْجٍ"[2]، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[3].

خلاصة القول فيه: ثقة، ولا يضر سماعه بأخرة عن أبي إسحاق في هذا الحديث.

3. **أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عَبْد اللهِ:** ثقة في هذا الحديث، فقد رواه عنه أثبت أصحابه سفيان الثوري وشعبة وسماعهما منه قديم، وقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية أحمد بن حنبل.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف إذ لم أجد في الحسن بن علي جرحاً ولا تعديلاً، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الثاني والعشرون

(160) قال الشِّيْرَازِيُّ: ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ فِي جُلُوسِهِ: "اللهمَّ اغْفِرْ لِي، وَأَجِرْنِي، وَعَافِنِي، وَارْزُقْنِي، وَاهْدِنِي". لِمَا رَوَى ابن عَبَّاسٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ذَلِكَ".

قال النَّوَوِيُّ: أما حديث ابن عَبَّاسٍ، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا، بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.[4]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن مَسْعُودٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بن الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا كَامِلٌ أَبُو الْعَلَاءِ، حَدَّثَنِي حَبِيبُ بن أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَعَافِنِي، وَاهْدِنِي، وَارْزُقْنِي"[5].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[6] من طريق زيد بن الْحُبَابِ، وابن ماجه[7] من طريق إسماعيل بن صَبِيحٍ، كلاهما عن كامل أبي العلاء به بنحوه.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (594/3).
(2) جامع التحصيل، للعلائي (ص:106).
(3) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:31).
(4) المجموع شرح المهذب (436/3، 437).
(5) سنن أبي داود (224/1)، برقم (850).
(6) سنن الترمذي (76/2)، برقم (284).
(7) سنن ابن ماجه (290/1)، برقم (898).

دراسة رجال الإسناد:

1. **زيد بن الحُبَاب، أبو الحسين العُكْلِي:** صدوق.
2. **كامل بن العلاء التميمي الكوفي، أبو العلاء:**

وثَّقَه ابنُ مَعِين[1]، والعجلي[2]، والفسوي[3]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ليس به بأس"[4]، وتبعه النسائي، وقال مَرَّة: "ليس بالقوي"[5]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها، ومع هذا أرجو أن لا بأس به"[6]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[7]، وقال ابْنُ سعد: "ليس بذاك"[8]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان مِمَّن يقلب الْأَسَانِيد، وَيرْفَع الْمَرَاسِيل، من حَيْثُ لَا يدْرِي، فَلَمَّا فحش ذَلِك من أَفعاله؛ بَطل الِاحْتِجَاج بأخباره"[9].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ، وهو ضعيف في هذا الحديث إذ لم أجد له متابعاً.

3. **حبيب بن أبي ثابت:** قال ابْنُ حجر: "ثقة، كثير الإرسال[10] والتدليس"[11]، وقال: "يكثر التدليس، وصفه بذلك ابن خزيمة، والدَّارَقُطْنِي وغيرهما"، وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[12]. وهو ضعيف في هذا الحديث إذ لم أجد له تصريحاً السماع.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف كامل وعدم تصريح حبيب بالسماع، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في كامل، ويحتمل عنعنة حبيب فجوَّد الإسناد، خاصةً أن للحديث شواهد

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (268/3).

(2) معرفة الثقات، للعجلي (224/2).

(3) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ (132/3).

(4) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (341/3).

(5) تهذيب الكمال (101/24).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (227/7).

(7) تقريب التهذيب (ص:459).

(8) الطبقات الكبير، لابن سعد (500/8).

(9) المجروحين، لابن حِبَّانَ (227/2).

(10) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:28)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:158).

(11) تقريب التهذيب (ص:150).

(12) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:37).

صحيحة، منها ما أخرجه مسلم[1] عن أبي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ[2]، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَسْلَمَ، عَلَّمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَدْعُوَ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: "اللهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي". وما أخرجه ابن ماجه[3] عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: "رَبِّ اغْفِرْ لِي، رَبِّ اغْفِرْ لِي".

الحديث الثالث والعشرون

(161) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث ثَوْبَانَ[4]... قَالَ: "اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمْ الصَّلَاةُ"... وَإِسْنَادُ رِوَايَةِ ثَوْبَانَ -يعني عند ابن ماجه- جَيِّدٌ، لَكِن مِنْ رِوَايَةِ سَالِمِ بن أَبِي الْجَعْدِ عَنْ ثَوْبَانَ، وَقَالَ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ: لَمْ يَسْمَعْ سَالِمٌ مِنْ ثَوْبَانَ[5].

قال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ[6] قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ[7]، عَنْ سُفْيَانَ[8]، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بن أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اسْتَقِيمُوا، وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ"[9].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[10]، والبيهقي[11]، من طريق الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، وأحمد بن حنبل من طريق حَرِيز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن مَيْسَرَةَ[12]، ومن

---

(1) صحيح مسلم (2073/4)، برقم (2697).

(2) هو طَارِقُ بن أَشْيَمَ الْأَشْجَعِيُّ، عِدَادُهُ فِي الْكُوفِيِّينَ. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1557/3).

(3) سنن ابن ماجه (289/1)، برقم (897).

(4) هو ثَوْبَانُ بن بُجْدُدٍ، أَبُو عَبْد اللهِ، مَوْلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقِيلَ ابن جَحْدَرٍ، مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ حِمْيَرَ، أَصَابَهُ سِبَاءٌ، فَاشْتَرَاهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَعْتَقَهُ، سَكَنَ حِمْصَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (54هـ). معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (501/1).

(5) المجموع شرح المهذب (3/4).

(6) هو علي بن محمد بن إسحاق بن أَبي شداد الطنافسي. تهذيب الكمال (120/21).

(7) هو وكيع بن الجَرَّاحِ بن مَلِيْحِ الرُّؤَاسِيُّ. تهذيب الكمال (462/30).

(8) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري. تهذيب الكمال (154/11).

(9) سنن ابن ماجه (101/1)، برقم (277).

(10) مسند أحمد (60/37)، برقم (22378).

(11) السنن الكبرى، للبيهقي (132/1)، برقم (384)، و(670/1) برقم (2150).

(12) مسند أحمد (95/37)، برقم (22414).

طريق حَسَّان بن عَطِيَّةَ، عن أبي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ[1]، ثلاثتهم عن ثوبان به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **مَنْصُوْرُ بن المُعْتَمِرِ بن عَبْد اللهِ السُّلَمِيُّ:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.
2. **سالم بن أبي الْجَعْدِ رافع الغطفاني:** قال ابْنُ حجر: "ثقة، وكان يرسل كثيراً"[2]، وحديثه عن ثوبان مرسل، قال أحمد بن حنبل وأبو حاتم: "لم يسمع من ثوبان، بينهما مِعْدَانُ بن أبي طلحة"[3]، وعَدَّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[4].

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده منقطع ضعيف لإرسال سالم، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، وعلى فرض أن الواسطة بين سالم وثوبان هو مِعْدَان؛ يكون الإسناد صحيحاً لأنه ثقة[5].

الحديث الرابع والعشرون

(162) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيُصَلِّهِمَا". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[6].

قال البَيْهَقِيُّ: أنبأ أَبُو عَبْد اللهِ[7]، ثنا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بن مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بن أَبِي طَالِبٍ، ثنا أَبُو بَدْرٍ عَبَّادُ بن الْوَلِيدِ الْغُبَرِيُّ، ثنا عَمْرُو بن عَاصِمٍ، ثنا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بن أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بن نُهَيْكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيُصَلِّهِمَا"[8].

---

(1) مسند أحمد (108/37)، برقم (22433).

(2) تقريب التهذيب (ص:226). وانظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:79)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:179)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:120).

(3) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:79).

(4) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:31).

(5) مِعْدَانُ بن أبي طلحة، شامي ثقة. تقريب التهذيب (ص:539).

(6) المجموع شرح المهذب (42/4).

(7) هو أبو عَبْد اللهِ الحاكم محمد بن عَبْد اللهِ، صاحب المستدرك. تاريخ بغداد، للخطيب (509/3).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (681/2)، برقم (4231).

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[1] بنحوه، والدَّارَقُطْنِي[2] والحاكم[3] بلفظه، من طريق عمرو بن عاصم به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عَبَّادُ بن الوليد بن خالد الْغُبَرِيُّ، أبو بدر المؤدب:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4]، وقال أبو حاتم: "شيخ"، وقال ابنُه: "صدوق"،[5] وتبعه ابن حجر[6].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **عمرو بن عاصم بن عُبَيْد اللهِ القيسي، أبو عثمان البصري:** صدوق.
3. **هَمَّامٌ بن يحيى بن دينار العَوْذِي:** ثقة في هذا الحديث.
4. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن.

الحديث الخامس والعشرون

(163) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "إذا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحْ الْحَصَى، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَاجِهُهُ". رَوَاهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ، وَأَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ؛ لَكِنْ فِيهِ رَجُلٌ لَمْ يُبَيِّنُوا حاله، لَكِنْ لَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُد، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ مَا لَمْ يُضَعِّفْهُ فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَهُ[7].

---

(1) سنن الترمذي (287/2)، برقم (423).
(2) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (224/2)، برقم (1436).
(3) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (408/1)، برقم (1015).
(4) (436/8).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (88/6).
(6) تقريب التهذيب (ص:291).
(7) المجموع شرح المهذب (99/4).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ذَرٍّ، يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَاجِهُهُ، فَلَا يَمْسَحِ الْحَصَى"(1).

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي(2)، والنسائي(3)، وابن ماجه(4)، وأحمد بن حنبل(5)، من طريق ابن عيينة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سفيان بن عيينة أبو محمد الكوفي ثم المكي:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.
2. **محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:** ثقة ثبت، وليس هذا الحديث من مراسيله.
3. **أبو الأحوص مولى بني ليث أو غفار:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات(6)، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"(7)، وقال: "أخرج حديثه ابن خزيمة وابن حِبَّانَ في صحاحهم"(8)، وقال ابْنُ مَعِين: "ليس بشيء"(9)، وقال ابْنُ عبد البر: "قد تناقض ابن مَعِين في هذا، فإنه سئل عن ابن أكيمة، وقيل له: إنه لم يرو عنه غير ابن شهاب، فقال: يكفيه قول ابن شهاب حدثني ابن أكيمة. فيلزمه مثل هذا في أبي الأحوص"(10). وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالمتين عندهم"(11)، وقال النَّسَائي: "لم نقف على اسمه، ولا نعرفه، ولا نعلم أن أحداً روى عنه غير ابن شهاب الزُّهْرِيّ، والله أعلم"(12).

---

(1) سنن أبي داود (249/1)، برقم (945).
(2) سنن الترمذي (219/2)، برقم (379).
(3) سنن النسائي (6/3)، برقم (1191).
(4) سنن ابن ماجه (328/1)، برقم (1027).
(5) مسند أحمد (259/35)، برقم (21330).
(6) (564/5).
(7) تقريب التهذيب (ص:617).
(8) تهذيب التهذيب (5/12).
(9) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (444/4).
(10) تهذيب التهذيب (5/12).
(11) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(12) تهذيب الكمال (17/33).

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث. ولم أجد له متابعاً على هذا الحديث.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: كما قال النَّوَوِيُّ؛ فلولا ضعف أبي الأحوص لكان الإسناد صحيحاً.

الحديث السادس والعشرون

(164) قال النَّوويُّ: حَدِيثُ الْمُسَوَّرِ بن يَزِيدَ الْمَالِكِيِّ[1] الصَّحَابِيِّ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "شَهِدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الصَّلَوَاتِ، فَتَرَكَ شَيْئًا لَمْ يَقْرَأْهُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّهُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلَّا أَذْكَرْتَنِيهَا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ، وَمَذْهَبُهُ أَنَّ مَا لَمْ يُضَعِّفْهُ فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَهُ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الْعَلَاءِ، وَسُلَيْمَانُ بن عبد الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَا: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بن مُعَاوِيَةَ، عَنْ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، عَنِ الْمُسَوَّرِ بن يَزِيدَ الْأَسَدِيِّ الْمَالِكِيِّ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ يَحْيَى وَرُبَّمَا قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ فَتَرَكَ شَيْئًا لَمْ يَقْرَأْهُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ الله، تَرَكْتَ آيَةَ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هَلَّا أَذْكَرْتَنِيهَا"، قَالَ سُلَيْمَانُ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ: "كُنْتُ أُرَاهَا نُسِخَتْ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه ابن خزيمة[4]، وابن حِبَّانَ[5]، والطبراني[6]، من طرق عن مروان بن معاوية به بنحوه.

---

(1) هو مُسَوَّرُ بن يَزِيدَ الْكَاهِلِيُّ، يُعَدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2550/5).
(2) المجموع شرح المهذب (241/4)، بتصرف يسير.
(3) سنن أبي داود (238/1)، برقم (907).
(4) صحيح ابن خزيمة (73/3)، برقم (1648).
(5) صحيح ابن حِبَّانَ (13/6)، برقم (2241).
(6) المعجم الكبير، للطبراني (27/20)، برقم (34).

دراسة رجال الإسناد:

1. سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي الدمشقي، أبو أيوب:

وثقه العجلي[1]، وأبو داود وزاد: "يخطئ كما يخطئ الناس"[2]، والذهبي وزاد: "لكنه مكثر عن الضعفاء"[3]، وقال ابْنُ مَعِين: "ليس به بأس"[4]، وقال النَّسَائِيُّ: "صدوق"[5]، وقال أبو حاتم: "صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم، وكان لا يميز"[6]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[7].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ، وهو صدوق في هذا الحديث إذ تابعه محمد بن العلاء.

2. مروان بن معاوية بن الحارث الفَزَارِيُّ: ثقة في هذا الحديث؛ فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في روايتي ابن حِبَّانَ والطبراني.

3. يحيى بن كثير الكاهلي الكوفي:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[8]، وقال أبو حاتم: "شيخ"[9]، وقال ابْنُ حجر: "لين الحديث"[10]، وضعفه النسائي[11]، والذهبي[12].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً في هذا الحديث.

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (430/1).

(2) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (190/2).

(3) الكاشف، للذهبي (462/1).

(4) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:423).

(5) تهذيب الكمال (30/12).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (129/4).

(7) تقريب التهذيب (ص:253).

(8) (527/5).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (183/9).

(10) تقريب التهذيب (ص:595).

(11) تهذيب الكمال (501/31).

(12) الكاشف، للذهبي (373/2).

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، لضعف يحيى بن كثير، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ جوَّد الإسناد لتوسطه في يحيى، الحديث يرتقي إلى الحسن لغيره بشواهد، منها ما أخرجه أبو داود[1] عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "صَلَّى صَلَاةً، فَقَرَأَ فِيهَا فَلُبِسَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِأُبَيٍّ: "أَصَلَّيْتَ مَعَنَا؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَمَا مَنَعَكَ".

الحديث السابع والعشرون

(165) قال الشِّيْرَازِيُّ: رُوِيَ عَنْ ابن عَبَّاسٍ قَالَ: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ إذَا زَالَتْ الشَّمْسُ وَهُوَ فِي الْمَنْزِلِ قَدَّمَ الْعَصْرَ إلَى وَقْتِ الظُّهْرِ، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الزَّوَالِ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ ابن عَبَّاسٍ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَلَهُ شَوَاهِدُ، وَسَبَقَ مَعْنَاهُ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.[2]

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بن الْحَارِثِ الْفَقِيهُ، أنبأ عَلِيُّ بن عُمَرَ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ، ثنا الْحَسَنُ بن يَحْيَى الْجُرْجَانِيُّ، ثنا عبد الرَّزَّاقِ، عَنِ ابن جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي حُسَيْنُ بن عَبْدِ اللهِ بن عُبَيْدِ اللهِ بن عَبَّاسٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ[3]، وَعَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابن عَبَّاسٍ، أَنَّ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّفَرِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: كَانَ إِذَا زَاغَتْ لَهُ الشَّمْسُ فِي مَنْزِلِهِ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَبَ، وَإِذَا لَمْ تَزِغْ لَهُ فِي مَنْزِلِهِ سَارَ حَتَّى إِذَا حَانَتِ الْعَصْرُ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَإِذَا حَانَتْ لَهُ الْمَغْرِبُ فِي مَنْزِلِهِ جَمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنِ الْعِشَاءِ، وَإِذَا لَمْ تَحِنْ فِي مَنْزِلِهِ رَكِبَ حَتَّى إِذَا حَانَتِ الْعِشَاءُ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا"[4].

تخريج الحديث: أخرجه عبد الرزاق[5] ومن طريقه الدَّارَقُطْنِي[6]، عن ابن جُرَيْجٍ به بلفظه، وأخرجه البيهقي[1] من طريق أبي قلابة عن ابن عباس به بمعناه.

---

(1) سنن أبي داود (239/1)، برقم (907).

(2) المجموع شرح المهذب (373/4).

(3) هو عكرمة القرشي الهاشمي، أبو عَبْد اللهِ المدني، مولى عَبْد اللهِ بن عباس. تهذيب الكمال (264/20).

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (233/3)، برقم (5531).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (548/2)، برقم (4405).

(6) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (234/2)، برقم (1450).

دراسة رجال الإسناد:

1. **الحسن بن يحيى بن الجَعْدِ العَبْدِيُّ، أبو علي ابن أبي الربيع الجُرْجَانِيُّ:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[2]، وقال ابنُ أبي حاتم[3] والذهبي[4] وابن حجر[5]: "صدوق"، وقال أبو حاتم: "شيخ"[6].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **عبد الرزاق بن هَمَّام الحِمْيَرِيُّ مولاهم، أبو بكر الصنعاني:** ثقة في هذا الحديث.

3. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ثقة في هذا الحديث فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع.

4. **حسين بن عَبْد اللهِ بن عُبَيْد اللهِ بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي:** قال ابنُ حجر: "ضعيف"[7].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها البيهقي.

الحديث الثامن والعشرون

(166) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِيَّاكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا ظُهُورَ دَوَابِّكُمْ مَنَابِرَ، فَإِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُبَلِّغَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ، وَجَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فَعَلَيْهَا فَاقْضُوا حَاجَاتِكُمْ". رَوَاهُ أبو داود بإسناد جيد[8].

---

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (233/3)، برقم (5533).

(2) (180/8).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (44/3).

(4) الكاشف، للذهبي (330/1).

(5) تقريب التهذيب (ص:164).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (44/3).

(7) تقريب التهذيب (ص:167).

(8) المجموع شرح المهذب (391/4).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عبد الْوَهَّابِ بن نَجْدَةَ، حَدَّثَنَا ابن عَيَّاشٍ، عَنْ يَحْيَى بن أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ، عَنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "إِيَّاكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا ظُهُورَ دَوَابِّكُمْ مَنَابِرَ، فَإِنَّ الله إِنَّمَا سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُبَلِّغَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ، وَجَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فَعَلَيْهَا فَاقْضُوا حَاجَتَكُمْ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني[2] والبيهقي[3] من طريق سعيد بن منصور، عن إسماعيل بن عياش به بنحوه، وأخرجه الطبراني[4] من طريق بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي عمرو به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

إسماعيل بن عَيَّاشِ بن سُلَيْمٍ العَنْسِيُّ، أبو عُتبة الحِمْصي:

وَثَّقَهُ أبو مُسْهِرٍ[5]، وابن مَعِين[6] إذا حدث عَنْ ثقة، وقال الإمامُ البخاريُّ: "إذا حدث عَنْ أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عَنْ غير أهل بلده ففيه نظر"[7]، وبه قال ابْنُ مَعِين[8] مرة، وابن المديني[9]، وأحمد بن حنبل[10]، وأبو زُرْعَةَ[11]، والنَّسَائي[12]، والذهبي[13]، وغيرهم.

وقال ابْنُ حجر: "صدوق في روايته عن أهل بلده مُخَلِّطٌ في غيرهم"[14]، وقال أبو حاتم: "لين يكتب حديثه"[1].

---

(1) سنن أبي داود (27/3)، برقم (2567).

(2) مسند الشاميين، للطبراني (34/2)، برقم (867).

(3) شعب الإيمان، للبيهقي (424/13)، برقم (10572).

(4) مسند الشاميين، للطبراني (34/2)، برقم (867).

(5) أحوال الرجال، للجُوْزْجَانِيِّ (ص:296).

(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (80/1).

(7) تاريخ بغداد، للخطيب (186/7).

(8) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عبدالله (9/3).

(9) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:161).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية الْمَرُّوْذِيِّ وغيره، تحقيق: وصي الله عباس (ص:141).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (192/2).

(12) تهذيب التهذيب (325/1).

(13) من تُكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص:47).

(14) تقريب التهذيب (ص:109).

وضعَّفه أبو إسحاق الفزَارِيُّ[2]، وابن المديني مرة[3]، والنَّسَائي مرة[4].

اختلاطه: قال ابْنُ حِبَّانَ: "كان إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش من الْحفاظ المتقنين فِي حداثته، فَلَمَّا كبر تغير حفظه، فَمَا حفظ فِي صباه وحداثته أَتَى بِهِ عَلَى جِهَته، وَمَا حفظ عَلَى الْكبر من حَدِيث الغرباء خلط فِيهِ، وَأدْخل الْإِسْنَاد فِي الْإِسْنَاد، وألزق الْمَتْن بِالْمَتْنِ وَهُوَ لَا يعلم، وَمن كَانَ هَذَا نَعته حَتَّى صَار الْخَطَأ فِي حَدِيثه يكثر، خرج عَنْ الِاحْتِجَاج بِهِ فِيمَا لَمْ يخلط فِيهِ"[5]، وتعقبه ابن حجر فقال: "استوعبت كَلَام الْمُتَقَدّمين فِيهِ فِي كتابي تَهْذِيب التَّهْذِيب وَلم أجد عَنْ أحد مِنْهُم أَنه نسبه إِلَى الِاخْتِلَاط، وَإِنَّمَا نسبوه إِلَى سوء الْحِفْظ فِي حَدِيثه عَنْ غير الشاميين كَأَنَّهُ كَانَ إِذا رَحل إِلَى الْحجاز أَو الْعرَاق اتكل على حفظه فيخطئ فِي أَحَادِيثهم"[6].

تدليسه: ذكر ابن حجر أن ابن مَعِين وابن حِبَّانَ وصفاه بالتدليس، وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[7].

خلاصة القول فيه: ثقة إذا روى عن أهل الشام، ضعيف إذا روى عن غيرهم، أو تفرد بالرواية، أو لم يصرح بالسماع. وهو ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع من يحيى بن أبي عمرو.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح إسماعيل بالسماع، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها الطبراني عن بقية بن الوليد، خاصةً أن رواية إسماعيل عن يحيى بن أبي عمرو وهو من أهل الشام.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (192/2).

(2) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(3) تاريخ بغداد، للخطيب (193/7).

(4) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:16).

(5) المجروحين، لابن حِبَّانَ (125/1).

(6) القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لابن حجر (ص:13).

(7) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:37).

الحديث التاسع والعشرون

(167) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ ابن مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ بَدْرٍ اثْنَيْنِ عَلَى بَعِيرٍ، وَثَلَاثَةً عَلَى بَعِيرٍ، وَكَانَ عَلِيٌّ وَأَبُو لُبَابَةَ[1] زَمِيلَيْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ إذَا حَانَتْ عُقْبَتُهُمَا قَالَا: يَا رَسُولَ الله ارْكَبْ نَمْشِ عَنْكَ، فَيَقُولُ: "إنَّكُمَا لَسْتُمَا بِأَقْوَى عَلَى الْمَشْيِ مِنِّي، وَلَا أَرْغَبُ عَنْ الْأَجْرِ مِنْكُمَا". رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[2].

قال البَيْهَقِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بن الْحَسَنِ بن فُورَكٍ، أنا عَبْد اللهِ بن جَعْفَرٍ، ثنا يُونُسُ بن حَبِيبٍ، ثنا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، ثنا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ ابن بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرِّ بن حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْد اللهِ، يَعْنِي ابن مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنَّا يَوْمَ بَدْرٍ اثْنَيْنِ عَلَى بَعِيرٍ، وَثَلَاثَةً عَلَى بَعِيرٍ، وَكَانَ زَمِيلَيْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيٌّ، وَأَبُو لُبَابَةَ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، وَكَانَتْ إِذَا حَانَتْ عَقَبَتُهُمَا قَالَا: يَا رَسُولَ الله ارْكَبْ نَمْشِ عَنْكَ، قَالَ: "إِنَّكُمَا لَسْتُمَا بِأَقْوَى عَلَى الْمَشْيِ مِنِّي، وَلَا أَرْغَبُ عَنِ الْأَجْرِ مِنْكُمَا"[3].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[4]، والنسائي[5]، من طريق حماد بن سلمة به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن الحَسَن بن فُورَك، أبو بَكْر الأصبهانيُّ:** صدوق.
2. **سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي:** ثقة غلط في أحاديث، وليس هذا الحديث منها.
3. **عَاصِمُ بن أبي النَّجُودِ بهدلة:** صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن.

---

(1) هو بَشِيرُ بن عبد الْمُنْذِرِ الْأَنْصَارِيُّ الْأَوْسِيُّ، مِنْ بَنِي عَمْرِو بن عَوْفٍ، وقيل: اسمه بُسَيْرٌ، وقيل: رِفَاعَةُ، انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (402/1).

(2) المجموع شرح المهذب (392/4).

(3) السنن الكبرى، للبيهقي (423/5) برقم (10357).

(4) مسند أحمد (17/7)، برقم (3901).

(5) السنن الكبرى، للنسائي (109/8)، برقم (8756).

الحديث الثلاثون

(168) قال النَّوويُّ: وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، عَنْ مُعَيْقِيبٍ[1] الصَّحَابِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَكَانَ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "خَاتَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَدِيدٍ مَلْوِيٌّ عَلَيْهِ فِضَّةٌ"[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا ابن الْمُثَنَّى[3]، وَزِيَادُ بن يَحْيَى، وَالْحَسَنُ بن عَلِيٍّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سَهْلُ بن حَمَّادٍ أَبُو عَتَّابٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَكِينٍ نُوحُ بن رَبِيعَةَ، حَدَّثَنِي إِيَاسُ بن الْحَارِثِ بن الْمُعَيْقِيبِ، وَجَدُّهُ مِنْ قِبَلِ أُمِّهِ أَبُو ذُبَابٍ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: "كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَدِيدٍ مَلْوِيٌّ عَلَيْهِ فِضَّةٌ"، قَالَ: فَرُبَّمَا كَانَ فِي يَدِهِ، قَالَ: "وَكَانَ الْمُعَيْقِيبُ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[5]، والطبراني[6]، من طريق سهل، عن أبي مَكِينٍ، عن إِيَاس، عن جده مُعَيْقِيبٍ به بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

1. سهل بن حماد، أبو عَتَّابٍ الدَّلَّال البصري:

وثقه العجلي[7]، والبزار[8]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[9]، وقال أحمد بن حنبل[10]، وعثمان الدارمي[11]: "لا بأس به"، وقال أبو زُرْعَةَ وأبو حاتم: "صالح الحديث شيخ"[12].

---

(1) هو مُعَيْقِيبُ بن أَبِي فَاطِمَةَ الدَّوْسِيُّ، أَسْلَمَ بِمَكَّةَ قَدِيمًا، وَهُوَ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْحَبَشَةِ فِي الْهِجْرَةِ الثَّانِيَةِ. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (109/4)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2589/5).

(2) المجموع شرح المهذب (465/4، 466).

(3) هو محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار العَنَزِيُّ، أبو موسى البَصْرِيّ. تهذيب الكمال (359/26).

(4) سنن أبي داود (90/4)، برقم (4224).

(5) سنن النسائي (175/8)، برقم (5205).

(6) المعجم الكبير، للطبراني (352/20)، برقم (831).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (439/1).

(8) تهذيب التهذيب (249/4).

(9) (290/8).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (196/4).

(11) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:126).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (196/4).

وقال الذهبي[1] وابن حجر[2]: "صدوق"، سئل عنه ابن مَعِين فقال: "ما أعرفه"[3].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. نوح بن ربيعة الأنصاري مولاهم، أبو مَكِين البصري:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[4]، وأحمد بن حنبل[5]، والذهبي وزاد: "يُغرب"[6]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[7]، وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به"[8]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان يخطئ"[9].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. إياس بن الحارث بن مُعَيْقِيب بن أبي فاطمة الدَّوْسِيُّ:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[10]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[11].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون سهل ونوح وإياس صدوقين.

---

(1) الكاشف، للذهبي (469/1).

(2) تقريب التهذيب (ص:257).

(3) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:126).

(4) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:220)، ورواية الدوري (83/4).

(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (491/2).

(6) ديوان الضعفاء، للذهبي (ص:414).

(7) تقريب التهذيب (ص:567).

(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (305/4).

(9) الثقات، لابن حِبَّانَ (541/7).

(10) (35/4).

(11) تقريب التهذيب (ص:116).

الحديث الحادي والثلاثون

(169) قال النَّوويُّ: عن بُنَانَةَ -بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ- أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَدُخِلَ عَلَيْهَا بِجَارِيَةٍ وَعَلَيْهَا جَلَاجِلُ تُصَوِّتُ، فَقَالَتْ: لا تُدْخِلْنَهَا عَلَيَّ إِلَّا أَنْ تَقْطَعُوا جَلَاجِلَهَا، سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عبد الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ[2]، حَدَّثَنَا ابن جُرَيْجٍ، عَنْ بُنَانَةَ، مَوْلَاةِ عبد الرَّحْمَنِ بن حَسَّانَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: بَيْنَمَا هِيَ عِنْدَهَا إِذْ دُخِلَ عَلَيْهَا بِجَارِيَةٍ وَعَلَيْهَا جَلَاجِلُ يُصَوِّتْنَ، فَقَالَتْ: لَا تُدْخِلْنَهَا عَلَيَّ إِلَّا أَنْ تَقْطَعُوا جَلَاجِلَهَا، وَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[4] عن روح به بزيادة، وأخرجه الخرائطي[5]، والطبراني[6]، من طريق سعيد بن هشام، عن عائشة به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ضعيف في هذا الإسناد؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.
2. **بُنَانَة مولاة عبد الرحمن بن حَسَّان الأنصاري:** قال ابْنُ حجر: "لا تُعرف"[7].

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح ابن جُرَيْجٍ بالسماع، وجهالة بُنَانَةَ، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة آنفة الذكر.

---

(1) المجموع شرح المهذب (467/4).
(2) رَوْحُ بن عُبَادَةَ بن العلاء بن حَسَّانَ القَيْسِيُّ البَصْرِيُّ. تهذيب الكمال (238/9).
(3) سنن أبي داود (92/4)، برقم (4231).
(4) مسند أحمد (174/43)، برقم (26052).
(5) مساوئ الأخلاق، للخرائطي (ص:391)، برقم (793).
(6) مسند الشاميين، للطبراني (57/4)، برقم (2720).
(7) تقريب التهذيب (ص:744).

الحديث الثاني والثلاثون

(170) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث زَيْدِ بن أَرْقَمَ[1] وَقَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا، فَصَلَّى الْعِيدَ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: "مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلِيُصَلِّ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُد[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ[3]، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بن الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِيَاسِ بن أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيِّ، قَالَ: شَهِدْتُ مُعَاوِيَةَ بن أَبِي سُفْيَانَ، وَهُوَ يَسْأَلُ زَيْدَ بن أَرْقَمَ، قَالَ: أَشَهِدْتَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَيْفَ صَنَعَ؟ قَالَ: صَلَّى الْعِيدَ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: "مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيُصَلِّ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[5]، وابن ماجه[6]، وابن خزيمة[7]، من طريق إسرائيل به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

إِيَاس بن أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيُّ: ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[8]، وقال ابْنُ حجر: "مجهول"[9].

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لجهالة إياس، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه لكونه من التابعين، خاصةً أن لهذا الحديث شواهد صحيحة كثيرة، منها ما أخرجه أبو داود[10] عن

---

(1) هو زَيْدُ بن أَرْقَمَ بن قَيْسِ بن النُّعْمَانِ الْأَنْصَارِيُّ، أَحَدُ بَنِي الْحَارِثِ بن الْخَزْرَجِ، اخْتُلِفَ فِي كُنْيَتِهِ، فقيل: أَبُو عَمْرٍو، وقيل: أَبُو عَامِرٍ، وقيل: أَبُو سَعْدٍ، وقيل غير ذلك، سَكَنَ الْكُوفَةَ، وَتُوُفِّيَ بِهَا سَنَةَ (68هـ). انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (357/5)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1166/3).

(2) المجموع شرح المهذب (492/4).

(3) هو إسرائيل بن يونس بن أَبي إسحاق الهمداني السبيعي. تهذيب الكمال (515/2).

(4) سنن أبي داود (281/1)، برقم (1070).

(5) سنن النسائي (194/3)، برقم (1591).

(6) سنن ابن ماجه (415/1)، برقم (1310).

(7) صحيح ابن خزيمة (359/2)، برقم (1464).

(8) (36/4).

(9) تقريب التهذيب (ص:116).

(10) سنن أبي داود (281/1)، برقم (1073).

أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "قَدِ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجَمِّعُونَ".

الحديث الثالث والثلاثون

(171) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ قال: "أَصَابَنَا مَطَرٌ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا هِشَامُ بن عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، (ح) وحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بن سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن يُوسُفَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا رَجُلٌ مِنَ الْفَرَوِيِّينَ، وَسَمَّاهُ الرَّبِيعُ فِي حَدِيثِهِ عِيسَى بن عبد الْأَعْلَى بن أَبِي فَرْوَةَ، سَمِعَ أَبَا يَحْيَى عُبَيْد اللهِ التَّيْمِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، "أَنَّهُ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[3] بنحوه، والحاكم[4] بلفظه، من طريق الوليد بن مسلم به.

دراسة رجال الإسناد:

1. هشام بن عمار بن نُصَيْر السُّلَمِيُّ الدمشقي الخطيب:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[5]، والعجلي وزاد: صدوق[6]، وابن عساكر[7]، وقال أبو حاتم: "صدوق"[8]، وتبعه الدَّارَقُطْنِي[9]، وابن حجر وزاد: "كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح"[10]،

---

(1) المجموع شرح المهذب (4/5، 5).

(2) سنن أبي داود (301/1)، برقم (1160).

(3) سنن ابن ماجه (416/1)، برقم (1313).

(4) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (435/1)، برقم (1094).

(5) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:397).

(6) معرفة الثقات، للعجلي (332/2).

(7) تاريخ دمشق، لابن عساكر (32/74).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (67/9).

(9) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:281).

(10) تقريب التهذيب (ص:573).

وقال النسائي: "لا بأس به"[1]، وقال أَبُو داود: "حدث هشام بأرجح من أربع مائة حديث ليس لها أصل مسندة كلها، كَانَ فَضْلَك[2] يدور على أحاديث أبي مُسْهِرٍ[3] وغيره، يلقنها هشام بن عمار. قال هشام بن عمار: حَدَّثَنِي، قد روي فلا أبالي من حمل الخطأ"[4]، وقال أبو حاتم: "لما كبر تغير، وكُلَّمَا دفُع إليه قرَأَه، وكُلَّما لُقِّنَ تلَقَّن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه"[5].

خلاصة القول فيه: صدوق، تغير بأخرة. وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

2. **الْوَلِيْدُ بن مُسْلِمٍ، أبو العباس الدمشقي:** ثقة في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع.

3. **عيسى بن عبد الأعلى بن عَبْد اللهِ بن أبي فروة الأموي مولاهم:** قال ابْنُ حجر: "مجهول"[6].

4. **عُبَيْد اللهِ بن عَبْد اللهِ بن موهب، أبو يحيى التيمي المدني:**

قال ابْنُ حِبَّانَ: "ثقة وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل ابنه يحيى"[7]، وقال أبو عَبْد اللهِ الحاكم: "صَدُوق"[8]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[9]، وقال الشافعي: "لا نعرفه"[10]، وتبعه أحمد بن حنبل[11]، وقال ابْنُ القَطَّان الفاسي: "مجهول الحال"[12].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث. ولم أجد له متابعاً على هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) تسمية مشايخ النسائي (ص:63).
(2) هو الفضل بن العباس، أَبُو بَكْر المعروف بفضلك الرازي. تاريخ بغداد، للخطيب (337/14).
(3) هو عبدالأعلى بن مسهر الغساني، الدمشقي. تقريب التهذيب (ص:332).
(4) تهذيب الكمال (248/30).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (66/9).
(6) تقريب التهذيب (ص:439).
(7) الثقات، لابن حِبَّانَ (72/5)، بتصرف.
(8) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (435/1).
(9) تقريب التهذيب (ص:372).
(10) تهذيب التهذيب (25/7).
(11) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:361).
(12) تهذيب التهذيب (25/7).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لجهالة عيسى، وضعف أبي يحيى، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ أخذ بتصحيح الحاكم، فجوَّد الإسناد.

الحديث الرابع والثلاثون

(172) قال الشِّيْرَازِيُّ: رُوِيَ عن عَبْد اللهِ رضي الله عنه، قال: "أَرَى ثَلَاثَ خِلَالٍ كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُنَّ، تَرَكَهَا النَّاسُ، إِحْدَاهَا: التَّسْلِيمُ عَلَى الْجِنَازَةِ مِثْلُ التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَبْد اللهِ –هُوَ ابن مَسْعُودٍ– رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[1].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بن عليٍّ الرَّازِيُّ الْحَافِظُ، أنبأ زَاهِرُ بن أَحْمَدَ، ثنا أَبُو بَكْرِ بن زِيَادٍ النَّيْسَابُورِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بن سَعْدٍ الزُّهْرِيُّ، ثنا سَعِيدُ بن حَفْصٍ، ثنا مُوسَى بن أَعْيَنَ، عَنْ خَالِدِ بن يَزِيدَ أَبِي عبد الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بن أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ[2]، وَالْأَسْوَدِ[3]، عَنْ عَبْد اللهِ، قَالَ: "ثَلَاثُ خِلَالٍ كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُنَّ، تَرَكَهُنَّ النَّاسُ، إِحْدَاهُنَّ: التَّسْلِيمُ عَلَى الْجِنَازَةِ مِثْلُ التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني[5] من طريق موسى بن أَعْيَنَ به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سعيد بن حفص بن عمرو بن نُفَيل النُّفَيْلي، أبو عمرو الحَرَّاني:**

وثقه مسلمة بن القاسم[6]، والذهبي[7]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[8].

---

(1) المجموع شرح المهذب (239/5).

(2) هو علقمة بن قيس بن عَبْد اللهِ بن مالك النَّخَعِيّ. تهذيب الكمال (300/20).

(3) هو الأسود بن يزيد ين قيس النَّخَعِيّ. تهذيب الكمال (233/3).

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (71/4)، برقم (6989).

(5) المعجم الكبير، للطبراني (82/10)، برقم (10022).

(6) تهذيب التهذيب (17/4).

(7) الكاشف، للذهبي (433/1).

(8) (269/8).

وقال ابْنُ حجر: "صدوق تغير في آخر عمره"[1]، ونقل عن أبي عَرُوبَة الحَرَّاني قوله: "كان قد كبر ولزم البيت، وتغير في آخر عمره"[2].

خلاصة القول فيه: ثقة كما قال الذهبي، ولا يضر تغيره في آخر عمره؛ فقد لزم بيته، مما يؤكد أنه لم يُحَدِّثْ حال تغيره.

2. **حماد بن أبي سليمان مسلم الكوفي:** ضعيف في هذا الإسناد، إذ لم أجد له متابعاً.

3. **إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النَّخَعِيّ:** ثقة.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف حماد، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه، فقال: إسناد جيد.

الحديث الخامس والثلاثون

(173) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوى عُثْمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ الرَّجُلِ يَقِفُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: " اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَاسْأَلُوا الله لَهُ بِالتَّثْبِيتِ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ".
قال النَّوَوِيُّ: أما حَدِيثُ عُثْمَانَ، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.[3]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بن مُوسَى الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ[4]، عَنْ عَبْد اللهِ بن بَحِيرٍ، عَنْ هَانِئٍ، مَوْلَى عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بن عَفَّانَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: "اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّثْبِيتِ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[6]، والحاكم[7]، والبيهقي[8]، من طريق هشام بن يوسف به بنحوه.

---

(1) تقريب التهذيب (ص:234).
(2) تهذيب التهذيب (17/4).
(3) المجموع شرح المهذب (291/5، 292).
(4) هو هشام بن يوسف الصنعاني، أبو عبد الرحمن. تهذيب الكمال (265/30).
(5) سنن أبي داود (215/3)، برقم (3221).
(6) فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل (475/1)، برقم (773).
(7) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (526/1)، برقم (1372).
(8) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (333/5)، برقم (7747).

دراسة رجال الإسناد:

هانئ البَرْبَرِيُّ، أبو سعيد مولى عثمان: ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[1]، وقال النَّسَائي: "ليس به بأس"[2]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[3].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن.

الحديث السادس والثلاثون

(174) قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ ابن مَاجَهْ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَثَى مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ". فيَكُونُ الْحَثْيُ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ مُسْتَحْسَناً، فَإِنَّ الحَدِيْثَ جَيِّدُ الإِسْنَادِ[4].

قال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بن الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بن كُلْثُومٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ[5]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، "صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ، ثُمَّ أَتَى قَبْرَ الْمَيِّتِ، فَحَثَى عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ ثَلَاثًا"[6].

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني[7] من طريق يحيى بن صالح به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عباس بن الوليد بن صُبْح الخَلَّال السُّلَمِيُّ الدمشقي:**

قال ابْنُ حِبَّانَ: "مستقيم الأمر في الحديث"[8]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[9].

---

(1) (509/5).
(2) تهذيب الكمال (147/30).
(3) تقريب التهذيب (ص:570).
(4) المجموع شرح المهذب (292/5).
(5) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزُّهْرِيّ المدني. تهذيب الكمال (370/33).
(6) سنن ابن ماجه (499/1)، برقم (1565).
(7) المعجم الأوسط، للطبراني (63/5)، برقم (4673).
(8) الثقات، لابن حِبَّانَ (512/8).
(9) تقريب التهذيب (ص:294).

وقال أبو حاتم: "شيخ"[1]، وقال الذهبي: "صُويلح"[2]، وقال أبو داود: "كتبتُ عنه، كان عالماً بالرجال، عالماً بالأخبار، لا أحدث عنه"[3].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. يحيى بن صالح الْوُحَاظِيُّ الحمصي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[4]، والذهبي وزاد: "تُكُلِّمَ فيه لتَجَهُّمِهِ"[5]، وقال أبو حاتم: "صدوق"[6]، وتبعه ابن حجر وزاد: "من أهل الرأي"[7]، وقال أبو عوانة الإسفراييني: "حسن الحديث، ولكنه صاحب رأي"[8]، وقال أحمد بن حنبل: "كأنَّه نزع إِلَى رَأْي جَهْم"[9]، وقال أحمد بن صالح المِصْرِي: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بن صالح بثلاثة عشر حديثا عن مَالِك ما وجدناها عند غيره"[10].

خلاصة القول فيه: ثقة جَهْمِيٌّ. ولا تضر بدعته في هذا الحديث.

3. سَلَمَةُ بن كُلْثُومٍ الْكِنْدِيُّ الشامي:

وثقه أبو اليمان[11] وزاد: "كان يُقَاس بِالْأَوْزَاعِيِّ"[12]، وابن عبد البر[13]، والذهبي[14]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[15]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "يَهِمُ كَثِيرًا"[16].

خلاصة القول فيه: صدوق.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (215/6).

(2) الكاشف، للذهبي (536/1).

(3) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (22/1).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (158/9).

(5) ديوان الضعفاء، للذهبي (ص:435).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (158/9).

(7) تقريب التهذيب (ص:591).

(8) تهذيب الكمال (379/31).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (525/1).

(10) تهذيب الكمال (379/31).

(11) هو الْحَكَمُ بن نافع، أبو اليَمَان الحِمْصِيّ البَهْرانيّ، مولاهم. تاريخ الإسلام، للذهبي (557/5).

(12) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص:446).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (21/6).

(14) الكاشف، للذهبي (454/1).

(15) تقريب التهذيب (ص:248).

(16) علل الدَّارَقُطْنِي (24/8).

4. يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي: ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون عباس وسلمة صدوقين.

الحديث السابع والثلاثون

(175) قال الشِّيْرَازِيُّ: روى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ أَطْعَمَ جَائِعاً، أَطْعَمَهُ الله مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ سَقَى مُؤْمِناً عَلَى ظَمَإٍ، سَقَاهُ الله عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ كَسَا مُؤْمِناً عَارِياً، كَسَاهُ الله تَعَالَى مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ".

قال النَّوَوِيُّ: أما حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن الْحُسَيْنِ بن إِبْرَاهِيمَ بن إِشْكَابَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ – الَّذِي كَانَ يَنْزِلُ فِي بَنِي دَالَانَ– عَنْ نُبَيْحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى عُرْيٍ ، كَسَاهُ الله مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جُوعٍ، أَطْعَمَهُ الله مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمَإٍ، سَقَاهُ الله مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[3]، وأحمد بن حنبل[4]، من طريق عَطِيَّةَ العَوْفِيِّ، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ به بنحوه.

---

(1) المجموع شرح المهذب (235/6، 236).
(2) سنن أبي داود (130/2)، برقم (1682).
(3) سنن الترمذي (633/4)، برقم (2449).
(4) مسند أحمد (166/17)، برقم (11101).

دراسة رجال الإسناد:

1. **علي بن الحسين بن إبراهيم بن الحر العامري بن إِشِكْاب وهو لقب أبيه:**

وثقه النسائي[1]، وابن أبي حاتم وزاد: "صدوق"[2]، ومسلمة بن القاسم[3]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4]، وقال أبو حاتم[5] وابن حجر[6]: "صدوق"، وقال النسائي مرة: "لا بأس به"[7].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **شجاع بن الوليد بن قيس، أبو بدر السَّكُوْنِيُّ الكوفي:** صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

3. **أبو خالد الدَّالانِيُّ الأسدي الكوفي اسمه يزيد بن عبد الرحمن:**

قال أبو حاتم: "صدوق ثقة"[8]، وقال الحاكم: "إن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والإتقان"[9]، قال ابْنُ مَعِين: "ليس به بأس"[10]، وتبعه أحمد بن حنبل[11] ورماه بالإرجاء[12]، وقال البخاري: "صدوق، وإنما يَهِمُ في الشيء"[13]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلس"[14]، وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[15]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "له أحاديث صالحة، وأروى الناس عنه عبد السلام بن حرب، وفي حديثه لين، إلا أنه مع لينه يكتب

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب (328/13).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (179/6).
(3) تهذيب التهذيب (302/7).
(4) (472/8).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (179/6).
(6) تقريب التهذيب (ص:400).
(7) تهذيب التهذيب (302/7).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (277/9).
(9) تهذيب التهذيب (82/12).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (277/9).
(11) ميزان الاعتدال، للذهبي (432/4).
(12) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (423/1).
(13) العلل الكبير، للترمذي (ص:45).
(14) تقريب التهذيب (ص:636).
(15) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:48).

حديثه"[1]، وقال الحاكم أبو أحمد: "لا يتابع فِي بعض حديثه"[2]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان كثير الْخَطَأ، فَاحش الْوَهم، يُخَالف الثِّقَات فِي الرِّوَايَات، حَتَّى إِذا سَمعهَا المبتدئ فِي هَذِه الصِّنَاعَة؛ علم أَنَّهَا معمولة أَو مَقْلُوبَة، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذا وَافق الثِّقَات، فَكيف إِذا انْفَرد عَنْهُم بالمعضلات؟!"[3]، وتعقب الدَّارَقُطْنِي ابن حِبَّانَ بأنه خلط بين أبي خالد الدالاني، والواسطي الذي كان كذاباً، مشهوراً بوضع الحديث[4]. وقال ابْنُ سعد: "منكر الحديث"[5].

خلاصة القول فيه: مرجئ صدوق يخطئ ويدلس، ولا بد من تصريحه بالسماع، وهو ضعيف في هذا الحديث، إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.

4. نُبَيح بن عَبْد اللهِ العَنَزِي، أبو عمرو الكوفي:

وثقه أبو زُرْعَةَ[6]، والعجلي[7]، والذهبي[8]، وقال مَرَّة: "فيه لين"[9]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[10]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[11]، وقال: "ذكره علي بن المديني في جملة المجهولين، الذين يروي عنهم الأسود بن قيس، وصحح الترمذي حديثه، وكذلك ابن خزيمة، وابن حِبَّانَ والحاكم"[12].

خلاصة القول فيه: صدوق.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح أبي خالد بالسماع؛ لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها الترمذي وأحمد بن حنبل.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (168/9).
(2) تهذيب الكمال (275/33).
(3) المجروحين، لابن حِبَّانَ (105/3).
(4) تعليقات الدَّارَقُطْنِي على المجروحين، لابن حِبَّانَ (ص:284).
(5) الطبقات الكبير، لابن سعد (312/9).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (508/8).
(7) معرفة الثقات، للعجلي (311/2).
(8) الكاشف، للذهبي (316/2).
(9) ميزان الاعتدال، للذهبي (245/4).
(10) (484/5).
(11) تقريب التهذيب (ص:559).
(12) تهذيب التهذيب (417/10).

الحديث الثامن والثلاثون

(176) قال النَّوَوِيُّ: وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد قَالَ: "فَأُتِيَ بِعَرَقٍ[1] فِيهِ تَمْرٌ قَدْرُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعاً"، وَفِيهَا قَالَ: "كُلْهُ أَنْتَ وَأَهْلُ بَيْتِكَ، وَصُمْ يَوْماً، وَاسْتَغْفِرْ الله". وَاسِنَادُ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد هَذِهِ جَيِّدٌ؛ إِلَّا أَنَّ فِيهِ رَجُلًا ضَعَّفَهُ، وَقَدْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَلَمْ يُضَعِّفْ أَبُو دَاوُد هَذِهِ الرِّوَايَةَ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بن مُسَافِرٍ، حَدَّثَنَا ابن أَبِي فُدَيْكٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بن سَعْدٍ، عَنْ ابن شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ بِهَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ: فَأُتِيَ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ قَدْرُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، وَقَالَ فِيهِ: "كُلْهُ أَنْتَ، وَأَهْلُ بَيْتِكَ، وَصُمْ يَوْماً، وَاسْتَغْفِرِ الله"[3].

تخريج الحديث: أخرجه ابن خزيمة[4] مختصراً، والدَّارَقُطْنِي[5] مطولاً، من طريق هشام بن سعد به، وأخرجه ابن ماجه[6] من طريق عبد الجبار، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة به بنحوه، وأخرجه البيهقي من طريقي الليث بن سعد[7]، وعَبْد اللهِ بن أويس[8] مختصراً، ومن طريق عبد الجبار بن عمر[9] مطولاً، ثلاثتهم عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة به،

(1) العَرَقُ: قُفَّةٌ منسوجة من خوص النخل. انظر: النهاية، لابن الأثير (219/3)، والمعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية (261/1، 388).
(2) المجموع شرح المهذب (330/6، 331).
(3) سنن أبي داود (314/2)، برقم (2393).
(4) صحيح ابن خزيمة (223/3)، برقم (1954).
(5) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (205/3)، برقم (2402).
(6) سنن ابن ماجه (534/1)، برقم (1671).
(7) السنن الكبرى، للبيهقي (381/4)، برقم (8055).
(8) المرجع السابق (381/4)، برقم (8056).
(9) المرجع السابق (381/4)، برقم (8057).

دراسة رجال الإسناد:

1. جعفر بن مُسَافِرٍ بن راشد التِّنِّيسيُّ، أبو صالح الهُذَليُّ:

وثقه مسلمة بن قاسم[1]، وقال النسائي: "صالح"[2]، وقال الذهبي: "صدوق"[3]، وقال أبو حاتم: "شيخ"[4]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق ربما أخطأ"[5]، قال ابْنُ حِبَّانَ: "ربما أخطأ"[6].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيْك الدِّيْلِيُّ مولاهم المدني، أبو إسماعيل:

وثَّقَه ابنُ مَعِين، وقال مَرَّة: "ليس به بأس"[7]، وتبعه النسائي[8]، وقال الذهبي[9] وابن حجر[10]: "صدوق"، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "ربما أخطأ"[11]، وقال ابْنُ سعد: "ليس بحجة"[12]، وتعقبه ابن حجر فقال: "تكلم فيه ابن سعد بلا مستند"[13].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. هشام بن سعد المدني، أبو عَبَّاد أو أبو سعيد:

قال أبو زُرْعَةَ: "شيخ محله الصدق"[14]، وقال الساجي: "صدوق"[15].

---

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (232/3).

(2) تسمية مشايخ النسائي (ص:84).

(3) الكاشف، للذهبي (296/1).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (491/2).

(5) تقريب التهذيب (ص:141).

(6) الثقات، لابن حِبَّانَ (161/8).

(7) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (80/1).

(8) تهذيب الكمال (488/24).

(9) الكاشف، للذهبي (158/2).

(10) تقريب التهذيب (ص:468).

(11) الثقات، لابن حِبَّانَ (42/9).

(12) الطبقات الكبير، لابن سعد (615/7).

(13) هدي الساري، لابن حجر (ص:463).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (62/9).

(15) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (143/12).

وقال العجلي[1] والذهبي[2]: "حسن الحديث"، وقال ابْنُ المديني: "صالح ولم يكن بالقوي"[3]، وقال ابْنُ مَعِين: "صالح، ليس بمتروك الحديث"[4]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"[5]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع"[6]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "مع ضعفه يكتب حديثه"[7]، وقال ابْنُ مَعِين: "ليس هو بذاك القوي"[8]، وقال أحمد بن حنبل: "ليس بمحكم الحديث"[9].

وقال ابْنُ سعد: "يستضعف"[10]، وضعفه النسائي[11]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان ممن يقلب الْأَسَانِيد، وهو لا يفهم، ويسند الْمَوْقُوفَات من حيث لا يعلم، فَلَمَّا كثر مُخَالفَته الْأَثْبَات فيما يروي عن الثِّقَات؛ بَطل الِاحْتِجَاج به، وَإِن اعْتبر بما وافق الثِّقَات من حديثه فلا ضير"[12].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ، ورمي بالتشيع. وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

4. محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري: ثقة ثبت، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون جعفر ومحمد الديلي وهشام صدوقين، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (328/2).

(2) الكاشف، للذهبي (336/2).

(3) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:102).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (61/9).

(5) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(6) تقريب التهذيب (ص:572).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (411/8).

(8) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (70/1).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (61/9).

(10) الطبقات الكبير، لابن سعد (576/7).

(11) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:104).

(12) المجروحين، لابن حِبَّانَ (89/3).

الحديث التاسع والثلاثون

(177) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ "أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ؛ فَرَخَّصَ لَهُ، وَأَتَاهُ آخَرُ فَنَهَاهُ، هَذَا الَّذِي رَخَّصَ لَهُ شَيْخٌ وَالَّذِي نَهَاهُ شَابٌّ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا نَصْرُ بن عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ يَعْنِي الزُّبَيْرِيَّ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ[2]، عَنْ أَبِي الْعَنْبَسِ، عَنِ الْأَغَرِّ[3]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ، "فَرَخَّصَ لَهُ"، وَأَتَاهُ آخَرُ، فَسَأَلَهُ، "فَنَهَاهُ"، فَإِذَا الَّذِي رَخَّصَ لَهُ شَيْخٌ، وَالَّذِي نَهَاهُ شَابٌّ[4].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[5]، والخطيب البغدادي[6]، من طريق أبي أحمد الزبيري به بنحوه، وأخرجه الطبراني[7] من طريق عطاء بن يسار، عن أبي هريرة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

أبو الْعَنْبَسِ الكوفي الْعَدَوِيُّ، قيل: اسمه الحارث بن عُبَيْدٍ:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[8]، وقال الذهبي: "صدوق"[9]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير"[10]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[11].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

---

(1) المجموع شرح المهذب (354/6، 355).

(2) هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي. تهذيب الكمال (515/2).

(3) هو أبو مسلم المديني، نزل الكوفة. تهذيب الكمال (317/3).

(4) سنن أبي داود (312/2)، برقم (2387).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (390/4)، برقم (8083).

(6) الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (408/2).

(7) المعجم الأوسط، للطبراني (209/8)، برقم (8421).

(8) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:236).

(9) تاريخ الإسلام، للذهبي (576/3).

(10) الثقات، لابن حِبَّانَ (181/8).

(11) تقريب التهذيب (ص:662).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، ولا تنفعه متابعة الطبراني لأنها واهية.

الحديث الأربعون

(178) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ الْمِقْدَامِ بن مَعْدِي كَرِبَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "عَلَيْكُمْ بِهَذَا السُّحُورِ فَإِنَّهُ هُوَ الْغَدَاءُ الْمُبَارَكُ". رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[1].

قال النسائي: أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بن نَصْرٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْد اللهِ[2]، عَنْ بَقِيَّةَ بن الْوَلِيدِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بَحِيرُ بن سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بن مِعْدَانَ، عَنْ الْمِقْدَامِ بن مَعْدِي كَرِبَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "عَلَيْكُمْ بِغَدَاءِ السُّحُورِ فَإِنَّهُ هُوَ الْغَدَاءُ الْمُبَارَكُ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[4] بلفظه، وأبو عوانة[5] بنحوه، من طريق بقية به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **بَقِيَّةُ بن الوليد:** صدوق في هذا الحديث.
2. **خالد بن مِعْدَان الْكَلَاعِيُّ الحمصي:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن.

الحديث الحادي والأربعون

(179) قال النَّوَوِيُّ: عن أم هانئ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ، إنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ". وَفِي رِوَايَاتٍ: "أَمِينُ أَوْ أَمِيرُ نَفْسِهِ"، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالدَّارَقُطْنِيّ، وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَأَلْفَاظُ رِوَايَاتِهِمْ مُتَقَارِبَةُ الْمَعْنَى، وَإِسْنَادُهَا جَيِّدٌ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُد، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: "فِي إسْنَادِهِ مَقَالٌ"[6].

---

(1) المجموع شرح المهذب (361/6).

(2) هو عَبْد اللهِ بن الْمُبَارَك بن واضح الحنظلي، أَبُو عبد الرَّحْمَنِ. تهذيب الكمال (5/16).

(3) سنن النسائي (146/4)، برقم (2164).

(4) مسند أحمد (428/28)، برقم (17192).

(5) مسند أبي عَوانة (179/2)، برقم (2754).

(6) المجموع شرح المهذب (395/6).

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بن غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ[1] قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: كُنْتُ أَسْمَعُ سِمَاكَ بن حَرْبٍ يَقُولُ: أَحَدُ بَنِي أُمِّ هَانِئٍ حَدَّثَنِي فَلَقِيتُ أَنَا أَفْضَلَهُمْ وَكَانَ اسْمُهُ جَعْدَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ هَانِئٍ جَدَّتَهُ، فَحَدَّثَنِي عَنْ جَدَّتِهِ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَدَعَا بِشَرَابٍ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَهَا فَشَرِبَتْ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، أَمَا إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الصَّائِمُ المُتَطَوِّعُ أَمِينُ نَفْسِهِ، إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ"، قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لَهُ، أَأَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ أُمِّ هَانِئٍ؟ قَالَ: لَا، أَخْبَرَنِي أَبُو صَالِحٍ وَأَهْلُنَا عَنْ أُمِّ هَانِئٍ[2].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[3] من طريق شعبة به بنحوه، وأخرجه أحمد بن حنبل[4] بمعناه، والبيهقي[5] مختصراً، من طريق سماك، عن أبي صالح، عن أم هانئ به، وأخرجه أبو داود الطيالسي[6] من طريق سماك، عن هارون بن أم هانئ، عن أم هانئ به بمعناه، وأخرجه النسائي[7]، والدَّارَقُطْنِي[8] من طريق شعبة، عن جَعْدَةَ، عن جدته أم هانئ به بنحوه، وأخرجه أبو داود[9] من طريق عَبْد اللهِ بن الحارث عن أم هانئ به معناه، وأخرجه الطبراني[10] من طريق هلال بن خَبَّابٍ، عن يحيى بن جَعْدَةَ، عن أم هائى به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **جَعْدَةَ المخزومي من ولد أم هانئ، قيل: هو ابن يحيى بن جَعْدَةَ بن هُبَيْرَةَ:**

قال ابْنُ حجر: "مقبول"[11]، قال الْبُخَارِيّ: "لا يعرف إلا بحديث واحد فيه نظر[12]،

---

(1) هو سُلَيْمان بن داود بن الجارود، أَبُو داود الطيالسي البصري. تهذيب الكمال (401/11).
(2) سنن الترمذي (100/3)، برقم (732).
(3) السنن الكبرى، للنسائي (365/3)، برقم (3289).
(4) مسند أحمد (381/45)، برقم (27385).
(5) السنن الكبرى، للبيهقي (458/4)، برقم (8347).
(6) مسند أبي داود الطيالسي (188/3)، برقم (1721).
(7) السنن الكبرى، للنسائي (365/3)، برقم (3288).
(8) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (131/3)، برقم (2222).
(9) سنن أبي داود (329/2)، برقم (2456).
(10) المعجم الكبير، للطبراني (410/24)، برقم (996).
(11) تقريب التهذيب (ص:139).
(12) الضعفاء الكبير، للعقيلي (206/1).

وهو: "المتطوع أمير نفسه"[1].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث، وقد تُوبع على هذا الحديث.

2. باذام، أبو صالح مولى أم هانئ: قال ابْنُ حجر: "ضعيف"[2].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف أبي صالح، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الثاني والأربعون

(180) قال النَّوَوِيُّ: عن عِيسَى بن عَبْد اللهِ بن أُنَيْسٍ الجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ[3]، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ لِي بَادِيَةً أَكُونُ فِيهَا، وَأَنَا أُصَلِّي فِيهَا بِحَمْدِ الله، فَمُرْنِي بِلَيْلَةٍ أَنْزِلُهَا إِلَى هَذَا الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: "انْزِلْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ"، فَقِيلَ لِابْنِهِ: كَيْفَ كَانَ أَبُوكَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: كَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ لِحَاجَتِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ، فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ وَجَدَ دَابَّتَهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَجَلَسَ عَلَيْهَا فَلَحِقَ بِبَادِيَتِهِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ[4].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ[5]، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابن عَبْد اللهِ بن أُنَيْسٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ لِي بَادِيَةً أَكُونُ فِيهَا، وَأَنَا أُصَلِّي فِيهَا بِحَمْدِ الله، فَمُرْنِي بِلَيْلَةٍ أَنْزِلُهَا إِلَى هَذَا الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: "انْزِلْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ"، فَقُلْتُ لِابْنِهِ: كَيْفَ كَانَ أَبُوكَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: "كَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ لِحَاجَةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ، فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ وَجَدَ دَابَّتَهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَجَلَسَ عَلَيْهَا فَلَحِقَ بِبَادِيَتِهِ"[6].

---

(1) تهذيب الكمال (567/4).

(2) تقريب التهذيب (ص:120).

(3) هو عَبْد اللهِ بن أُنَيْسٍ بن حَرَامٍ الْجُهَنِيُّ حَلِيفُ الْأَنْصَارِ، بَدْرِيٌّ، يُكْنَى: أَبَا يَحْيَى. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1585/3).

(4) المجموع شرح المهذب (469/6).

(5) هو زهير بن معاوية بن حُدَيْج، أبو خيثمة الجُعْفِي الكوفي. تهذيب الكمال (420/9).

(6) سنن أبي داود (52/2)، برقم (1380).

تخريج الحديث: أخرجه ابن خزيمة[1] من طريق محمد بن إسحاق به بنحوه، وأخرجه مسلم[2] من طريق أبي النضر مولى عمر بن عُبَيْد اللهِ، عن بُسْرِ بن سعيد، عن عَبْد اللهِ بن أُنَيْسٍ به بمعناه، وأخرجه مالك[3] عن أبي النَّضْرِ مولى عمر بن عُبَيْد اللهِ، والطحاوي[4] من طريق عبد الرحمن بن كعب، كلاهما عن عَبْد اللهِ بن أُنَيْسٍ به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن إسحاق بن يسار:** صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.
2. **محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التَّيْمِيُّ:** ثقة له أفراد ومراسيل، وحديثه هذا ليس منها.
3. **ضَمْرَة بن عَبْد اللهِ بن أُنَيْسٍ الجُهَنِي، حليف الأنصار:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[6].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع، وإلا فلين الحديث، وقد تُوبع على هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لأجل ضمرة، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الثالث والأربعون

(181) قال الشِّيْرَازِيُّ: روى ابن عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى، وَأَيُّمَا عبد حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ ابن عَبَّاسٍ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ، بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[7].

---

(1) صحيح ابن خزيمة (334/3)، برقم (2200).
(2) صحيح مسلم (827/2)، برقم (1168).
(3) موطأ مالك (320/1)، يرقم (12).
(4) شرح معاني الآثار، للطحاوي (86/3)، برقم (4622).
(5) (388/4).
(6) تقريب التهذيب (ص:280).
(7) المجموع شرح المهذب (56/7، 57).

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ الْمُقْرِئُ، ثنا الْحَسَنُ بن مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، ثنا يُوسُفُ بن يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بن الْمِنْهَالِ، ثنا يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ[1]، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ الْحِنْثَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى، وَأَيُّمَا أَعْرَابِيٍّ حَجَّ ثُمَّ هَاجَرَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى، وَأَيُّمَا عَبْدٌ حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى"[2].

تخريج الحديث: أخرجه ابن خزيمة[3] عن بُندار، والبيهقي[4] من طريق إسماعيل بن إسحاق، كلاهما عن محمد بن المِنْهَالِ به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

أبو الحسن المقرئ علي بن محمد بن علي الإسفراييني: صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الرابع والأربعون

(182) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَن كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْدِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ".
قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.[5]

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ[6]، أنبا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بن عِيسَى بن إِبْرَاهِيمَ، ثنا أَحْمَدُ بن النَّضْرِ بن عبد الْوَهَّابِ[7]، ثنا يَحْيَى بن أَيُّوبَ، ثنا وَهْبُ بن جَرِيرِ بن حَازِمٍ، ثنا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، حدَّثَنِي ابن أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بن عَبْدِ اللهِ، فِي

---

(1) هو حُصَين بن جندب بن عَمْرو بن الحارث الكوفي. تهذيب الكمال (514/6).
(2) السنن الكبرى، للبيهقي (533/4)، برقم (8613).
(3) صحيح ابن خزيمة (349/4)، برقم (3050).
(4) السنن الكبرى، للبيهقي (291/5)، برقم (9849).
(5) المجموع شرح المهذب (185/7).
(6) هو أبو عَبْدِ اللهِ الحاكم محمد بن عَبْدِ اللهِ، صاحب المستدرك. تاريخ بغداد، للخطيب (509/3).
(7) جاء في رواية البيهقي: "ثنا أَحْمَدُ بن عبد الْوَهَّابِ، ثنا النَّضْرُ بن عبد الْوَهَّابِ"، والصواب ما أثبته كما جاء في رواية الحاكم في المستدرك (647/1)، برقم (1742).

حَجِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمْرِهِ إِيَّاهُمْ بِالْإِحْلَالِ بِالْعُمْرَةِ وَخُطْبَتِهِ وَقَوْلِهِ: "وَلَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ الْهَدْيَ وَلَحَلَلْتُ كَمَا حَلُّوا فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَمَنْ وَجَدَ هَدْيًا فَلْيَنْحَرْ" قَالَ: فَكُنَّا نَنْحَرُ الْجَزُورَ عَنْ سَبْعَةٍ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ[1].

تخريج الحديث: أخرجه ابن خزيمة[2] والحاكم[3]، من طريق وهب بن جرير به بنحوه، وأخرجه البخاري[4] ومسلم[5] من طريق عطاء بن أبي رباح، عن جابر به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **جرير بن حازم بن زيد بن عَبْد اللهِ الأزدي، أبو النضر البصري:** ثقة في هذا الحديث.
2. **محمد بن إسحاق بن يسار:** صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.
3. **عَبْد اللهِ بن أبي نَجِيحٍ يسار المكي، أبو يسار الثقفي مولاهم:**

قال ابْنُ حجر: "ثقة رمي بالقدر وربما دلس"[6]، وقال: "وصفه بذلك النسائي"[7]، وعَدَّه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[8].

رماه بالقدر ابن مَعِين[9] وابن المديني[10] وأحمد بن حنبل[11].

خلاصة القول فيه: قدري، ثقة إذا صَرَّحَ بالسَّمَاع؛ وإلا فضعيف، ولم أجد له تصريحاً بالسماع في هذا الحديث.

---

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (34/5)، برقم (8891).

(2) صحيح ابن خزيمة (298/4)، برقم (2926).

(3) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (647/1)، برقم (1742).

(4) صحيح البخاري (143/2)، برقم (1568)، و(4/3)، برقم (1785).

(5) صحيح مسلم (884/2)، برقم (1216).

(6) تقريب التهذيب (ص:326).

(7) ذكر المدلسين، للنسائي (ص:123).

(8) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:39).

(9) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (73/3).

(10) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:97).

(11) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (538/2).

4. **عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، المكي:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح ابن أبي نَجِيحٍ بالسماع، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات التي أخرجها البخاري ومسلم.

الحديث الخامس والأربعون

(183) قال النَّوويُّ: عَنْ مُحَرِّشٍ الْكَعْبِيِّ[1] الصَّحَابِيُّ رَضِيَ الله عَنْهُ: "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مِنْ الجِعِرَّانَةِ[2] لَيْلًا مُعْتَمِرًا، فَدَخَلَ لَيْلًا، فَقَضَى عُمْرَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ لَيْلَتِهِ، فَأَصْبَحَ بِالْجِعِرَّانَةِ كَبَائِتٍ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ[3].

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن سَعِيدٍ، عَنْ ابن جُرَيْجٍ، عَنْ مُزَاحِمِ بن أَبِي مُزَاحِمٍ، عَنْ عبد العَزِيزِ بن عَبْد اللهِ، عَنْ مُحَرِّشٍ الكَعْبِيِّ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "خَرَجَ مِنَ الجِعِرَّانَةِ لَيْلًا مُعْتَمِرًا، فَدَخَلَ مَكَّةَ لَيْلًا، فَقَضَى عُمْرَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ لَيْلَتِهِ، فَأَصْبَحَ بِالجِعِرَّانَةِ كَبَائِتٍ، فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الغَدِ خَرَجَ مِنْ بَطْنِ سَرِفَ[4]، حَتَّى جَاءَ مَعَ الطَّرِيقِ طَرِيقِ جَمْعٍ بِبَطْنِ سَرِفَ"[5].

---

(1) هو مُحَرِّشُ بن سُوَيْدِ بن عَبْد اللهِ بن مُرَّةَ، يُعْرَفُ بِمُحَرِّشٍ الْكَعْبِيِّ وَهُوَ مِنْ خُزَاعَةَ. معجم الصحابة، لابن قانع (89/3).

(2) الجِعِرَّانَة: موضع بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب، وهي اليوم قرية صغيرة في صدر وادي صف، فيها مسجد يعتمر منه أهل مكة المكرمة، ولها مركز إمارة، وتربطها بمكة طريق معبدة، وفيها زراعة قليلة. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (142/2)، ومعالم مكة التأريخية والأثرية، لعاتق البلادي (ص:64).

(3) المجموع شرح المهذب (6/8، 7).

(4) سَرِف: موضع على ستّة أميال من مكّة، وقيل: سبعة، وتسعة، واثني عشر. معجم البلدان، لياقوت الحموي (212/3).

(5) سنن الترمذي (264/3)، برقم (935).

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[1] من طريق سعيد بن مُزَاحِمٍ بمعناه، والنسائي[2] من طريق إسماعيل بن أمية مختصراً، وأحمد بن حنبل[3] من طريق ابن جُرَيْجٍ بنحوه، ثلاثتهم عن مُزَاحِمٍ به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ثقة في هذا الحديث فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية أحمد.
2. **مُزَاحِمِ بن أبي مُزَاحِمٍ المكي، مولى عمر بن عبد العزيز، ويقال: مولى طلحة:**

   وثقه الذهبي[4]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[6].

   خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون مزاحم صدوقاً.

---

(1) سنن أبي داود (206/2)، برقم (1996).

(2) سنن النسائي (200/5)، برقم (2864).

(3) مسند أحمد (272/24)، برقم (15513)، و(15514)، و(277/24)، برقم (15519).

(4) الكاشف، للذهبي (254/2).

(5) (511/7).

(6) تقريب التهذيب (ص:527).

الحديث السادس والأربعون

(184) قال الشِّيْرَازِيُّ: روى ابن عُمَرَ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِيَوْمٍ خَطَبَ النَّاسَ، وَأَخْبَرَهُمْ بِمَنَاسِكِهِمْ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِلَفْظِهِ الْمَذْكُورِ فِي الْمُهَذَّبِ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ[1].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْد اللهِ الْحَافِظُ[2]، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بن مُحَمَّدِ بن جَعْفَرٍ الْجُلُودِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بن إِسْمَاعِيلَ بن مِهْرَانَ، ثنا مُحَمَّدُ بن يُوسُفَ، ثنا أَبُو قُرَّةَ[3]، عَنْ مُوسَى بن عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُ، قَالَ: " كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ قَبْلَ التَّرْوِيَةِ خَطَبَ النَّاسَ، فَأَخْبَرَهُمْ بِمَنَاسِكِهِمْ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه الحاكم[5] عن الْجُلُودِيِّ به بلفظه، وأخرجه ابن خزيمة[6] من طريق موسى بن عقبة به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **أحمد بن محمد بن جعفر الْجُلُودِيُّ:** لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، إلا أن الحاكم[7] وابن الملقن[8] صححا حديثه هذا، وقد تُوبع عليه، فهو صدوق في هذا الحديث.
2. **محمد بن إسماعيل بن مهران بن عَبْد اللهِ، أبو بكر النيسابوري، المعروف بالإسماعيلي:**

وثقه عَبْد اللهِ بن سويد والحاكم[9]، وابن عساكر[10]، وقال الحاكم: "عهِدْتُ مشايخَنا لا يصحّحون سماعَ مَنْ سَمِع منه في المرض، فإنه كان لا يقدر أن يحرك لسانه إلا بلا، فكان إذا

---

(1) المجموع شرح المهذب (79/8، 80).

(2) هو أبو عَبْد اللهِ الحاكم محمد بن عَبْد اللهِ، صاحب المستدرك. تاريخ بغداد، للخطيب (509/3).

(3) هو موسى بن طارق اليماني، أَبُو قرة الزَّبِيْدِي. تهذيب الكمال (80/29).

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (180/5)، برقم (9436).

(5) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (632/1)، برقم (1693).

(6) صحيح ابن خزيمة (245/4)، برقم (2793).

(7) انظر: المستدرك على الصحيحين، للحاكم (632/1).

(8) انظر: البدر المنير، لابن الملقن (218/6).

(9) لسان الميزان، لابن حجر (576/6).

(10) تاريخ دمشق، لابن عساكر (109/52).

قِيلَ له: كما قرأنا عليك، قَالَ: لا لا لا، ويُحرِّك رأسه بنعم"[1]، وقال الذهبي: "صدوق مشهور، ولكنه أسكت قبل موته بست سنين، فالآخذ عنه فيها ضعيف"[2].

خلاصة القول فيه: ثقة تغير بأخرة، وهو ثقة في هذا الحديث فقد تُوبع.

3. **محمد بن يوسف الزَّبِيْدِي، أبو حُمَة:** صدوق.

4. **موسى بن عُقْبَة بن أبي عياش الأسدي:** قال ابنُ حجر: "ثقة فقيه إمام في المغازي، لم يصح أن ابن مَعِين لينه"[3]، وعَدَّه في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين وقال: "وصفه الدَّارَقُطْنِي بالتدليس أشار إلى ذلك الإسماعيلي"[4]، وقد نقل العلائي عن أبي بكر الإسماعيلي قوله: "يقال: إنه لم يسمع من الزهري شيئاً" ثم تعقبه بقوله: "ذلك بعيد"[5].

خلاصة القول فيه: ثقة.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة التي أخرجها ابن خزيمة.

الحديث السابع والأربعون

(185) قال الشِّيْرَازِيُّ: روى الْمِسْوَر بن مَخْرَمَةَ[6]، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "كَانُوا يَدْفَعُونَ مِنَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ[7] بَعْدَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ عَلَى رُءُوسِ الْجِبَالِ؛ كَأَنَّهَا عَمَائِمُ الرِّجَالِ فِي وُجُوهِهِمْ، وَإِنَّا نَدْفَعُ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ لِيُخَالِفَ هَدْيُنَا هَدْيَ أَهْلِ الشِّرْكِ وَالْأَوْثَانِ".
قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِمَعْنَاهُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[8].

---

(1) تاريخ الإسلام، للذهبي (1017/6).

(2) ميزان الاعتدال، للذهبي (485/3).

(3) تقريب التهذيب (ص:552).

(4) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:26).

(5) جامع التحصيل، للعلائي (ص:111).

(6) هو مِسْوَرُ بن مَخْرَمَةَ بن نَوْفَلٍ، يُكْنَى: أَبَا عبد الرَّحْمَنِ، وُلِدَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ بِسَنَتَيْنِ، وَشَهِدَ الْفَتْحَ وَهُوَ ابن سِتِّ سِنِينَ، وَتُوُفِّيَ سَنَةَ (64هـ). معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2547/5).

(7) الْمَشْعَرُ الْحَرَام: هُوَ مُزدلِفة. تهذيب اللغة، للأزهري (267/1).

(8) المجموع شرح المهذب (125/8، 128).

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ[1]، ثنا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بن يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيُّ، ثنا يَحْيَى بن مُحَمَّدِ بن يَحْيَى، ثنا عبد الرَّحْمَنِ بن الْمُبَارَكِ الْعَنْسِيُّ، ثنا عبد الْوَارِثِ بن سَعِيدٍ، عَنِ ابن جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن قَيْسِ بن مَخْرَمَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بن مَخْرَمَةَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَفَةَ فَحَمِدَ الله وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ أَهْلَ الشِّرْكِ وَالْأَوْثَانِ كَانُوا يَدْفَعُونَ مِنْ هَا هُنَا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ حَتَّى تَكُونَ الشَّمْسُ عَلَى رُءُوسِ الْجِبَالِ مِثْلَ عَمَائِمِ الرِّجَالِ عَلَى رُءُوسِهَا، هَدْيُنَا مُخَالِفٌ هَدْيَهُمْ، وَكَانُوا يَدْفَعُونَ مِنَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ عَلَى رُءُوسِ الْجِبَالِ مِثْلَ عَمَائِمِ الرِّجَالِ عَلَى رُءُوسِهَا، هَدْيُنَا مُخَالِفٌ لِهَدْيِهِمْ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه الحاكم[3] بلفظه، والطبراني[4] والحاكم[5] بمعناه، من طريق عبد الرحمن بن المبارك به.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ: ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف؛ لعدم تصريح ابن جُرَيْجٍ بالسماع، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ جود إسناده لاحتماله عنعنة ابن جُرَيْجٍ، خاصة وأن للحديث شواهد صحيحة؛ منها ما أخرجه البخاري[6] عن عمر بن الخطاب رَضِيَ الله عَنْهُ قال: "إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لاَ يُفِيضُونَ مِنْ جَمْعٍ، حَتَّى تُشْرِقَ الشَّمْسُ عَلَى ثَبِيرٍ، فَخَالَفَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ".

---

(1) هو أبو عَبْد اللهِ الحاكم محمد بن عَبْد اللهِ، صاحب المستدرك. تاريخ بغداد، للخطيب (509/3).
(2) السنن الكبرى، للبيهقي (203/5)، برقم (9521).
(3) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (304/2)، برقم (3097).
(4) المعجم الكبير، للطبراني (24/20)، برقم (28).
(5) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (601/3)، برقم (6229).
(6) صحيح البخاري (42/5)، برقم (3838).

الحديث الثامن والأربعون

(186) قال النَّوويُّ: رَوَى النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ الْحَسَنِ بن عَبْد اللهِ الْعُرَنِيِّ، عَنْ ابن عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا رَمَيْتُمْ الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ". هَكَذَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ مَرْفُوعًا، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ إِلَّا أَنَّ يَحْيَى بن مَعِين وغيره قالوا: يقال: إن الحسن الْعُرُنِيَّ لم يسمع ابن عَبَّاسٍ[1].

قال النسائي: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بن عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن سَعِيدٍ هُوَ الْقَطَّان، عَنْ سُفْيَانَ هُوَ ابن سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْعُرَنِيِّ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، قَالَ: إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ، قِيلَ لَهُ وَالطِّيبُ؟ قَالَ: أَمَّا أَنَا فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "يَتَضَمَّخُ بِالْمِسْكِ أَفَطِيبٌ هُوَ؟"[2].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[3]، وأحمد بن حنبل[4]، من طريق سفيان به بنحوه

دراسة رجال الإسناد:

الحسن بن عَبْد اللهِ العُرَنِيُّ الكوفي: قال ابْنُ حجر: "ثقة، أرسل عن ابن عباس"[5].

اتفق ابن مَعِين[6] وأحمد بن حنبل[7] على أنه لم يسمع من ابن عباس، وقال أبو حاتم: "لم يدرك عليًّا"[8].

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: كما أفاد النَّوَوِيُّ، فلولا إرسال الحسن العُرَنِيِّ لكان الإسناد صحيحاً.

---

(1) المجموع شرح المهذب (227/8).

(2) السنن الكبرى، للنسائي (188/4)، برقم (4076).

(3) سنن ابن ماجه (1011/2)، برقم (3041).

(4) مسند أحمد (5/4)، برقم (2090).

(5) تقريب التهذيب (ص:161).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (45/3).

(7) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (143/1).

(8) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:46).

الحديث التاسع والأربعون

(187) قال النَّوَوِيُّ: عن أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ، وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ، فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْد اللهِ بن زَيْدِ بن إِيَاسِ بن أَبِي زَكَرِيَّا، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَالْأَشْهَرُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الدَّرْدَاءِ، وَقال البَيْهَقِيُّ وَطَائِفَةٌ: "لَمْ يَسْمَعْهُ"، فَيَكُونُ مُرْسَلًا[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَمْرُو بن عَوْنٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا، (ح) وحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ دَاوُدَ بن عَمْرٍو، عَنْ عَبْد اللهِ بن أَبِي زَكَرِيَّا، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ، وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ، فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ" قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "ابْنُ أَبِى زَكَرِيَّا لَمْ يُدْرِكْ أَبَا الدَّرْدَاءِ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[3] والبيهقي[4] من طريق هُشَيْم، به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **هُشَيْمُ بن بَشِيرٍ بن القاسم الواسطي:** ثقة في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية أحمد.
2. **داود بن عمرو الأَوْدِيُّ الدمشقي:** صدوق.
3. **عَبْد اللهِ بن أبي زكريا الْخُزَاعِيّ أبو يحيى الشامي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة"[5]، ذكر أبو داود وأبو حاتم[6] والبيهقي[7] أنه لم يسمع أبا الدرداء، ولم أجد أحداً يقول بخلاف ذلك سوى ما ذكر النووي، وذكر المزي أن حديثه عن سلمان الفارسي، وعبادة بن الصامت، ومعاوية بن أَبي سُفْيَان مرسل[8].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) المجموع شرح المهذب (436/8).
(2) سنن أبي داود (287/4)، برقم (4948).
(3) مسند أحمد (23/36)، برقم (21693).
(4) السنن الكبرى، للبيهقي (515/9)، برقم (19308).
(5) تقريب التهذيب (ص:303).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (62/5).
(7) السنن الكبرى، للبيهقي (515/9)، برقم (19308).
(8) تهذيب الكمال (521/14).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لإرسال ابن أبي زكريا، ولعل النووي جود الإسناد لأنه لا يقول بإرساله، والحديث يرتقي إلى الحسن لغيره بشواهد الصحيحة الكثيرة، فشاهد أن المرء يدعى باسمه واسم أبيه يوم القيامة: ما أخرجه البخاري[1] عن ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ الغَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لِوَاءٌ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلاَنِ بْنِ فُلاَنٍ"، وشاهد الأمر باختيار أحسن الأسماء تغيير النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأسماء عدد من الصحابة، ومنه ما أخرجه البخاري[2] عن ابْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "مَا اسْمُكَ؟" قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: "أَنْتَ سَهْلٌ"، قَالَ: "لاَ أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي"، قَالَ ابْنُ المُسَيِّبِ: "فَمَا زَالَتِ الحُزُونَةُ فِينَا بَعْدُ".

الحديث الخمسون

(188) قال النَّوَوِيُّ: فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، "أَنَّ الْمُغِيرَةَ بن شُعْبَةَ تَكَنَّى بِأَبِي عِيسَى، فَقَالَ عُمَرُ بن الْخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ: أَمَا يَكْفِيك أَنْ تُكْنَى بِأَبِي عَبْد اللهِ؟ فَقَالَ: كَنَّانِي رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ عُمَرَ ضَرَبَ ابْنًا لَهُ تَكَنَّى بِأَبِي عِيسَى"[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا هَارُونُ بن زَيْدِ بن أَبِي الزَّرْقَاءِ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا هِشَامُ بن سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ، ضَرَبَ ابْنًا لَهُ تَكَنَّى أَبَا عِيسَى، وَأَنَّ الْمُغِيرَةَ بن شُعْبَةَ تَكَنَّى بِأَبِي عِيسَى فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: "أَمَا يَكْفِيكَ أَنْ تُكْنَى بِأَبِي عَبْد اللهِ؟" فَقَالَ: "إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَنَّانِي"، فَقَالَ: "إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَإِنَّا فِي جَلْجَتِنَا"، فَلَمْ يَزَلْ يُكْنَى بِأَبِي عَبْد اللهِ حَتَّى هَلَكَ[4].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[5] من طريق أبي داود به بلفظه، وأخرجه ابن أبي عاصم[6] من طريق حبيب بن الشهيد، عن زيد به بمعناه، وأخرجه الحاكم[7] من طريق حماد بن سلمة، عن زيد بمعناه، ولم يذكر أباه.

---

(1) صحيح البخاري (41/8)، برقم (6178).

(2) المرجع السابق (43/8)، برقم (6190).

(3) المجموع شرح المهذب (441/8).

(4) سنن أبي داود (291/4)، برقم (4963).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (521/9)، برقم (19332).

(6) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (202/3)، برقم (1552).

(7) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (509/3)، برقم (5896).

دراسة رجال الإسناد:

1. هارون بن زيد بن أبي الزرقاء، أبو محمد المَوْصِلِيّ:

وثقه مسلمة بن قاسم[1]، والذهبي[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3]، وقال أبو حاتم[4] وابن حجر[5]: "صدوق"، وقال النسائي: "لا بأس به"[6].

خلاصة القول فيه: ثقة.

2. هشام بن سعد المدني، أبو عَبَّاد أو أبو سعيد: صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

3. زيد بن أسلم العدوي: ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون هشام صدوقاً، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الحادي والخمسون

(189) قال النَّوويُّ: عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ". رَوَاهُ أبو داود بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[7].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بن إِسْمَاعِيلَ، وَمُحَمَّدُ بن مَحْبُوبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ[8]، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ[9]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ"[10].

---

(1) تهذيب التهذيب (5/11).
(2) الكاشف، للذهبي (329/2).
(3) (240/9).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (90/9).
(5) تقريب التهذيب (ص:568).
(6) تسمية مشايخ النسائي (ص:59).
(7) المجموع شرح المهذب (58/9).
(8) هو حماد بن سلمة بن دينار البَصْرِيّ. تهذيب الكمال (253/7).
(9) هو ذكوان أَبُو صالح السمان الزيات المدني. تهذيب الكمال (513/8).
(10) سنن أبي داود (342/3)، برقم (3749).

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[1] من طريق حماد بن سلمة به بلفظه، وأخرجه ابن أبي شيبة[2] وأحمد[3]، من طريق محمد بن عمرو، وأحمد[4] من طريق يحيى بن أبي كثير، كلاهما عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

عَاصِمُ بن أبي النَّجُودِ: صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الثاني والخمسون

(190) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ أَصَابَ مِنْ شَيْءٍ فَلْيَلْزَمْهُ[5]". رَوَاهُ ابن مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[6].

قال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عَبْد اللهِ قَالَ: حَدَّثَنَا فَرْوَةُ أَبُو يُونُسَ، عَنْ هِلَالِ بن جُبَيْرٍ، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ أَصَابَ مِنْ شَيْءٍ فَلْيَلْزَمْهُ"[7].

تخريج الحديث: أخرجه الدولابي[8] من طريق محمد بن عَبْد اللهِ بلفظه، والقضاعي[9] من طريق أبي بحر عبد الرحمن بن عثمان بنحوه، كلاهما عن فَرْوَة به.

---

(1) مسند أحمد (287/14)، برقم (8645).

(2) مصنف ابن أبي شيبة (519/6)، برقم (33472).

(3) مسند أحمد (347/15)، برقم (9564).

(4) المرجع السابق (257/13)، برقم (7873).

(5) مَعْنَاهُ: مَنْ بُورِكَ لَهُ فِي صِنَاعَة، أَو حِرْفَةٍ، أَو تِجَارَة، فَلْيَلْزَمْهُ. تهذيب اللغة، للأزهري (48/7).

(6) المجموع شرح المهذب (153/9).

(7) سنن ابن ماجه (726/2)، برقم (2147).

(8) الكنى والأسماء، للدُولابي (1171/3)، برقم (2044).

(9) مسند الشهاب، للقضاعي (238/1)، برقم (375).

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن عَبْد اللهِ بن المثنى الأنصاري البصري القاضي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة"[1].

وقال أبو داود: "تغير تغيراً شديداً"[2]، وعَدَّه سبط ابن العجمي[3]، وابن الكيال[4] في جملة المختلطين تبعاً لأبي داود، قال أحمد بن حنبل: "ما كان يَضَعُ الْأَنْصَارِيَّ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ إِلاَّ النظَرُ في الرأْيِ، وَأَمَّا السَّمَاعُ فَقَدْ سَمِعَ. وذكر له حديث: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ"، فَضَعَّفَهُ وقال: كَانَتْ كُتُبُ الْأَنْصَارِيِّ ذَهَبَتْ فِي فِتْنَةٍ، فَكَانَ بَعْدُ يُحَدِّثُ مِنْ كُتُبِ غُلَامِهِ أَبِي حَكِيمٍ، أُرَاهُ قَالَ: فَكَانَ هَذَا مِنْ ذَاكَ"[5].

خلاصة القول فيه: ثقة، له مناكير.

2. **فَرْوَةُ بن يونس الكلابي، أبو يونس البصري:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[6]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[7]، وضعفه الأزدي[8].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع، وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً على هذا الحديث.

3. **هلال بن جُبَيْرٍ البصري:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "يروي عن أنس بن مالك إن كان سمع منه"[9]، وذكر البخاري هذا الحديث وفيه تصريحه بالسماع من أنس[10].

---

(1) تقريب التهذيب (ص:490).

(2) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (158/2).

(3) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن العجمي (ص:326).

(4) الكواكب النيرات، لابن الكيَّال (ص:394).

(5) الضعفاء الكبير، للعقيلي (91/4).

(6) (321/7).

(7) تقريب التهذيب (ص:445).

(8) تهذيب الكمال (183/23).

(9) الثقات، لابن حِبَّانَ (505/5).

(10) التاريخ الكبير، للبخاري (206/8).

وقال الذهبي: "مُقِلٌّ، ولا يكاد يُعرَف"[1]، وقال ابْنُ حجر: "مستور"[2].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع؛ وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً على هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف فَرْوَة وهلال، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيهما فجود الإسناد.

---

(1) ميزان الاعتدال، للذهبي (311/4).
(2) تقريب التهذيب (ص:575).



المبحث الرابع

ما قال فيه النَّوَوِيُّ:

"حسن عند أبي داود"

وفيه (9) أحاديث

الحديث الأول

(191) قال النَّوويُّ: عَنْ جَابِرٍ "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إذَا أَرَادَ الْبَرَازَ، انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَابْنُ مَاجَهْ، بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ يَسِيرٌ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُد، فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَهُ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بن مُسَرْهَدٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بن يُونُسَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بن عبد الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بن عَبْد اللهِ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَازَ انْطَلَقَ، حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[3] وابن أبي شيبة[4]، من طريق إسماعيل بن عبد الملك به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصُّفَيراء الأسدي:

قال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ليس به بأس"[5]، وقال البخاري[6] وابن عَدِيٍّ[7]: "يكتب حديثه"، وقال ابْنُ حجر: "صدوق كثير الوهم"[8]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ليس بالقوي"[9]، وتبعه النسائي[10]، وأبو حاتم وزاد: "ليس حده الترك"[11]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان سيئ الحفظ، رَدِيء الفهم، يقلب مايروي"[12]، وقال أحمد بن حنبل: "مُنكَر الحَدِيث، فقيل له: أي شيء من منكره؟ قال: يروي عن عطاء (الشربة التي تسكر حرام) فقيل له: وهذا منكر؟ قال: نَعَم، عن عطاء

---

(1) المجموع شرح المهذب (77/2).

(2) سنن أبي داود (1/1)، برقم (2).

(3) سنن ابن ماجه (121/1)، برقم (335).

(4) مصنف ابن أبي شيبة (101/1)، برقم (1138).

(5) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:338).

(6) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص:25).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (451/1).

(8) تقريب التهذيب (ص:108).

(9) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (302/3).

(10) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:16).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (186/2).

(12) المجروحين، لابن حِبَّانَ (121/1).

خلاف هذا"[1]، وتركه ابن مهدي وقال: "اضرب على حديثه"[2]، وضعفه ابن عَمَّارٍ المَوْصِلِيّ وأبو داود[3].

خلاصة القول فيه: صدوق كثير الوهم، وهو ضعيف في هذا الحديث إذ لم أجد له متابعاً.

2. **أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس:** ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، لكن الحديث يرتقي إلى الحسن لغيره بشواهده الصحيحة الكثيرة، ومنها ما أخرجه النسائي[4] عن عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي قُرَادٍ[5] قَالَ: "خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْخَلَاءِ، وَكَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ".

الحديث الثاني

(192) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث عُثَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ[6] "أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَسْلَمْتُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَلْقِ عَنْك شَعْرَ الْكُفْرِ، يَقُولُ: احْلِقْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالْبَيْهَقِيُّ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِقَوِيٍّ؛ لِأَنَّ عُثَيْمًا وَكُلَيْبًا لَيْسَا بِمَشْهُورَيْنِ وَلَا وُثِّقَا، لكن أبا داود رواه ولم يضعفه، وقَدْ قَالَ إنَّه إذا ذَكَرَ حديثاً وَلَمْ يُضَعِّفْهُ فَهُوَ عِنْدَهُ صَالِحٌ، أَيْ صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ، فَهَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَهُ حَسَنٌ[7].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بن خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عبد الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابن جُرَيْجٍ قَالَ: أُخْبِرْتُ عَنْ عُثَيْمِ بن كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: قَدْ أَسْلَمْتُ

---

(1) تهذيب التهذيب (316/1).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (85/1).

(3) تهذيب التهذيب (316/1).

(4) سنن النسائي (17/1)، برقم (16).

(5) هو عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي قُرَادٍ السُّلَمِيُّ الْأَنْصَارِيُّ، ويُقَالُ لَهُ: ابن الْفَاكِهِ، وعِدَادُهُ فِي الْحِجَازِيِّينَ. انظر: معجم الصحابة، لابن قانع (146/2)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1837/4).

(6) هو كُلَيْبٌ الجُهَنِيُّ الحضرميُّ، ويقال: أبو كُلَيْبٍ. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (266/5)، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (164/7).

(7) المجموع شرح المهذب (154/2)، بتصرف يسير.

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ" يَقُولُ: احْلِقْ قَالَ: وأَخْبَرَنِي آخَرُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِآخَرَ مَعَهُ: "أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ وَاخْتَتِنْ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه عبد الرزاق[2] وأحمد بن حنبل[3]، وابن عَدِيٍّ[4]، والبيهقي[5]، من طريق ابن جُرَيْجٍ بمثله، وابن قانع[6]، وابن عَدِيٍّ[7]، والبيهقي[8]، من طريق إبراهيم بن أبي يحيى بنحوه، كلاهما عن عُثَيْمٍ به، وأخرجه ابن قانع[9] عن يزيد بن أبي حبيب، عن كثير بن كُلَيْبٍ، عن أبيه به بزيادة.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني:** ثقة في هذا الحديث.
2. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ضعيف في هذا الحديث؛ لتدليسه البَيِّن، قال ابْنُ عَدِيٍّ: "وهذا الذي قاله ابن جُرَيْجٍ وفي هذا الإسناد، (وَأُخْبِرْتُ عَنْهُ عُثَيْمَ بن كُلَيْبٍ)، إِنَّمَا حَدَّثَهُ إِبْرَاهِيمُ بن أَبِي يَحْيى[10]، فَكَنَّى عَنِ اسْمِهِ"[11]، قال ابْنُ حجر: "فأبهمه ونسب عُثَيْماً إلى جده"[12].
3. **عُثَيْمُ بن كثير بن كُلَيْبٍ الحضرميُّ أو الجُهَنِيُّ، وقد يُنْسَبُ لجده:** قال ابْنُ حجر: "مجهول"[13].

---

(1) سنن أبي داود (98/1)، برقم (356).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (9/6)، برقم (9835)، و(317/10)، برقم (19224).

(3) مسند أحمد (163/24)، برقم (15432).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (361/1).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (265/1)، برقم (811).

(6) معجم الصحابة، لابن قانع (389/2).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (361/1).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (561/8)، برقم (17557).

(9) معجم الصحابة، لابن قانع (382/2).

(10) قال ابْنُ حجر: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني، متروك. تقريب التهذيب (ص:93).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (361/1).

(12) تعجيل المنفعة، لابن حجر (146/2).

(13) تقريب التهذيب (ص:387).

4. أبو عُثَيْمُ كثير بن كُلَيْب الْحَضْرَمِيّ وَيُقَال: الْجُهَنِيّ: قال ابنُ حجر: "مجهول"[1].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، ولا تنفعه المتابعات فهي واهية، لكن الحديث يتعضد بمجموع شواهده فيصير حسناً لغيره، ومن شواهد ما أخرجه ابن أبي عاصم[2] عن قتادة الرُّهَاوِيِّ[3] قَالَ: "أَتَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْلَمْتُ فَقَالَ لِي: "يَا قَتَادَةُ اغْتَسِلْ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاحْلِقْ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ" قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ مَنْ أَسْلَمَ أَنْ يَخْتَتِنَ وَإِنْ كَانَ ابن ثَمَانِينَ"، وما أخرجه الطبراني[4] عن وَاثِلَةَ بن الْأَسْقَعِ[5]: لَمَّا أَسْلَمْتُ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي: "اغْتَسِلْ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاحْلِقْ عَنْكَ شَعَرَ الْكُفْرِ".

الحديث الثالث

(193) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ سَعْدِ بن أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَكَّةَ نُرِيدُ الْمَدِينَةَ، فَلَمَّا كُنَّا قَرِيبًا من عَزْوَرَاء[6] نَزَلَ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَدَعَا الله تَعَالَى سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ، قَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي وَشَفَعْتُ لِأُمَّتِي، فَأَعْطَانِي ثُلُثَ أُمَّتِي، فَخَرَرْتُ لِرَبِّي شُكْرًا، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي، فَسَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي، فَأَعْطَانِي الثُّلُثَ الْآخَرَ، فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، لَا نَعْلَمُ ضَعْفَ أَحَدٍ مِنْ رُوَاتِهِ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُد، وَمَا لَمْ يُضَعِّفْهُ فَهُوَ عِنْدَهُ حَسَنٌ[7].

---

(1) تعجيل المنفعة، لابن حجر (146/2).

(2) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (77/5)، برقم (2618).

(3) هو قَتَادَةُ بن عَيَّاشٍ الرَّهَاوِيُّ الْجُرَشِيُّ، أَبُو هِشَامٍ. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (133/7)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2342/4).

(4) المعجم الصغير، للطبراني (117/2)، برقم (880).

(5) هو وَاثِلَةُ بن الْأَسْقَعِ بن عبد الْعُزَّى بن عبد يَالِيلَ، مِنْ بَنِي كِنَانَةَ، وَيُكْنَى أَبَا قِرْصَافَةَ، أَسْلَمَ والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتجهز لغزوة تبوك فشهدها معه، وكان من أَهْلِ الصُّفَّةِ، وتوفي سنة (85هـ). انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (128/5).

(6) عَزْوَر ويقال لها: عَزْوَرَاء: وهي ثنية الجحفة، عليها الطريق بين مكة والمدينة، وتعرف اليوم بالعزوريّة. انظر: المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لمحمد شراب (ص:191).

(7) المجموع شرح المهذب (70/4).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابن أَبِي فُدَيْكٍ، حَدَّثَنِي مُوسَى بن يَعْقُوبَ، عَنِ ابن عُثْمَانَ – قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ يَحْيَى بن الْحَسَنِ بن عُثْمَانَ– عَنِ الْأَشْعَثِ بن إِسْحَاقَ بن سَعْدٍ، عَنْ عَامِرِ بن سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَكَّةَ نُرِيدُ الْمَدِينَةَ، فَلَمَّا كُنَّا قَرِيبًا مِنْ عَزْوَرَا نَزَلَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَدَعَا الله سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَدَعَا الله سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا –ذَكَرَهُ أَحْمَدُ ثَلَاثًا– قَالَ: "إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي وَشَفَعْتُ لِأُمَّتِي، فَأَعْطَانِي ثُلُثَ أُمَّتِي فَخَرَرْتُ سَاجِدًا شُكْرًا لِرَبِّي، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي فَسَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي فَأَعْطَانِي ثُلُثَ أُمَّتِي فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي شُكْرًا، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي، فَسَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي فَأَعْطَانِي الثُّلُثَ الْآخِرَ فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي"(1).

تخريج الحديث: أخرجه البخاري في تاريخه(2) مختصراً، والبيهقي(3) بمثله، من طريق ابن أبي فُدَيْكٍ به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيْك الدِّيْلِيُّ مولاهم:** صدوق.
2. **موسى بن يعقوب بن عَبْد اللهِ المُطَّلِبِيُّ الزَّمْعِيُّ، أبو محمد المدني:**

وثَّقَه ابنُ مَعِين(4)، وابن القَطَّان(5)، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات(6)، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: " هو عندي لا بأس به وبرواياته"(7)، وقال أبو داود: "صالح"(8)، وقال ابْنُ حجر: "صدوق سيئ الحفظ"(9)، وقال أحمد بن حنبل: "لا يعجبني حديثه"(10)، وقال الذهبي: "فيه لين"(11)،

---

(1) سنن أبي داود (89/3)، برقم (2775).

(2) التاريخ الكبير، للبخاري (427/1).

(3) السنن الكبرى، للبيهقي (518/2)، برقم (3935).

(4) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (157/3).

(5) تهذيب التهذيب (378/10).

(6) (458/7).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (57/8).

(8) تهذيب الكمال (172/29).

(9) تقريب التهذيب (ص:554).

(10) تهذيب التهذيب (378/10).

(11) الكاشف، للذهبي (309/2).

وقال النسائي: "ليس بالقوي"[1]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "لا يحتج به"[2]، وقال ابْنُ المديني: "ضعيف الحديث، منكر الحديث"[3].

خلاصة القول فيه: صدوق سيئ الحفظ، وهو ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له متابعاً.

3. **يحيى بن الحسن بن عثمان، أبو إبراهيم الزهري المدني:** قال ابْنُ حجر: "مجهول الحال"[4].

4. **أشعث بن إسحاق بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[6]، وقال أبو زُرْعَةَ: "روى عن جده سعد بن أبي وقاص، وهو مرسل"[7].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً في هذا الحديث

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، لضعف موسى وأشعث وجهالة يحيى، لكن الحديث يتعضد بمجموع شواهده فيصير حسناً لغيره، وشاهد سؤاله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأمته أخرجه أبو نعيم الأصبهاني[8] عن عائشة رضي الله عنها وفيه: "إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي فِي أُمَّتِي فَأَعْطَانِي الثُّلُثَ مِنْهُمْ فَحَمِدْتُهُ وَشَكَرْتُهُ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ الْبَقِيَّةَ فَأَعْطَانِي الثُّلُثَ الثَّانِي فَحَمِدْتُهُ وَشَكَرْتُهُ ثُمَّ سَأَلْتُهُ الثُّلُثَ الثَّالِثَ فَأَعْطَانِيهِ فَحَمِدْتُهُ وَشَكَرْتُهُ"، وشاهد السجود شكراً لله أخرجه البيهقي عن البراء بن عازب وفيه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ عَلِيَّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ إلى هَمْدَانَ، فَأَسْلَمَتْ هَمْدَانُ جَمْعًا، فَكَتَبَ عَلِيٌّ إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْلَامِهِمْ،

(1) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:95).
(2) علل الدَّارَقُطْنِي (112/5).
(3) تهذيب الكمال (172/29).
(4) تقريب التهذيب (ص:589).
(5) (62/6).
(6) تقريب التهذيب (ص:112).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (269/2).
(8) حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني (130/10).

فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: "السَّلَامُ عَلَى هَمْدَانَ، السَّلَامُ عَلَى هَمْدَانَ"[1].

الحديث الرابع

(194) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ فإن رسول الله صلي الله عليه سلم كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنْ الَّذِي يُعَدُّ لِلْبَيْعِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي أَوَّلِ كِتَابِ الزَّكَاةِ، وَفِي إسْنَادِهِ جَمَاعَةٌ لَا أَعْرِفُ حَالَهُمْ، وَلَكِنْ لَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُد، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ مَا لَمْ يُضَعِّفْهُ فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَهُ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن دَاوُدَ بن سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بن حَسَّانٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بن مُوسَى أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بن سَعْدِ بن سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ، حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بن سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ، قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نُعِدُّ لِلْبَيْعِ"[3].

تخريج الحديث: اخرجه الطبراني[4] من طريق دُحَيْم بزيادة، والبيهقي[5] من طريق محمد بن داود بلفظه، كلاهما عن يحيى بن حسان به، وأخرجه الطبراني[6]، والدَّارَقُطْنِي[7]، من طريق محمد بن إبراهيم بن خُبَيْب، عن جعفر بن سعد بن سَمُرَة به بزيادة.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن داود بن سفيان:** قال ابْنُ حجر: "مقبول"[8].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع؛ وإلا فلين الحديث، وقد تُوبع في هذا الحديث.

---

(1) دلائل النبوة، للبيهقي (396/5)، بتصرف.

(2) المجموع شرح المهذب (48/6).

(3) سنن أبي داود (95/2)، برقم (1562).

(4) المعجم الكبير، للطبراني (253/7)، برقم (7029).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (247/4)، برقم (7597).

(6) المعجم الكبير، للطبراني (257/7)، برقم (7047).

(7) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (39/3)، برقم (2027).

(8) تقريب التهذيب (ص:477).

2. سليمان بن موسى الزهري، أبو داود الكوفي، خراساني الأصل:

وثقه العباس بن الوليد[1]، وقال أبو داود: "ليس به بأس"[2]، وقال أبو حاتم: "أرى حديثه مستقيماً، محله الصدق، صالح الحديث"[3]، وقال الذهبي: "صالح الحديث"[4]، وقال ابْنُ حجر: "فيه لين"[5]، وقال العقيلي: "لا يُتَابَعُ على حديثه، ولا يُعْرَفُ إِلَّا به"[6].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. جعفر بن سعد بن سَمُرَة بن جُنْدُب الفَزَارِيُّ: ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]، وقال ابْنُ عبد البَرِّ[8] وابن حجر[9]: "ليس بالقوي"، وقال ابْنُ حزم: "مجهول"[10]، وقال عبد الحق الإشبيلي: "ليس ممن يعتمد عليه"، وقال ابْنُ القَطَّان: "ما من هؤلاء من يعرف حاله"[11].

خلاصة القول فيه: ضعيف.

4. خُبَيْبُ بن سليمان بن سَمُرَة بن جُنْدُب الفَزَارِيُّ: قال ابْنُ حجر: "مجهول"[12].

5. سليمان بن سَمُرَة بن جُنْدُب الفَزَارِيُّ: ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[13]، قال ابْنُ حجر: "مقبول"[14]، وقال ابْنُ القَطَّان: "ما من هؤلاء من يعرف حاله"[15].

---

(1) تاريخ دمشق، لابن عساكر (393/22)، هو العباس بن الوليد بن صبح، أبو الفضل السلمي الخلال، توفي سنة (248هـ). تاريخ دمشق، لابن عساكر (436/26).

(2) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (199/2).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (142/4).

(4) الكاشف، للذهبي (465/1).

(5) تقريب التهذيب (ص:255).

(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (140/2).

(7) (137/6).

(8) تهذيب التهذيب (93/2).

(9) تقريب التهذيب (ص:140).

(10) المُحَلَّى بالآثار، لابن حزم (40/4).

(11) تهذيب التهذيب (93/2).

(12) تقريب التهذيب (ص:192).

(13) (314/4).

(14) تقريب التهذيب (ص:252).

(15) تهذيب التهذيب (93/2).

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع؛ وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً في هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف جعفر وخُبيب وأبيه.

الحديث الخامس

(195) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيْثُ الْحَارِثِ بن بِلَالِ بن الْحَارِثِ، عَنْ أَبِيهِ[1] قَالَ: "قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أَرَأَيْتَ فَسْخَ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ[2] لَنَا خَاصَّةٌ، أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بَلْ لَكُمْ خَاصَّةٌ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَغَيْرُهُمْ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إلا الْحَارِث بن بِلَالٍ، وَلَمْ أَرَ فِي الْحَارِثِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَلَمْ يُضَعِّفْهُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَرَّاتٍ أَنَّ مَا لَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُد فَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ عِنْدَهُ، إِلَّا أَنْ يُوجَدَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي ضَعْفَهُ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ: "هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَثْبُتُ عِنْدِي، وَلَا أَقُولُ بِهِ"، قال: "وقد رَوَى الفَسْخَ أَحَدَ عَشْرَ صَحَابِيًّا، أَيْنَ يَقَعُ الْحَارِثُ بن بِلَالٍ مِنْهُمْ؟!"، قُلْتُ: "لَا مُعَارَضَةَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ حَتَّى يُقَدَّمُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ أَثْبَتُوا الْفَسْخَ لِلصَّحَابَةِ وَلَمْ يَذْكُرُوا حُكْمَ غَيْرِهِمْ، وَقَدْ وَافَقَهُمْ الحارث بن بِلَالٍ فِي إِثْبَاتِ الْفَسْخِ لِلصَّحَابَةِ؛ لَكِنَّهُ زَادَ زِيَادَةً لَا تُخَالِفُهُمْ، وَهِيَ اخْتِصَاصُ الْفَسْخِ بِهِمْ"[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ[4]، حَدَّثَنَا عبد الْعَزِيزِ يَعْنِي ابن مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ بن أَبِي عبد الرَّحْمَنِ، عَنِ الْحَارِثِ بن بِلَالِ بن الْحَارِثِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، فَسْخُ الْحَجِّ لَنَا خَاصَّةٌ أَوْ لِمَنْ بَعْدَنَا؟ قَالَ: "بَلْ لَكُمْ خَاصَّةٌ"[5].

---

(1) هو بِلَالُ بن الْحَارِثِ بن عُكَيْمِ بن سَعِيدِ الْمُزَنِيُّ، وتُوُفِّيَ سَنَةَ (60هـ). انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (377/1).

(2) قال ابْنُ الأثير: هو أن يكون قد نَوَى الْحَجَّ أَوَّلًا، ثُمَّ يَنْقُضه ويُبْطِله، ويَجْعله عُمْرة ويُحِلّ، ثُمَّ يَعُود يُحْرِم بحَجَّة، وَهُوَ التَّمَتُّع، أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ. النهاية، لابن الأثير (445/3).

(3) المجموع شرح المهذب (168/7، 169).

(4) هو عَبْد اللهِ بن محمد بن عَلِيّ، أَبُو جَعْفَر النُّفَيْلِيُّ الحراني. تهذيب الكمال (88/16).

(5) سنن أبي داود (161/2)، برقم (1808).

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[1]، وابن ماجه[2]، وأحمد بن حنبل[3]، من طريق عبد العزيز بن محمد به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدَّرَاوَرْدِيُّ:** صدوق في هذا الحديث.
2. **رَبِيعَةُ بن أبي عبد الرحمن التَّيْمِيُّ مولاهم، المدني، المعروف برَبِيعَة الرأي:**

قال ابْنُ حجر: "ثقة فقيه مشهور"[4]، وقال ابْنُ الصلاح: "إنه تغير في آخر عمره، وتُرك الاعتماد عليه لذلك"[5]، وتعقبه العلائي فقال: اتفقوا على الاحتجاج به، هو من القسم الأول"[6]، يعني الذين لم يضر حديثَهم تغيرُهم ولا اختلاطُهم.

خلاصة القول فيه: ثقة، لم يضر حديثَه تغيرُه بأخرة.

3. **الحارث بن بلال بن الحارث المُزَنِيُّ المدني:** قال ابْنُ حجر: "مقبول"[7].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع؛ وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً في هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف الحارث، لكن الحديث يرتقي إلى الحسن لغيره بشواهده الصحيحة منها، ما أخرجه مسلم[8] عن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ، قَالَ: "كَانَتِ الْمُتْعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً"، وفي رواية الحُمَيْدِيِّ[9] "إِنَّمَا كَانَ فَسْخُ الْحَجِّ مِنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَا خَاصَّةً".

---

(1) سنن النسائي (179/5)، برقم (2808).

(2) سنن ابن ماجه (994/2)، برقم (2984).

(3) مسند أحمد (183/25)، برقم (15853).

(4) تقريب التهذيب (ص:207).

(5) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص:496).

(6) المختلطين، للعلائي (ص:33).

(7) تقريب التهذيب (ص:145).

(8) صحيح مسلم (897/2)، برقم (1224).

(9) مسند الحميدي (225/1)، برقم (132).

الحديث السادس

(196) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بن السَّائِبِ[1] رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ[2]: "رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ، بِإِسْنَادٍ فِيهِ رَجُلَانِ[3] لَمْ يَتَكَلَّمْ الْعُلَمَاءُ فِيهِمَا بِجَرْحٍ وَلَا تَعْدِيلٍ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُد، فَيَقْتَضِي أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ عِنْدَهُ[4].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عِيسَى بن يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابن جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بن عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن السَّائِبِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ: "رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه عبد الرزاق[6]، وعنه وعن رَوْحِ بن عُبَادة ومحمد بن بكر أخرجه أحمد بن حنبل[7]، والنسائي[8] من طريق يحيى القَطَّان، أربعتهم عن ابن جُرَيْجٍ به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية عبد الرزاق.
2. **عُبَيْدٌ، مولى السائب بن أبي السائب المَخْزُومِيُّ:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[9]، وذكر البخاري أنه سمع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[10]،

(1) هو عَبْدِ اللهِ بن السَّائِبِ بن أَبِي السَّائِبِ الْمَخْزُومِيُّ الْعَائِذِيُّ، يُكْنَى أَبَا عبد الرَّحْمَنِ، سَكَنَ مَكَّةَ، مَاتَ فِي زَمَنِ عَبْدِ اللهِ بن الزُّبَيْرِ. انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1674/3).

(2) الركنان: الركن اليماني، والركن الأسود من الكعبة المشرفة. معجم لغة الفقهاء، لقلعه جي (ص:226).

(3) قال الباحث: بل رجل واحد وهو عبيد المكي مولى السائب، أما ابنه يحيى فقد وثقه النسائي، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات، ومن ثَمَّ وثقه الذهبي وابن حجر. انظر: تهذيب الكمال (455/31)، والثقات، لابن حِبَّانَ (529/5)، والكاشف، للذهبي (371/2)، وتقريب التهذيب (ص:594).

(4) المجموع شرح المهذب (37/8، 38).

(5) سنن أبي داود (179/2)، برقم (1892).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (50/5)، برقم (8963).

(7) مسند أحمد (118/24)، برقم (15398).

(8) السنن الكبرى، للنسائي (129/4)، برقم (3920).

(9) (139/5).

(10) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (7/6).

وذكره في الصحابة ابن قانع[1]، وابن عبد البر[2]، وأبو نعيم وزاد: "مُخْتَلَفٌ في صحبته"[3]، لكن أبا زرعة نفى أن تكون له صحبة[4]، أما ابن حجر فيرى أن الصحابي عبيد آخر وليس هذا[5]، ولذا قال: "مقبول"[6].

خلاصة القول فيه: خروجاً من الخلاف وعلى فرض أنه تابعي؛ فسيكون من مستوري التابعين، الذين يحتج بحديثهم ما لم يظهر خطؤهم فيه، فهو حسن الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل عُبيد، وقد حسَّنه الألباني[7]، وشعيب الأرنؤوط[8].

الحديث السابع

(197) قال النَّوَوِيُّ: قَالَ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عِيسَى بن يُونُسَ، حَدَّثَنَا عُبَيْد اللهِ بن أَبِي زِيَادٍ، عَنِ الْقَاسِمِ[9]، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَرَمْيُ الْجِمَارِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ الله"[10]. هَذَا الْإِسْنَادُ كُلُّهُ صَحِيحٌ إِلَّا عُبَيْد اللهِ، فَضَعَّفَهُ أَكْثَرُهُمْ ضَعْفًا يَسِيرًا، وَلَمْ يُضَعِّفْ أَبُو دَاوُد هَذَا الْحَدِيثَ، فَهُوَ حَسَنٌ عنده كما سبق[11].

---

(1) معجم الصحابة، لابن قانع (185/2).

(2) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (1016/3).

(3) معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1909/4).

(4) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:163).

(5) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (204/4).

(6) تقريب التهذيب (ص:379).

(7) انظر: صحيح سنن أبي داود، للألباني (141/6).

(8) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط وآخرين (119/24).

(9) هو القاسم بن محمد بن أَبي بكر الصديق القرشي التَّيْمِيّ. تهذيب الكمال (427/23).

(10) انظر: سنن أبي داود (179/2)، برقم (1888).

(11) المجموع شرح المهذب (56/8، 57).

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[1] وابن أبي شيبة[2] بنحوه، وأحمد بن حنبل[3] بمثله، من طريق عُبَيْد اللهِ بن زياد به، وأخرجه عبد الرزاق[4] عن ابن جُرَيْجٍ، عن عطاء، وابن أبي شيبة[5] من طريق عُبَيْد اللهِ عن القاسم، كلاهما عن عائشة موقوفاً بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

عُبَيْد اللهِ بن أبي زياد القَدَّاحُ، أبو الحُصَيْنِ المكيُّ:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[6]، والعجلي[7]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة[8]، وأحمد بن حنبل[9]، والنسائي[10]: "ليس به بأس"، وقال يحيى القَطَّان[11]: "كان وسطاً لم يكن بذلك"، وقال أبو حاتم، والنسائي مرة[12]، وابن حجر[13]: "ليس بالقوي"، وزاد أبو حاتم: "ولا بالمتين، وهو صالح الحديث يكتب حديثه، ومحمد بن عمرو بن علقمة أحب إلي منه، يحول اسمه من كتاب الضعفاء[14] الذي صنفه البخاري"[15]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "حدَّثَ عنه الثقات، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً"[16].

---

(1) سنن الترمذي (237/3)، برقم (902).

(2) مصنف ابن أبي شيبة (399/3)، برقم (15334).

(3) مسند أحمد (17/41)، برقم (24468).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (49/5)، برقم (8961).

(5) مصنف ابن أبي شيبة (399/3)، برقم (15333).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (528/5).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (110/2).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (528/5).

(9) الضعفاء الكبير، للعقيلي (118/3).

(10) تهذيب الكمال (43/19).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (315/5).

(12) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:66).

(13) تقريب التهذيب (ص:371).

(14) انظر: الضعفاء الصغير، للبخاري (ص:86).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (316/5).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (529/5).

وقال أبو داود: "أحاديثه مناكير"[1]، وقال الذهبي: "فيه لين"[2]، وضعفه ابن مَعِين[3].

خلاصة القول فيه: صدوق سيئ الحفظ، وهو ضعيف في هذا الحديث إذ لم أجد له متابعاً.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، لضعف عُبَيْد اللهِ، وتابعه عليه ابن جُرَيْجٍ موقوفاً، فالحديث لا يُحسَّنُ إلا موقوفاً، أما المرفوع فضعيف.

الحديث الثامن

(198) قال الشِّيْرَازِيُّ: رُوِيَ "أَنَّ ابن عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُ كَانَ يَمْشِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَالَ: إِنْ أَمْشِ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، بِلَفْظِهِ هَذَا الْمَذْكُورِ فِي الْمُهَذَّبِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ طُرُقِهِ تَدُورُ عَلَى عَطَاءِ بن السَّائِبِ، عَنْ كَثِيرِ بن جُمْهَانَ -بِضَمِّ الْجِيمِ- عَنْ ابن عُمَرَ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَطَاءً اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ، وَتَرَكُوا الاحْتِجَاجَ بِرِوَايَاتِ مَنْ سَمِعَ آخِرًا، وَالرَّاوِي عَنْهُ فِي التِّرْمِذِيِّ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ آخِرًا، وَلَكِنْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، وَسُفْيَانُ مِمَّنْ سُمِعَ منه قديماً، وكثير ابن جُمْهَانَ مَسْتُورٌ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَلَمْ يُضَعِّفْهُ، فَهُوَ أَيْضًا حَسَنٌ عِنْدَهُ[4].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ[5]، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ[6]، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بن السَّائِبِ، عَنْ كَثِيرِ بن جُمْهَانَ، أَنَّ رَجُلًا، قَالَ: لِعَبْدِ اللهِ بن عُمَرَ، بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَا أَبَا عبد الرَّحْمَنِ إِنِّي أَرَاكَ تَمْشِي وَالنَّاسُ

---

(1) تهذيب الكمال (43/19).

(2) الكاشف، للذهبي (680/1).

(3) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (89/3).

(4) المجموع شرح المهذب (64/8، 66).

(5) هو عَبْد اللهِ بن محمد بن عَلِيّ، أَبُو جَعْفَر النُّفَيْلِيُّ الحراني. تهذيب الكمال (88/16).

(6) هو زهير بن معاوية بن حُدَيْج، أبو خيثمة الجُعْفِي الكوفي. تهذيب الكمال (420/9).

يَسْعَوْنَ قَالَ: "إِنْ أَمْشِ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي، وَإِنْ أَسْعَ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْعَى، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي من طريق محمد بن فُضَيْلٍ[2]، والنسائي[3] من طريق سفيان الثوري، وابن ماجه[4] من طريق الجَرَّاح بن مَلِيحٍ عن عطاء بن السائب به بنحوه، وأخرجه النسائي[5]، وأحمد بن حنبل[6]، من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عمر به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. عطاء بن السائب أبو محمد، ويقال: أبو السائب، الثقفي الكوفي:

وثقه أيوب السِّخْتِيَانِيُّ[7]، وابن مَعِين[8]، والذهبي وزاد: "ساء حفظه بآخره"[9]، وقال أحمد بن حنبل: "ثقة ثقة، رجل صالح"[10]، وقال يحيى القَطَّان: "ما سمعت أحداً من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئاً في حديثه القديم"[11]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق اختلط"[12]، وقال أبو حاتم: "محله الصدق قديماً، قبل أن يختلط صالح مستقيم الحديث، ثم بآخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء: سفيان، وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة، لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل، ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويه عن التابعين، فرفعه إلى الصحابة"[13]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "تَرَكُوه"[14].

---

(1) سنن أبي داود (182/2)، برقم (1904).
(2) سنن الترمذي (208/3)، برقم (864).
(3) سنن النسائي (241/5)، برقم (2976).
(4) سنن ابن ماجه (995/2)، برقم (2988).
(5) سنن النسائي (242/5)، برقم (2977).
(6) مسند أحمد (451/10)، برقم (6393).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (333/6).
(8) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:93).
(9) الكاشف، للذهبي (22/2).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (333/6).
(11) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص:107).
(12) تقريب التهذيب (ص:391).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (333/6).
(14) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:262).

خلاصة القول فيه: ثقة اختلط، وحديثه عن أنس بن مالك، ويعلى بن مرة، وعبيدة السلماني مرسل[1]، وهو في هذا الحديث ثقة؛ لأن الراوي عنه زهير بن معاوية قد سمع منه قبل الاختلاط[2].

2. كَثِيرُ بن جُمْهَانَ السُّلَمِيُّ أو الأَسْلَمِيُّ، أبو جعفر:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3]، وقال أبو حاتم: "شيخ يكتب حديثه"[4]، وقال النَّوَوِيُّ كما تقدم: "مستور"، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[5].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع؛ وإلا فلين الحديث، وقد تابعه سعيد بن جبير.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة التي أخرجها النسائي وأحمد بن حنبل.

الحديث التاسع

(199) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى عَبْد اللهِ بن عَمْرِو بن الْعَاصِ قَالَ: "أَمَرَنِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أُجَهِّزَ جَيْشاً، فَنَفِدَتْ الْإِبِلُ فَأَمَرَنِي أَنْ آخُذَ عَلَى قِلَاصِ[6] الصَّدَقَةِ، فَكُنْتُ آخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ".

قال النَّوويُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَسَكَتَ عَلَيْهِ، فَيَقْتَضِي أَنَّهُ عنده حَسَنٌ كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ، وَإِنْ كَانَ فِي إسْنَادِهِ نَظَرٌ، لَكِنْ قال البَيْهَقِيُّ: "لَهُ شَاهِدٌ صَحِيحٌ"، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ... وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ رَوَاهَا أَيْضًا الدَّارَقُطْنِيّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. [7]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا حَفْصُ بن عُمَرَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بن أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مُسْلِمِ بن جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بن حَرِيشٍ، عَنْ

(1) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:157)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:229).
(2) انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (247/9).
(3) (330/5).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (149/7).
(5) تقريب التهذيب (ص:459).
(6) قِلَاص: جَمْع قَلُوص، وَهِيَ النَّاقَةُ الشابَّة. النهاية، لابن الأثير (100/4).
(7) المجموع شرح المهذب (399/9، 400).

عَبْد اللهِ بن عَمْرٍو: "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ جَيْشًا فَنَفِدَتْ الْإِبِلُ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي قِلَاصِ الصَّدَقَةِ"، فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ[1].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[2] والدَّارَقُطْنِي[3]، من طريق جرير بن حازم، وأحمد بن حنبل[4] من طريق إبراهيم بن سعد، كلاهما عن محمد بن إسحاق، عن أبي سفيان، عن مسلم بن جُبَيْرٍ، عن عمرو بن الْحَرِيشِ به بمعناه، وأخرجه الدَّارَقُطْنِيُّ[5] والبيهقي[6]، من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عَبْد اللهِ بن عمرو به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **حفص بن عمر، أبو عمر الضرير الأكبر البصري:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]، وقال أبو حاتم: "كتبتُ عنه، وهو صدوق صالح الحديث، عامة حديثه يحفظها"[8]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق عالم"[9].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **حَمَّادُ بن سَلَمَةَ بن دينار البصري أبو سَلَمَةَ:** ثقة.
3. **محمد بن إسحاق بن يسار:** ضعيف في هذا الإسناد؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع من يزيد.
4. **يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء:** ثقة، وهذا الحديث ليس من مراسيله.
5. **مُسْلِمُ بن جُبَيْرٍ:** قال ابْنُ حجر: "مجهول"[10].

---

(1) سنن أبي داود (250/3)، برقم (3357).
(2) مسند أحمد (164/11)، برقم (6593).
(3) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (35/4)، برقم (3053).
(4) مسند أحمد (596/11)، برقم (7025).
(5) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (35/4)، برقم (3052).
(6) السنن الكبرى، للبيهقي (471/5)، برقم (10529).
(7) (199/8).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (183/3).
(9) تقريب التهذيب (ص:173).
(10) المرجع السابق (ص:529).

6. **أبو سفيان الحَرَشِيُّ:** وثقه محمد بن إسحاق[1]، وابن مَعِين[2]، والذهبي[3]، وقال مَرَّة: "لا يُعرف"[4]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[5].

خلاصة القول فيه: صدوق.

7. **عمرو بن حَرِيشٍ:** قال ابْنُ حجر: "له حديث مشهور، وهو مجهول الحال"[6].

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها الدَّارَقُطْنِي والبيهقي.

---

(1) مسند أحمد (596/11).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (383/9).
(3) الكاشف، للذهبي (430/2).
(4) ميزان الاعتدال، للذهبي (531/4).
(5) تقريب التهذيب (ص:645).
(6) المرجع السابق (ص:420).



المبحث الخامس

ما جمع فيه النووي بين الحسن وغيره

وفيه (43) حديثاً

الحديث الأول

(200) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ... عَنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ أَقْطَعُ"، وَفِي رِوَايَةٍ "بِحَمْدِ الله"، وَفِي رِوَايَةٍ "بِالْحَمْد فَهُوَ أَقْطَعُ"، وَفِي رِوَايَةٍ "كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ"، وَفِي رِوَايَةٍ "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ"... وَالْمَشْهُورُ رِوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُهُ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد... وابْنُ مَاجَهْ... والنَّسَائِيُّ... وَأَبُو عَوَانَةَ الإِسْفَرَايِينِيُّ فِي أَوَّلِ صَحِيحِهِ الْمُخَرَّجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ[1]، وَرُوِيَ مَوْصُولًا وَمُرْسَلًا، وَرِوَايَةُ الْمَوْصُولِ إِسْنَادُهَا جَيِّدٌ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ[3]، قَالَ: زَعَمَ الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قُرَّةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ[4]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ"[5].

وقال النسائي: أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بن خَالِدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَمْرٍو، أَخْبَرَنِي قُرَّةُ، عَنِ ابن شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ الله أَقْطَعُ"[6].

وقال ابْنُ ماجه: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بن يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بن خَلَفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عُبَيْد اللهِ بن مُوسَى، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قُرَّةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ، لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ، أَقْطَعُ"[7].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[8] من طريق عَبْد اللهِ بن المبارك، والجوهري[9] من

---

(1) قال الباحث: لم أجده في المطبوع من مسند أبي عَوانة، ووجدته في إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر، وأشرت إليه في التخريج.

(2) المجموع شرح المهذب (73/1)، بتصرف.

(3) هو الربيع بن نافع، أبو توبة الحلبي. تهذيب الكمال (103/9).

(4) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزُّهْرِيّ المدني. تهذيب الكمال (370/33).

(5) سنن أبي داود (261/4)، برقم (4840).

(6) السنن الكبرى، للنسائي (184/9)، برقم (10255).

(7) سنن ابن ماجه (610/1)، برقم (1894).

(8) مسند أحمد (329/14)، برقم (8712).

(9) مسند الموطأ، للجوهري (ص:81)، برقم (1).

طريق الوليد بن مسلم، كلاهما عن الأوزاعي به بنحو رواية النسائي، وأخرجه النسائي من طريق سعيد بن عبد العزيز[1]، وعُقَيْل[2]، والحسن بن عمر[3]، وأبو عوانة[4] من طريق قرة، أربعتهم (سعيد وعُقَيل والحسن وقرة) عن الزهري مرسلاً بنحو رواية النسائي.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن خلف بن عمار، أبو نصر العسقلاني:**

وثقه أبو بكر بن أبي عاصم[5]، ومسلمة بن القاسم[6]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]، وقال أبو حاتم[8] والذهبي[9] وابن حجر[10]: "صدوق"، وقال النسائي: "صالح"[11].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **الوليد بن مُسْلِمٍ، أبو العباس الدمشقي:** ثقة في هذا الحديث فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية الجوهري.

3. **عُبَيْد اللهِ بن مُوْسَى بن بَاذَامَ العَبْسِيُّ الكوفي، أَبُو مُحَمَّدٍ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة كان يتشيع، قال أبو حاتم: "كان أثبت في إسرائيل من أبي نُعَيْمٍ، واستصغر في سفيان الثوري"[12].

---

(1) السنن الكبرى، للنسائي (185/9)، برقم (10256).

(2) المرجع السابق (185/9)، برقم (10257).

(3) المرجع السابق (185/9)، برقم (10258).

(4) انظر: إتحاف المهرة، لابن حجر (72/16)، برقم (20404).

(5) تهذيب الكمال (162/25). وأبو بكر: هو أحمد بن عمرو بن الضحاك أبي عاصم النبيل. تاريخ دمشق، لابن عساكر (104/5).

(6) تهذيب التهذيب (149/9).

(7) (146/9).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (245/7).

(9) الكاشف، للذهبي (168/2).

(10) تقريب التهذيب (ص:477).

(11) تسمية مشايخ النسائي (ص:96).

(12) تقريب التهذيب (ص:375).

ورماه بالتشيع ابن سعد[1]، والعجلي[2]، وابن حِبَّانَ[3]، وترك أحمد بن حنبل حديثه وقال بغلوه في التشيع[4]، ووافقه الجُوْزْجَانِيُّ[5]، وأبو داود[6].

خلاصة القول فيه: ثقة شيعي، ولا يضر تشيعه في هذا الحديث.

4. قرة بن عبد الرحمن بن حَيويل المَعَافِرِيُّ المصري:

قال يزيد بن السِّمْط[7] كان الأوزاعي يقول: "ما أحد أعلم بالزهري من قرة"[8]، وتعقبه ابن حِبَّانَ بقوله: "هذا الذي قاله يزيد بن السِّمْط ليس بشيء يحكم به على الإطلاق، وكيف يكون قرة بن عبد الرحمن أعلم الناس بالزهري؛ وكل شيء روى عنه لا يكون ستين حديثا؛ بل أتقن الناس في الزهري: مالك ومعمر والزبيدي ويونس وعقيل وابن عيينة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضبط والمذاكرة، وبهم يعتبر حديث الزهري إذا خالف بعض أصحاب الزهري بعضاً في شيء يرويه"[9]، وقال ابْنُ حجر: "فيظهر من هذه القصة أن مراد الأوزاعي؛ أنه أعلم بحال الزهري من غيره، لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث، وهذا هو اللائق والله أعلم"[10]. ووثقه الفسوي[11]. وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: لَيْسَ بِهِ بَأْس عِنْدِي[12]، وقال العجلي: "يكْتب حَدِيثه"[13]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "رُوي عن الأَوْزاعِيّ عن قرة عن الزُّهْرِيّ بضعة عشر حديثًا، ولقرة أحاديث صالحة يرويها عنه رِشْدِين وسويد بن عبد العزيز، وابن وهب والأوزاعي وغيرهم، وجملة حديثه عند هؤلاء، ولم أر في حديثه حديثًا منكرا جدا فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به"[14]،

(1) الطبقات الكبير، لابن سعد (522/8).
(2) معرفة الثقات، للعجلي (114/2).
(3) الثقات، لابن حِبَّانَ (152/7).
(4) الضعفاء الكبير، للعقيلي (127/3).
(5) أحوال الرجال، للجُوْزْجَانِيِّ (ص:130).
(6) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (154/1).
(7) هو يزيد بن السِّمْط، أبو السِّمْط الصنعاني الفقيه. تاريخ دمشق، لابن عساكر (209/65).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (132/7).
(9) الثقات، لابن حِبَّانَ (343/7).
(10) تهذيب التهذيب (374/8).
(11) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ (460/2).
(12) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص:191).
(13) معرفة الثقات، للعجلي (217/2).
(14) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (184/7).

وقال ابْنُ حجر: "صدوق له مناكير"[1]، وقال الذهبي: "صويلح الحديث، روى له مسلم في الشواهد، وضُعِّف"[2]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ليس بِقَوِي الحَدِيث"[3]، وتابعه أبو حاتم[4]، والدَّارَقُطْنِي[5]، وضعفه ابن مَعِين مَرَّة [6]، وقال أبو زُرْعَةَ: "الأحاديث التي يرويها مناكير"[7]، وقال أحمد بن حنبل: "منكر الحديث جداً"[8].

خلاصة القول فيه: صدوق له مناكير، وهو ضعيف في هذا الإسناد؛ إذ لم أجد له متابعاً ينفعه.

5. **محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:** ثقة ثبت، وهذا الحديث ليس من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: الإسناد الموصول ضعيف؛ لضعف قُرَّة بن عبد الرحمن ومدار الإسناد عليه، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيه فجوَّد الإسناد، أما الحديث فيرتقي إلى الحسن لغيره برواياته المرسلة الصحيحة آنفة الذكر وبها حسن النووي الحديث.

الحديث الثاني

(201) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَذَرًا أَوْ أَذًى، فَلْيَمْسَحْهُ، وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا". حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ[9].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بن إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ أَلْقَوْا نِعَالَهُمْ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ الله

---

(1) تقريب التهذيب (ص:455).

(2) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص:156).

(3) من كلام أبي زكريا يحيى بن مَعِين في الرجال، رواية ابن طَهْمَانَ (ص:68).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (132/7).

(5) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (427/1).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (132/7).

(7) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(8) أحوال الرجال، للجُوْزَجَانِيِّ (ص:284).

(9) المجموع شرح المهذب (95/1)، وانظر: (179/2، 598).

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ، قَالَ: "مَا حَمَلَكُمْ عَلَى إِلْقَاءِ نِعَالِكُمْ"، قَالُوا: رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ جِبْرِيلَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا -أَوْ قَالَ: أَذًى-" وَقَالَ: "إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ: فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَذَرًا أَوْ أَذًى فَلْيَمْسَحْهُ، وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا"[1].

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة[2]، وأحمد بن حنبل[3]، من طريق حماد بن سلمة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **حَمَّادُ بن سَلَمَةَ بن دينار البصري أبو سَلَمَةَ:** ثقة.
2. **أبو نَضْرَةَ المنذر بن مالك بن قُطَعَة العبدي العَوْقِي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة".[4]

إرساله: روى عن علي وأبي ذر رضي الله عنهما وغيرهما من قدماء الصحابة مرسلاً، لكنه سمع ابن عمر وأبا سعيد الخُدْري وابن عباس وأبا هريرة وطبقتهم رضي الله عنهم[5].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، والحديث صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسَّن الحديث لأنه اختُلف في إسناده وصلاً وإرسالاً، قال ابْنُ أبي حاتم: "سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بن سَلَمة، عن أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ صلَّى فِي نَعْلَيْهِ، ثُمَّ خلَعَ نَعْلَيهِ، فخلَعَ الناسُ... وَذَكَرَ الحديثَ؟، فَقَالَ أَبِي: رَوَاهُ حمَّاد بن زَيْدٍ، عَنْ أيُّوب، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرةَ: أَنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... مُرسَلاً. قَالَ أَبِي: أَيُّوبُ أحفَظُ، وقد وهَّن أَيُّوبُ روايةَ هَذَا الحديثِ، حديثِ حمَّاد بن سَلَمة، وَرَوَاهُ إبراهيمُ بن طَهْمَانَ، عَن حَجَّاجٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي نَعامةَ، عَنْ أَبِي نَضْرةَ، عَنْ أَبِي سعيد، عن النبيِّ

---

(1) سنن أبي داود (175/1)، برقم (650).
(2) مصنف ابن أبي شيبة (181/2)، برقم (7890).
(3) مسند أحمد (242/17)، برقم (11153).
(4) تقريب التهذيب (ص:546).
(5) انظر: الكنى والأسماء، للإمام مسلم (852/2)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:287)، ولسان الميزان، لابن حجر (398/7).

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ والمتَّصِلُ أشبَهُ؛ لأنه اتفقَ اثنان عَنْ أَبِي نَضْرَة، عَنْ أَبِي سعيد، عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[1]. وبهذا قال الدَّارَقُطْنِيُّ[2].

الحديث الثالث

(202) قال الشِّيْرَازِيُّ: رُوِيَ أَنَّ عَرْفَجَةَ بن أَسْعَدَ[3] أُصِيبَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكُلَابِ[4]، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرِقٍ، فَأَنْتَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ".

قال النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا حَدِيثُ عَرْفَجَةَ فَحَدِيثٌ حَسَنٌ أَيْضًا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.[5]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بن إِسْمَاعِيلَ، وَمُحَمَّدُ بن عَبْد اللهِ الْخُزَاعِيُّ، الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ[6]، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن طَرَفَةَ، أَنَّ جَدَّهُ عَرْفَجَةَ بن أَسْعَدَ، "قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكُلَابِ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرِقٍ، فَأَنْتَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ"[7].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[8]، والنسائي[9] من طريق أبي الأَشْهَبِ، والنسائي[10] من طريق سَلْمِ بن زُرَيْرٍ، كلاهما عن عبد الرحمن بن طَرَفَةَ به بنحوه.

---

(1) علل الحديث، لابن أبي حاتم (225/2 – 227).

(2) انظر: علل الدَّارَقُطْنِي (328/11).

(3) هو عَرْفَجَةُ بن أَسْعَدَ بن كَرِبٍ الْعُطَارِدِيُّ، مِنْ بَنِي تَمِيمٍ. الطبقات الكبير، لابن سعد (43/9).

(4) يَوْمُ الْكُلَابِ: يَوْمٌ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَعَتْ فِيهِ حَرْب، وَهُوَ مَاءٌ بَيْنَ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ، وَكانَتْ فِيهِ وَقْعَتَانِ، الْأُولَى: يَوْمَ جَدُودٍ لِبَنِى تَغْلِبَ عَلَى بَكْرِ بن وَائِل. وَالثَّانِيَةُ: لِبَنِى تَمِيم وَبَنِى سَعْدٍ وَالرِّبَابِ عَلَى قَبَائِلِ مَذْحِجَ. النَّظْمُ الْمُسْتَعْذَبُ، لبَطَّالِ الرَّكْبِيِّ (19/1).

(5) المجموع شرح المهذب (254/1).

(6) هو جعفر بن حيان السعدي العطاردي البصري الخراز الأعمى. تهذيب الكمال (22/5).

(7) سنن أبي داود (92/4)، برقم (4232).

(8) سنن الترمذي (240/4)، برقم (1770).

(9) سنن النسائي (164/8)، برقم (5162).

(10) المرجع السابق (163/8)، برقم (5161).

دراسة رجال الإسناد:

عبد الرحمن بن طَرَفَةَ بن عَرْفَجَةَ بن أسعد التميمي:

وثقه العجلي[1]، واكتفى ابن حجر بنقل توثيقه[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، حسنه شعيب الأرنؤوط[4]، والحديث حسنه الترمذي والألباني[5].

الحديث الرابع

(203) قال النَّوويُّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتهمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ" وَفِي رِوَايَةٍ: "لَفَرَضْت عَلَيْهِمْ السِّوَاكَ مَعَ الْوُضُوءِ"، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما وَصَحَّحَاهُ، وَأَسَانِيدُهُ جَيِّدَةٌ[6].

قال ابْنُ خزيمة: نا عَلِيُّ بن مَعْبَدٍ، نا رَوْحُ بن عِبَادَةَ، نا مَالِكٌ[7]، عَنِ ابن شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بن عبد الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ"[8].

وقال الحاكم: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن حَمْشَاذَ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بن إِسْحَاقَ الْقَاضِي، ثنا عَارِمُ بن الْفَضْلِ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بن صَالِحِ بن هَانِئٍ، ثنا يَحْيَى بن مُحَمَّدِ بن يَحْيَى، ثنا عَبْد اللهِ بن عبد الْوَهَّابِ الْحَجَبِيُّ، قَالَا: ثنا حَمَّادُ بن زَيْدٍ، ثنا عبد الرَّحْمَنِ السِّرَاجُ، عَنْ سَعِيدِ بن أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ

(1) معرفة الثقات، للعجلي (79/2).

(2) تقريب التهذيب (ص:343).

(3) (91/5).

(4) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط وآخرين (344/31).

(5) انظر: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، للألباني (83/8).

(6) المجموع شرح المهذب (273/1).

(7) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أبو عَبْد اللهِ المدني، إمام دار الهجرة. تهذيب الكمال (91/27).

(8) صحيح ابن خزيمة (73/1)، برقم (140).

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاكَ مَعَ الْوُضُوءِ، وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه مالك[2] عن ابن شهاب الزهري به بنحوِ رواية ابن خزيمة، وأخرجه النسائي[3] من طريق سعيد المَقْبُرِيِّ، وعبد الرزاق[4] من طريق الأعرج، كلاهما عن أبي هريرة به بنحوه رواية الحاكم.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:** ثقة ثبت، وهذا الحديث ليس من مراسيله.
2. **محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان البصري، لقبه عارم:**

قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت، تغير في آخر عمره"[5]، وقد نص على اختلاطه البخاري[6]، وأبو حاتم[7]، وأبو داود[8]، ونفى الدَّارَقُطْنِي تأثير اختلاطه على مروياته فقال: "ثقةٌ، وتَغيَّر بِأَخَرَةٍ، وما ظهر عنه بعدَ اختلاطه حديثٌ منكرٌ"[9]، وعلق الذهبي عليه فقال: "فهذا قول حافظ العصر، الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حِبَّانَ[10] الخساف المتهور في عارم، فقال: اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشيء منها"، ثم قال الذهبي: "ولم يقدر ابن حِبَّانَ أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟ بل، مفرداته: عن حماد، عن حميد، عن أنس – مرفوعاً: اتقوا النار، ولو بشق

---

(1) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (245/1)، برقم (516).
(2) موطأ مالك (66/1)، برقم (115).
(3) السنن الكبرى، للنسائي (289/3)، برقم (3020)، و(290/3)، برقم (3025).
(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (556/1)، برقم (2107).
(5) تقريب التهذيب (ص:502).
(6) التاريخ الكبير، للبخاري (208/1).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (59/8).
(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (121/4).
(9) سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:312).
(10) انظر: المجروحين، لابن حِبَّانَ (294/2، 295).

تمرة"[1]، وقال مَرَّة: "ثِقَة حجَّة اخْتَلَط بِأخرَة لَكِن مَا ضرّ ذَلِك حَدِيثه؛ فإنه مَا حدث حينئذ فيما علمت"[2].

خلاصة القول فيه: ثقة، لم يضر حديثه اختلاطه.

3. **سعيد بن أبي سعيد كَيْسَان المَقْبُرِيُّ:** ثقة.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: كلا الإسنادين صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ جَوَّدَ إسناد ابن خزيمة لتوسطه في روح بن عبادة؛ فقد قال: أبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي: "طعن على روح بن عبادة اثنا عشر أو ثلاثة عشر، فلم ينفذ قولهم فيه"[3]، وجَوَّدَ إسناد الحاكم لتوسطه في محمد بن الفضل وسعيد المَقْبُرِيِّ؛ لأنهما تغيرا بأخرة.

الحديث الخامس

(204) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا قَالَتْ: "كَانَ نَبِيُّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ، فَيُعْطِينِي السِّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ، فَأَبْدَأُ بِهِ فَأَسْتَاكُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ وَأَدْفَعُهُ إِلَيْهِ". حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٌ[4].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عَبْد اللهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ بن سَعِيدٍ الْكُوفِيُّ الْحَاسِبُ، حَدَّثَنِي كَثِيرٌ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: "كَانَ نَبِيُّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ، فَيُعْطِينِي السِّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ، فَأَبْدَأُ بِهِ فَأَسْتَاكُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ وَأَدْفَعُهُ إِلَيْهِ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[6] والبغوي[7]، من طريق أبي داود به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن عَبْد اللهِ بن المثنى الأنصاري البصري القاضي:** ثقة في هذا الحديث.

---

(1) ميزان الاعتدال، للذهبي (8/4).

(2) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي (ص:162).

(3) تهذيب الكمال (245/9).

(4) المجموع شرح المهذب (283/1).

(5) سنن أبي داود (14/1)، برقم (52).

(6) السنن الكبرى، للبيهقي (64/1)، برقم (169).

(7) شرح السنة، للبغوي (397/1)، برقم (204).

2. كَثِيرُ بن عبيد التَّيْمِيُّ مولاهم، رضيع عائشة:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[1]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[2]، وقال الألباني: "روى عنه جمع كثير من الثقات"، وحسَّن إسناده[3].

خلاصة القول فيه: الظاهر أنه حسن الحديث، لأنه من مستوري التابعين الذين يحتج بحديثهم ما لم يظهر خطؤهم فيه.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل كثير، قال ابن الملقن: "إسناده جيد"[4]، وحسنه الألباني كما تقدم.

الحديث السادس

(205) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث أَنَسٍ رَضِيَ الله عَنْهُ: "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ، فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ، فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ وَقَالَ: هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَلَمْ يُضَعِّفْهُ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ[5].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ يَعْنِي الرَّبِيعَ بن نَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمَلِيحِ[6]، عَنِ الْوَلِيدِ بن زَوْرَانَ، عَنْ أَنَسٍ يَعْنِي ابن مَالِكٍ، "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ، أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ"، وَقَالَ: "هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ"[7].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه من طريق يزيد الرَّقَاشِيِّ[8]، وأبو يعلى المَوْصِلِيّ من طريق

---

(1) (332/5).

(2) تقريب التهذيب (ص:460).

(3) صحيح سنن أبي داود، للألباني (89/1).

(4) البدر المنير، لابن الملقن (45/2).

(5) المجموع شرح المهذب (376/1).

(6) هو الحسن بن عمر، ويُقال: ابن عَمْرو بن يحيى الفزاري، مولاهم، الرَّقِّيّ. تهذيب الكمال (280/6).

(7) سنن أبي داود (36/1)، برقم (145).

(8) سنن ابن ماجه (149/1)، برقم (431).

الوليد بن زَوْرَانَ[1]، والطبراني من طريقي مَطَرٍ الْوَرَّاقِ[2]، وثابت الْبُنَانِيِّ[3]، والحاكم من طريقي الزهري[4]، وموسى بن أبي عائشة[5]، كلهم عن أنس به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

الوليد بن زَوْرَانَ السُّلَمِيُّ الرَّقِّيُّ:

وثقه الذهبي[6]، وقال مَرَّةً: "ما ذا بحجة"[7]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[8]، وقال أحمد بن حنبل: "ما لي به تلك الْمعرفَة"[9]، وقال ابْنُ حجر: "لين الحديث"[10].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع؛ وإلا فلين الحديث، وقد تُوبع في هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لأجل الوليد، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث السابع

(206) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ الله عَنْهُ "أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ هَكَذَا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَقَدْ ذَكَرَ أَيْضًا الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو ابن الصَّلَاحِ رَحِمَهُ الله أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرُبَّمَا ارْتَفَعَ مِنْ الْحُسْنِ إِلَى الصِّحَّةِ بِشَوَاهِدِهِ، وَكَثْرَةِ طُرُقِهِ، فَإِنَّ الْبَيْهَقِيَّ وَغَيْرَهُ رَوَوْهُ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي دَاوُد[11].

---

(1) مسند أبي يعلى الموصلي (259/7)، برقم (4269).

(2) المعجم الأوسط، للطبراني (221/3)، برقم (2976).

(3) المرجع السابق (371/4)، برقم (4465).

(4) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (250/1)، برقم (529).

(5) المرجع السابق (250/1)، برقم (530).

(6) الكاشف، للذهبي (351/2).

(7) ميزان الاعتدال، للذهبي (338/4).

(8) (550/7).

(9) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:280).

(10) تقريب التهذيب (ص:582).

(11) المجموع شرح المهذب (434/1).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بن مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن وَرْدَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي حُمْرَانُ[1]، قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بن عَفَّانَ تَوَضَّأَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ، وَقَالَ فِيهِ: وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ هَكَذَا، وَقَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ دُونَ هَذَا كَفَاهُ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[3]، والدَّارَقُطْنِي[4]، والبيهقي[5]، من طريق شقيق بن سلمة، وأحمد بن حنبل[6]، والدَّارَقُطْنِي[7]، والبيهقي[8]، من طريق ابن دَارَةَ، والدَّارَقُطْنِي، والبيهقي، من طريقي عَبْد اللهِ بن جعفر[9]، وحُمْرَانَ[10]، أربعتهم عن عثمان به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الرحمن بن وَرْدَانَ الْغِفَارِيُّ، أبو بكر المكي:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[11]، وقال أبو حاتم: " شيخ ما بحديثه بأس"[12]، وقال الذهبي: "صدوق"[13].

وقال ابْنُ مَعِين: "صالح"[14]، وبه قال الدَّارَقُطْنِيُّ[15]، وقال مَرَّة: "يُعتبر به"[16]،

(1) هو حُمْرَانُ بن أَبَانٍ، مولى عثمان بن عفان. تهذيب الكمال (301/7).
(2) سنن أبي داود (26/1)، برقم (107).
(3) المرجع السابق (27/1)، برقم (110).
(4) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (158/1)، برقم (302).
(5) السنن الكبرى، للبيهقي (104/1)، برقم (295).
(6) مسند أحمد (490/1)، برقم (436).
(7) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (159/1)، برقم (304).
(8) السنن الكبرى، للبيهقي (103/1)، برقم (294).
(9) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (157/1)، برقم (301)، السنن الكبرى، للبيهقي (104/1)، برقم (296).
(10) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (158/1)، برقم (303)، السنن الكبرى، للبيهقي (103/1)، برقم (293).
(11) (114/5).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (296/5).
(13) الكاشف، للذهبي (648/1).
(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (296/5).
(15) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:74).
(16) المرجع السابق (ص:42).

ومرة: "ليس بالقوي"[1]، وقال ابنُ حجر : "مقبول"[2].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الثامن

(207) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا قَالَتْ: "مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا". رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ[3].

قال الترمذي: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن حُجْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الْمِقْدَامِ بن شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ[4]، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: "مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا"[5].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[6]، وابن ماجه[7]، من طريق شريك بنحوه، وأحمد بن حنبل[8]، والبيهقي[9]، من طريق سفيان الثوري بزيادة، والحاكم[10] من طريق إسرائيل بن يونس بمعناه، ثلاثتهم عن المقدام به.

دراسة رجال الإسناد:

شريك بن عَبْد اللهِ النَّخْعِيُّ الكوفي القاضي: صدوق في هذا الحديث؛ إذ تابعه عليه سفيان الثوري وإسرائيل بن يونس.

---

(1) ميزان الاعتدال، للذهبي (596/2).

(2) تقريب التهذيب (ص:352).

(3) المجموع شرح المهذب (84/2).

(4) هو شُرَيْحُ بن هانئ بن يزيد بن نهيك الحارثي، أبو الْمِقْدَامِ الكوفي. تهذيب الكمال (452/12).

(5) سنن الترمذي (17/1)، برقم (12).

(6) سنن النسائي (26/1)، برقم (29).

(7) سنن ابن ماجه (112/1)، برقم (307).

(8) مسند أحمد (495/41)، برقم (25045)، و(382/42)، برقم (25596)، و(516/42)، برقم (25787).

(9) السنن الكبرى، للبيهقي (164/1)، برقم (491).

(10) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (295/1)، برقم (660).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، ولعل النووي حكم على الحديث بالحسن من خلال إسناده فقط دون اعتبار المتابعات.

الحديث التاسع

(208) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ ابن عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ"... وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ "ثُمَّ كَبَّرَ وَهُمَا كَذَلِكَ"[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الْمُصَفَّى الْحِمْصِيُّ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ[2]، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ[3]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن عُمَرَ، قَالَ: " كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ وَهُمَا كَذَلِكَ فَيَرْكَعُ، ثُمَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ صُلْبَهُ رَفَعَهُمَا حَتَّى تَكُونَ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي السُّجُودِ وَيَرْفَعُهُمَا فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ يُكَبِّرُهَا قَبْلَ الرُّكُوعِ حَتَّى تَنْقَضِيَ صَلَاتُهُ "[4].

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني[5] من طريقي محمد بن مُصَفَّى ويحيى بن عثمان، والبيهقي[6] من طريق يزيد بن عبد ربه، كلاهما عن بَقِيَّةَ بن الوليد به بنحوه، وأخرجه أحمد بن حنبل[7]، وابن الجارود[8]، والدَّارَقُطْنِي[9]، من طريق محمد بن أخي الزهري، عن الزهري به بنحوه.

---

(1) المجموع شرح المهذب (308/3)، بتصرف.

(2) هو محمد بن الوليد بن عامر الزُّبَيْدِيُّ، أبو الهُذَيْلِ الحمصي. تهذيب الكمال (586/26).

(3) هو سَالِمِ بن عَبْدِ اللهِ بن عُمَر بن الخطاب القرشي، العدوي. تهذيب الكمال (145/10).

(4) سنن أبي داود (192/1)، برقم (722).

(5) مسند الشاميين، للطبراني (45/3)، برقم (1777).

(6) السنن الكبرى، للبيهقي (411/3)، برقم (6188).

(7) مسند أحمد (315/10)، برقم (6175).

(8) المنتقى، لابن الجارود (ص:54)، برقم (178).

(9) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (41/2)، برقم (1117).

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن مُصَفَّى بن بُهْلُوْلٍ الْحِمْصِيُّ القرشي:** صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع، وصَرَّحَ بالسَّمَاع.
2. **بَقِيَّةُ بن الْوَلِيدِ:** صدوق في هذا الحديث؛ فقد رواه عن الزُّبَيْدِيِّ وهو معروف، وصَرَّحَ بالسَّمَاع.
3. **محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:** ثقة ثبت، وهذا الحديث ليس من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث العاشر

(209) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ رضي الله تعالي عَنْهُ قَالَ: "أَمَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَرُدَّ عَلَى الْإِمَامِ، وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، والدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَفِي إسْنَادِ أَبِي دَاوُد سَعِيدُ بن بَشِيرٍ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي الِاحْتِجَاجِ بِهِ، وَالْأَكْثَرُونَ لَا يَحْتَجُّونَ به، وإسناد روايتي الدَّارَقُطْنِي وَالْبَيْهَقِيِّ حَسَنٌ، وَاعْتَضَدَتْ طُرُقُ هَذَا الْحَدِيثِ فَصَارَ حَسَنَاً أَوْ صَحِيحَاً[1].

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن أَبِي دَاوُدَ، ثنا عَمْرُو بن عَلِيٍّ، وَعُمَرُ بن شَبَّةَ، وَمُحَمَّدُ بن يَزِيدَ الْأَسْفَاطِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عبد الْأَعْلَى بن الْقَاسِمِ أَبُو بِشْرٍ، ثنا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، قَالَ: "أَمَرَنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُسَلِّمَ عَلَى أَئِمَّتِنَا، وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[3]، والبيهقي[4]، من طريق سعيد بن بشير بزيادة، وابن ماجه[5]، والبيهقي[6]، من طريق همام بلفظه، كلاهما عن قتادة به.

---

(1) المجموع شرح المهذب (480/3).
(2) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (179/2)، برقم (1357).
(3) سنن أبي داود (263/1)، برقم (1001).
(4) السنن الكبرى، للبيهقي (257/2)، برقم (2994).
(5) سنن ابن ماجه (297/1)، برقم (922).
(6) السنن الكبرى، للبيهقي (257/2)، برقم (2995).

دراسة رجال الإسناد:

1. عمر بن شَبَّة بن عبيدة بن زيد النُّمَيْرِيُّ، أبو زيد بن أبي معاذ البصري:

وثقه الدَّارَقُطْنِي والخطيب البغدادي[1]، والذهبي[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "مستقيم الحديث"[3]، وقال أبو حاتم[4] وابن حجر[5]: "صدوق".

خلاصة القول فيه: ثقة.

2. محمد بن يزيد بن عبد الملك الْأَسْفَاطِيُّ البصريُّ الأعور:

وثقه الذهبي[6]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]، وقال أبو حاتم[8] وابن حجر[9]: "صدوق".

خلاصة القول فيه: ثقة.

3. عبد الأعلى بن القاسم الهَمْدَانِيُّ، أبو بشر البصريُّ اللؤلؤيُّ:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[10]، وقال عمرو بن علي الفلاس[11]، وأبو حاتم[12]، والنَّسَائي[13]، والذهبي[14]، وابن حجر[15]: "صدوق".

خلاصة القول فيه: صدوق.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب (45/13).
(2) الكاشف، للذهبي (63/2).
(3) (446/8).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (116/6).
(5) تقريب التهذيب (ص:413).
(6) الكاشف، للذهبي (231/2).
(7) (117/9).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (129/8).
(9) تقريب التهذيب (ص:514).
(10) (409/8).
(11) تهذيب الكمال (365/16).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (30/6).
(13) تهذيب الكمال (365/16).
(14) الكاشف، للذهبي (611/1).
(15) تقريب التهذيب (ص:331).

4. **هَمَّام بن يحيى بن دينار العَوْذِي:** ثقة في هذا الحديث.

5. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.

6. **الحسن بن أبي الحسن البصري:** ثقة، لم يسمع الحسن من سمرة إلا بضعة أحاديث، وهذا الحديث ليس منها.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لإرسال الحسن البصري، وقد ضعَّفه الألباني[1]، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ لا يقول بإرسال الحسن فقال: "حسن أو صحيح"، ولولا هذه العلة لكان الحديث كما قال.

الحديث الحادي عشر

(210) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث الْحَسَنِ رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: "عَلَّمَنِي رَسُولُ الله صَلَّى الله تعالى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ فِي الْوِتْرِ قَالَ: اللهمَّ اهْدِنِي"، فَذَكَرَ الْأَلْفَاظَ الثَّمَانِيَةَ وَقَالَ فِي آخِرِهَا: "تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ وَصَلَّى الله عَلَى النَّبِيِّ". هذا لَفْظُهُ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ[2].

قال النسائي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بن سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابن وَهْبٍ[3]، عَنْ يَحْيَى بن عَبْد اللهِ بن سَالِمٍ، عَنْ مُوسَى بن عُقْبَةَ، عَنْ عَبْد اللهِ بن عَلِيٍّ، عَنْ الْحَسَنِ بن عَلِيٍّ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ فِي الْوِتْرِ قَالَ: "قُلْ: اللهمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ، وَصَلَّى الله عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[5]، والترمذي[6]، والنسائي[7]، وابن ماجه[8]، من طريق

(1) انظر: ضعيف سنن أبي داود، للألباني (376/1).

(2) المجموع شرح المهذب (499/3).

(3) هو عَبْد اللهِ بن وهب بن مسلم القرشي. تهذيب الكمال (277/16).

(4) سنن النسائي (248/3)، برقم (1746).

(5) سنن أبي داود (63/2)، برقم (1425).

(6) سنن الترمذي (328/2)، برقم (464).

(7) سنن النسائي (248/3)، برقم (1745).

(8) سنن ابن ماجه (372/1)، برقم (1178).

أبي الْحَوْرَاءِ، وابن أبي عاصم[1] من طريق أم المؤمنين عائشة، كلاهما عن الحسن بن علي به بنحوه بدون الختام بالصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

دراسة رجال الإسناد:

1. يحيى بن عَبْد اللهِ بن سالم بن عَبْد اللهِ بن عمر المدني:

وثقه الدَّارَقُطْنِي[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "ربما أغرب"[3]، وقال النَّسَائي: "مستقيم الحديث"[4]، وقال الذهبي[5] وابن حجر[6]: "صدوق"، وقال ابْنُ مَعِين: "صدوق ضعيف الحديث"[7]، وقال ابْنُ بشكوال: "يمسه ضعفٌ"[8].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. موسى بن عُقْبَة بن أبي عياش الأسدي: ثقة.

3. عَبْد اللهِ بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب:

وثقه الذهبي[9]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[10]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[11]، وقال: "روايته عن الحسن بن علي فلم تثبت، وهي عند النسائي من طريق موسى بن عقبة، عن عَبْد اللهِ بن علي، عن الحسن بن علي، فإن كان هو صاحب الترجمة فلم يدرك جده الحسن بن علي، لأن والده علي بن الحسين لما مات عمه الحسن رضي الله عنه كان دون البلوغ"[12].

خلاصة القول فيه: صدوق، وروايته عن الحسن بن علي مرسلة.

---

(1) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (301/1)، برقم (415).
(2) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:69).
(3) (249/9).
(4) تهذيب الكمال (409/31).
(5) الكاشف، للذهبي (369/2).
(6) تقريب التهذيب (ص:592).
(7) تهذيب التهذيب (239/11).
(8) شيوخ ابن وهب، لابن بشكوال (ص:251).
(9) الكاشف، للذهبي (576/1).
(10) (2/7).
(11) تقريب التهذيب (ص:314).
(12) تهذيب التهذيب (324/5).

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لإرسال عَبْد اللهِ بن علي، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الثاني عشر

(211) قال النَّوويُّ: احْتَجَّ لَهُ-يعني رفع اليدين في القنوت- الْبَيْهَقِيُّ بِمَا رَوَاهُ بِإِسْنَادٍ لَهُ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ الله عَنْهُ فِي قِصَّةِ الْقُرَّاءِ الَّذِينَ قُتِلُوا رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهُمْ قَالَ: "لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّمَا صَلَّى الْغَدَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ يَدْعُو عَلَيْهِمْ"، يَعْنِي عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوهُمْ[1].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عبد الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، وَأَبُو نَصْرِ بن قَتَادَةَ، قَالَا: أنبأ أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بن مَنْصُورٍ الْقَاضِي، أنبأ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بن صَقْرِ بن نَصْرِ بن مُوسَى السُّكَّرِيُّ بِبَغْدَادَ فِي سُوَيْقَةِ غَالِبٍ مِنْ كِتَابِهِ، ثنا عَفَّانُ بن مُسْلِمٍ، ثنا سُلَيْمَانُ بن الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ[2]، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ فِي قِصَّةِ الْقُرَّاءِ وَقَتْلِهِمْ قَالَ: فَقَالَ لِي أَنَسٌ: "لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّمَا صَلَّى الْغَدَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ يَدْعُو عَلَيْهِمْ"، يَعْنِي عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوهُمْ[3].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[4] عن هاشم بن القاسم، وعفان بن مسلم، وأبو عوانة[5] من طريق عفان، كلاهما (هاشم وعفان) عن سليمان بن المُغِيْرَة به مطوّلاً.

دراسة رجال الإسناد:

1. محمد بن الحسين بن موسى، أبو عبد الرحمن السُّلَمي النيسابوري:

قال أبو عَبْد اللهِ الحاكم: "كان كثير السماع والحديث متقناً فيه، من بيت الحديث والزهد والتصوف"[6]، وقال الخطيب البغدادي: "كان صاحب حديث مجوداً، وقال لي محمد بن يوسف

---

(1) المجموع شرح المهذب (500/3).

(2) هو ثابت بن أَسْلَمَ البُنَانِيُّ، أَبُو محمد البَصْرِيّ. تهذيب الكمال (342/4).

(3) السنن الكبرى، للبيهقي (299/2)، برقم (3145).

(4) مسند أحمد (393/19)، برقم (12402).

(5) مسند أبي عَوانة (461/4)، برقم (7343).

(6) لسان الميزان، لابن حجر (93/7).

القَطَّان النيسابوري: غير ثقة، وكان يضع للصوفية الأحاديث"[1]، ونقل ابن حجر عن البيهقي قوله: "مثله إن شاء الله لا يتعمَّد"، ثم قال ابنُ حجر: "ونسبه إلى الوهم وكان إذا حدث عنه يقول: حدثني أبو عبد الرحمن السلمي من أصل كتابه"[2]، وقال الذهبي: "تكلموا فيه، وليس بعمدة، وفي القلب مما يتفرد به"[3].

خلاصة القول فيه: صدوق له مناكير، وليس حديثه هذا منها.

2. **أبو نصر عمر بن عبد العزيز بن قتادة:** لم أقف على جرح أو تعديل فيه سوى تصحيح البيهقي[4] وابن كثير[5]، وتحسين ابن حجر[6] أسانيد له، وقد أكثر عنه البيهقي، ما جعل صاحب السلسبيل النقي يعده ثقةً[7].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. **أبو القاسم علي بن صَقْرِ بن نَصْر بن موسى السُّكَّرِيُّ:** قال الدَّارَقُطْنِيُّ: "ليس بالقوي"[8].

خلاصة القول فيه: ضعيف.

4. **عَفَّان بن مُسلم بن عَبْد اللهِ البَاهِلِيُّ، أبو عثمان الصَفَّار البصري:**

قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت، قال ابْنُ المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم، وقال ابْنُ مَعِين: أنكرناه"[9]، لذا قال العلائي: "متفق على الاحتجاج به، قال أبو خيثمة زهير بن حرب: أنكرنا عفان قبل موته بأيام. والظاهر أن هذا تغير المرض، ولم يتكلم فيه أحد، فهو من القسم الأول"[10]. يعني أنه ممن لم يضر اختلاطُهم حديثَهم.

خلاصة القول فيه: ثقة.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب (42/3).
(2) لسان الميزان، لابن حجر (93/7).
(3) ميزان الاعتدال، للذهبي (523/3).
(4) السنن الكبرى، للبيهقي (242/2، 243)، برقم (2941).
(5) البداية والنهاية، لابن كثير (74/10).
(6) الأمالي المطلقة، لابن حجر (ص:24).
(7) السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي، لأبي الطيب المنصوري (ص:517).
(8) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:123).
(9) تقريب التهذيب (ص:393).
(10) المختلطين، للعلائي (ص:85).

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف علي بن صقر، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الثالث عشر

(212) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا قَالَ "قَنَتَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا مُتَتَابِعًا فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ، إذَا قَالَ: سَمِعَ الله لِمَنْ حَمْدَهُ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، عَلَى رَعْلٍ، وَذَكْوَانَ، وَعُصَيَّةَ، وَيُؤَمِّنُ مَنْ خَلْفَهُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بن يَزِيدَ، عَنْ هِلَالِ بن خَبَّابٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، قَالَ: "قَنَتَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا مُتَتَابِعًا فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ، إِذَا قَالَ: سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، عَلَى رِعْلٍ، وَذَكْوَانَ، وَعُصَيَّةَ، وَيُؤَمِّنُ مَنْ خَلْفَهُ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[3]، وابن الجارود[4]، وابن خزيمة[5]، من طريق ثابت بن يزيد به بنحوه، وأخرجه الطبراني[6]، والطبري[7]، من طريق سعيد بن جبير، والطبري[8] من طريق أبي مِجْلَزٍ، كلاهما عن ابن عباس به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **هلال بن خَبَّاب العبدي مولاهم، أبو العلاء البصري:** صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.
2. **عكرمة مولى ابن عباس، أبو عَبْد اللهِ:** ثقة، وهذا الحديث ليس من مراسيله.

(1) المجموع شرح المهذب (502/3).
(2) سنن أبي داود (68/2)، برقم (1443).
(3) مسند أحمد (475/4)، برقم (2746).
(4) المنتقى، لابن الجارود (ص:60)، برقم (198).
(5) صحيح ابن خزيمة (313/1)، برقم (618).
(6) المعجم الكبير، للطبراني (8/12)، برقم (12311).
(7) تهذيب الآثار، مسند ابن عباس، للطبري (339/1)، برقم (566).
(8) المرجع السابق (339/1)، برقم (567).

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الرابع عشر

(213) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ ابن أُمِّ مَكْتُومٍ رَضِيَ الله عَنْهُ "أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، شَاسِعُ الدَّارِ، وَلِي قَائِدٌ لَا يُلَازِمُنِي، فَهَلْ لِي رُخْصَةٌ أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِيٍّ؟ قَالَ: هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: لَا أَجِدُ لَك رُخْصَةً". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بن حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بن بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنِ ابن أُمِّ مَكْتُومٍ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، شَاسِعُ الدَّارِ، وَلِي قَائِدٌ لَا يُلَائِمُنِي، فَهَلْ لِي رُخْصَةٌ أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِي؟ قَالَ: "هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ"، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "لَا أَجِدُ لَكَ رُخْصَةً"[2].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[3]، والنسائي[4]، من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى بنحوه، وابن ماجه[5]، وأحمد بن حنبل[6]، من طريق أبي رَزِينٍ بنحوه، وأحمد بن حنبل[7] من طريق عَبْد اللهِ بن شداد بزيادة، والحاكم[8] من طريق زِرِّ بن حُبَيْشٍ بنحوه، أربعتهم عن ابن أُمِّ مَكْتُومٍ به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عاصم بن بَهْدَلَةَ أبي النَّجُودِ:** صدوق.

---

(1) المجموع شرح المهذب (190/4، 191).

(2) سنن أبي داود (151/1)، برقم (552).

(3) سنن أبي داود (151/1)، برقم (553).

(4) سنن النسائي (109/2)، برقم (851).

(5) سنن ابن ماجه (260/1)، برقم (792).

(6) مسند أحمد (243/24)، برقم (15490).

(7) المرجع السابق (245/24)، برقم (15491).

(8) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (736/3)، برقم (6673).

2. **مسعود بن مالك أبو رَزِينٍ الأسدي الكوفي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة"[1]، أنكر شعبة سماعه من عَبْد اللهِ بن مسعود[2]، وقال ابْنُ مَعِين: "أبو رزين عن عمرو بن أم مكتوم مرسل"[3].

خلاصة القول فيه: ثقة، حديثه عن ابن مسعود وابن أم مكتوم رضي الله عنهما مرسل.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لإرسال أبي رَزِينٍ، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات الصحيحة آنفة الذكر.

الحديث الخامس عشر

(214) قال الشِّيْرَازِيُّ: رُوِيَ "أَنَّ ابن عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا كَانَ لَهُ مَوْلًى يُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ، فَحَضَرَ فَقَدَّمَهُ مَوْلَاهُ، فَقَالَ لَهُ ابن عُمَرَ: أَنْتَ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ فِي مَسْجِدَكَ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابن عُمَرَ.[4]

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عبد الْمَجِيدِ بن عبد الْعَزِيزِ، عَنْ ابن جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ[5] قَالَ: "أُقِيمَتْ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ بِطَائِفَةٍ مِنْ الْمَدِينَةِ، وَلِابْنِ عُمَرَ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ أَرْضٌ يَعْمَلُهَا، وَإِمَامُ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ مَوْلًى لَهُ، وَمَسْكَنُ ذَلِكَ الْمَوْلَى وَأَصْحَابِهِ ثَمَّ، فَلَمَّا سَمِعَهُمْ عَبْد اللهِ بن عُمَرَ جَاءَ لِيَشْهَدَ مَعَهُمْ الصَّلَاةَ، فَقَالَ لَهُ الْمَوْلَى صَاحِبُ الْمَسْجِدِ: تَقَدَّمْ فَصَلِّ، فَقَالَ لَهُ عَبْد اللهِ: أَنْتَ أَحَقُّ أَنْ تُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِك مِنِّي، فَصَلَّى الْمَوْلَى صَاحِبُ الْمَسْجِدِ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه عبد الرزاق[7] عن ابن جُرَيْجٍ به بنحوه، وأما البيهقي[8] فمن طريق الشافعي به بنحوه،

---

(1) تقريب التهذيب (ص:528).
(2) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:202).
(3) جامع التحصيل، للعلائي (ص:278).
(4) المجموع شرح المهذب (284/4).
(5) هو نافع، مولى عَبْد اللهِ بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عَبْد اللهِ المدني. تهذيب الكمال (298/29).
(6) الأم، للشافعي (185/1).
(7) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (399/2)، برقم (3850).
(8) السنن الكبرى، للبيهقي (180/3)، برقم (5325).

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد:** صدوق في هذا الحديث؛ فقد تابعه عبد الرزاق متابعة تامة، ويُغتفر عدم تصريحه بالسماع خاصةً أنه من أثبت وأعلم الناس في ابن جُرَيْجٍ.
2. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ثقة في هذا الحديث فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة التي أخرجها عبد الرزاق.

الحديث السادس عشر

(215) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ الله عَنْهَا قَالَتْ "خَرَجْت مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عُمْرَةِ رَمَضَانَ، فَأَفْطَرَ وَصُمْتُ، وَقصَرَ وَأَتْمَمْتُ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ الله، أَفْطَرْتَ وَصُمْتُ، وَقَصَرْتَ وَأَتْمَمْتُ؟ فَقَالَ: أَحْسَنْتِ يَا عَائِشَةُ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالدَّارَقُطْنِيّ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ، قال البَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ الْكَبِيرِ: قَالَ: "الدَّارَقُطْنِيّ إسْنَادُهُ حَسَنٌ"، وَقَالَ فِي مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ: "هُوَ إسْنَادٌ صَحِيحٌ"، لَكِنْ لَمْ يَقَعْ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيّ عُمْرَةُ رَمَضَانَ.[1]

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ عَبْد اللهِ بن مُحَمَّدِ بن زِيَادٍ، وَعَبْد اللهِ بن مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَا: نا مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ بن كَثِيرٍ الصُّورِيُّ، (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ، ثنا عَبْد اللهِ بن مُحَمَّدِ بن عَمْرٍو الْغَزِّيُّ، قَالَا: نا مُحَمَّدُ بن يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ، ثنا الْعَلَاءُ بن زُهَيْرٍ، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ[2]، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عُمْرَةِ رَمَضَانَ، فَأَفْطَرَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصُمْتُ وَقصَرَ وَأَتْمَمْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِي وَأُمِّي أَفْطَرْتَ وَصُمْتُ وَقَصَرْتَ وَأَتْمَمْتُ، فَقَالَ: "أَحْسَنْتِ يَا عَائِشَةُ"[3].

---

(1) المجموع شرح المهذب (334/4، 335).

(2) هو الأسود بن يزيد ين قيس النَّخَعِيّ. تهذيب الكمال (233/3).

(3) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (162/3)، برقم (2293).

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[1] من طريق الدَّارَقُطْنِي به بلفظه، وأخرجه النسائي[2]، والطحاوي[3]، من طريق عبد الرحمن بن الأسود، عن عائشة به بنحوه ولم يذكر (أبيه) ولا (عُمْرَة رَمَضَانَ).

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن إبراهيم بن كثير الصُّورِيُّ، أبو الحسن:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4]، وقال الذهبي: "روى عن رواد بن الجراح خبراً باطلاً ومنكراً في ذكر المهدي"، ونقل عن عبد الرحمن بن حمدان الجلاب قوله: "لم يسمع من رواد، وكان مع هذا غالياً في التشيع"[5].

خلاصة القول فيه: شيعي مقبول إذا تُوبع؛ وإلا فلين الحديث، وقد تُوبع في هذا الحديث.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده من طريق محمد الصُّورِيِّ ضعيف يرتقي إلى الحسن لغيره، وإسناده من طريق عَبْد اللهِ الْغَزِّيِّ صحيح.

الحديث السابع عشر

(216) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: صَلَّى ابن الزُّبَيْرِ[6] فِي يَوْمِ عِيدٍ، يَوْمَ جُمُعَةٍ أَوَّلَ النَّهَارِ، ثُمَّ رُحْنَا إِلَى الْجُمُعَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا فَصَلَّيْنَا وُحْدَانًا، وَكَانَ ابن عَبَّاسٍ بِالطَّائِفِ، فَلَمَّا قَدِمَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةَ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ[7].

---

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (203/3)، برقم (5427).

(2) سنن النسائي (122/3)، برقم (1456).

(3) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (25/11)، برقم (4258).

(4) (144/9).

(5) ميزان الاعتدال، للذهبي (449/3).

(6) هو عَبْد اللهِ بن الزُّبَيْرِ بن الْعَوَّامِ بن خُوَيْلِدٍ، أبو بكر، وَقِيلَ: أبو خُبَيْبٍ، وأمه أسماء بنت أبي بكر، هُوَ أَوَّلُ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ، فَحَنَّكَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَمَّاهُ عَبْد اللهِ، قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ بِمَكَّةَ، وَصَلَبَهُ سَنَةَ (73هـ). انظر: معجم الصحابة، للبغوي (514/3)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1647/3).

(7) المجموع شرح المهذب (492/4).



قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن طَرِيفٍ الْبَجَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَطَاءِ بن أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: صَلَّى بِنَا ابن الزُّبَيْرِ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ أَوَّلَ النَّهَارِ، ثُمَّ رُحْنَا إِلَى الْجُمُعَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا فَصَلَّيْنَا وُحْدَانًا، وَكَانَ ابن عَبَّاسٍ بِالطَّائِفِ، فَلَمَّا قَدِمَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "أَصَابَ السُّنَّةَ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[2]، وابن أبي شيبة[3]، وابن خزيمة[4]، من طريق وَهْبِ بن كَيْسَانَ عن ابن عباس به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن طَرِيفٍ بن خليف الْبَجَلِيُّ، أبو جعفر الكوفي:**

وثقه الخطيب البغدادي[5]، والذهبي[6]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]، وقال أبو زُرْعَةَ: "لا بأس به"[8]، وقال مَرَّة: "محله الصدق"[9]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[10].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **أَسْبَاطُ بن محمد بن عبد الرحمن القرشي مولاهم، أبو محمد:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ضعف في الثوري"[11].

3. **عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، المكي:** ثقة، وهذا الحديث ليس من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة آنفة الذكر.

---

(1) سنن أبي داود (281/1)، برقم (1071).
(2) سنن النسائي (194/3)، برقم (1592).
(3) مصنف ابن أبي شيبة (7/2)، برقم (5836).
(4) صحيح ابن خزيمة (359/2)، برقم (1465).
(5) تهذيب الكمال (411/25).
(6) الكاشف، للذهبي (183/2).
(7) (92/9).
(8) تهذيب الكمال (411/25).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (293/7).
(10) تقريب التهذيب (ص:485).
(11) المرجع السابق (ص:98).

الحديث الثامن عشر

(217) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن كَعْبِ بن مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: "أَوَّلُ مَنْ جَمَّعَ بِنَا فِي الْمَدِينَةِ أَسْعَدُ بن زُرَارَةَ[1]، قَبْلَ مَقْدِمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ فِي نَقِيعِ الْخَضِمَاتِ"، قُلْت: "كَمْ كُنْتُمْ؟" قَالَ: "أَرْبَعُونَ رَجُلًا". حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ، قال البَيْهَقِيُّ وغيره: "وهو صحيح"[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بن سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابن إِدْرِيسَ[3]، عَنْ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن أَبِي أُمَامَةَ بن سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن كَعْبِ بن مَالِكٍ، وَكَانَ قَائِدَ أَبِيهِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ بَصَرُهُ، عَنْ أَبِيهِ كَعْبِ بن مَالِكٍ[4]، أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَرَحَّمَ لِأَسْعَدَ بن زُرَارَةَ، فَقُلْتُ لَهُ: "إِذَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ تَرَحَّمْتَ لِأَسْعَدَ بن زُرَارَةَ؟" قَالَ: "لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ جَمَّعَ بِنَا فِي هَزْمِ النَّبِيتِ مِنْ حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ فِي نَقِيعٍ، يُقَالُ لَهُ: نَقِيعُ الْخَضَمَاتِ[5]"، قُلْتُ: "كَمْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟" قَالَ: "أَرْبَعُونَ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[7]، وابن خزيمة[8]، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى،

---

(1) هو أَسْعَدُ بن زُرَارَةَ بن عُدَسِ من بني النَّجَّارِ، وَيُكْنَى أَبَا أُمَامَةَ، وكان أَوَّلَ مَنْ جَمَّعَ بِالْمَدِينَةِ، وَأَوَّلَ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَوَّلَ مَنْ دُفِنَ بِالْبَقِيعِ، وَذَلِكَ قَبْلَ بَدْرٍ. انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (280/1).

(2) المجموع شرح المهذب (504/4).

(3) هو عَبْد اللهِ بن إدريس بن يزيد الأَوْدِيُّ، أبو محمد الكوفي. تهذيب الكمال (293/14).

(4) هو كَعْبُ بن مَالِكِ بن أَبِي كَعْبِ بن الْقَيْنِ السُّلَمِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ الشَّاعِرُ، شَهِدَ بَيْعَةَ الْعَقَبَةِ مَعَ السَّبْعِينَ، يُكْنَى أَبَا عَبْد اللهِ، وَقِيلَ: أَبُو عبد الرَّحْمَنِ، أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا عن غزوة تبوك فَتِيبَ عَلَيْهِمْ. انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2366/5).

(5) نَقِيعُ الْخَضَمَات، وحَرَّةُ بَنِي بَيَاضَةَ: موضع قريتهم من الحرة الغربية، على ميل من منازل بني سلمة، والمكان غربي المدينة النبوية، ولَمْ تَعُدْ حَرَّةُ بَنِي بَيَاضَةَ وَلَا هَزْمُ النَّبِيتِ أَوْ نَقِيعُ الْخَضِمَاتِ مَعْرُوفَةً اليوم، عَلَى أَنَّهَا كُلَّهَا مِنْ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ. انظر: المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لمحمد شراب (ص:290، 294)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، لعاتق البلادي (ص:95).

(6) سنن أبي داود (280/1)، برقم (1069).

(7) سنن ابن ماجه (343/1)، برقم (1082).

(8) صحيح ابن خزيمة (112/3)، برقم (1724).

وابن الجارود[1]، والبيهقي[2]، من طريق عَبْد اللهِ بن إدريس، وابن خزيمة[3] من طريق سلمة بن الفضل، والطبراني[4]، والبيهقي[5]، من طريق يونس بن بُكَيْرٍ، أربعتهم عن محمد بن إسحاق به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن إسحاق بن يسار: صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية ابن الجارود وابن خزيمة والطبراني والبيهقي، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، حسَّنه ابن حجر[6]، وقال الألباني: "حديث حسن"[7]، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ صحح إسناده تبعاً للبيهقي الذي قال: "وهذا حديث حسن الإسناد صحيح"[8].

الحديث التاسع عشر

(218) قال النَّوَوِيُّ: السُّنَّةُ إِذَا قَامَ مِنْ الْمَجْلِسِ وَأَرَادَ فِرَاقَ الْجَالِسِينَ، أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ، لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا انْتَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَجْلِسِ، فَلْيُسَلِّمْ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ فَلْيُسَلِّمْ، فَلَيْسَتْ الْأُولَى بِأَحَقَّ مِنْ الْأُخْرَى". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ"[9].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، وَمُسَدَّدٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرٌ يَعْنِيَانِ ابن الْمُفَضَّلِ، عَنِ ابن عَجْلَانَ، عَنِ المَقْبُرِيِّ، قَالَ مُسَدَّدٌ: سَعِيدُ بن أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:

---

(1) المنتقى، لابن الجارود (ص:82)، برقم (291).

(2) السنن الكبرى، للبيهقي (252/3)، برقم (5606).

(3) صحيح ابن خزيمة (112/3)، برقم (1724).

(4) المعجم الكبير، للطبراني (305/1)، برقم (900).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (251/3)، برقم (5605).

(6) انظر: التلخيص الحبير، لابن حجر (139/2).

(7) صحيح سنن أبي داود، للألباني (235/4).

(8) المرجع السابق (252/3)، برقم (5606).

(9) المجموع شرح المهذب (599/4).

قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا انْتَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَجْلِسِ، فَلْيُسَلِّمْ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ فَلْيُسَلِّمْ، فَلَيْسَتِ الْأُولَى بِأَحَقَّ مِنَ الْآخِرَةِ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[2]، والنسائي[3]، من طريق الليث بن سعد، وأحمد بن حنبل[4] عن يحيى القَطَّان، والبخاري[5] من طريق سليمان بن بلال، والنسائي[6] من طريق ابن جُرَيْجٍ، أربعتهم عن محمد بن عَجْلَانَ به بنحوه، وأخرجه البخاري[7] بزيادة، والنسائي[8] بنحوه، من طريق يعقوب بن زيد، عن سعيد المَقْبُرِي به، وأخرجه البخاري[9] عن صفوان بن عيسى، والنسائي[10] عن الوليد بن مسلم، كلاهما عن محمد بن عَجْلَانَ، عن سعيد المَقْبُرِي، عن أبيه، عن أبي هريرة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن عَجْلَانَ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية أحمد بن حنبل والبخاري والنسائي، وتابعه عليه يعقوب بن زيد، وهو ما يثبت أن الصواب روايته عن المَقْبُرِي عن أبي هريرة، لا ما يُروى عنه، عن المَقْبُرِي، عن أبيه، عن أبي هريرة.
2. **سعيد بن أبي سعيد كَيْسَان المَقْبُرِيُّ:** ثقة.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسن الإسناد لأنه اختلف فيه على ابن عَجْلَانَ كما سبق بيانه في التخريج، والراجح ما أخرجه أبو داود ومن وافقه فهو صحيح.

---

(1) سنن أبي داود (353/4)، برقم (5208).
(2) سنن الترمذي (62/5)، برقم (2706).
(3) السنن الكبرى، للنسائي (144/9)، برقم (10129).
(4) مسند أحمد (413/15)، برقم (9664).
(5) الأدب المفرد (ص:349)، برقم (1008).
(6) السنن الكبرى، للنسائي (144/9)، برقم (10129).
(7) الأدب المفرد (ص:342)، برقم (986).
(8) السنن الكبرى، للنسائي (144/9)، برقم (10128).
(9) الأدب المفرد (ص:348)، برقم (1007).
(10) السنن الكبرى، للنسائي (144/9)، برقم (10130).

الحديث العشرون

(219) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى عَمْرُو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الْفِطْرِ فِي الْأُولَى سَبْعًا، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْساً سِوَى تَكْبِيْرَةِ الصَّلَاةِ".
قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ هَذَا صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ.[1]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بن نَافِعٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابن حَيَّانَ، عَنْ أَبِي يَعْلَى الطَّائِفِيِّ، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الْفِطْرِ الْأُولَى سَبْعًا، ثُمَّ يَقْرَأُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا، ثُمَّ يَقْرَأُ، ثُمَّ يَرْكَعُ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ وَكِيعٌ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَا: "سَبْعًا وَخَمْسًا"[2].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[3]، والنسائي[4]، من طريق الْمُعْتَمِرِ، وابن ماجه[5] من طريق عَبْد اللهِ بن المبارك، وأحمد بن حنبل[6] عن وكيع بن الجراح، وابن الجارود[7] من طريق أبي نُعيم، أربعتهم عن عَبْد اللهِ الطائفي به بنحوه وفيه (خمساً) بدل (أربعاً).

دراسة رجال الإسناد:

1. سليمان بن حَيَّانَ الأزدي، أبو خالد الأحمر الكوفي:

وثَّقَه ابنُ سعد[8]، وابن المديني ومحمد بن يزيد الرفاعي[9]، وابن مَعِين مَرَّة[10]، والعجلي[11]، وابن حِبَّانَ[12].

---

(1) المجموع شرح المهذب (15/5، 16).
(2) سنن أبي داود (299/1)، برقم (1152).
(3) المرجع السابق (299/1)، برقم (1151).
(4) السنن الكبرى، للنسائي (314/2)، برقم (1817).
(5) سنن ابن ماجه (407/1)، برقم (1278).
(6) مسند أحمد (283/11)، برقم (6688).
(7) المنتقى، لابن الجارود (ص:76)، برقم (262).
(8) الطبقات الكبير، لابن سعد (513/8).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (107/4).
(10) تاريخ بغداد، للخطيب (28/10).
(11) معرفة الثقات، للعجلي (427/1).
(12) مشاهير علماء الأمصار، لابن حِبَّان (ص:270).

وقال أبو حاتم[1] وابن خراش[2]: "صدوق"، وقال النسائي: "ليس به بأس"[3]، وبه قال ابْنُ مَعِين مَرَّة[4] وزاد: "لم يكن بِذَاكَ المتقن"[5]، وقال في موضع آخر: "ثِقَةٌ وَلَيْسَ يَثْبُتُ"[6]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "له أحاديث صالحة، ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام ويحتاج فيه إلى بيان، وإنما أتى هذا من سوء حفظه، فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابْنُ مَعِين: صدوق وليس بحجة"[7]، وقال الذهبي: "مكثر يهم كغيره"[8]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[9].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع، إلا في قوله "أربعاً" فإنه قد وهم، فكل من تابعه قال: "خمساً".

2. **عَبْد اللهِ بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعب الطائفي، أبو يعلى الثقفي:**

وثقه العجلي[10]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[11]، وقال ابْنُ مَعِين[12] والنسائي[13]: "ليس به بأس"، وزاد ابن مَعِين "يكتب حديثه"، وقال مَرَّة: "صالح"[14]، ومرة: "صُوَيْلِح"[15]، وقال

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (107/4).

(2) تاريخ بغداد، للخطيب (28/10).

(3) هدي الساري، لابن حجر (ص:407).

(4) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:155).

(5) من كلام أبي زكريا يحيى بن مَعِين في الرجال، رواية ابن طَهْمَانَ (ص:111).

(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (124/2).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (282/4).

(8) ميزان الاعتدال، للذهبي (200/2).

(9) تقريب التهذيب (ص:250).

(10) معرفة الثقات، للعجلي (45/2).

(11) (40/7).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (276/5).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (36/8).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (97/5).

(15) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:141).

ابْنُ عَدِيٍّ: "يروي عن عمرو بن شُعَيب، أحاديثه مستقيمة، وهو ممن يُكتب حديثه"[1]، وصحح البخاري حديثه هذا وقال عنه: "مُقَارِبُ الحديث"[2].

وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ ويهم"[3]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "يُعتبر به"[4]، وقال أبو حاتم[5]، والنسائي[6] مرة: "ليس بالقوي"، وقال البخاري: "فيه نظر"[7]، وضعفه ابن مَعِين مَرَّة[8].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ، وهو صدوق في هذا الحديث؛ لأن البخاري حكم بصحته كما تقدم.

3. **عمرو بن شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:** صدوق.
4. **شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:** صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن؛ والحديث يرتقي إلى الصحيح لغيره بشواهده، منها ما أخرجه أبو داود عن عَائِشَةَ، "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، فِي الْأُولَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا"[9].

الحديث الحادي والعشرون

(220) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ النُّعْمَانِ بن بَشِيرٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا قَالَ: "كُسِفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَعَلَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، رَكْعَتَيْنِ، وَيَسْأَلُ عَنْهَا، حَتَّى انْجَلَتْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد والنسائي، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ[10].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (276/5).
(2) انظر: العلل الكبير، للترمذي (ص:93).
(3) تقريب التهذيب (ص:311).
(4) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:40).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (97/5).
(6) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:61).
(7) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (37/8).
(8) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:167).
(9) سنن أبي داود (299/1)، برقم (1149).
(10) المجموع شرح المهذب (62/5، 63).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بن عُمَيْرٍ الْبَصْرِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنِ النُّعْمَانِ بن بَشِيرٍ، قَالَ: "كُسِفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَعَلَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، رَكْعَتَيْنِ، وَيَسْأَلُ عَنْهَا، حَتَّى انْجَلَتْ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[2] بزيادة، وأبو عوانة[3] بلفظه، من طريق عبد الوهاب الثَّقَفِيِّ، والطبراني[4] بنحوه من طريق وُهَيْبِ بن خالد، والبيهقي[5] بزيادة من طريق عبد الوارث، ثلاثتهم عن أيوب به، وأخرجه الحاكم[6] بزيادة من طريق قتادة، عن أبي قلابة به، وأخرجه أحمد بن حنبل[7] بزيادة من طريق أبي قِلَابَةَ، عن رجل، عن النعمان به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **الحارث بن عمير، أبو عمير البصري:** قال ابْنُ حجر: "وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير ضعفه بسببها الأزدي وابن حِبَّانَ وغيرهما، فلعله تغير حفظه في الآخر"[8].

خلاصة القول فيه: ثقة له مناكير، لم أجد له ذكراً في كتب المختلطين سوى ما كان من ملحقات بعض المحققين تقليداً لافتراض ابن حجر المذكور، وذكره صاحب معجم المختلطين لكنه بالغ في الدفاع عنه وتوثيقه[9]، وليس هذا الحديث من مناكيره فقد تُوبع.

2. **أيوب بن أبي تميمة كَيْسَان السَّخْتِيَانِيُّ البصري:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ثبت حجة"[10]، وعَدَّه في المرتبة الأولى من مراتبة المدلسين[11]، وله مراسيل[12]، ليس هذا الحديث منها.

---

(1) سنن أبي داود (310/1)، برقم (1193).
(2) مسند أحمد (316/30)، برقم (18365).
(3) مسند أبي عَوانة (106/2)، برقم (2468).
(4) الدعاء، للطبراني (ص:614)، برقم (2238).
(5) السنن الكبرى، للبيهقي (463/3)، برقم (6336).
(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (481/1)، برقم (1235).
(7) مسند أحمد (295/30)، برقم (18351).
(8) تقريب التهذيب (ص:147).
(9) انظر: معجم المختلطين لمحمد طلعت (ص:56 – 60).
(10) تقريب التهذيب (ص:117).
(11) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:19).
(12) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:14)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:148).

3. عَبْد اللهِ بن زيد بن عمرو أو عامر الجَرْمِيُّ، أبو قِلاَبَةَ البصري: قال ابْنُ حجر: "ثقة فاضل، كثير الإرسال، قال العجلي[1]: فيه نصب يسير"[2]، وعَدَّه في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين وقال: "وصفه بذلك الذهبي[3] والعلائي[4]"[5].

خلاصة القول فيه: ثقة، له مراسيل كثيرة[6]، ونفى ابن مَعِين وأبو حاتم سماعه من النعمان بن بشير، فيكون هذا الحديث من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: لولا إرسال أبي قِلاَبَةَ لكان الإسناد صحيحاً؛ لكنه ضعيف كما قال شعيب الأرنؤوط[7]، وقال الألباني عن الحديث: "منكر"[8].

الحديث الثاني والعشرون

(221) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى عَبْد اللهِ بن زَيْدٍ[9] "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَسْقَى وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ لَهُ سَوْدَاءُ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسْفَلِهَا فَيَجْعَلَهُ أَعْلَاهَا، فَلَمَّا ثَقُلَتْ عَلَيْهِ قَلَبَهَا عَلَى عَاتِقِهِ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ الْخَمِيصَةِ صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا، بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ أَوْ حَسَنَةٍ، قَالَ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ: "هُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ".[10]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بن سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عبد الْعَزِيزِ، عَنْ عُمَارَةَ بن غَزِيَّةَ، عَنْ عَبَّادِ بن تَمِيمٍ، أَنَّ عَبْد اللهِ بن زَيْدٍ، قَالَ: "اسْتَسْقَى رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ لَهُ سَوْدَاءُ،

---

(1) قال العجلي: "ثقَة، وكان يحمل على عَليّ، وَلم يرو عنه شَيْئاً قطّ". معرفة الثقات، للعجلي (30/2).

(2) تقريب التهذيب (ص:304).

(3) قال الذهبي: "ثقة في نفسه، إلا أنه يدلس عمن لحقهم، وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس". ميزان الاعتدال، للذهبي (426/2).

(4) انظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص:112)، وقد اكتفى العلائي بنقل قول الذهبي السابق.

(5) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:21).

(6) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:109)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:211)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:177).

(7) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط وآخرين (316/30).

(8) ضعيف سنن أبي داود، للألباني (28/2).

(9) هو عَبْد اللهِ بن زَيْدِ بن عَاصِمٍ الْمَازِنِيُّ الْأَنْصَارِيُّ. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1655/3).

(10) المجموع شرح المهذب (78/5 – 80).

فَأَرَادَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسْفَلِهَا فَيَجْعَلَهُ أَعْلَاهَا، فَلَمَّا ثَقُلَتْ قَلَبَهَا عَلَى عَاتِقِهِ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[2] مختصراً، والشافعي[3] بمثله، وأحمد بن حنبل[4] بنحوه، من طريق عبد العزيز به، وأخرجه البخاري[5] مختصراً، وأبو داود[6] بنحوه، من طريق الزهري، والبخاري[7] ومسلم[8] مختصراً، من طريق أبي بكر بن محمد، كلاهما عن عَبَّاد بن تميم به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدَّرَاوَرْدِيُّ:** صدوق في هذا الحديث.
2. **عُمَارَةَ بن غَزِيَّةَ بن الحارث الأنصاري المازني المدني:**

وثَّقَه ابنُ سعد[9]، وأحمد بن حنبل[10]، والعجلي[11]، وأبو زُرْعَةَ[12]، والدَّارَقُطْنِي[13]، والذهبي[14]، وقال ابْنُ مَعِين: "ليس به بأس"[15]، وبه قال ابْنُ حجر[16]، وقال أبو حاتم: "ما بحديثه بأس، كان صدوقاً"[17].

---

(1) سنن أبي داود (302/1)، برقم (1164).
(2) سنن النسائي (156/3)، برقم (1507).
(3) الأم، للشافعي (287/1).
(4) مسند أحمد (386/26)، برقم (16462).
(5) صحيح البخاري (31/2)، برقم (1025).
(6) سنن أبي داود (302/1)، برقم (1163).
(7) صحيح البخاري (31/2)، برقم (1028).
(8) صحيح مسلم (611/2)، برقم (894).
(9) الطبقات الكبير، لابن سعد (498/7).
(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (473/2).
(11) معرفة الثقات، للعجلي (163/2).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (368/6).
(13) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:53).
(14) تاريخ الإسلام، للذهبي (710/3).
(15) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:163).
(16) تقريب التهذيب (ص:409).
(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (368/6).

وضعفه ابن حزم[1]، وذكر الدَّارَقُطْنِي[2] أن حديثه عن أنس مرسل.

خلاصة القول فيه: ثقة، حديثه عن أنس مرسل.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الثالث والعشرون

(222) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "نَفْسُ المُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ".[3]

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بن سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ[4]، عَنْ عُمَرَ بن أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "نَفْسُ المُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[6] بلفظه من طريق إبراهيم بن سعد، وأحمد بن حنبل[7]، والدارمي[8] بنحوه، من طريق سفيان الثوري، والطبراني[9] بنحوه، من طريق أيوب السَّخْتِيَانِيِّ، ثلاثتهم عن سعد بن إبراهيم به، وأخرجه الترمذي[10] بلفظه من طريق سعد بن إبراهيم، وابن حِبَّانَ[11] بنحوه من طريق الزهري، عن أبي سلمة به.

---

(1) المُحَلَّى بالآثار، لابن حزم (17/4).

(2) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:53).

(3) المجموع شرح المهذب (121/5).

(4) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزُّهْرِيُّ. تهذيب الكمال (240/10).

(5) سنن الترمذي (381/3)، برقم (1079).

(6) سنن ابن ماجه (806/2)، برقم (2413).

(7) مسند أحمد (137/16)، برقم (10156).

(8) سنن الدارمي (1688/3)، برقم (2633).

(9) المعجم الصغير، للطبراني (267/2)، برقم (1144).

(10) سنن الترمذي (381/3)، برقم (1078).

(11) صحيح ابن حِبَّانَ (331/7)، برقم (3061).

دراسة رجال الإسناد:

عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[1]، وصحح ابن مَعِين حديثه هذا[2]، وقال مَرَّة: "ليس به بأس"[3]، وبه قال أحمد بن حنبل[4]، والعجلي[5]، وابن عَدِيٍّ وزاد: "متماسك الحديث"[6]، وقال أحمد بن حنبل مَرَّة: "صالح إن شاء الله"[7]، وقال البخاري: "صدوق إلا أنه يخالف في بعض حديثه"[8]، وقال أبو حاتم: "هو عندي صالح صدوق في الأصل، ليس بذلك القوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، يخالف في بعض الشيء"[9]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[10]، وقال ابْنُ المديني: "ليس بذاك"[11]، وقال ابْنُ سعد: "ليس يحتج بحديثه"[12]، وقال النسائي[13] والجُوْزْجَانِي[14]: "ليس بالقوي في الحديث"، وضعفه شعبة[15]، وابن مَعِين[16] مرة، وقال ابْنُ مهدي: "أحاديثه واهية"[17].

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

---

(1) (164/7).
(2) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (288/3).
(3) تاريخ دمشق، لابن عساكر (74/45).
(4) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(5) معرفة الثقات، للعجلي (168/2).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (85/6).
(7) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (419/1).
(8) تهذيب التهذيب (457/7).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (118/6).
(10) تقريب التهذيب (ص:413).
(11) تاريخ دمشق، لابن عساكر (74/45).
(12) الطبقات الكبير، لابن سعد (465/7).
(13) سنن النسائي (91/8).
(14) أحوال الرجال، للجُوْزْجَانِيِّ (ص:246).
(15) الضعفاء الكبير، للعقيلي (164/3).
(16) تاريخ دمشق، لابن عساكر (74/45).
(17) المرجع السابق (75/45).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الرابع والعشرون

(223) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَنَسٍ "أَنَّ شُهَدَاءَ أُحُدٍ لَمْ يُغَسَّلُوا، وَدُفِنُوا بِدِمَائِهِمْ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابن وَهْبٍ[2]، (ح) وحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بن دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، أَخْبَرَنَا ابن وَهْبٍ –وَهَذَا لَفْظُهُ– أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بن زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، أَنَّ ابن شِهَابٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَنَسَ بن مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ، "أَنَّ شُهَدَاءَ، أُحُدٍ لَمْ يُغَسَّلُوا، وَدُفِنُوا بِدِمَائِهِمْ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه الطحاوي[4]، والدَّارَقُطْنِي[5]، والحاكم[6]، من طريق عَبْد اللهِ بن وهب به بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **أسامة بن زيد اللَّيْثِيُّ:** صدوق في هذا الحديث، فهو من رواية عَبْد اللهِ بن وهب عنه.
2. **محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:** ثقة ثبت، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، أما الحديث فيرتقي إلى الصحيح لغيره بشواهده الصحيحة، منها ما أخرجه البخاري[7] عن جَابِرِ بن عَبْد اللهِ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: "أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ"، فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: "أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ"، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ".

(1) المجموع شرح المهذب (265/5).
(2) هو عَبْد اللهِ بن وهب بن مسلم القرشي. تهذيب الكمال (277/16).
(3) سنن أبي داود (195/3)، برقم (3135).
(4) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (227/10)، برقم (4050).
(5) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (206/5)، برقم (4207).
(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (520/1)، برقم (1352).
(7) صحيح البخاري (91/2)، برقم (1343).

الحديث الخامس والعشرون

(224) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى أُبَيُّ بن كَعْبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ "بَعَثَنِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُصَدِّقاً فَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ، فَلَمَّا جَمَعَ لِي مَالَهُ لَمْ أَجِدْ فِيهِ إِلَّا بِنْتَ مَخَاضٍ، فَقُلْتُ لَهُ: أَدِّ بِنْتَ مَخَاضٍ، فَإِنَّهَا صَدَقَتُكَ، فَقَالَ: ذَلِكَ مَا لَا لَبَنَ فِيهِ، وَلَا ظَهْرَ، وَمَا كُنْتُ لِأُقْرِضَ الله تَعَالَى مِنْ مَالِي مَا لَا لَبَنَ فِيهِ، وَلَا ظَهْرَ، وَلَكِنْ هَذِهِ نَاقَةٌ فَتِيَّةٌ سَمِينَةٌ، فَخُذْهَا، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنَا بِآخِذٍ مَا لَمْ أُومَرْ بِهِ، وَهَذَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْكَ قَرِيبٌ، فَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ مَا عَرَضْتَ عَلَيَّ فَافْعَلْ، فَإِنْ قَبِلَهُ مِنْكَ قَبِلْتُهُ، فَخَرَجَ مَعِي وَخَرَجَ بِالنَّاقَةِ، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ذَلِكَ الَّذِي عَلَيْكَ، فَإِنْ تَطَوَّعْتَ بِخَيْرٍ آجَرَكَ الله فِيهِ، وَقَبِلْنَاهُ مِنْكَ، قَالَ: فَهَا هِيَ ذِهْ فَخُذْهَا، فَأَمَرَ رَسُولُ الله بِقَبْضِهَا، وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ".
قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ وَأَبُو دَاوُد، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ.(1)

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بن إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي(2)، عَنِ ابن إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بن أَبِي بَكْرٍ، عَنْ يَحْيَى بن عَبْدِ اللهِ بن عبد الرَّحْمَنِ بن سَعْدِ بن زُرَارَةَ، عَنْ عُمَارَةَ بن عَمْرِو بن حَزْمٍ، عَنْ أُبَيِّ بن كَعْبٍ، قَالَ: "بَعَثَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُصَدِّقًا، فَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ، فَلَمَّا جَمَعَ لِي مَالَهُ لَمْ أَجِدْ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَّا ابْنَةَ مَخَاضٍ، فَقُلْتُ لَهُ: أَدِّ ابْنَةَ مَخَاضٍ، فَإِنَّهَا صَدَقَتُكَ، فَقَالَ: ذَاكَ مَا لَا لَبَنَ فِيهِ، وَلَا ظَهْرَ، وَلَكِنْ هَذِهِ نَاقَةٌ فَتِيَّةٌ عَظِيمَةٌ سَمِينَةٌ، فَخُذْهَا، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنَا بِآخِذٍ مَا لَمْ أُومَرْ بِهِ، وَهَذَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْكَ قَرِيبٌ، فَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَأْتِيَهُ، فَتَعْرِضَ عَلَيْهِ مَا عَرَضْتَ عَلَيَّ فَافْعَلْ، فَإِنْ قَبِلَهُ مِنْكَ قَبِلْتُهُ، وَإِنْ رَدَّهُ عَلَيْكَ رَدَدْتُهُ، قَالَ: فَإِنِّي فَاعِلٌ، فَخَرَجَ مَعِي وَخَرَجَ بِالنَّاقَةِ الَّتِي عَرَضَ عَلَيَّ حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ: يَا نَبِيَّ الله، أَتَانِي رَسُولُكَ لِيَأْخُذَ مِنِّي صَدَقَةَ مَالِي، وَايْمُ الله مَا قَامَ فِي مَالِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا رَسُولُهُ قَطُّ قَبْلَهُ، فَجَمَعْتُ لَهُ مَالِي، فَزَعَمَ أَنَّ مَا عَلَيَّ فِيهِ ابْنَةَ مَخَاضٍ، وَذَلِكَ مَا لَا لَبَنَ فِيهِ، وَلَا ظَهْرَ، وَقَدْ عَرَضْتُ عَلَيْهِ نَاقَةً فَتِيَّةً عَظِيمَةً لِيَأْخُذَهَا فَأَبَى عَلَيَّ، وَهَا هِيَ ذِهْ قَدْ جِئْتُكَ بِهَا يَا رَسُولَ الله خُذْهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ذَاكَ الَّذِي عَلَيْكَ، فَإِنْ تَطَوَّعْتَ بِخَيْرٍ آجَرَكَ الله فِيهِ، وَقَبِلْنَاهُ مِنْكَ"، قَالَ:

---

(1) المجموع شرح المهذب (426/5، 427).

(2) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزُّهْرِيّ، أبو إسحاق المدني. تهذيب الكمال (88/2).

فَهَا هِيَ ذِهْ يَا رَسُولَ الله، قَدْ جِئْتُكَ بِهَا فَخُذْهَا، قَالَ: فَأَمَرَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَبْضِهَا، وَدَعَا لَهُ فِي مَالِهِ بِالْبَرَكَةِ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[2]، وابن خزيمة[3]، والحاكم[4]، من طريق يعقوب بن إبراهيم به بزيادة.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن إسحاق بن يسار: صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل ابن إسحاق كما قال شعيب الأرنؤوط[5]، والألباني[6]، أما الحاكم فقال: "حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ" وقال الذهبي: "على شرط مسلم"[7]، ولعل النووي قال: "صحيح أو حسن"؛ مراعاة لحكم الحاكم والذهبي.

الحديث السادس والعشرون

(225) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى عَاصِمُ بن ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ:"(لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ عِشْرِيْنَ دِيْنَاراً شَيْءٌ، وَفِي عِشْرِيْنَ نِصْفُ دِيْنَارٍ".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ، عن علي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُنْكَرُ عَلَى الْمُصَنِّفِ كَوْنُهُ وَقَفَهُ عَلَى عَلِيٍّ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[8].

---

(1) سنن أبي داود (104/2)، برقم (1583).

(2) مسند أحمد (201/35)، برقم (21279).

(3) صحيح ابن خزيمة (24/4)، برقم (2277).

(4) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (556/1)، برقم (1452).

(5) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط وآخرين (202/35).

(6) صحيح سنن أبي داود، للألباني (301/5).

(7) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (556/1)، برقم (1452).

(8) المجموع شرح المهذب (2/6، 4).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بن دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، أَخْبَرَنَا ابن وَهْبٍ[1]، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بن حَازِمٍ، وَسَمَّى آخَرَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بن ضَمْرَةَ، وَالْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَعْضِ أَوَّلِ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: "فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ -يَعْنِي- فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ، فَبِحِسَابِ ذَلِكَ"، قَالَ: فَلَا أَدْرِي أَعَلِيٌّ يَقُولُ: فَبِحِسَابِ ذَلِكَ، أَوْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[2].

تخريج الحديث: أخرجه ابن المظفَّر[3] من طريق شعبة وأبي عوانة، عن أبي إسحاق به مختصراً، وأخرجه ابن خزيمة[4]، من طريق سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **جرير بن حازم بن زيد الأزدي، أبو النضر البصري:** ثقة في هذا الحديث فقد تُوبع.
2. **أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عَبْد اللهِ:** ثقة في هذا الحديث، فقد رواه عنه سفيان الثوري وسماعه منه قديم، ولم أجد لأبي إسحاق تصريحاً بالسماع لكن رواه عنه شعبة بن الحجاج الذي قال: "كَفَيْتُكُمْ تَدْلِيسَ ثَلَاثَةٍ: الْأَعْمَشَ، وَأَبِي إِسْحَاقَ، وَقَتَادَةَ"[5].
3. **عاصم بن ضَمْرَةَ السَّلُولِيُّ الكوفي:**

وثَّقَه ابنُ سعد[6]، وابن مَعِين[7]، وابن المديني[8]، والعجلي[9].

---

(1) هو عَبْد اللهِ بن وهب بن مسلم القرشي. تهذيب الكمال (277/16).

(2) سنن أبي داود (100/2)، برقم (1573).

(3) حديث شعبة بن الحجاج، لابن المظفر (ص:109)، برقم (146). وابن المظفَّر: هو محمد بن المظفَّر بن موسى بن عيسى، أبو الحسين البغدادي، توفي سنة (379هـ). تاريخ الإسلام، للذهبي (472/8).

(4) صحيح ابن خزيمة (28/4)، برقم (2284).

(5) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (152/1).

(6) الطبقات الكبير، لابن سعد (342/8).

(7) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:149).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (345/6).

(9) معرفة الثقات، للعجلي (8/2).

وقال النَّسَائي: "ليس به بأس"[1]، وقال الذهبي: "وسط"[2]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[3]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان رَدِيء الْحِفْظ، فَاحش الْخَطَأ، يرفع عن عَليٍّ قَوْله كثيراً، فَلَمَّا فحش ذَلِك فِي رِوَايَته، استحق التّرْك"[4]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "لم أذكر له حديثًا، لكثرة ما يروي عن علي، مما تفرد به، ومما لا يتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عَن عاصم قوم ثقات، البلية من عاصم ليس ممن يروي عنه"[5].

خلاصة القول فيه: صدوق.

4. **الحارث بن عَبْد اللهِ الأعور الهَمْدَانِيُّ الحُوْتِيُّ الكوفي:** قال ابْنُ حجر: "كذبه الشعبي في رأيه، ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف"[6].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده من طريق الحارث الأعور ضعيف يرتقي إلى الحسن لغيره، ومن طريق عاصم بن ضمرة حسن.

الحديث السابع والعشرون

(226) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ ابن عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا قَالَ: "ادْفَعُوا صَدَقَاتِكُمْ إلَى مَنْ وَلَّاهُ الله أَمْرَكُمْ، فَمَنْ بَرَّ فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَثِمَ فَعَلَيْهَا". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أو حسن[7].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّوذْبَارِيُّ، بِنَيْسَابُورَ وَأَبُو الْحُسَيْنِ بن بِشْرَانَ بِبَغْدَادَ، قَالَا: أنبأ إِسْمَاعِيلُ بن مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، ثنا سَعْدَانُ بن نَصْرٍ، ثنا مُعَاذُ بن مُعَاذٍ، أنبأ ابن عَوْنٍ[8]، عَنْ

(1) تهذيب الكمال (498/13).

(2) الكاشف، للذهبي (519/1).

(3) تقريب التهذيب (ص:285).

(4) المجروحين، لابن حِبَّانَ (125/2).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (387/6).

(6) تقريب التهذيب (ص:146).

(7) المجموع شرح المهذب (164/6).

(8) هو عَبْد اللهِ بن عون بن أَرْطَبَانَ المُزَنِيُّ، أبو عون البصري. تهذيب الكمال (394/15).

نَافِعٍ[1]، عَنِ ابن عُمَرَ قَالَ: "ادْفَعُوا صَدَقَاتِ أَمْوَالِكُمْ إِلَى مَنْ وَلَّاهُ الله أَمْرَكُمْ فَمَنْ بَرَّ فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَثِمَ فَعَلَيْهَا"[2].

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة[3] عن معاذ بن معاذ، وابن زَنْجُوْيَه[4] عن النَّضْرِ بن شُمَيْلٍ، كلاهما عن عَبْد اللهِ بن عون به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

سَعْدَانُ بن نَصْرِ بن منصور الثَّقَفِيُّ، البَغْدَادِيُّ، البَزَّارُ، أبو عثمان: وثقه الدَّارَقُطْنِي[5]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[6]، وقال أبو حاتم وابنه[7] والذهبي[8]: "صدوق".

خلاصة القول فيه: صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة آنفة الذكر.

الحديث الثامن والعشرون

(227) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ قَزَعَةَ مَوْلَى زِيَادِ بن أَبِيْهِ، أَنَّ ابن عُمَرَ قَالَ: "ادْفَعُوهَا إِلَيْهِمْ وَإِنْ شَرِبُوا بِهَا الْخَمْرَ". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ[9].

قال البَيْهَقِيُّ: "أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْد اللهِ الَحَافِظُ[10]، وَأَبُو سَعِيدِ بن أَبِي عَمْرٍو قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن يَعْقُوبَ، ثنا يَحْيَى بن أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ عبد الْوَهَّابِ: سُئِلَ سَعِيدٌ يَعْنِي ابن أَبِي

(1) هو نافع، مولى عَبْد اللهِ بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عَبْد اللهِ المدني. تهذيب الكمال (298/29).

(2) السنن الكبرى، للبيهقي (193/4)، برقم (7381).

(3) مصنف ابن أبي شيبة (384/2)، برقم (10190).

(4) الأموال، لابن زَنْجُوْيَه (1149/3)، برقم (2134).

(5) سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:59).

(6) (305/8).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (291/4).

(8) سير أعلام النبلاء (357/12).

(9) المجموع شرح المهذب (164/6).

(10) هو أبو عَبْد اللهِ الحاكم محمد بن عَبْد اللهِ، صاحب المستدرك. تاريخ بغداد، للخطيب (509/3).

عَرُوبَةَ عَنِ الزَّكَاةِ فَأَخْبَرَنَا، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ قَزَعَةَ مَوْلَى زِيَادٍ أَنَّ ابن عُمَرَ قَالَ: "ادْفَعُوهَا إِلَيْهِمْ وَإِنْ شَرِبُوا بِهَا الْخَمْرَ"، يَعْنِي الْأُمَرَاءَ[1].

تخريج الحديث: أخرجه ابن زَنْجُوْيَه[2] من طريق عطية بن سعد بمعناه، والقاسم بن سَلاَّمٍ[3] من طريق ميمون بن مهران بزيادة، كلاهما عن ابن عمر به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزِّبْرِقَانِ البَغْدَادِيُّ:** صدوق.
2. **عبد الوهاب بن عطاء الخَفَّاف:** صدوق في هذا الحديث؛ لأنه يرويه عن ابن أبي عروبة وقد صَرَّحَ بالسَّمَاع منه، وتُوبع على الحديث.
3. **سعيد بن أبي عَرُوبَة:** ثقة في هذا الحديث، فقد انتفت علة اختلاطه؛ لأن عبد الوهاب الخفاف سمع منه قبل الاختلاط.
4. **قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ:** ثقة في هذا الحديث؛ فقد توفرت شروط احتمال عنعنته.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعتين آنفتي الذكر.

---

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (193/4)، برقم (7383).

(2) الأموال، لابن زَنْجُوْيَه (1150/3)، برقم (2138).

(3) الأموال، للقاسم بن سَلاَّمٍ (ص:683)، برقم (1811).

الحديث التاسع والعشرون

(228) قال الشِّيْرَازِيُّ: لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِغَازٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِغَارِمٍ، أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ لِرَجُلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ فَتُصُدِّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ، فَأَهْدَى الْمِسْكِينُ إِلَيْهِ".

قال النَّوَوِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد مِنْ طَرِيقَيْنِ، أَحَدُهُمَا: عَنْ عَطَّاءِ ابن يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالثَّانِي: عَنْ عَطَّاءٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ فِي الطَّرِيقَيْنِ، وَجَمَعَ الْبَيْهَقِيُّ طُرُقَهُ، وَفِيهَا أَنَّ مَالِكًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ أَرْسَلَاهُ، وَأَنَّ مَعْمَراً وَالثَّوْرِيَّ وَصَلَاهُ، وَهُمَا مِنْ جُمْلَةِ الْحُفَّاظِ الْمُعْتَمَدِينَ، وَقَدْ تَقَرَّرَتْ الْقَاعِدَةُ الْمَعْرُوفَةُ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأُصُولِ: أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا رُوِيَ مُتَّصِلًا وَمُرْسَلًا؛ كَانَ الْحُكْمُ لِلِاتِّصَالِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ، وَقَدَّمْنَا أَيْضًا عَنْ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ الله عَنْهُ: أَنَّهُ يَحْتَجُّ بِالْمُرْسَلِ إِذَا اعْتَضَدَ بِأَحَدِ أَرْبَعَةِ أُمُورٍ، إمَّا حَدِيثٌ مُسْنَدٌ، وَإِمَّا مُرْسَلٌ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، وَإِمَّا قَوْلُ صَحَابِيٍّ، وَإِمَّا قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا قَدْ وُجِدَ فِيهِ أَكْثَرُ، فَقَدْ رُوِيَ مُسْنَدًا، وَقَالَ بِهِ الْعُلَمَاءُ مِنْ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ.[1]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بن يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِغَازٍ فِي سَبِيلِ الله، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِغَارِمٍ، أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ لِرَجُلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ فَتُصُدِّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ، فَأَهْدَاهَا الْمِسْكِينُ لِلْغَنِيِّ"[2].

ثم قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بن عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عبد الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بن يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بِمَعْنَاهُ[3].

تخريج الحديث: أخرجه مالك[4] ومن طريقه البيهقي[5] بلفظه، وابن أبي شيبة[6] من طريق سفيان بن عيينة بنحوه، كلاهما (مالك وابن عيينة) عن زيد بن أسلم، عن عطاء مرسلاً،

---

(1) المجموع شرح المهذب (205/6، 206).

(2) سنن أبي داود (119/2)، برقم (1635).

(3) المرجع السابق (119/2)، برقم (1636).

(4) موطأ مالك (268/1)، برقم (29).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (23/7)، برقم (13166).

(6) مصنف ابن أبي شيبة (426/2)، برقم (10682).

وأخرجه ابن ماجه[1]، وابن الجارود[2]، وابن خزيمة[3]، من طريق معمر، وعبد الرزاق[4] ومن طريقه البيهقي[5]، عن معمر وسفيان الثوري، كلاهما (معمر والثوري) عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي سعيد به بنحوه، وأخرجه أبو داود[6] من طريق عِمْرَان البَارِقِيِّ، وأحمد بن حنبل من طريقي ابن أبي ليلى[7]، وفِرَاس الْمُكْتِبِ[8]، ثلاثتهم عن عطية الْعَوْفِيِّ، عن أبي سعيد به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **زيد بن أسلم العدوي:** ثقة، وهذا الحديث ليس من مراسيله.
2. **عبد الرزاق بن هَمَّام الحِمْيَرِيُّ مولاهم، أبو بكر الصنعاني:** ثقة في هذا الحديث.
3. **معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري:** ثقة في هذا الحديث.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: الإسناد المتصل صحيح، والإسناد المرسل ضعيف للإرسال، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالإسناد المتصل.

---

(1) سنن ابن ماجه (590/1)، برقم (1841).
(2) المنتقى، لابن الجارود (ص:99)، برقم (365).
(3) صحيح ابن خزيمة (71/4)، برقم (2374).
(4) تفسير عبد الرزاق (152/2)، برقم (1094).
(5) السنن الكبرى، للبيهقي (24/7)، برقم (13168).
(6) سنن أبي داود (119/2)، برقم (1637).
(7) مسند أحمد (416/18)، برقم (11929).
(8) المرجع السابق (453/17)، برقم (11358).

الحديث الثلاثون

(229) قال الشِّيْرَازِيُّ: قَوْله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ".

قال النَّوَوِيُّ: هَذَا الحَدِيْثُ صَحِيْحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ، بِإِسْنَادٍ صَحِيْحٍ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا، وَالنَّسَائِيِّ وَابْنُ مَاجَهْ مِنْ رِوَايَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.[1]

قال النسائي: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بن إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ[2]، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفِيقَ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[4] وابن ماجه[5] من طريق حماد بن سلمة به بزيادة.

دراسة رجال الإسناد:

1. **حماد بن أبي سليمان مسلم الكوفي:** صدوق في هذا الحديث وليس هو من أوهامه، فقد سأل الترمذيُّ البخاريَّ عنه فقال: "أرجو أن يكون مَحْفُوظًا"، فقال الترمذي: "رَوَى هذا الحديث غيرُ حَمَّادٍ؟" فقال: "لا أَعْلَمُهُ"[6].
2. **إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النَّخَعِيُّ:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل حماد، أما الحديث فيرتقي إلى الصحيح لغيره بشواهده، منها ما أخرجه أحمد بن حنبل[7] عن عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "رُفِعَ

(1) المجموع شرح المهذب (253/6)، بتصرف.
(2) هو الأسود بن يزيد ين قيس النَّخَعِيُّ. تهذيب الكمال (233/3).
(3) سنن النسائي (156/6)، برقم (3432).
(4) سنن أبي داود (139/4)، برقم (4398).
(5) سنن ابن ماجه (658/1)، برقم (2041).
(6) العلل الكبير، للترمذي (ص:225).
(7) مسند أحمد (266/2)، برقم (956).

الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ، -أَوْ قَالَ: الْمَجْنُونِ- حَتَّى يَعْقِلَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَشِبَّ".

الحديث الحادي والثلاثون

(230) قال النَّوَوِيُّ: مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ، عَنْ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّمَا الْوُضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ وَلَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ، وَإِنَّمَا الْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا خَرَجَ"[1].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيهُ[2]، أنبأ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بن عُمَرَ بن حَفْصٍ الزَّاهِدُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بن عَبْدِ اللهِ، أنبأ وَكِيعٌ[3]، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ[4]، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، أَنَّهُ ذُكِرَ عِنْدَهُ الْوُضُوءُ مِنَ الطَّعَامِ، قَالَ الْأَعْمَشُ مَرَّةً: وَالْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ، فَقَالَ: "إِنَّمَا الْوُضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ وَلَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ، وَإِنَّمَا الْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا خَرَجَ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة[6] مختصراً، والبيهقي[7] بمثله، من طريق وكيع به، وأخرجه عبد الرزاق[8]، وابن أبي شيبة[9]، من طريق يحيى بن وَثَّابٍ، وابن أبي شيبة[10] من طريق عكرمة، والدَّارَقُطْنِي[11] من طريق شعبة مولى ابن عباس، ثلاثتهم عن ابن عباس به مختصراً.

---

(1) المجموع شرح المهذب (317/6).

(2) هو محمد بن محمد بن مَحْمَشٍ، أبو طاهر الزِّيَادِيُّ. تاريخ الإسلام، للذهبي (157/9).

(3) هو وكيع بن الجَرَّاحِ بن مَلِيْحِ الرُّؤَاسِيُّ. تهذيب الكمال (462/30).

(4) هو حُصَين بن جندب بن عَمْرو بن الحارث الكوفي. تهذيب الكمال (514/6).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (435/4)، برقم (8253).

(6) مصنف ابن أبي شيبة (308/2)، برقم (9319).

(7) السنن الكبرى، للبيهقي (187/1)، برقم (567).

(8) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (32/1)، برقم (100).

(9) مصنف ابن أبي شيبة (52/1)، برقم (538).

(10) مصنف ابن أبي شيبة (52/1)، برقم (535).

(11) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (276/1)، برقم (553).

دراسة رجال الإسناد:

1. محمد بن عمر بن حفص، أبو بكر النَّيْسَابُوْرِيُّ السِّمْسَار الزَّاهِدُ:

لم أجد فيه سوى قول الذهبي: "الإمام، الزاهد المعمر، أَثْنَى عَلَيْهِ الحَاكِم"[1].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. إبراهيم بن أبي بكر عَبْد اللهِ بن محمد بن أبي شيبة العبسي، أبو شيبة الكوفي:

وثقه مسلمة بن القاسم والخليلي[2]، والذهبي[3]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4]، وقال أبو حاتم[5] وابن حجر[6]: "صدوق"، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "لا بأس به"[7].

خلاصة القول فيه: ثقة.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون محمد بن عمر صدوقاً، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الثاني والثلاثون

(231) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "من أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ". رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ[8].

---

(1) سير أعلام النبلاء (376/15).

(2) تهذيب التهذيب (136/1).

(3) الكاشف، للذهبي (216/1).

(4) (88/8).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (110/2).

(6) تقريب التهذيب (ص:91).

(7) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:99).

(8) المجموع شرح المهذب (324/6).

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن مَحْمُودٍ أَبُو بَكْرٍ السَّرَّاجُ، ثنا مُحَمَّدُ بن مَرْزُوقٍ الْبَصْرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بن عَبْد اللهِ الْأَنْصَارِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بن عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ[1]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه ابن خزيمة[3] بلفظه، والطبراني[4] بنحوه، من طريق محمد بن مرزوق به، وأخرجه البخاري[5] ومسلم[6] بمعناه، من طريق محمد بن سيرين، عن أبي هريرة به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن محمود بن محمد بن المنذر، أبو بكر السراج:**

ذكره القوَّاس[7] في جملة شيوخه الثقات، وقال أبو القاسم الآبندوني[8]: "لا بأس به".[9]

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي البصري:**

وثقه الخطيب البغدادي[10]، والدَّارَقُطْنِي[11]، والذهبي[12]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "ربما أخطأ"[1].

---

(1) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزُّهْرِيّ المدني. تهذيب الكمال (370/33).

(2) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (142/3)، برقم (2243).

(3) صحيح ابن خزيمة (239/3)، برقم (1990).

(4) المعجم الأوسط، للطبراني (292/5)، برقم (5352).

(5) صحيح البخاري (31/3)، برقم (1933).

(6) صحيح مسلم (809/2)، برقم (1155).

(7) هو يوسف بن عمر بن مسرور، أبو الفتح القواس، توفي سنة (385هـ). تاريخ بغداد، للخطيب (476/16).

(8) هو عَبْد اللهِ بن إبراهيم بن يوسف، أبو القاسم الجرجاني، ويعرف بالآبندوني، توفي سنة (368هـ). تاريخ بغداد، للخطيب (58/11).

(9) تاريخ بغداد، للخطيب (425/4).

(10) المرجع السابق (327/4).

(11) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (142/3).

(12) تاريخ الإسلام، للذهبي (1244/5).

وقال أبو حاتم: "صدوق"[2]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق له أوهام"[3]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "لين"[4].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. **محمد بن عَبْد اللهِ بن المثنى الأنصاري البصري القاضي:** ثقة، في هذا الحديث.

4. **محمد بن عمرو بن عَلْقَمَةَ بن وَقَّاصٍ اللَّيْثِيُّ المدني:**

وثَّقَه ابنُ مَعِين[5] مرة، وابن المديني[6]، والنسائي مرة[7]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "كان يخطئ"[8]، وقال ابْنُ المبارك "لم يكن به بأس"[9]، وبنحوه قال النسائي مرة[10]، وابن عَدِيٍّ[11]، وقال الذهبي: "صدوق"[12]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، يُكتب حديثه، وهو شيخ"[13]، وقال يحيى القَطَّان مرة: "رجل صالح، ليس بأحفظ الناس للحديث"[14]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق له أوهام"[15]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "ما زال الناس يتقون حديثه"، فقيل له: "وما علة ذلك"؟ قال: "كان محمد بن عمرو، يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة"[16]، وقال ابْنُ سعد: "يستضعف"[1]، وقال ابْنُ المديني: "كان يحيى بن سعيد يضعفه بعض الضعف"[2].

---

(1) (126/9).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (90/8).
(3) تقريب التهذيب (ص:505).
(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (551/7).
(5) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (107/1).
(6) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:94).
(7) تهذيب الكمال (217/26).
(8) (377/7).
(9) تهذيب التهذيب (376/9).
(10) تهذيب الكمال (217/26).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (457/7).
(12) سير أعلام النبلاء (136/6).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (31/8).
(14) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (455/7).
(15) تقريب التهذيب (ص:499).
(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (31/8).

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون السراج والباهلي ومحمد بن عمرو صدوقين، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة آنفة الذكر.

الحديث الثالث والثلاثون

(232) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ إِنِّي صُمْتُ رَمَضَانَ كُلَّهُ وَقُمْتُهُ"، فَلَا أَدْرِي أَكَرِهَ التَّزْكِيَةَ، أَوْ قَالَ: "لَا بُدَّ مِنْ نَوْمَةٍ أَوْ رَقْدَةٍ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيُّ بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ أَوْ صَحِيحَةٍ[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى[4]، عَنِ الْمُهَلَّبِ بن أَبِي حَبِيبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنِّي صُمْتُ رَمَضَانَ كُلَّهُ، وَقُمْتُهُ كُلَّهُ"، فَلَا أَدْرِي أَكَرِهَ التَّزْكِيَةَ، أَوْ قَالَ: "لَا بُدَّ مِنْ نَوْمَةٍ أَوْ رَقْدَةٍ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[6]، وابن خزيمة[7]، من طريق يحيى بن سعيد به بنحوه، وأخرجه أحمد بن حنبل[8] من طريق قتادة، عن الحسن به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. المُهَلَّبُ بن أبي حبيبة البصري:

وثقه أحمد بن حنبل[1]، وأبو داود[2]، والذهبي[3]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4]، وقال أحمد بن حنبل مَرَّة: "ما أرى به بأساً"[5]، وقال ابنُ حجر: "صدوق"[6]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "لم أر له حديثًا منكراً"[7].

---

(1) الطبقات الكبير، لابن سعد (529/7).

(2) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:94).

(3) المجموع شرح المهذب (375/6).

(4) هو يحيى بن سَعِيد بن فَرُّوخٍ القَطَّان التميمي. تهذيب الكمال (329/31).

(5) سنن أبي داود (319/2)، برقم (2415).

(6) سنن النسائي (130/4)، برقم (2109).

(7) صحيح ابن خزيمة (281/3)، برقم (2075).

(8) مسند أحمد (58/34)، برقم (20416).

خلاصة القول فيه: ثقة.

2. **الحسن بن أبي الحسن البصري:** ثقة، وقد سمع من أبي بكرة[8].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في المهلب فقال: "بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ أَوْ صَحِيحَةٍ".

الحديث الرابع والثلاثون

(233) قال النَّوَوِيُّ: مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ أَوْ الْحَسَنِ، وَالْبَيْهَقِيُّ، عَنْ عَبْد اللهِ بن أَبِي عَمَّارٍ أَنَّهُ قَالَ: "أَقْبَلْتُ مَعَ مُعَاذِ بن جَبَلٍ وَكَعْبِ الْأَحْبَارِ فِي أُنَاسٍ مُحْرِمِينَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِعُمْرَةٍ، حَتَّى إذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ وَكَعْبٌ عَلَى نَارٍ يَصْطَلِي، فَمَرَّتْ بِهِ رِجْلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَأَخَذَ جَرَادَتَيْنِ فَقَتَلَهُمَا وَنَسِيَ إحْرَامَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ إحْرَامَهُ فَأَلْقَاهُمَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ دَخَلَ الْقَوْمُ عَلَى عُمَرَ وَدَخَلْت مَعَهُمْ، فَقَصَّ كَعْبٌ قِصَّةَ الْجَرَادَتَيْنِ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُ، قَالَ: "مَا جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ يَا كَعْبُ؟"، قَالَ: "دِرْهَمَيْنِ"، قَالَ: "بَخٍ، دِرْهَمَانِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ جَرَادَةٍ، اجْعَلْ مَا جَعَلْتَ فِي نَفْسِكَ"[9].

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ عَنْ ابن جُرَيْجٍ، عَنْ يُوسُفَ بن مَاهَكَ، أَنَّ عَبْد اللهِ بن أَبِي عَمَّارٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ أَقْبَلَ مَعَ مُعَاذِ بن جَبَلٍ وَكَعْبِ الْأَحْبَارِ فِي أُنَاسٍ مُحْرِمِينَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِعُمْرَةٍ، حَتَّى إذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ وَكَعْبٌ عَلَى نَارٍ يَصْطَلِي، مَرَّتْ بِهِ رِجْلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَأَخَذَ جَرَادَتَيْنِ فَمَلَّهُمَا وَنَسِيَ إحْرَامَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ إحْرَامَهُ فَأَلْقَاهُمَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ دَخَلَ الْقَوْمُ عَلَى عُمَرَ بن الْخَطَّابِ وَدَخَلْت مَعَهُمْ، فَقَصَّ كَعْبٌ قِصَّةَ الْجَرَادَتَيْنِ عَلَى عُمَرَ، فَقَالَ عُمَرُ: "مَنْ بِذَلِكَ أَمَرَك يَا

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (524/2).

(2) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (439/1).

(3) الكاشف، للذهبي (300/2).

(4) (505/7).

(5) سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل (ص:30).

(6) تقريب التهذيب (ص:549).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (228/8).

(8) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:45).

(9) المجموع شرح المهذب (332/7).

كَعْبُ؟" قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: "إِنَّ حِمْيَرَ تُحِبُّ الْجَرَادَ، قَالَ: مَا جَعَلْت فِي نَفْسِك؟"، قَالَ: "دِرْهَمَيْنِ"، قَالَ: "بَخٍ، دِرْهَمَانِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ جَرَادَةٍ، اجْعَلْ مَا جَعَلْت فِي نَفْسِك"[1].

تخريج الحديث: أخرجه مسدد[2] بزيادة، من طريق ابن خُثَيْمٍ، والبيهقي[3] بمثله، من طريق ابن جُرَيْجٍ، كلاهما عن يوسف بن مَاهَكٍ به، وأخرجه مالك[4] عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وعبد الرزاق[5] وابن أبي شيبة[6] من طريق الأسود بن يزيد، كلاهما عن عمر به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سعيد بن سالم الْقَدَّاحُ:** صدوق في هذا الحديث؛ فقد توبع.
2. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح ابن جُرَيْجٍ بالسماع، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يحتمل عنعنة ابن جُرَيْجٍ فقال: "بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ أَوْ الْحَسَنِ"، فهو عنده حسن لذاته، صحيح لغيره، والله أعلم.

الحديث الخامس والثلاثون

(234) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ ابن عَبَّاسٍ قَالَ: "فِي الضَّبُعِ كَبْشٌ". رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ[7].

قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بن سَالِمٍ، عَنْ ابن جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابن عَبَّاسٍ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا– يَقُولُ: "فِي الضَّبُعِ كَبْشٌ"[8].

---

(1) الأم، للشافعي (215/2).
(2) المطالب العالية، لابن حجر (78/7)، برقم (1276).
(3) السنن الكبرى، للبيهقي (337/5)، برقم (10011).
(4) موطأ مالك (416/1)، برقم (236).
(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (410/4)، برقم (8247).
(6) مصنف ابن أبي شيبة (425/3)، برقم (15626).
(7) المجموع شرح المهذب (426/7).
(8) الأم، للشافعي (211/2).

تخريج الحديث: أخرجه عبد الرزاق[1] والبيهقي[2] من طريق ابن جُرَيْجٍ به بلفظه، وأخرجه ابن أبي شيبة[3] بنحوه من طريق عكرمة، والدَّارَقُطْنِي[4] بنحوه، والبيهقي[5] بزيادة من طريق مجاهد، كلاهما عن ابن عباس به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سعيد بن سالم الْقَدَّاحُ:** صدوق في هذا الحديث؛ فقد توبع.
2. **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ:** ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.
3. **عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، المكي:** ثقة، وهذا الحديث ليس من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح ابن جُرَيْجٍ بالسماع، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يحتمل عنعنة ابن جُرَيْجٍ فقال: "بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ"، فهو عنده حسن لذاته، صحيح لغيره، والله أعلم.

الحديث السادس والثلاثون

(235) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ سُلَيْمَانَ بن أَبِي عَبْد اللهِ قَالَ: "رَأَيْتُ سَعْدَ بن أَبِي وَقَّاصٍ أَخَذَ رَجُلًا يَصِيدُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ الَّذِي حَرَّمَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَلَبَهُ ثِيَابَهُ، فَجَاءَ مَوَالِيهِ فَكَلَّمُوهُ فِيهِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ هَذَا الْحَرَمَ، وَقَالَ: "مَنْ أَخَذَ أَحَدًا فِيهِ فَلْيَسْلُبْهُ"، فَلَا أَرُدُّ عَلَيْكُمْ طُعْمَةً أَطْعَمَنِيهَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنْ إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُ إِلَيْكُمْ عَنْهُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ حُفَّاظٌ إلا سُلَيْمَانَ بن أَبِي عَبْد اللهِ هَذَا، فَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "لَيْسَ هُوَ بِالْمَشْهُورِ، وَلَكِنْ يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ"، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُد، وَهَذَا الَّذِي رَوَاهُ بِمَعْنَى مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، فَيَقْتَضِي مَجْمُوعُ هَذَا، أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ صَحِيحَةٌ أَوْ حَسَنَةٌ[6].

---

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (403/4)، برقم (8225).

(2) السنن الكبرى، للبيهقي (300/5)، برقم (9882).

(3) مصنف ابن أبي شيبة (255/3)، برقم (13964).

(4) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (281/3)، برقم (2563).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (334/5)، برقم (9996).

(6) المجموع شرح المهذب (479/7).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ[1]، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابن حَازِمٍ، حَدَّثَنِي يَعْلَى بن حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بن أَبِي عَبْد اللهِ، قَالَ: "رَأَيْتُ سَعْدَ بن أَبِي وَقَّاصٍ، أَخَذَ رَجُلًا يَصِيدُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ الَّذِي حَرَّمَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَلَبَهُ ثِيَابَهُ، فَجَاءَ مَوَالِيهِ فَكَلَّمُوهُ فِيهِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَرَّمَ هَذَا الْحَرَمَ، وَقَالَ: "مَنْ أَخَذَ أَحَدًا يَصِيدُ فِيهِ فَلْيَسْلُبْهُ ثِيَابَهُ"، فَلَا أَرُدُّ عَلَيْكُمْ طُعْمَةً أَطْعَمَنِيهَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنْ إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُ إِلَيْكُمْ ثَمَنَهُ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه مسلم[3] من طريق عامر بن سعد، وأبو داود[4] من طريق مولى لسعد، كلاهما عن سعد به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **جرير بن حازم بن زيد بن عَبْد اللهِ الأزدي، أبو النضر البصري:** ثقة في هذا الحديث.
2. **سليمان بن أبي عَبْد اللهِ:** ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5]، وقال أبو حاتم: "ليس بالمشهور، فيعتبر بحديثه"[6]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[7].

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع؛ وإلا فلين الحديث، وقد تُوبع في هذا الحديث.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

---

(1) هو موسى بن إسماعيل المِنْقَرِيُّ مولاهم، التَّبُوْذَكِيُّ البصري. تهذيب الكمال (21/29).
(2) سنن أبي داود (217/2)، برقم (2037).
(3) صحيح مسلم (993/2)، برقم (1364).
(4) سنن أبي داود (217/2)، برقم (2038).
(5) (312/4).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (127/4).
(7) تقريب التهذيب (ص:252).

الحديث السابع والثلاثون

(236) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى الْفَضْلُ بن الْعَبَّاسِ "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ غَدَاةَ يَوْمِ النَّحْرِ: الْقُطْ لِي حَصًى، فَلَقَطْتُ لَهُ حَصَيَاتٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ[1]"

قال النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا حَدِيثُ الْفَضْلِ بن عَبَّاسٍ فِي لَقْطِ الْحَصَيَاتِ فَصَحِيحٌ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ، وَهُوَ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ بن عَبَّاسٍ، عَنْ أَخِيهِ الْفَضْلِ بن عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ، بِإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَيْنِ، إسْنَادِ النَّسَائِيِّ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، لَكِنَّهُمَا رَوَيَاهُ مِنْ رِوَايَةِ ابن عَبَّاسٍ مُطْلَقًا، وَظَاهِرُ رِوَايَتِهِمَا أَنَّهُ عَبْدِ اللهِ بن عَبَّاسٍ لَا الْفَضْلُ، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ بن عَسَاكِرَ فِي الْأَطْرَافِ فِي مُسْنَدِ عَبْدِ اللهِ بن عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي مُسْنَدِ الْفَضْلِ، وَالْجَمِيعُ صَحِيحٌ كَمَا ذَكَرْنَاهُ، فَيَكُونُ ابن عَبَّاسٍ وَصَلَهُ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ، وَأَرْسَلَهُ فِي رِوَايَتَيْ النَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَهْ، وَهُوَ مُرْسَلُ صَحَابِيٍّ، وَهُوَ حُجَّةٌ لَوْ لَمْ يُعْرَفْ الْمُرْسَلُ عَنْهُ، فَإِذَا عُرِفَ فَأَوْلَى بِالِاحْتِجَاجِ وَالِاعْتِمَادِ، وَقَدْ عُرِفَ هُنَا أَنَّهُ عَنْ الْفَضْلِ بن عَبَّاسٍ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ مِنْ رِوَايَةِ الْفَضْلِ بن عَبَّاسٍ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ.[2]

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بن يَحْيَى بن عبد الْجَبَّارِ السُّكَّرِيُّ بِبَغْدَادَ، أنبأ إِسْمَاعِيلُ بن مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، ثنا أَحْمَدُ بن مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ، ثنا عبد الرَّزَّاقِ، أنبأ جَعْفَرُ بن سُلَيْمَانَ، ثنا عَوْفٌ، عَنْ زِيَادِ بن الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابن عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بن عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَاةَ يَوْمِ النَّحْرِ: "هَاتِ فَالْقُطْ لِي حَصًى" فَلَقَطْتُ لَهُ حَصَيَاتٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ فَوَضَعْتُهُنَّ فِي يَدِهِ، فَقَالَ: "بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني[4] من طريق جعفر بن سليمان به بنحوه، وأخرجه النسائي وأحمد بن حنبل من طريقي ابن عُلَيَّة[5]، ويحيى القَطَّان[6]، وابن ماجه[1] من طريق حماد بن

---

(1) الْخَذْفُ: رَمْيُكَ بِحَصاةٍ أَو نَواةٍ تَأْخُذُها بَين سَبَّابَتَيْكَ، أَو تجعَلُ مِخْذَفَةً من خَشَبَةٍ ترمِي بهَا بَين الإِبْهامِ والسَّبَّابة. تهذيب اللغة، للأزهري (142/7).

(2) المجموع شرح المهذب (124/8، 127).

(3) السنن الكبرى، للبيهقي (207/5)، برقم (9534).

(4) المعجم الكبير، للطبراني (289/18)، برقم (742).

(5) سنن النسائي (268/5)، برقم (3057)، مسند أحمد (298/5)، برقم (3248).

(6) سنن النسائي (269/5)، برقم (3059)، مسند أحمد (298/5)، برقم (3248).

أسامة، وأحمد بن حنبل عن هشيم[2]، كلهم عن عوف، عن زياد بن الحصين، عن أبي العالية، عن ابن عباس به بنحوه، لكن قال يحيى القَطَّان: "لَا يَدْرِي عَوْفٌ عَبْدُ اللهِ أَوِ الْفَضْلُ"[3].

دراسة رجال الإسناد:

1. **عَبْد اللهِ بن يحيى بن عبد الجبار، أبو مُحَمَّد السكري، يُعْرَفُ بوجه العجوز:**

وثقه الذهبي[4]، وقال الخطيب البغدادي: "كان صدوقاً"[5].

خلاصة القول فيه: ثقة.

2. **عبد الرزاق بن هَمَّام الحِمْيَرِيُّ مولاهم، أبو بكر الصنعاني:** ثقة في هذا الحديث.

3. **جعفر بن سليمان الضُّبَعِيُّ، أبو سليمان البصري:**

وثَّقَه ابنُ سعد[6] وزاد: "وبه ضعف"، وابن مَعِين وزاد: "ليس به بأس"[7]، وابن المديني[8]، والعجلي[9]، وابن حِبَّانَ[10]، والذهبي وزاد: "فيه شيء"[11]، وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به"[12]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[13]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "حسن الحديث. وأرجو أنه لا بأس به"[14]، وضعفه ابن عَمَّارٍ[15]، وقال ابْنُ المديني: "أكثر جعفر عن ثابت، وكتب

---

(1) سنن ابن ماجه (1008/2)، برقم (3029).

(2) مسند أحمد (350/3)، برقم (1851).

(3) المرجع السابق (298/5)، برقم (3248).

(4) سير أعلام النبلاء (386/17).

(5) تاريخ بغداد، للخطيب (454/11).

(6) الطبقات الكبير، لابن سعد (289/9).

(7) من كلام أبي زكريا يحيى بن مَعِين في الرجال، رواية ابن طَهْمَانَ (ص:68).

(8) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:53).

(9) معرفة الثقات، للعجلي (268/1).

(10) الثقات، لابن حِبَّانَ (140/6).

(11) الكاشف، للذهبي (294/1).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (481/2).

(13) تقريب التهذيب (ص:140).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (389/2).

(15) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لابن شاهين (ص:44).

مراسيل وفيها أحاديث مناكير، عن ثابت، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[1]، أما عن تشيعه فقد اتفقت كلمة النقاد –المذكورين أعلاه– على أنه كان شيعياً، لكنه لم يكن داعية كما قال ابْنُ حِبَّانَ[2]، بل روى أحاديث في فضائل الشيخين كما قال ابْنُ عَدِيٍّ[3].

خلاصة القول فيه: صدوق شيعي، ولا تضر بدعته في هذا الحديث.

4. **عوف بن أبي جَميلة الأعرابي العبدي البصري:** ثقة، قدري، رافضي، ولا تضر بدعتاه في هذا الحديث.
5. **زياد بن الحصين بن قيس الحنظلي، أو الرياحي، أبو جهمة البصري:** قال ابْنُ حجر: "ثقة يرسل"[4]، وليس هذا الحديث من مراسيله، فهو يرسل عن ابن عباس رضي الله عنهما[5].
6. **رُفَيْع بن مِهْرَان، أبو العالية الرِّيَاحِيُّ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة كثير الإرسال"[6]، وليس هذا الحديث من مراسيله[7].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر إلا قوله "سَمِعْتُ ابن عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بن عَبَّاسٍ"، فهو غير محفوظ، تفرد به جعفر بن سليمان، فالحفاظ يروونه عن ابن عباس، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بدون ذكر الفضل؛ بل قال يحيى القَطَّان: "لَا يَدْرِي عَوْفٌ عَبْد اللهِ أَوِ الْفَضْلُ"[8]، والحاصل أن الحديث صحيح.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (481/2).

(2) الثقات، لابن حِبَّانَ (140/6).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (389/2).

(4) تقريب التهذيب (ص:219).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (529/3).

(6) تقريب التهذيب (ص:210).

(7) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:58)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:175)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:107).

(8) مسند أحمد (298/5)، برقم (3248).

الحديث الثامن والثلاثون

(237) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى الْبَرَاءُ بن عَازِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يُجْزِئُ فِي الْأَضَاحِيِّ الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ الْبَرَاءِ رَضِيَ الله عَنْهُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَغَيْرُهُمْ بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ.[1]

قال أبو داود: حَدَّثَنَا حَفْصُ بن عُمَرَ النَّمَرِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بن عبد الرَّحْمَنِ، عَنْ عبيد بن فَيْرُوزَ، قَالَ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بن عَازِبٍ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَضَاحِيِّ. فَقَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصَابِعِي أَقْصَرُ مِنْ أَصَابِعِهِ، وَأَنَامِلِي أَقْصَرُ مِنْ أَنَامِلِهِ فَقَالَ: "أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِيِّ –فَقَالَ–: الْعَوْرَاءُ بَيِّنٌ عَوَرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ بَيِّنٌ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ بَيِّنٌ ظَلْعُهَا، وَالْكَسِيرُ الَّتِي لَا تَنْقَى". قَالَ: قُلْتُ: فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ فِي السِّنِّ نَقْصٌ. قَالَ: "مَا كَرِهْتَ فَدَعْهُ وَلَا تُحَرِّمْهُ عَلَى أَحَدٍ" قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "لَيْسَ لَهَا مُخٌّ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[3] مختصراً، والنسائي[4] وابن ماجه[5] بنحوه، من طريق سليمان بن عبد الرحمن به.

دراسة رجال الإسناد: كلهم ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسَّن الإسناد لتوسطه في عبيد بن فَيْرُوزَ؛ لأنه لم يُوثقه قبل ابن حجر[6] –فيما وقفتُ عليه– سوى النسائي[7] وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[8]، أما أبو حاتم فقال: "ثقة، لا بأس به"[9].

---

(1) المجموع شرح المهذب (399/8).
(2) سنن أبي داود (97/3)، برقم (2802).
(3) سنن الترمذي (85/4)، برقم (1497).
(4) سنن النسائي (214/7)، برقم (4369)، و(215/7)، برقم (4370)، و(4371).
(5) سنن ابن ماجه (1050/2)، برقم (3144).
(6) تقريب التهذيب (ص:378).
(7) تهذيب الكمال (228/19).
(8) (136/5).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (411/5).

الحديث التاسع والثلاثون

(238) قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا "ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ"، بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ إِلَّا أَنَّ فِيهِ رَجُلًا جَرَّحَهُ الْأَكْثَرُونَ، وَاحْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، ثُمَّ قال البَيْهَقِيُّ: "فِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَالْبَرَاءِ بن عَازِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُمْ مَرْفُوعًا"، فَقَدْ تَعَاضَدَتْ طُرُقُهُ كَمَا تَرَى، فَلِهَذَا صَارَ حَدِيثًا حَسَنًا يُحْتَجُّ بِهِ[1].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بن أَحْمَدَ بن عَبْدَانَ، أنا أَحْمَدُ بن عُبَيْدٍ، أنا تَمْتَامٌ، وَابْنُ أَبِي قَمَّاشٍ، قَالَا: أنا الْحَسَنُ بن بِشْرٍ الْبَجَلِيُّ، أنا زُهَيْرٌ[2]، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ""[3].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[4] بلفظه من طريق عُبَيْد اللهِ بن زياد، وأبو يعلي المَوْصِلِيّ[5] بزيادة من طريق حماد بن شعيب، والحاكم[6] بلفظه من طريق زهير بن معاوية، وأبو نعيم الأصبهاني[7] بلفظه من طريق سفيان الثوري، أربعتهم عن أبي الزبير به.

دراسة رجال الإسناد:

1. محمد بن غالب بن حرب، أبو جعفر الضَّبِّيُّ التَّمَّارُ، المعروف بالتَّمْتَام:

وثقه الدَّارَقُطْنِي وزاد: "لكنه وَهِمَ في أحاديثَ"[8]، والذهبي[9]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "كان متقناً"[10]، وقال ابْنُ أبي حاتم[11] والخطيب البغدادي[12]: "صدوق".

---

(1) المجموع شرح المهذب (127/9).

(2) هو زهير بن معاوية بن حُدَيْج، أبو خيثمة الجُعْفِي الكوفي. تهذيب الكمال (420/9).

(3) السنن الصغير، للبيهقي (69/4)، برقم (3082).

(4) سنن أبي داود (103/3)، برقم (2828).

(5) مسند أبي يعلى الموصلي (343/3)، برقم (1808).

(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (127/4)، برقم (7108).

(7) حلية الأولياء، لأبي نُعيم (92/7).

(8) سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:290).

(9) تاريخ الإسلام، للذهبي (819/6).

(10) (151/9).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (55/8).

(12) تاريخ بغداد، للخطيب (242/4).

خلاصة القول فيه: ثقة له أوهام، وليس هذا الحديث منها.

2. **محمد بن عيسى بن السكن الواسطي، يعرف بابن أبي قماش:** وثقه الخطيب البغدادي(1).

خلاصة القول فيه: ثقة.

3. **الحسن بن بشر بن سَلْمٍ الهمداني، أبو علي الكوفي:**

وثقه مسلمة بن القاسم(2)، وقال أحمد بن حنبل: "ما أرى به بأساً في نفسه، روى عن زهير أشياء مناكير"(3)، وقال مَرَّة: "لم يسمع من أبيه"(4)، وقال أبو حاتم: "صدوق"(5)، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"(6)، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: أحاديثه يقرب بعضها من بعض، ويُحمل بعضها على بعض، وليس هو بمنكر الحديث"(7)، وقال النسائي: "ليس بالقوي"(8).

خلاصة القول فيه: صدوق يخطئ، وحديثه عن أبيه مرسل، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

4. **أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس:** ضعيف في هذا الحديث إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: كما قال النَّوَوِيُّ؛ فلولا عدم تصريح أبي الزبير بالسماع لكان الإسناد جيداً حسناً ولكنه ضعيف، أما الحديث فيرتقي إلى الحسن لغيره بشواهده، منها ما أخرجه عبد الرزاق(9) عن عَبْد اللهِ بن كعب بن مالك قال: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب (699/3).
(2) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (68/4).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/3).
(4) تاريخ بغداد، للخطيب (239/8).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/3).
(6) تقريب التهذيب (ص:158).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (163/3).
(8) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:33).
(9) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (500/4)، برقم (8641).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُونَ: "إِذَا أَشْعَرَ الْجَنِينُ فَذَكَاتُهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ"، وبنحوه من حديث أبي سعيد الخدري[1]، وعَبْد اللهِ بن عمر[2] وغيرهم.

الحديث الأربعون

(239) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا؛ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةَ خِيَارٍ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ وغيره، بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ وَحَسَنَةٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ"[3].

قال الترمذي: أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ بن سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بن سَعْدٍ، عَنْ ابن عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا؛ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةَ خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[5] والنسائي[6]، عن قُتَيْبَةَ بن سعيد به بنحوه، وأخرجه الدَّارَقُطْنِيُّ[7] من طريق بكير بن عَبْد اللهِ، عن عمرو بن شعيب به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن عَجْلَانَ:** ضعيف في هذا الحديث؛ إذ لم أجد له تصريحاً بالسماع.
2. **عمرو بن شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:** صدوق.
3. **شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:** صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لعدم تصريح ابن عَجْلَانَ بالسماع، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها الدَّارَقُطْنِي، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ لما قال: "بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ وَحَسَنَةٍ"

---

(1) انظر: سنن أبي داود (103/3)، برقم (2827).
(2) انظر: المعجم الأوسط، للطبراني (26/8)، برقم (7856).
(3) المجموع شرح المهذب (184/9، 185).
(4) سنن الترمذي (542/3)، برقم (1247).
(5) سنن أبي داود (273/3)، برقم (3456).
(6) سنن النسائي (251/7)، برقم (4483).
(7) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (474/3)، برقم (2998).

قصد الأسانيد الصحيحة الأخرى للحديث، والتي رواها البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، عن عَبْد اللهِ بن عمر بن الخطاب، وحكيم بن حزام.

الحديث الحادي والأربعون

(240) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَيْتَامٍ وَرِثُوا خَمْرًا قَالَ: "أَهْرِقْهَا" قَالَ: "أَفَلَا أَجْعَلُهَا خَلًّا؟" قَالَ: "لَا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بن حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ[2]، عَنْ سُفْيَانَ[3]، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي هُبَيْرَةَ، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ، أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ، سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَيْتَامٍ وَرِثُوا خَمْرًا، قَالَ: "أَهْرِقْهَا" قَالَ: "أَفَلَا أَجْعَلُهَا خَلًّا؟" قَالَ: "لَا"[4].

تخريج الحديث: أخرجه مسلم[5] من طريق السُّدِّيِّ، وأحمد بن حنبل[6] من طريق الليث بن أبي سليم، كلاهما عن أبي هُبَيْرَةَ به بنحوه

دراسة رجال الإسناد:

1. إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّيُّ الكبير، أبو محمد الكوفي:

وثقه أحمد بن حنبل[7]، والعجلي[8]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[9]، وقال القَطَّان: "لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكر السُّدِّيَّ، إلا بخير وما تركه أحد"[10]، وقال أحمد بن حنبل مَرَّة: "مقارب الحديث صالح"[11]، وقال مَرَّة: "إنه لحَسَنُ الْحديث، إِلَّا أَنَّ هذا التفسير الَّذِي يجيء به أَسْبَاطٌ عنه"، فجعل يَسْتَعْظِمُهُ، فقيل له: "ذاك إنَّما يرجع إلى قول السُّدِّيِّ"، فقال: "مِنْ أَيْنَ؟ وقد

(1) المجموع شرح المهذب (233/9).
(2) هو وكيع بن الجَرَّاحِ بن مَلِيْحِ الرُّؤَاسِيُّ. تهذيب الكمال (462/30).
(3) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري. تهذيب الكمال (154/11).
(4) سنن أبي داود (326/3)، برقم (3675).
(5) صحيح مسلم (1573/3)، برقم (1983).
(6) مسند أحمد (276/21)، برقم (13732).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (184/2).
(8) معرفة الثقات، للعجلي (227/1).
(9) (20/4).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (184/2).
(11) المرجع السابق والصفحة نفسها.

جعل له أسانيد ما أَدْرِي ما ذاك"[1]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "هو عندي مستقيم الحديث، صدوق لا بأس به"[2]، وقال الذهبي: "حسن الحديث"[3]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يهم ورمي بالتشيع"[4]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"[5]، وقال أبو زُرْعَةَ: "لين"[6]، وضعفه ابن مَعِين وكذبه المُعْتَمِر بن سليمان[7]، وقال الحسين بن واقد المروزي: "سمعته يَشْتُمُ أبا بَكْرٍ وعُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا"[8].

خلاصة القول فيه: شيعي صدوق، ولا تضر بدعته في هذا الحديث.

2. **يحيى بن عباد بن شيبان الأنصاري، أبو هُبَيْرَةَ الكوفي:** قال ابْنُ حجر: "ثقة"[9]، وحديثه عن خباب بن الأرت، وأبي هريرة مرسل[10].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة آنفة الذكر.

الحديث الثاني والأربعون

(241) قال النَّوَوِيُّ: عن عمرو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا طَلَاقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا بَيْعَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا وَفَاءَ نَذْرٍ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ". حَدِيثٌ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَغَيْرُهُمْ، مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ، وَمَجْمُوعُهَا يَرْتَفِعُ عَنْ كَوْنِهِ حَسَنًا، وَيَقْتَضِي أَنَّهُ صَحِيحٌ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: "هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ"[11].

---

(1) الضعفاء الكبير، للعقيلي (87/1).
(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (448/1).
(3) الكاشف، للذهبي (247/1).
(4) تقريب التهذيب (ص:108).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (185/2).
(6) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (87/1).
(8) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(9) تقريب التهذيب (ص:592).
(10) تهذيب الكمال (390/31).
(11) المجموع شرح المهذب (262/9، 263).

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بن إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، (ح) وحَدَّثَنَا ابن الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا عبد الْعَزِيزِ بن عبد الصَّمَدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَطَرٌ الْوَرَّاقُ، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا طَلَاقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا بَيْعَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ"، زَادَ ابن الصَّبَّاحِ، "وَلَا وَفَاءَ نَذْرٍ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[2] بزيادة، وابن ماجه[3] مختصراً، من طريق عبد الرحمن بن الحارث، والترمذي[4] بنحوه، وابن ماجه[5] مختصراً، من طريق عامر الأحول، والنسائي مختصراً، من طريقي عُبَيْد اللهِ بن الأخنس[6]، ومطر الوراق[7]، أربعتهم عن عمرو بن شعيب به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **هشام بن أبي عَبْد اللهِ سَنْبَرٍ، الدَّسْتُوَائِيُّ:** ثقة ثبت، ولا يضر حديثه قوله بالقدر.
2. **مَطَر بن طهمان الورَّاق، أبو رجاء السُّلَمِيُّ مولاهم، الخراساني:**

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "ربما أخطأ"[8]، وقال العجلي: "صدوق"، وقال مَرَّة: لا بأس به"[9]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة[10] وأبو حاتم: "صالح"[11]، وقال ابْنُ المديني: "كان صالحاً وسطاً، ولم يكن بِالْقَوِيِّ"[12]، وسئل أبو زُرْعَةَ عنه فقال: "صالح"، فقال ابْنُ أبي حاتم: "كأنه لين أمره"[13]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف"[14]، وقال

(1) سنن أبي داود (258/2)، برقم (2190).
(2) المرجع السابق (258/2)، برقم (2191)، و(2192).
(3) سنن ابن ماجه (660/1)، برقم (2047).
(4) سنن الترمذي (478/3)، برقم (1181).
(5) سنن ابن ماجه (660/1)، برقم (2047).
(6) سنن النسائي (12/7)، برقم (3792).
(7) المرجع السابق (288/7)، برقم (4612).
(8) (435/5).
(9) معرفة الثقات، للعجلي (281/2).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (288/8).
(11) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(12) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:48).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (288/8).
(14) تقريب التهذيب (ص:534).

ابْنُ عَدِيٍّ: "لمطر عن قَتادَة، وعطاء، وسائر شيوخه أحاديث صالحة، وهو مع ضعفه يجمع حديثه ويكتب"[1]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[2]، وقال ابْنُ سعد:" فيه ضعف"[3]، وضعفه يحيى القَطَّان[4]، وابن مَعِين[5]، وأحمد بن حنبل[6] في عطاء بن أبي رباح خاصة. وقال أبو زُرْعَةَ: "لم يسمع من أنس شيئاً"[7]

خلاصة القول فيه: صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف، وعن أنس مرسل، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

3. **عمرو بن شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:** صدوق.

4. **شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص:** صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل مطر وعمرو بن شعيب وأبيه، أما الحديث فيرتقي إلى الصحيح لغيره بشواهده، منها ما أخرجه عبد الرزاق عن مُعَاذِ بن جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا طَلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ، وَلَا نَذْرَ فِيمَا لَا يُمْلَكُ"[8]، وما أخرجه عن عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ[9] قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ الله، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابن آدَمَ"[10]، وما أخرجه ابن المقرئ عن جَابِرِ بن عَبْد اللهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا طَلَاقَ فِيمَا لَا تَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ فِيمَا لَا تَمْلِكُ"[11].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (135/8).

(2) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:97).

(3) الطبقات الكبير، لابن سعد (253/9).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (287/8).

(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (31/3).

(6) المرجع السابق (71/3).

(7) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:214).

(8) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (417/6)، برقم (11455).

(9) هو عِمْرَانُ بن حُصَيْنِ بن عُبَيْدِ بن خَلَفِ، أَبُو نُجَيْدٍ الْخُزَاعِيُّ سَكَنَ الْبَصْرَةَ، وتُوُفِّيَ سَنَةَ (53هـ) وقيل: (52هـ). انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (2108/4).

(10) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (434/8)، برقم (15814).

(11) معجم ابن المقرئ (ص:327)، برقم (1068).

الحديث الثالث والأربعون

(242) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بن دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، أَخْبَرَنَا ابن وَهْبٍ[2]، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بن بِلَالٍ... عَنْ كَثِيرِ بن زَيْدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بن رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: ... وَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه ابن الجارود[4] بزيادة من طريق سفيان بن حمزة، والطحاوي[5] بنحوه، والدَّارَقُطْنِي[6] بزيادة، من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، والدَّارَقُطْنِي[7] والحاكم[8] بزيادة من طريق سليمان بن بلال، ثلاثتهم عن كثير بن زيد به.

دراسة رجال الإسناد:

1. كَثِيرُ بن زيد الأسلمي، أبو محمد المدني ابن مافَنَّه:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[9]، وقال مَرَّة: "ليس به بأس"[10]، وقال أحمد بن حنبل: "ما أرى به بَأْس"[11]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "ولم أر بحديثه بأساً، وأرجو أَنَّهُ لا بأس به"[12]، وقال أبو زُرْعَةَ: "صدوق، فيه لين"[13]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[14]، وقال ابْنُ المديني: "صالح وليس

(1) المجموع شرح المهذب (376/9).

(2) هو عَبْد اللهِ بن وهب بن مسلم القرشي. تهذيب الكمال (277/16).

(3) سنن أبي داود (304/3)، برقم (3594)، بتصرف.

(4) المنتقى، لابن الجارود (ص:161)، برقم (637).

(5) شرح معاني الآثار، للطحاوي (90/4)، برقم (5848).

(6) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (426/3)، برقم (2890).

(7) المرجع السابق (426/3)، برقم (2890).

(8) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (57/2)، برقم (2309).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (204/7).

(10) تاريخ دمشق، لابن عساكر (24/50).

(11) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (317/2).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (207/7).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (151/7).

(14) تقريب التهذيب (ص:459).

بالقوي"[1]، وتبعه أبو حاتم وزاد: "يكتب حديثه"[2]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كَانَ كثير الْخَطَأ على قلَّة رِوَايَته، لَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انْفَرد"[3]، وضعفه ابن مَعِين[4] مرة، النسائي[5].

وقد صحح الألباني هذا الحديث وذكر أنه يُروى عن عدد من الصحابة ثم قال عن كثير: "فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى ما لم يتبين خطئوه ، كيف وهو لم يتفرد به"[6].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، وليس هذا الحديث منها.

2. الوليد بن رباح المدني:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[7]، وصحح البخاري حديثاً له وقال عنه: "مقارب الحديث"[8]، وقال مَرَّة: "حسن الحديث"[9].

وقال أبو حاتم: "صالح"[10]، وقال الذهبي[11] وابن حجر[12]: "صدوق".

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل كثير والوليد، أما الحديث فيرتقي إلى الصحيح لغيره بمجموع شواهده الضعيفة، لكن له شاهد صحيح مرسل، أخرجه ابن أبي شيبة[13] عن عطاء بن أبي رباح قَالَ: بَلَغَنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ".

---

(1) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:95).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (151/7).
(3) المجروحين، لابن حِبَّانَ (222/2).
(4) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (70/1).
(5) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:89).
(6) إرواء الغليل، للألباني (143/5).
(7) (493/5).
(8) العلل الكبير، للترمذي (ص:261).
(9) المرجع السابق (ص:389).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4/9).
(11) الكاشف، للذهبي (351/2).
(12) تقريب التهذيب (ص:581).
(13) مصنف ابن أبي شيبة (450/4)، برقم (22022).



المبحث السادس

ما اختلف فيه حكم النووي بين الحُسْن وغيره

وفيه (23) حديثاً

الحديث الأول

(243) قال الشِّيْرَازِيُّ: قَوْله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ[1] فَإِنَّهُ لَا يَحْمِلُ الْخَبَثَ".

قال النَّوَوِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثٌ حَسَنٌ ثَابِتٌ مِنْ رِوَايَةِ عَبْد اللهِ بن عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، رَوَاهُ أَبُو عَبْد اللهِ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِمْ، وَأَبُو عَبْد اللهِ الْحَاكِمُ[2]. **ثم قال عن هذا الحديث ورواية أخرى له:** **هُمَا** صَحِيحَانِ.[3]

قال أحمد بن حنبل: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ[4]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن جَعْفَرِ بن الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْد اللهِ بن عَبْد اللهِ بن عُمَرَ، عَنِ ابن عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْأَلُ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بِأَرْضِ الْفَلَاةِ، وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسِّبَاعِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[6]، وابن ماجه[7]، والدَّارَقُطْنِي[8]، من طريق محمد بن إسحاق، والنسائي[9] من طريق الوليد بن كَثِيرٍ، كلاهما عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عُبَيْد اللهِ بن عَبْد اللهِ به بنحوه، وأخرجه أبو داود[10]، وابن ماجه[11]، وأحمد بن حنبل[12] من طريق عاصم بن المنذر بمعناه، والشافعي[13] من طريق محمد بن عباد بن جعفر بنحوه،

---

(1) القُلَّةُ: جرة بقدر ما يطيق الانسان المتوسط حملها لو ملئت ماء، وقَدَّرَ الشافعية القُلَّتَين بمكعب، كل بُعْدٍ من ذراع وربع ذراع بذراع الادمي، وهي تساوي (160) لتراً من الماء. انظر: معجم لغة الفقهاء، لقلعه جي (ص:368).

(2) المجموع شرح المهذب (112/1).

(3) المرجع السابق (113/1).

(4) هو عَبْدَةُ بن سليمان الكلابي، أبو محمد الكوفي. تهذيب الكمال (530/18).

(5) مسند أحمد (22/9)، برقم (4961).

(6) سنن الترمذي (97/1)، برقم (67).

(7) سنن ابن ماجه (172/1)، برقم (517).

(8) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (18/1)، برقم (17).

(9) سنن النسائي (175/1)، برقم (328).

(10) سنن أبي داود (17/1)، برقم (65).

(11) سنن ابن ماجه (172/1)، برقم (518).

(12) مسند أحمد (374/8)، برقم (4753).

(13) الأم، للشافعي (18/1).

كلاهما عن عُبَيْد اللهِ بن عَبْد اللهِ به، وأخرجه أبو داود[1]، والنسائي[2]، من طريق عَبْد اللهِ بن عَبْد اللهِ بن عمر، عن أبيه به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن إسحاق بن يسار: صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية الدَّارَقُطْنِي، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

الحديث الثاني

(244) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ الْجَنَابَةِ لَمْ يَغْسِلْهَا فُعِلَ بِهَا كَذَا وَكَذَا مِنْ النَّارِ"، قَالَ عَلِيٌّ: "فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي"، وَكَانَ يَجُزُّ شَعْرَهُ. حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[3]. **ثم قال في موضع آخر:** ضعيف[4].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بن إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بن السَّائِبِ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا فُعِلَ بِهَا كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ" قَال عَلِيٌّ: "فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي" ثَلَاثًا، وَكَانَ يَجُزُّ شَعْرَهُ[5].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[6]، وأحمد بن حنبل[7]، من طريق حماد بن سلمة،

---

(1) سنن أبي داود (17/1)، برقم (63).
(2) سنن النسائي (46/1)، برقم (52).
(3) المجموع شرح المهذب (363/1) .
(4) المرجع السابق (184/2).
(5) سنن أبي داود (65/1)، برقم (249).
(6) سنن ابن ماجه (196/1)، برقم (599).
(7) مسند أحمد (130/2)، برقم (727).

والطبراني[1] من طريق عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ، وابن المُظَفَّرِ[2] من طريق شعبة بن الحجاج، ثلاثتهم عن عطاء بن السائب به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **حَمَّادُ بن سَلَمَةَ بن دينار البصري أبو سَلَمَةَ:** ثقة.
2. **عطاء بن السائب الثقفي الكوفي:** ضعيف في هذا الحديث؛ إذ الراوي عنه حماد بن سلمة وقد سمع منه قبل وبعد الاختلاط[3]، ولم يتميز سماع عبد العزيز قبل أم بعد، أما شعبة فقد سمع منه قبل الاختلاط إلا حديثين هذا أحدهما فقد قال يحيى القَطَّان: "ما حدث سفيان وشعبة عن عطاء بن السائب صحيح إلا حديثين، كان شعبة يقول: "سمعتهما بأخرة عن زاذان"[4]، وهذا يدل بوضوح أن عطاء روى هذا الحديث بعد اختلاطه.
3. **زَاذَانَ أبو عمر الكندي البَزَّازُ، ويُكْنَى أبا عَبْد اللهِ أيضاً:**

وثَّقَه ابنُ سعد[5]، وابن مَعِين[6]، والعجلي[7]، والخطيب البغدادي[8]، والذهبي[9]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "يخطئ كثيراً"[10]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة"[11]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يرسل، وفيه شيعية"[12].

خلاصة القول فيه: ثقة شيعي يرسل، وليس هذا الحديث من مراسيله، ولا يضر تشيعه.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) المعجم الأوسط، للطبراني (120/7)، برقم (7034).
(2) حديث شعبة بن الحجاج، لابن المُظَفَّرِ (ص:38)، برقم (24).
(3) انظر: تهذيب التهذيب (206/7).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (333/6).
(5) الطبقات الكبير، لابن سعد (298/8).
(6) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:338).
(7) معرفة الثقات، للعجلي (366/1).
(8) تاريخ بغداد، للخطيب (515/9).
(9) الكاشف، للذهبي (400/1).
(10) (265/4).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (210/4).
(12) تقريب التهذيب (ص:213).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف، لاختلاط عطاء، ضعَّفه شعيب الأرنؤوط[1]، أما الألباني فضعَّف الإسناد والحديث[2]، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسنه ثم تبين له ضعفه، فكان التضعيف آخر قوليه.

الحديث الثالث

(245) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمْسَحُ الْمَأْقَيْنِ[3] فِي وَضُوئِهِ". رواه أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ وَلَمْ يُضَعِّفْهُ[4]. **ثم قال في موضع آخر عن هذا الحديث وغيره:** كُلها ضَعِيفَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهَا مَشْهُورٌ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ تَضْعِيفُهَا[5].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بن حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، (ح) وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ[6]، وَقُتَيْبَةُ[7]، عَنْ حَمَّادِ بن زَيْدٍ، عَنْ سِنَانِ بن رَبِيعَةَ، عَنْ شَهْرِ بن حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، وَذَكَرَ وُضُوءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ الْمَأْقَيْنِ"، قَالَ: وَقَالَ: "الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ"، قَالَ سُلَيْمَانُ بن حَرْبٍ: يَقُولُهَا: أَبُو أُمَامَةَ، قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادٌ: لَا أَدْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ مِنْ أَبِي أُمَامَةَ، يَعْنِي قِصَّةَ الْأُذُنَيْنِ.[8]

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[9] بزيادة، وابن ماجه[10] بنحوه، من طريق حماد بن زيد به

---

(1) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط وآخرين (130/2).
(2) انظر: ضعيف سنن أبي داود، للألباني (103/1 وما بعدها).
(3) المأْقُ: طَرَفُ العَيْنِ الَّذِي يَلِي الأَنْفَ. تهذيب اللغة، للأزهري (264/4).
(4) المجموع شرح المهذب (370/1).
(5) المرجع السابق (415/1).
(6) هو مُسَدَّدُ بن مُسَرْهَدِ بن مُسَرْبَلٍ الأَسَدِيُّ، أبو الحسن البَصْرِيّ. تهذيب الكمال (443/27).
(7) هو قُتَيْبَةُ بن سَعِيد بن جميل الثقفي، أبو رجاء البَلْخِيُّ. تهذيب الكمال (523/23).
(8) سنن أبي داود (33/1)، برقم (134).
(9) سنن الترمذي (53/1)، برقم (37).
(10) سنن ابن ماجه (152/1)، برقم (444).

دراسة رجال الإسناد:

1. سنان بن ربيعة الباهلي البصري، أبو ربيعة:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[1]، وقال الذهبي: "صدوق"[2]، وقال مَرَّة: "صويلح"[3]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "أرجو أنه لا بأس به"[4]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق فيه لين"[5]، وقال ابْنُ مَعِين[6]، والنسائي[7]، والدَّارَقُطْنِي: "ليس بالقوي"[8]، وقال أبو حاتم: "شيخ مضطرب الحديث"[9].

خلاصة القول فيه: صدوق سيئ الحفظ، وهو ضعيف في هذا الحديث إذ لم أجد له متابعاً.

2. شَهْرُ بن حَوْشَبٍ الأشعري الشامي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[10]، وأحمد بن حنبل[11]، والعجلي[12]، ونقل الترمذي عن البخاري أنه وثقه[13]، وقال مَرَّة: "حسن الحديث" وقوَّى أمره[14].

وقال أحمد بن حنبل مَرَّة: "ليس به بأس"[15]، وبه قال أبو زُرْعَةَ[16].

---

(1) (337/4).
(2) الكاشف، للذهبي (467/1).
(3) ميزان الاعتدال، للذهبي (235/2).
(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (513/4).
(5) تقريب التهذيب (ص:256).
(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (165/4).
(7) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:51).
(8) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (121/6).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (252/4).
(10) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (216/4).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (383/4).
(12) معرفة الثقات، للعجلي (461/1).
(13) سنن الترمذي (434/4).
(14) المرجع السابق (58/5).
(15) تهذيب الكمال (584/12).
(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (383/4).

وقال أحمد بن حنبل مَرَّة: "لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر"[1]، وإليه ذهب ابن المديني[2] والدَّارَقُطْنِي[3]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق، كثير الإرسال والأوهام"[4]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[5]، وتبعه الدَّارَقُطْنِي[6]، وابن عَدِيٍّ وزاد: "لا يحتج بحديثه، ولا يتدين به"[7]، وقال أبو حاتم: "لا يحتج بحديثه"[8]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات"[9]، ضعفه ابن سعد[10] وتركه شعبة[11]، وروى النضر بن شُميل عن عَبْد اللهِ بن عون المزني أنه قال: "إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ"، قال النضر: "نَزَكُوهُ أي طعنوا فيه، وإنما طعنوا فيه لأنه ولي أمر السلطان"[12].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام ومراسيل[13]، إلا ما رواه عنه عبد الحميد بن بهرام فلا بأس به، وهذا الحديث من أوهامه، إذ لم أجد له متابعاً.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف سنان وشهر، والحديث ضعيف إلا قوله "الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ" فله شواهد، منها ما أخرجه ابن ماجه[14] عَنْ عَبْد اللهِ بن زَيْدٍ[15] قَالَ:

---

(1) سنن الترمذي (58/5).

(2) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص:74).

(3) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:36).

(4) تقريب التهذيب (ص:269).

(5) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص:56).

(6) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (182/1).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (63/5).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (383/4).

(9) المجروحين، لابن حِبَّانَ (361/1).

(10) الطبقات الكبير، لابن سعد (452/9).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (383/4).

(12) سنن الترمذي (58/5).

(13) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:89)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:197)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:149).

(14) سنن ابن ماجه (152/1)، برقم (443).

(15) هو عَبْد اللهِ بن زَيْدِ بن عَاصِمٍ الْمَازِنِيُّ الْأَنْصَارِيُّ. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1655/3).

قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ"، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ جوَّد الإسناد ثم تبين له ضعف الحديث، فكان التضعيف آخر قوليه.

الحديث الرابع

(246) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ عَبْد اللهِ بن زَيْدٍ "أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ، فَأَخَذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَ لِرَأْسِهِ". حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ: "إسْنَادُهُ صَحِيحٌ"[(1)].

ثم قال في موضع آخر: وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ قَرِيبًا[(2)].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْد اللهِ مُحَمَّدُ بن عَبْد اللهِ الْحَافِظُ، أنا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بن مُحَمَّدِ بن عَبْدُوسٍ الْعَنْزِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بن سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثنا الْهَيْثَمُ بن خَارِجَةَ، ثنا عَبْد اللهِ بن وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بن الْحَارِثِ، عَنْ حِبَّانَ بن وَاسِعٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْد اللهِ بن زَيْدٍ يَذْكُرُ "أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ، فَأَخَذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَ لِرَأْسِهِ". وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ[(3)].

تخريج الحديث: أخرجه الحاكم[(4)] من طريق عَبْد اللهِ بن وهب به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. أحمد بن محمد بن عَبْدُوس بن سَلَمَةَ، أبو الحسن العَنَزِيُّ الطَّرَائفيُّ النيسابوريُّ:

نقل الذهبي عن أبي عَبْد اللهِ الحاكم أنه قال: "صدوق"[(5)]، وقال الذهبي: "المسند الأمين"[(6)].

خلاصة القول فيه: صدوق.

---

(1) المجموع شرح المهذب (412/1).

(2) المرجع السابق (414/1).

(3) السنن الكبرى، للبيهقي (107/1)، برقم (308).

(4) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (252/1)، برقم (538).

(5) تاريخ الإسلام، للذهبي (831/7).

(6) سير أعلام النبلاء (519/15).

2. الهيثم بن خارجة المَرُّوْذِيُّ، أبو أحمد، أو أبو يحيى:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[1]، والخليلي[2]، وابن قانع[3]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4]، وقال أحمد بن حنبل: "اكتب عنه، فقد كتبتُ عنه"[5]، وقال النسائي: "ليس به بأس"[6]، وقال أبو حاتم[7] وابن حجر[8]: "صدوق".

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. حِبَّانُ بن واسع بن حِبَّانَ بن مُنْقِذٍ الأنصاري الْمَازِنِيُّ المدني:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[9]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[10].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل أحمد بن محمد والهيثم وحبان، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حين قال: "حديث صحيح" قصد أنه حجة، ولم يقصد مصطلح صحيح، فقد جاء كلامه في معرض الاحتجاج بالحديث والرد على المخالفين لمذهبه.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب (87/16).

(2) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (245/1).

(3) تهذيب التهذيب (93/11).

(4) (236/9).

(5) تاريخ بغداد، للخطيب (87/16).

(6) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (86/9).

(8) تقريب التهذيب (ص:577).

(9) (244/6).

(10) تقريب التهذيب (ص:149).

الحديث الخامس

(247) قال الشِّيْرازِيُّ: رَوَى النُّعْمَانُ بن بَشِيرٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، وَقَالَ "أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ"، فَلَقَدْ رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنَّا يُلْصِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ، وَمَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِهِ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ النُّعْمَانِ حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، بِأَسَانِيدَ جَيِّدَةٍ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ تَعْلِيقًا بِصِيغَةِ جَزْمٍ، فَقَالَ فِي أَبْوَابِ تَسْوِيَةِ الصُّفُوْفِ: "وقال النُّعْمَانُ بن بَشِيرٍ: رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنَّا يُلْصِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ". وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ تَعْلِيقَاتِ الْبُخَارِيِّ إِذَا كَانَتْ بِصِيغَةِ جَزْمٍ كَانَتْ صَحِيحَةً.[1]

ثم قال في موضع آخر: حَدِيثُ النُّعْمَانِ الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ وَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا سَبَقَ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بن أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ[3]، عَنْ زَكَرِيَّا بن أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْجُدَلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بن بَشِيرٍ، يَقُولُ: أَقْبَلَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: "أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ" ثَلَاثًا، "وَاللَّهِ لَتُقِيمُنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ الله بَيْنَ قُلُوبِكُمْ" قَالَ: "فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يُلْزِقُ مَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِ صَاحِبِهِ، وَرُكْبَتَهُ بِرُكْبَةِ صَاحِبِهِ، وَكَعْبَهُ بِكَعْبِهِ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[5] ومسلم[6] من طريق سالم بن أبي الجعد، عن النعمان به مختصراً دون ذكر قول النعمان، وأخرجه البيهقي من طريق أبي داود به بلفظه[7].

دراسة رجال الإسناد:

1. **زكريا بن أبي زائدة خالد الوادعي، أبو يحيى الكوفي:** ثقة.

---

(1) المجموع شرح المهذب (421/1، 422).

(2) المرجع السابق (423/1).

(3) هو وكيع بن الجَرَّاحِ بن مَلِيْحِ الرُّؤَاسِيُّ. تهذيب الكمال (462/30).

(4) سنن أبي داود (178/1)، برقم (662).

(5) صحيح البخاري (145/1)، برقم (717).

(6) صحيح مسلم (324/1)، برقم (436).

(7) السنن الكبرى، للبيهقي (143/3)، برقم (5183).

2. أبو القاسم الحسين بن الحارث الْجَدَلِيُّ الكوفي:

ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[1]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[2]، وقال ابْنُ المديني: "معروف"[3].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، والجزء المرفوع منه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة التي أخرجها البخاري ومسلم، أما الجزء الموقوف من قول النعمان فيرتقي إلى الصحيح لغيره بالشاهد الذي أخرجه البخاري[4] عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي، وَكَانَ أَحَدُنَا يُلْزِقُ مَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِ صَاحِبِهِ، وَقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ"، فالحاصل أن الحديث كله صحيح.

---

(1) (155/4).

(2) تقريب التهذيب (ص:166).

(3) تهذيب الكمال (358/6).

(4) صحيح البخاري (146/1)، برقم (725).

الحديث السادس

(248) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى صَفْوَانُ بن عَسَّالٍ المُرَادِيُّ[1] رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَوْ سَفْرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ؛ لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ نَوْمٍ، ثُمَّ نُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ وُضُوْءاً".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث صَحِيحٌ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ وَغَيْرُهُمْ، بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي رِوَايَةِ هَؤُلَاءِ قَوْلُهُ "ثُمَّ نُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ وُضُوْءاً" أَوْ هِيَ زِيَادَةٌ بَاطِلَةٌ لَا تُعْرَفُ[2]. **ثم قال في موضع آخر:** عَنْ صَفْوَانَ بن عَسَّالٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "أَمَرَنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَمْسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ إِذَا نَحْنُ أَدْخَلْنَاهُمَا عَلَى طُهْرٍ". رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ[3]. **ثم قال في موضع ثالث:** حَدِيث صَفْوَانَ "لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ نَوْمٍ"، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ سَبَقَ بَيَانُهُ[4].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عبد الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بن مُحَمَّدِ بن الْحَارِثِ الْفَقِيهُ قَالَا: ثنا عَلِيُّ بن عُمَرَ الْحَافِظُ، ثنا ابن صَاعِدٍ، ثنا زُهَيْرُ بن مُحَمَّدٍ، وَالْحَسَنُ بن أَبِي الرَّبِيعِ، وَاللَّفْظُ لَهُ قَالَا: ثنا عبد الرَّزَّاقِ، ثنا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمِ بن أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زِرِّ بن حُبَيْشٍ، قَالَ: جِئْتُ صَفْوَانَ بن عَسَّالٍ الْمُرَادِيَّ فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ؟ فَقُلْتُ: جِئْتُ أَطْلُبُ الْعِلْمَ قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَا مِنْ خَارِجٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ؛ إِلَّا وَضَعَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضَاءً بِمَا يَصْنَعُ"، قَالَ: جِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ قَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ فِي الْجَيْشِ الَّذِي بَعَثَهُمْ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَأَمَرَنَا أَنْ نَمْسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ إِذَا نَحْنُ أَدْخَلْنَاهُمَا عَلَى طُهْرٍ، ثَلَاثًا إِذَا سَافَرْنَا، وَلَيْلَةً إِذَا أَقَمْنَا، وَلَا نَخْلَعَهُمَا مِنْ بَوْلٍ، وَلَا غَائِطٍ، وَلَا نَوْمٍ، وَلَا نَخْلَعَهُمَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، قَالَ: وَسَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ بِالْمَغْرِبِ بَابًا مَفْتُوحًا لِلتَّوْبَةِ، مَسِيرَتُهُ سَبْعُونَ سَنَةً، لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ نَحْوِهِ"[5].

---

(1) هو صَفْوَانُ بن عَسَّالٍ الْمُرَادِيُّ مِنْ بَنِي الرَّبَضِ بن زَاهِرِ بن مُرَادٍ، غَزَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً سَكَنَ الْكُوفَةَ. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1501/3).

(2) المجموع شرح المهذب (479/1)، بتصرف يسير.

(3) المرجع السابق (512/1).

(4) المرجع السابق (18/2).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (423/1)، برقم (1341).

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[1] بنحوه، والنسائي[2]، وابن ماجه[3]، والشافعي[4]، مختصراً، من طريق عاصم، والطبراني[5] مختصراً، من طريق زُبَيْدٍ الْيَامِيُّ، كلاهما عن زر بن حبيش به، وأخرجه أحمد بن حنبل[6] من طريق أبي الْغَرِيفِ، والطبراني[7] من طريق عمرو بن مُرَّةَ، كلاهما عن صفوان به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **محمد بن الحسين، أبو عبد الرحمن السُّلَمي النيسابوري:** صدوق في هذا الحديث.
2. **الحسن بن يحيى بن الجَعْدِ العَبْدِيُّ، أبو علي ابن أبي الربيع الجُرْجَانِيُّ:** صدوق.
3. **عبد الرزاق بن هَمَّام الحِمْيَرِيُّ مولاهم، أبو بكر الصنعاني:** ثقة في هذا الحديث.
4. **معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري:** ثقة في هذا الحديث.
5. **عَاصِمُ بن أبي النَّجُودِ:** صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وعاصم، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

---

(1) سنن الترمذي (545/5)، برقم (3535)، و(546/5)، برقم (3536).
(2) سنن النسائي (83/1)، برقم (126)، و(127)، و(98/1) برقم (158)، و(159).
(3) سنن ابن ماجه (161/1)، برقم (478).
(4) الأم، للشافعي (50/1).
(5) المعجم الكبير، للطبراني (54/8)، برقم (7348).
(6) مسند أحمد (17/30)، برقم (18094).
(7) المعجم الأوسط، للطبراني (327/7)، برقم (7635).

الحديث السابع

(249) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَتْ بُسْرَةُ بِنْتُ صَفْوَانَ[1] رَضِيَ الله عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ بُسْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ: "قال البخاري: أصح شيء فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ بُسْرَةَ"[2]. **ثم قال في موضع آخر:** احْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِحَدِيثِ بُسْرَةَ، وَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا قَدَّمْنَا بَيَانَهُ[3].

قال مالك: عَنْ عَبْدِ اللهِ بن أَبِي بَكْرِ بن مُحَمَّدِ بن عَمْرِو بن حَزْمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بن الْحَكَمِ فَتَذَاكَرْنَا مَا يَكُونُ مِنْهُ الْوُضُوءُ، فَقَالَ مَرْوَانُ وَمِنْ مَسِّ الذَّكَرِ الْوُضُوءُ، فَقَالَ عُرْوَةُ مَا عَلِمْتُ هَذَا، فَقَالَ مَرْوَانُ بن الْحَكَمِ، أَخْبَرَتْنِي بُسْرَةُ بِنْتُ صَفْوَانَ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[5]، والنسائي[6]، والشافعي[7] وابن حِبَّانَ[8]، من طريق مالك بمثله، والنسائي[9] من طريق الزهري بنحوه، كلاهما عن عَبْد اللهِ بن أبي بكر بن حزم به، وأخرجه الترمذي[10]، والنسائي[11]، من طريق عروة بن الزبير، عن بسرة مختصراً.

---

(1) هي بُسْرَةُ بِنْتُ صَفْوَانَ بن أُمَيَّةَ، وقيل: صَفْوَانُ بن نَوْفَلِ بن أَسَدِ بن عبد الْعُزَّى بن قُصَيٍّ، وهي من الْمُبَايِعَاتِ، تُعَدُّ في الْحِجَازِيِّينَ. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (3271/6).

(2) المجموع شرح المهذب (34/2، 35)، بتصرف.

(3) المرجع السابق (42/2).

(4) موطأ مالك (42/1)، برقم (58).

(5) سنن أبي داود (46/1)، برقم (181).

(6) سنن النسائي (100/1)، برقم (163).

(7) الأم، للشافعي (33/1)، ومسند الشافعي (ص:12).

(8) صحيح ابن حِبَّانَ (396/3)، برقم (1112).

(9) سنن النسائي (100/1)، برقم (164).

(10) سنن الترمذي (126/1)، برقم (82).

(11) سنن النسائي (216/1)، برقم (447).

دراسة رجال الإسناد:

مروان بن الحكم بن أبي العاص:

قال عُرْوَة بن الزُّبَيْر: "لا يتهم في الحديث"[1]، وقال ابْنُ حجر: "لا تثبت له صحبة"[2]، وقال مَرَّة: "يقال: له رؤية، فإن ثبتت فلا يعرج على من تكلم فيه... وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه، وإنما نقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله، ثم شهر السيف في طلب الخلافة، حتى جرى ما جرى، فأما قتل طلحة فكان متأولا فيه... وأما ما بعد ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد، وعروة، وعلي بن الحسين، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في صحيحه لما كان أميراً عندهم بالمدينة، قبل أن يبدو منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا والله أعلم، وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه، والباقون سوى مسلم"[3].

وقال ابْنُ حِبَّانَ: "عَائِذٌ بِاللَّهِ أَنْ نَحْتَجَّ بِخَبَرٍ رَوَاهُ مَرْوَانُ بن الْحَكَمِ وَذَوُوهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِنَا... وَأَمَّا خَبَرُ بُسْرَةَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَإِنَّ عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ سَمِعَهُ مِنْ مَرْوَانَ بن الْحَكَمِ، عَنْ بُسْرَةَ، فَلَمْ يُقْنِعْهُ ذَلِكَ حَتَّى بَعَثَ مَرْوَانُ شُرْطِيًّا لَهُ إِلَى بُسْرَةَ فَسَأَلَهَا، ثُمَّ آتَاهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ بِمِثْلِ مَا قَالَتْ بُسْرَةُ، فَسَمِعَهُ عُرْوَةُ ثَانِيًا عَنِ الشُّرْطِيِّ، عَنْ بُسْرَةَ، ثُمَّ لَمْ يُقْنِعْهُ ذَلِكَ حَتَّى ذَهَبَ إِلَى بُسْرَةَ فَسَمِعَ مِنْهَا، فَالْخَبَرُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ بُسْرَةَ مُتَّصِلٌ لَيْسَ بِمُنْقَطِعٍ، وَصَارَ مَرْوَانُ وَالشُّرْطِيُّ كَأَنَّهُمَا عَارِيَتَانِ يَسْقُطَانِ مِنَ الْإِسْنَادِ"[4].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل مروان، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر.

(1) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (1390/3).

(2) تقريب التهذيب (ص:525).

(3) هدي الساري، لابن حجر (ص:443).

(4) صحيح ابن حِبَّانَ (397/3).

الحديث الثامن

(250) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ؛ فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ"، حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَالدَّارَقُطْنِيِّ، وَغَيْرُهُمْ قال الدَّارَقُطْنِيُّ: "إِسْنَادُهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ"[1].

ثم قال في موضع آخر: حَدِيثٌ صَحِيحٌ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بن مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بن سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بن عبد الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ[3]، عَنْ مُسْلِمِ بن قُرْطٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ، فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَسْتَطِيبُ بِهِنَّ، فَإِنَّهَا تُجْزِئُ عَنْهُ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[5]، وأحمد بن حنبل[6]، والدَّارَقُطْنِي[7]، من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، وأحمد[8] من طريق يعقوب بن عبد الرحمن، كلاهما عن أبي حازم به بنحوه، وأخرجه ابن بِشْرَانَ[9] من طريق هشام بن عروة عن أبيه به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

مسلم بن قُرْطٍ المدني: ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[10]، ونقل عنه المزي أنه قال: "يخطئ"[11]، وقال ابنُ حجر: "مقبول"[12]، وقال الذهبي: "نكرة"[13].

---

(1) المجموع شرح المهذب (93/2).

(2) المرجع السابق (95/2).

(3) هو سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج. تهذيب الكمال (272/11).

(4) سنن أبي داود (10/1)، برقم (40).

(5) سنن النسائي (41/1)، برقم (44).

(6) مسند أحمد (288/41)، برقم (24771).

(7) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (84/1)، برقم (147).

(8) مسند أحمد (470/41)، برقم (25012).

(9) الأمالي، لابن بشران، الجزء الأول (ص:75)، برقم (133).

(10) (447/7).

(11) تهذيب الكمال (529/27).

(12) تقريب التهذيب (ص:530).

(13) الكاشف، للذهبي (259/2).

خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث، وقد تُوبع في هذا الحديث.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لأجل مسلم؛ لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره، أما الحديث فصحيح لغيره بشواهده الصحيحة، منها ما أخرجه البخاري[1] عن عَبْد اللهِ بن مسعود قال: "أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الغَائِطَ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلاَثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ" وَقَالَ: "هَذَا رِكْسٌ".

الحديث التاسع

(251) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إنَّ الله تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ، وَمَا أُسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ"، حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ ابن مَاجَهْ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[2]. **ثم قال في موضع آخر:** رواه الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ مِنْ رِوَايَةِ ابن عَبَّاسٍ[3]. **ثم قال في موضع ثالث:** هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ ابن مَاجَهْ وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا[4]. **ثم قال في موضع رابع:** الْمُكْرَهُ فَلَا يَصِحُّ نَذْرُهُ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ "رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا أُسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ"[5].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو ذَرِّ بن أَبِي الْحُسَيْنِ بن أَبِي الْقَاسِمِ الْمُذَكِّرُ، وَأَبُو عَبْد اللهِ إِسْحَاقُ بن مُحَمَّدِ بن يُوسُفَ السُّوسِيُّ فِي آخَرِينَ قَالُوا: نا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن يَعْقُوبَ نا الرَّبِيعُ بن سُلَيْمَانَ، نا بِشْرُ بن بَكْرٍ، نا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عبيد بن عُمَيْرٍ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الله تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ"[6].

---

(1) صحيح البخاري (43/1)، برقم (156).

(2) المجموع شرح المهذب (267/2).

(3) المرجع السابق (309/6).

(4) المرجع السابق (521/6).

(5) المرجع السابق (450/8).

(6) السنن الكبرى، للبيهقي (584/7)، برقم (15094).

تخريج الحديث: أخرجه الطحاوي[1]، وابن حِبَّانَ[2]، من طريق بشر بن بكر به بنحوه، وأخرجه ابن ماجه[3] من طريق الوليد بن مسلم، عن الْأَوْزَاعِيِّ، عن عطاء، عن ابن عباس به بنحوه وفيه (وَضَعَ) بدل (تَجَاوَزَ)، وأخرجه الطبراني[4] من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **أبو ذَرِّ بن أبي الحسين بن أبي القاسم الْمُذَكِّرُ:** لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.
2. **بِشْرُ بن بكر التِّنِّيْسِيُّ، أبو عَبْد اللهِ البَجَلِيُّ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة يُغرب"[5]، ولم يُغرب في هذا الحديث.
3. **عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، المكي:** ثقة، وهذا الحديث ليس من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسنه لتوسطه في بشر بن بكر، وفي الوليد بن مسلم في رواية ابن ماجه، أو حسَّنه للاختلاف فيه على عطاء، فَرُوِي مرة عنه، عن عبيد، عن ابن عباس، ومرة بدون ذكر عبيد، وقد ثبت سماع عطاء من ابن عباس فتكون رواية البيهقي ومن وافقه من المزيد في متصل الأسانيد، والحديث في الجملة صحيح.

---

(1) شرح معاني الآثار، للطحاوي (95/3)، برقم (4649).
(2) صحيح ابن حِبَّانَ (202/16)، برقم (7219).
(3) سنن ابن ماجه (659/1)، برقم (2045).
(4) المعجم الأوسط، للطبراني (331/2)، برقم (2137).
(5) تقريب التهذيب (ص:122).

الحديث العاشر

(252) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَى عَمْرُو بن الْعَاصِ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "أَقْرَأَنِي رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ، مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمُفَصَّلِ[1]، وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيْثُ عَمْرٍو رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالْحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[2].

ثم قال في موضع آخر: وَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا بَيَّنَّاهُ[3].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عبد الرَّحِيمِ بن الْبَرْقِيِّ، حَدَّثَنَا ابن أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا نَافِعُ بن يَزِيدَ، عَنِ الْحَارِثِ بن سَعِيدٍ الْعُتَقِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مُنَيْنٍ، مِنْ بَنِي عبد كُلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بن الْعَاصِ، "أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ، مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمُفَصَّلِ، وَفِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَانِ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه[5]، والحاكم[6]، من طريق سعيد بن الحكم بن أبي مريم به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **الحارث بن سعيد ويقال: ابن يزيد، العُتَقِيُّ المصري:** قال ابْنُ حجر: "مقبول"[7]، وقال ابْنُ القَطَّان: "لا تعرف له حال"[8]، وقال الذهبي: "لا يعرف"[9].

   خلاصة القول فيه: مقبول إذا تُوبع؛ وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعاً.

2. **عَبْد اللهِ بن مُنَيْنٍ اليَحْصُبِيُّ المصري:** قال ابْنُ حجر: "وثقه يعقوب بن سفيان"[10]، فقد

---

(1) الْمُفَصَّلُ: هُوَ مَا يَلِي المثاني من قصار السُّور، وَإِنَّمَا سميت مُفَصَّلاً لقصرها، وَكَثْرَة الْفُصُول فِيهَا بسطر "بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم". غريب الحديث، لابن قتيبة (243/1).

(2) المجموع شرح المهذب (59/4، 60).

(3) المرجع السابق (62/4).

(4) سنن أبي داود (58/2)، برقم (1401).

(5) سنن ابن ماجه (335/1)، برقم (1057).

(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (345/1)، برقم (811).

(7) تقريب التهذيب (ص:146).

(8) بيان الوهم والإيهام، لابن القَطَّان الفَاسِي (159/3).

(9) ميزان الاعتدال، للذهبي (434/1).

(10) تقريب التهذيب (ص:325).

ذكره يعقوب في جملة ثقات التابعين من أهل مصر[1].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف الحارث، وقد ضعفه الألباني[2]، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط في الحارث فحسن الإسناد، ثم صحح الحديث.

الحديث الحادي عشر

(253) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ رَيْطَةَ الْحَنَفِيَّةِ قَالَتْ: "أَمَّتْنَا عَائِشَةُ فَقَامَتْ بَيْنَهُنَّ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ"، -**وذكر حديثاً آخر وقال:**- رَوَاهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَيْنِ[3].

ثم قال في موضع آخر: بِإِسْنَادَيْنِ حَسَنَيْنِ[4].

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ[5]، ثنا أَحْمَدُ بن مَنْصُورٍ، ثنا يَزِيدُ بن أَبِي حَكِيمٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ[6]، حَدَّثَنِي مَيْسَرَةُ بن حَبِيبٍ النَّهْدِيُّ، عَنْ رَيْطَةَ الْحَنَفِيَّةِ، قَالَتْ: "أَمَّتْنَا عَائِشَةُ فَقَامَتْ بَيْنَهُنَّ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ"[7].

تخريج الحديث: أخرجه عبد الرزاق[8]، وابن سعد[9] من طريق سفيان الثوري به بنحوه، وأخرجه ابن أبي شيبة[10] والحاكم[11]، من طريق عطاء بن أبي رباح عن عائشة به بمعناه.

---

(1) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ (527/2).

(2) انظر: ضعيف سنن أبي داود، للألباني (72/2).

(3) المجموع شرح المهذب (199/4).

(4) المرجع السابق (296/4).

(5) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، صاحب الصحيح. تاريخ الإسلام، للذهبي (243/7).

(6) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري. تهذيب الكمال (154/11).

(7) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (263/2)، برقم (1507).

(8) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (141/3)، برقم (5086).

(9) الطبقات الكبير، لابن سعد (447/10)، برقم (11896).

(10) مصنف ابن أبي شيبة (430/1)، برقم (4954).

(11) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (320/1)، برقم (731).

دراسة رجال الإسناد:

1. يزيد بن أبي حكيم العدني، أبو عَبْد اللهِ:

وثقه الدَّارَقُطْنِي[1]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "مستقيم الحديث"[2]، وقال أبو داود: "لا بأس به"[3]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[4]، وقال الذهبي[5]، وابن حجر[6]: "صدوق".

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. ميسرة بن حبيب النَّهْدِيُّ، أبو حازم الكوفي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[7]، وأحمد بن حنبل[8]، والعجلي[9]، والنسائي[10]، والذهبي[11]، وقال أبو حاتم: "لا بأس به"[12]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[13].

خلاصة القول فيه: ثقة، وحديثه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرسل[14].

3. رَيْطَةُ الْحَنَفِيَّة الكوفية: قال العجلي: "تابعية ثِقَة"[15].

خلاصة القول فيها: محلها الصدق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:285).
(2) (274/9).
(3) تهذيب الكمال (108/32).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (258/9).
(5) الكاشف، للذهبي (381/2).
(6) تقريب التهذيب (ص:600).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (253/8).
(8) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (550/2).
(9) معرفة الثقات، للعجلي (306/2).
(10) تهذيب الكمال (193/29).
(11) الكاشف، للذهبي (310/2).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (253/8).
(13) تقريب التهذيب (ص:555).
(14) انظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص:289).
(15) معرفة الثقات، للعجلي (453/2).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل يزيد وميسرة ورَيْطَة، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعة آنفة الذكر.

الحديث الثاني عشر

(254) قال النَّوويُّ: عَنْ حُجَيْرَةَ قَالَتْ: "أَمَّتْنَا أُمُّ سَلَمَةَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ فَقَامَتْ بَيْنَنَا"، رَوَاهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ، بِإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَيْنِ[1]. **ثم قال في موضع آخر:** بِإِسْنَادَيْنِ حَسَنَيْنِ[2].

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ[3]، ثنا أَحْمَدُ بن يُوسُفَ السُّلَمِيُّ، ثنا عبد الرَّزَّاقِ، أنا سُفْيَانُ[4]، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ، عَنْ حُجَيْرَةَ بِنْتِ حُصَيْنٍ، قَالَتْ: "أَمَّتْنَا أُمُّ سَلَمَةَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ فَقَامَتْ بَيْنَنَا"[5].

تخريج الحديث: أخرجه عبد الرزاق[6] عن سفيان الثوري بلفظه، وأخرجه الشافعي[7] ومن طريقه البيهقي[8]، عن سفيان بن عيينة بمعناه، كلاهما عن عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ به، وأخرجه ابن ابي شيبة[9] من طريق خيرة أم الحسن، عن أم سلمة به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **عبد الرزاق بن هَمَّام الحِمْيَرِيُّ مولاهم، أبو بكر الصنعاني:** ثقة في هذا الحديث.

---

(1) المجموع شرح المهذب (199/4).

(2) المرجع السابق (296/4).

(3) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، صاحب الصحيح. تاريخ الإسلام، للذهبي (243/7).

(4) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري. تهذيب الكمال (154/11).

(5) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (264/2)، برقم (1508).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (140/3)، برقم (5082).

(7) مسند الشافعي (ص:53).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (187/3)، برقم (5357).

(9) مصنف ابن أبي شيبة (430/1)، برقم (4953).

2. عَمَّارُ بن معاوية الدُّهْنِيُّ، أبو معاوية البَجَلِيُّ الكوفي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[1]، وأحمد بن حنبل[2]، وأبو حاتم[3]، والترمذي[4]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "ربما أخطأ"[5]، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة: "صالح ليس بمتروك الحديث"[6]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يتشيع"[7]، ورماه بالتشيع العقيلي[8]، والدَّارَقُطْنِي[9]، وسئل عمار الدهني: سمعتَ من سعيد بن جُبَير شَيْئاً؟، فقال: "لا"[10].

خلاصة القول فيه: ثقة شيعي حديثه عن سعيد بن جبير مرسل، ولا يضر تشيعه في هذا الحديث.

3. حُجَيْرَةُ بنت حُصَيْنٍ: لم أجد فيها جرحاً ولا تعديلاً.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف إذ لم أجد في حُجَيْرَةَ جرحاً ولا تعديلاً، لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعة التي أخرجها ابن ابي شيبة.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (390/6).

(2) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (132/3).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (390/6).

(4) سنن الترمذي (196/4).

(5) (268/5).

(6) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:476).

(7) تقريب التهذيب (ص:408).

(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (216/3).

(9) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (13/5).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عَبْد اللهِ (459/2).

الحديث الثالث عشر

(255) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَلَّلُ الصَّفَّ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَى نَاحِيَةٍ، يَمْسَحُ صُدُورَنَا وَمَنَاكِبَنَا، وَيَقُولُ: "لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ"، وَكَانَ يَقُولُ: "إِنَّ الله وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1].

ثم قال في موضع آخر: حَدِيثُ الْبَرَاءِ الْأَوَّلُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا هَنَّادُ بن السَّرِيِّ، وَأَبُوعَاصِمِ بن جَوَّاسٍ الْحَنَفِيُّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ[3]، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ الْيَامِيِّ، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن عَوْسَجَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَلَّلُ الصَّفَّ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَى نَاحِيَةٍ، يَمْسَحُ صُدُورَنَا وَمَنَاكِبَنَا، وَيَقُولُ: "لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ" وَكَانَ يَقُولُ: "إِنَّ الله وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصُّفُوفِ الْأُوَلِ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[5] بنحوه من طريق منصور، وابن ماجه[6] مختصراً من طريق شعبة، كلاهما عن طلحة بن مُصَرِّفٍ الْيَامِيِّ به.

دراسة رجال الإسناد:

مَنْصُوْرُ بن المُعْتَمِرِ بن عَبْدِ اللهِ السُّلَمِيُّ: ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ كان يتوسط في عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، ثم تبين له توثيقه فصحح الإسناد، وذلك آخر قوليه، وعبد الرحمن لم أجد أحداً وثقه

(1) المجموع شرح المهذب (226/4).
(2) المرجع السابق (301/4).
(3) هو سَلاَّمُ بن سُلَيْمٍ الحَنَفِيُّ مولاهم، أبو الأحوص الكوفي. تهذيب الكمال (282/12).
(4) سنن أبي داود (178/1)، برقم (664).
(5) سنن النسائي (89/2)، برقم (811).
(6) سنن ابن ماجه (318/1)، برقم (997).

قبل الذهبي[1] وابن حجر[2] سوى العجلي[3]، والنسائي[4]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[5].

الحديث الرابع عشر

(256) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: "صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَوْفِ الظُّهْرَ، فَصَفَّ بَعْضُهُمْ خَلْفَهُ، وَبَعْضُهُمْ بإِزَاءِ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَانْطَلَقَ الَّذِينَ صَلَّوْا مَعَهُ، فَوَقَفُوا مَوْقِفَ أَصْحَابِهِمْ، ثُمَّ جَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّوْا خَلْفَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعًا، وَلِأَصْحَابِهِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[6].

ثم قال في موضع آخر: حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ[7].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عُبَيْد اللهِ بن مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي[8]، حَدَّثَنَا الْأَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: "صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَوْفٍ الظُّهْرَ، فَصَفَّ بَعْضُهُمْ خَلْفَهُ، وَبَعْضُهُمْ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَانْطَلَقَ الَّذِينَ صَلَّوْا مَعَهُ، فَوَقَفُوا مَوْقِفَ أَصْحَابِهِمْ، ثُمَّ جَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّوْا خَلْفَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعًا، وَلِأَصْحَابِهِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ"[9].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي من طريقي يحيى القَطَّان[10]، وخالد بن الحارث[11]، كلاهما عن أشعث به مختصراً.

---

(1) الكاشف، للذهبي (638/1).

(2) تقريب التهذيب (ص:347).

(3) معرفة الثقات، للعجلي (83/2).

(4) تهذيب الكمال (322/17).

(5) (99/5).

(6) المجموع شرح المهذب (272/4).

(7) المرجع السابق (406/4).

(8) هو معاذ بن معاذ بن نصر التميمي العنبري، أبو المثنى البصري. تهذيب الكمال (132/28).

(9) سنن أبي داود (17/2)، برقم (1248).

(10) سنن النسائي (103/2)، برقم (836)، و(179/3)، برقم (1555).

(11) المرجع السابق (178/3)، برقم (1551).

دراسة رجال الإسناد:

1. أشعث بن عبد الملك الحُمْرَانِيُّ البصري، أبو هانئ:

قال ابْنُ حجر: "ثقة"[1]، وعَدَّه في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، لأنه روي عنه أنه قال: "كل شيء حدثتكم عن الحسن منه إلا ثلاثة أحاديث: حديث الذي يركع دون الصف، وحديث عدة الحائض، وحديث علي في الخلاص"[2]، وفي رواية عنه: "إلا أربعة أحاديث" وذكر حديث "ما يحل في الضرورة من الأكل"[3].

خلاصة القول فيه: ثقة لم يسمع من الحسن البصري أربعة أحاديث، وليس هذا منها.

2. الحسن بن أبي الحسن البصري: ثقة، وقد سمع من أبي بكرة[4].

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ كان يتوسط في عُبَيْد اللهِ بن معاذ، ثم تبين له توثيقه فصحح الإسناد، وذلك آخر قوليه، وعُبَيْد اللهِ لم أجد أحداً وثقه قبل الذهبي[5] وابن حجر[6] سوى أبو حاتم[7]، وابن قانع[8]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[9]، أما ابن مَعِين فقال عنه ومعه آخرين: "ليسوا أصحاب حديث، ليسوا بشيء"[10].

---

(1) تقريب التهذيب (ص:113).

(2) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص:28).

(3) التاريخ الكبير، للبخاري (431/1).

(4) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:45).

(5) سير أعلام النبلاء (384/11).

(6) تقريب التهذيب (ص:374).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (335/5).

(8) تهذيب التهذيب (48/7).

(9) (406/8).

(10) سؤالات ابن الجُنَيد لابن مَعِين (ص:291).

الحديث الخامس عشر

(257) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "صَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْفِطْرِ رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْأَضْحَى رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". رَوَاهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ[1]، **ثم قال:** إِذَا سَلَّمْنَا صِحَّةَ الْحَدِيثِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ؛ وَإِلَّا فَقَدْ أَشَارَ النَّسَائِيُّ إِلَى تَضْعِيفِهِ فَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْهُ ابن أَبِي لَيْلَى مِنْ عُمَرَ؛ وَلَكِنْ قد رواه الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابن أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ عن عُجْرَةَ، عَنْ عُمَرَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ؛ لَكِنْ لَيْسَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ قَوْلُهُ: "عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ"[2] وَهُوَ ثَابِتٌ فِي بَاقِي الرِّوَايَاتِ[3].

ثم قال في موضع آخر: حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِمْ، وَسَبَقَ بَيَانُهُ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ[4].

قال النسائي: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بن حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ زُبَيْدٍ[5]، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي لَيْلَى، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: "صَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْفِطْرِ رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْأَضْحَى رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[6].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[7] من طريق شعبة، والنسائي[8] وأحمد بن حنبل[9] من طريق سفيان الثوري، وابن ماجه[10] من طريق شريك، ثلاثتهم عن زُبَيْدٍ به بنحوه، وأخرجه النسائي[11]،

(1) المجموع شرح المهذب (338/4، 339).

(2) السنن الكبرى، للبيهقي (282/3)، برقم (5718). قال الباحث هذا خاص برواية البيهقي؛ أما في رواية النسائي وابن ماجه وابن خزيمة عن كعب بن عجرة فقد جاء فيها "عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ".

(3) المجموع شرح المهذب (342/4، 343).

(4) المرجع السابق (530/4).

(5) هو زُبَيْدُ بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليَامِيُّ ويقال: الإِيَامِيُّ. تهذيب الكمال (289/9).

(6) سنن النسائي (111/3)، برقم (1420).

(7) المرجع السابق (118/3)، برقم (1440).

(8) المرجع السابق (183/3)، برقم (1566).

(9) مسند أحمد (367/1)، برقم (257).

(10) سنن ابن ماجه (338/1)، برقم (1063).

(11) السنن الكبرى، للنسائي (271/1)، برقم (495).

وابن ماجه[1]، وابن خزيمة[2]، من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرَةَ، والبزار[3] من طريق الأعمش، عن زيد بن وهب، والطبراني[4] من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، ثلاثتهم (كعب وزيد وأبو ليلى) عن عمر به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **شَرِيْكُ بن عَبْد اللهِ النَّخْعِيُّ الكوفي:** صدوق في هذا الحديث؛ فقد تابعه شعبة والثوري.
2. **عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي:** ثقة، حديثه عن عمر مرسل، فقد نفى شعبة[5]، ووكيع بن الجراح[6]، وابن مَعِين[7]، وابن المديني[8]، وأبو حاتم[9]، وغيرهم سماعه من عمر.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لإرسال عبد الرحمن؛ لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسنه للاختلاف في إسناده على عبد الرحمن بن أبي ليلى.

---

(1) سنن ابن ماجه (338/1)، برقم (1064).
(2) صحيح ابن خزيمة (340/2)، برقم (1425).
(3) مسند البزار (462/1)، برقم (330).
(4) المعجم الأوسط، للطبراني (244/8)، برقم (8528).
(5) جامع التحصيل، للعلائي (ص:226).
(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (234/2).
(7) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (97/3).
(8) جامع التحصيل، للعلائي (ص:226).
(9) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:125).

الحديث السادس عشر

(258) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ "لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ الله مَسَاجِدَ الله؛ وَلَكِنْ لِيَخْرُجْنَ وَهُنَّ تَفِلَاتٌ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَتَفِلَات –بِفَتْحِ التَّاءِ الْمُثَنَّاةِ فَوْقُ وَكَسْرِ الْفَاءِ– أَيْ تَارِكَاتٌ الطِّيِّبَ[1]. **ثم قال في موضع آخر:** وَأَمَّا الزِّيَادَةُ الَّتِي فِيهِ "وَلْيَخْرُجْنَ تَفِلَاتٍ" فَرَوَاهَا أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بن إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ[3]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ الله مَسَاجِدَ الله، وَلَكِنْ لِيَخْرُجْنَ وَهُنَّ تَفِلَاتٌ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه عبد الرزاق[5]، وأحمد بن حنبل[6]، عن محمد بن عمرو، والبخاري[7] في تاريخه من طريق سلمة بن صفوان، والطبراني[8] من طريق المغيرة بن قيس، ثلاثتهم عن أبي سلمة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **حَمَّادُ بن سَلَمَةَ بن دينار البصري أبو سَلَمَةَ:** ثقة.
2. **محمد بن عمرو بن عَلْقَمَةَ بن وَقَّاصٍ اللَّيْثِيُّ المدني:** صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، والظاهر أن النووي لما صحح الإسناد أراد أنه صحيح لغيره، ولما حسَّنه قصد أنه حسن لذاته.

---

(1) المجموع شرح المهذب (199/4).

(2) المرجع السابق (8/5).

(3) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزُّهْرِيّ المدني. تهذيب الكمال (370/33).

(4) سنن أبي داود (155/1)، برقم (565).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (151/3)، برقم (5121).

(6) مسند أحمد (133/16)، برقم (10144).

(7) التاريخ الكبير، للبخاري (79/4).

(8) المعجم الأوسط، للطبراني (178/1)، برقم (568).

الحديث السابع عشر

(259) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْفِطْرُ يَوْمَ يُفْطِرُونَ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ يُضَحُّونَ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ"، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ فِي رِوَايَتِهِ فِي أَوَّلِهِ "الصَّوْمُ يَوْمَ يَصُومُونَ"[1].

ثم قال في موضع آخر: الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ فِي هَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ تُضَحُّونَ"، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ" وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حسن[2].

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بن المُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بن جَعْفَرِ بن مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْد اللهِ بن جَعْفَرٍ، عَنْ عُثْمَانَ بن مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالفِطْرُ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَالأَضْحَى يَوْمَ تُضَحُّونَ"[3].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[4] بزيادة من طريق محمد بن الْمُنْكَدِرِ، وابن ماجه[5] مختصراً من طريق محمد بن سيرين، كلاهما عن أبي هريرة به.

دراسة رجال الإسناد:

1. **إبراهيم بن الْمُنْذِرِ:** ثقة.
2. **إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي الجعفري:**

قال ابْنُ مَعِين: "ما أراه إلا كان صدوقاً"[6]، وبه قال ابْنُ حجر[7]، وقال الذهبي: "مقبول"[8]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "كان يخطئ"[9].

---

(1) المجموع شرح المهذب (27/5).
(2) المرجع السابق (283/6).
(3) سنن الترمذي (71/3)، برقم (697).
(4) سنن أبي داود (297/2)، برقم (2324).
(5) سنن ابن ماجه (531/1)، برقم (1660).
(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:72).
(7) تقريب التهذيب (ص:100).
(8) الكاشف، للذهبي (235/1).
(9) (111/8).

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. عَبْد اللهِ بن جعفر بن عبد الرحمن بن الْمِسْوَرِ، أبو محمد المدني المَخْرَمِيُّ:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[1]، وأحمد بن حنبل[2]، والعجلي[3]، والحاكم[4]، وقال البخاري: "صدوق ثقة"[5]، وقال ابْنُ مَعِين مرة[6]، وأحمد بن حنبل[7] مرة، والنسائي[8]، وابن حجر[9]: "ليس به بأس"، وقال ابْنُ مَعِين مَرَّة[10] والذهبي[11]: "صدوق" وزاد ابن مَعِين: "وليس بثبت"، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "ليس بشيء في الحديث"[12].

خلاصة القول فيه: صدوق.

4. عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأَخْنَسِ الثَّقَفِيُّ الْأَخْنَسِيُّ الحجازي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[13]، والبخاري[14]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "يعتبر حديثه من غير رواية المخرمي عنه"[15]، وقال النسائي: "ليس بذاك القوي"[16]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق

---

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:164).
(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:210).
(3) معرفة الثقات، للعجلي (23/2).
(4) سؤالات السِّجْزِيِّ للحاكم (ص:199).
(5) العلل الكبير، للترمذي (ص:161).
(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن مُحْرِز (85/1).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (22/5).
(8) سنن النسائي (61/3).
(9) تقريب التهذيب (ص:298).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (22/5).
(11) الكاشف، للذهبي (543/1).
(12) الثقات، لابن حِبَّانَ (203/7).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (166/6).
(14) العلل الكبير، للترمذي (ص:161).
(15) (203/7).
(16) السنن الكبرى، للنسائي (398/5).

له أوهام"[1]، وقال ابنُ المديني: "روى عثمان هذا أحاديث مناكير عن سعيد بن الْمُسَيِّبِ، عن أبي هريرة"[2].

خلاصة القول فيه: صدوق له أوهام، وهو صدوق في هذا الحديث فقد تُوبع.

5. سعيد بن أبي سعيد كَيْسَان المَقْبُرِيُّ: ثقة.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل إسحاق وعبد الله بن جعفر وعثمان، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، فيكون مراد النووي أن الإسناد حسنٌ لذاته، صحيحٌ لغيره، والحديث صحيح. والله أعلم.

الحديث الثامن عشر

(260) قال الشِّيْرَازِيُّ: رُوِيَ أَنَّ حَنْظَلَةَ بن الرَّاهِبِ قُتِلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا شَأْنُ حَنْظَلَةَ؟ فَإِنِّي رَأَيْت الْمَلَائِكَةَ تُغَسِّلُهُ"، فَقَالُوا: "جَامَعَ فَسَمِعَ الْهَيْعَةَ فَخَرَجَ إلَى الْقِتَال".

قال النَّوَوِيُّ: "وَأَمَّا حَدِيثُ حَنْظَلَةَ بن الرَّاهِبِ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ غَسَّلَتْهُ لَمَّا كَانَ جُنُبًا وَاسْتُشْهِدَ، فَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ رِوَايَةِ عَبْد اللهِ بن الزبير متصلاً، ورواه مرسلاً من رواية عماد بن الزُّبَيْرِ، وَرِوَايَةِ عَبْد اللهِ بن الزُّبَيْرِ لِهَذَا يَكُونُ مُرْسَلَ صَحَابِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ وُلِدَ قَبْلَ سَنَتَيْنِ فَقَطْ وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ كَانَتْ بِأُحُدٍ، وَمُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَاللهُ أَعْلَمُ.[3]

ثم قال في موضع آخر: ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ -يعني الشيرازي- حَدِيثَ حَنْظَلَةَ بن الرَّاهِبِ، وَغُسْلَ الْمَلَائِكَةِ لَهُ حِينَ أُسْتُشْهِدَ جُنُبًا، وَذَكَرْنَا أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، قَالَ أَصْحَابُنَا رَحِمَهُمُ الله: "وَلَوْ ثَبَتَ فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْغُسْلَ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا سَقَطَ بِفِعْلِ الْمَلَائِكَةِ، وَلَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِغُسْلِهِ"[4].

قال البَيْهَقِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْد اللهِ الْحَافِظُ[5]، أَخْبَرَنِي أَبُو الْحُسَيْنِ بن يَعْقُوبَ الْحَافِظُ، أنبأ مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ بن إِبْرَاهِيمَ، ثنا سَعِيدُ بن يَحْيَى الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: قال ابْنُ إِسْحَاقَ:

---

(1) تقريب التهذيب (ص:386).

(2) العلل، لابن المديني (ص:73).

(3) المجموع شرح المهذب (260/5).

(4) المرجع السابق (263/5).

(5) هو أبو عَبْد اللهِ الحاكم محمد بن عَبْد اللهِ، صاحب المستدرك. تاريخ بغداد، للخطيب (509/3).

حَدَّثَنِي يَحْيَى بن عَبَّادِ بن عَبْد اللهِ بن الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، فِي قِصَّةِ أُحُدٍ، وَقَتَلَ شَدَّادُ بن الْأَسْوَدِ -الَّذِي كَانَ يُقَالُ لَهُ: ابن شَعُوبَ- حَنْظَلَةَ بن أَبِي عَامِرٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ صَاحِبَكُمْ تُغَسِّلُهُ الْمَلَائِكَةُ فَاسْأَلُوا صَاحِبَتَهُ"، فَقَالَتْ: "خَرَجَ وَهُوَ جُنُبٌ لَمَّا سَمِعَ الْهَائِعَةَ"، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لِذَلِكَ غَسَّلَتْهُ الْمَلَائِكَةُ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه ابن حِبَّانَ[2] والحاكم[3] من طريق سعيد بن يحيى الأموي به بزيادة.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص:** قال ابْنُ حجر: "ثقة ربما أخطأ"[4]، وليس هذا الحديث مما أخطأ فيه.

2. **يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي، أبو أيوب الكوفي:**

وثَّقَه ابنُ سعد[5]، وابن مَعِين[6]، وابن عَمَّارٍ المَوْصِلِيّ[7]، وأبو داود وزاد: "لا بأس به"[8]، والفسوي[9]، والدَّارَقُطْنِي[10]، والذهبي وزاد: "يُغرب"[11]، وقال ابْنُ مَعِين[12] مرة، وأحمد بن حنبل، والنسائي[13]: "ليس به بأس" وزاد أحمد: "عنده عن الأعمش غرائب"[14]، وقال مَرَّة: "لم يكن له حركة في الحديث"[15]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يغرب"[16].

---

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (22/4)، برقم (6814).

(2) صحيح ابن حِبَّانَ (495/15)، برقم (7025).

(3) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (225/3)، برقم (4917).

(4) تقريب التهذيب (ص:242).

(5) الطبقات الكبير، لابن سعد (341/9).

(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدوري (270/3).

(7) تاريخ بغداد، للخطيب (199/16).

(8) سؤالات الآجُرِّيِّ أبا داود (313/2).

(9) المعرفة والتاريخ، للفَسَوِيِّ (133/3).

(10) سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:70).

(11) الكاشف، للذهبي (366/2).

(12) من كلام أبي زكريا يحيى بن مَعِين في الرجال، رواية ابن طَهْمَانَ (ص:89).

(13) تاريخ بغداد، للخطيب (199/16).

(14) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:368).

(15) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي (ص:95).

(16) تقريب التهذيب (ص:590).

خلاصة القول فيه: ثقة له غرائب عن الأعمش.

3. **محمد بن إسحاق بن يسار:** صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل ابن إسحاق، وتضعيف النووي للحديث في الموضع الثاني كان في سياق تضعيفه للاستدلال به على وجوب تغسيل الشهيد، وليس في سياق الحكم على الحديث كما في الموضع الأول.

الحديث التاسع عشر

(261) قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ "مِنًى مُنَاخُ مَنْ سَبَقَ" رَوَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الدَّارِمِيُّ، وَأَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَغَيْرُهُمْ، بِأَسَانِيدَ جَيِّدَةٍ مِنْ رِوَايَةِ عَائِشَةَ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ"[1].

ثم قال في موضع آخر: بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مِنًى مُنَاخٌ لِمَنْ سَبَقَ"، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ[3]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن مُهَاجِرٍ، عَنْ يُوسُفَ بن مَاهَكَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: "يَا رَسُولَ الله، أَلَا نَبْنِي لَكَ بِمِنًى بَيْتًا أَوْ بِنَاءً يُظِلُّكَ مِنَ الشَّمْسِ؟"، فَقَالَ: "لَا، إِنَّمَا هُوَ مُنَاخُ مَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[5]، وابن ماجه[6]، والدارمي[7] من طريق وكيع عن إسرائيل به بنحوه.

---

(1) المجموع شرح المهذب (282/5).

(2) المرجع السابق (249/9).

(3) هو إسرائيل بن يونس بن أَبي إسحاق الهمداني السبيعي. تهذيب الكمال (515/2).

(4) سنن أبي داود (212/2)، برقم (2019).

(5) سنن الترمذي (219/3)، برقم (881).

(6) سنن ابن ماجه (1000/2)، برقم (3006)، و(3007).

(7) سنن الدارمي (1233/2)، برقم (1980).

دراسة رجال الإسناد:

1. **إبراهيم بن مهاجر بن جابر البَجَلِيُّ الكوفي:** ضعيف في هذا الحديث إذ لم أجد له متابعة تنفعه.
2. **مُسَيْكَةُ المكية أم يوسف بن ماهك:** قال ابْنُ حجر: "لا يعرف حالها"[1].

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف إبراهيم وجهالة مسيكة، وقد ضعَّفه الألباني[2]، وشعيب الأرنؤوط[3]، أما الترمذي فقال:"حديث حسن"[4]، وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط مسلم"، وقال الذهبي: "على شرط مسلم"[5]، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ يتوسط فيهما متبعاً الترمذي والحاكم والذهبي؛ فجوَّد الإسناد ثم صحح الحديث.

الحديث العشرون

(262) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَتْ حَفْصَةُ رَضِيَ الله عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ "مَنْ لَمْ يُبَيِّتْ الصيام من الليل فلا صيام له".

قال النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ حَفْصَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمْ بِأَسَانِيدَ كَثِيرَةِ الِاخْتِلَافِ وَرُوِيَ مَرْفُوعًا كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَمَوْقُوفًا... وَالْحَدِيثُ حَسَنٌ يُحْتَجُّ بِهِ اعْتِمَادًا عَلَى رِوَايَةِ الثِّقَاتِ الرَّافِعِينَ وَالزِّيَادَةُ مِنْ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ وَاَللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.[6]

ثم قال في موضع آخر: حَدِيث حَفْصَةَ وَحَدِيث عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا: "لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتْ الصِّيَامَ مِنْ اللَّيْلِ"، وَهُمَا صَحِيحَانِ سَبَقَ بَيَانُهُمَا، **ثم قال:** ثَبَتَ حَدِيثُ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ[7].

قال النسائي: أَخْبَرَنَا عبد الْمَلِكِ بن شُعَيْبِ بن اللَّيْثِ بن سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بن أَيُّوبَ، عَنْ عَبْد اللهِ بن أَبِي بَكْرٍ، عَنْ ابن شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ

---

(1) تقريب التهذيب (ص:753).

(2) انظر: ضعيف سنن أبي داود، للألباني (190/2).

(3) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط وآخرين (349/42).

(4) سنن الترمذي (219/3).

(5) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (638/1).

(6) المجموع شرح المهذب (288/6، 289).

(7) المرجع السابق (301/6).

عَبْد اللهِ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ"[1].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[2] من طريق ابن لهيعة، وأبو داود[3]، والترمذي[4]، والنسائي[5]، من طريق يحيى بن أيوب، كلاهما عن عَبْد اللهِ بن أبي بكر به بنحوه، وأخرجه النسائي[6] من طريق ابن جُرَيْجٍ، عن ابن شهاب به بنحوه، وأخرجه النسائي[7]، وابن ماجه[8] من طريق عَبْد اللهِ بن أبي بكر، عن سالم به بنحوه بدون ذكر ابن شهاب، وأخرجه النسائي بنحوه من طريق ابن شهاب، عن سالم[9]، وعن أخيه حمزة[10]، عن أبيهما، عن حفصة موقوفاً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **يحيى بن أيوب الغَافِقِيُّ المصري:** صدوق في هذا الحديث؛ فقد تُوبع.
2. **محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:** ثقة ثبت، وهذا الحديث ليس من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل يحيى بن أيوب، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، والظاهر أن النووي حسَّن الحديث للاختلاف في إسناده، ثم صححه بشاهده من حديث عائشة رضي الله عنها.

(1) سنن النسائي (196/4)، برقم (2332).
(2) سنن أبي داود (329/2)، برقم (2454).
(3) المرجع السابق (329/2)، برقم (2454).
(4) سنن الترمذي (99/3)، برقم (730).
(5) سنن النسائي (196/4)، برقم (2333).
(6) المرجع السابق (197/4)، برقم (2334).
(7) المرجع السابق (196/4)، برقم (2331).
(8) سنن ابن ماجه (542/1)، برقم (1700).
(9) سنن النسائي (197/4)، برقم (2335).
(10) المرجع السابق (197/4)، برقم (2336)، و(2337).

الحديث الحادي والعشرون

(263) قال الشِّيْرَازِيُّ: رُوِيَ "أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا كَانَا لَا يُضَحِّيَانِ مَخَافَةَ أَنْ يُرَى ذَلِكَ وَاجِباً".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[1]. **ثم قال في موضع آخر:** صَحَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا "أَنَّهُمَا كَانَا لَا يُضَحِّيَانِ مَخَافَةَ أَنْ يَعْتَقِدَ النَّاسُ وُجُوبَهَا" وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ[2].

قال البَيْهَقِيُّ: أَخْبَرَنَاهُ أَبُو الْحُسَيْنِ بن بِشْرَانَ الْعَدْلُ بِبَغْدَادَ، أنبأ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ، ثنا ابن أَبِي مَرْيَمَ، ثنا الْفِرْيَابِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ[3]، وَمُطَرِّفٍ، وَإِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: "أَدْرَكْتُ أَبَا بَكْرٍ، أَوْ رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا كَانَا لَا يُضَحِّيَانِ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِمْ؛ كَرَاهِيَةَ أَنْ يُقْتَدَى بِهِمَا"[4].

تخريج الحديث: أخرجه عبد الرزاق[5] عن سفيان الثوري، عن إسماعيل وَمُطَرِّفٍ به مختصراً، والطبراني[6] من طريق سفيان بن عيينة، عن مُطَرِّفٍ به بزيادة.

دراسة رجال الإسناد:

1. عَبْد اللهِ بن محمد بن سَعِيد بن أبي مريم، أَبُو بَكْر الْجُمحي، مولاهم المصري:

قال ابْنُ عَدِيٍّ: "يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل"، وقال: "إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه، أو يتعمد، فإني رأيتُ له غير حديث مما لم أذكره أيضًا هَاهُنا غير محفوظات".[7]

خلاصة القول فيه: ضعيف.

---

(1) المجموع شرح المهذب (383/8).

(2) المرجع السابق (386/8).

(3) هو سعيد بن مسروق الثوري الكوفي. تهذيب الكمال (60/11).

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (444/9)، برقم (19034).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (381/4)، برقم (8139).

(6) المعجم الكبير، للطبراني (182/3)، برقم (3058).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (419/5، 420).

2. **محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضَّبِّيُّ مولاهم، الفِرْيَابِيُّ:** قال ابْنُ حجر: "ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق[1]، وليس هذا الحديث مما أخطأ فيه.

3. **مُطَرِّفُ بن طَرِيفٍ الكوفي، أبو بكر، أو أبو عبد الرحمن:** قال ابْنُ حجر: "ثقة"[2]، له مراسيل[3]، وليس هذا الحديث منها.

4. **إسماعيل بن أبي خالد الأَحْمَسيُّ مولاهم، البَجَلِيُّ:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

5. **عامر بن شَرَاحيل الشعبي:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده ضعيف لضعف ابن أبي مريم؛ لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعتين آنفتي الذكر.

الحديث الثاني والعشرون

(264) قال الشِّيْرَازِيُّ: رَوَتْ أُمُّ كُرْزٍ[4] عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "عَلَى الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَلَى الْجَارِيَةِ شَاةٌ، لَا يَضُرُّكُمْ ذُكْرَانًا كُنَّ أَمْ إِنَاثًا".

قال النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهَذَا الْمَذْكُورُ فِي الْمُهَذَّبِ لَفْظُ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ[5]. **ثم قال في موضع آخر:** وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ كُرْزٍ فَصَحِيحٌ[6].

---

(1) تقريب التهذيب (ص:515).

(2) المرجع السابق (ص:534).

(3) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص:218)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص:281)، وتُحفة التحصيل، لأبي زُرْعَةَ ابن العراقي (ص:307).

(4) هي أُمُّ كُرْزٍ الْخُزَاعِيَّةُ تُعْرَفُ بِالْكَعْبِيَّةِ، أَسْلَمَتْ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ. انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (279/10)، ومعرفة الصحابة، لأبي نُعيم (3551/6).

(5) المجموع شرح المهذب (393/8).

(6) المرجع السابق (428/8).

قال النسائي: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ[1] قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ وَهُوَ ابن أَبِي يَزِيدَ، عَنْ سِبَاعِ بن ثَابِتٍ، عَنْ أُمِّ كُرْزٍ قَالَتْ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحُدَيْبِيَةِ أَسْأَلُهُ عَنْ لُحُومِ الْهَدْيِ ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "عَلَى الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَلَى الْجَارِيَةِ شَاةٌ، لَا يَضُرُّكُمْ ذُكْرَانًا كُنَّ أَمْ إِنَاثًا"[2].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[3] مختصراً من طريق حماد بن زيد، والنسائي[4] بنحوه من طريق ابن جُرَيْجٍ، كلاهما عن عُبَيْد اللهِ بن أبي يزيد به، وأخرجه أبو داود[5] بزيادة، وابن ماجه[6] مختصراً، من طريق ابن عيينة، عن عُبَيْد اللهِ بن أبي يزيد، عن أبيه، عن سباع به، وأخرجه الترمذي[7]، وعبد الرزاق[8]، من طريق سِبَاع بن ثابت، عن محمد بن ثابت، عن أُمِّ كُرْزٍ به بنحوه، وأخرجه أبو داود[9]، والنسائي[10]، من طريق حبيبة بنت ميسرة، عن أُمِّ كُرْزٍ به مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سفيان بن عيينة، أبو محمد الكوفي ثم المكي:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

---

(1) هو قُتَيْبَةُ بن سَعِيد بن جميل الثقفي، أبو رجاء البَلْخِيُّ. تهذيب الكمال (523/23).

(2) سنن النسائي (165/7)، برقم (4217).

(3) سنن أبي داود (105/3)، برقم (2836).

(4) سنن النسائي (165/7)، برقم (4218).

(5) سنن أبي داود (105/3)، برقم (2835)، قال أبو داود بعد إخراجه الحديث بهذا الإسناد: "حَدِيثُ سفيان وَهْمٌ"، وقال أحمد في مسنده (116/45): "سفيان يَهِمُ في هذه الأحاديث، عُبَيْد اللهِ سمعها من سِبَاعِ بن ثابت".

(6) سنن ابن ماجه (1056/2)، برقم (3162).

(7) سنن الترمذي (98/4)، برقم (1516).

(8) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (328/4)، برقم (7954).

(9) سنن أبي داود (105/3)، برقم (2834).

(10) سنن النسائي (165/7)، برقم (4216).

2. سِبَاعُ بن ثابت حليف بني زهرة: قال ابْنُ حجر: "قال: "أدركتُ الجاهلية"، وعَدَّه البغوي[1] وغيره في الصحابة، وابن حِبَّانَ[2] في ثقات التابعين"[3]، وعَدَّه ابن حجر من الصحابة[4].

خلاصة القول فيه: هو صحابي كما ذهب ابن حجر.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ حسَّن الحديث للاختلاف في إسناده، ثم صححه بالجملة.

الحديث الثالث والعشرون

(265) قال النَّوَوِيُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَحِلُّ ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَلَا حُلْوَانُ الْكَاهِنِ، وَلَا مَهْرُ الْبَغِيِّ"، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ صحيح أو حَسَنٍ[5].

وقال في موضع سابق: وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ[6].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابن وَهْبٍ[7]، حَدَّثَنِي مَعْرُوفُ بن سُوَيْدٍ الْجُذَامِيُّ، أَنَّ عُلَيَّ بن رَبَاحٍ اللَّخْمِيَّ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَحِلُّ ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَلَا حُلْوَانُ الْكَاهِنِ، وَلَا مَهْرُ الْبَغِيِّ"[8].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[9] وابن ماجه[10] مختصراً، من طريق أبي حازم، والترمذي

---

(1) انظر: معجم الصحابة، للبغوي (276/3)، وكذا ابن قانع في معجمه (322/1).
(2) الثقات، لابن حِبَّانَ (348/4).
(3) تقريب التهذيب (ص:228).
(4) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (63/3).
(5) المجموع شرح المهذب (229/9).
(6) المرجع السابق والصفحة نفسها.
(7) هو عَبْد اللهِ بن وهب بن مسلم القرشي. تهذيب الكمال (277/16).
(8) سنن أبي داود (279/3)، برقم (3484).
(9) صحيح البخاري (93/3)، برقم (2283)، و(61/7)، برقم (5348).
(10) سنن ابن ماجه (731/2)، برقم (2160).

مختصراً[1] من طريق أبي المُهَزِّمِ، والنسائي[2] بنحوه من طريق أبي نُعْمٍ، ثلاثتهم عن أبي هريرة به.

دراسة رجال الإسناد:

مَعْرُوفُ بن سُوَيْدٍ الْجُذَامِيُّ، أبو سلمة المصري:

وثقه الذهبي[3]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[4]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[5].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل معروف، لكنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بالمتابعات آنفة الذكر، ولعَلَّ النَّوَوِيَّ أراد أنه حسن لذاته، صحيح لغيره.

---

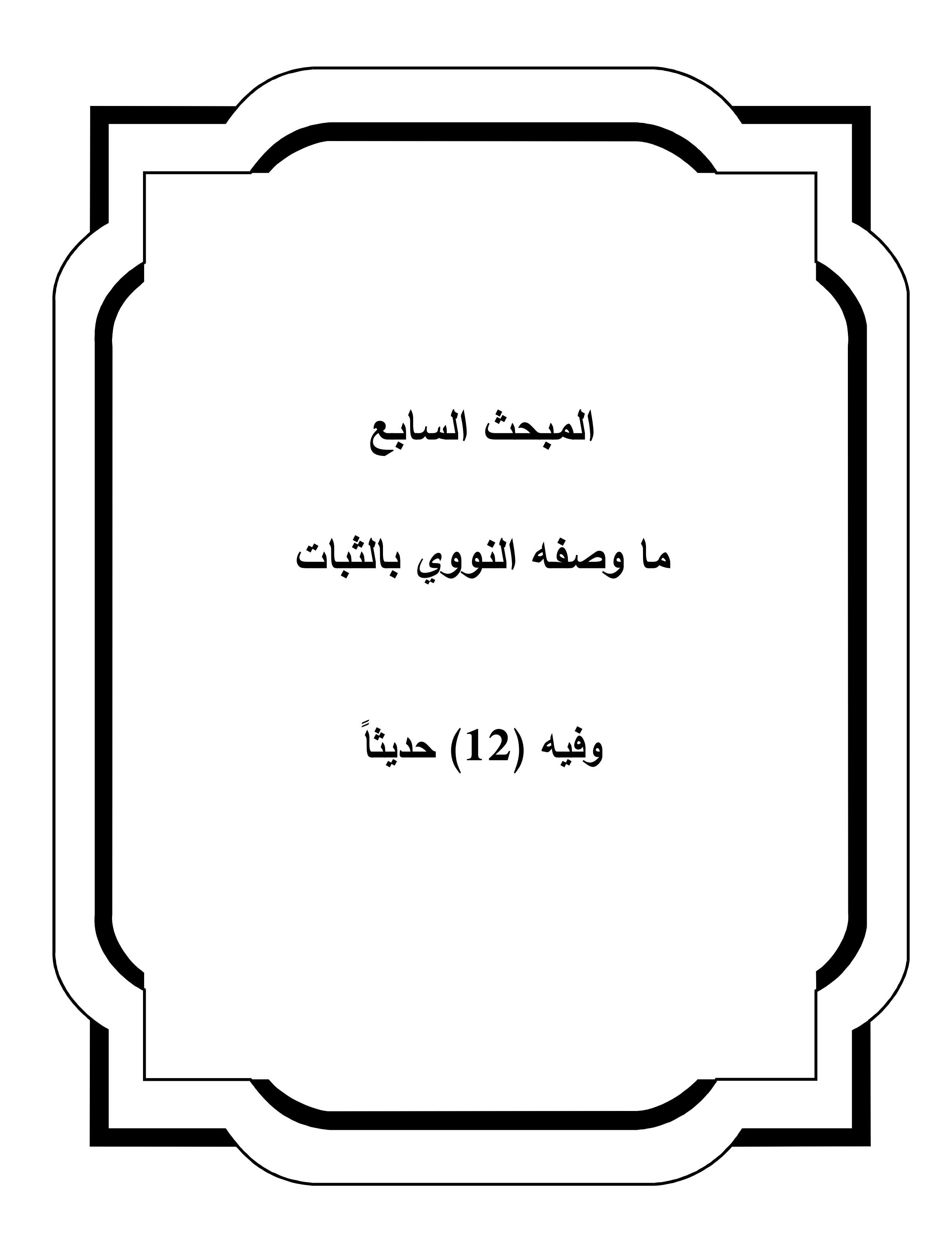
(1) سنن الترمذي (570/3)، برقم (1281).

(2) سنن النسائي (310/7)، برقم (4673).

(3) الكاشف، للذهبي (280/2).

(4) (499/7).

(5) تقريب التهذيب (ص:540).



المبحث السابع

ما وصفه النووي بالثبات

وفيه (12) حديثاً

الحديث الأول

(266) قال النَّوَوِيُّ: مَا جَاءَ فِي الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ لِأَبِي حاتم ابن حِبَّانَ... بِإِسْنَادِهِ الثَّابِتِ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ حِينَ يَخْلُفُ أَطْيَبُ عِنْدَ الله مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ[1].

قال ابْنُ حِبَّانَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَرُوبَةَ الْحُسَيْنُ بن مُحَمَّدٍ بِحَرَّانَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بن خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ[2]، عَنْ ذَكْوَانَ[3]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "كُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا ابن آدَمَ بِعَشْرِ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، يَقُولُ الله: إِلَّا الصَّوْمَ، فَهُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدَعُ الطَّعَامَ مِنْ أَجْلِي، وَالشَّرَابَ مِنْ أَجْلِي، وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ: فَرْحَةٌ حِينَ يُفْطِرُ، وَفَرْحَةٌ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ، وَلَخُلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ حِينَ يَخْلُفُ مِنَ الطَّعَامِ أَطْيَبُ عِنْدَ الله مِنْ ريح المسك"[4].

تخريج الحديث: أخرجه مسلم[5] من طريق وكيع وجرير عن الأعمش به بنحوه، وأخرجه البخاري[6]، ومسلم[7] من طريق عطاء عن ذكوان بنحوه، وأخرجه مسلم[8] من طريق أبي سِنَانٍ، عن ذكوان، عن أبي هريرة، وأبي سَعِيدٍ الخُدْرِي مختصراً، وأخرجه البخاري[9] من طريق شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، مختصراً.

دراسة رجال الإسناد: كلهم ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح.

---

(1) المجموع شرح المهذب (277/1).
(2) هو سُلَيْمان بن مهران الأسدي الكوفي الأعمش. تهذيب الكمال (76/12).
(3) هو ذكوان أَبُو صالح السمان الزيات المدني. تهذيب الكمال (513/8).
(4) صحيح ابن حِبَّانَ (211/8)، برقم (3424).
(5) صحيح مسلم (807/2) برقم (1151).
(6) صحيح البخاري (26/3)، برقم (1904).
(7) صحيح مسلم (807/2)، برقم (1151).
(8) المرجع السابق (807/2)، برقم (1151).
(9) صحيح البخاري (157/9)، برقم (7538).

الحديث الثاني

(267) قال النَّوَوِيُّ: ثَبَتَ الِابْتِدَاءُ فِي الْوُضُوءِ بِالْيَمِينِ مِنْ رِوَايَةِ عُثْمَانَ[1].

قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ[2]، أَخْبَرَنَا عَبْد اللهِ[3]، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بن يَزِيدَ، عَنْ حُمْرَانَ[4]، رَأَيْتُ عُثْمَانَ رَضِيَ الله عَنْهُ، تَوَضَّأَ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلاَثًا، ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاَثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَى إِلَى المَرْفِقِ ثَلاَثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُسْرَى إِلَى المَرْفِقِ ثَلاَثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ اليُمْنَى ثَلاَثًا، ثُمَّ اليُسْرَى ثَلاَثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا ثُمَّ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ لاَ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا بِشَيْءٍ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"[5].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[6] ومسلم[7]، من طريق إبراهيم بن سعد، والبخاري[8] من طريق شعيب، ومسلم[9] من طريق يونس، كلهم عن الزهري بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري:** ثقة في هذا الحديث.
2. **محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:** ثقة ثبت، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح.

---

(1) المجموع شرح المهذب (385/1).

(2) هو عَبْد اللهِ بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد، أبو عبد الرحمن المروزي، الحافظ الملقب عبدان. تهذيب التهذيب (313/5).

(3) هو عَبْد اللهِ بن المبارك بن واضح الحنظلي. تهذيب التهذيب (382/5).

(4) هو حُمْرَانُ بن أَبَانٍ، مولى عثمان بن عفان. تهذيب الكمال (301/7).

(5) صحيح البخاري (31/3)، برقم (1934).

(6) المرجع السابق (43/1)، برقم (159).

(7) صحيح مسلم (205/1)، برقم (226).

(8) صحيح البخاري (44/1)، برقم (164).

(9) صحيح مسلم (204/1)، برقم (226).

الحديث الثالث

(268) قال النَّوَوِيُّ: ثَبَتَ الِابْتِدَاءُ فِي الْوُضُوءِ بِالْيَمِينِ مِنْ رِوَايَةِ... ابن عَبَّاسٍ[1].

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عبد الرَّحِيمِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ الخُزَاعِيُّ مَنْصُورُ بن سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابن بِلاَلٍ يَعْنِي سُلَيْمَانَ، عَنْ زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بن يَسَارٍ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، أَنَّهُ "تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَمَضْمَضَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا، أَضَافَهَا إِلَى يَدِهِ الأُخْرَى، فَغَسَلَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ اليُمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ اليُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ اليُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً أُخْرَى، فَغَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ، يَعْنِي اليُسْرَى" ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ[2].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[3] من طريق هشام بن سعد، والنسائي[4] من طريق محمد بن عَجْلَانَ، كلاهما عن زيد بنحوه.

دراسة رجال الإسناد: كلهم ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح.

الحديث الرابع

(269) قال النَّوَوِيُّ: غَسل الرِّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ أَوْجُهٍ كَثِيرَةٍ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ[5].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عبد الْعَزِيزِ بن يَحْيَى الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابن سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن طَلْحَةَ بن يَزِيدَ بن رُكَانَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ الْخَوْلَانِيِّ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ، قَالَ دَخَلَ عَلَيَّ عَلِيٌّ يَعْنِي ابن أَبِي طَالِبٍ، وَقَدْ أَهْرَاقَ الْمَاءَ فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَتَيْنَاهُ بِتَوْرٍ فِيهِ مَاءٌ، حَتَّى وَضَعْنَاهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابن عَبَّاسٍ، أَلَا أُرِيكَ كَيْفَ كَانَ يَتَوَضَّأُ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: "فَأَصْغَى الْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ فَغَسَلَهَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى فَأَفْرَغَ بِهَا عَلَى

---

(1) المجموع شرح المهذب (385/1).

(2) صحيح البخاري (40/1)، برقم (140).

(3) سنن أبي داود (34/1)، برقم (137).

(4) سنن النسائي (74/1)، برقم (102).

(5) المجموع شرح المهذب (421/1).

الْأُخْرَى، ثُمَّ غَسَلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ جَمِيعًا، فَأَخَذَ بِهِمَا حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ أَلْقَمَ إِبْهَامَيْهِ مَا أَقْبَلَ مِنْ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ الثَّالِثَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ الْيُمْنَى قَبْضَةً مِنْ مَاءٍ، فَصَبَّهَا عَلَى نَاصِيَتِهِ فَتَرَكَهَا تَسْتَنُّ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَظُهُورَ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ جَمِيعًا فَأَخَذَ حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى رِجْلِهِ، وَفِيهَا النَّعْلُ فَفَتَلَهَا بِهَا، ثُمَّ الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ" قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ[1].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[2] من طريق محمد بن إسحاق به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن إسحاق بن يسار: صدوق في هذا الحديث، فقد صَرَّحَ بالسَّمَاع في رواية أحمد بن حنبل، ولا يضر ما رمي به من التشيع والقدر.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل ابن سحاق، وقد حسَّنه الألباني[3]، وشعيب الأرنؤوط[4].

الحديث الخامس

(270) قال النَّوَوِيُّ: ثَبَتَ أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا يَنَامُونَ فِي الْمَسْجِدِ[5].

قال عبد الرَّزَّاقِ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن أُمَيَّةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بن حَكِيمٍ الصَّنْعَانِيُّ قَالَ: أَرْسَلَنِي أَبِي إِلَى سَعِيدِ بن الْمُسَيِّبِ يَسْأَلُهُ عَنِ النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: "فَأَيْنَ كَانَ أَهْلُ الصُّفَّةِ يَنَامُونَ، وَلَمْ يَرَ بِهِ بَأْسًا"[6].

---

(1) سنن أبي داود (29/1)، برقم (117).
(2) مسند أحمد (59/2)، برقم (625).
(3) انظر: صحيح سنن أبي داود، للألباني (198/1).
(4) انظر: تحقيق مسند أحمد، لشعيب الأرنؤوط وآخرين (60/2).
(5) المجموع شرح المهذب (173/2).
(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (421/1)، برقم (1648).

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة[1]، وابن المنذر[2]، من طريق الثوري به بمثله.

دراسة رجال الإسناد: كلهم ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح.

الحديث السادس

(271) قال النَّوويُّ: عَنْ طَلْقِ بن عَلِيٍّ[3] رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ يَهِيدَنَّكُمُ السَّاطِعُ الْمُصْعِدُ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَعْتَرِضَ لَكُمْ الْأَحْمَرُ[4]" رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ. **ثم قال النَّوويُّ عن هذا الحديث وثلاثة معه:** ثَبَتَتْ الْأَحَادِيثُ الْأَرْبَعَةُ[5].

قال الترمذي: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ[6] قَالَ: حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بن عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْد اللهِ بن النُّعْمَانِ، عَنْ قَيْسِ بن طَلْقٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي طَلْقُ بن عَلِيٍّ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَلَا يَهِيدَنَّكُمُ السَّاطِعُ المُصْعِدُ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا، حَتَّى يَعْتَرِضَ لَكُمُ الأَحْمَرُ"[7].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[8]، وابن أبي شيبة[9]، من طريق ملازم به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **ملازم بن عَمْرو بن عَبْد اللهِ بن بدر الحنفي، اليمامي:** ثقة.

---

(1) مصنف ابن أبي شيبة (428/1)، برقم (4922).

(2) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر (137/5)، برقم (2541).

(3) هو طَلْقُ بن عَلِيِّ بن الْمُنْذِرِ بن قَيْسِ بن عَمْرٍو، أَبُو عَلِيٍّ الْحَنَفِيُّ السُّحَيْمِيُّ، مِنْ وَلَدِ الدُّوَلِ بن حَنِيفَةَ، سَكَنَ الْيَمَامَةَ. انظر: معرفة الصحابة، لأبي نُعيم (1568/3).

(4) السَّاطِعُ المُصْعِدُ: هُوَ الْفَجْر الأول، وَقَوله: "لَا يَهِيدَنَّكُمُ" هُوَ من هدت الشيء اذا حركته أَو أقلقته، والأحمر: هُوَ الْفَجْر الثَّانِي، وَفِيه يبين الْخَيط الْأَبْيَض من الْخَيط الأسود، وَذَلِكَ عِنْد ارفضاض عَمُود الصُّبْح، وانتشار الضَّوْء فِي الْأُفق. غريب الحديث، لابن قُتيبة (175/1).

(5) المجموع شرح المهذب (45/3).

(6) هو هناد بن السَّرِي بن مصعب التميمي. تهذيب التهذيب (70/11).

(7) سنن الترمذي (76/3)، برقم (705).

(8) سنن أبي داود (304/2)، برقم (2348).

(9) مصنف ابن أبي شيبة (288/2)، برقم (9069).

2. عَبْد اللهِ بن النعمان السُّحَيْمِي اليمامي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[1]، والعجلي[2]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[3]، وقال ابْنُ حجر: "مقبول"[4]، وقال ابْنُ خزيمة: "لا أعرفه بعدالة، ولا جرح"[5].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. قيس بن طَلْقٍ بن علي الحنفي اليمامي:

وثَّقَه ابنُ مَعِين[6]، والعجلي[7]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[8]، وقال أحمد بن حنبل: "ما أعلم به بأساً"[9]، وقال ابْنُ القَطَّان: "يقتضى أن يكون خبره حسناً لا صحيحاً"[10]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[11]، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "ليس بالقوي"[12]، وروى عن ابن مَعِين أنه قال: "لا يُحْتَجُّ بحديثه"[13]، وقال أبو زُرْعَةَ وأبو حاتم: "ليس ممن تقوم به حجة"[14].

خلاصة القول فيه: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:143).

(2) معرفة الثقات، للعجلي (64/2).

(3) (47/7).

(4) تقريب التهذيب (ص:326).

(5) تهذيب التهذيب (56/6).

(6) تاريخ ابن مَعِين، رواية الدارمي (ص:143).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (220/2).

(8) (313/5).

(9) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص:355).

(10) ميزان الاعتدال، للذهبي (397/3).

(11) تقريب التهذيب (ص:457).

(12) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (117/3).

(13) المرجع السابق (274/1).

(14) انظر: الضعفاء لأبي زرعة الرازي (823/3)، وسنن الدَّارَقُطْنِيِّ (271/1)، وميزان الاعتدال، للذهبي (397/3).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن، لأجل عبد الله وقيس، قال الترمذي: "حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ"[1]، أما الألباني فقال: "إسناده حسن صحيح"[2]، وأفاد أن الحديث صحيح لغيره بشواهده الصحيحة؛ منها ما أخرجه أبو داود[3] عن سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه أنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَمْنَعَنَّ مِنْ سُحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ، وَلَا بَيَاضُ الْأُفُقِ الَّذِي هَكَذَا حَتَّى يَسْتَطِيرَ".

الحديث السابع

(272) قال النَّوَوِيُّ: ثَبَتَ عَنْ ابن عُمَرَ أَنَّهُ يرَاهَا –يعني صلاة الضُّحَى– بِدْعَةً[4].

قال البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ[5]، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ[6]، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بن الزُّبَيْرِ المَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْد اللهِ بن عُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِذَا نَاسٌ يُصَلُّونَ فِي المَسْجِدِ صَلاَةَ الضُّحَى، قَالَ: فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلاَتِهِمْ، فَقَالَ: بِدْعَةٌ[7].

تخريج الحديث: أخرجه مسلم[8] من طريق جرير به بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

مَنْصُوْرُ بن المُعْتَمِرِ بن عَبْد اللهِ السُّلَمِيُّ: ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح.

(1) سنن الترمذي (77/3).
(2) صحيح سنن أبي داود، للألباني (112/7).
(3) سنن أبي داود (303/2)، برقم (2346).
(4) المجموع شرح المهذب (40/4).
(5) هو قتيبة بن سَعِيد بن جميل الثقفي. تهذيب الكمال (523/23).
(6) هو جرير بن عبد الحميد بن قرط الضَّبِّيُّ. تهذيب الكمال (540/4).
(7) صحيح البخاري (2/3)، برقم (1775).
(8) صحيح مسلم (917/2)، برقم (1255).

الحديث الثامن

(273) قال النَّوَوِيُّ: وَعَنْهَا -يعني عائشة- "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَيُتِمُّ، وَيُفْطِرُ وَيَصُومُ". رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِي وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا، قَالَ البَيْهَقِيُّ: "قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: إسْنَادُهُ صَحِيحٌ". **ثم قال النَّوَوِيُّ:** ثَبَتَ عَنْهُ الْقَصْرُ وَالْإِتْمَامُ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ فِعْلِهِ، وَمِنْ إقْرَارِهِ لِعَائِشَةَ.[1]

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: ثنا الْمَحَامِلِيُّ، ثنا سَعِيدُ بن مُحَمَّدِ بن ثَوَابٍ، ثنا أَبُو عَاصِمٍ[2]، ثنا عُمَرُ بن سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بن أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَيُتِمُّ، وَيُفْطِرُ وَيَصُومُ". قَالَ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ[3].

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي[4] من طريق عمر بن سعيد، ومغيرة بن زياد، وطلحة بن عمرو، ثلاثتهم عن عطاء به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سعيد بن مُحَمَّد بن ثَوَاب الحصري:** ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وقال: "مُسْتَقِيم الحَدِيث"[5]، وتقدم تصحيح الدارقطني لإسناده.

   خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، المكي:** ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لكون سعيد صدوقاً، ولا تنفعه المتابعات آنفة الذكر لضعفها.

---

(1) المجموع شرح المهذب (340/4، 341).

(2) هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل، البصري. تقريب التهذيب (ص:280).

(3) سنن الدَّارَقُطْنِيِّ (163/3)، برقم (2298).

(4) السنن الصغير، للبيهقي (220/1)، برقم (564)، والسنن الكبرى، للبيهقي (203/3)، برقم (5424)، (5425).

(5) الثقات، لابن حِبَّانَ (272/8).

الحديث التاسع

(274) قال النَّوَوِيُّ: مِنْ الدُّعَاءِ الْمُسْتَحَبِّ مَا ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ، عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ"[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا ابن أَبِي خَلَفٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ يَزِيدَ الْفَقِيرِ، عَنْ جَابِرِ بن عَبْد اللهِ، قَالَ: أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَوَاكِي، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا، مَرِيئًا[2] مَرِيعًا[3]، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ، عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه ابن خزيمة[5]، والحاكم[6]، من طريق محمد بن عبيد به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد: كلهم ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح.

---

(1) المجموع شرح المهذب (84/5).

(2) يُقَالُ: مَرَأَني الطعامُ، وأَمْرَأَني، إِذَا لَمْ يَثْقُل عَلَى المَعِدَة، وانحَدر عَنْهَا طَيِّباً. النهاية، لابن الأثير (313/4).

(3) المريع: الخصيب. غريب الحديث، لابن قُتيبة (543/1).

(4) سنن أبي داود (303/1)، برقم (1169).

(5) صحيح ابن خزيمة (335/2)، برقم (1416).

(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (475/1)، برقم (1222).

الحديث العاشر

(275) قال النَّوَوِيُّ: مِنْ الدُّعَاءِ الْمُسْتَحَبِّ مَا ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَك وَبَهَائِمَك، وَانْشُرْ رَحْمَتَك وَأَحْيِ بَلَدَك الْمَيِّتَ"[1].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْد اللهِ بن مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بن سَعِيدٍ[2]، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: (ح) وحَدَّثَنَا سَهْلُ بن صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن قَادِمٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ[3]، عَنْ يَحْيَى بن سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا اسْتَسْقَى، قَالَ: "اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ، وَبَهَائِمَكَ، وَانْشُرْ رَحْمَتَكَ، وَأَحْيِ بَلَدَكَ الْمَيِّتَ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه مالك[5] وعبد الرزاق[6] بلفظه، من طريق يحيى بن سعيد عن عمرو مرسلاً، وأخرجه ابن الأعرابي[7] والبيهقي[8] بنحوه، من طريق يحيى بن سعيد عن عمرو عن أبيه عن جده.

دراسة رجال الإسناد:

1. **سهل بن صالح بن حكيم الأنطاكي:**

وثقه أبو حاتم[9]، ومسلمة بن قاسم[10]، والذهبي[11].

---

(1) المجموع شرح المهذب (84/5).

(2) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري. تهذيب التهذيب (221/11).

(3) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عَبْد اللهِ الكوفي. تهذيب الكمال (154/11).

(4) سنن أبي داود (305/1)، برقم (1176).

(5) موطأ مالك (190/1)، برقم (2).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (92/3)، برقم (4912).

(7) معجم ابن الأعرابي (957/3)، برقم (2032).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (496/3)، برقم (6441).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (199/4).

(10) تهذيب التهذيب (253/4).

(11) الكاشف، للذهبي (469/1).

وقال النسائي: "لا بأس به"[1]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق"[2]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "ربما أخطأ"[3].

خلاصة القول فيه: ثقة.

2. علي بن قادم الخُزَاعيُّ الكوفي:

وثقه العجلي[4]، والحاكم وزاد: "مأمون"[5]، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[6]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يتشيع"[7]، وقال أبو حاتم: "محله الصدق"[8]، وقال ابْنُ قانع: "صالح"، وقال الساجي: "صدوق وفيه ضعف"[9]، وقال ابْنُ عَدِيٍّ: "نُقِمَ على علي بن قادم أحاديث، رواها عن الثَّوْريّ غير محفوظة، وَهو ممن يكتب حديثه"[10].

وضعفه ابن مَعِين[11]، وقال ابْنُ سعد: "منكر الحديث، شديد التشيع"[12].

خلاصة القول فيه: صدوق يتشيع، وهو صدوق في هذا الحديث، ولا يضر تشيعه.

3. عمرو بن شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص: صدوق.

4. شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص: صدوق.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

---

(1) تسمية مشايخ النسائي (ص:89).
(2) تقريب التهذيب (ص:258).
(3) الثقات، لابن حِبَّانَ (292/8).
(4) معرفة الثقات، للعجلي (156/2).
(5) سؤالات السِّجْزِيِّ للحاكم (ص:246).
(6) (214/7).
(7) تقريب التهذيب (ص:404).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (201/6).
(9) تهذيب التهذيب (374/7).
(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٍّ (344/6).
(11) الضعفاء الكبير، للعقيلي (252/3).
(12) الطبقات الكبير، لابن سعد (528/8).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل علي وعمرو بن شعيب وأبيه، وقد حسَّنه الألباني[1].

الحديث الحادي عشر

(276) قال النَّوَوِيُّ: مِنْ الدُّعَاءِ الْمُسْتَحَبِّ مَا ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اللَّهُمَّ أَنْتَ الله لَا إلَهَ إلَّا أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إلَى حين"[2].

قال أبو داود: حَدَّثَنَا هَارُونُ بن سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بن نِزَارٍ، حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بن مَبْرُورٍ، عَنْ يُونُسَ[3]، عَنْ هِشَامِ بن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ الله عَنْهَا قَالَتْ: شَكَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُحُوطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِمِنْبَرٍ، فَوُضِعَ لَهُ فِي الْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَخَرَجَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حِينَ بَدَا حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَكَبَّرَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَحَمِدَ الله عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَدْبَ دِيَارِكُمْ، وَاسْتِئْخَارَ الْمَطَرِ عَنْ إِبَّانِ زَمَانِهِ عَنْكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ الله عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ"، ثُمَّ قَالَ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ، لَا إِلَهَ إِلَّا الله، يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللهمَّ أَنْتَ الله، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ"... قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ"[4].

تخريج الحديث: أخرجه ابن حِبَّانَ[5]، والحاكم[6]، من طريق خالد بن نزار به بنحوه.

---

(1) انظر: صحيح سنن أبي داود، للألباني (340/4).

(2) المجموع شرح المهذب (84/5).

(3) هو يونس بن يزيد الأَيْلِيُّ. تهذيب التهذيب (450/11).

(4) سنن أبي داود (304/1)، برقم (1173).

(5) صحيح ابن حِبَّانَ (271/3)، برقم (991)، و(109/7)، برقم (2860).

(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (476/1)، برقم (1225).

دراسة رجال الإسناد:

1. **خَالِدُ بن نِزَارٍ الغَسَّانِيُّ الأَيْلِيُّ:**

وَثَّقَهُ مَسْلَمَة بن القاسم[1]، الدَّارَقُطْنِي[2]، ومحمد بن وضاح[3]، والبيهقي[4]، وابن عبد البر[5]، والذهبي[6]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق يخطئ"[7]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "يُغْرِب ويخطئ"[8].

خلاصة القول فيه: صدوق.

2. **القاسم بن مبرور الأَيْلِيُّ:** ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات[9]، وقال ابْنُ حجر: "صدوق فقيه، أثنى عليه مالك"[10].

خلاصة القول فيه: صدوق.

3. **هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي:** ثقة، له مراسيل، وليس حديثه هذا منها.

وأما باقي رجال الإسناد فثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده حسن لأجل خالد والقاسم، وقد حسَّنه الألباني[11].

---

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمُغْلَطَاي (155/4).
(2) سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ (ص:199).
(3) تهذيب التهذيب (123/3).
(4) السنن الكبرى، للبيهقي (495/1).
(5) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (396/1).
(6) الكاشف، للذهبي (369/1).
(7) تقريب التهذيب (ص:191).
(8) الثقات، لابن حِبَّانَ (224/8).
(9) (17/9).
(10) تقريب التهذيب (ص:451).
(11) انظر: صحيح سنن أبي داود، للألباني (337/4).

الحديث الثاني عشر

(277) قال النَّوَوِيُّ: مَذَاهِب الْعُلَمَاءِ فِي بَيْعِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا بُطْلَانُهُ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ طَعَامًا أَوْ غَيْرَهُ، وَبِهِ قال ابْنُ عَبَّاسٍ، ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْهُ[1].

قال البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن عَبْد اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنْ عَمْرِو بن دِينَارٍ، سَمِعَ طَاوُسًا، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، يَقُولُ: أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يُقْبَضَ"، قال ابْنُ عَبَّاسٍ: "وَلاَ أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ"[2].

تخريج الحديث: أخرجه مسلم[3] من طريق عمرو بن دينار وابن طاوس، عن طاوس به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

سفيان بن عيينة أبو محمد الكوفي ثم المكي: ثقة، وليس هذا الحديث من مراسيله.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح.

---

(1) المجموع شرح المهذب (270/9).

(2) صحيح البخاري (68/3)، برقم (2135).

(3) صحيح مسلم (1159/3)، برقم (1525).

الفصل الثاني

مصطلحات النووي وقواعده في التحسين، ومراتب الرواة الذين حَسَّنَ أحاديثهم

وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: مصطلحات الإمام النووي في التحسين وما يشبهه.

المبحث الثاني: مراتب الرواة الذين حَسَّنَ النووي أحاديثهم.

المبحث الثالث: قواعد التحسين عند الإمام النووي.

المبحث الأول

مصطلحات الإمام النووي في التحسين وما يشبهه.

قبل البدء بالحديث عن مصطلحات الإمام النووي نعرض جدولاً نلخص فيه أحكام الإمام على جميع أحاديث الدراسة والأحكام التي توصل إليها الباحث.

الرقم	ملخص حكم النووي	ملخص حكم الباحث
1	حديث حسن	إسناده صحيح
2	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
3	حديث حسن	إسناده صحيح لغيره
4	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
5	حديث حسن يحتج به	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
6	حديث حسن	إسناده صحيح لغيره
7	حديث حسن	إسناده صحيح لغيره
8	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن
9	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
10	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده صحيح
11	حديث حسن	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
12	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
13	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن
14	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
15	حديث حسن	إسناده حسن
16	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده ضعيف، وجزء من الحديث حسن لغيره
17	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
18	حديث حسن	إسناده حسن لغيره
19	حديث حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
20	حديث حسن	إسناده صحيح
21	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن
22	حديث حسن	إسناده حسن
23	حسن بمجموع الطرق والشواهد	إسناده حسن لغيره
24	حديث حسن	إسناده صحيح لغيره
25	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن
26	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
27	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن
28	حديث حسن	إسناده حسن لغيره
29	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
30	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
31	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
32	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
33	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
34	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده صحيح

الرقم	ملخص حكم النووي	ملخص حكم الباحث
35	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
36	حديث حسن	إسناده حسن
37	حديث حسن	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
38	حديث حسن	إسناده صحيح
39	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده صحيح
40	حسن بمجموع الطرق والشواهد	إسناده صحيح
41	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده صحيح
42	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
43	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده صحيح
44	حديث حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
45	حديث حسن	إسناده حسن لغيره
46	حديث حسن، إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
47	حديث حسن	إسناده صحيح لغيره
48	حديث حسن	إسناده حسن لغيره
49	إسناده حسن	إسناده حسن
50	إسناده حسن	إسناده حسن
51	إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
52	إسناده حسن، وأشار إلى علة فيه	إسناده ضعيف
53	إسناده حسن	إسناده صحيح
54	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
55	إسناده حسن	إسناده حسن
56	إسناده حسن	إسناده حسن
57	إسناده حسن	إسناده حسن
58	إسناده حسن	إسناده ضعيف
59	إسناده حسن	إسناده حسن
60	إسناده حسن	إسناده صحيح
61	إسناده حسن	إسناده ضعيف
62	إسناده حسن	إسناده صحيح
63	إسناده حسن	إسناده حسن
64	إسناده حسن	إسناده ضعيف
65	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
66	إسناده حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
67	إسناده حسن	إسناده ضعيف
68	إسناده حسن	إسناده صحيح
69	إسناده حسن	إسناده صحيح
70	إسناده حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
71	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
72	إسناده حسن إلا أنه فيه مستور	إسناده حسن لغيره، وباستثناء الراوي المجهول يكون صحيحاً
73	إسناده حسن	إسناده صحيح
74	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
75	إسناده حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
76	إسناده حسن	إسناده صحيح
77	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره

الرقم	ملخص حكم النووي	ملخص حكم الباحث
78	إسناده حسن	إسناده حسن
79	إسناده حسن	إسناده صحيح
80	إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
81	إسناده حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
82	إسناده حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
83	إسناده حسن	إسناده ضعيف
84	إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
85	إسناده حسن	إسناده ضعيف
86	إسناده حسن	إسناده حسن
87	إسناده حسن	إسناده صحيح
88	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
89	إسناده حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
90	إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
91	إسناده حسن	إسناده صحيح
92	إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
93	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
94	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
95	إسناده حسن، ولم يضعفه أبو داود	إسناده ضعيف
96	إسناده حسن	إسناده حسن
97	إسناده حسن إلا أن فيه مجهول، ولم يضعفه أبو داود	إسناده ضعيف، وباستثناء الراوي المجهول يكون حسناً لذاته
98	إسناده حسن	إسناده صحيح
99	إسناده حسن	إسناده صحيح
100	إسناده حسن	إسناده حسن
101	إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
102	إسناده حسن	إسناده ضعيف، وللحديث شواهد موقوفة صحيحة
103	إسناده حسن	إسناده حسن
104	إسناده حسن	إسناده حسن
105	إسناده حسن	إسناده حسن
106	إسناده حسن	إسناده صحيح
107	إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
108	إسناده حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
109	إسناده حسن	إسناده صحيح
110	إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
111	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
112	إسناده حسن مرسل	إسناده حسن مرسل
113	إسناده حسن	إسناده حسن
114	إسناده حسن	إسناده صحيح
115	إسناده حسن	إسناده ضعيف
116	إسناده حسن	إسناده حسن
117	إسناده حسن	إسناده صحيح
118	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
119	إسناده حسن، ولم يضعفه أبو داود	إسناده ضعيف
120	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره

الرقم	ملخص حكم النووي	ملخص حكم الباحث
121	فيه إسنادان قال عن الأول لا بأس به، وقال الآخر: إسناده حسن	الإسناد الأول صحيح لغيره، والآخر حسن لغيره
122	إسناده حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
123	إسناده حسن	إسناده حسن
124	إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
125	إسناده حسن	إسناده حسن
126	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
127	إسناده حسن	إسناده حسن
128	إسناده حسن، وله أحاديث صحيحة بمعناه	إسناده صحيح لغيره
129	إسناده حسن	إسناده صحيح
130	إسناده حسن	إسناده حسن
131	إسناده حسن	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
132	إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
133	فيه إسنادان كلاهما حسنه	كلاهما حسن
134	إسناده حسن على شرط مسلم	إسناده صحيح لغيره رجاله رجال مسلم
135	إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
136	إسناده حسن	إسناده حسن
137	فيه إسنادان كلاهما حسنه	كلاهما حسن لغيره
138	إسناده حسن لكن فيه رجل مختلف فيه	إسناده ضعيف، وباستثناء الراوي المختلف فيه يكون حسناً
139	إسناده جيد	إسناده حسن لغيره
140	إسناده جيد	إسناده صحيح
141	إسناده جيد	إسناده حسن لغيره
142	إسناده جيد	إسناده صحيح
143	إسناده جيد	إسناده حسن
144	إسناده جيد	إسناده حسن لغيره
145	إسناده جيد	إسناده صحيح لغيره
146	إسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
147	إسناده جيد	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
148	إسناده جيد	إسناده صحيح لغيره
149	إسناده جيد	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
150	إسناده جيد	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
151	إسناده جيد	إسناده ضعيف، للحديث شاهد مرسل
152	إسناده جيد	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
153	إسناده جيد	إسناده صحيح
154	إسناده جيد	إسناده صحيح لغيره
155	إسناده جيد	إسناده ضعيف
156	إسناده جيد	إسناده ضعيف
157	إسناده جيد إلا أن فيه رجلاً مختلف فيه	إسناده حسن لغيره
158	إسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود	إسناده صحيح لغيره
159	إسناده جيد	إسناده حسن لغيره
160	إسناده جيد	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره

الرقم	ملخص حكم النووي	ملخص حكم الباحث
161	إسناده جيد إلا أن فيه إرسال	إسناده حسن لغيره، وباستثناء علة الإرسال يكون صحيحاً لذاته
162	إسناده جيد	إسناده حسن
163	إسناده جيد إلا أن فيه رجلاً لم يبينوا حاله، ولم يضعفه أبو داود، فهو حسن عنده	إسناده ضعيف، وباستثناء الراوي اللين يكون صحيحاً
164	إسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود، فهو حسن عنده	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
165	إسناده جيد، وله شواهد وله أحاديث صحيحة بمعناه	إسناده حسن لغيره
166	إسناده جيد	إسناده حسن لغيره
167	إسناده جيد	إسناده حسن
168	إسناده جيد	إسناده حسن
169	إسناده جيد	إسناده حسن لغيره
170	إسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
171	إسناده جيد	إسناده ضعيف
172	إسناده جيد	إسناده ضعيف
173	إسناده جيد	إسناده حسن
174	إسناده جيد	إسناده حسن
175	إسناده جيد	إسناده حسن لغيره
176	إسناده جيد إلا أن فيه رجلاً ضعف، ولم يضعفه أبو داود	إسناده صحيح لغيره
177	إسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود	إسناده حسن
178	إسناده جيد	إسناده حسن
179	إسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود	إسناده حسن لغيره
180	إسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود	إسناده حسن لغيره
181	إسناده جيد	إسناده صحيح لغيره
182	إسناده جيد	إسناده حسن لغيره
183	إسناده جيد	إسناده حسن
184	إسناده جيد	إسناده صحيح لغيره
185	إسناده جيد	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
186	إسناده جيد إلا أن فيه إرسال	إسناده ضعيف، وباستثناء الإرسال يكون صحيحاً
187	إسناده جيد، وأشار إلى خلاف فيه بين الوصل والإرسال	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
188	إسناده جيد	إسناده صحيح لغيره
189	إسناده جيد	إسناده صحيح لغيره
190	إسناده جيد	إسناده ضعيف
191	حسن عند أبي داود، وذكر أن في إسناده ضعف يسير	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
192	حسن عند أبي داود، وذكر أن إسناده ليس بالقوي	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
193	حسن عند أبي داود، وقال: لا نعلم ضعف أحدٍ من رواته	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
194	حسن عند أبي داود، وقال: فِي إِسْنَادِهِ جَمَاعَةٌ لَا أَعْرِفُ حَالَهُمْ	إسناده ضعيف
195	حسن عند أبي داود، وذكر أنه فيه مَن لم يرَ فيه جرحاً ولا تعديلاً	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
196	حسن عند أبي داود، وذكر أنه فيه مَن لم يرَ فيه جرحاً ولا تعديلاً	إسناده حسن
197	حسن عند أبي داود، وذكر أن فيه رجل ضعفه يسير	إسناده ضعيف
198	حسن عند أبي داود، وذكر أن فيه مختلط ومستور	إسناده صحيح لغيره
199	حسن عند أبي داود، وقال: في إسناده نظر	إسناده حسن لغيره

الرقم	ملخص حكم النووي	ملخص حكم الباحث
200	حديث حسن إسناده جيد	إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره
201	حديث حسن إسناده صحيح	إسناده صحيح
202	حديث حسن إسناده جيد	إسناده حسن
203	حديث صحيح إسناده جيد	إسناده صحيح
204	حديث حسن إسناده جيد	إسناده حسن
205	إسناده حسن أو صحيح، ولم يضعفه أبو داود	إسناده حسن لغيره
206	إسناده حسن، والحديث حسن ربما يرتقي إلى الصحة بشواهده وكثرة طرقه	إسناده صحيح لغيره
207	حديث حسن إسناده جيد	إسناده صحيح لغيره
208	إسناده حسن أو صحيح	إسناده صحيح لغيره
209	إسناده حسن، والحديث اعتضدت طرقه فصار حسناً أو صحيحاً	إسناده ضعيف
210	إسناده حسن أو صحيح	إسناده حسن لغيره
211	إسناده حسن أو صحيح	إسناده حسن لغيره
212	إسناده حسن أو صحيح	إسناده صحيح لغيره
213	إسناده حسن أو صحيح	إسناده حسن لغيره
214	إسناده حسن أو صحيح	إسناده صحيح لغيره
215	إسناده حسن أو صحيح	له إسنادان أحدهما حسن لغيره، والآخر صحيح
216	إسناده حسن أو صحيح على شرط مسلم	إسناده صحيح لغيره، رجاله رجال مسلم
217	حديث حسن، أسانيده صحيحة	إسناده حسن
218	حديث صحيح، أسانيده حسنة	إسناده صحيح
219	حديث صحيح، أسانيده حسنة	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
220	إسناده حسن أو صحيح	إسناده ضعيف
221	حديث حسن أو صحيح، إسناده حسن أو صحيح	إسناده صحيح لغيره
222	إسناده حسن أو صحيح	إسناده صحيح لغيره
223	إسناده حسن أو صحيح	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
224	إسناده حسن أو صحيح	إسناده حسن
225	إسناده حسن أو صحيح	له إسنادان أحدهما حسن لغيره، والآخر حسن
226	إسناده حسن أو صحيح	إسناده صحيح لغيره
227	إسناده حسن أو صحيح	إسناده صحيح لغيره
228	حديث حسن أو صحيح إسناده جيد	له إسنادان المتصل صحيح، والمرسل حسن لغيره
229	حديث صحيح روي بإسناد صحيح، ورواه أبو داود بإسناد حسن	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
230	إسناده حسن أو صحيح	إسناده صحيح لغيره
231	إسناده حسن أو صحيح	إسناده صحيح لغيره
232	إسناده حسن أو صحيح	إسناده صحيح
233	إسناده حسن أو صحيح	إسناده حسن لغيره
234	إسناده حسن أو صحيح	إسناده حسن لغيره
235	حديث حسن أو صحيح	إسناده صحيح لغيره
236	إسناده حسن أو صحيح، الحديث صحيح	إسناده صحيح لغيره
237	حديث صحيح، إسناده حسن	إسناده صحيح

الرقم	ملخص حكم النووي	ملخص حكم الباحث
238	بإسناد جيد إلا أن فيه رجلاً مختلف فيه، والحديث حسن بتعاضد طرقه	إسناده ضعيف، وباستثناء الراوي المختلف فيه يكون حسناً لذاته، والحديث حسن لغيره
239	أسانيده صحيحة وحسنة	إسناده حسن لغيره، وللحديث أسانيد أخرى صحيحة
240	إسناده حسن أو صحيح	إسناده صحيح لغيره
241	حديث حسن أو صحيح، أسانيده حسنة، بمجموعها يرتفع الحديث إلى الصحيح	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
242	إسناده حسن أو صحيح	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
243	حديث حسن ثابت، وفي موضع آخر: حديث صحيح	إسناده صحيح لغيره
244	حديث حسن إسناده حسن، وفي موضع آخر: حديث ضعيف	إسناده ضعيف، والحديث ضعيف
245	إسناده جيد ولم يضعفه أبو داود وفي موضع آخر: حديث ضعيف	إسناده ضعيف، والحديث ضعيف
246	حديث حسن، وفي موضع آخر: حديث صحيح	إسناده حسن
247	حديث حسن إسناده جيد، وفي موضع آخر: حديث صحيح	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
248	حديث صحيح إسناده صحيح، وفي موضع آخر: إسناده جيد، وفي ثالث: حديث حسن	إسناده صحيح لغيره
249	حديث حسن إسناده صحيح، وفي موضع آخر: حديث صحيح	إسناده صحيح لغيره
250	حديث حسن، وفي موضع آخر: حديث صحيح	إسناده حسن لغيره
251	حديث حسن إسناده حسن، وفي موضع آخر: إسناده صحيح، وفي ثالث: حديث حسن، وفي رابع: حديث صحيح	إسناده صحيح
252	إسناده حسن، وفي موضع آخر: حديث صحيح	إسناده ضعيف، والحديث ضعيف
253	إسناده صحيح، وفي موضع آخر: إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
254	إسناده صحيح، وفي موضع آخر: إسناده حسن	إسناده حسن لغيره
255	إسناده حسن، وفي موضع آخر: حديث صحيح إسناده صحيح	إسناده صحيح
256	إسناده حسن، وفي موضع آخر: حديث صحيح إسناده صحيح	إسناده صحيح
257	حديث صحيح وأشار إلى علة إرسال فيه، وصحح إسناداً آخر متصل، وفي موضع آخر: حديث حسن	إسناده حسن لغيره
258	إسناده صحيح على شرط البخاري ومسلم وفي موضع آخر: إسناده حسن ولم يضعفه أبو داود	إسناده صحيح لغيره، رجاله رجال البخاري ومسلم
259	إسناده حسن، وفي موضع آخر: حديث صحيح إسناده حسن	إسناده صحيح لغيره
260	إسناده جيد، وفي موضع آخر: حديث ضعيف	إسناده حسن
261	إسناده جيد، وفي موضع آخر: حديث صحيح	إسناده ضعيف
262	حديث حسن يحتج به، وفي موضع آخر: حديث صحيح، ثَبَتَ	إسناده صحيح لغيره
263	إسناده حسن، وفي موضع آخر: حديث صحيح	إسناده حسن لغيره
264	حديث حسن، وفي موضع آخر: حديث صحيح	إسناده صحيح
265	إسناده حسن، وفي موضع آخر: إسناده صحيح أو حسن	إسناده صحيح لغيره
266	إسناده ثابت	إسناده صحيح
267	وصف الحديث بالثبات	إسناده صحيح
268	وصف الحديث بالثبات	إسناده صحيح

الرقم	ملخص حكم النووي	ملخص حكم الباحث
269	وصف الحديث بالثبات	إسناده حسن
270	وصف الحديث بالثبات	إسناده صحيح
271	وصف الحديث بالثبات	إسناده حسن، والحديث صحيح لغيره
272	وصف الحديث بالثبات	إسناده صحيح
273	وصف الحديث بالثبات	إسناده حسن
274	وصف الحديث بالثبات	إسناده صحيح
275	وصف الحديث بالثبات	إسناده حسن
276	وصف الحديث بالثبات	إسناده حسن
277	وصف الحديث بالثبات	إسناده صحيح

ومن خلال الجدول السابق يمكن تلخيص مصطلحات الإمام النووي في التحسين وما يشبهه فيما يلي:-

المصطلح الأول: الحكم بالحسن على الحديث والإسناد معاً، ومثال ذلك قوله: "هَذَا الْحَدِيثُ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُمَا، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ" أو يقول: "بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ".

وقد حكم النووي بهذا المصطلح على (26) حديثاً، وحكم عليه الباحث بما يلي:-

حكم الحديث	رقم الحديث	المجموع	النسبة
صحيح لذاته	10، 34، 39، 41، 43	5	19.2%
صحيح لغيره	9، 17، 26، 31، 33، 35، 42، 46	8	30.7%
حسن لذاته	8، 13، 21، 25، 27	5	19.2%
حسن لغيره	2، 4، 12، 14، 16، 29، 30، 32	8	30.7%

المصطلح الثاني: الحكم بالحسن على الحديث فقط: حكم النووي بهذا المصطلح على (19) حديثاً، وحكم عليها الباحث بما يلي:-

حكم الحديث	رقم الحديث	المجموع	النسبة
صحيح لذاته	1، 20، 38	3	15.7%
صحيح لغيره	3، 6، 7، 11، 24، 37، 47	7	36.8%
حسن لذاته	15، 22، 36	3	15.7%
حسن لغيره	18، 19، 28، 44، 45، 48	6	31.5%

المصطلح الثالث: الحكم بالحسن على الحديث بمجموع طرقه وشواهد أي حسن لغيره: حكم النووي بهذا المصطلح على حديثين، حكم الباحث على أحدها ورقمه (40) بصحيح لذاته، وعلى الآخر ورقمه (23) بحسن لغيره.

المصطلح الرابع: الحكم بالحسن على الإسناد فقط: حكم النووي بهذا المصطلح على (83) إسناداً، وحكم عليها الباحث بما يلي:-

حكم الإسناد	رقم الحديث	المجموع	النسبة
صحيح لذاته	53، 60، 62، 68، 69، 73، 76، 79، 87، 91، 98، 99، 106، 109، 114، 117، 129	17	%20.4
صحيح لغيره	54، 65، 71، 74، 77، 88، 93، 94، 111، 118، 120، 126، 128، 134، 135	15	%18
حسن لذاته	49، 50، 55، 56، 57، 59، 63، 78، 86، 96، 100، 103، 104، 105، 112، 113، 116، 123، 125، 127، 130، 133، 136	23	%27.7
حسن لغيره	51، 80، 84، 90، 92، 101، 107، 110، 124، 132، 137	11	%13.2
ضعيف	58، 61، 64، 66، 67، 70، 75، 81، 82، 83، 85، 89، 102، 108، 115، 122، 131	17	%20.4

المصطلح الخامس: الحكم بالحسن على الإسناد شريطة استثناء علة أو راوٍ فيه ضعف منه: حكم النووي بهذا المصطلح على (4) أسانيد، وحكم الباحث -بشرط النووي- على اثنين منها بحسن لذاته ورقميهما (97، 138)، وعلى الثالث بصحيح لذاته ورقمه (72)، وعلى الأخير بالضعف لعلة أخرى ورقمه (52).

المصطلح السادس: (حديث حسن يحتج به): حكم النووي بهذا المصطلح على حديثين، أحدهما ورقمه (5) حكم عليه الباحث بحسن لغيره، والآخر ورقمه (262) حكم عليه بصحيح لغيره، وقد أشار النووي بصحة هذا الحديث في موضع آخر.

المصطلح السابع: (رواه أبو داود بإسناد حسن ولم يضعفه): حكم النووي بهذا المصطلح على إسنادين ورقميهما (95، 119)، وحكم الباحث عليهما بالضعف.

المصطلح الثامن: (إسناده لا بأس به): حكم النووي بهذا المصطلح على أحد إسنادي الحديث رقم (121)، وحكم عليه الباحث بصحيح لغيره.

المصطلح التاسع: الحكم بالجودة على الإسناد فقط: حكم النووي بهذا المصطلح على (39) إسناداً، وحكم عليها الباحث بما يلي:-

حكم الإسناد	رقم الحديث	المجموع	النسبة
صحيح لذاته	140، 142، 153	3	%7.6
صحيح لغيره	145، 148، 154، 181، 184، 188، 189	7	%17.9
حسن لذاته	143، 162، 167، 168، 173، 174، 178، 183	8	%20.5
حسن لغيره	139، 141، 144، 159، 165، 166، 169، 175، 182	9	%23
ضعيف وله شواهد	147، 149، 150، 151، 152، 160، 185	7	%17.9
ضعيف	155، 156، 171، 172، 190	5	%12.8

المصطلح العاشر: الحكم بالجودة على الإسناد شريطة استثناء علة أو راوٍ فيه ضعف منه: حكم النووي بهذا المصطلح على (7) أسانيد، وحكم الباحث –بشرط النووي– بما يلي:–

حكم الإسناد	رقم الحديث	المجموع	النسبة
صحيح لذاته	161، 163، 186	3	%42.8
صحيح لغيره	176	1	%14
حسن لذاته	157، 187، 238	3	%42.8

المصطلح الحادي عشر: (رواه أبو داود بإسناد جيد ولم يضعفه): حكم النووي بهذا المصطلح على (8) أسانيد، وحكم عليها الباحث بما يلي:–

حكم الإسناد	رقم الحديث	المجموع	النسبة
صحيح لغيره	158	1	%12.5
حسن لذاته	177	1	%12.5
حسن لغيره	179، 180	2	%25
ضعيف	146، 164، 170، 245،	4	%50

المصطلح الثاني عشر: الحكم على الحديث بأنه حسن عند أبي داود، وذلك بعد الإشارة غالباً إلى علة في إسناده أو ضعف أحد رواته، وأن أبا داود أخرج الحديث وسكت عنه فهو حسن عنده، وقد حكم النووي بهذا المصطلح على (9) حديثاً، وحكم عليها الباحث بما يلي:–

حكم الإسناد	رقم الحديث	المجموع	النسبة
صحيح لغيره	198	1	%11.1
حسن لذاته	196	1	%11.1
حسن لغيره	199	1	%11.1
ضعيف وله شواهد	191، 192، 193، 195	4	%44.4

ضعيف	194، 197	2	%22.2

المصطلح الثالث عشر: الحكم على الإسناد بـ (حسن أو صحيح): حكم النووي بهذا المصطلح على أسانيد (26) حديثاً، وحكم الباحث على (24) منها بما يلي:-

حكم الإسناد	رقم الحديث	المجموع	النسبة
صحيح لذاته	232	1	%4
صحيح لغيره	208، 212، 214، 216، 221، 222، 226، 227، 230، 231، 236، 240، 265	13	%54
حسن لذاته	223، 224، 242	3	%12.5
حسن لغيره	205، 210، 211، 213، 233، 234	6	%25
ضعيف	220	1	%4

أما الحديثين الباقيين فأحدهما ورقمه (215) تبين أن له إسنادين، الأول حسن لغيره، والثاني صحيح لذاته، والحديث الآخر ورقمه (225) تبين أن له إسنادين أيضاً، الأول حسن لغيره، والثاني حسن لذاته.

المصطلح الرابع عشر: الحكم على الحديث بـ (حسن أو صحيح): حكم النووي بهذا المصطلح على (4) أحاديث، وحكم الباحث على أحدها بصحيح لذاته ورقمه (228)، وعلى الباقي بصحيح لغيره وأرقامها (221، 235، 241).

المصطلح الخامس عشر: الحكم على الحديث بالحسن والإسناد بالجودة: حكم النووي بهذا المصطلح على (5) أحاديث، وقد حكم الباحث على اثنين منها بصحيح لغيره ورقميهما (207، 247)، وآخرين بحسن لذاته ورقميهما (202، 204)، وعلى الأخير بحسن لغيره ورقمه (200).

المصطلح السادس عشر: الحكم على الإسناد بالصحة والحديث بالحسن: حكم النووي بهذا المصطلح على (3) أحاديث، وحكم الباحث على أحدها بصحيح لذاته ورقمه (201)، والثاني بصحيح لغيره ورقمه (249)، والأخير بحسن لذاته ورقمه (217)، وتبين أن النووي يحسن الحديث صحيح الإسناد لوقوع اختلاف في أسانيده، أو تقليداً لأحد العلماء كالحاكم.

المصطلح السابع عشر: الحكم على الإسناد بالحسن والحديث بالصحة: حكم النووي بهذا المصطلح على (4) أحاديث، وحكم الباحث على اثنين منها بصحيح لذاته ورقميهما (218، 237)، وعلى الآخرين بصحيح لغيره ورقميهما (219، 229).

وحكم النووي على (5) أسانيد بالحسن، وعلى أحاديثها بالصحة في مواضع أخرى، وقد حكم الباحث على اثنين منها بصحيح لذاته ورقميهما (255، 256)، وواحد بصحيح لغيره ورقمه (259)، وآخر بحسن لغيره ورقمه (263)، والأخير بضعيف ورقمه (252).

المصطلح الثامن عشر: الحكم بالثبات على الحديث أو الإسناد: حكم النووي بهذا المصطلح على (12) حديث، وحكم الباحث على أسانيد (7) أحاديث منها[1] بصحيح لذاته، وعلى (5) منها[2] بحسن لذاته.

المصطلح التاسع عشر: الحكم على الحديث بـ "حسن ثابت": حكم النووي بهذا المصطلح على الحديث رقم (243)، ثم حكم عليه بالصحة، وحكم الباحث على إسناده بصحيح لغيره، وقد أشار النووي إلى صحة الحديث في موضع آخر.

المصطلح العشرون: الحكم على الحديث بالحسن في موضع، وبالصحة في موضع آخر: حكم النووي بهذا على (8) أحاديث، حكم الباحث على أسانيد اثنين منها بصحيح لذاته ورقميهما (251، 264)، واثنين بصحيح لغيره ورقميهما (248، 262)، واثنين بحسن لذاته ورقميهما (246، 247)، والأخيرين بحسن لغيره ورقميهما (250، 257).

المصطلح الحادي والعشرون: الحكم على الإسناد بالحسن في موضع، وبالصحة في موضع آخر: حكم النووي بهذا على (3) أسانيد، حكم الباحث على أحدها بحسن لغيره ورقمه (254)، وعلى الآخرين بصحيح لغيره ورقميهما (253، 258).

ألفاظ أخرى للإمام النووي:

ألحق النووي بعض أحكامه على الأسانيد والأحاديث ألفاظًا تبين للباحث أن لها مدلولات معينة وهذه الألفاظ هي:

1. يحكم على الإسناد ثم يقول: (على شرط البخاري ومسلم)[3]، أو (على شرط مسلم)[4]: وقد أطلقه النووي على (3) أسانيد، تبين أن مراده أن رجال الإسناد من رجال الصحيحين أو أحدهما، ويؤكد هذا قوله في الحديث رقم (23): هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عبد بن حُمَيْدٍ... فِي

(1) وهي الأحاديث (266، 267، 268، 270، 272، 274، 277).

(2) وهي الأحاديث (269، 271، 273، 275، 276).

(3) أطلق النووي على الحديث رقم (258).

(4) أطلق النووي على الحديث رقم (134، 216).

مُسْنَدِهِ، مِنْ رِوَايَةِ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا، بِإِسْنَادٍ كُلُّهُمْ عُدُولٌ ضَابِطُونَ بِشَرْطِ الصَّحِيحَيْنِ، إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا وهو أبو يحيى الْقَتَّاتُ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، وَقَدْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ".

2. يحكم على الإسناد ثم يقول: **(له أحاديث صحيحة بمعناه)**: وقد أطلقه على إسنادي الحديثين (128، 165)، تبين أن مراده به المتابعات.

المبحث الثاني

مراتب الرواة الذين حَسَّنَ النووي أحاديثهم

معلوم أن رواة الحديث متفاوتون في العدالة والضبط، مما يؤثر على مروياتهم صحةً وضعفاً، لذا قسم النقاد الرواة إلى مراتب يمكن من خلالها الحكم على مروياتهم، وبعد دراسة الأحاديث التي حكم عليها الإمام النووي بالحسن وما يشبهه، يمكن إجمال رواتها في المراتب التالية:-

1. **مرتبة الثقات:** بلغت أحاديث أصحاب هذه المرتبة (64) حديثاً، حكم النووي على (7) منها بالثبات، وحديث واحد حسنه النووي ثم ضعفه في موضع لاحق فكان التضعيف آخر قوليه، وهو كذلك لتأثير اختلاط أحد رواته الثقات، وأما بقية الأحاديث فحسَّن (47) منها، وجوَّد (9)، ومن خلال الجدول التالي يتبين أسباب تحسين وتجويد النووي لتلك الأحاديث.

الحديث	فيه مدلس لم يصرح بالسماع	في إسناده انقطاع	فيه ثقة له أوهام	اختلف في اسناده	فيه راوٍ مختلف فيه ورجح الباحث توثيقه
ما حكم عليه بالحسن	29، 30، 82، 84	32، 48، 85، 137، 220	38، 39، 64، 109	53، 201، 218، 228، 251، 264	1، 10، 20، 34، 40، 41، 43، 60، 62، 68، 69، 72، 73، 76، 79، 87، 91، 98، 99، 106، 114، 117، 129، 215، 232، 237، 255، 256
المجموع	4	5	4	6	28
ما حكم عليه بالجودة	141، 166، 185				140، 142، 153، 161، 186، 203
المجموع	3	-	-	-	6

يلاحظ ارتفاع عدد الأحاديث التي فيها راوٍ مختلف فيه ووثقه الباحث، وسبب ذلك أن بعض هؤلاء مدلسون أو مختلطون، أو مضعَّفون في شيوخ معينين أو غير ذلك، وثبت لدى الباحث انتفاء عللهم في تلك الأحاديث، وهناك سبب آخر وهو اتباع الباحث لتوثيق الذهبي وابن حجر لهم، وبتفحص تراجمهم وجد الباحث أنه لم يوثقهم غالباً سوى العجلي فقط، أو هو والنسائي، مع ذكر ابن حبان لهم في الثقات، ولا شك أن الذهبي وابن حجر لم يوثقوهم إلا بعد سبر مروياتهم، أو بما ثبت لديهم بالقرائن أنهم ثقات.

2. **مرتبة الصدوق ونحوه ممن قصر عن المرتبة السابقة قليلاً:** بلغت أحاديث أصحاب هذه المرتبة (101) حديثاً، بالجملة حسَّن النووي (81) منها[1]، وجوَّد (15) منها[2]، وحكم على (5) بالثبات[3].

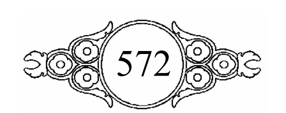
3. **مرتبة (صدوق يخطئ) ونحوه ممن قصر عن المرتبة السابقة قليلاً:** بلغت أحاديث أصحاب هذه المرتبة (48) حديثاً، منها (34) حديثاً توبع أصحابها، و(11) حديثاً له شواهد، والثلاثة الباقية جوَّد النووي أحدها، وأشار إلى ضعف الثاني، والأخير جودةً مرة وضعَّفه أخرى والتضعيف آخر قوليه، وهذا جدول بالأحاديث:

الرقم	ملخص حكم النووي	متابعة	شاهد
3	حديث حسن	نعم	
5	حديث حسن يحتج به	لا	نعم
7	حديث حسن	نعم	
12	حديث حسن، إسناده حسن	لا	نعم
19	حديث حسن	لا	نعم
22	حديث حسن	نعم	
24	حديث حسن	نعم	
50	إسناده حسن	نعم	
54	إسناده حسن	نعم	
55	إسناده حسن	لا	نعم
56	إسناده حسن	نعم	
58	إسناده حسن	نعم	
65	إسناده حسن	نعم	
75	إسناده حسن	لا	نعم
77	إسناده حسن	نعم	
88	إسناده حسن	نعم	
93	إسناده حسن	نعم	
95	إسناده حسن، ولم يضعفه أبو داود	لا	لا
110	إسناده حسن	نعم	
122	إسناده حسن	نعم	
128	إسناده حسن	نعم	
133	إسناده حسن	نعم	
134	إسناده حسن على شرط مسلم	نعم	
143	إسناده جيد	نعم	

(1) وهي الأحاديث (4، 6، 8، 9، 11، 13، 15، 17، 21، 25، 26، 27، 31، 33، 35، 36، 37، 42، 46، 47، 49، 51، 57، 59، 61، 63، 67، 71، 74، 78، 81، 86، 94، 96، 97، 100، 102، 103، 104، 105، 108، 111، 112، 113، 116، 118، 120، 121، 123، 125، 126، 127، 130، 135، 136، 202، 204، 206، 207، 209، 210، 212، 213، 216، 217، 221، 224، 225، 226، 227، 230، 236، 239، 240، 243، 246، 247، 248، 249، 253، 265).

(2) وهي الأحاديث (148، 158، 162، 167، 168، 173، 174، 177، 178، 181، 182، 183، 184، 187، 260).

(3) وهي الأحاديث (269، 271، 273، 275، 276).



الرقم	ملخص حكم النووي	متابعة	شاهد
145	إسناده جيد	نعم	
150	إسناده جيد	نعم	
152	إسناده جيد	لا	نعم
160	إسناده جيد	لا	نعم
172	إسناده جيد	لا	لا
175	إسناده جيد	نعم	
188	إسناده جيد	نعم	
200	حديث حسن إسناده جيد	لا	نعم
208	إسناده حسن أو صحيح	نعم	
214	إسناده حسن أو صحيح	نعم	
219	حديث صحيح، أسانيده حسنة	نعم	
222	إسناده حسن أو صحيح	نعم	
223	إسناده حسن أو صحيح	لا	نعم
229	حديث صحيح روي بإسناد صحيح ورواه أبو داود بإسناد حسن	لا	نعم
231	إسناده حسن أو صحيح	نعم	
233	إسناده حسن أو صحيح	نعم	
234	إسناده حسن أو صحيح	نعم	
241	حديث حسن أو صحيح، أسانيده حسنة، بمجموعها يرتفع الحديث إلى الصحيح	نعم	
242	إسناده حسن أو صحيح	لا	نعم
245	إسناده جيد ولم يضعفه أبو داود وفي موضع آخر: حديث ضعيف	لا	لا
257	حديث صحيح وأشار إلى علة إرسال فيه، وصحح إسناد آخر متصل وفي موضع آخر: حديث حسن	نعم	
258	إسناده صحيح على شرط البخاري ومسلم وفي موضع آخر: إسناده حسن ولم يضعفه أبو داود	نعم	
259	إسناده حسن، وفي موضع آخر: حديث صحيح إسناده حسن	نعم	
262	حديث حسن يحتج به، وفي موضع آخر: حديث صحيح، ثَبَتَ	نعم	

4. مرتبة من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، فهو مقبول إذا تُوبع وإلا فلين الحديث: تبين أن أصحاب هذه المرتبة كلهم من طبقتي التابعين وأتباع التابعين، وبلغت أحاديثهم (25) حديثاً، (13) حديثاً منها توبع أصحابها، و(7) حديثاً له شواهد، وهي كما يلي:

الرقم	ملخص حكم النووي	متابعة	شاهد
2	حديث حسن، إسناده حسن	نعم	
23	حسن بمجموع الطرق والشواهد	نعم	
28	حديث حسن	نعم	
52	إسناده حسن، وأشار إلى علة فيه	لا	نعم
66	إسناده حسن	لا	نعم
70	إسناده حسن	لا	نعم
80	إسناده حسن	نعم	
83	إسناده حسن	لا	لا
89	إسناده حسن	لا	نعم
90	إسناده حسن	نعم	
101	إسناده حسن	نعم	
107	إسناده حسن	نعم	
115	إسناده حسن	لا	لا
119	إسناده حسن، ولم يضعفه أبو داود	لا	لا
132	إسناده حسن	نعم	
149	إسناده جيد	لا	نعم

الرقم	ملخص حكم النووي	متابعة	شاهد
151	إسناده جيد	لا	نعم
154	إسناده جيد	نعم	
164	إسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود	لا	نعم
180	إسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود	نعم	
190	إسناده جيد	لا	لا
205	إسناده حسن أو صحيح، ولم يضعفه أبو داود	نعم	
235	حديث حسن أو صحيح	نعم	
250	حديث حسن، وفي موضع آخر: حديث صحيح	نعم	
252	إسناده حسن، وفي موضع آخر: حديث صحيح	لا	لا

5. **مرتبة مجهول الحال:** وهو من روى عنه أكثر من واحد ولم يُوَثَّق، تبين أن أصحاب هذه المرتبة كلهم من طبقتي التابعين وأتباع التابعين، ومجموع أحاديثهم (5) أحاديث، (3) منها توبع أصحابها، وهي كما يلي:

الرقم	ملخص حكم النووي	متابعة	شاهد
45	حديث حسن	نعم	
156	إسناده جيد	لا	لا
159	إسناده جيد	نعم	
254	إسناده صحيح، وفي موضع آخر: إسناده حسن	نعم	
261	إسناده جيد، وفي موضع آخر: حديث صحيح	لا	لا

6. **مرتبة الضعيف:** وهو من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، تبين أن أصحاب هذه المرتبة كلهم من طبقة التابعين، ومجموع أحاديثهم (7) أحاديث، (5) منها توبع أصحابها، والباقيان لهما شواهد، وهي كما يلي:

الرقم	ملخص حكم النووي	متابعة	شاهد
18	حديث حسن	لا	نعم
44	حديث حسن	لا	نعم
92	إسناده حسن	نعم	–
165	إسناده جيد، وله شواهد وله أحاديث صحيحة بمعناه	نعم	–
179	إسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود	نعم	–
211	إسناده حسن أو صحيح	نعم	–
263	إسناده حسن، وفي موضع آخر: حديث صحيح	نعم	–

7. **مرتبة المجهول:** وهو من لم يروِ عنه غير راوٍ واحد، ولم يُوثق، تبين أن أصحاب هذه المرتبة كلهم من طبقتي التابعين وأتباع التابعين، ومجموع أحاديثهم (12) حديثاً، (5) أحاديث توبع أصحابها، و(5) أحاديث لها شواهد، وهي كما يلي:

الرقم	ملخص حكم النووي	متابعة	شاهد
14	حديث حسن، إسناده حسن	نعم	
16	حديث حسن، إسناده حسن	لا	نعم
131	إسناده حسن	لا	نعم
137	إسناده حسن	نعم	
139	إسناده جيد	نعم	
144	إسناده جيد	نعم	
146	إسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود	لا	نعم
147	إسناده جيد	لا	نعم
155	إسناده جيد	لا	لا
169	إسناده جيد	نعم	
170	إسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود	لا	نعم
171	إسناده جيد	لا	لا

المبحث الثالث

قواعد التحسين عند الإمام النووي

من خلال دراسة مصطلحات الإمام النووي في التحسين وما يشبهه، ومراتب الرواة الذين حسَّن مروياتهم، يمكن تلخيص القواعد التي اعتمدها رحمه الله فيما يلي:-

- يحكم الإمام النووي على الحديث من خلال إسناده الذي أشار إليه، وليس بمجموع طرقه وشواهده، فإذا قال: "حديث حسن" أو "إسناد حسن" فهو يقصد حسن لذاته، والأدلة على ذلك كثيرة منها:-

1. قوله في الحديث رقم (33): "حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، وَأَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُمَا، بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ، وَهُوَ مِنْ رواية مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ صَاحِبِ الْمَغَازِي... ومُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، إِذَا قَالَ: (أَخْبَرَنِي، أَوْ حَدَّثَنِي، أَوْ سَمِعْتُ)... وَقَدْ قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد: (عَنْ مُحَمَّدِ بن إِبْرَاهِيمَ)، وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَالْبَيْهَقِيِّ: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ)، فَثَبَتَ بِذَلِكَ سَمَاعُهُ، وَصَارَ الْحَدِيثُ حَسَنًا، وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ أَحَادِيثُ بِمَعْنَى بَعْضِهِ". وحكم الباحث على الحديث بصحيح لغيره بشواهده.
2. قوله في الحديث رقم (118): "عَنْ رَافِعِ بن عَمْرٍو الْمُزَنِيِّ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمِنًى...". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ"، وقوله في الحديث رقم (128): "رواه البيهقي بِلَفْظِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَجَاءَتْ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ بِمَعْنَاهُ". وقد حكم الباحث على الإسنادين بصحيح لغيره بالمتابعات.
3. أنه رحمه الله حكم بالحسن على حديثين بمجموع الطرق وهما (23، 40).
4. أنه حكم على (45) حديثاً بقوله "حديث حسن"، حكم الباحث على (14) حديثاً منها بحسن لغيره.
5. أنه حكم على (86) حديثاً بقوله "إسناده حسن"، حكم الباحث على (11) منها بحسن لغيره، وضعَّف (19) حديثاً (10) منها لها شواهد.

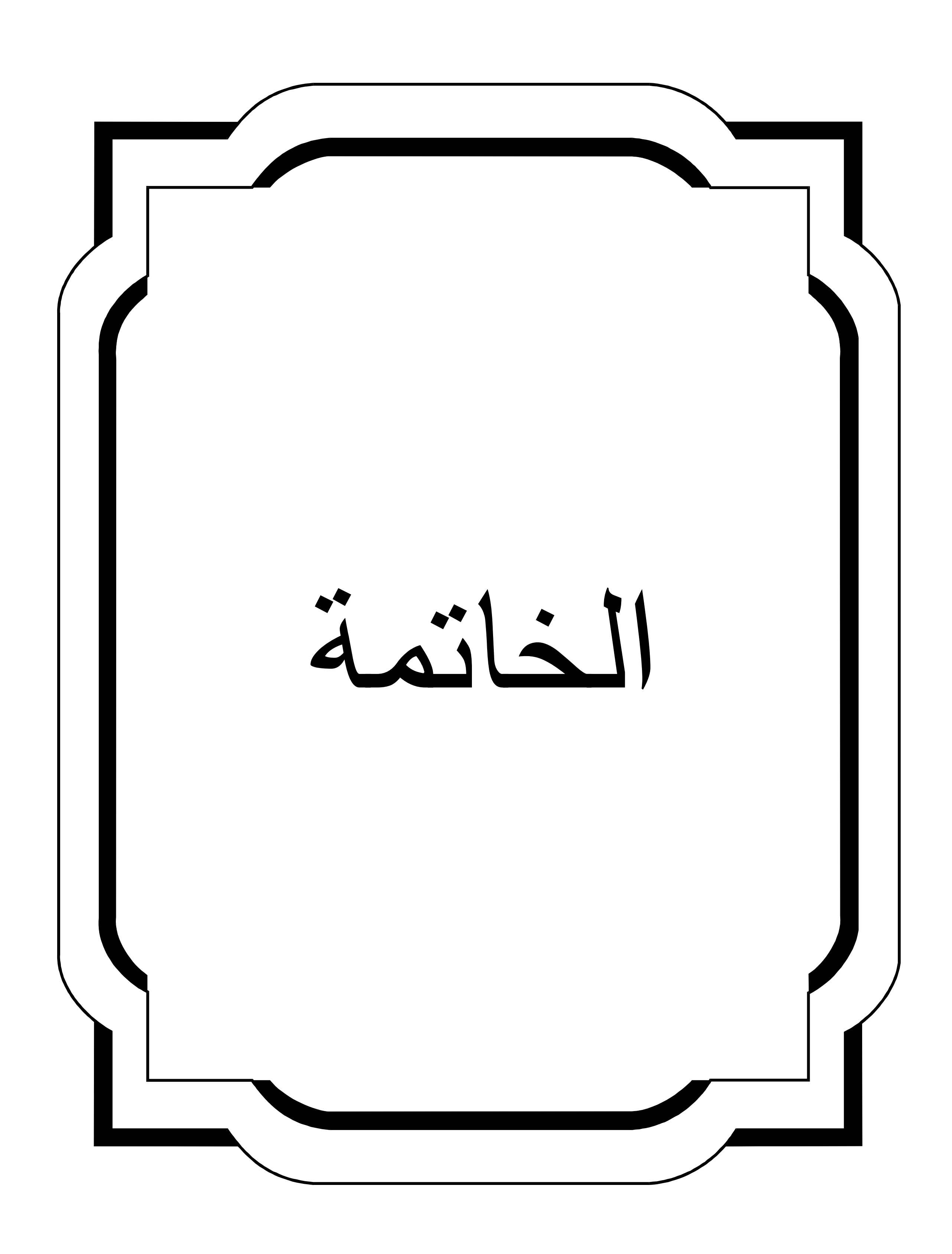
- لا يحكم النووي على الأسانيد بالجودة إلا لنكتة -كما قال البقاعي-، والظاهر أنه يريد به غالباً الحسن لذاته فما دونه، فقد حكم على (39) إسناداً بقوله "إسناده جيد" فقط، حكم الباحث على (8) بحسن لذاته، و(9) بحسن لغيره، و(12) بضعيف، فيكون المجموع (29) إسناداً، بل وحكم النووي على (8) أسانيد بقوله "إسناده جيد ولم يضعفه أبو داود"، ضعَّف الباحث (4) منها، وحكم على واحد منها بصحيح لغيره، وآخر بحسن لذاته، والأخيرين بحسن لغيره.
- إذا حكم النووي على حديثٍ، وأتبع ذلك بالإشارة إلى علة فيه، فهو يريد ذلك الحكم بدون تلك العلة، وأما بها فينزل الحديث عن رتبة الحكم الذي ذكره، والدليل على ذلك قوله في الحديث رقم (36): "رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيْحٍ إلاَّ أَنَّ فِيْهِ مُحَمَّدَ بن إِسْحَاقَ... وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي الِاحْتِجَاجِ بِهِ... فَحَدِيثُهُ هَذَا حَسَنٌ وَاَللَّهُ أَعْلَمُ".
- إذا حكم النووي على إسناد أو حديث بقوله: "حسن أو صحيح"، فإنه يريد غالباً الصحيح لغيره، والدليل على ذلك قوله في الحديث رقم (241): "حَدِيثٌ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَغَيْرُهُمْ، مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ، وَمَجْمُوعُهَا يَرْتَفِعُ عَنْ كَوْنِهِ حَسَنًا، وَيَقْتَضِي أَنَّهُ صَحِيحٌ"، وقد حكم بهذا المصطلح على (30) إسناد وحديث، حكم الباحث على (16) منها بصحيح لغيره، وعلى (3) بصحيح لذاته.
- يحسِّن النووي الأحاديث الصحيحة إذا اختُلِف في أسانيدها وصلاً وإرسالاً، أو رفعاً ووقفاً، أو اخُتلف على أحد رواتها، والدليل على ذلك قوله في الحديث رقم (262): "حَدِيثُ حَفْصَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمْ، بِأَسَانِيدَ كَثِيرَةِ الِاخْتِلَافِ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَمَوْقُوفًا... وَالْحَدِيثُ حَسَنٌ يُحْتَجُّ بِهِ اعْتِمَادًا عَلَى رِوَايَةِ الثِّقَاتِ الرَّافِعِينَ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ وَاَللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ"، ثم قال في موضع آخر: "حَدِيث حَفْصَةَ وَحَدِيث عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا: "لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتْ الصِّيَامَ مِنْ اللَّيْلِ"، وَهُمَا صَحِيحَانِ سَبَقَ بَيَانُهُمَا"، وقد حسن النووي (5) أحاديث غير هذا الحديث، تبين للباحث أنها صحيحة وهي (53، 201، 218، 242، 251).
- يحكم النووي على الأحاديث بالثبات، ويريد غالباً أنها صحيحة، والدليل على ذلك أنه حكم بالحسن على الحديث رقم (262)، ثم صححه في موضع آخر وقال: " ثَبَتَ حَدِيثُ

حَفْصَةَ"، بل قال في مواضع كثيرة ثبت في الصحيحين[1]، وقد حكم بالثبات على (12) حديثاً وإسناداً، تبين للباحث أن (7) منها صحيحة لذاتها.

- يحكم النووي بالحسن عند أبي داود على الأحاديث التي لا تنطبق عليها شروطه في التحسين، فهو يشير إلى علة فيها، ثم يقول -كما في الحديث رقم (195)-: "رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَلَمْ يُضَعِّفْهُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَرَّاتٍ أَنَّ مَا لَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُد فَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ عِنْدَهُ، إلَّا أَنْ يُوجَدَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي ضَعْفَهُ".
- يحكم النووي بالحسن والجودة على أحاديث من خفَّ ضبطه، وهو ما اتفق عليه العلماء، وخفة الضبط هي الحد الفاصل بين الصحيح والحسن، وقد حسَّن وجوَّد النووي لمن هذه صفته، سواء كان من الثقات الذين لهم أوهام، أو من هم في مرتبة الصدوق.
- كما ويحكم بالحسن والجودة على أحاديث من هم في مرتبة الصدوق الذي يخطئ، طالما لم يتبين خطؤهم، بل جاء ما يعضِّد مروياتهم من المتابعات والشواهد.
- وكذلك منهجه في الحكم على أحاديث التابعين وأتباع التابعين، ممن هم في مرتبة المقبول ومجهول الحال والضعيف والمجهول، فهو يحسِّن ويجوِّد أحاديثهم ما لم يتبين خطؤهم، وجاء ما يعضِّدها من المتابعات والشواهد.
- يكثر النووي من نقل أحكام العلماء على الأحاديث، فيتابعهم عليها أحياناً، ومثاله قوله في الحديث رقم (1): "حَدِيثٌ حَسَنٌ، قال البَيْهَقِيُّ: قَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ"، وأحياناً لا يتابعهم، ومثاله قوله على الحديث رقم (16): "هَذَا الْحَدِيثُ حَسَنٌ... رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ".

---

(1) انظر: المجموع شرح المهذب (26/1، 29، 82، 91، 431)، و(173/2، 176).



الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبي الهدى والرحمات، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد/

فإنني وبعد مضى عامٍ كاملٍ مع الإمام النووي وكتابه المجموع، وكتب الحديث والرجال والعلل وغيرها؛ بحثاً ودرساً وكتابةً، توصلتُ إلى جملة من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:-

- الإمام النووي شيخ الإسلام، أستاذ الْمُتَأَخِّرين، وحجَّة الله على اللاحقين، والداعي إلى سَبِيل السالفين، كان رحمه الله سيداً وحَصُورًا، وليثاً على النَّفس هصورًا، وزاهدًا لم يبالِ بخراب الدُّنْيَا، إذا صيَّر دينه ربعاً معموراً، لَهُ الزّهْد والقناعة، ومتابعة السالفين من أهل السّنة وَالْجَمَاعَة، والمصابرة على أَنْوَاع الْخَيْر، لَا يصرف سَاعَة فِي غير طَاعَة، هَذَا مَعَ التفنن فِي أَصْنَاف الْعُلُوم، فقهاً ومتون أَحَادِيث، وَأَسْمَاء رجال، ولغة، وتصوفاً وَغير ذَلِك، أحبه الله ووضع له القبول في الأرض، فذاع صيته وانتشرت مصنفاته، فلا تكاد تجد عالماً إلا مضطراً إلى علمه، ولا مسلماً يجهل شخصه، ولا بيتاً يخلو من كتبه.
- أما كتابه المجموع فقد أبدعَ فيه وأجاد، وأحسنَ الانتقاد، سلك فيه طريقة سهلة، جامعة لأشتات الفضائل، وعيون المسائل، ومذاهب العلماء، ومفردات الفقهاء، وتحرير الألفاظ، ومسالك الأئمة الحفاظ، وبيان صحة الحديث من سقمه، وأحكامه وغريب لفظه، وبالجملة فهو كتابٌ لم ينسج على منواله أحد من المتأخرين، ولا حذا على مثاله متأخِّر من المصنفين.
- حكم النووي على جل أحاديث كتابه، وكان اهتمامه بنقد الأسانيد أشد فلا تكاد تجد صفحة واحدة تخلو من ذلك.
- بلغت أحاديث الدراسة (277) حديثاً حكم عليها النووي بالحسن وما يشبهه، وقد حكم الباحث على أسانيد (47) منها بصحيح لذاته، و(58) صحيح لغيره، و(65) حسن لذاته، و(46) حسن لغيره، و(61) ضعيف لكن (34) منها لها شواهد، وبالتالي يكون عدد الأحاديث المقبولة (250)، ما نسبته (90.2%).
- تبين من كل ما سبق دقة الإمام النووي في الحكم على الحديث، وأن ما خالف الباحث فيه إمامه وشيخه النووي إنما كان غالباً لحكم النووي على الحديث من خلال الإسناد الذي

يشير إليه فقط، دون الاعتبار بالمتابعات والشواهد، أو خالفه الباحث في الحكم على بعض الرواة المختلف فيهم.

ثانياً التوصيات:

أوصي طلبة العلم كافة بتقوى الله تعالى في جميع تفاصيل حياتهم؛ إن أرادوا نيل العلم لقوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ}[سورة البقرة:282]، ثم أوصي بالأمور التالية:-

- أوصي بإجراء دراسات تطبيقية لاستخلاص مناهج الأئمة في نقد الأحاديث، وذلك للوصول إلى المنهج الشامل الدقيق في نقد الأحاديث.
- الاهتمام بكتب الإمام النووي دراسةً وبحثاً ونقداً، لبراعته وتميزه في علوم الحديث والفقه واللغة وغيرها.
- الاهتمام بالكتب والموسوعات المحوسبة مراجعةً ونقداً وتصحيحاً ودعماً للعاملين عليها، وذلك لما لها من دور كبير في خدمة علوم الحديث، بما توفره من سرعة وسهولة وشمولية في البحث، مما يعالج ولو قليلاً ما يعانيه أهل الحديث اليوم من الافتقار إلى الحفظ الشديد الشامل الذي تميز به أهل الحديث السابقين.
- وأخيراً أنصح نفسي وإخواني بعدم التسرع بإطلاق الأحكام على الأحاديث أو الرواة أو النقاد، بل يجب استفراغ الوسع في التتبع والبحث والتمحيص للوصول إلى الأحكام الصحيحة.

وصلَّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً.


الفهارس

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث أو الأثر	الراوي الأعلى	الصفحة
أَسْلَمَ قَيْسُ بن عَاصِمٍ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ	قَيْسُ بن عَاصِمٍ	110
أَصَابَ السُّنَّةَ	عبد الله بن عباس	456
أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ" ثَلَاثًا، "وَاللَّهِ لَتُقِيمُنَّ صُفُوفَكُمْ	النُّعْمَان بن بَشِيرٍ	511
أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّفَرِ؟	عبد الله بن عباس	372
أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ	كُلَيْبٌ الجُهَنِيُّ	414
أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يُقْبَضَ	عبد الله بن عباس	557
أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ أَهْلَ الشِّرْكِ وَالْأَوْثَانِ كَانُوا يَدْفَعُونَ مِنْ هَا هُنَا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ	الْمِسْوَر بن مَخْرَمَةَ	401
أَمَّتْنَا أُمُّ سَلَمَةَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ فَقَامَتْ بَيْنَنَا	حُجَيْرَة بِنْت حُصَيْنٍ	523
أَمَّتْنَا عائشة فَقَامَتْ بَيْنَهُنَّ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ	رَيْطَة الْحَنَفِيَّة	521
أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّدَقَةِ	أبو هريرة	142
أَمَرَنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُسَلِّمَ عَلَى أَئِمَّتِنَا	سَمُرَة بن جُنْدُبٍ	446
أَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ	عَرْفَجَة بن أَسْعَدَ	437
أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَيْتَامٍ وَرِثُوا خَمْرًا، قَالَ: "أَهْرِقْهَا	أَنَس بن مَالِكٍ	495
أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا يَنَامُونَ فِي الْمَسْجِدِ	سعيد بن المسيب	547
أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ	علي بن أبي طالب	271
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَيُتِمُّ	عائشة	551
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ الْمُجَامِعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَنْ يَصُومَ	أبو هريرة	352
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَسْجِدَ الطَّائِفِ حَيْثُ كَانَ طَوَاغِيتُهُمْ	عُثْمَان بن أَبِي الْعَاصِ	349
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَأُتِيَ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدْرُ ثُلُثَيِ الْمُدِّ	أُمُّ عُمَارَةَ	175
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الِاسْتِطَابَةِ فَقَالَ: أَوَلَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ	سَهْل بن سَعْدٍ	105
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَكَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَازَ انْطَلَقَ، حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ	جَابِر بن عَبْد اللهِ	413
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَحْتَجِمُ عَلَى هَامَتِهِ	أبو كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيُّ	318
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الوِتْرِ فِي الْأُولَى: {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ}	عائشة	124
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الْفِطْرِ الْأُولَى سَبْعًا	عبد الله بن عمرو	461
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ، فَقَالَ: "هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَابِهَا؟	عبد الله بن عباس	55
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقُفَّازَيْنِ وَالنِّقَابِ	عَبْد الله بن عُمَرَ	286
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُقْرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ	معاوية بن أبي سفيان	282
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ، إِلَّا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ	عَلِيّ بن أَبِي طَالِبٍ	212
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ تَنَاشُدِ الْأَشْعَارِ فِي الْمَسْجِدِ	عبد الله بن عمرو	111
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ قَتْلِ الضِّفْدَعِ	عبد الرَّحْمَن بن عُثْمَانَ	313

الحديث أو الأثر	الراوي الأعلى	الصفحة
إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مَنْ بَدَأَهُمْ بِالسَّلَامِ	أبو أُمَامَةَ	238
إِنَّ تَفَرُّقَكُمْ فِي هَذِهِ الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ، إِنَّمَا ذَلِكُمْ مِنَ الشَّيْطَانِ	أبو ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ	227
أَنَّ رَجُلً سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ	أبو هريرة	391
أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابن عباس فَقَالَ: أُؤَاجِرُ نَفْسِي مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، فَأَنْسُكَ مَعَهُمْ الْمَنَاسِكَ، أَلِي أَجْرٌ؟ قال: نعم	عبد الله بن عباس	281
أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَرَسَا الْمُسْلِمِينَ لَيْلَةً فِي غَزْوَةٍ	جابر بن عبد الله	92
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "خَرَجَ مِنَ الجِعِرَّانَةِ لَيْلًا مُعْتَمِرًا	مُحَرِّش الكَعْبِيُّ	400
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً	عَمْرو بن الْعَاصِ	520
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ	عائشة	53
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ جَيْشًا	عَبْد الله بن عَمْرٍو	428
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَغَرَفَ غَرْفَةً فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْهَا	عبد الله بن عباس	333
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي، فاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَدَعَا	عَبْد الله بن زَيْدٍ	245
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ	أبو بَكْرَةَ	84
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الصُّبْحَ مَرَّةً بِغَلَسٍ	أبو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيّ	181
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ	أبو هريرة	385
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَسَلُوهُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ، يَصُبُّونَ عَلَيْهِ الْمَاءَ	عائشة	138
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِسُورَةِ الْأَعْرَافِ	عائشة	194
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ، أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ	أنس بن مالك	441
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ اسْتَقْبَل بناقَتِهِ الْقِبْلَةَ	أَنَسُ بن مَالِكٍ	184
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يُسَلِّمُ فِي رَكْعَتَيِ الْوِتْرِ	عائشة	205
إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نُعِدُّ لِلْبَيْعِ	سَمُرَة بن جُنْدُبٍ	420
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْعَلُ يَمِينَهُ لِطَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَثِيَابِهِ	حفصة بنت عمر	336
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَلْبَسُ خَاتَمَهُ كَذَلِكَ	عبد الله بن عباس	228
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ، وَالثُّنْيَا، إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ	جابر بن عبد الله	159
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السِّبَاعِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهَا	الْمِقْدَامُ بن مَعْدِي كَرِبَ	162
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ	عطاء بن أبي رباح	284
أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَعَنَ مَنْ جَلَسَ وَسْطَ الْحَلْقَةِ	حُذَيْفَة بن اليمان	234
إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَنَّانِي	الْمُغِيرَة بن شُعْبَةَ	407

الحديث أو الأثر	الراوي الأعلى	الصفحة
أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا كَانَ هَذَا الْيَوْمَ فَاغْتَسِلُوا، وَلْيَمَسَّ أَحَدُكُمْ أَفْضَلَ مَا يَجِدُ مِنْ دُهْنِهِ	عبد الله بن عباس	236
أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ لَنْ تُطِيقُوا كُلَّ مَا أُمِرْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ سَدِّدُوا، وَأَبْشِرُوا	الْحَكَمُ بن حَزْنٍ	129
بَخٍ، دِرْهَمَانِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ جَرَادَةٍ	عمر بن الخطاب	484
بَعَثَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُصَدِّقًا، فَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ، فَلَمَّا جَمَعَ لِي مَالَهُ	أُبَيُّ بن كَعْبٍ	470
الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا؛ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةَ خِيَارٍ	عبد الله بن عمرو	493
بينما أَنَا أُمَاشِي رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَظَرَ ؛ فَإِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ	بَشِير بن مَعبد	262
بَيْنَمَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ	أبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ	434
تَبْدَأُ فَتُكَبِّرُ تَكْبِيرَةً تَفْتَتِحُ بِهَا الصَّلَاةَ، وَتَحْمَدُ رَبَّكَ، وَتُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ	عبد الله بن مسعود	239
تَقُولُ: الله أَكْبَرُ الله أَكْبَرُ، الله أَكْبَرُ الله أَكْبَرُ، تَرْفَعُ بِهَا صَوْتَكَ	أبو مَحْذُورَةَ	352
تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَمَضْمَضَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ	عبد الله بن عباس	545
ثَلَاثُ خِلَالٍ كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُنَّ تَرَكَهُنَّ النَّاسُ	عبد الله بن مَسْعُودٍ	382
ثَلَاثَةٌ لَا تُرْفَعُ صَلَاتُهُمْ فَوْقَ رُءُوسِهِمْ شِبْرًا	عبد الله بن عباس	214
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ	أبو هريرة	389
حُجَّ وَاشْتَرِطْ، وَقُلِ: اللهمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ وَلَهُ عَمَدْتُ	عَبْد الله بن مَسْعُودٍ	300
الْحَرِيرُ وَالذَّهَبُ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، وَحَلَالٌ لِإِنَاثِهِمْ	عُقْبَة بن عَامِرٍ	60
خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عُمْرَةِ رَمَضَانَ، فَأَفْطَرَ	عائشة	454
خَطَبَنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الرُّءُوسِ	سُرَّاءُ بِنْتُ نَبْهَانَ	294
دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ	الْحَسَن بن عَلِيٍّ	52
دَفَعَ إِلَيَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَارًا لِأَشْتَرِيَ لَهُ شَاةً	عُرْوَة الْبَارِقِيُّ	324
ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ	جابر بن عبد الله	491
ذُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْمٌ يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا بِفُرُوجِهِمُ الْقِبْلَةَ	عائشة	173
رَأَى رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ فَأَخَذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَ لِرَأْسِهِ	عَبْد الله بن زَيْدٍ	509
رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ الله عَنْهُمَا كَانَا لَا يُضَحِّيَانِ	أبو سريحة الغفاري	538
رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِأُذُنَيْهِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا	الْمِقْدَام بن مَعْدِي كَرِبَ	81
رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ، مَسَحَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَدْبَرَ	الرُّبَيِّع بنتِ مُعَوِّذٍ	77
رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمِنًى حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغْلَةٍ	رَافِع بن عَمْرٍو	292

الحديث أو الأثر	الراوي الأعلى	الصفحة
رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي، وَإِنْ أَسْعَ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله يَسْعَى	عَبْد الله بن عُمَرَ	426
رَأَيْتُ عُثْمَان بن عَفَّانَ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، وَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا	عُثْمَان بن عَفَّانَ	337
رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ	عَبْد الله بن السَّائِبِ	423
رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ	عائشة	478
رَمَقْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِشْرِينَ مَرَّةً، يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ	عبد الله بن عمر	358
الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ الله	أبو هريرة	246
سَمِعْت ابن عَبَّاسٍ يَجْهَرُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجِنَازَةِ	عبد الله بن عباس	261
سَمِعْتُ خُطْبَةَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنًى يَوْمَ النَّحْرِ	أبو أُمَامَةَ	291
سئل النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، الْحَجُّ فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً	عبد الله بن عباس	279
سُئِلَ جَابِرُ بن عَبْد اللهِ، عَنْ الرَّجُلِ يَرَى الْبَيْتَ يَرْفَعُ يَدَيْه	جابر بن عبد الله	288
سئل صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَفَأُصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ؟ قال: نَعَمْ وَازْرُرْهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ	سَلَمَة بن الْأَكْوَعِ	122
شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شِدَّةَ الرَّمْضَاءِ فِي جِبَاهِنَا، وَأَكُفِّنَا، فَلَمْ يُشْكِنَا	خَبَّاب بن الْأَرَتِّ	362
الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِينُ نَفْسِهِ	أُمُّ هَانِئٍ	393
صَحِبْتُ عُمَر بن الْخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ فِي الْحَجِّ، فَمَا رَأَيْتُهُ مُضْطَرِبًا فُسْطَاطًا	عَبْد الله بن عَيَّاشٍ	287
صَفُّ الْقَدَمَيْنِ وَوَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ مِنَ السُّنَّةِ	عَبْد الله بن الزبير	187
صَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْفِطْرِ رَكْعَتَانِ	عمر بن الخطاب	528
صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ	عَبْد الله بن الزُّبَيْرِ	148
صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ	عَبْد الله بن مُغَفَّلٍ	120
صَلَّى الْعِيدَ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ	زَيْد بن أَرْقَمَ	379
صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَوْفٍ الظُّهْرَ	أبو بَكْرَةَ	526
صَلَّى عَلَى تِسْعِ جَنَائِزَ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ، فَجَعَلَ الرِّجَالَ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ	عبد الله بن عمر	259
الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالفِطْرُ يَوْمَ تُفْطِرُونَ	أبو هريرة	531
صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صِيَامُ الدَّهْرِ	جَرِيرُ بن عَبْد اللهِ	277
الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ	أبو هريرة	408
عَلَى الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَلَى الْجَارِيَةِ شَاةٌ	أُمُّ كُرْزٍ	539
عَلَيْكُمْ بِالدُّلْجَةِ، فَإِنَّ الْأَرْضَ تُطْوَى بِاللَّيْلِ	أَنَس بن مَالِكٍ	220
عَلَيْكُمْ بِغَدَاءِ السُّحُورِ فَإِنَّهُ هُوَ الْغَدَاءُ الْمُبَارَكُ	الْمِقْدَام بن مَعْدِي كَرِبَ	394
فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ	علي بن أبي طالب	471
فَرَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ الَّذِي فِيهِ الْمَاءُ	أَنَس بن مَالِكٍ	331

الحديث أو الأثر	الراوي الأعلى	الصفحة
فَرَضَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ	عبد الله بن عباس	269
فِي الضَّبُعِ كَبْشٌ	عبد الله بن عباس	485
في صلاة الكسوف: ثُمَّ رَكَع بنا كَأَطْوَلِ مَا رَكَع بنا فِي صَلَاةٍ قَطُّ، لَا نَسْمَعُ لَهُ صَوْتًا	سَمُرَة بن جُنْدُبٍ	243
قَسَمَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَصْحَابِهِ ضَحَايَا	زَيْد بن خَالِدٍ	302
قَنَتَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهَرًا مُتَتَابِعًا فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ	عبد الله بن عباس	451
كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَمَتَّعُونَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ	سَعِيد بن الْمُسَيِّبِ	146
كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ، أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فِي تَوْرٍ أَوْ رَكْوَةٍ فَاسْتَنْجَى	أبو هريرة	106
كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفِطْرِ لَا يَخْرُجُ حَتَّى يَطْعَمَ	بُرَيْدَةُ بن الْحُصَيْبِ	135
كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَدِيدٍ مَلْوِيٌّ عَلَيْهِ فِضَّةٌ	مُعَيْقِيبُ بن أَبِي فَاطِمَةَ	376
كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ	عَبْد الله بن عُمَرَ	444
كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَرَأَ {وَلَا الضَّالِّينَ}، قَالَ: "آمِينَ"	وَائِل بن حُجْرٍ	189
كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ قَبْلَ التَّرْوِيَةِ خَطَبَ النَّاسَ	عبد الله بن عمر	401
كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ	صَفْوَانُ بن عَسَّالٍ	512
كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَلَّفُ فِي الْمَسِيرِ فَيُزْجِي الضَّعِيفَ	جَابِر بن عَبْد اللهِ	223
كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ الْمَأْقَيْنِ	أبو أمامة	505
كَانَ عِنْدَ عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنْهُ مِسْكٌ فَأَوْصَى أَنْ يُحَنَّطَ بِهِ	عَلِيُّ بن أَبِي طَالِبٍ	256
كَانَ نَبِيُّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ، فَيُعْطِينِي السِّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ	عائشة	439
كَانَ يَخْرُجُ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَآتِيهِ بِالْمَاءِ فَيَتَوَضَّأُ	بلال بن رباح	336
كَانَتْ النُّفَسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا	أُمّ سَلَمَةَ	112
كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِضَّةً	أَنَس بن مَالِكٍ	61
كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ يَرْفَعُ طَوْرًا، وَيَخْفِضُ طَوْرًا	أبو هريرة	195
كَتَبَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَابَ الصَّدَقَةِ فَلَمْ يُخْرِجْهُ	عبد الله بن عمر	140
كُسِفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَعَلَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ	النُّعْمَان بن بَشِيرٍ	462
كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ	أبو هريرة	431
كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَلَا يَهِيدَنَّكُمُ السَّاطِعُ المُصْعِدُ	طَلْق بن عَلِيٍّ	547
كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جِنَازَةٍ، فَجَلَسَ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ	البراء بن عازب	249
كُنَّا مَعَ عائشة رَضِيَ الله عَنْهَا، فَمَا زِلْنَا بِهَا حَتَّى رَخَّصَتْ لَنَا فِي الْحُلِيِّ	عمرة بنت عبد الرحمن	66

الحديث أو الأثر	الراوي الأعلى	الصفحة
كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ، فَنُضَمِّدُ جِبَاهَنَا	عائشة	147
كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ فَنَسْمَعُ مِنْهُ الْآيَةَ بَعْدَ الْآيَاتِ	الْبَرَاء بن عَازِبٍ	190
كُنْتُ فِيمَنْ غَسَّلَ أُمَّ كُلْثُومٍ بِنْتَ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ وَفَاتِهَا	لَيْلَى بِنْت قَانِفٍ	258
لَا تَبِيعَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَقْبِضَهُ	حَكِيم بن حِزَامٍ	157
لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ	أبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ	475
لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ	الْبَرَاء بن عَازِبٍ	524
لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ	عائشة	378
لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ وَلَا جُنُبٌ	عَلِيُّ بن أَبِي طَالِبٍ	343
لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ	عُقْبَة بن عَامِرٍ	119
لَا تَزَالُ أُمَّتِي عَلَى الْفِطْرَةِ، مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا الْمَغْرِبَ حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ	الْعَبَّاس بن عبد الْمُطَّلِبِ	349
لَا تَغَالَوْا فِي الْكَفَنِ، فَإِنَّهُ يُسْلَبُهُ سَلْبًا سَرِيعًا	عَلِيُّ بن أَبِي طَالِبٍ	253
لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ الله مَسَاجِدَ الله، وَلَكِنْ لِيَخْرُجْنَ وَهُنَّ تَفِلَاتٌ	أبو هريرة	529
لَا تَنْتِفُوا الشَّيْبَ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشِيبُ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ	عبد الله بن عمرو	71
لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ	أبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ	150
لَا طَلَاقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ	عبد الله بن عمرو	496
لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ	عَبْد الله بن مُغَفَّلٍ	102
لَا يُتْمَ بَعْدَ احْتِلَامٍ، وَلَا صُمَاتَ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ	علي بن أبي طالب	275
لَا يَحِلُّ ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَلَا حُلْوَانُ الْكَاهِنِ، وَلَا مَهْرُ الْبَغِيِّ	أبو هريرة	540
لَا يَخْرُجْ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَنْ عَوْرَتِهِمَا يَتَحَدَّثَانِ	أبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ	99
لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنِّي صُمْتُ رَمَضَانَ كُلَّهُ	أبو بَكْرَةَ	482
لَخُلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ حِينَ يَخْلُفُ مِنَ الطَّعَامِ أَطْيَبُ عِنْدَ الله مِنْ ريح المسك	أبو هريرة	543
لَعَنَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلَةَ مِنَ النِّسَاءِ	عائشة	230
لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّمَا صَلَّى الْغَدَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ يَدْعُو عَلَيْهِمْ	أنس بن مالك	449
لَمَّا نَزَلَتْ: {فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ}، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:"اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ"	عُقْبَة بن عَامِرٍ	197
اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ، وَبَهَائِمَكَ، وَانْشُرْ رَحْمَتَكَ، وَأَحْيِ بَلَدَكَ الْمَيِّتَ	عبد الله بن عمرو	552
اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا، مَرِيئًا مَرِيعًا، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ، عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ	جَابِر بن عَبْد اللهِ	551
اللهمَّ اغْفِرْ لِي، وَأَجِرْنِي، وَعَافِنِي، وَارْزُقْنِي، وَاهْدِنِي	عبد الله بن عباس	363
اللهمَّ أَنْتَ الله، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ	عائشة	554
اللهمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ	الْحَسَن بن عَلِيٍّ	447

الحديث أو الأثر	الراوي الأعلى	الصفحة
لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ	أبو هريرة	437
لِيُبَلِّغْ شَاهِدُكُمْ غَائِبَكُمْ، لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ	عبد الله بن عمر	210
لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْحَلْقُ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ	عبد الله بن عباس	295
مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: أَنَا أَصْرَمُ، قَالَ: "بَلْ أَنْتَ زُرْعَةُ"	أُسَامَة بن أَخْدَرِيٍّ	306
مَا بَلَغَ أَنْ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ، فَزُكِّيَ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ	أُمُّ سَلَمَةَ	265
مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيهِمَا، وَرَخَّصَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ	عبد الله بن عمر	203
مَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ	عبد الله بن عباس	311
مَا كَانَ أَحَدٌ يَشْتَكِي إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَجَعًا فِي رَأْسِهِ إِلَّا قَالَ: احْتَجِمْ	سَلْمَى مَوْلَاةُ النَّبِيِّ	314
مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أَوْجَبَ	مَالِكُ بن هُبَيْرَةَ	139
مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ	عبد الله بن عمرو	179
الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ	أبو هريرة	498
مَنْ احْتَجَمَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ كَانَ شِفَاءً	أبو هريرة	319
مَنْ أَخَذَ أَحَدًا يَصِيدُ فِيهِ فَلْيَسْلُبْهُ ثِيَابَهُ	سعد بن أبي وقاص	486
مَنْ أَصَابَ مِنْ شَيْءٍ فَلْيَلْزَمْهُ	أَنَس بن مَالِكٍ	408
مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاسْتَاكَ، وَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ	أبو هريرة وأبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ	133
مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ	أبو هريرة	479
مَنِ اكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ، وَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ	أبو هريرة	96
مِنَ السُّنَّةِ إِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْلَعَ نَعْلَيْهِ، فَيَضَعَهُمَا بِجَنْبِهِ	عبد الله بن عباس	232
مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا فُعِلَ بِهَا كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ	علي بن أبي طالب	503
مَنْ تَوَضَّأَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ لاَ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا بِشَيْءٍ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ	عثمان بن عفان	544
مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ	سَمُرَةُ بن جُنْدُبٍ	131
مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ	عائشة	443
مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ	أبو هريرة	144
مَنْ غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَبَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ	أَوْسُ بن أَوْسٍ	134
مَنْ قَعَدَ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرِ الله فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الله تِرَةٌ	أبو هريرة	233
مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا الله دَخَلَ الْجَنَّةَ	مُعَاذ بن جَبَلٍ	251
مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ	أبو هريرة	164
مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ	حفصة بنت عمر	535

الحديث أو الأثر	الراوي الأعلى	الصفحة
مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيُصَلِّهِمَا	أبو هريرة	366
مَنْ نَامَ عَنْ وِتْرِهِ، أَوْ نَسِيَهُ، فَلْيُصَلِّهِ إِذَا ذَكَرَهُ	أبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ	206
نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ	أبو هريرة	466
نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَتَيْنِ بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ	مَعْقِل بن أَبِي مَعْقِلٍ	339
نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ قَائِمًا	جَابِر بن عَبْدِ اللهِ	230
نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُعَاقَرَةِ الْأَعْرَابِ	عبد الله بن عباس	309
نَهَى نَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ	جَابِر بن عَبْدِ اللهِ	98
هَاتِ فَالْقُطْ لِي حَصًى" فَلَقَطْتُ لَهُ حَصَيَاتٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ	الْفَضْلُ بن عَبَّاسٍ	487
هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "لَا أَجِدُ لَكَ رُخْصَةً"	ابن أُمِّ مَكْتُومٍ	452
هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَطْعَمَ الْيَوْمَ مِسْكِينًا	عبد الرَّحْمَن بن أَبِي بَكْرٍ	344
هَلَّا أَذْكَرْتَنِيهَا	الْمُسَوَّر بن يَزِيدَ	369
وَضَعَ يَدَيْهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَرَفَعَ عَجِيزَتَهُ، وَقَالَ: "هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ	الْبَرَاءُ بن عَازِبٍ	199
وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ، "كَانَتْ رُخْصَةً لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ"	عبد الله بن عباس	274
وِكَاءُ السَّهِ الْعَيْنَانِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ	عَلِيّ بن أَبِي طَالِبٍ	87
وَلَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ الْهَدْيَ وَلَحَلَلْتُ كَمَا حَلُّوا	جَابِر بن عَبْدِ اللهِ	397
يَا ابن عَبَّاسٍ، أَلَا أُرِيكَ كَيْفَ كَانَ يَتَوَضَّأُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قُلْتُ: بَلَى	علي بن أبي طالب	546
يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْعَوْا، فَإِنَّ السَّعْيَ قَدْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ	صفية بنت شيبة	290
يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا نَبْنِي لَكَ بِمِنًى بَيْتًا أَوْ بِنَاءً يُظِلُّكَ مِنَ الشَّمْسِ؟"، فَقَالَ: لَا	عائشة	535
يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي رَأَيْتُنِي اللَّيْلَةَ وَأَنَا نَائِمٌ كَأَنِّي أُصَلِّي خَلْفَ شَجَرَةٍ، فَسَجَدْتُ	عبد الله بن عباس	207
يَا رَسُولَ اللهِ، فَسْخُ الْحَجِّ لَنَا خَاصَّةً أَوْ لِمَنْ بَعْدَنَا؟ قَالَ: "بَلْ لَكُمْ خَاصَّةً	بِلَالُ بن الْحَارِثِ	421
يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بَعْدِي	رُوَيْفِعُ بن ثَابِتٍ	330
يُعَقُّ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَأَتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ	عائشة	303
يُنْضَحُ بَوْلُ الغُلَامِ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الجَارِيَةِ	عَلِيّ بن أَبِي طَالِبٍ	117

فهرس الصحابة المترجمين

فهرس الرواة والأعلام المترجمين

م	الراوي أو العلم	الصفحة
129	سليمان بن أبي عَبْد اللهِ	487
130	سليمان بن حَيَّانَ الأزدي، أبو خالد الأحمر الكوفي	460
131	سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي	284
132	سليمان بن سَمُرَة بن جُنْدُب الفَزَارِيُّ	419
133	سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي الدمشقي	370
134	سليمان بن موسى الزهري الكوفي	419
135	سِمَاك بن حرب بن أوس بن خالد، الذهلي البكري الكوفي	200
136	سنان بن ربيعة الباهلي البصري	506
137	سهل بن حماد، أبو عَتَّابٍ الدَّلَّال البصري	376
138	سهل بن صالح بن حكيم الأنطاكي	552
139	سُهَيْلُ بن أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَان بن عَبْد اللهِ	167
140	سَوَّارُ بن دَاوُدَ أَبُو حَمْزَةَ الْمُزَنِيُّ الصَّيْرَفِيُّ	180
141	سَيَّار بن عبد الرحمن الصَّدَفِيُّ المصري	270
142	شَبَابَةُ بن سَوَّارٍ المدائني مولى بني فَزَارَة	355
143	شَبِيبُ بن غَرْقَدَةَ	325
144	شجاع بن الوليد بن قيس السَّكُونِيُّ الكوفي	113
145	شَرِيكُ بن عَبْد اللهِ النَّخْعِيُّ الكوفي القاضي	107
146	شُعَيْبُ بن رُزَيْقٍ الطَّائِفِيُّ الثَّقَفِيُّ	130
147	شعيب بن محمد بن عَبْد اللهِ بن عمرو بن العاص	76
148	شعيب صاحب الطيالسة أو أبو شعيب	203
149	شهاب بن خِرَاشِ بن حَوْشَبٍ الشَّيْبَانِيُّ الواسطي	130
150	شَهْرُ بن حَوْشَبٍ الأشعري الشامي	506
151	شَيْبَانُ بن أمية أو ابن قيس الْقِتْبَانِيِّ، المصري	331
152	صالح بن أبي عَرِيب	253
153	الصَّبَّاح بن محمد البَجَلي الأَحْمَسِيّ الكوفي	248
154	الصَّلْتُ بن عَبْد اللهِ بن نَوْفَلٍ بن الحارث بن عبد المطلب	229

م	الراوي أو العلم	الصفحة
155	ضَمْرَة بن عَبْد اللهِ بن أُنَيْسٍ الجُهَنِي، حليف الأنصار	396
156	طاوس بن كَيْسَان اليماني	204
157	عاصم بن أبي النَّجُودِ بَهْدَلَةَ	177
158	عاصم بن ضَمْرَةَ السَّلُولِيُّ الكوفي	471
159	عامر بن شَرَاحيل الشعبي	255
160	عامر بن شقيق بن جمرة الأسدي الكوفي	338
161	عَبَّادُ بن الوليد بن خالد الْغُبَرِيُّ، أبو بدر المؤدب	367
162	عَبَّاس بن الْفضل الْأَسْفَاطِي	170
163	عباس بن الوليد بن صُبْح الخَلَّال السُّلَمِيُّ الدمشقي	384
164	عباس بن عُبَيْد اللهِ بن عباس	186
165	عبد الأعلى بن القاسم الهَمْدَانِيُّ البصريُّ اللؤلؤيُّ	446
166	عبد الحميد بن جعفر بن عَبْد اللهِ الأنصاري	251
167	عبد الرحمن بن أبي الزِّنَادِ	164
168	عبد الرحمن بن أبي الموال	315
169	عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي	347
170	عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العَنْسِيُّ الدمشقي	318
171	عبد الرحمن بن طَرَفَةَ بن عَرْفَجَةَ بن أسعد التميمي	437
172	عبد الرحمن بن عَائِذ الثُّمَالِي	91
173	عبد الرحمن بن عَبْد اللهِ بن دينار مولى ابن عمر	357
174	عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي	83
175	عبد الرحمن بن وَرْدَانَ الْغِفَارِيُّ، أبو بكر المكي	442
176	عبد الرزاق بن هَمَّام بن نافع الحِمْيَرِيُّ	103
177	عبد العزيز بن جُرَيْجٍ المكي مولى قريش	125
178	عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدَّرَاورْدِي	122
179	عَبْد اللهِ بن أبي زكريا الْخُزَاعِيّ الشامي	405
180	عَبْد اللهِ بن أبي نَجِيحٍ يسار المكي	398

م	الراوي أو العلم	الصفحة
259	فَرْوَةُ بن يونس الكلابي، البصري	409
260	الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج البغدادي	359
261	القاسم بن الوليد الهمداني الكوفي	216
262	القاسم بن مبرور الأَيْلِيُّ	555
263	قَبِيْصَةُ بن عُقْبَةَ بن مُحَمَّدِ بن سُفْيَانَ السُّوَائِيُّ	300
264	قَبِيصَةُ بن هُلْبِ الطائي الكوفي	202
265	قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ	63
266	قرة بن عبد الرحمن بن حَيوِيل المَعَافِرِيُّ المصري	433
267	قيس بن طَلْقٍ بن علي الحنفي اليمامي	548
268	كامل بن العلاء التميمي الكوفي	364
269	كَثِيرُ بن جُمْهَانَ السُّلَمِيُّ أو الأَسْلَمِيُّ	427
270	كَثِيرُ بن زيد الأسلمي، المدني ابن مافَنَّه	499
271	كَثِيرُ بن عبيد التَّيْمِيُّ مولاهم	440
272	كثير بن كُلَيْب الْحَضْرَمِيّ	415
273	كَثِير بن مُرَّةَ الحضرمي	253
274	لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري	235
275	مبارك بن فَضَالة، البصري	346
276	مجاهد بن جَبْر المخزومي مولاهم المكي	99
277	محفوظ بن علقمة الحضرمي	91
278	محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التَّيْمِيُّ	134
279	محمد بن إبراهيم بن صُدْران الأزدي السَليمي	191
280	محمد بن إبراهيم بن كثير الصُّورِيُّ	455
281	محمد بن أبي داود سليمان الأنباري	213
282	محمد بن آدم بن سليمان الجُهَنِيُّ الْمِصِّيصِيُّ	335
283	محمد بن إسحاق بن يسار	93
284	محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيْك الدِّيْلِيُّ مولاهم	390

م	الراوي أو العلم	الصفحة
285	محمد بن إسماعيل بن مهران، أبو بكر النيسابوري	401
286	محمد بن الحَسَن بن فُورَك، الأصبهانيّ	283
287	محمد بن الحسين بن موسى السُّلَمي النيسابوري	449
288	محمد بن الفضل السدوسي، البصري	438
289	محمد بن خلف بن عمار، أبو نصر العسقلاني	432
290	محمد بن داود بن سفيان	418
291	محمد بن طَرِيفٍ بن خليف الْبَجَلِيُّ، أبو جعفر الكوفي	456
292	محمد بن عَبْد اللهِ بن المثنى الأنصاري البصري القاضي	409
293	مُحَمَّدُ بن عَبْد اللهِ بن رُسْتَةَ الضَّبِّيُّ	304
294	محمد بن عَبْد اللهِ بن عِيَاضٍ الطائفي	348
295	محمد بن عبد الملك بن أبي مَحْذُورَةَ الْجُمَحِيُّ	354
296	محمد بن عبيد بن محمد بن واقد المحاربي	254
297	محمد بن عثمان بن خالد الأموي، العثماني	351
298	محمد بن عَجْلَانَ القرشي المدني	73
299	محمد بن عمر بن حفص، النَّيْسَابُورِيُّ السِّمْسَار الزَّاهِدُ	479
300	محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب	186
301	محمد بن عمر بن هَيَّاج الكوفي	215
302	محمد بن عمرو بن عَلْقَمَةَ بن وَقَّاصٍ اللَّيْثِيُّ المدني	481
303	محمد بن عيسى بن السكن الواسطي	492
304	محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي	265
305	محمد بن غالب بن حرب، أبو جعفر الضَّبِّيُّ التَّمَّارُ	492
306	محمد بن مالك الجُوْزَجَانِي	250
307	محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي البصري	480
308	محمد بن محمود بن محمد بن المنذر السراج	480
309	محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري	57
310	محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي مولاهم، المكي	224

فهرس الكلمات الغريبة

م	الكلمة	الصفحة
77	يَهِيْد	548
78	يوم الرءوس	295
79	يوم الْكُلَابِ	437

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس المصادر والمراجع

- الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (ت:287هـ)، تحقيق: د.باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، الطبعة الأولى، 1411هـ – 1991م.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، تحقيق: د.زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1415هـ – 1994م.
- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، (ت:643هـ)، تحقيق: أ.د.عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر – بيروت، الطبعة الرابعة، 1421هـ – 2001م.
- الأحاديث والآثار التي حكم الإمام النووي عليها في كتبه، للدكتور ناصر بن سعود السلامة، دار أطلس، الرياض– السعودية، الطبعة الأولى، 1420هـ – 1999م.
- أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجُوْزْجَانِيِّ، (ت:259هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوِيِّ، حديث اكادمي – فيصل آباد – باكستان.
- الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل البخاري، (ت:256هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الثالثة، 1409هـ – 1989م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني، (ت:446هـ)، تحقيق: د.محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت:1420هـ)، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ – 1985م.
- أساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، (ت:538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، (ت:463هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.
- الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم حفيظ الرحمن، الدار السلفية، بومباي - الهند، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1989م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، طبعة كلكتا - الهند.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الخامسة، 2002م.
- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، (ت:764هـ)، تحقيق: د.علي أبو زيد وغيره، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.
- الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، مع تحقيقه نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين علي رضا، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
- الإغراب، الجزء الرابع من حديث شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري، مما أغرب بعضهم على بعض، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت:303هـ)، تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار المآثر - المدينة النبوية، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمُغْلَطَاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي، (ت:762هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
- الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، (ت:204هـ)، بعناية: محمد زهري النجار، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية، 1393هـ - 1973م.
- الأمالي المطلقة، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

- الأمالي–الجزء الأول–، لعبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران، (ت:430هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن – الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1997م.
- الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، لعبد الغني الدقر، دار القلم –دمشق، الطبعة الرابعة، 1415هـ – 1994م.
- الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب المشهور بابن دقيق العيد، (ت:702هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع.
- الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، أطروحة ماجستير لأحمد عبد العزيز قاسم الحداد، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1409هـ.
- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، (ت:562هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان – بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (ت:319هـ)، تحقيق: أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.
- الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، للإمام النووي (ت:676هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 1428هـ – 2007م.
- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار، (ت:292هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ومؤسسة علوم القرآن – بيروت، الطبعة الأولى.
- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (ت:774هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1997م.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن (ت:804هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة – الرياض– السعودية، الطبعة: الأولى، 1425هـ – 2004م.

- بغية الراوي ترجمة الإمام النواوي، لكمال الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الشافعي المعروف بابن إمام الكاملية (ت:874هـ)، تحقيق: د.عبد الرؤوف بن محمد الكمالي، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1431هـ – 2010م.
- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، (ت:628هـ)، تحقيق: د.الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1997م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت:1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاريخ ابن الوردي، لزين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، (ت:749هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1417هـ – 1996م.
- تاريخ ابن يونس الصدفي، أبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري، (ت:347هـ)، تحقيق: د.عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2000م.
- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، (ت:281هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية – دمشق.
- تاريخ إربل المسمى نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل، لشرف الدين أبي البركات المبارك بن أحمد اللخمي الإِرْبِلِيّ، المعروف بابن المستوفي، (ت:637هـ)، تحقيق: سامي بن السيد خماس الصقار، دار الرشيد، العراق، 1980م.
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت:748هـ)، تحقيق: د.بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ – 2003م
- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن شاهين، (ت:385هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية – الكويت، الطبعة الأولى، 1404هـ – 1984م.
- تاريخ أصبهان، ذكر أخبار أصبهان، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت:430هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ – 1990م.

- تاريخ بغداد "تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها"، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (ت:463هـ)، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2001م.
- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ت:280هـ)، عن أبي زكريا يحيى بن معين، (ت:233هـ)، في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق.
- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، (ت:279هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، الفاروق الحديثة – القاهرة، الطبعة الأولى، 1427هـ – 2006م.
- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، (ت:256هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، 1407هـ – 1986م.
- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله المعروف بابن عساكر، (ت:571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر – بيروت، 1415هـ – 1995م.
- تحرير تقريب التهذيب، للدكتور بشار معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ – 1997م.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة ابن العراقي، (ت:826هـ)، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1999م.
- تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، لعلاء الدين علي بن إبراهيم ابن العطار، (ت:724هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 1428هـ – 2007م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، (ت:911هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- التدوين في أخبار قزوين، لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، (ت:623هـ)، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، 1408هـ–1987م.
- تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، (ت:748هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ– 1998م.

- تسمية شيوخ أبي داود مع التعريف بشيوخ حدث عنهم محمد بن إسماعيل البخاري، كلاهما لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الغساني الأندلسي، (ت:498هـ)، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1998م.
- تسمية ما انتهى إلينا من الرواه عن سعيد بن منصور عالياً، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت:430هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجُديع، دار العاصمة، الرياض– المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1409هـ.
- تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت:303هـ)، تحقيق:محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى، 1369هـ.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، تحقيق: د.إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر – بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ – 1996م.
- التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، (ت:474هـ)، تحقيق: د.أبو لبابة حسين، دار اللواء – الرياض، الطبعة الأولى، 1406هـ – 1986م.
- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، لمحمد ناصر الدين الألباني، (ت:1420هـ)، دار با وزير – جدة، الطبعة الأولى، 1424هـ – 2003م.
- تعليقات الدَّارَقُطْنِيِّ على المجروحين لابن حِبَّانَ، لأبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيِّ، (ت:385هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة، ودار الكتاب الإسلامي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1414هـ – 1994م.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي– بيروت، دار عمار– عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.
- تفسير عبد الرزاق، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، (ت:211هـ)، تحقيق: د.محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية– بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1999م.

- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، ابن أبي حاتم، (ت:327هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1419هـ.
- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة الثالثة، 1411هـ – 1991م.
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، لمحيي الدين بن شرف النووي، (ت:676هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (ت:806هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1389هـ – 1969م.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1989م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت:463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387هـ – 1967م.
- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار، لأبي جعفر الطبري محمد بن جرير بن يزيد، (ت:310هـ)، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنه، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة.
- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، (ت:676هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية – الهند، الطبعة الأولى، 1325هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف الْمِزِّيِّ (ت:742هـ)، تحقيق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ – 1983م.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت:370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، (ت:902هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم البخاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1998م.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن (ت:804هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، 1429هـ – 2008م.
- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميميِّ البُسْتِيِّ، (ت:354هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، مطبعة دائرة المعارف العثمانية – الهند، الطبعة الأولى، 1393هـ – 1973م.
- الجامع، لمعمر بن راشد الأزدي، (ت:153هـ)، وهو مع المصنف لعبد الرزاق الصنعاني، المجلد 10 – 11، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.
- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت:463هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة الأولى، 1414هـ – 1994م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، (ت:761هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ – 1986م.
- الجامع الصحيح، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، (ت:256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت:279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، 1397هـ – 1977م.
- الجامع الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (ت:279هـ)، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1996م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (ت:463هـ)، تحقيق: د.محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض، 1403هـ – 1983م.

- الجامع لشعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت:458هـ)، تحقيق: د.عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، 1423هـ – 2003م.
- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، (ت:327هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ – 1952م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دُرَيد، (ت:321هـ)، تحقيق: د.رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
- حديث شُعبة بن الحجاج، لابن المُظَفَّر محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى البغدادي، (ت:379هـ)، تحقيق: صالح عثمان اللحام، الدار العثمانية – عمان، الطبعة الأولى، 1424هـ – 2003م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت:911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى، 1387هـ – 1968م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نُعَيْمٍ أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت:430هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ – 1988م.
- حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت، د.محمد بن سليمان بن عبد الله الفوزان، وهي أطروحة نال بها المؤلف درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود سنة 1412هـ.
- خطط الشام، لمحمد كُرْد عَلي، مكتبة النوري، دمشق، الطبعة الثالثة، 1403هـ – 1983م.
- الخلاصة في أصول الحديث، للحسين بن عبد الله الطيبي، (ت:743هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.
- الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، (ت:927هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1410هـ – 1990م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد– الهند، الطبعة الثانية، 1392هـ – 1972م.

- الدعاء، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت:360هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ – 1993م.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت:458هـ)، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية – بيروت، دار الريان للتراث – القاهرة، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.
- ديوان الضعفاء والمتروكين وخَلْقٌ من المجهولين وثقات فيهم لين، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت:748هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة – مكة المكرمة، الطبعة الثانية.
- الذرية الطاهرة النبوية، لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، (ت:310هـ)، تحقيق: سعد المبارك الحسن، الدار السلفية – الكويت، الطبعة الأولى، 1407هـ – 1987هـ.
- ذكر أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت:748هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، مكتبة المنار – الأردن، الطبعة الأولى، 1406هـ – 1986م.
- ذكر المدلسين، مع "تسمية مشايخ النسائي"، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، (ت:303هـ)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1423هـ.
- ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين، (ت:385هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف – الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1999م.
- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لتقي الدين أبي الطيب محمد بن أحمد بن علي الفاسي، (ت:832هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1410هـ – 1990م.
- ذيل مرآة الزمان، لقطب الدين موسى بن محمد اليُونيني، (ت:726هـ)، بعناية: وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1413هـ – 1992م.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت:748هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1412هـ – 1992م.

- الرواة عن سعيد بن أبي عروبة ممن ورد فيهم ما يميز حديثم عنه أهو قبل اختلاطه أم بعده، للدكتور حاتم بن عارف بن الشريف، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد (16)، العدد (28)، شوال 1424هـ.
- الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي – بيروت، دار عمار – عمان، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.
- السَّلسَبِيلُ النَّقِي في تَرَاجِمِ شيُوخ البَيهَقِيّ، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، دار العاصمة، السعودية، الطبعة الأولى، 1432هـ – 2011م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، 1415هـ – 1995م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1412هـ – 1992م.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى بن حسني السباعي، المكتب الإسلامي، دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، 1402هـ – 1982م.
- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت:273هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني الأزدي، (ت:275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- سنن الدَّارَقُطْنِيِّ، لعلي بن عمر الدَّارَقُطْنِيِّ، (ت:385هـ)، وبذيله التعليق المغني على الدَّارَقُطْنِيِّ، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ – 2004م.
- السنن الصغير، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت:458هـ)، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية – باكستان، الطبعة الأولى، 1410هـ – 1989م.
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت:303هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2001م.
- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (ت:458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة، 1424هـ – 2003م.

- سنن النسائي، بشرح جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، 1406هـ – 1986م.
- سؤالات ابن الجُنَيْدِ أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي (ت:260هـ)، لأبي زكريا يحيى ابن معين (ت:233هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.
- سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتانيِّ للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د.زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1414هـ – 1994م.
- سؤالات أبي عبيد الآجُرِّيِّ أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت:275هـ) في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، تحقيق: د.عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1997م.
- سؤالات البَرْقَانِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ، لأبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب المعروف بالبَرْقَانِيِّ، (ت:425هـ)، –رواية الكرجي عنه–، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي – باكستان، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- سؤالات الحاكم النيسابوري للدَّارَقُطْنِيِّ في الجرح والتعديل، تحقيق: د.موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، 1404هـ – 1984م.
- سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارَقُطْنِيِّ، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السُّلَمِيِّ، (ت:412هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف: د.سعد بن عبد الله الحميد، ود.خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، 1427هـ.
- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، 1404هـ – 1984م.
- سؤالات مسعود بن علي السِّجْزِيِّ، مع "أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة"، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت:405هـ)، تحقيق: د.موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.
- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت:748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة – بيروت.

- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، لبرهان الدين الأَبْنَاسِيِّ، (ت:802هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1998م.
- شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي، (ت:516هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، الطبعة الثانية، 1403هـ – 1983م.
- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، (ت:795هـ)، تحقيق: د.همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الثانية، 1421هـ – 2001م.
- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، (ت:321هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ – 1494م.
- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي، (ت:321هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، ود.يوسف المرعشلي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ – 1994م.
- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لعلي بن سلطان محمد الهروي القاري (ت:1014هـ)، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت – لبنان.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحِمْيَرِيِّ، (ت:573هـ)، تحقيق: أد.حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، وأد.يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة الأولى، 1420هـ – 1999م.
- شيوخ عبد الله بن وهب القرشي الذين روى عنهم وسمع منهم وذكر تجريح من جرح منهم وتعديله مما وقع في كتاب أبي عبد الله محمد بن وضاح، مع أخبار ابن وهب وفضله وزهده وسبب وفاته، لابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود القرطبي الأندلسي، (ت:578هـ)، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى 1428هـ – 2007م.
- شيوخ قتادة بن دعامة السدوسي المتكلم في سماعه منهم، دراسة تطبيقية، أطروحة ماجستير، للباحث أحمد زهير شراب، بالجامعة الإسلامية بغزة، 1432هـ – 2011م.
- صحيح ابن حِبَّانَ بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم محمد بن حِبَّانَ بن أحمد التميميِّ البُسْتِيِّ، (ت:354هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ – 1993م.

- صحيح ابن خُزَيْمَةَ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَةَ السلمي النيسابوري، (ت:311هـ)، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه زهير الشاويش، المكتب الإسلامي- بيروت، دمشق، الطبعة الثالثة، 1408هـ – 1988م.
- صحيح سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، لمحمد ناصر الدين الألباني، (ت:1420هـ)، وسمى المؤلف هذا الكتاب بالأم، مؤسسة غراس – الكويت، الطبعة الأولى، 1423هـ – 2002م.
- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيْرِيِّ النيسابوري، (ت:261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ – 1991م.
- الضعفاء الصغير، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت:256هـ)، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى، 1426هـ – 2005م.
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، (ت:322هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ – 1984م.
- الضعفاء لأبي زرعة الرازي وأجوبته على أسئلة البرذعي، مع أطروحة دكتوراه للدكتور سعدي الهاشمي بعنوان أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، دار الوفاء – المنصورة، دار ابن القيم – المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1409هـ – 1989م.
- الضعفاء والمتروكين، لأحمد بن شعيب النسائي (ت:303هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.
- الضعفاء والمتروكين، لعلي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت:385هـ)، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ – 1980م.
- ضعيف سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، لمحمد ناصر الدين الألباني، (ت:1420هـ)، وسمى المؤلف هذا الكتاب بالأم، مؤسسة غراس – الكويت، الطبعة الأولى، 1423هـ – 2002م.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن عبد الكافي السُّبْكِيِّ، (ت:771هـ)، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، ود.عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الطبعة الثانية، 1413هـ.

- طبقات الشافعية، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، (ت:772هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2002م.
- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة، (ت:851هـ)، تحقيق: د.الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ – 1987م.
- طبقات الشافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (ت:774هـ)، تحقيق: د.أحمد عمر هاشم، ود.محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، 1413هـ – 1993م.
- طبقات الفقهاء الشافعية، لتقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، (ت:643هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
- الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، (ت:230هـ)، تحقيق: د.علي محمد عمر، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2001م.
- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبِي الشيخ الأنصاري، (ت:369هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1412هـ – 1992م.
- طبقات المدلسين أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، تحقيق: د.عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار – الأردن، الطبعة الأولى، 1403هـ – 1983م.
- العبر في خبر من غبر، لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي، (ت:748هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.
- العلل، لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني، (ت:234هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.
- العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، (ت:327هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف: د.سعد بن عبد الله الحميد، ود.خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، 1427هـ – 2006م.

- علل الترمذي الكبير، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود محمد خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ – 1989م.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيِّ (ت:385هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر؛ تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة –الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر؛ تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة الأولى، 1427هـ.
- العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، رواية الْمَرُّوْذِيِّ وغيره، تحقيق: د.وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية – الهند، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.
- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن محمد بن حنبل، (ت:241هـ)، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: د.وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني – الرياض، الطبعة الثانية، 1422هـ – 2001م.
- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت:170هـ)، تحقيق: د.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- غريب الحديث، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم، (ت:224هـ)، تحقيق: د.محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن، الطبعة الأولى، 1384هـ – 1964م.
- غريب الحديث، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم، (ت:276هـ)، تحقيق: د.عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، الطبعة الأولى، 1397هـ – 1977م.
- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، (ت:388هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، 1422هـ – 2001م.
- الفتاوى الكبرى، للإمام العلامة تقي الدين ابن تيمية، (ت:728هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1987م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة – بيروت، لبنان.

- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت:902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
- فضائل الصحابة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، (ت:241هـ)، تحقيق: د.وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م.
- الفقيه والمتفقه، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (ت:463هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف العزَّازي، دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة الثانية، 1421هـ.
- فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي، (ت:764هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1973م – 1974م.
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، (ت:817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، 1426هـ - 2005م.
- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الأولى، 1401هـ.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت:748هـ)، وحاشيته، لأبي الوفاء إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي، (ت:841هـ)، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن – جدة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عَدِيٍّ الجرجاني، (ت:365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.
- كتاب الأموال، لأبي عُبيد القاسم بن سلاَّم، (ت:224هـ)، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر – بيروت.
- كتاب الأموال، لحُميد بن زَنْجُوْيَه، (ت:251هـ)، تحقيق: الدكتور شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، (ت:235هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار التاج – بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ – 1989م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، (ت:1067هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.
- الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج، (ت:261هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ – 1984م.
- الكنى والأسماء، لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدُّوْلاَبِيِّ (ت:310هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2000م.
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال، (ت:939هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، المكتبة الأمدادية – مكة المكرمة، الطبعة الثانية، 1420هـ – 1999م.
- لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، (ت:711هـ)، دار صادر – بيروت.
- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ – 2002م.
- اللؤلؤ المصنوع في الأحاديث التي حكم عليها الإمام النووي في كتابه المجموع، لأبي عبد الله محمد بن شومان الرملي، دار رمادي، الدمام – السعودية، الطبعة الأولى، 1417هـ – 1997م.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حِبَّانَ بن أحمد التميمي البُسْتِيِّ، (ت:354هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ – 1992م.
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لجمال الدين محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِيِّ، (ت:986هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثالثة، 1387هـ – 1967م.
- المجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي والمطيعي، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت:676هـ)، دار الفكر.

- مجموع الفتاوى، لتقي الدين أحمد بن تيمية الحراني (ت:728هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية – المملكة العربية السعودية، 1416هـ – 1995م.
- محاضرات صوتية بعنوان دراسة منهجية لسنن النسائي وابن ماجه، للدكتور حاتم بن عارف الشريف، الشريط الثالث، منشور على موقع الشبكة الإسلامية (**www.islamweb.net**).
- المُحَلَّى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، (ت:456هـ)، دار الفكر – بيروت.
- المختلطين، لأبي سعيد العلائي، تحقيق: د.رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1417هـ – 1996م.
- المدلسين، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي، (ت:826هـ)، تحقيق: د.رفعت فوزي عبد المطلب، ود.نافذ حسين حماد، دار الوفاء – المنصورة، الطبعة الأولى، 1415هـ، 1995م.
- المراسيل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، الرازي، (ت:327هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1418هـ – 1998م.
- مرويات الإمام الزهري المُعَلَّة في كتاب العلل للدَّارَقُطْنِيِّ، للدكتور عبد الله بن محمد حسن دَمْفُو، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1999م.
- مرويات الإمامين قتادة بن دِعَامَةَ ويحيي بن أبي كثير المُعَلَّةُ في كتاب العلل للإمام الحافظ أبي الحسن الدَّارَقُطْنيِّ، تخريجها ودراستها والحكم عليها، رسالة دكتوراه للباحث عادل بن عبدالشكور الزرقي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1424هـ.
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لأحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، (ت:749هـ)، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 1423هـ.
- مساوئ الأخلاق ومذمومها، لأبي بكر محمد بن جعفر بن سهل الشَّامري الخرائطي، (ت:327هـ)، تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي – جدة، الطبعة الأولى، 1413هـ – 1993م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه أبي الفضل صالح، (ت:266هـ)، تحقيق: د.فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية، دلهي – الهند، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.

- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت:405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، 1422هـ – 2002م.
- مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (ت:235هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف، وأحمد بن فريد، دار الوطن – الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1997م.
- مسند ابن الجعد، لأبي الحسن علي بن الجَعْد بن عُبيد الجَوْهَري، (ت:230هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر – بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ – 1990م.
- مسند أبي داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود، (ت:204هـ)، تحقيق: د.محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، الطبعة الأولى، 1420هـ – 1999م.
- مسند أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، (ت:316هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ– 1998م.
- مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثُنى التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الثانية، 1410هـ – 1990م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ت:241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1416هـ – 1995م.
- مُسْند الإمام الشَّافِعِي أبي عبد الله محمد بن إِدْرِيس، دَار الْكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير القرشي الحميدي (ت:219هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا – دمشق، الطبعة الأولى، 1996م.
- مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام الدارمي، (ت:255هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني – الرياض، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2000م.
- مسند الرُّويْانِيِّ، لأبي بكر محمد بن هارون الرُّويْانِيِّ، (ت:307هـ)، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة – القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ – 1995م.
- مسند السَّرَّاج، لمحمد بن إسحاق بن إبراهيم السَّرَّاج الثقفي النيسابوري، (ت:313هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد – باكستان، الطبعة الأولى، 1423هـ – 2002م.

- مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخميِّ الطبرانيِّ، (ت:360هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ – 1989م.
- مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.
- مسند الموطأ، لأبي القَاسِمِ عبد الرَّحْمَنِ بن عبد الله بن مُحَمَّدٍ الجَوْهَرِيّ، (ت:381هـ)، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، وطه بن علي بُو سريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم محمد بن حِبَّان البُستي، (ت:354هـ)، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء – المنصورة، الطبعة الأولى، 1411هـ – 1991م.
- مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي– بيروت، دمشق، الطبعة الثانية، 1399هـ – 1979م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، (ت:770هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.
- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، (ت:211هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، وقد حقق الكتاب في (17) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، وقام بتنسيقها د.سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ.
- المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لمحمد بن محمد حسن شرُّاب، دار القلم – دمشق، والدار الشامية – بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ – 1991م.
- معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، (ت:388هـ)، بعناية: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية – حلب، الطبعة الأولى، 1351هـ – 1932م.
- معالم مكة التأريخية والأثرية، لعاتق بن غيث البلادي، دار مكة– مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1400هـ – 1980م.

- المعجم، لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي.
- المعجم، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى المَوْصِلِيِّ، (ت:307هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية – فيصل آباد، باكستان، الطبعة الأولى، 1407هـ.
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت:360هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، 1415هـ – 1995م.
- معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي، (ت:626هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثانية، 1995م.
- معجم الشيوخ الكبير، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت:748هـ)، تحقيق: د.محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.
- معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، (ت:317هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان – الكويت، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2000م.
- معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، (ت:351هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1418هـ.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت:360هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية، 1404هـ – 1983م.
- معجم المختلطين، لمحمد بن طلعت، دار أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى، 1425هـ – 2005م.
- معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، لعاتق بن غيث البلادي، دار مكة – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1402هـ – 1982م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية، للدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1417هـ – 1996م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

- المعجم لابن المقرئ، أبي بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني، (ت:381هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد – الرياض، شركة الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م.
- معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعه جي، وحامد صادق قنيبي، دار النفائس، الطبعة الثانية، 1408هـ – 1988م
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت:395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م.
- معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (ت:643هـ)، تحقيق: د.عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ – 2002م.
- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلِيِّ الكُوْفِيِّ، (ت:261هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة.
- معرفة الرجال، لأبي زكريا يحيى بن معين، (ت:233هـ)، الجزء الأول: تحقيق: محمد كامل القصار، الجزء الثاني، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن مُحْرِز، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير، مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة الأولى، 1405هـ، 1985م.
- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت:458هـ)، تحقيق: د.عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة – دمشق، دار الوعي – حلب، دار الوفاء – المنصورة، الطبعة الأولى، 1412هـ – 1991م.
- معرفة الصحابة، لأبي نُعَيْمٍ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت:430هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر – الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م.
- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوِيِّ، (ت:277هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار البيضاء – المدنية المنورة، الطبعة الأولى، 1410هـ.
- المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المُطَرِّزِيّ، (ت:610هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- المُغْنِي في الضعفاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت:748هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي – قطر.

- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، ابن الصلاح هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (ت:643هـ)، ومحاسن الاصطلاح لعمر بن رسلان بن نصير البلقيني، (ت:805هـ)، تحقيق: د.عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف – القاهرة.
- من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ضمن ثلاث رسائل في الجرح والتعديل، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الأولى، 1425هـ – 2004م.
- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طَهْمَانَ البادي، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق.
- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، رواية المَرُّوذِيِّ وغيره، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.
- المناسك، لأبي النضر سعيد بن أبي عروبة العدوي، (ت:156هـ)، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2000م.
- المنتخب من العلل للخلال، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الشهير بابن قدامة المقدسي، (ت:620هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية – الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد أبي محمد، (ت:249هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.
- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي محمد عبد الله بن الجارود، (ت:307هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، ودار الجنان – بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.
- المنهاج السَّوي في ترجمة الإمام النووي، للإمام السيوطي، تحقيق: أحمد شفيق دمج، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.
- منهج المتقدمين في التدليس، لناصر بن حمد الفهد، دار أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2001م.

- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جَماعة، (ت:733هـ)، تحقيق: د.محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية، 1406هـ.
- المنهل العذب الرَّوي في ترجمة قطب الأولياء النووي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت:902هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1426هـ – 2005م.
- المؤتَلِف والمختَلِف، لأبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيِّ البغدادي، (ت:385هـ)، تحقيق: د.موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ – 1986م.
- الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي، (ت:597هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1386هـ – 1966م.
- الموطأ، لمالك بن أنس، (ت:179هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1406هـ – 1985م.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت:748هـ)، بعناية: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، 1412هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت:748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة – بيروت، 1382هـ – 1963م.
- الميسر في علوم الحديث، للأستاذ الدكتور أحمد يوسف أبو حلبية، والأستاذ الدكتور نعيم أسعد الصفدي، مكتبة الطالب بالجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، الطبعة الثانية، 1430هـ – 2009م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، تحقيق: د.عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير – الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2001م.
- النَّظم المُسْتَعْذَبُ في تفسير غريب ألفاظ المهَذّبِ، لمحمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بَطَّالِ الرَّكْبِيِّ، (ت:633هـ)، تحقيق: د.مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، 1991م.

- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، (ت:794هـ)، تحقيق: د.زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (ت:852هـ)، تحقيق: د.ربيع بن هادي عمير، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، (ت:885هـ)، تحقيق: د.ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، (ت:606هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.
- الوافي بالوفيات، لخليل بن أيبك الصفدي، (ت:764هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ- 2000م.
- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شُهبة، دار الفكر العربي.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، (ت:681هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر - بيروت، 1900م.
- يحيى بن معين وكتابه التاريخ، رواية عباس بن محمد الدوري (ت:271هـ) - تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1399هـ - 1979م.
- الموسوعة الحرة على الإنترنت (ويكيبيديا).

- تم بحمد الله -